

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم السنة وعلومها

الألفاظ المنهي عنها في التوحيد

- دراسة موضوعية في ضوء السنة النبوية -

د. محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله المهوس

هذه الرسالة:

(الألفاظ المنهي عنها في التوحيد – دراسة موضوعية في ضوء السنة النبوية –).

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في كلية أصول الدين – قسم السنة النبوية وعلومها – بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وذلك في تاريخ ١٤٣٠/١/١هـ،

وحصلت – بحمد الله تعالى – على درجة الإمتياز.

أسأل الله أن ينفع بها، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم.

د. محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله المهوس
islamico150@gmail.com


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

وتشتمل على:

- **أسباب اختيار الموضوع وأهميته.**
- **هدف البحث.**
- **الدراسات السابقة في الموضوع.**
- **خطة البحث.**
- **منهج البحث.**

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

وبعد:

فإن التوحيد - الذي هو حق الله تعالى على العبيد - أساس الدين، وأسنى المطالب، وهو أول دعوة الرسل، وأول ما يدخل به الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، فهو أول واجب وآخر واجب، وهو أعظم ما صرفت إليه الهمم، وأنفقت فيه نفائس الأوقات، ولأجل هذا التوحيد خُلِقت الخليقة، وأُرسِلت الرسل، وأُنزِلت الكتب، وبه افترق الناس إلى مؤمنين وكفار، وسعداء هم أهل الجنة، وأشقياء هم أهل النار(١).

ولما كان التوحيد بهذه المرتبة السنية، والمنزلة العظيمة، جاء الشرع المطهر بحماية جنابه من الاعتقادات والأقوال والأفعال الفاسدة، فقد استفاضت الأحاديث النبوية بالأمر بحفظ اللسان، وصيانته عن الألفاظ المشينة، فإن اللسان أحد آيات الله الدالة عليه، وهو ترجمان ملك الأعضاء؛ يبين عنه، ويبلغ عن مقاصده ومراداته.

والشريعة مدارها على خمسة أحكام: الواجب والمندوب والمباح والمكروه والحرام، وكلها ترجع إلى ترك محظور وفعل مأمور، وذلك إما قول أو فعل، وجميع الأقوال متعلقة أحكامها باللسان، وقلَّ أن يخلو فعل عن قول، فكان اللسان من أخطر الجوارح، قال ابن حبان: والله - جلَّ وعزَّ - رفع جارحة اللسان على سائر الجوارح، فليس منها شيء أعظم أجرًا منه إذا أطاع، ولا أعظم ذنبًا منه إذا جنى(٢).

فلذا قصدت أن يكون موضوع رسالتي المقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان:

(الألفاظ المنهي عنها في التوحيد - دراسة موضوعية في ضوء السنة النبوية -).

---

(١) ينظر: مدارج السالكين (٣/٤٤٣-٤٤٤).

(٢) روضة العقلاء (ص٤٢).

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

وقع اختياري على هذا الموضوع لأسباب عدة، يظهر من خلالها أهميته، أوجز أهمها فيما يلي:

أولاً: تعلق هذه المنهيات بأعظم أبواب الدين، ألا وهو التوحيد.

ثانيًا: وقوع كثير من الناس في هذه المنهيات، وتداولها على ألسنتهم.

ثالثًا: ظهور هذه المنهيات على بعض وسائل الإعلام والاتصال زاد الأمر خطورة، حيث أدَّى إلى تأثر الناس بها، والتباس حكمها عليهم.

رابعًا: حاجة الناس الأكيدة إلى معرفة هدي النبي ﷺ في معالجة هذه المنهيات.

خامسًا: على رغم أهمية الموضوع إلا أني لم أطلع على دراسة سابقة لأحاديث الألفاظ المنهي عنها في التوحيد، وتخريجها، والحكم عليها، وإبراز المنهج النبوي في معالجتها.

هدف البحث:

جمع الألفاظ المنهي عنها الواردة في السنة النبوية في التوحيد، وتخريجها، ودراستها، والحكم عليها، وإبراز المنهج النبوي في معالجتها.

الدراسات السابقة في الموضوع:

أبرز ما اطلعت عليه مما أُلِّف في الموضوع ما كتبه الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في كتابه:

أ - (معجم المناهي اللفظية). وبعد اطلاعي على الكتاب قوي عزمي في الكتابة في هذا البحث لأمور:

١- أن المؤلف نصَّ في مقدمة كتابه بقوله: وجلّ العمل هنا هو في الجمع والترتيب، لا في الوضع والتصنيف[١].

٢- الدراسة الإسنادية للأحاديث التي في غير الصحيحين - وهي من أهداف بحثي هنا -كانت قليلة، ومن المعلوم أن الحكم بالنهي عن اللفظ ينبني على ثبوت الحديث فيه.

٣- لم يذكر المؤلف عددًا من الألفاظ مثل: (هنيئًا لك الجنة) و(لقد أكرمك الله) للميت وغيرهما.

٤- قد يذكر المؤلف اللفظ، ولا يذكر ما ورد فيه من حديث.

---

(١) معجم المناهي اللفظية (ص٩).

٥- كثيرًا ما يقتصر على بعض الأحاديث الواردة في اللفظ دون قصد للاستيعاب، وهذا يظهر جليًا فيما وقفت عليه من أحاديث الحلف بغير الله.

٦- لا يذكر في بعض الألفاظ فقه الحديث، وإنما يكتفي بالعزو للمراجع.

لذا قصدت إلى دراسة شاملة لجميع الأحاديث تجمع بين الدراية والرواية.

وهناك دراسات أخرى:

ب- (المناهي اللفظية) للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، وهذا الكتاب حوى أكثر من مائتي فتوى، تتضمن النهي من بعض الكلمات الشائعة على ألسنة الناس التي تخالف العقيدة، وهي من جمع (أنس بن يوسف بن حسن).

فهذا الكتاب موضوعه بيان حكم ما صدر من كلمات على ألسنة بعض الناس، وليس هو عن الألفاظ المنهي عنها في الأحاديث النبوية، التي هي مقصود البحث هنا.

ج - (نماذج من المناهي اللفظية بين المعنى المعجمي، والتوجيه الشرعي، وقيمة ذلك في الدلالة اللغوية) لمؤلفه د. يحيى بن أحمد عريشي، وهو بحث منشور في مجلة التراث العربي عدد رقم (٨٦ - ٨٧) ربيع الآخر ١٤٢٣هـ، وقد اكتفى بألفاظ النهي والأمر القولية (لا تقل وقل)، حيث جمع ثلاثة عشر لفظًا، نصَّ في مقدمته على أنه استمدها من كتاب (معجم المناهي اللفظية) للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد.

وما سبق عن كتاب الشيخ بكر يغني عن الكلام هنا.

د - (الفريد في المخالفات) لمؤلفه أسامة العبد اللطيف، وهو كتيب صغير نصَّ فيه مؤلفه على جمع الأخطاء الشائعة في العقيدة والعبادات وغيرها، وأغلبه مستفاد من كلام أهل العلم المعاصرين، وليس فيه تعرض للألفاظ المنهي عنها في الأحاديث النبوية، التي هي مقصود البحث هنا.

سائلاً الله أن يجزي الجميع خير الجزاء على جهودهم.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة، وفهارس، وتفصيلها كالآتي:

المقدمة: وتشتمل على:

- أسباب اختيار الموضوع، وأهميته.
- هدف البحث.
- الدراسات السابقة في الموضوع.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

التمهيد: ويشتمل على:

- التعريف بمصطلحات العنوان.
- فضل حفظ اللسان.

الفصل الأول: الألفاظ المنهي عنها المتعلقة بتعظيم غير الله تعالى:

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: الحلف بغير الله.

المبحث الثاني: قول: (ما شاء الله وشئت أو شاء فلان).

المبحث الثالث: قول: (نستشفع بالله عليك).

المبحث الرابع: قول: (نستغيث بفلان).

المبحث الخامس: قول: (أطعم ربك).

المبحث السادس: قول: (عبدي وأمتي).

المبحث السابع: قول: (السيد).

الفصل الثاني: الألفاظ المنهي عنها المتعلقة بحماية جناب التوحيد:

وفيه ثلاثة عشر مبحثًا:

المبحث الأول: كثرة الحلف.

المبحث الثاني: قول: (يعلم ما في غد).

المبحث الثالث: قول: (هنيئًا لك الجنة).

المبحث الرابع: قول: (لقد أكرمك الله) للميت.

المبحث الخامس: قول: (شهيد).

المبحث السادس: قول: (والله لا يغفر الله لفلان).

المبحث السابع: قول: (ومن يعصهما فقد غوى).

المبحث الثامن: قول: (أنا بريء من الإسلام)، (أنا يهودي)، (أنا نصراني).

المبحث التاسع: قول: (هذا حكم الله).

المبحث العاشر: قول: (زرعت).
المبحث الحادي عشر: قول: (مطرنا بنوء كذا).
المبحث الثاني عشر: قول: (إنما ورثت هذا المال كابرًا عن كابر).
المبحث الثالث عشر: الاستغفار للكافرين.

الفصل الثالث: الألفاظ المنهي عنها المتعلقة بالقدر:

وفيه ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: قول: (لو أني فعلت كذا لكان كذا).
المبحث الثاني: قول: (يا خيبة الدهر)، (وا دهراه).
المبحث الثالث: سب الريح.

الفصل الرابع: الألفاظ المنهي عنها المتعلقة بالدعاء:

وفيه سبعة مباحث:
المبحث الأول: السؤال بوجه الله.
المبحث الثاني: قول: (اللهم اغفر لي إن شئت).
المبحث الثالث: قول: (السلام على الله).
المبحث الرابع: قول: (قد دعوت فلم يستجب لي).
المبحث الخامس: قول: (أنعم الله بك عينًا).
المبحث السادس: قول: (أنعم صباحًا).
المبحث السابع: قول: (بالرفاء والبنين).

الفصل الخامس: الألفاظ المنهي عنها المتعلقة بالأسماء والكنى والألقاب في التوحيد:

وفيه أربعة مباحث:
المبحث الأول: التسمي بأسماء الله – تعالى -.
المبحث الثاني: تعبيد الاسم لغير الله.
المبحث الثالث: التكني بأبي الحكم.
المبحث الرابع: التلقب بملك الأملاك، وشاهان شاه

الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته.

الفهارس: وتشمل الآتي:
١- فهرس الآيات القرآنية.
٢- فهرس الأحاديث مرتبة على الأطراف.
٣- فهرس الآثار مرتبة على الأطراف.
٤- فهرس الرواة المترجم لهم.
٥- فهرس المصادر والمراجع.
٦- فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

منهجي في هذا البحث؛ هو المنهج الاستقرائي؛ النقدي، وذلك على النحو الآتي:

١- جمع الأحاديث المتعلقة بهذا البحث من كتب السنة، وغيرها؛ مما أمكن الوقوف عليه.
٢- أقدم أحاديث الصحيحين على غيرها.
٣- أذكر نص الحديث بعد ذكر اسم الراوي، ثم أذكر من أخرجه.
٤- إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما عزوت إليهما أولاً - دون دراسة رجال الإسناد -، ثم أذكر من أخرجه من أصحاب الكتب السبعة مقتصرًا عليها، إلا إذا كان في غيرهما من المصادر زيادة مؤثرة في المعنى، فأتوسع في تخريجه.
٥- إذا كان الحديث ليس في الصحيحين أسير فيه على النحو الآتي:
- أخرج الحديث تخريجًا موسعًا.
- أذكر جزء الإسناد من المدار إلى نهاية السند.
- إذا كان الحديث صحيحًا أدرس إسناد اللفظ المختار بإيجاز، فإن اتفقت المصادر في اللفظ؛ أدرس إسناد أحدهما بإيجاز.
- وإذا كان الحديث حسنًا، فأذكر سبب تحسينه مع الاستفاضة في حال الراوي، أما إذا كان ضعيفًا، فأذكر علة ضعفه في ضوء أقوال العلماء.
٦- أشرح الكلمات الغريبة معتمدًا على كتب الغريب ومعاجم اللغة.
٧- أترجم للراوي المتفق على توثيقه أوتضعيفه ترجمة مختصرة، أما المختلف فيه فأتوسع في ترجمته مع الترجيح والتعليل.
٨- إذا كان الحديث يصلح أن يذكر في أكثر من فصل فإنني أكرره مقتصرًا على الشاهد مع الإحالة على الموضع الأول دون إعادة الكلام على الحديث.
٩- أدرس الأحاديث دراية بما يعطي الوحدة الموضوعية لها، وأقوم بدفع الإشكال عما ظاهره التعارض منها، وأدرس المسائل الخلافية في ضوء أقوال أهل العلم المعتبرة دون الشاذة، مع العناية بفقه أهل الحديث المنقول عنهم أو المترجم له في مصنفاتهم، كما أعتني بذكر أقوال المحققين.
١٠- أعتني بدراسة ما يتعلق بالحديث من المسائل المعاصرة.

الصناعة الفنية:

- عند بداية كل فصل أذكر رقم الفصل والمباحث التي يحتويها.
- ثم أبدأ الصفحة التي تليه بذكر رقم المبحث وعنوانه.

- أضبط الحديث بالشكل في أعلى الصفحة؛ مبتدئًا بذكر رقم الحديث وراويه، إلا إذا كان الحديث مكررًا، فإني لا أرقمه، بل أكتب أمامه (مكرر)؛ كما في أول مبحث: التكني بأبي الحكم.
- أضع رقمًا متسلسلاً لكل حديث.
- أضع تحت الحديث خطًا يفصله عما تحته، إلا إذا كان الحديث إنما سقته لأجل ما فيه من الزيادة - كما في الحديث الأول - فلا أذكر له رقمًا، ولا أضع تحته خطًا؛ لأنه تابع لما قبله.

الصناعة الحديثية:

أولاً: التخريج:

أضع تحت الخط عنوانًا جانبيًا، وهو (تخريج الحديث)، ثم أذكر تحته من أخرج الحديث؛ مبتدئًا بصحيح البخاري؛ فصحيح مسلم؛ فسنن أبي داود،؛ فسنن الترمذي؛ فسنن النسائي (المجتبى، والكبرى)، ثم سنن ابن ماجه.
- أشير إلى صاحب لفظ الحديث.
- إذا كان الحديث في غير الصحيحين أو أحدهما؛ فإني أبتدئ بذكر إسناد صاحب لفظ الحديث مضبوطًا بالشكل.
- أذكر بقية المصادر مرتبًا على أسبقية وفيات مؤلفيها، إلا إذا كان من تأخر أخرج الحديث من طريق أحد المتقدمين، فإني ألحقه به.
- أذكر جزء الإسناد من المدار إلى نهاية السند.
- أنقل تعليق صاحب الكتاب على الحديث، وذلك كثيرٌ عند الترمذي والحاكم.
- أشير إلى المتن عند بقية المصادر بالنسبة لحديث الباب بقولي: بمثله أو بنحوه وهكذا.
- أستغني بذكر أصحاب الكتب السبعة، وهم: (البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد) عن ذكر مصنفاتهم لشهرتها، وذلك لأجل الاختصار، أما ما عداها فإني أذكر اسم المصنف.
- أعزو في الكتب الستة للكتاب والباب ورقم الحديث إلا في صحيح مسلم فلا أعزو للباب لأن مسلمًا لم يبوّب لكتابه، وأذكر اسم الكتاب مباشرة، فأقول مثلاً: أخرجه البخاري في الإيمان. وقد أضفت عبارة (باب) أمام تبويب النسائي، لأنها لا توجد عنده.
- أما إذا كان العزو للكتب الستة في الحاشية، فإني أعزو لرقم الحديث فقط.
- إذا كرر البخاري الحديث في مواضع كثيرة، فإني أعزو في بعضها للكتاب والباب ورقم الحديث، ثم أقول: وأخرجه في مواضع أخرى، وأكتفي بذكر رقم الحديث. (ينظر مثلاً: حديث رقم ٤٥).

- في بقية المصادر العزو يكون للجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد.
- إذا كان للحديث طرق أخرى فإني أذكرها، وإذا كان بين هذه الطرق اختلاف، فإني أسوق هذا الاختلاف مبينًا أصح هذا الطرق، وأنقل ما وقفت عليه من ترجيح الأئمة بين هذه الطرق.
- إذا لم أقف على إسناد للحديث فإني أنبّه على هذا. (ينظر مثلاً: حديث رقم ١٢٩).

ثانيًا: دراسة الإسناد:

إذا لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما فإنه يحتاج لبيان درجته، لذلك أضع عنوانًا جانبيًا، وهو (دراسة الإسناد عند فلان)، ثم أذكر تحته تراجم الإسناد المختار.

- أبتدئ في التراجم بشيخ المصنف، وهكذا إلى الصحابي.
- أذكر في الترجمة اسم الراوي، وما اشتهر من كنيته ولقبه، وإذا كان الراوي في كتاب التقريب للحافظ ابن حجر فإني أعتمد على ترجمته في الغالب، وقد أتصرف فيها بالزيادة، أو النقص عند الحاجة لذلك.
- ثم أذكر للراوي إثنين من شيوخه وإثنين من تلاميذه، إلا في تراجم الصحابة ﷺ. وأعتني بذكر الشيوخ، والتلاميذ اللذين هم في الإسناد، ومن عُرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده؛ لأن هذا مما يقوي الراوي.
- إذا كان الراوي متفق على توثيقه، أوتضعيفه؛ فإني لا أتوسع فيه؛ بل أكتفي ببعض الأقوال في توثيقه، أو تضعيفه، وإن كان الراوي من رواة التقريب؛ فإني أنقل حكم الحافظ ابن حجر على الراوي من كتابه التقريب.
- أما إذا كان الراوي مختلفًا فيه؛ فإني أسوق الخلاف فيه؛ مبتدئًا بأقوال المعدلين، ثم بأقوال المجرحين، وقد يحتوي القول الواحد على تعديلٍ، وتجريحٍ معًا؛ فألحقه بأحد القسمين.
- أجمع بين أقوال الأئمة التي ظاهرها التعارض، وأرجح بينها إذا لم يمكن الجمع، مع ذكر سبب الترجيح؛ مصدرًا ما ظهر لي بلفظ (قلت).
- أنقل أقوال بعض المحققين: كالذهبي، وابن رجب، وابن حجر، وغيرهم؛ ممن كانت له عناية في الجمع، والترجيح بين الأقوال.
- أشير إلى مصادر ترجمة الراوي؛ فأذكر الجزء، والصفحة، ورقم الترجمة إن وجدت.
- إذا لم أقف على ترجمة للراوي؛ فإني أُنبّه على هذا.
- إذا كان الراوي ضعيفًا، أو متكلمًا فيه؛ فإني أعزو لبعض الكتب التي اعتنت بهم.
- إذا ظهر في ترجمة الراوي أنه وضّاع، أو مختلط، أو مدلس، أو يرسل؛

فإني أعزو لبعض الكتب التي اعتنت بهم.
- إذا كان الراوي من الصحابة؛ فإني أعزو لبعض الكتب التي اعتنت بهم.
- إذا تكرر الراوي في إسنادٍ آخر؛ فإني أذكر اسمه، ومرتبته من الجرح، أو التعديل، وأشير إلى موضع ترجمته السابقة.

ثالثًا: الحكم على الحديث:

بعد دراسة الإسناد أضع عنوانًا جانبيًا وهو (حكم الحديث)، وأذكر تحته حكمي على الحديث، وأعضده بأقوال الأئمة الذين تكلموا على الحديث من المتقدمين، أو المتأخرين؛ إن وجدت، وأعلل سبب ترجيحي للحكم، وإذا لم يترجح لدي شيء؛ فإني أتوقف فيه.

أما إذا كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما فلا أذكر حكم الحديث؛ حيث إن تخريج صاحبي الصحيحين له يغني عن ذكر الحكم.

رابعًا: غريب الحديث:

إذا كان في الحديث كلمات غريبة تحتاج لبيان، أضع عنوانًا جانبيًا، وهو (غريب الحديث)، وأنقل تحته بيان معنى هذه الكلمة من كتب الغريب، ومعاجم اللغة وشروح الحديث.

تنبيهات:

- في الفصل الرابع من مخطط البحث، كان المبحث الخامس: قول: (أنعم صباحًا)، والمبحث السادس: قول: (أنعم الله بك عينًا). ورأيت هنا تقديم المبحث السادس على الخامس، وذلك لأن مبحث قول: (أنعم الله بك عينًا)، ليس فيه إلا حديث واحد اشتمل على النهي عن كلا اللفظين.
- إذا وقع في المصادر تصحيف، أو تحريف؛ فإني أنبّه على ذلك.
- في التراجم جرّدت أئمة الجرح، والتعديل من ألقابهم اختصارًا؛ لكثرة ورودهم.
- الأحاديث الطوال التي في السيرة النبوية أسوقها من أولها إلى موضع الشاهد، لأجل الاختصار. (ينظر مثلاً: ح١١١).
- عند العزو لصحيح البخاري؛ فإني أعزو للطبعة التي معها فتح الباري.

فهذا منهجي الذي سرت عليه، فإن أصبت فمن الله وحده لا شريك له، وإن أخطأت؛ فمن نفسي، والشيطان، وأستغفر الله من ذلك.

وفي الختام أحمد الله، وأشكره على ما أنعم به وتفضل، فله الحمد، والشكر أولاً، وآخرًا.

ولا يسعني هنا - بعد شكر الله - إلا أن أشكر والديَّ؛ اللذين لهما الفضل بعد الله في رعايتي، فاللهم ارحمهما كما ربياني صغيرًا، وجازهما عني خير

الجزاء.

وأشكر زوجتي/ ندى بنت عبد العزيز العبود على المراجع اللغوية للبحث.

كما أتقدم بالشكر لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلةً في كلية أصول الدين، التي مهدت لي الطريق في إكمال دراستي، وأخص بالذكر قسم السنة وعلومها.

كما أشكر فضيلة الشيخ الدكتور: خالد بن إبراهيم الرومي؛ على تفضّله بالإشراف على هذه الرسالة، وتسديده لها، وجميل خلقه، وعنايته بي؛ فجزاه الله خير الجزاء.

وأشكر كل من أفادني بفائدة، أو نصح لي، أو أعارني ما احتجت إليه من كتابٍ، ونحوه.

وأسأل الله لي ولوالدي، ولمشايخي، وللمؤمنين، والمؤمنات المغفرة والرحمة، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

التمهيد

ويشتمل على:

- التعريف بمصطلحات العنوان.
- فضل حفظ اللسان.

التعريف بمصطلحات العنوان:

اشتمل العنوان على عدة مصطلحات، وتعريفها على النحو الآتي:

أ ـ الألفاظ: الألفاظ جمع لفظ.

اللفظ في اللغة:

قال الجوهري: لَفَظْتُ الشيءَ من فمي أَلْفِظُهُ لَفْظًا: رميته، وذلك الشيء لُفاظَةٌ. قال امرؤ القيس يصف حمارًا:

يُوارِدُ مجهولاتِ كلِّ خَميلَةٍ   يَمُجُّ لُفاظَ البَقْلِ في كل مَشْرَبِ

ولَفَظْتُ بالكلام وتَلَفَّظْتُ به، أي تَكَلَّمْتُ به. واللفْظُ: واحدُ الألفاظِ، وهو في الأصل مصدرٌ[(١)].

وقال أبوالبقاء الكفوي: اللفظ هو في أصل اللغة مصدر بمعنى الرمي، وهو بمعنى المفعول، فيتناول ما لم يكن صوتًا وحرفًا، وما هو حرف واحد وأكثر، مهملاً أو مستعملاً، صادرًا من الفم أو لا، لكن خص في عرف اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفًا واحدًا أو أكثر، مهملاً أو مستعملاً، فلا يقال: لفظ الله، بل يقال: كلمة الله[(٢)].

اللفظ في اصطلاح النحاة:

قال أبوالبقاء الكفوي: ما من شأنه أن يصدر من الفم من الحرف واحدًا أو أكثر، أو يجري عليه أحكامه كالعطف والإبدال، فيندرج فيه حينئذ كلمات الله، وكذا الضمائر التي يجب استتارها، وهذا المعنى أعم من الأول.

وأحسن تعاريفه على ما قيل: صوت معتمد على مقطع حقيقة أو حكمًا، فالأول كزيد، والثاني كالضمير المستتر في (قم) المقدر بأنت[(٣)].

---

(١) الصحاح (١١٧٩/٣) مادة لفظ باختصار. وينظر: تهذيب اللغة (٣٨١/١٤-٣٨٢) مادة لفظ. ولسان العرب (٣٠٢/١٢) مادة لفظ. ومعجم مقاييس اللغة (ص٩٢٣) مادة لفظ.

(٢) الكليات (ص٧٩٥).

(٣) الكليات (ص٧٩٥). وينظر: التعريفات (ص٢٤٧). والحدود الأنيقة (ص٧٨).

ب ـ المنهي عنها:

النهي في اللغة :

قال الجوهري: النهْيُ: خلاف الأمر. ونَهَيْتُهُ عن كذا فانْتَهى عنه وتَناهى، أي كَفَّ. وتَناهَوْا عن المنكر، أي نهى بعضهم بعضًا. ويقال: إنه لأمورٌ بالمعروف نَهُوٌّ عن المنكر. وفلانٌ ماله ناهِيَةٌ، أي نَهْيٌ. والنُّهْيَةُ بالضم: واحدة النُّهى، وهي العُقول، لأنها تَنْهى عن القبيح[1].

وقال ابن فارس: نهي: النون والهاء والياء أصلٌ صحيح يدل على غاية وبلوغ، ومنه أنهيت إليه الخبر: بلغته إياه، ونهاية كل شيء غايته، ومنه نهيته عنه، وذلك لأمر يفعله، فإذا نهيته فانتهى عنه فتلك غاية ما كان وآخره، وفلان ناهِيك من رجل ونَهْيُك، كما يقال: حسبُك، وتأويله أنه بِجِدّه وغَنَائه ينهاك عن تطلُّب غيره، وناقة نَهِيَّةٌ: تناهت سِمَنًا، والنُّهْيَة: العقل، لأنه ينهى عن قبيح الفعل. والجمع نُهىً، وطلب الحاجة حتى نَهِيَ عنها: تركها، ظفر بها أم لا، كأنه نهى نفسه عن طلبها[2].

النهي في اصطلاح الأصوليين:

هو استدعاء ترك الفعل بالقول على جهة الاستعلاء [3].

صيغة النهي:

النهي له صيغة واحدة صريحة هي: الفعل المضارع المقرون بلا الناهية، مثل: لا تفعل[4].

هذه هي صيغة النهي اللفظية الإنشائية، وقد يستفاد النهي بغير هذه الصيغة، مثل: أن يوصف الفعل بالتحريم أو الحظر أو يذم فاعله أو يرتب على فعله العقاب[5].

---

(١) الصحاح (٢٥١٧/٦) مادة نهي باختصار. وينظر: لسان العرب (٣١٢/١٤) مادة نهي.

(٢) معجم مقاييس اللغة (ص٩٦٣) مادة نهي باختصار.

(٣) ينظر: شرح مختصر الروضة (٤٢٨/٢-٤٣٠). والبحر المحيط (٤٢٦/٢). وإرشاد الفحول (ص١٩٢). وإتحاف ذوي البصائر (٣٩٨/٥-٣٩٩). وتيسير الوصول إلى قواعد الأصول (٣٧٨/١).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٤٢٦/٢). وشرح الكوكب المنير (٧٧/٣). والأصول من علم الأصول (ص٣٢).

(٥) ينظر: الإمام في بيان أدلة الأحكام (ص١٠٥-١٠٦ و١٢٤-١٢٥ و١٨٨-١٨٩). وإعلام الموقعين (٤٣/١).وبدائع الفوائد (٣/٤-٧). والأصول من علم الأصول (ص٣٢).وتيسير علم أصول الفقه(ص٢٥٢).

دلالة صيغة النهي[١]:

ذهب الجمهور - ومنهم الأئمة الأربعة - إلى أن صيغة النهي تدل على التحريم، ولا يصار إلى غير ذلك إلا بقرينة[٢]. قال الشافعي: ما نهى عنه رسول الله فهو على التحريم، حتى تأتي دلالة عنه على أنه أراد به غير التحريم[٣].

وهذا هو اختيار عدد من المحققين، منهم: أبو الوليد الباجي وابن حزم والسمعاني والخطيب البغدادي والفخر الرازي والعلائي وابن النجار والشوكاني والشنقيطي [٤].

وهو ظاهر اختيار البخاري، فقد ترجم في صحيحه: (باب نهي النبي ﷺ على التحريم، إلا ما تعرف إباحته)[٥].

وقد ترد صيغة النهي لمعانٍ كثيرة غير التحريم بقرينة تدل على ذلك[٦].

ومما يجدر التنبيه عليه هنا أن الكراهية في كلام السلف كثيرًا أو غالبًا يراد بها التحريم[٧].

وقولي: (المنهي عنها) في عنوان الرسالة يشمل نهي التحريم والكراهة.

---

(١) تعرضت هنا لدلالة صيغة النهي للحاجة إليها فيما يأتي عند الترجيح بين أقوال العلماء في حكم النهي الوارد في الحديث هل هو للنهي أو للكراهة؟

(٢) ينظر: شرح الكوكب المنير (٨٣/٣). وينظر في أدلة هذا القول: بدائع الفوائد (٣/٤). وجامع العلوم والحكم (ص٥٢٧). والبحر المحيط (٤٢٦/٢). ومفتاح الوصول (ص٣٩). وتيسير علم أصول الفقه (ص٢٥٣-٢٥٤).

(٣) الرسالة (ص٢١٧). وينظر: كتاب صفة نهي النبي ﷺ ضمن كتاب الأم (٤٨٤/٧).

(٤) ينظر: إحكام الفصول (٢٣٤/١). والإحكام في أصول الأحكام (٢٧٥/١). وقواطع الأدلة (١٣٨/١). والفقيه والمتفقه (٢٢٢/١). والمحصول (٤٦٩/٢). وتحقيق المراد (ص٢٧٤). وشرح الكوكب المنير (٨٣/٣). وإرشاد الفحول (ص١٩٢). وأضواء البيان (٤٣٩/٥).

(٥) فتح الباري (٣٣٦/١٣).

(٦) ينظر: البحر المحيط (٤٢٨/٣-٤٣٠). وشرح الكوكب المنير (٧٧/٣-٨٣).

(٧) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٤١/٣٢). وإعلام الموقعين (٣٩/١-٤٣). وبدائع الفوائد (٦/٤).

ج - التوحيد:

التوحيد في اللغة:

مصدر وحّد، جعله واحدًا، أي فردًا، فالتوحيد هو الإفراد[(١)].

قال الجرجاني: التوحيد في اللغة: الحكم بأن الشيء واحد، والعلم بأنه واحد[(٢)].

التوحيد في الشرع:

هو إفراد الله سبحانه بما يختص به من الربوبية والألوهية والأسماء والصفات[(٣)].

وهذا التعريف يبيّن أن التوحيد ثلاثة أنواع:

الأول: توحيد الربوبية: وهو إفراد الله - عزَّ وجل -بالخلق والملك والتدبير[(٤)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فتوحيد الربوبية أنه لا خالق إلا الله، فلا يستقل شيء سواه بإحداث أمرٍ من الأمور[(٥)].

وقال الشيخ السعدي: توحيد الربوبية: أن يعتقد أن الله هو الرب المتفرد بالخلق، والرزق، والتدبير، الذي ربَّى جميع الخلق بالنعم[(٦)].

الثاني: توحيد الألوهية: وهو إفراد الله - عزَّ وجل - بالعبادة[(٧)].

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: هو إفراد الله – تعالى – بأنواع العبادة الظاهرة والباطنة[(٨)].

وقال الشيخ السعدي: توحيد الإلهية: وهو العلم والاعتراف بأن الله ذو

---

(١) ينظر: الحجة في بيان المحجة (٣٠٥/١-٣٠٦). والتعريفات (ص٩٦). وتاج العروس (٢٩٨/٥) مادة وحد. وتيسير العزيز الحميد (ص٣٢). وفتح الحميد (٨٦/١). وحاشية كتاب التوحيد (ص١١). والقول المفيد (٥/١).

(٢) التعريفات (ص٩٦).

(٣) القول المفيد (٥/١). وينظر: مدارج السالكين (٤٤٩/٣). والتعريفات (ص٩٦). وشرح العقيدة الطحاوية (ص٢٤). ولوامع الأنوار البهية (٥٧/١). وتيسير العزيز الحميد (ص٣٢-٣٣). والقول السديد (ص١٠). وسؤال وجواب في أهم المهمات (ص٦١). ومذكرة التوحيد (ص٥). والتعريفات الاعتقادية (ص١٢٧-١٢٨).

(٤) القول المفيد (٥/١). وينظر: درء تعارض العقل والنقل (٢٢٥/١). وشرح العقيدة الطحاوية (ص٢٥). وتيسير العزيز الحميد (ص٣٣). وسؤال وجواب في أهم المهمات (ص٦١). وحاشية كتاب التوحيد (ص١١). والتعريفات الاعتقادية (ص١٣١-١٣٢).

(٥) مجموع الفتاوى (٣٣١/١٠).

(٦) القول السديد (ص١٠) باختصار.

(٧) القول المفيد (٩/١). وينظر: درء تعارض العقل والنقل (٢٢٤/١). وإغاثة اللهفان (١٣٠/٢). وشرح العقيدة الطحاوية (ص٢٩). وتيسير العزيز الحميد (ص٣٦). وسؤال وجواب في أهم المهمات (ص٦١). وحاشية كتاب التوحيد (ص١١). والتعريفات الاعتقادية (ص١٣٠-١٣١).

(٨) قرة عيون الموحدين (ص٢٣).

الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين، وإفراده وحده بالعبادة كلها، وإخلاص الدين لله وحده(١).

الثالث: توحيد الأسماء والصفات: وهو إفراد الله - عزَّ وجل - بما له من الأسماء والصفات(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله، نفيًا وإثباتًا، فيثبت لله ما أثبته لنفسه، ويُنفى عنه ما نفاه عن نفسه(٣).

وقال ابن القيم: حقيقته: إثبات صفات الكمال لله،وتنزيهه عن أضدادها.(٤)

وقال الشيخ السعدي: توحيد الأسماء والصفات: وهو اعتقاد انفراد الرب- جلَّ جلاله - بالكمال المطلق من جميع الوجوه بنعوت العظمة والجلال والجمال، التي لا يشاركه فيها مشارك بوجه من الوجوه، وذلك بإثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من جميع الأسماء والصفات، ومعانيها، وأحكامها الواردة في الكتاب والسنة على الوجه اللائق بعظمته وجلاله من غير نفي لشيء منها، ولا تعطيل، ولا تحريف، ولا تمثيل، ونفي ما نفاه عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ من النقائص والعيوب، وعن كل ما ينافي كماله(٥).

وقولي: (التوحيد) في عنوان الرسالة يشمل هذه الأنواع الثلاثة.

(١) القول السديد (ص١١).
(٢) القول المفيد (١/٥-١٣). وينظر: تيسير العزيز الحميد (ص٣٤-٣٥). وسؤال وجواب في أهم المهمات (ص٦١). وحاشية كتاب التوحيد (ص١١). والتعريفات الاعتقادية (ص١٢٨-١٢٩).
(٣) التدمرية (ص٦-٧).
(٤) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٣/٩٢٩).
(٥) القول السديد (ص١٠).

د ـ السنة النبوية:

السنة في اللغة:

السُّنّة بالضم تطلق في اللغة على عدة معان، والمراد بها هنا الطريقة والسيرة حسنةً كانت أو قبيحةً، قال تعالى ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّهُمۡ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمۡ سُنَّةُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ (الكهف: ٥٥)

وفي الحديث: ((من سنَّ في الإسلام سُنَّة حسنة، فعمل بها بعده، كتب له مثل أجر من عمل بها، ولا ينقص من أجورهم شيء ومن سنَّ في الإسلام سُنَّة سيئة ...))[١]، يريد من عمل بها ليُقتدى به فيها.

وقال الشاعر:

فلا تجزعنْ من سيرة أنت سرتها ... فأول راضٍ سُنَّةً من يسيرها[٢]

وخصها بعض أهل اللغة بالطريقة المستقيمة المحمودة[٣].

والحق هو ما عليه جمهور أهل اللغة، ويؤيد ذلك ما تقدم من الإطلاق في النصوص وقول الشاعر[٤].

السنة النبوية في اصطلاح المحدثين:

هي ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية[٥].

ويتبين من هذا أن حدود البحث هو ما جاء في سنة النبي ﷺ، دون ما جاء في القرآن الكريم، وما جاء عن الصحابة والتابعين.

وما ورد في البحث من أقوال عن الصحابة ﷺ فهو ليس مقصودًا لذاته، وإنما لأنه اختلف فيه فروي مرفوعًا، ولا يمكن الحكم عليه بأنه موقوف إلا بعد الدراسة.

---

(١) أخرجه مسلم (ح١٠١٧).

(٢) ينظر: لسان العرب (٣٩٩/٦) مادة سنن. وتاج العروس (٣٠٠/١٨) مادة سنن.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (٢٩٨/١٢) مادة سن.

(٤) ينظر: التعريفات (ص١٦١). والكليات (ص٤٩٧). وحجية السنة (ص٤٦).

(٥) ينظر: تدريب الراوي (٤٢/١). وتوجيه النظر (٤٠/١). ودراسات في الحديث النبوي (١/١).

فضل حفظ اللسان:

جاءت النصوص من الكتاب، والسنة على فضل حفظ اللسان؛ سواءً حفظه من الكلام المحرم، أو من الكلام المباح الذي لا مصلحة فيه، وأذكر هنا بعضًا منها:

١- قال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ (ق: ١٨)

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: يكتب كل ما تكلم به من خير أو شر، حتى إنه ليكتب قوله: أكلت، شربت، ذهبت، جئت، رأيت...[١].

وقال عطاء: فضول الكلام ما عدا تلاوة القرآن، والقول بالسنة عند الحاجة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأن تنطق في أمر لا بدَّ لك منه في معيشتك، أما يستحي أحدكم أن لو نشرت عليه صحيفته التي أملاها صدر نهاره؛ أن يرى أكثر ما فيها ليس من أمر دينه ولا دنياه[٢].

٢- قال تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ (النساء: ١١٤)

قال الشيخ السعدي: أي لا خير في كثير مما يتناجى به الناس ويتخاطبون، وإذا لم يكن فيه خير، فإما لا فائدة فيه كفضول الكلام المباح، وإما شر ومضرة محضة كالكلام المحرم بجميع أنواعه[٣].

٣- عن سهل بن سعد ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ((من يضمن لي ما بين لحييه، وما بين رجليه، أضمن له الجنة))[٤].

قال ابن حجر: لحييه، بفتح اللام وسكون المهملة والتثنية، هما العظمان في جانبي الفم، والمراد بما بينهما اللسان، وما يتأتى به النطق، وبما بين الرجلين الفرج[٥].

٤- عن أبي هريرة ﷺ أنه سمع النبي ﷺ يقول: ((إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها، يزلُّ بها إلى النار أبعد مما بين المشرق))[٦].

قال ابن حجر: قوله: ما يتبين فيها. أي لا يتطلب معناها، أي لا يثبتها بفكره، ولا يتأملها حتى يتثبت فيها، فلا يقولها إلا إن ظهرت المصلحة في القول[٧].

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٢٨٤/٤).
(٢) بهجة المجالس (٧٧/١-٧٨). وينظر: الآداب الشرعية (٣٥/١).
(٣) تيسير الكريم الرحمن (ص٢٠٢).
(٤) أخرجه البخاري (ح٦٤٧٤).
(٥) فتح الباري (٣٠٩/١١).
(٦) أخرجه البخاري (ح٦٤٧٧). ومسلم (ح٢٩٨٨).
(٧) فتح الباري (٣١٠/١١). وينظر: رياض الصالحين (ص٤٢٨). والآداب الشرعية (٣٥/١).

٥- عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليقل خيرًا أو ليصمت)) [١].

قال ابن رجب: قوله ﷺ: ((فليقل خيرًا أو ليصمت)). أمر بقول الخير وبالصمت عما عداه، وهذا يدل على أنه ليس هناك كلام يستوي قوله والصمت عنه، بل إما أن يكون خيرًا، فيكون مأمورًا بقوله، وإما أن يكون غير خير، فيكون مأمورًا بالصمت عنه[٢].

وقال ابن حجر: وهذا من جوامع الكلم، لأن القول كله إما خير وإما شر، وإما آيل إلى أحدهما، فدخل في الخير كل مطلوب من الأقوال فرضها وندبها، فأذن فيه على اختلاف أنواعه ودخل فيه ما يؤول إليه، وما عدا ذلك مما هو شر أو يؤول إلى الشر فأمر عند إرادة الخوض فيه بالصمت[٣].

٦- عن أبي موسى ﷺ قال: قلت: يا رسول الله أي الإسلام أفضل؟ قال: ((من سلم المسلمون من لسانه ويده)) [٤].

٧ - عن معاذ بن جبل ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ((...ألا أُخبرك بِمَلاك ذلك كله؟)) فقلت له: بلى يا نبيَّ الله. فأخذ بلسانه، ثم قال: ((كُفَّ عليك هذا)) قلت: يا رسول الله وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ فقال: ((ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكبُّ الناس في النار

على وجوههم - أو قال : على مناخرهم - إلا حصائد ألسنتهم؟!)) [٥]

قال ابن رجب: هذا يدل على أن كفَّ اللسان، وضبطه، وحبسه، هو أصل الخير كله، وأن من ملك لسانه، فقد ملك أمره وأحكمه وضبطه.

ثم قال رحمه الله: وظاهر حديث معاذ يدل على أن أكثر ما يدخل الناس به النار النطق بألسنتهم، فإن معصية النطق يدخل فيها الشرك وهي أعظم الذنوب عند الله - عزَّ وجلَّ -، ويدخل فيها القول على الله بغير علم، وهو قرين الشرك، ويدخل فيها شهادة الزور التي عدلت الإشراك بالله - عزَّ وجلَّ -، ويدخل فيها السحر والقذف، وغير ذلك من الكبائر والصغائر كالكذب والغيبة والنميمة وسائر المعاصي الفعلية لا يخلو غالبًا من قول يقترن بها

---

(١) أخرجه البخاري (ح٦٤٧٥) ومسلم (ح٤٧).

(٢) جامع العلوم والحكم (ص٢٤٦).

(٣) فتح الباري (٤٤٦/١٠). وينظر: رياض الصالحين (ص٤٢٧).

(٤) أخرجه البخاري (ح١١) ومسلم (ح٤٢).

(٥) أخرجه الترمذي (ح٢٦١٦). وابن ماجه (ح٣٩٧٣). وأحمد (٢٢٠١٦/٣٤٤/٣٦). وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وقد اختلف في إسناده ينظر: العلل للدارقطني (٦/٧٣-٧٩) وجامع العلوم والحكم (ص٥٠٦-٥٠٧) وإرواء الغليل (٤١٣/١٣٨/٢).

يكون معينا عليها[1].

وأما ما جاء عن السلف الصالح في ذلك فهو كثير، ومن ذلك:

أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان يأخذ بلسانه، ويقول: هذا الذي أوردني الموارد[2].

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: والله الذي لا إله غيره، ما شيء أحق بطول سجن من لسان[3].

وقال أبو الدَّرداء رضي الله عنه: من فقه الرَّجل قلَّة كلامه فيما لا يعنيه[4].

وقال الفضيل بن عياض: شيئان يقسيان القلب: كثرة الكلام، وكثرة الأكل[5].

وقال ابن حبان: الواجب على العاقل أن يروض نفسه على ترك ما أبيح له من النطق، لئلا يقع في المزجورات، فيكون حتفه فيما يخرج منه، لأن الكلام إذا كثر منه أورث صاحبه التلذذ بضد الطاعات، فإذا لم يوفق العبد لاستعمال اللسان فيما يجدي عليه نفعه في الآخرة، كان وجود[6] الإمساك عن السوء أولى به[7].

وقال النووي: ينبغي لكل مكلف أن يحفظ لسانه عن جميع الكلام إلا كلامًا ظهرت فيه المصلحة، ومتى استوى الكلام وتركه في المصلحة، فالسنة الإمساك عنه، لأنه قد ينجر الكلام المباح إلى حرام أو مكروه، وذلك كثيرٌ في العادة، والسلامة لا يعدلها شيء[8].

وقال ابن رجب: ليس الكلام مأمورًا به على الإطلاق، ولا السكوت كذلك، بل لا بد من الكلام بالخير والسكوت عن الشر، وكان السلف كثيرًا يمدحون الصمت عن الشر، وعمَّا لا يعني لشدته على النفس، وذلك يقع الناس فيه كثيرًا، فكانوا يعالجون أنفسهم ويجاهدونها على السكوت عما لا يعنيهم[9].

وقد بوَّب البخاري في صحيحه: باب حفظ اللسان. قال ابن حجر: أي عن

---

(١) جامع العلوم والحكم (ص٥١٨).

(٢) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٦٥٠٠/٣٢٠/٥) و(٣٧٠٤٢/٤٣٢/٧). والأحاديث المختارة (٧٦/١). وجامع العلوم والحكم (ص٢٤٩).

(٣) ينظر: المعجم الكبير (٨٧٤٧-٨٧٤٤/١٤٩/٩). وروضة العقلاء (ص٤٨).

(٤) بهجة المجالس (٨٤/١).

(٥) روضة العقلاء (ص٤٣).

(٦) لعل الصواب (وجوب).

(٧) روضة العقلاء (ص٥٠).

(٨) رياض الصالحين (ص٤٢٧).

(٩) جامع العلوم والحكم (ص٢٥٠).

النطق بما لا يسوغ شرعًا مما لا حاجة للمتكلم به[١].

وإذا كان الشارع الكريم حثَّ على حفظ اللسان من الكلام المباح الذي ليس فيه مصلحة، فكيف بالكلام المحرم؟! وكيف إذا كان هذا الكلام المحرم مما يخل بالتوحيد؟! فلا شك أن حفظه أولى.

(١) فتح الباري (١١/٣٠٨).

الفصل الأول
الألفاظ المنهي عنها المتعلقة بتعظيم غير الله تعالى

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: الحلف بغير الله.
المبحث الثاني: قول: (ما شاء الله وشئت أو شاء فلان).
المبحث الثالث: قول: (نستشفع بالله عليك).
المبحث الرابع: قول: (نستغيث بفلان).
المبحث الخامس: قول: (أطعم ربك).
المبحث السادس: قول: (عبدي وأمتي).
المبحث السابع: قول: (السيد).

المبحث الأول: الحلف بغير الله

١- عن عبدِ اللَّهِ بن عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنهما - أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ، وهو يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَنَادَاهُمْ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((ألا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كان حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، وَإِلاَّ فَلْيَصْمُتْ)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له - في الأدب: باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأوِّلاً أو جاهلاً (ح ٦١٠٨)، وفي الشهادات: باب كيف يستحلف؟ (ح٢٦٧٩)، وفي الأيمان والنذور: باب لا تحلفوا بآبائكم (ح٦٦٤٦).

ومسلم في الأيمان (ح١٦٤٦).

والترمذي في النذور والأيمان: باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (ح١٥٣٤)، وقال: حسن صحيح .

والنسائي في الكبرى في النعوت: باب بسم الله وبالله (ح٧٦٦٣).

وابن ماجه في الكفارات: باب من حلف له بالله فليرض (ح٢١٠١).

وأحمد في (١٩٨/٨/ ٤٥٩٣) و(٢٩٣/٨/٤٦٦٧) و(٣٨٤/١٠/٦٢٨٨).

كلهم من طرق عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - بنحوه. وهو في الموضع الثاني عند البخاري مختصر، وعند ابن ماجه بمعناه، وفيه زيادة يأتي الحديث عنها مفصلاً - إن شاء الله تعالى -.

وأخرجه مسلم في الأيمان (ح ١٦٤٦).

والترمذي في النذور والأيمان: باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (ح١٥٣٣)، وقال: حسن صحيح.

والنسائي في الأيمان والنذور: باب التشديد في الحلف بغير الله - تعالى (ح ٣٧٦٥)، وفي الكبرى (ح ٤٧٠٦). وباب الحلف بالآباء (ح ٣٧٦٦)، وفي الكبرى (ح ٤٧٠٧).

وأحمد في (١١٧/٨/٤٥٢٣) و(١٤٩/٨/٤٥٤٨) و(٢٤٩/٩/٥٣٤٦).

كلهم من طرق عن سالم، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - بنحوه دون آخره، وفي آخره زيادة من قول عمر، وهو عند النسائي في الموضع الأول مختصر، وعند أحمد في الموضع الأول جاء ذكر آخره، وفي الموضع الثالث بمعناه بدون قصة[١].

وأخرجه البخاري في مناقب الأنصار: باب أيام الجاهلية (ح ٣٨٣٦)، وفي الأيمان والنذور: باب لا تحلفوا بآبائكم (ح٦٦٤٨).

(١) سيأتي - إن شاء الله تعالى - أنه جاء بهذا الطريق لكن من مسند عمر رضي الله عنه.

ومسلم في الأَيمان (ح١٦٤٦).

والنسائي في الأيمان والنذور: باب التشديد في الحلف بغير الله (ح ٣٧٦٤)، وفي الكبرى (ح ٤٧٠٥).

وأحمد في (٣٢٧/٨/ ٤٧٠٣) و(٥٤٦٢/٣٣٤/٩) و(٥٧٣٦/٢٨/١٠).

كلهم من طرق عن عبد اللَّه بن دينار، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - بمعناه، وفيه زيادة ، وهو عند البخاري في الموضع الثاني مختصر.

وله طرق أخرى عن ابن عمر - رضي الله عنهما - بمعناه، وفيه زيادة عما جاء في الصحيح يأتي ذكرها - إن شاء الله تعالى - بعد الكلام على الزيادة التي جاءت في رواية محمد بن عجلان.

تخريج الزيادة التي جاءت في رواية محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -:

عن عبدِ اللَّهِ بن عُمَرَ - رضِي اللهُ عنهما - قال: سمعَ النبيُّ ﷺ رَجُلاً يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فقال: ((لا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، من حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ، وَمَنْ حُلِفَ له بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ، وَمَنْ لم يَرْضَ بِاللَّهِ فَلَيْسَ من اللَّهِ)).

أخرجه ابن ماجه - واللفظ له - في الكفارات: باب من حلف له بالله فليرض (ح ٢١٠١)، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابنِ عَجْلانَ، عَن نَافِعٍ، عَن ابْنِ عُمَرَ - رضِيَ اللهُ عَنهما - به.

وأخرجه المحاملي في أماليه (ص٦٣/ح٦) [١].

والبيهقي في السنن الكبرى (١٨١/١).

كلاهما من طريق أسباط بن محمد، عن محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - بمثله عند المحاملي، وبنحوه عند البيهقي.

دراسة إسناده عند ابن ماجه :

- محمد بن إسماعيل بن سمرة:

هو محمد بن إسماعيل بن سمرة، الأحمسي، بمهملتين، أبو جعفر السراج.

روى عن وكيع بن الجراح وأسباط بن محمد وغيرهما، وروى عنه الترمذي والنسائي وغيرهما.

قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه، فقال: صدوق، وسمعت منه مع أبي، وهو صدوق ثقة.

وقال النسائي: ثقة. وفي موضع آخر: لا بأس به.

وقال مسلمة: كان صدوقًا.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من العاشرة، مات سنة ستين ومائتين، وقيل: قبلها. وأخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٠٨٠/١٩٠/٧، والمعجم المشتمل ص٢٢٧/ت٧٦٥، وتهذيب الكمال ٥٠٦٤/٤٧٧/٢٤، وتاريخ الإسلام٤٠٣/٢٧٤/١٩، وتهذيب التهذيب٥٨/٩، والتقريب ص٨٢٦/ت٥٧٦٩).

(١) تحقيق: د. إبراهيم القيسي.

- أسباط بن محمد:

هو أسباط بن محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة، القرشي مولاهم، أبو محمد.

روى عن محمد بن عجلان[1]، والأعمش، وغيرهما، وروى عنه محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي وأحمد بن حنبل وغيرهما.

قال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: قال لنا وكيع: اسمعوا منه، فسمعنا منه، وكان حديثه ثلاثة آلاف.

وقال ابن سعد:كان ثقةً، صدوقًا، إلا أن فيه بعض الضعف، وقد حدثوا عنه.

وقال ابن أبي خيثمة والدوري عن ابن معين: ثقة.

وقال الدوري عنه: قد كتبت عنه.

وقال - أيضًا - عنه: ليس به بأس، وكان يخطئ عن سفيان.

وقال الدارمي عنه: ليس به بأس.

وقال الغلابي عنه: ثقة، والكوفيون يضعفونه.

وقال البرقي عنه: الكوفيون يضعفونه، وهو عندنا ثبت فيما يروي عن مطرف والشيباني، وقد سمعت أنا منه.

وقال أحمد: إنه أحب إليه من الخفاف في سعيد (بن أبي عروبة).

وذكر ابن شاهين في ثقاته عن عثمان بن أبي شيبة: أرجو أن يكون صدوقًا.

وقال يعقوب بن شيبة: كوفي، ثقة، صدوق.

وقال أبو حاتم: صالح.

وقال أبو داود: ثقة.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال العجلي وابن وضاح: لا بأس به.

وقال العجلي: في موضع آخر: جائز الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن خلفون: هو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين، وهو أثبت في ابن أبي عروبة من عبد الوهاب بن عطاء.

وسئل عنه ابن السكري وأحمد المروزي وأبو بكر الحضرمي، فقالوا: ثقة.

وفي كتاب مسلمة بن قاسم الأندلسي: ثقة.

---

(١) لم يرمز له المزي في تهذيب الكمال برمز ابن ماجه.

وقال الحسن بن عيسى: سألت ابن المبارك عن أسباط ومحمد بن فضيل بن غزوان فسكت، فلما كان بعد أيام رآني، فقال: يا حسن صاحبيك لا أرى أصحابنا يرضونهما.

وقال العقيلي: ربما يهم في شيء.

وذكره أبو العرب القيرواني في جملة الضعفاء.

وقال الذهبي: صدوق.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ضعف في الثوري.اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة يخطئ عن الثوري، حيث إن أكثر الأئمة على توثيقه، ومن تكلم فيه فلعل ذلك لأنه يخطئ في روايته عن الثوري.

وهو من التاسعة، مات سنة مائتين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٥٥١/٥١٦/٨، وتاريخ الدوري ٢٣/٢، وسؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ٤٩٥/٣٠٣/١، والجرح والتعديل ١٢٦٣/٣٣٢/٢، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٤٤/١١٩/١، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص٧٢ /ت٩٦، وتاريخ بغداد ٤٥/٧، وتهذيب الكمال ٣٢٠/٣٥٤/٢، وميزان الاعتدال ٧١١/١٧٥/١ ، وإكمال تهذيب الكمال ٣٧١/٦٢/٢، والبيان والتوضيح ص٤٣/ت٣٠، وهدي الساري ص٣٨٩، وتهذيب التهذيب ٢١١/١، والتقريب ص٤٣/ت٣٠).

- محمد بن عجلان:

هو محمد بن عجلان، القرشي، أبو عبد الله المدني، مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف.

روى عن أبيه، ونافع مولى ابن عمر وغيرهما، وروى عنه مالك، وأسباط بن محمد بن عبد الرحمن وغيرهما.

قال ابن المديني عن ابن أبي الوزير، عن مالك: أنه ذكر ابن عجلان فذكر خيرًا.

وقال سفيان: كان ثقةً، مأمونًا، عالمًا بالحديث.

وقال الواقدي:كان ثقةً ، كثير الحديث.

وقال ابن سعد: كان عابدًا، ناسكًا، فقيهًا، وكانت له حلقة في المسجد، وكان يفتي.

وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة، وقدّمه على داود بن قيس الفراء.

وقال الدوري عن ابن معين: ثقة، أوثق من محمد بن عمر، وما يشك في هذا أحد، كان داود بن قيس يجلس إلى ابن عجلان يتحفظ عنه، وكان يقول: إنها اختلطت على ابن عجلان - يعني أحاديث سعيد المقبري -.

وقال ابن محرز سمعت يحيى، وقيل له: ابن عجلان مثل عبيد الله بن عمر؟ فقال: ابن عجلان ثقة، وعبيد الله أثبت منه.

وقال صالح بن أحمد عن أبيه: ثقة.

وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن محمد بن عجلان وموسى بن عقبة، فقال: جميعًا ثقة، وما أقربهما.

وقال الفضل: وقيل له (يعني أحمد بن حنبل): ابن عجلان أحب إليك أو ابن أبي ذئب؟ فقال: كلا الرجلين ثقة، ما فيهما إلا ثقة.

وقال المروذي: سألت أحمد عن ابن عجلان، فقال: ثقة، قلت: إن يحيى قد ضعفه، قال: كان ثقة، إنما اضطرب عليه حديث المقبري كان عن رجل، جعل يصيره عن أبي هريرة.

وقال يعقوب بن شيبة: صدوق وسط.

وقال العجلي وأبو حاتم والنسائي: ثقة.

وقال أبو زرعة: ابن عجلان من الثقات.

وقال الساجي: هو من أهل الصدق،لم يحدث عنه مالك إلا يسيرًا، كأنه استصغره، إنما عابوه باختلاط حديث سعيد عليه.

وقال ابن حبان: عنده صحيفة عن سعيد المقبري بعضها عن أبيه عن أبى هريرة، وبعضها عن أبي هريرة نفسه، قال يحيى القطان: سمعت محمد بن عجلان يقول: كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه، عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة فاختلط عليَّ فجعلتها كلها عن أبي هريرة. قال ابن حبان: وقد سمع سعيد المقبري من أبي هريرة، وسمع من أبيه عن أبي هريرة، فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته، ولم يميز بينهما، اختلط فيها، وجعلها كلها عن أبي هريرة، وليس هذا مما يَهِي(١)الإنسان به، لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال ابن عجلان: عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، فذاك مما حمل عنه قديمًا قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال: عن سعيد عن أبي هريرة، فبعضها متصل صحيح، وبعضها منقطع، لأنه أسقط أباه منها، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وإنما كان يَهِي أمره ويضعف لو قال في الكل: سعيد عن أبي هريرة، فإنه لو قال ذلك لكان كاذبًا في البعض، لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطًا على حسب ما ذكرناه.

---

(١) نبَّه محقق الثقات أنه جاء في نسخة بلفظ (يوهى). ومعناه يضعف . ينظر: لسان العرب (٤١٩/١٥) مادة وهى.

وذكر الحاكم أن مسلمًا أخرج له ثلاثة عشر حديثًا كلها في الشواهد فذكرها، ثم قال: قد قال المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه، وأما فقهاء زمانه والأئمة المقتدى بهم في عصره؛ فقد أثنوا عليه، ثم ذكر أن مالكًا أحسن الثناء عليه وروى عنه، وعلَّق على ذلك بقوله: ومالك ـ رحمه الله ـ الحَكَم في أهل المدينة، فإنه لم يرو إلا عن ثقة.

وقال عبد الرحمن بن القاسم: قيل لمالك بن أنس: إن ناسًا من أهل العلم يحدثون، فقال: من هم؟ فقيل له: محمد بن عجلان، فقال:لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء، ولم يكن عالمًا.

وقال ابن محرز: سمعت عليًا (المديني) يقول: ليس أحد أثبت في سعيد بن أبي سعيد المقبري من ابن أبي ذئب، وليث بن سعد ، ومحمد بن إسحاق، هؤلاء الثلاثة يسندون أحاديث حسان، ابن عجلان كان يخطئ فيها.

وقال أبو بكر بن خلاد : سمعت يحيى يقول:كان ابن عجلان مضطرب الحديث في حديث نافع، ولم يكن له تلك القيمة عنده.

وقال النسائي: ابن عجلان اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري، ما رواه سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وسعيد، عن أخيه، عن أبي هريرة، وغيرهما من مشايخ سعيد، فجعلها ابن عجلان كلها عن سعيد عن أبي هريرة، وابن عجلان ثقة، والله أعلم.

وقال ابن يونس: قدم مصر، وصار إلى الإسكندرية، فتزوج بها امرأة فأتاها في دبرها، فشكته إلى أهلها، فشاع ذلك فصاحوا به فخرج منها.

وقال ابن حجر: وصفه ابن حبان بالتدليس.

وقال الذهبي في الميزان: إمام، صدوق، مشهور.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.

قلت: يمكن تحرير ما تكلم فيه فيما يلي:

١ـ طعن مالك ويحيى فيه. وقد علَّق الذهبي في الميزان على كلام مالك بقوله: قال مالك هذا لما بلغه أن ابن عجلان حدث بحديث: ((خلق الله آدم على صورته)) ولابن عجلان فيه متابعون، وخُرِّج في الصحيح[(١)].

وقال البخاري في ترجمة ابن عجلان في الضعفاء: قال لي علي بن أبي الوزير، عن مالك: إنه ذكر ابن عجلان فذكر خيرًا.

وأما تضعيف يحيى، فقد قال أحمد لما قيل له: إن يحيى ضعفه: كان ثقة، إنما اضطرب عليه حديث المقبري، كان عن رجل، جعل يصيره عن أبي

---

(١) ينظر ـ أيضًا ـ : سير أعلام النبلاء (٤٥٠/٥).

هريرة.

٢- أنه اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري عن أبي هريرة. وما قد يوهم كلام ابن حبان من أن الساقط في روايته عن سعيد هو أبيه فقط فيه نظر، لأن النسائي بيّن أن سعيدًا يروي عن أبيه وأخيه وغيرهما.

ومن الأمثلة على ذلك: أن النسائي أخرج من طريق ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة ﷺ حديثًا، ثم بيَّن النسائي أن سعيدًا لم يسمعه من أبي هريرة ﷺ، وإنما سمعه من أخيه عباد بن أبي سعيد(١).

وعباد بن أبي سعيد قال عنه ابن حجر: مقبول(٢).

وإطلاق ابن حجر أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة فيه نظر - أيضًا -، وذلك أن ابن عجلان يروي أحاديث لأبي هريرة ﷺ من غير طريق سعيد المقبري(٣)، والأئمة إنما ذكروا عنه اختلاط أحاديث سعيد فقط.

٣- أنه مضطرب في حديث نافع.

٤- التدليس. وقد عدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين - وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم -، وقال: وصفه ابن حبان بالتدليس.

٥- إتيانه للمرأة في دبرها. قال ابن كثير: وأما إتيان النساء في الأدبار فهو اللوطية الصغرى، وهو حرام بإجماع العلماء إلا قولاً شاذًا لبعض السلف(٤).

فهذا الفعل - إن ثبت عنه - لا يطعن في ديانته، فلعله كان يرى جوازه، حيث أجازه بعض السلف، وقد تقدم أنه أثنى عليه الأئمة خيرًا.

قلت: الراجح أنه ثقة يدلس، حيث إن أكثر الأئمة على توثيقه، إلا في حديثه عن نافع، فإنه يضطرب فيه، وحديثه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة فهي قد اختلطت عليه.

وهو من الخامسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. وأخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم في الشواهد، والأربعة.

---

(١) السنن (٢٨٤/٨).

(٢) التقريب (ص٤٨١/ ت٣١٤٦). وقال ابن حجر في مقدمة التقريب (ص٨١): المرتبة السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: (مقبول)، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

(٣) ينظر مثلاً: تحفة الأشراف (٤١٨/٩).

(٤) تفسير القرآن العظيم (٣١٠/٢). وينظر في الكلام على هذه المسألة: تفسير ابن كثير (٣٣٩/١-٣٤٧). وفتح الباري (١٨٩/٨-١٩٢).

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٢٠٨٩/٥٢٥/٧، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي ص١٠٢/ت١٦٢، والتاريخ الكبير ٦٠٣/١٩٦/١، ومعرفة الرجال لابن معين - رواية ابن محرز - ١٠٥/١ و ٢٠٧/٢، والسنن الكبرى للنسائي ٢٨/٦، والضعفاء للعقيلي ١١٨/٤، والمعرفة والتاريخ ٦٩٨/١ و١٦٣/٢، والجرح والتعديل ٢٢٨/٤٩/٨، وثقات ابن حبان ٣٨٦/٧، والمدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم ٦٧٩/٢، وتهذيب الكمال ٥٤٦٢/١٠١/٢٦، وميزان الاعتدال ٧٩٣٧/٦٤٤/٣، وإكمال تهذيب الكمال٤٢٠٦/٢٧١/١٠ ، وتعريف أهل التقديس ص١٤٩/ت٩٨، وتهذيب التهذيب٣٤١/٩، والتقريب ص٨٧٧/ت٦١٧٦، والثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ص٢٢٣، والتدليس للدكتور الدميني ص٣٣٥/ت١٤٥).

- نافع:

هو نافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر.

روى عن مولاه ابن عمر وأبي هريرة ﷺ وغيرهما، وروى عنه ابن عجلان ومالك وغيرهما.

قال بشر بن عمرو عن مالك: كنت إذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمعه من غيره.

وقال أحمد: قال سفيان: فأي حديث أوثق من حديث نافع؟

وقال البخاري: أصح الأسانيد: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

وقال الخليلي: نافع من أئمة التابعين بالمدينة، إمام في العلم، متفق عليه، صحيح الرواية، منهم من يقدمه على سالم، ومنهم من يقارنه به، ولا يعرف له خطأ في جميع ما رواه.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، فقيه، مشهور.

وهو من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومائة أو بعد ذلك. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٠٦٩/٤٥١/٨، وتهذيب الكمال ٦٣٧٣/٢٩٨/٢٩، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٤١٢، والتقريب ص٩٩٦/ت٧١٣٦).

- ابن عمر:

هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، العدوي، أبو عبد الرحمن.

ولد بعد المبعث بيسير، واستصغر يوم أحد، وهو ابن أربع عشرة، ثم شهد الخندق وبيعة الرضوان والمشاهد بعدها مع رسول الله ﷺ، وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة، وكان من أشد الناس اتباعًا للأثر.

مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي تليها. وأخرج له

الجماعة.

لـه ترجمـة فـي: (الجـرح والتعـديل ٤٩٢/١٠٧/٥، ومعرفـة الصـحابة ١٦٩٥/١٧٠٧/٣، والاستيعاب ١٦١٢/٣٠٨/٦، وتهذيب الكمال ٣٣٢/١٥، والإصـــابة ٤٨٢٥/١٦٧/٦، وتهـــذيب التهـــذيب ٣٢٨/٥، والتقريـــب ص٥٢٨/ت٣٥١٤).

الحكم على الحديث:

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات[١].

وقال ابن حجر: سنده حسن[٢].

وصححه الألباني[٣].

قلت: في ثبوت الحديث نظر، وذلك لأمرين:

١- أن ابن عجلان مضطرب الحديث في نافع كما سبق.

٢- تفرد ابن عجلان بهذه الزيادة عن نافع دون بقية أصحاب نافع الثقات، حيث أخرجه مسلم من طريق ثمانية من أصحاب نافع الثقات بدون هذه الزيادة، ومثل هذا لا يقبل تفرده، والله أعلم.

قال ابن رجب: الذي يدل عليه كلام الإمام أحمد في هذا الباب (يعني زيادة الثقات) أن زيادة الثقة للفظة في حديث من بين الثقات إن لم يكن مبرزًا في الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة، ولم يتابع عليها، فلا يقبل تفرده[٤].

وما جاء في الحديث من النهي عن الحلف بالآباء يشهد له ما جاء في الأحاديث الصحيحة المذكورة في هذا المبحث.

---

(١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١٤٣/٢).

(٢) فتح الباري (١١/ ٥٣٦).

(٣) إرواء الغليل (٣١٤/٨).

(٤) شرح العلل (٤٢٣/١). وينظر: نصب الراية (٣٣٦/١). والحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية (٢٠٥٤/٤-٢٠٥٥).

تخريج ما جاء عن ابن عمر - رضي الله عنهما - بمعناه، وفيه زيادة عما جاء في الصحيح:

- عن عبدِ اللَّهِ بن عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عنهما - قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ، قال فيه قَوْلاً شَدِيدًا)).

أخرجه ابن المبارك - واللفظ له - في مسنده (ص١٠٢/ح١٧١)، فقال: أنا مُوسى بن عُقبة، عَن سالمٍ، عَن عبدِ اللَّهِ ﷺ به.

وأخرجه أحمد من طريقه في (٩/٢٤٩/٥٣٤٦) بمثله.

وله طريق آخر رواه سعد بن عبيدة، رواه عنه خمسة: منصور بن المعتمر، والأعمش، وسعيد بن مسروق الثوري، والحسن بن عبيد الله النخعي، وجابر الجعفي. وقد اختلف عليه كما يلي:

١- منصور بن المعتمر:

رواه عنه خمسة: شيبان بن عبد الرحمن، وجرير بن عبد الحميد، وشعبة، وسفيان الثوري، ويزيد بن عطاء البزاز الواسطي.

واختلف فيه على منصور:

فرواه شيبان بن عبد الرحمن عند أحمد في (٩/٢٧٥/٥٣٧٥). وأبو نعيم في الحلية (٩/٢٥٣).

وجرير بن عبد الحميد عند الطحاوي في شرح مشكل الآثار(٢/٣٠٠/٨٣١).

كلاهما عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن الكندي، عن ابن عمر - رضي الله عنهما-.

ورواه شعبة، واختلف عليه: فرواه محمد بن جعفر - وهو من أوثق أصحابه - عند أحمد في (٩/٤٢٢/٥٥٩٣) و(١٠/٢٥٠/٦٠٧٣). ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/٢٩).

وروح بن عبادة عند أبي عوانة في مسنده (٤/٤٤/٥٩٧٢).

كلاهما عن شعبة، عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن الكندي، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -.

ورواه وهب بن جرير، واختلف عليه: فرواه ابن مرزوق (إبراهيم بن مرزوق البصري) عند الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢/٢٩٩/٨٣٠) عن وهب بن جرير، عن شعبة بالإسناد السابق.

ورواه ابن المنادي (محمد بن عبيد الله) عند أبي عوانة في مسنده (٤/٤٤/٥٩٧١) عن وهب بن جرير، عن شعبة، عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - (بدون ذكر الكندي).

ورواه الطيالسي في مسنده (ص٢٥٧/ح١٨٩٦) - ومن طريقه ابن الجعد

في مسنده (١/٤٨٦/٩٢٥) - عن شعبة، عن منصور والأعمش - قال الطيالسي: وأنا لحديث الأعمش أحفظ والإسناد واحد - سمعا سعد بن عبيدة يحدث عن ابن عمر - رضي الله عنهما -.

ورواه سفيان الثوري عند عبد الرزاق في المصنف (٨/٤٦٧/ ١٥٩٢٦). وأحمد في (٨/٥٠٣/٤٩٠٤). والحاكم في المستدرك (١/١١٧/١٦٨) عن أبيه والأعمش ومنصور، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -.

ورواه يزيد بن عطاء البزاز الواسطي[1] عند الخطيب في تالي تلخيص المتشابه (١/٢٧٠/١٥٤) عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -.

وجاء لفظ الحديث عندهم بمعناه، وفي أوله قصة، وفيه تفسير القول الشديد بـ(أشرك)، وفي لفظ آخر عند عبد الرزاق[2] وأحمد والحاكم (شرك)، وهو عند أبي عوانة بدون التفسير، ولم ترد عند أبي نعيم والخطيب قصة في أوله.

٢- الحسن بن عبيد الله النخعي:

جاء من طرق عنه عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -.

أخرجه أبو داود في الأيمان والنذور: باب في كراهية الحلف بالآباء (ح٣٢٤٦).

والترمذي في النذور والأيمان: باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (ح١٥٣٥)، وقال: حديث حسن.

وأحمد في (١/٢٤٩/٦٠٧٢).

وأبو عوانة في مسنده (٤/٤٤/ ٥٩٦٧).

وابن حبان في صحيحه (١٠/١٩٩/٤٣٥٨).

والحاكم في المستدرك (١/٦٥/٤٥) و(١/٦٦/٤٦) و(١/١١٧/١٦٩) (٤/ ٣٣٠ /٧٨١٤)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/٢٩)، وقال: وهذا مما لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر.

ولفظ الحديث عندهم بمعناه، وفي أوله قصة، وجاء عند الترمذي وأحمد وأبي عوانة والحاكم في الموضع الرابع والبيهقي تفسير القول الشديد بـ (كفر

---

(١) قال ابن حجر في التقريب (ص١٠٨٠/ت٧٨٠٨): لين الحديث.

(٢) ورد - أيضًا - في إحدى النسخ (مشرك).

أو أشرك)، وعند أبي داود وابن حبان بـ(أشرك)، وعند الحاكم في الموضع الأول والثالث بـ (كفر)، وفي الموضع الثاني بـ(شرك)، ولم ترد عند أبي عوانة والحاكم في الموضع الأول والثاني والثالث قصة في أوله.

٣- الأعمش:

واختلف عليه فرواه: شعبة عند الطيالسي كما تقدم في رواية منصور.

وسفيان الثوري عند عبد الرزاق، ومن طريقه أحمد والحاكم كما تقدم في رواية منصور.

ووكيع عند ابن أبي شيبة[١] في المصنف (١٢٢٨٠/٧٩/٣). وأحمد في (١٨٢/٩ / ٥٢٢٢) و(٥٢٥٦/١٩٩/٩). والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٢٠٦/٣١٤/١).

وأبو عوانة وضاح اليشكري - واختلف عليه كما سيأتي - عند الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨٢٥/٢٩٦/٢)، وقال: هو فاسد الإسناد، فيه رجل مجهول.

وعبد العزيز القسملي عند أبي يعلى في مسنده (٥٦٦٨/٣٦/١٠).

وعبد الله بن داود عند مسدد في مسنده كما في إتحاف الخيرة (٤٨١٥/٣٤٦/٥).

كلهم عن الأعمش،عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -.

ورواه محمد بن فضيل ومحمد بن سلمة الكوفي وأبو عوانة وضاح اليشكري عند أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني في مسنده (٤٤/٤/ ٥٩٦٨ و٥٩٦٩ و٥٩٧٠).

كلهم عن الأعمش عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن (السلمي)، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -. ولم يسق أبو عوانة في الطريق الثاني والثالث إسناده كاملاً، بل أوصله للأعمش، وأحال على إسناد ابن فضيل.

وهو عند أبي نعيم الأصبهاني في ذكر أخبار أصبهان (١٠٦/٢) من طريق محمد بن فضيل.

وقد جاء عند الطحاوي - كما تقدم - عن أبي عوانة بدون أبي عبد الرحمن السلمي.

والصواب في إسناده الطريق الأول - بدون أبي عبد الرحمن السلمي -، حيث هكذا رواه الأئمة الحفاظ، ومنهم الثوري الذي قدَّمه الأئمة على غيره في روايته عن الأعمش[٢].

(١) وقع فيه أنه من حديث عمر وهو خطأ، حيث جاء في بقية المصادر أنه من حديث ابن عمر.
(٢) ينظر: شرح العلل (٥٢٩/٢- ٥٣٦).

وجاء لفظه عند ابن أبي شيبة وأحمد وأبي عوانة وأبي نعيم والطحاوي والضياء المقدسي بمعناه، وفي أوله قصة، وفيه تفسير القول الشديد بأنه شرك، وهو عند مسدد وأبي يعلى بدون تفسير.

٤- سعيد بن مسروق الثوري:

رواه عنه ابنه سفيان، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -. عند عبد الرزاق، ومن طريقه أحمد والحاكم كما تقدم في رواية منصور.

ورواه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، واختلف عليه:

فرواه عبيد الله بن موسى عند الحاكم في المستدرك (١٦٧/١١٧/١). والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٢٠٧/٣١٤/١) عن إسرائيل، عن سعيد بن مسروق، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -.

ورواه أبو سعيد عبد الرحمن بن عبد الله مولى بني هاشم عند أحمد في (٣٢٩/٤١٣/١). ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٢٠٥/٣١٣/١).

وعبد الله بن رجاء عند الطحاوي في شرح مشكل الآثار(٨٢٦/٢٩٧/٢)، وقال: هو فاسد الإسناد، فيه رجل مجهول.

كلاهما عن إسرائيل، عن سعيد بن مسروق، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه.

وقد عدَّه الذهبي من غرائب إسرائيل[1] .

وجاء لفظه عند أحمد، والطحاوي، والحاكم، والضياء المقدسي بمعناه، وفي أوله قصة، وفيه تفسير القول الشديد بـ (أشرك).

والصواب في روايته عن سعيد بن مسروق الثوري الطريق الأول، كما رواه سفيان، فهو أوثق من إسرائيل، وإسرائيل قد اختلف عليه، وقد عدَّه الذهبي من غرائبه.

٥- جابر الجعفي:

رواه شريك (بن عبد الله النخعي) عن جابر، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -. عند ابن الجعد في مسنده (٢٣٣٢/٨٤٤/٢) بمعناه، وفي أوله قصة، وفيه تفسير القول الشديد بأنه شرك.

قلت: خلاصة القول فيما جاء عن سعد بن عبيدة:

أن الأعمش وسعيد بن مسروق الثوري - في الراجح عنهما - والحسن بن عبيد الله النخعي وجابر الجعفي ومنصور بن المعتمر - في أحد الوجهين

---

(١) ينظر: الميزان (٢٩٠/١). وسير أعلام النبلاء (٣٦٠/٧).

عنه - رووه عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -.

ورواه منصور بن المعتمر - كما في أحد الوجهين عنه - عن سعد بن عبيدة، عن الكندي، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -.

ولعل الأقرب - والله أعلم - أن سعد بن عبيدة لم يسمعه من ابن عمر[1]، وإنما سمعه من الكندي، وذلك لأمور:

١- أنها زيادة من ثقة متقن فهي مقبولة، ومنصور عدَّه الأئمة أثبت أهل الكوفة، قال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: قال سفيان: كنت لا أحدث الأعمش عن أحد من أهل الكوفة إلا رده، فإذا قلت: منصور، سكت.

وقال بشر بن المفضل: لقيت الثوري بمكة، فقال: ما خلفت بعدي بالكوفة آمن على الحديث من منصور.

وقال الحارث بن سريج النقال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول:لم يكن بالكوفة أحفظ من منصور.

وقال العجلي: ثقة، ثبت في الحديث، كان أثبت أهل الكوفة، وكأن حديثه القدح لا يختلف فيه أحد.

وقال أبو زرعة: سمعت إبراهيم بن موسى يقول: أثبت أهل الكوفة: منصور، ثم مسعر.

٢- أن ذكر الكندي جاء في قصة، وهذا أقرب للحفظ وأبعد عن الوهم. فقد أخرج أحمد وغيره من طريق منصور عن سعد بن عبيدة قال: جلست أنا ومحمد الكندي إلى عبد الله بن عمر، ثم قمت من عنده، فجلست إلى سعيد بن المسيب، قال: فجاء صاحبي، وقد اصفرَّ وجهه، وتغيَّر لونه، فقال: قم إلي، قلت: ألم أكن جالسًا معك الساعة؟فقال سعيد: قم إلى صاحبك. قال: فقمت إليه، فقال: ألم تسمع إلى ما قال ابن عمر؟ قلت: وما قال؟ قال: أتاه رجل، فقال: يا أبا عبد الرحمن أعليَّ جناح أن أحلف بالكعبة؟ قال: ولم تحلف بالكعبة؟ إذا حلفت بالكعبة فاحلف برب الكعبة، فإن عمر كان إذا حلف قال: كلا وأبي، فحلف بها يومًا عند رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: ((لا تحلف بأبيك، ولا بغير الله، فإنه من حلف بغير الله فقد أشرك)).

٣- أن الطحاوي والبيهقي - كما تقدم - رجحا رواية منصور التي فيها الزيادة.

والكندي جاء في رواية شيبان عن منصور عند أحمد أن اسمه محمد، وقال أبو عوانة: يقال: إنه محمد الكندي، كذا يقول منصور[2].

---

(١) ذهب المعلمي في رفع الاشتباه ص٦١٩ إلى ثبوت هذا الطريق.

(٢) مسند أبي عوانة (٤٥/٤).

وقد وصفه الطحاوي بأنه مجهول. وذكر البخاري في التاريخ الكبير (٨٦٥/٢٦٩/١)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥٩٢/١٣٢/٨) في هذه الطبقة راويًا يسمى محمد الكندي، روى عن علي ﷺ، وروى عنه عبد الله بن يحيى التوأم، قال أبو حاتم: مجهول.

والكندي وإن كان مجهولاً فهو يستأنس بروايته، وذلك أنه في طبقة التابعين، وهو مديني، وليس في روايته ما يستنكر.

قال الذهبي: وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين، فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه، وعدم ذلك(١).

وقال ابن كثير: فأما المبهم الذي لم يسم أو من سمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن(٢).

وطبقة التابعين من أهل المدينة هم أنقى رجالاً من بقية البلدان، حيث لم تكن البدعة فاشية فيهم، والكذب عندهم قليل(٣).

ومما سبق يتبين أن أصح طرق هذا الحديث ما جاء عن موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -.

دراسة إسناده عند ابن المبارك:

- موسى بن عقبة:

هو موسى بن عقبة بن أبي عياش، بتحتانية ومعجمة، الأسدي، مولى آل الزبير.

روى عن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وأخيه سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما، وروى عنه مالك وعبد الله بن المبارك - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما.

قال إبراهيم بن طهمان: ثنا موسى بن عقبة، وكان من الثقات.

وقال معن بن عيسى: كان مالك يقول: عليكم بمغازي موسى بن عقبة، فإنه ثقة.

وفي رواية أخرى عنه: عليكم بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة،

(١) ديوان الضعفاء والمتروكين (ص٤٧٨).
(٢) اختصار علوم الحديث (٢٩٣/١).
(٣) ينظر: علم طبقات المحدثين (ص٥٣).

فإنها أصح المغازي. وفي رواية: فإنه رجل ثقة طلبها على كبر السن، ولم يكثر كما أكثر غيره.

وقال ابن سعد: كان ثقةً، قليل الحديث.

وقال في موضع آخر: كان ثقةً، ثبتًا، كثير الحديث(١).

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: كان ابن معين يقول: كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح هذه الكتب.

وقال ابن طهمان عن ابن معين: ليس به بأس.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ثقة. وكذا قال الدوري وغير واحد عن ابن معين.

وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن محمد بن عجلان وموسى بن عقبة، فقال: جميعًا ثقة، وما أقربهما.

وقال عبد الله عن أبيه ـ أيضًا ـ: موسى بن عقبة لا أعلم إلا خيرًا.

ووثقه العجلي وأبو حاتم والنسائي.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال المفضل الغلابي عن ابن معين: ثقة، كانوا يقولون في روايته عن نافع شيء، قال: وسمعت ابن معين يضعفه بعض شيء.

علّق على هذا الذهبي بقوله: قد روى عباس الدوري وجماعة عن يحيى توثيقه، فليحمل هذا التضعيف على معنى أنه ليس هو في القوة عن نافع: كمالك ولا عبيد الله، وكذلك روى إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن يحيى بن معين، قال: ليس موسى بن عقبة في نافع مثل عبيد الله بن عمر ومالك.

قلت ـ أي الذهبي ـ: احتج الشيخان بموسى بن عقبة عن نافع ولله الحمد، قلنا: ثقة وأوثق منه، فهذا من هذا الضرب.

وقال ابن حجر:لم يصح أن ابن معين ليّنه.

وقال العلائي: موسى بن عقبة في صحيح البخاري روايته عن الزهري، وفي بعضها عنه قال: الزهري. قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي: يقال: إنه لم يسمع من الزهري شيئًا.

قلت ـ أي العلائي ـ: وذلك بعيد، لأن البخاري لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء، ولم أر من ذكر موسى بالتدليس غيره. اهـ

قلت: الإسماعيلي لم يجزم بعدم سماعه، وقد تقدم قول ابن معين: كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح هذه الكتب.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين ـ وهم من لم يوصف

(١) قال الذهبي: وهو أشبه.

بذلك إلا نادرًا جدًّا ـ، وقال: تابعي صغير، ثقة، متفق عليه، وصفه الدارقطني بالتدليس، وأشار إلى ذلك الإسماعيلي. اهـ

قلت: الراجح فيه كما قال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه، إمام في المغازي.

وهو من الخامسة ، مات سنة إحدى وأربعين ومائة، وقيل: بعد ذلك. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٢٠٦٨/٥١٩/٧، ومن كلام يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان ص١٠٩/ت٣٥٣، وتاريخ الثقات للعجلي ص٤٤٤/ت١٦٦١، والجرح والتعديل ٦٩٣/١٥٤/٨، وثقات ابن حبان ٤٠٤/٥، وتهذيب الكمال ٦٢٨٢/١١٥/٢٩، وسير أعلام النبلاء ٣١/١١٤/٦، وجامع التحصيل ص١١٠/ت٥٤، وتعريف أهل التقديس ص٩٤/ت٢٩، وتهذيب التهذيب ٣٦٠/١٠، والتقريب ص٩٨٣/ت٧٠٤١، والتدليس للدكتور الدميني ص٢٣٥/ت٦٤).

ـ سالم:

هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي، العدوي، أبو عمر أو أبو عبد الله، المدني.

روى عن أبيه عبد الله بن عمر ـ وروايته عنه في الصحيح ـ وأبي هريرة ﵄ وغيرهما، وروى عنه الزهري وموسى بن عقبة وغيرهما.

قال علي بن الحسن العسقلاني عن ابن المبارك: كان فقهاء أهل المدينة سبعة، فذكره فيهم، قال: وكانوا إذا جاءتهم المسألة دخلوا فيها جميعًا فنظروا فيها، ولا يقضي القاضي حتى يرفع إليهم، فينظرون فيها فيصدرون.

وقال ابن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث، عاليًا من الرجال، ورعًا.

وقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: أصح الأسانيد: الزهري، عن سالم، عن أبيه.

وقال ابن حجر في التقريب: أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتًا، عابدًا، فاضلاً، كان يشبه بأبيه في الهدي والسمت.

وهو من كبار الثالثة، مات في آخر سنة ست ومائة على الصحيح. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ١٥٦٦/١٩٤/٧، والجرح والتعديل ٧٩٧/١٨٤/٤، وتهذيب الكمال ٢١٤٩/١٤٥/١٠، وتهذيب التهذيب ٤٣٦/٣، والتقريب ص٣٦٠/ت٢١٨٩).

٣ـ ابن عمر:

هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، العدوي، أبو عبد الرحمن.

صحابي جليل.

تقدمت ترجمته في الحديث السابق.

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، رواته كلهم ثقات.

٢- عن عُمَرَ بن الْخَطَّابِ ﷺ قالَ: قالَ لي رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ)). قال عُمَرُ: فَوَاللَّهِ ما حَلَفْتُ بها مُنْذُ سمعتُ النبيَّ ﷺ ذَاكِرًا، ولا آثِرًا.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له - في الأيمان والنذور: باب لا تحلفوا بآبائكم (ح٦٦٤٧).

ومسلم في الأيمان (ح١٦٤٦) من عدة طرق.

وأبو داود في الأيمان والنذور: باب في كراهية الحلف بالآباء (ح٣٢٤٥).

والنسائي في الأيمان والنذور: باب الحلف بالآباء (ح٣٧٦٧) و(ح٣٧٦٨)، وفي الكبرى (ح٤٧٠٨) و(ح٤٧٠٩).

وأحمد في (١١٢/٢٦٧/١).

كلهم من طرق عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر ﷺ بنحوه، وهو في الموضع الثاني عند مسلم بمعناه، وفي الموضع الثالث بنحوه وفي أوله قصة.

وقد سبق أنه جاء من هذا الطريق لكن من مسند ابن عمر[1].

وأخرجه أبو داود في الأيمان والنذور: باب في كراهية الحلف بالآباء (ح٣٢٤٤) من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر ﷺ بمعناه، وفي أوله قصة، ولفظه نحو ما سبق في الحديث الأول من طريق نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما -.

وأخرجه أحمد في (٣٢٩/٤١٣/١) من طريق إسرائيل بن أبي إسحاق، عن سعيد بن مسروق، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر، عن عمر ﷺ بمعناه، وفيه زيادة. وقد سبق الكلام عليه عند حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -.

وأخرجه أحمد في (١١٦/٢٧٠/١) و(٢١٤/٣٤٠/١) و(٢٤٠/٣٥٩/١) و(٣٨٨/١/ ٢٩١) من طرق عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر ﷺ بمعناه دون قول عمر، وفي أوله قصة.

(١) قال ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٥٣٣): ويشبه أن يكون ابن عمر سمع المتن من النبي ﷺ، والقصة التي وقعت لعمر منه، فحدث به على الوجهين.

غريب الحديث:

قوله: ذَاكِرًا ولا آثِرًا.

قال ابن الأثير: أي ما حلفت به مبتدئًا من نفسي، ولا رويت عن أحدٍ أنه حلف بها[(١)].

وقال ابن حجر: قوله: ذاكرًا: أي عامدًا . قوله: ولا آثِرًا ـ بالمد وكسر المثلثة ـ: أي حاكيًا عن الغير، أي ما حلفت بها، ولا حكيت ذلك عن غيري.

ويدل عليه ما وقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عند مسلم: ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنها، ولا تكلمت بها.

وقد استشكل هذا التفسير لتصدير الكلام بحلفت، والحاكي عن غيره لا يسمى حالفًا.

وأجيب: باحتمال أن يكون العامل فيه محذوفًا، أي ولا ذكرتها آثِرًا عن غيري، أو يكون ضمَّن حلفت معنى تكلمت، ويقوِّيه رواية عقيل.

وجوَّز شيخنا[(٢)] في شرح الترمذي لقوله: آثِرًا معنى آخر: أي مختارًا ، يقال: آثر الشيء: إذا اختاره، فكأنه قال: ولا حلفت بها مؤثرًا لها على غيرها.

قال شيخنا: ويحتمل أن يرجع قوله: آثِرًا إلى معنى التفاخر بالآباء في الإكرام لهم، ومنه قولهم: مأثرة ومآثر، وهو ما يروى من المفاخر، فكأنه قال: ما حلفت بآبائي ذاكرًا لمآثرهم.

وجوَّز في قوله: ذاكرًا أن يكون من الذُكر بضم المعجمة، كأنه احترز عن أن يكون ينطق بها ناسيًا[(٣)]، وهو يناسب تفسير آثِرًا بالاختيار، كأنه قال: لا عامدًا ولا مختارًا.

وجزم ابن التين في شرحه: بأنه من الذِكر بالكسر لا بالضم، قال: وإنما هو لم أقله من قبل نفسي، ولا حدثت به عن غيري أنه حلف به.

قال: وقال الداودي: يريد: ما حلفت بها، ولا ذكرت حلف غيري بها، كقوله: إن فلانًا قال: وحق أبي مثلاً.

واستشكل ـ أيضًا ـ أن كلام عمر المذكور يقتضي أنه تورع عن النطق بذلك مطلقًا، فكيف نطق به في هذه القصة ؟

وأجيب: بأنه اغتفر ذلك لضرورة التبليغ[(٤)].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٢/١) مادة أثر.

(٢) هو أبو الفضل العراقي.

(٣) قال الجوهري في الصحاح (٥٧٥/٢) مادة أثر: قوله: ذاكرًا. ليس من الذكر بعد النسيان، إنما يعني متكلمًا به، كقولك: ذكرت لفلان حديث كذا وكذا. اه. وينظر: شرح السنة (٤/١٠).

(٤) فتح الباري (٥٣٢/١١).

٣- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((مَنْ حَلَفَ فقالَ في حَلِفِهِ: وَاللاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لا إِلَهَ إلا الله، وَمَنْ قال لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أُقَامِرْكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له - في التفسير: باب ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩﴾ (النجم: ١٩) (ح٤٨٦٠)، وفي الأدب: باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأوِّلاً أو جاهلاً (ح٦١٠٧)، وفي الاستئذان: باب كل لهو باطل إذا شغله عن طاعة الله (ح٦٣٠١)، وفي الأيمان والنذور: باب لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت (ح٦٦٥٠).

ومسلم في الأيمان (ح١٦٤٧).

وأبو داود في الأيمان والنذور: باب الحلف بالأنداد (ح٣٢٤٢).

والترمذي في النذور والأيمان: باب[١] (ح١٥٤٥)، وقال: حسن صحيح.

والنسائي في الأيمان والنذور: باب الحلف باللات (ح٣٧٧٥)، وفي الكبرى (ح٤٧١٦). وفي عمل اليوم والليلة: باب ما يقول من حلف باللات والعزى (ح١٠٨٢٨) و(ح١٠٨٢٩).

وابن ماجه في الكفارات: باب النهي أن يحلف بغير الله (ح٢٠٩٦).

وأحمد في (٨٠٨٧/٤٤٩/١٣).

كلهم من طرق عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه، وهو عند ابن ماجه مختصر، وفي أحد الطرق عند مسلم زيادة (بشيء) في آخره.

غريب الحديث:

قوله: اللاَّت.

قال مجاهد في قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩﴾ (النجم: ١٩) : كان رجل يَلُتُّ السويق لهم[٢].

قال ابن الأثير: يريد أن أصله اللاتّ بالتشديد، لأن الصنم سُمِّي باسم الذي كان يَلُتُّ السويق عند الأصنام، أي يخلطه فخفف، وجعل اسمًا للصنم.

وقيل: إن التاء في الأصل مخففة للتأنيث[٣].

---

(١) لم يذكر الترمذي لهذا الباب ترجمة.

(٢) وجاء - أيضًا - عن ابن عباس - رضي الله عنهما -. ينظر: صحيح البخاري (٤٨٥٩/٦١١/٨).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٣٠/٤) مادة لتت. وينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (١٠٩/٣).

وقال - أيضًا -: اللأَّت: اسم صنم كان لثقيف بالطائف[(١)]، والوقف عليه بالهاء، وبعضهم يقف عليه بالتاء، والأول أكثر، وإنما التاء في حال الوصل، وبعضهم يشدد التاء[(٢)].

قوله: الْعُزَّى.

هي شجرة عليها بناء وأستار بنخلة بين مكة والطائف، كانت قريش يعظمونها[(٣)].

قوله: أُقَامِرْكَ.

هو من القمار، وهو خديعة وأكل أموالٍ بالباطل.

قال ابن دريد: يقال: تقمر الرجل: إذا طلب من يقامره، وتقول: قمرت أقمر وأقامر برفع الميم وكسرها في المستقبل[(٤)].

---

(١) قال ابن حجر في فتح الباري (٦١٢/٨): الأصح أنها بالطائف. وينظر: تيسير العزيز الحميد (ص١٧٥-١٧٦).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٢٠/٤) مادة لات.

(٣) ينظر: تفسير ابن جرير (٥٩/٢٧). وتفسير ابن كثير (٣٢٢/٤).

(٤) ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (٣١١/١).

٤- عن عبدِ الرَّحمن بن سَمُرَة ﷺ: قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((لا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي، ولا بِآبَائِكُمْ)).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم - واللفظ له - في الأيمان (ح ١٦٤٨).

والنسائي في الأيمان والنذور: باب الحلف بالطواغيت (ح ٣٧٧٤)، وفي الكبرى (ح ٤٧١٥).

وابن ماجه في الكفارات: باب النهي أن يحلف بغير الله (ح ٢٠٩٥).

وأحمد في (٢٠٦٢٤/٢٢٨/٣٤).

كلهم من طرق عن هشام (بن حسان)، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة ﷺ بنحوه، وهو عند ابن ماجه بمثله.

غريب الحديث:

قوله: بِالطَّوَاغِي.

قال ابن الأثير: الطواغي: جمع طاغية، وهي ما كانوا يعبدونه من الأصنام وغيرها، ومنه الحديث: ((هذه طاغية دوس وخثعم)) أي صنمهم، ومعبودهم. ويجوز أن يكون أراد بالطواغي: من طغى في الكفر، وجاوز القدر في الشر، وهم عظماؤهم ورؤساؤهم[١].

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (١٢٨/٣) مادة طغا. وينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (٣٥٧/٢).

٥- عن بُرَيْدَةَ بنِ الحُصيب ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((ليس مِنَّا من حَلَفَ بِالأَمَانَةِ، وَمَنْ خَبَّبَ على امْرِئٍ زَوْجَتَهُ أو مَمْلُوكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد - واللفظ له - في (٢٢٩٨٠/٨٢/٣٨) – ومن طريقه الخلال في السنة ٥/٥ - ، فقال: ثنا وَكِيعٌ، ثنا الْوَلِيدُ بن ثَعْلَبَةَ الطائي، عن عبدِ اللَّهِ بن بُرَيْدَةَ، عن أبيه ﷺ به.

ومن طريقه ابن الجوزي في ذم الهوى (ص٢١١/ح٧٥٨).

وأخرجه أبو داود في الأيمان والنذور: باب كراهية الحلف بالأمانة (ح٣٢٤٨).

والبزار في مسنده (٤٤٢٥/٣٠٦/١٠).

وأبو يعلى في مسنده الكبير، كما في إتحاف الخيرة (٤٨١٨/٣٤٧/٥).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار(١٣٤٢/٣٧٢/٣).

وابن حبان في صحيحه (٤٣٦٣/٢٠٥/١٠).

والحاكم في المستدرك (٧٨١٦/٣٣١/٤)، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

والبيهقي في السنن الكبرى (٣٠/١٠). وفي شعب الإيمان (١٠٦٠٤/٤٤٨/١٣).

والخطيب في تاريخ بغداد (٣٥/١٤).

كلهم من طرق عن الوليد بن ثعلبة الطائي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه ﷺ بنحوه، وهو عند ابن حبان بتقديم وتأخير، وعند أبي داود بذكر أوله فقط.

وله طريق آخر عن سليمان بن بريدة عن أبيه، رواه ليث بن أبي سليم، واختلف عليه:

فرواه ابن فضيل في الدعاء (ص٢٤٥/ح٧٤) - ومن طريقه أبو يعلى في مسنده الكبير كما في إتحاف الخيرة[١](٤٨١٨/٣٤٧/٥) - بنحوه، ووقع عندهما (من غشّ) بدل (من خبَّب).

ومعاوية بن يحيى الدمشقي عند الحارث بن أبي أسامة في مسنده - كما في المطالب العالية (٢٩٣٠/٤١٠/١٢) - بلفظ (من غشَّ)، وليس فيه ذكر الشاهد: (ليس منَّا من حلف بالأمانة).

والمعتمر بن سليمان[٢] عند البزار في مسنده (٤٤٢٦/٣٠٧/١٠) بذكر

(١) ووقع عنده تحريف في إسناده كما سيأتي - إن شاء الله تعالى -.

(٢) جاء في تحفة الأشراف (٩٣/٢) وإتحاف الخيرة (٣٤٨/٥): رواه نصر بن علي - أيضاً - عن معتمر بن سليمان، عن ليث بن أبي سليم، عن سليمان بن بريدة. بدون ذكر عثمان، ولعل =

أوله فقط.

والروياني في مسنده (٧/٦٤/١) بنحوه، ووقع عنده (من عير)[١].

كلهم عن ليث بن أبي سليم، عن عثمان، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه[٢].

وساق البوصيري من طريق أبي يعلى - أيضًا - عن زهير، عن جرير، عن ابن أبي سليم. وأحال بقيته على رواية ابن فضيل.

ورواه إبراهيم بن محمد عند ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٣١/٥٣) عن ليث بن أبي سليم، عن أبي بريدة[٣]، عن أبيه بذكر أوله فقط.

ورواه عباد عند الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢٥٨/١٩٢/١) عن ليث بن أبي سليم، عن سليمان، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن حذيفة بنحوه، ووقع فيه (من خان)، وفي آخره دعاء سيد الاستغفار.

ولعل هذا الاختلاف على ليث بن أبي سليم في الإسناد بسبب اختلاطه[٤].

وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (١٣٠٩/٧٥٧/٢) من طريق جعفر الأحمر، عن الوليد أبي عمارة، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه بنحوه، وليس فيه ذكر الشاهد: (ليس منَّا من حلف بالأمانة).

والوليد أبو عمارة لم أجد له ترجمة.

قلت: مما سبق يتبين أن أقوى طرق الحديث ما جاء من طرق عن الوليد بن ثعلبة الطائي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه.

دراسة إسناده عند أحمد:

- وكيع:

هو وكيع بن الجراح بن مليح، الرؤاسي، بضم الراء وهمزة ثم مهملة، أبو سفيان الكوفي.

روى عن سفيان الثوري والوليد بن ثعلبة وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وغيرهما.

قال يحيى بن يحيى:لم أر من الرجال أحفظ منه.

= الصواب إثباته كما جاء في المصادر التي ذكرت.

(١) لعله تحريف من قول (من غشَّ) كما في الطرق الأخرى.

(٢) وقع عند ابن فضيل: حدثنا ليث، عن عثمان بن بريدة عن أبيه. وأشار محقق الكتاب إلى أن الناسخ وضع علامتي تضبيب، الأولى على (عثمان)، والثانية على (بن)، إشعارًا منه أنه وجدها هكذا في الأصل. ووقع عند أبي يعلى كما في إتحاف الخيرة: ابن فضيل، عن ليث، عن إسماعيل بن سليمان بن بريدة. ولعله تحريف، وصوابه: عن عثمان، عن سليمان بن بريدة.

(٣) الصواب: ابن بريدة.

(٤) ينظر: ترجمته في تهذيب الكمال (٥٠١٧/٢٧٩/٢٤).

وقال ابن سعد: كان ثقةً، مأمونًا، عالمًا، رفيعًا، كثير الحديث، حجة.
وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: سمعت أبي يقول: كان مطبوع الحفظ، وكان وكيع حافظًا حافظًا، وكان أحفظ من عبد الرحمن بن مهدي كثيرًا كثيرًا.
وقال أبو حاتم: أشهد على أحمد يقول: الثبت عندنا بالعراق وكيع.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ، عابد.
وهو من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبعون سنة. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٥٥٤/٥١٧/٨، والجرح والتعديل ١٦٨/٣٧/٩، وتاريخ بغداد ٧٣٣٢/٤٩٦/١٣، وتهذيب الكمال ٦٦٩٥/٤٦٢/٣٠، وتهذيب التهذيب٢١١/١٢٣/١١، والتقريب ص١٠٣٧/ت٧٤٦٤).
- الوليد بن ثعلبة الطائي:
هو الوليد بن ثعلبة الطائي أو العبدي، البصري.
روى عن عبد الله بن بريدة والضحاك بن مزاحم وغيرهما، وروى عنه إبراهيم بن عيينة ووكيع بن الجراح وغيرهما.
قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة.
وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.
وهو من السادسة. وأخرج له أبو داود والنسائي في اليوم والليلة، وابن ماجه.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥/٢/٩، وثقات ابن حبان ٤٩٤/٥ و ٥٤٩/٧، وتهذيب الكمال ٦٦٩٩/٦/٣١، وتهذيب التهذيب ١٣٢/١١، والتقريب ص١٠٣٧/ ت٧٤٦٨).
- عبد الله بن بريدة:
هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب، الأسلمي، أبو سهل، المروزي قاضيها.
روى عن سمرة بن جندب وأبيه - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما، وروى عنه حسين بن واقد والوليد بن ثعلبة وغيرهما.
قال ابن معين وأحمد والعجلي وأبو حاتم: ثقة.
وقال ابن خراش: صدوق، كوفي نزل البصرة.
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال أبو عبد الله الحاكم: أثبت أسانيد الخراسانيين: الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، ولعل قائلاً يقول: إن هذا الإسناد لم يخرج منه في

الصحيحين إلا حديثان، فيقال له: وجدنا للخراسانيين أصح من هذا الإسناد. فكلهم ثقات وخراسانيون، وبريدة بن حصيب مدفون بمرو.

ولما ذكره ابن خلفون في الثقات قال: تابعي مشهور.

وقال الأثرم عن أحمد: أما سليمان فليس في نفسي منه شيء، وأما عبد الله، ثم سكت، ثم قال: كان وكيع يقول: كانوا لسليمان أحمدَ منهم لعبد الله.

وقال في رواية أخرى عن وكيع: كان سليمان أصحهما حديثًا.

وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: عبد الله بن بريدة الذي روى عنه حسين بن واقد ما أنكرها، وأبو المنيب ـ أيضًا ـ، يقول: كأنها من قِبل هؤلاء.

وقال الميموني: سألت أبا عبد الله عن ابني بريدة، فقال: سليمان أحلى في القلب، وكأنه أصحهما حديثًا، وعبد الله له أشياء أنا ننكرها من حسنها، وهو جائز الحديث.

وقال أبو القاسم البغوي: حدثني محمد بن علي الجوزجاني، قال: قلت لأبي عبد الله (أحمد بن حنبل): سمع عبد الله من أبيه شيئًا؟ قال: ما أدري، عامة ما يُروى عن بريدة عنه، وضعف حديثه.

وقال أبو طالب: قال أبو عبد الله: سليمان بن بريدة أوثق من عبد الله بن بريدة.

وقال إبراهيم الحربي: عبد الله أتمُّ من سليمان، ولم يسمعا من أبيهما، وفيما روى عبد الله عن أبيه أحاديث منكرة، وسليمان أصح حديثًا.

علَّق على هذا ابن حجر في تهذيب التهذيب بقوله: ويتعجب من الحاكم مع هذا القول في ابن بريدة، كيف يزعم أن سند حديثه من رواية حسين بن واقد عنه عن أبيه أصح الأسانيد لأهل مرو؟!

وقال الذهبي في الميزان: من ثقات التابعين، وثقه أبو حاتم والناس. ثم اعتذر عن إخراجه في الميزان.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة. وأما من تكلم فيه فلعله لوجود بعض المنكرات في حديثه مقارنة بأخيه التوأم، حيث كان سليمان أوثق منه، وهذا لا يضر الثقة ما لم تكثر، وقد أشار أحمد في رواية إلى أن هذه المنكرات من قِبل الرواة عنه.

وهو من الثالثة، مات سنة خمس ومائة، وقيل: بل خمس عشرة ، وله مائة سنة. وأخرج له الجماعة .

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٩٤٠/٢٢٠/٩، والمعرفة والتاريخ ١٧٥/٢، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ص١٩٨، والتاريخ الكبير ١١٠/٥١/٥، وتاريخ الثقات للعجلي ص٢٥٠/ت٧٨٢، والضعفاء الكبير للعقيلي ٧٩٠/٢٣٨/٢، والجرح والتعديل ٦١/١٣/٥، وثقات

ابن حبان ١٦/٥، ومعرفة علوم الحديث ص٥٦، وتاريخ دمشق ٣٢٠٠/١٢٥/٢٧، وتهذيب الكمال ٣١٧٩/٣٢٨/١٤، وسير أعلام النبلاء٥٠/٥/١٥، وميزان الاعتدال ٤٢٢٣/٣٩٦/٢، وإكمال تهذيب الكمال ٢٨١٧/٢٥٦/٧، والبيان والتوضيح ص٩٦/ت١٢١، وهدي الساري ص٤١٣، وتهذيب التهذيب ١٥٧/٥، والتقريب ص٤٩٣/ت٣٢٤٤).

- عن أبيه:

هو بريدة بن الحصيب، بمهملتين مصغرًا، أبو سهل، وقيل: أبو عبد الله، الأسلمي. صحابي، قال ابن السكن: أسلم حين مرَّ به النبي ﷺ مهاجرًا بالغميم، وأقام في موضعه حتى مضت بدر وأُحد، ثم قدم بعد ذلك، وقيل: أسلم بعد منصرف النبي من بدر.

وفي الصحيحين عنه: أنه غزا مع النبي ﷺ ست عشرة غزوة.

سكن البصرة لما فتحت، وكان غزا خراسان في زمن عثمان، ثم تحول إلى مرو فسكنها إلى أن مات في خلافة يزيد بن معاوية.

قال ابن سعد: مات سنة ثلاث وستين.اهـ وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٤٥٦/٢٢٧/٤ و٣٦٥٤/٨/٩، والجرح والتعديل١٦٨٤/٤٢٤/٢، ومعرفة الصحابة ٣٣٣/٤٣٠/١، والاستيعاب ٢١٨/٤١/٢، وتهذيب الكمال ٦٦١/٥٣/٤، والإصابة٦٢٩/٢٤١/١، وتهذيب التهذيب ٤٣٢/١، والتقريب ص١٦٦/ت٦٦٦).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، رواته كلهم ثقات.

وقد اختلف في سماع عبد الله بن بريدة من أبيه، فقيل:لم يسمع من أبيه، قال الجوزجاني: قلت لأبي عبد الله (أحمد بن حنبل): سمع عبد الله من أبيه شيئًا؟ قال: ما أدري، عامة ما يُروى عن بريدة عنه، وضعف حديثه.

وقال إبراهيم الحربي: عبد الله أتم من سليمان، ولم يسمعا من أبيهما، وفيما روى عبد الله عن أبيه أحاديث منكرة، وسليمان أصح حديثًا.

وقال البخاري: عبد الله بن بريدة عن أبيه، وسمع سمرة وعمران.

علَّق عليه مغلطاي بقوله: فيه إشعار بل جزم بأنه لم يسمع من أبيه.

وأثبت سماعه أحمد في رواية أخرى، وأبو أحمد الحاكم الكبير، وهو ظاهر كلام ابن حبان، نقله عنهم ابن عساكر في تاريخه ووافقهم، وهو ظاهر كلام أبي عبد الله الحاكم، حيث جعل روايته عن أبيه أصح الأسانيد لأهل مرو.

والراجح ثبوت سماعه من أبيه، ويؤيد هذا ما يلي:

١- تصريحه بالسماع من أبيه في أحاديث كثيرة، ومن ذلك عند أحمد اثنا عشر حديثًا في مسند بريدة رضي الله عنه [١]، بل روى عبد الله عن أبيه حديثًا، ثم قال: فوالذي لا إله غيره ما بيني وبين النبي ﷺ في هذا الحديث غير أبي بريدة[٢].
٢- تخريج صاحبي الصحيح روايته عن أبيه، فقد أخرج البخاري حديثين، ومسلم سبعة أحاديث، واحد منها عند البخاري[٣].
٣- أن عبد الله بن بريدة أدرك ما يقارب ٤٨ سنة من حياة أبيه، حيث كانت ولادته في سنة ١٥هـ، ووفاة أبيه سنة ٦٣هـ، وكانا جميعًا، حيث كان بريدة يصحب ابنيه معه في انتقاله من بلد لآخر، ذكر ذلك ابن حبان.
ولما نقل ابن عساكر قول محمد الجوزجاني لأحمد: سمع عبد الله بن بريدة من أبيه شيئًا ؟ قال: ما أدري، عامة ما يروون عن بريدة عنه، يضعف حديثه.
علَّق عليه ابن عساكر: لا أدري ما معنى قول أحمد هذا ؟ فإن عبد الله بن بريدة ولد في خلافة عمر بن الخطاب، وبقي أبوه بريدة إلى أيام يزيد بن معاوية، فكيف لم يسمع منه؟! على أن أحمد قد روى له حديثًا: أنه وفد مع أبيه على معاوية، فكيف خفي سماعه منه؟!
ثم نقل بإسناده رواية أخرى عن أحمد، أثبت فيها سماع عبد الله من أبيه[٤].
قلت: لعل قول أحمد: (ما أدري)، ليس توقفًا في سماعه من أبيه، وإنما هو على معنى: (ما أدري ما أقول)، وذلك لِمَا رأى من المناكير عنه، وقد تقدم في ترجمة عبد الله أن أحمد أشار في رواية إلى أن هذه المنكرات من قِبل الرواة عنه[٥].
فعلى القول الراجح يكون إسناد الحديث صحيحًا.
والحديث صححه النووي والمنذري وحسنه السخاوي[٦].
وقال الهيثمي: رواه أحمد والبزار، ورجال أحمد رجال الصحيح، خلا الوليد بن ثعلبة، وهو ثقة[٧].
وصححه الألباني[٨].

---

(١) المسند (٣٨/٢٥-١١٧).
(٢) المسند (٣٨/٦٧).
(٣) ينظر: تحفة الأشراف (٢/٧٧-٩١).
(٤) ينظر: تاريخ مدينة دمشق (٢٧/١٣٣-١٣٤).
(٥) ينظر: السلسلة الصحيحة (٦/ ٩٨٠-٩٩٢). وحاشية الجديع على المقنع (١/٥٣) وحاشية الدكتور حاتم العوني على أحاديث الشيوخ الثقات (٢/٧٤٦-٧٤٧).
(٦) ينظر: الفتوحات الربانية (٤/١١٤).
(٧) مجمع الزوائد (٤/٣٣٢).
(٨) السلسلة الصحيحة (١/٦٤٤/٣٢٥).

غريب الحديث:

قوله: خَبَّبَ: أي خدعه وأفسده[1].

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/٤) مادة خبب.

٦- عن سَعْدِ بن أبي وَقَّاص رضي الله عنه قال: حَلَفْتُ بِاللاَّتِ وَالْعُزَّى، فقالَ أصحابي: قد قُلْتَ هُجْرًا، فَأَتَيْتُ النبيَّ ﷺ، فقلت: إنَّ الْعَهْدَ كان قَرِيبًا، وإني حَلَفْتُ بِاللاَّتِ وَالْعُزَّى، فقالَ الرسولُ ﷺ: ((قُلْ: لاَ إِلَهَ إلا الله وَحْدَهُ ثَلاَثًا، ثُمَّ انْفُثْ عن يَسَارِكَ ثَلاَثًا، وَتَعَوَّذْ، وَلاَ تَعُدْ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد - واللفظ له - في (٣/١٥٠/١٥٩٠) و(٣/١٦٨/١٦٢٢)، فقال - في الموضع الأول -: ثنا يحيى بن آدَمَ، ثنا إِسْرَائِيلُ، عن أبي إِسْحَاقَ، عن مُصْعَبِ بن سَعْدٍ، عن أبيه رضي الله عنه به.

ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٣/٢٥٥/١٠٦٠).

وأخرجه النسائي في الأيمان والنذور: باب الحلف باللات والعزى (ح٣٧٧٦) و(ح٣٧٧٧). وفي الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقول من حلف باللات والعزى (ح١٠٨٢٦) و(ح١٠٨٢٧).

وابن ماجه في الكفارات: باب النهي أن يحلف بغير الله (ح٢٠٩٧).

وابن أبي شيبة في المصنف (٣/٧٩/١٢٢٩٠).

والدورقي في مسند سعد بن أبي وقاص (ص١١٤/ح٥٨).

والبزار في مسنده (٣/٣٤١/١١٤٠)، وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه من رواية أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، ولا نعلمه يروى عن النبي ﷺ من وجه صحيح أصح من هذا الوجه.

وأبو يعلى في مسنده (٢/٧٤/٧١٩ و ٢/٨٥/٧٣٦).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار(٢/٣٠١/٨٣٢).

وابن عدي في الكامل (٧/٢٧٣)، وقال عن هذا الحديث وحديث آخر رواهما يزيد بن عطاء اليشكري عن أبي إسحاق: وهذان الحديثان بإسناديهما لا أعلم يرويهما عن أبي إسحاق غير يزيد بن عطاء.

وابن حبان في صحيحه (١٠/٢٠٦/٤٣٦٤) و(١٠/٢٠٧/٤٣٦٥).

والبيهقي في الدعوات الكبير (٢/٢٩١/٥٠٥).

والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٣/٢٥٦/١٠٦١).

كلهم من طرق عن أبي إسحاق السبيعي، عن مصعب بن سعد، عن أبيه رضي الله عنه بنحوه[١].

وله طريق آخر عن أبي إسحاق، أخرجه البيهقي في الدعوات الكبير (٢/٢٩٢/٥٠٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم مولى مزينة، عن صفوان بن

(١) ومجيء الحديث من عدة طرق عن أبي إسحاق السبيعي بهذا الإسناد يبين أن يزيد بن عطاء اليشكري لم يتفرد به؛ كما ذكر ابن عدي.

سليم، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن أبي سعيد الخدري.

وهذا الطريق أعلَّه الدارقطني، فقد سئل عن هذا الحديث، فقال: يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه: فرواه إسرائيل عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن سعد، وخالفه صفوان بن سليم، فرواه عن أبي إسحاق عن مصعب بن سعد، عن أبي سعيد الخدري، قاله إسحاق بن إبراهيم بن سعيد المزني عن صفوان بن سليم ووهم فيه، والصواب قول إسرائيل[1].

دراسة إسناده عند أحمد:

- يحيى بن آدم:

هو يحيى بن آدم بن سليمان، الكوفي، أبو زكريا، مولى بني أمية.

روى عن سفيان الثوري وإسرائيل بن يونس - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهما.

قال ابن معين و النسائي: ثقة.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، كثير الحديث، فقيه البدن، ولم يكن له سن متقدم، سمعت علي بن المديني يقول: يرحم الله - تعالى - يحيى بن آدم أيُّ علمٍ كان عنده؟! وجعل يطريه.

وقال أبو حاتم: كان يتفقه، وهو ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ، فاضل.

وهو من كبار التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥٤٥/١٢٨/٩، وتهذيب الكمال ٦٧٧٨/١٨٨/٣١، وتهذيب التهذيب ١٧٥/١١، والتقريب ص١٠٤٧/ت٧٥٤٦).

- إسرائيل:

هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، السبيعي، الهمداني، أبو يوسف الكوفي.

روى عن هشام بن عروة وجدّه أبي إسحاق السبيعي - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن آدم وغيرهما.

قال عيسى بن يونس: كان أصحابنا: سفيان وشريك، وعدَّ قومًا، إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي، فيقول: اذهبوا إلى ابني إسرائيل فهو أروى عنه مني، وأتقن لها مني، هو كان قائد جده.

---

(١) العلل (٣٢٣/٤).

وقال شبابة بن سوار: قلت ليونس بن أبي إسحاق: أمل عليَّ حديث أبيك. قال: أكتب عن ابني إسرائيل، فإن أبي أملاه عليه.

وقال حجاج الأعور: قلنا لشعبة: حدثنا حديث أبي إسحاق. قال: سلوا عنها إسرائيل، فإنه أثبت فيها مني.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: قلت لسفيان الثوري: أكتب عن إسرائيل؟ قال: نعم، أكتب عنه، فإنه صدوق أحمق.

وقال ابن مهدي عن عيسى بن يونس: قال لي إسرائيل: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق، كما أحفظ السورة من القرآن.

وقال علي بن المديني عن يحيى القطان: إسرائيل فوق أبي بكر بن عياش.

وقال ابن مهدي: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري.

وروى ابن أبي حاتم عن عبد الله بن أحمد، قال أبو بكر بن أبي شيبة: سمعت عبد الرحمن ابن مهدى يقول: كان إسرائيل في الحديث لصًّا.

قال ابن أبي حاتم: يعني أنه يتلقف العلم تلقفًا.

وقال أبو عيسى الترمذي: إسرائيل ثبت في أبي إسحاق. حدثني محمد بن المثنى: سمعت ابن مهدي يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلا لما اتكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم.

وقال محمد بن الحسين بن أبي الحنين: سمعت أبا نعيم سئل أيهما أثبت إسرائيل أو أبو عوانة؟ فقال: إسرائيل.

وقال ابن سعد: كان ثقةً، وحدث عنه الناس حديثًا كثيرًا، ومنهم من يضعفه.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت ابن معين يقول: أثبت أصحاب أبي إسحاق: الثوري وشعبة، وهما أثبت من زهير وإسرائيل، وهما قرينان.

وقال الدوري: سئل يحيى بن معين عن إسرائيل، فقال: قال يحيى بن آدم: كنا نكتب عنده من حفظه، قال يحيى: كان إسرائيل لا يحفظ ثم حفظ بعد[1].

وقال ابن معين: إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من شيبان.

وقال - أيضًا -: إسرائيل أثبت حديثًا من شريك.

وقال الدارمي: سألت يحيى بن معين عن أصحاب أبي إسحاق السبيعي. قلت: شعبة أحب إليك في أبي إسحاق أو سفيان؟ فقال: سفيان. قلت: فهما أم زهير؟ فقال: ما أحد أعلم بأبي إسحاق من سفيان وشعبة. قلت: فشريك أحب

(١) علَّق الذهبي على هذا بقوله: يعني أنه درس كتابه.

إليك أو إسرائيل؟ فقال: شريك أحب إليَّ، وهو أقدم، وإسرائيل صدوق.

وقال في موضع آخر: قلت ليحيى بن معين: يونس بن أبي إسحاق أحب إليك أو إسرائيل؟ فقال: كل ثقة.

وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم وأحمد بن زهير عن ابن معين: إسرائيل ثقة.

وقال الليث بن عبدة: سمعت يحيى بن معين يقول: إسرائيل قريب من جرير.

وقال حرب عن أحمد بن حنبل: كان شيخًا ثقة، وجعل يتعجب من حفظه.

وقال أبو طالب: سئل أحمد أيما أثبت: شريك أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل كان يؤدي ما سمع، كان أثبت من شريك. قلت: من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: إسرائيل ، لأنه كان صاحب كتاب.

وقال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: إسرائيل إذا انفرد بحديث يحتج به؟ قال: إسرائيل ثبت الحديث، كان يحيى - يعني القطان - يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات، وقال: روى عنه مناكير، قال أحمد: ما حدث عنه يحيى بشيء.

وقال العجلي: كوفي ثقة، وقال مرة: جائز الحديث.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: ثقة.

وقال أبو زرعة: أثبت أصحاب أبي إسحاق: الثوري وشعبة وإسرائيل، وشعبة أحب إليَّ من إسرائيل.

وقال أبو حاتم: ثقة متقن(١)، من أتقن أصحاب أبي إسحاق.

وقال أبو داود: إسرائيل أصح حديثًا من شريك.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال ابن عدي: كثير الحديث، مستقيم الحديث في حديث أبي إسحاق وغيره، وقد حدث عنه الأئمة، ولم يتخلف أحد في الرواية عنه.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال سفيان في حديث رفعه إسرائيل: صبيان صبيان.

وقال ابن عمارة الموصلي: كان يحيى بن سعيد لا يعبأ بإسرائيل.

وقال عمرو بن علي: كان يحيى لا يحدث عن إسرائيل ولا عن شريك، وكان عبد الرحمن يحدث عنهما.

وقال عثمان بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي: إسرائيل لص، يسرق الحديث.

---

(١) في تهذيب الكمال: ثقة صدوق.

وقال حجين بن المثنى: قدم علينا إسرائيل بغداد فاجتمع الناس عليه، فأقعد فوق موضع مرتفع، فقام رجل معه دفتر فجعل يسأله منه ولا ينظر فيه الناس، فلما قام إسرائيل، قعد الرجل فأملاه على الناس[1].

وقال الدوري عن ابن معين: زكريا وزهير وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، سمعوا منه بأخرة، إنما أصحاب أبي إسحاق: سفيان وشعبة.

وروى ابن البراء عن علي بن المديني: إسرائيل ضعيف.

وقال صالح بن أحمد عن أبيه: إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بأخرة.

وقال الميموني: قلت لأبي عبد الله: من أكبر في أبي إسحاق؟ قال: ما أجد في نفسي أكبر من شعبة فيه، ثم الثوري. قال: وشعبة أقدم سماعًا من سفيان. قلت: وكان أبو إسحاق قد تأخر، قال: إي والله، هؤلاء الصغار: زهير وإسرائيل يزيدون في الإسناد وفي الكلام.

وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث، وفي حديثه لين.

وقال في موضع آخر: ثقة صدوق، وليس في الحديث بالقوي ولا بالساقط.

وضعفه ابن حزم.

وقال الذهبي في السير: قد أثنى على إسرائيل الجمهور، واحتج به الشيخان، وكان حافظًا وصاحب كتاب ومعرفة، وروى محمد بن أحمد بن البراء عن علي بن المديني: إسرائيل ضعيف.

قلت - أي الذهبي -: مشى عليٌّ خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد ابن حزم، وقال: ضعيف، وعمد إلى أحاديثه التي في الصحيحين فردها ولم يحتج بها، فلا يلتفت إلى ذلك، بل هو ثقة، نعم ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحًا ومساءً عشرة أعوام، وكان عبد الرحمن بن مهدي يروي عنه ويقويه، ولم يصنع يحيى بن سعيد شيئًا في تركه الرواية عنه وروايته عن مجالد.

وأجاب أبو زرعة العراقي على من تكلم فيه بما يلي:

أحدها: أنه غير مفسر.

الثاني: أنه لا يوجب السقوط.

الثالث: أن توثيقه أكثر وأحفظ.

---

(١) علَّق الذهبي في الميزان على هذا بقوله: هذا يدل على ضعف سماع أولئك على هذه الصورة لا على ضعف إسرائيل في نفسه.

وقال ابن حجر في هدي الساري - بعد أن ذكر من أثنى عليه -: فهذا ما قيل فيه من الثناء، وبعد ثبوت ذلك، واحتجاج الشيخين به لا يجمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائمًا لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل، وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا بكر بن أبي خيثمة قد كشف علة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف، قال ابن أبي خيثمة في تاريخه: قيل ليحيى بن معين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة - يعني مناكير - فقال:لم يؤت منه أتى منهما.

قلت - أي ابن حجر -: وهو كما قال ابن معين، فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى فظن أن النكارة من قِبله، وإنما هي من قِبل أبي يحيى، كما قال ابن معين، وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد، فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه، والله أعلم،احتج به الأئمة كلهم. اهـ

قلت: وأما تفسير عثمان بن أبي شيبة لكلمة عبد الرحمن بن مهدي (إسرائيل لص)، بقوله: يسرق الحديث. فهي وهم منه، فقد روى عبد الله بن أحمد، عن أبي بكر بن أبي شيبة قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لصًّا. قال ابن أبي شيبة:لم يرد أن يذمه، ثم قال عبد الله بن أحمد: كان الثوري يحدث عن الرجل عشرة أو نحوها، ويحدث إسرائيل عن عشرين ثلاثين، وكان إسرائيل صاحب كتاب، والثوري يحفظ.

وقد تقدم أنّ ابن أبي حاتم فسرها بقوله: إنه يتلقف العلم تلقفًا.

ويؤيد هذا أن الذي جاء عن ابن مهدي هو ثناؤه عليه كما تقدم.

وأما كلام ابن معين وأحمد على رواية إسرائيل عن جده، فالحمل فيه على أبي إسحاق لا على إسرائيل، قال محمد بن موسى بن مشيش: سئل أحمد بن حنبل فقيل: أيما أحب إليك شريك أو إسرائيل؟ فقال: إسرائيل، هو أصح حديثًا من شريك، إلا في أبي إسحاق، فإن شريكًا أضبط عن أبي إسحاق، وما روى يحيى عن إسرائيل شيئًا، فقيل: لِمَ ؟ فقال: لا أدري أخبرك إلا أنهم يقولون من قِبل أبي إسحاق لأنه خلَّط.

وقد قدم ابن مهدي إسرائيلَ على الثوري وشعبة في الرواية عن أبي إسحاق، ومال الذهبي إلى هذا في السير.

وعلَّق أبو زرعة العراقي على قول أحمد: إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين سمع منه بأخرة. بقوله: روايته عنه في الصحيحين .

وقال ابن حجر : سماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان، للزومه إياه لأنه جده، وكان خصيصًا به[1].

وقال في التقريب: ثقة تكلم فيه بلا حجة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه أكثر الأئمة.

وهو من السابعة، مات سنة ستين ومائة وقيل بعدها. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٤٦٩/٤٩٥/٨، وتاريخ الدارمي عن ابن معين ص٥٩ وص٧٢، وتاريخ الثقات للعجلي ص٦٣/ت٧٧، والعلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن أحمد ٣٦٦/٣، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٦٣/١٣١/١، والجرح والتعديل ١٢٥٨/٣٣٠/٢، وثقات ابن حبان ٧٩/٦، والكامل ٢٣٧/٤٢١/١، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص٦٥/ت٧٢، وتاريخ بغداد ٣٤٨٨/٢٠/٧، وتهذيب الكمال ٤٠٢/٥١٥/٢، وسير أعلام النبلاء ١٣٣/٣٥٥/٧، وميزان الاعتدال ٨٢٠/٢٠٨/١، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٤٤/ت٣٢، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص٦٦/ت١٨، وشرح العلل ٥١٩/٢- ٥٢٢، والتقييد والإيضاح ص٣٩٤- ٣٩٥، والبيان والتوضيح ص٤٩/ت٤٠، وهدي الساري ص٣٩٠، وتهذيب التهذيب ٢٦١/١، والتقريب ص١٣٤/ت٤٠٥).

- أبو إسحاق:

هو عمرو بن عبد الله بن عبد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، الهمداني، أبو إسحاق، السبيعي، بفتح المهملة وكسر الموحدة.

روى عن البراء بن عازب ومصعب بن سعد وغيرهما، وروى عنه شعبة وإسرائيل بن يونس وغيرهما.

قال العلاء بن سالم: كان الأعمش يتعجب من حفظ أبي إسحاق لرجاله الذي يروي عنهم.

وقال حفص بن غياث عن الأعمش: إذا خلوت بأبي إسحاق جئنا بحديث عبد الله غضًا.

وقال أبو داود الطيالسي: قال رجل لشعبة: سمع أبو إسحاق من مجاهد؟ قال: ما كان يصنع بمجاهد، كان هو أحسن حديثًا من مجاهد ومن الحسن وابن سيرين.

وقال ابن معين والنسائي: ثقة.

وقال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: أيما أحب إليك أبو إسحاق أو السدي؟

---

(١) فتح الباري (٣٥١/١).

فقال: أبو إسحاق ثقة، ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بأخرة.

وقال العجلي: كوفي، تابعي، ثقة.

وقال أبو حاتم: ثقة، وهو أحفظ من أبي إسحاق الشيباني، وشبه الزهري في كثرة الرواية، واتساعه في الرجال.

وقال أمية بن خالد عن شعبة: قال رجل لأبي إسحاق: إن شعبة يزعم أنك قد رأيت علقمة، ولم تسمع منه. قال: صدق.

وقال ابن المديني في العلل: قال شعبة: سمعت أبا إسحاق يحدث عن الحارث بن الأزمع بحديث، فقلت له: سمعت منه؟ فقال: حدثني به مجالد، عن الشعبي عنه. قال شعبة: وكان أبو إسحاق إذا أخبرني عن رجل، قلت له: هذا أكبر منك؟ فإن قال: نعم. علمت أنه لقي، وإن قال: أنا أكبر منه تركته.

وقال شعبة: ما سمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث(١).

وروى شعبة عن أبي إسحاق عن البراء حديثًا، ثم سأل شعبة أبا إسحاق سمعته منه؟ قال: لا.

وقال عبيد الله بن عمرو: جئت محمد بن سوقة معي شفيعًا عند أبي إسحاق، فقلت لإسرائيل: استأذن لنا الشيخ، فقال: صلى بنا الشيخ البارحة فاختلط. قال: فدخلنا عليه فسلمنا وخرجنا.

وقال يحيى بن معين: سمع منه ابن عيينة بعدما تغير.

وقال الجوزجاني: كان قوم من أهل الكوفة لا يحمد الناس مذاهبهم، هم رؤوس محدثي الكوفة، مثل: أبي إسحاق عمرو بن عبد الله ومنصور والأعمش وزبيد بن الحارث اليامي، وغيرهم من أقرانهم، احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، ووقفوا عندما أرسلوا لما خافوا ألا تكون مخارجها صحيحة، فأما أبو إسحاق فروى عن قوم لا يعرفون، ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم، فإذا روى تلك الأشياء التي إذا عرضها الأمة على ميزان القسط الذي جرى عليهم سلف المسلمين وأئمتهم الذين هم الموئل لم تتفق عليها، كان الوقف في ذلك عندي الصواب، لأن السلف أعلم بقول رسول الله ﷺ وتأويل حديثه الذي له أصل عندهم، وقال وهب بن زمعة: سمعت عبد الله يقول: إنما أفسد حديث أهل الكوفة: الأعمش وأبو إسحاق، قال إبراهيم - هو الجوزجاني -: وكذا حدثني إسحاق ابن إبراهيم، حدثنا جرير، سمعت مغيرة يقول غير مرة: أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعيمشكم هذا.

---

(١) قال الذهبي: يعني أن أبا إسحاق كان يدلس.

وقال ابن حبان في كتاب الثقات: كان مدلسًا.

وكذا ذكره في المدلسين حسين الكرابيسي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والنسائي، وأبو جعفر الطبري، وأبو عبد الله الحاكم.

قلت: مما سبق يظهر إنما تكلم في أبي إسحاق لثلاثة أمور:

١- التدليس: وقد عدَّه العلائي في أهل الطبقة الثالثة: وهم من توقف فيهم جماعة، فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقبلهم آخرون مطلقًا كالطبقة التي قبلها.

وتابعه ابن حجر في كتابه تعريف أهل التقديس، حيث ذكره في أهل المرتبة الثالثة، وقال: مشهور بالتدليس، وهو تابعي ثقة، وصفه النسائي وغيره بذلك.

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: أجمع أصحابنا أن أبا نعيم غاية في الإتقان والحفظ وأنه حجة، وكذلك كان سفيان الثوري في زمانه، وأبو إسحاق رجل من التابعين، وهو ممن يعتمد عليه الناس في الحديث هو والأعمش إلا أنهما وسفيان يدلسون، والتدليس من قديم ،... ثم قال: وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة. اهـ

فظاهر كلامه قبول حديثهم ما لم يثبت تدليسهم، وهو مذهب ابن حزم، فقد ذكر أنه ممن يقبل حديثه ولو عنعن، مالم يتيقن تدليسه في حديثٍ بعينه، فيترك ذلك الحديث، وتقبل سائر مروياته.

ولما أورد الذهبي في السير قول مغيرة: ما أفسد حديث أهل الكوفة غير أبي إسحاق والأعمش(١).

علَّق عليه بقوله: لا يسمع قول الأقران بعضهم في بعض، وحديث أبي إسحاق محتج به في دواوين الإسلام.

٢- الاختلاط: قال ابن حجر في التقريب: ثقة، مكثر، عابد، اختلط بأخرة.

وقد أنكر الذهبي اختلاطه، فقال في السير: هو ثقة، حجة بلا نزاع، وقد كبر، وتغيَّر حفظه تغير السن، ولم يختلط.

وقال العلائي: ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذُكِر من اختلاط أبي إسحاق، احتجوا به مطلقًا، وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه.

ثم ذكر العلائي أنه من القسم الأول من المختلطين: وهم من لم يوجب ذلك له ضعفًا أصلاً، ولم يحط من مرتبته.

٣- التشيع: كما جاء في ظاهر كلام الجوزجاني. والجوزجاني لديه شيء

---

(١) قال ابن حجر: يعني للتدليس.

من الانحراف عن أهل الكوفة لتشيعهم.

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: وأبو إسحاق والأعمش مائلان إلى التشيع.

ولعل تشيعه كما قال الذهبي في منصور بن المعتمر: تشيعه حب وولاء فقط.

وهذا التشيع القليل لا يضر من وثقه الأئمة.

قلت: الراجح أنه ثقة مكثر، يدلس، تغير بأخرة.

وهو من الثالثة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل: قبل ذلك. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٢٣٨/٤٣١/٨، وأحوال الرجال ص٧٩/ت١٠٢، وتاريخ الثقات للعجلي ص٣٦٦/ت١٢٧٢، والمعرفة والتاريخ٦٣٣/٢-٦٣٧ ، وذكر المدلسين للنسائي ص١٢٢/ت٩، والجرح والتعديل١٣٤٧/٢٤٢/٦، وثقات ابن حبان ١٧٧/٥، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص٢٢١/ت٨٠٢، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص١٠٥، والإحكام لابن حزم ١٣٦/١، وتهذيب الكمال ٤٤٠٠/١٠٢/٢٢، وسير أعلام النبلاء ١٨٠/٣٩٢/٥، وميزان الاعتدال٦٣٩٣/٢٧٠/٣ ، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٢٠٨/ت٣٩٦، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص٢٠٣/ت٩٢، والمختلطين للعلائي ص٩٣/ت٣٥، وجامع التحصيل ص١١٣، والتقييد والإيضاح ص٣٩٣-٣٩٥، والبيان والتوضيح ص١٩٣/ت٣٠٠، وهدي الساري ص٤٣١، وتهذيب التهذيب ٦٣/٨، والتقريب ص٧٣٩/ت٥١٠٠، وتعريف أهل التقديس ص١٤٦/ت٩١، والكواكب النيرات ص٣٤١/ت٤١، والتدليس في الحديث للدكتور الدميني ص٣٢٧/ت١٣٨).

- مصعب بن سعد:

هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص، الزهري، أبو زرارة المدني.

روى عن عبد الله بن عمر وأبيه سعد ﷺ - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما، وروى عنه عبد الملك بن عمير وأبو إسحاق السبيعي وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث.

وقال العجلي: تابعي، ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من الثالثة، مات سنة ثلاث ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٤٠٣/٣٠٣/٨، وتهذيب

الكمال٥٩٨٢/٢٤/٢٨، وتهذيب التهذيب ١٦٠/١٠، والتقريب ص٩٤٦/ت٦٧٣٣).

- عن أبيه:

هو سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري، أبو إسحاق.

أحد العشرة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، ومناقبه كثيرة.

مات بالعقيق سنة خمسٍ وخمسين على المشهور، وهو آخر العشرة وفاة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٤٠٥/٩٣/٤، ومعرفة الصحابة ٨/١٢٩/١، والاستيعاب ٩٦٣/١٧٠/٤، وتهذيب الكمال٢٢٢٩/٣٠٩/١٠، والإصابة ١٦٠/٤/ ٣١٨٧، وتهذيب التهذيب ٤٨٣/٣، والتقريب ص٣٧٢/ت٢٢٧٢).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، رواته كلهم ثقات، وقد صرَّح أبو إسحاق بالتحديث عند النسائي.

غريب الحديث:

قوله: هُجْرًا.

الهجر - بضم الهاء - هو الكلام القبيح، المهجور لقبحه[1].

(١) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن (ص٨٣٣) مادة هجر . وغريب الحديث لأبي عبيد (٦٣/٢-٦٤). وغريب الحديث للخطابي (٣٤٣/٢).

٧- عن سَهْلِ بن حُنَيْفٍ ﷺ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ له: ((أَنْتَ رَسُولي إلى أَهْلِ مَكَّةَ، قُلْ: إنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أرْسلني، يَقْرَأُ السَّلاَمَ عَلَيْكُمُ، وَيَأْمُرُكُمْ بِثَلاَثٍ: لاَ تَحْلِفُوا بِغَيْرِ اللَّهِ، وإذا تَخَلَّيْتُمْ فَلاَ تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلاَ تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلاَ تَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ، وَلاَ بِبَعْرَةٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق - واللفظ له - في المصنف (١٥٩٢٠/٤٦٦/٨)، فقال: عن ابن جُرَيْجٍ قال: أخبرني عبد الْكَرِيمِ بن أبي الْمُخَارِقِ، أَنَّ الْوَلِيدَ بن مَالِكِ بن عبد الْقَيْسِ[١] أخبره، أَنَّ مُحَمَّدَ بن قَيْسٍ مولى سَهْلِ بن حُنَيْفٍ أخبره، أَنَّ سَهْلَ بن حُنَيْف ﷺ أخبره به.

وأخرجه أحمد في (٢٥/٣٦٠/ ١٥٩٨٤).

والدارمي في سننه (٦٦٤/١٧٨/١).

والبخاري في التاريخ الكبير (٢١١/١).

والحارث في مسنده، كما في بغية الباحث للهيثمي (ص٣٨ ح٦١)[٢].

والحاكم في المستدرك (٥٧٤٣/٤٦٥/٣)[٣].

كلهم من طرق عن ابن جريج، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن الوليد بن مالك ابن عبد القيس، عن محمد بن قيس مولى سهل بن حنيف، عن سهل بن حنيف ﷺ بنحوه، وهو عند البخاري والدارمي مختصر.

دراسة إسناده عند عبد الرزاق:

- ابن جريج:

هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الأموي مولاهم، المكي.

روى عن نافع وعبد الكريم بن أبي المخارق وغيرهما، وروى عنه يحيى القطان وعبد الرزاق - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما.

قال يحيى بن سعيد عن ابن جريج: إذا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإن لم أقل: سمعت.

وقال سليمان بن النضر عن مخلد بن يزيد: ما رأيت أصدق لهجة من ابن جريج.

وقال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: لم يكن أحد أثبت في نافع من ابن جريج فيما كتب، وهو أثبت من مالك في نافع.

وقال مرة: لم يكن ابن جريج عندي بدون مالك في نافع.

(١) رواه أحمد عن روح وعبد الرزاق، وقال: قال عبد الرزاق: من عبد القيس.

(٢) وقع فيه تحريف في الإسناد.

(٣) جاء عند الحاكم (الوليد بن أبي مالك). والصواب ما ذكر هنا.

وقال يعقوب بن سفيان: قال علي: قلت ليحيى: سفيان في عمرو بن دينار أثبت من ابن جريج؟ فقال: بل ابن جريج أثبت.

وقال عمرو بن علي: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أحاديث ابن جريج عن ابن أبى مليكة كلها صحاح، وجعل يحدثني بها، ويقول: ثنا ابن جريج، قال: حدثني ابن أبى مليكة، فقال في واحد منها: عن ابن أبى مليكة، فقلت: قل: حدثني. قال: كلها صحاح.

وقال أبو بكر بن خلاد عن يحيى بن سعيد: كنا نسمي كتب ابن جريج كتب الأمانة، وإن لم يحدثك بها ابن جريج من كتابه لم ينتفع به.

وقال جعفر بن عبد الواحد عن يحيى بن سعيد: كان ابن جريج صدوقًا، فإذا قال: حدثني ، فهو سماع، وإذا قال: أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال، فهو شبه الريح.

وقال ابن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث جدًّا.

وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ثقة في كل ما روى عنه من الكتاب.

وقال الدوري: سمعت يحيى بن معين وسئل عن قيس بن سعد، عن عطاء أثبت أو ابن جريج عن عطاء؟ فقال: ابن جريج عن عطاء أثبت.

وقال إسحاق بن منصور: سئل يحيى بن معين عن ابن جريج: أين يقع من قيس بن سعد وعبد الملك بن أبى سليمان؟ قال: هو أثبت منهما.

وقال الدارمي لابن معين: ابن جريج أحب إليك أو عبد الملك بن أبى سليمان؟ فقال: كلاهما ثقتان.

وقال أبو حاتم : سمعت علي بن المديني يقول: ما كان في الأرض أحد أعلم بعطاء من ابن جريج.

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: ابن جريج أثبت الناس في عطاء.

وقال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: ابن جريج ثبت صحيح الحديث، لم يحدث بشيء إلا أتقنه.

وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لأحمد بن حنبل: من أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح؟ فقال: عمرو بن دينار وابن جريج.

وقال ابن خراش: كان صدوقًا.

وقال الذهلي: ابن جريج إذا قال: حدثني وسمعت، فهو محتج بحديثه داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري.

وقال العجلي: مكي، ثقة.

وسئل عنه أبو زرعة فقال: بخٍ، من الأئمة.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن ابن جريج، فقال: هو صالح الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من فقهاء أهل الحجاز، وقرائهم، ومتقنيهم، وكان يدلس.

وقال هشام بن عروة: جاء ابن جريج بصحيفة مكتوبة، فقال لي: يا أبا المنذر هذه أحاديث أرويها عنك؟ قلت: نعم. فذهب، فما سألني عن شيءٍ غيرها.

وقال أبو زرعة: أخبرني بعض أصحابنا عن قريش بن أنس، عن ابن جريج قال: ما سمعت من الزهرى شيئًا، إنما أعطاني الزهرى جزءًا فكتبته وأجازه لي.

وقال المخراقي عن مالك:كان ابن جريج حاطب ليل.

وأخرج الخطيب في الكفاية بإسناده عن ابن عيينة قال: كنت عند ابن شهاب فجاء ابن جريج، ومعه ثلث قرطاس فيه حديث ظهرًا وبطنًا، فقال: يا أبا بكر أروي هذا عنك؟ قال: نعم. قال ابن عيينة: والله ما أدري أيهما أعجب ابن شهاب أو ابن جريج؟ يقول له: أروي هذا عنك؟ فيقول: نعم.

قلت - أي الخطيب -: عجب سفيان كيف لم ينظر ابن شهاب إلى المكتوب في القرطاس أهو من حديثه أم لا؟ وكيف استجاز ابن جريج أن يسأله إجازة ذلك؟ ولعل ابن شهاب كان قد عرف القرطاس، بل عساه أن يكون هو كتبه فأغناه ذلك عن النظر فيه، أو كان يعتقد أن ابن جريج لا يستجيز إلا ما كان من حديثه، لأمانة ابن جريج عنده، والله أعلم[1].

وقال عمرو بن علي: سمعت يحيى - هو القطان - يقول: كان ابن جريج لا يصحح أنه سمع من الزهرى شيئًا. قال: فجهدت به في حديث ((أن ناسًا من اليهود غزوا مع رسول الله، فأسهم لهم))، فلم يصحح أنه سمع من الزهري.

وقال ابن محرز عن ابن معين: كان يحيى بن سعيد لا يوثقهما (أي ابن جريج وابن أبي ذئب) في الزهري،كانوا يقولون: إن حديثهما إنما هم مناولة.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: رأيت في كتاب علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن حديث ابن جريج، عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف. قلت ليحيى: إنه يقول:أخبرني. قال: لا شيء، كله ضعيف، إنما هو كتاب دفعه إليه.

وقال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: ابن جريج؟ قال: ليس بشيء في الزهري. وقال ابن نمير: هذه الأحاديث التي قال ابن جريج، زعموا

(١) أشار ابن رجب في شرح العلل (٢٦٣/١) إلى تأويل الخطيب لفعل الزهري، وقال: فيه بعد.

أنها سمعها من داود العطار.

وقال الأثرم عن أحمد: إذا قال ابن جريج: قال فلان وقال فلان وأُخبرت، جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني وسمعت فحسبك به.

وقال أبو الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل: إذا قال ابن جريج: قال، فاحذره، وإذا قال: سمعت أو سألت، جاء بشيء ليس في النفس منه شيء.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها - يعني قوله: أخبرت وحُدثت عن فلان -.

وقال محمد بن المنهال: كان ابن جريج صاحب غثاء.

وقال الدارمي: سمعت أحمد بن صالح يقول: ابن جريج إذا أخبر الخبر فهو جيد، وإذا لم يخبر فلا يعبأ به.

وقال أبو حاتم: ابن جريج يدلس عن ابن أبي يحيى عن صفوان بن سليم غير شيء.

وذكره النسائي في المدلسين.

وقال الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل: إبراهيم بن أبي يحيى وموسى بن عبيدة وغيرهما، وأما ابن عيينة فكان يدلس عن الثقات.

وقال الخليلي: ابن جريج يدلس في أحاديث، ولا يخفى ذلك على الحفاظ. اهـ

قلت: الذي يظهر أن الطعن في ابن جريج كان لسببين:

١- أن روايته عن عطاء الخراساني والزهري وهشام بن عروة لم تكن سماعًا، بل من كتاب.

وقد علَّق ابن رجب على ما تقدم من تضعيف يحيى بن سعيد لرواية ابن جريج عن عطاء الخراساني بقوله: يدل على أنه كان لا يرى الرواية بالمناولة، إلا أن يُحمل على أنه لم يأذن له في روايته عنه(١).

والصحيح أن هذا لا ترد به روايته، لأن المناولة والإجازة من طرق التحمل الصحيحة، وقد أخرج صاحبا الصحيحين رواياته عن عطاء والزهري وهشام بن عروة.

وقد قال الذهلي - وهو من أعلم الناس بحديث الزهري -: ابن جريج إذا قال: حدثني وسمعت، فهو محتج بحديثه داخل في الطبقة الأولى من أصحاب

---

(١) شرح العلل (٢٦٢/١).

الزهري.

وقال الذهبي في السير: كان ابن جريج يروي الرواية بالإجازة وبالمناولة، ويتوسع في ذلك، ومن ثمَّ دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري، لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولا سيما في ذلك العصر لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط.

٢- أنه كان يدلس ويرسل، بل وصف بأنه يدلس عن المجروحين.

قال العلائي: يكثر من التدليس. وقال أبو زرعة العراقي:كان كثير التدليس.

وقد عدَّه العلائي في أهل الطبقة الثانية: وهم من احتمل الأئمة تدليسه، وخرجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع، وذلك إما لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة.

أما ابن حجر فقد عدَّه في أهل المرتبة الثالثة: وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم.اهـ

قلت: الذي يظهر أن وصف ابن جريج بكثرة التدليس هو محمول على إرساله، وتصريحه بالإخبار في الإجازة والمناولة، الذي هو من تدليس الصيغ، ولذا وصفه ابن حجر بأنه قليل التدليس - أي في تدليس الإسناد -، حيث قال عن رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة: وفي الحديث ما يدل على قلة تدليس ابن جريج، فإنه كثير الرواية عن نافع، ومع ذلك أفصح بأن بينهما في هذا الحديث واسطة(١).

وهو مع قلة تدليسه إلا أنه قد يدلس عن الضعفاء.

قال الذهبي في الميزان: أحد الأعلام الثقات يدلس، وهو في نفسه مجمع على ثقته، مع كونه قد تزوج نحوًا من سبعين امرأة نكاح المتعة، كان يرى الرخصة في ذلك، وكان فقيه أهل مكة في زمانه.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه، فاضل، وكان يدلس ويرسل.اهـ

قلت: خلاصة القول فيه: إنه إمامٌ، ثقةٌ، يدلس.

وهو من السادسة، مات سنة خمسين ومائة أو بعدها، وقد جاوز السبعين، وقيل: جاوز المائة ولم يثبت. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٢٤٤٨/٥٣/٨، ومعرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز ١٢٦/١، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي ٢٥٢/١،

---

(١) فتح الباري (٥٢/٥). وينظر - أيضًا -: (٤١٢/٣ و٤٠٩/٤).

والمعرفة والتاريخ ١٤٩/٢و ٨٢٤، وذكر المدلسين للنسائي ص١٢٤/ت١٧، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦٨٧/٣٥٦/٥ و ٢٤١/١و٢٤٥و٣٢٣، والعلل له ١٢٥٩/١٠٥/٢، والإرشاد للخليلي ٧٩/٣٥٣/١، وثقات ابن حبان ٩٣/٧، والكفاية في علم الرواية ص٣٥٦، وتاريخ بغداد ٥٥٧٣/٤٠٠/١٠، وتهذيب الكمال ٣٥٣٩/٣٣٨/١٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٣٨/٣٢٥/٦، وميزان الاعتدال ٥٢٢٧/٦٥٩/٢، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٢٥/ت٢٢٢، وجامع التحصيل ص ١٠٨/ت٣٣ وص١١٣، والبيان والتوضيح ص١٤٨/ت٢١٧، وتهذيب التهذيب ٤٠٢/٦، والتقريب ص٦٢٤/ت٤٢٢١، والثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ص٧١، والتدليس في الحديث للدكتور الدميني ص٨٣٣/ت١٧١).

- عبد الكريم بن أبي المخارق:

هو عبد الكريم بن أبي المخارق، بضم الميم وبالخاء المعجمة، أبو أمية المعلم، البصري، نزيل مكة، واسم أبيه قيس، وقيل: طارق.

روى عن إبراهيم النخعي ومجاهد بن جبر وغيرهما، وروى عنه مالك وابن جريج وغيرهما.

قال معمر: سألني حماد - يعني ابن أبي سليمان - عن فقهائنا فذكرتهم، فقال: قد تركت أفقههم - يعني عبد الكريم أبا أمية -. قال أحمد بن حنبل: كان يوافقه على الإرجاء. وعدَّه أبو داود من خير أهل البصرة.

وقال معمر: ما رأيت أيوب اغتاب أحدًا قط إلا عبد الكريم أبا أمية، فإنه ذكره، فقال: رحمه الله كان غير ثقة، لقد سألني عن حديث لعكرمة، ثم قال: سمعت عكرمة.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه:كان ابن عيينة يستضعفه. قلت له: هو ضعيف؟ قال: نعم.

وقال عمرو بن علي: كان عبد الرحمن ويحيى لا يحدثان عنه، وسألت عبد الرحمن عن حديث من حديثه، فقال: دعه. فلما قام ظننت أنه يحدثني به، فسألته، فقال: فأين التقوى؟

وقال الدوري عن ابن معين: قد روى مالك عن عبد الكريم أبي أمية، وهو بصري ضعيف.

وقال السعدي والنسائي: كان غير ثقة.

وقال أبو زرعة: لين.

وقال أبو داود والخليلي وغير واحد: ما روى مالك عن أضعف منه.

وقال النسائي والدارقطني: متروك.

وقال ابن حبان: كان كثير الوهم، فاحش الخطأ،فلما كثر ذلك منه بطل

الاحتجاج به.

وقال ابن عدي: والضعف على رواياته بيِّن.

وقال ابن عبد البر: مجمع على ضعفه، ومن أجلِّ من جرحه: أبو العالية وأيوب مع ورعه، غرَّ مالكًا سمته، ولم يكن من أهل بلده، ولم يخرج عنه حكمًا إنما ذكر عنه ترغيبًا.

وقال أبو زرعة العراقي: قال الحافظ الأصيلي: بيَّن مسلم جرحه في صدر كتابه، وأما البخاري فلم ينبه من أمره على شيء، يدل على أنه عنده على الاحتمال، لأنه قال في التاريخ: كل من لم أبيِّن فيه جرحًا، فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل.

وقال الذهبي في الميزان: أخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم متابعةً. وهذا يدل على أنه ليس بمطرح.

وذكره البخاري في باب التهجد بالليل.

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: يعتذر عن البخاري في ذلك بأمرين:

الأول: أنه إنما أخرج له زيادة في حديث يتعلق بفضائل الأعمال.

والثاني: أنه لم يقصد التخريج له، وإنما ساق الحديث المتصل وهو على شرطه، ثم أتبعه بزيادة عبد الكريم، لأنه سمعه هكذا.

ثم قال ابن حجر: وأما ما جزم به المقدسي في رجال الصحيحين، أن الشيخين أخرجا لعبد الكريم هذا في كتاب الحج حديثه عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن علي في جلود البدن، فهو وهم منه، فإنه عند البخاري من رواية ابن جريج ومن رواية الثوري، كلاهما عن عبد الكريم، فصرَّح في رواية ابن جريج بأنه الجزري، ولم ينسبه في رواية الثوري، فأخرجه الإسماعيلي من طريق الثوري، فقال في رواية ابن علية: كلاهما عن عبد الكريم، وصرح في كل من الروايتين أنه الجزري، وأخرجه من رواية أبي خيثمة زهير بن معاوية عن عبد الكريم ولم ينسبه، لكن في سياقه ما يؤخذ منه أنه الجزري، والله أعلم.

وأما رقم المؤلف - يعني المزي - على اسمه علامة التعليق فليس بجيد، لأن البخاري لم يعلق له شيئًا، بل هذه الكلمة الزائدة التي أشار إليها هي مسندة عنده إلى عبد الكريم.

وأما مسلم، فقال المؤلف - يعني المزي -: روى له في المتابعات.

وهذا الإطلاق يقتضي أنه أخرج له عدة أحاديث، وليس كذلك، ليس له في كتابه سوى موضع واحد، وقد قيل: إنه ليس هو أبا أمية، وإنما هو الجزري، وقد قال الحافظ أبو محمد المنذري:لم يخرج له مسلم شيئًا أصلاً، لا متابعة ولا غيره، وإنما أخرج لعبد الكريم الجزري. اهـ

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف.

قلت: الخلاصة أنه ضعيف كما عليه الأئمة.

وهو من السادسة، مات سنة ست وعشرين ومائة. وأخرج له النسائي حديثًا وضعفه، والترمذي وابن ماجه.

له ترجمة في: (التاريخ الكبير ١٧٩٧/٨٩/٦، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٠٢٧/٦٢/٣، والجرح والتعديل ٣١١/٥٩/٦، والمجروحين ١٤٤/٢، والكامل ١٤٩٦/٣٣٨/٥، وتهذيب الكمال ٣٥٠٦/٢٥٩/١٨، وميزان الاعتدال ٦٤٦/٢/ ١٥٧٢، والبيان والتوضيح ص١٤٣/ت٢٠٩، وهدي الساري ص٤٢١، وتهذيب التهذيب ٣٧٦/٦، والتقريب ص٦١٩/ت٤١٨٤).

- الوليد بن مالك بن عبد القيس:

هو الوليد بن مالك بن عباد بن حنيف، من بني ساعدة، الأنصاري.

روى عن محمد بن قيس مولى سهل بن حنيف، وروى عنه عبد الكريم بن أبي المخارق.

قال ابن حجر: ذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا، وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال الحسيني: مجهول[1].

قلت: الأظهر أنه مجهول.

أما ذكر ابن حبان له في ثقاته فهو مخالف لما قرره في كتابه المجروحين، حيث قال: وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها[2]. وهو لم يذكر في الرواة عنه إلا عبد الكريم بن أبي المخارق، وقد أورده في المجروحين.

وقد قال الذهبي: ولا يفرح بذكر ابن حبان له في الثقات، فإن قاعدته معروفة في الاحتجاج بمن لا يعرف[3].

له ترجمة في: (التاريخ الكبير ٢٥٣١/١٥٢/٨، والجرح والتعديل ٧٤/١٧/٩، وثقات ابن حبان ٥٥٢/٧، والإكمال للحسيني ٩٦٨/١٩٦/٢، وتعجيل المنفعة ١١٥١/٣٤٦/٢).

---

(١) في تعجيل المنفعة عن الحسيني: مجهول غير مشهور.

(٢) (١٩٣/٢).

(٣) الميزان (١٧٥/٣). وقال المعلمي في حاشيته على كتاب الفوائد المجموعة (ص٤٩٢): وذكر ابن حبان للرجل في ثقاته وإخراجه له في صحيحه لا يخرجه عن جهالة الحال.

- محمد بن قيس مولى سهل بن حنيف:

هو محمد بن قيس، مولى سهل بن حنيف الأوسي، الأنصاري، المديني.

روى عن مولاه سهل بن حنيف، وروى عنه الوليد بن مالك.

وتعقب ابنُ حجر الحسينيَّ في ذكر عبد الكريم بن أبي المخارق في الرواة عنه، فقال: إنما روى عبد الكريم عنه بواسطة الوليد.

وقال علي بن المديني: لا يعرف.

وذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الحسيني: مجهول.

قلت: الأظهر أنه مجهول، حيث لم يرو عنه إلا راو مجهول.

له ترجمة في: (التاريخ الكبير ٦٦٤/٢١١/١، والجرح والتعديل ٢٧٩/٦٢/٨، وثقات ابن حبان ٣٧٣/٥، والإكمال للحسيني ٧٩٥/٨٠/٢، وتعجيل المنفعة ٩٦٦/٢٠٤/٢، ولسان الميزان ١١٤٧/٣٤٩/٥).

- سهل بن حنيف:

هو سهل بن حنيف بن واهب الأنصاري، الأوسي.

صحابي من أهل بدر، واستخلفه عليٌّ على البصرة، ومات في خلافته.

وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٨٤٠/١٩٥/٤، ومعرفة الصحابة ١١٨١/١٣٠٦/٣، والاستيعاب ١٠٨٤/٢٧٥/٤، والإصابة ٣٥٢٠/٢٧٣/٤، وتهذيب التهذيب ٢٥١/٤، والتقريب ص٢٦٧١/٤١٩).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛فيه عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيف، والوليد بن مالك ومحمد بن قيس وهما مجهولان.

قال الهيثمي: رواه أحمد، وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيف[١].

---

(١) مجمع الزوائد (٢٠٥/١ و١٧٧/٤).

٨- عن يَزِيد بنِ سِنَان ﵁: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يحلِفُ زمَانًا، فيقول: ((لا، وأبِيك)). حتى نُهِيَ عن ذلك.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر - واللفظ له - في تاريخ دمشق (٢١٨/٦٥)، فقال: أخبرنا أبو الفتح يوسفُ بنُ عبدِ الواحدِ، أنا شُجاعُ بنُ عَلي، أنا أبو عَبدِ اللهِ بن مَنده، أنا محمدُ بنُ حِبان البُستي ونميرُ بنُ أحمد الحمصِي، قالا: ثنا عَباسُ بنُ الخليلِ، نا أبو عَلْقَمَةَ نَصْرُ بن خُزَيْمَةَ، حدثني أبي، عن نَصْرِ بن عَلْقَمَةَ، عن أَخِيهِ مَحْفُوظٍ، عن ابن عَائِذٍ قال: وقال يَزِيد ابن سِنَان ﵁ به.

وأخرجه - أيضًا - في (٢١٨/٦٥-٢١٩).

وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٢٧٨٢/٥/٦٦٠٥).

وابن منده، كما في الإصابة (٣٥١/١٠)(١).

والحازمي في الاعتبار (ص٥١٦).

كلهم من طريق نصر بن خزيمة، عن أبيه، عن نصر بن علقمة، عن أخيه محفوظ، عن ابن عائذ، قال: وقال يزيد بن سنان ﵁ بمثله عند أبي نعيم، وبنحوه عند ابن منده، وعند ابن عساكر والحازمي زيادة في آخره.

وهنا أدرس إسناده من طريق ابن عساكر، لأن أبا نعيم الأصبهاني - وهو أقرب منه سندًا - لم يذكر من حدثه، بل قال: حُدثت عن عباس بن الخليل.

دراسة إسناد الحديث عند ابن عساكر:

- أبو الفتح يوسف بن عبد الواحد:

هو يوسف بن عبد الواحد بن محمد بن يوسف بن محمد ابن أبي الحسن بن ماهان، أبو الفتح الباقلاني البقال، من أهل أصبهان.

روى عن شجاع بن علي بن شجاع المصقلي وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطيان وغيرهما، وروى عنه ابن عساكر وأبو موسى المديني وغيرهما.

قال السمعاني: شيخ صالح، سديد السيرة، من أهل الخير.

توفي في أواخر ربيع الأول سنة أربعين وخمسمائة .

له ترجمة في: (التحبير في المعجم الكبير ٣٨٩/٢/١١١٥، وتاريخ الإسلام ٣٦/ ٥٥٢/٥٠٦).

- شجاع بن علي:

(١)لم يسق ابن حجر في الإصابة إسناده كاملاً، بل قال: روى أوله ابن منده من طريق محفوظ بن علقمة، عن أبيه، عن ابن عائذ قال: قال يزيد بن سنان فذكره، قال ابن منده: في إسناد حديثه نظر.

هو شجاع بن علي بن شجاع، أبو منصور المصقلي، الإصبهاني، الصوفي.

روى عن أبي عبد الله بن منده وأبي جعفر الأبهري وغيرهما، وروى عنه أبو عبد الله الحسين بن عبد الملك، وأبو الفتح يوسف بن عبد الواحد وغيرهما.

قال يحيى بن منده: هو كثير السماع، معروف بالطلب.

وقال الذهبي: مات سنة ست، وقيل: سنة سبع وستين وأربعمائة.

له ترجمة في: (تاريخ الإسلام ٣١/ ١٧٥/١٩٨ وص٢١١/٢٢٥).

- أبو عبد الله بن منده:

هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، أبو عبد الله العبدي، الأصبهاني الحافظ، صاحب التصانيف.

روى عن أبيه وابن حبان وغيرهما، وروى عنه أبو عبد الله الحاكم وشجاع بن علي بن شجاع المصقلي وغيرهما.

قال الحاكم: قال شيخنا أبو علي الحافظ: بنو منده أعلام الحفاظ في الدنيا قديمًا وحديثًا، ألا ترون إلى قريحة أبي عبد الله.

وقال الباطرقاني: حدثنا أبو عبد الله ابن منده إمام الأئمة في الحديث.

وقال الذهبي في السير: قيل: إن أبا نعيم الحافظ ذُكر له ابن منده، فقال: كان جبلاً من الجبال. فهذا يقوله أبو نعيم، مع الوحشة الشديدة التي بينه وبينه.

وقال أبو إسحاق ابن حمزة: ما رأيت مثل أبي عبد الله بن منده.

وقال جعفر بن محمد المستغفري: ما رأيت أحدًا أحفظ من أبي عبد الله بن منده.

وقال الذهبي في السير: ولم أعلم أحدًا كان أوسع رحلة منه، ولا أكثر حديثًا منه، مع الحفظ والثقة، فبلغنا أن عدة شيوخه ألف وسبع مائة شيخ.

وقال الحافظ أبو القاسم بن عساكر: لابن منده في كتاب معرفة الصحابة أوهام كثيرة.

وقال الذهبي في السير: قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان: ابن منده حافظ من أولاد المحدثين، اختلط في آخر عمره، فحدث عن ابن أسيد وابن أخي أبي زرعة الرازي وابن الجارود بعد أن سمع منه أن له عنهم إجازة، وتخبَّط في أماليه، ونسب إلى جماعة أقوالاً في المعتقدات لم يعرفوا بها، نسأل الله الستر والصيانة.

قلت - أي الذهبي -: لا نعبأ بقولك في خصمك للعداوة السائرة، كما لا نسمع - أيضًا - قوله فيك، فلقد رأيت لابن منده حطًا مقذعًا على أبي نعيم وتبديعًا، وما لا أحب ذكره، وكل منهما فصدوق في نفسه غير متهم في نقله

بحمد الله.

مات سنة خمس وتسعين وثلاث مائة.

له ترجمة في: (ذكر أخبار أصبهان ١٧١١/٢٧٨/٢، وتذكرة الحفاظ ٩٥٩/١٠٣١/٣، وسير أعلام النبلاء ١٣/٢٨/١٧، وميزان الاعتدال ٧٢١٣/٤٧٩/٣، ولسان الميزان٢٣٦/٧٠/٥).

- محمد بن حبان البستي:

هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ، أبو حاتم التميمي، البستي، صاحب الكتب المشهورة.

روى عن أكثر من ألفي شيخ منهم: أبو عبد الرحمن النسائي والعباس بن الخليل وغيرهما، وروى عنه أبو عبد الله بن منده وأبو عبد الله الحاكم وغيرهما.

قال الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال.

وقال الخطيب: كان ثقةً، نبيلاً، فهمًا.

ووصفه الذهبي في السير بالإمام العلامة الحافظ المجود، شيخ خراسان.

توفي سنة أربع وخمسين وثلاث مائة.

له ترجمة في: (تذكرة الحفاظ ٨٧٩/٩٢٠/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٧٠/٩٢/١٦، وميزان الاعتدال ٧٣٤٦/٥٠٦/٣، ولسان الميزان ٣٨٦/١١٢/٥).

- نمير بن أحمد الحمصي:

لم أقف على ترجمة له.

- عباس بن الخليل:

هو العباس بن الخليل بن جابر، أبو الخليل الطائي، الحمصي.

روى عن كثير بن عبيد المذحجي وسلمة بن الخليل الكلاعي وغيرهما، وروى عنه ابن حبان ونمير بن أحمد الحمصي وغيرهما.

قال أبو أحمد الحاكم الكبير: فيه نظر.

وذكره الذهبي في تاريخه من رجال الطبقة الثانية والثلاثين ممن لم يعرف وفاته.

له ترجمة في: (الأسامي والكنى ٢٠٣٤/٣٣٠/٤، وتاريخ الإسلام ٥١٨/٦٢٨/٢٣، وميزان الاعتدال ٤١٦٦/٣٨٣/٢، ولسان الميزان ١٠٥٨/٢٣٩/٣).

- نصر بن خزيمة:

هو نصر بن خزيمة بن جنادة الكناني، أبو علقمة[١].

روى عن أبيه عن نصر بن علقمة، وروى عنه العباس بن الخليل وعبد الله بن عبيد بن يحيى المعروف بابن أبي حرب من أهل سلمية وغيرهما.

أورده ابن أبي حاتم في كتابه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وقال الهيثمي على حديث لقيط بن أرطاة السكوني: رواه الطبراني من طريق نصر بن خزيمة بن حبان[٢]، عن أبيه ولم أعرفهما[٣]. اهـ

قلت: هو مجهول الحال.

وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام في الطبقة الخامسة والعشرين[٤].

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢١٦٨/٤٧٣/٨، **و**الإكمال لابن ماكولا (الكنى والآباء - جنادة ١٥٤/٢)، وتاريخ الإسلام ٥٥١/٥٠٥/١٨).

- خزيمة:

هو خزيمة بن جنادة بن محفوظ بن علقمة الكناني.

لم أجد له ترجمة.

وقد قال المزي في ترجمة نصر بن علقمة: روى عنه ابن ابن أخيه خزيمة بن جنادة بن محفوظ بن علقمة، له عنه نسخة كبيرة[٥].

وتقدم في ترجمة ابنه أن الهيثمي لم يعرفه.

وقال الألباني: لم أجد من ذكره[٦]. اهـ

قلت: هو مجهول.

- نصر بن علقمة:

هو نصر بن علقمة الحضرمي، أبو علقمة الحمصي.

روى عن أخيه محفوظ بن علقمة وعمرو بن الأسود وغيرهما، وروى عنه ابن ابن أخيه خزيمة بن جنادة بن محفوظ نسخة كبيرة، ويحيى بن حمزة الحضرمي وغيرهما.

قال عثمان الدارمي عن دحيم: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

---

(١)كنَّاه ابن أبي حاتم بأبي إبراهيم، والذي ورد في الإسناد هنا وفي الإكمال لابن ماكولا تكنيته بأبي علقمة.

(٢) الصواب جنادة.

(٣) مجمع الزوائد (٤٠٠/٩).

(٤) وقع عنده تحريف في اسمه بسبب الاشتباه بنصر بن علقمة الذي يروي أبوه خزيمة عنه.

(٥) تهذيب الكمال (٣٥٤/٢٩).

(٦) السلسلة الضعيفة (٤٦٧/٥).

وقال الذهبي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول(١).

قلت: الراجح أنه ثقة، فقد وثقه دحيم ـ وهو المقدم في معرفة الشاميين(٢)ـ وأخرج له النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات.

وهو من السادسة. وأخرج له النسائي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢١٤٤/٤٦٩/٨، وتهذيب الكمال٦٤٠٤/٣٥٣/٢٩، والكاشف ٥٨١٧/٣١٩/٢، وتهذيب التهذيب٤٢٩/١٠، والتقريب ص٧١٦٨/٩٩٩).

- محفوظ بن علقمة:

هو محفوظ بن علقمة الحضرمي، أبو جنادة الحمصي.

روى عن عبد الرحمن بن عائذ وأبيه علقمة الحضرمي وغيرهما، وروى عنه الوضين بن عطاء وأخوه نصر بن علقمة وغيرهما.

قال عثمان الدارمي عن ابن معين ودحيم: ثقة.

وقال أبو زرعة الرازي: لا بأس به.

وقال أبو زرعة الدمشقي: رجل نبيل، يدل على درجته أن جعله ثور بن يزيد بينه وبين خالد بن معدان.

وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: من المتقنين، وكان يغرب. وذكره في الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه الأكثر.

وهو من السادسة. وأخرج له أبو داود والنسائي في مسند علي، وابن ماجه.

له ترجمة في: (تاريخ أبي زرعة الدمشقي ٧١٢/٢، والجرح والتعديل ١٩٢١/٤٢٢/٨، ومشاهير علماء الأمصار ص٢٨٨/ت١٤٤١، وتهذيب الكمال ٥٨٠٩/٢٨٨/٢٧، وتهذيب التهذيب ٥٩/١٠، والتقريب ص٩٢٤/ت٦٥٤٩).

---

(١) قال ابن حجر في مقدمة التقريب (ص٨١): المرتبة السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: (مقبول)، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

(٢) ينظر: فتح المغيث (١١٧/٢) .

- ابن عائذ:

هو عبد الرحمن بن عائذ الثمالي، بضم المثلثة، الكندي، الحمصي.

روى عن مجاهد بن رباح و يزيد بن سنان وغيرهما، وروى عنه محفوظ ونصر ابنا علقمة[١]وغيرهما.

ذكره بقي بن مخلد في الصحابة.

وقال الطبراني: عبد الرحمن بن عائذ الأزدي، يقال: إنه أدرك النبي ﷺ. ثم ساق له حديثًا عن النبي ﷺ.

وقال البغوي في الصحابة: ذكره البخاري في الصحابة[٢].

وقال ابن منده: ذكره البخاري في الصحابة ولا يصح.

وقال أبو نعيم: يقال: إنه أدرك النبي ﷺ، ذكره البخاري في الصحابة، مختلف فيه.

وقال ابن عساكر:لم يذكره البخاري في الصحابة في التاريخ.

وقال مغلطاي: وفي قول أبي نعيم (ذكره البخاري في الصحابة): نظر، إنما ذكره في التابعين، لا ذكر له عنده في جملة الصحابة، وذكره أبو زرعة الدمشقي ومسلم وابن سميع وابن حبان وابن خلفون في التابعين، وقال أبو حاتم: لم يدرك النبي ﷺ، وقال هو وأبو زرعة: حديثه عن علي مرسل، قال: ولم يدرك معاذًا.

وقال ابن أبي حاتم: روى عن عمر مرسلاً.

وقال ثور بن يزيد: كان أهل حمص يأخذون كتب ابن عائذ، فما وجدوه فيها من الأحكام عمدوا بها على باب المسجد، قناعةً بها، ورضىً بحديثه.

وقال ابن إسحاق: حدثني ثور، عن يحيى بن جابر، عن عبد الرحمن بن عائذ، وكان من حملة العلم.

وقال النسائي: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الأزدي: ضعيف.

وقال الذهبي: من كبار علماء التابعين، وبعضهم يظن أن له صحبة ولا يصح ذلك، وكان ثقةً، طلابةً للعلم.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، من الثالثة، ووهم من ذكره في الصحابة، قال أبو زرعة:لم يدرك معاذًا. اهـ

(١) في تهذيب التهذيب (ابنا عقيل) وهو تحريف.

(٢) قال ابن حجر في الإصابة (٣٢٩/٧): وكتاب البخاري في الصحابة ما رأيناه، والبغوي كثير النقل عنه.

قلت: الراجح أنه ثقة، لا صحبة له كما عليه الأكثر، بل روايته عن بعض كبار الصحابة مرسلة.

أما تضعيف أبي الفتح الأزدي فلا يقبل مع توثيق الأئمة، قال الذهبي: أبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقًا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه[(١)].

ولما نقل ابن حجر تضعيف الأزدي لخثيم بن عراك علَّق عليه بقوله: الأزدي ضعيف، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات؟![(٢)]

وهو من الثالثة. وأخرج له الأربعة.

له ترجمة في: (المعرفة والتاريخ ٣٨٣/٢، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم١٢٧٨/٢٧٠/٥، والمراسيل له ص١٢٤/ت٢١٢، ومعرفة الصحابة ١٨٨١/١٨٥٩/٤، وتهذيب الكمال ٣٨٦٣/١٩٨/١٧، وسير أعلام النبلاء ١٨٧/٤٨٧/٤، وميزان الاعتدال ٤٨٩٨/٥٧١/٢، وجامع التحصيل ص٢٢٣/ت٤٣٤، والإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة ٦٦٥/٢١/٢، والإصابة ٥١٣٩/٢٩١/٦ و٦٣٦٧/٢٥٤/٧ و٦٦٨٩/٣٢٨/٧، وتهذيب التهذيب ٢٠٣/٦، والتقريب ص٥٨٤/ت٣٩٣٥).

- يزيد بن سنان:

هو يزيد بن سنان، وقيل: ابن شيبان، الشامي.

روى عنه يحيى بن جابر الطائي وعبد الرحمن بن عائذ.

قال الدوري: سمعت يحيى يقول في حديث يزيد بن سنان قلت: يا رسول الله. قال يحيى: أهل بيت يزيد بن سنان، يقولون:لم ير يزيد بن سنان رسول الله ﷺ، ولم يلقه.

وقال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه: له صحبة ؟ قال: نعم.

وذكره ابن منده وأبو نعيم في جملة الصحابة.

وقال أبو نعيم وابن الأثير ومغلطاي: مختلف في صحبته.

وقال ابن عبد البر: سمع النبي ﷺ يقول: ((لا تحلفوا بالكعبة)). اهـ

قلت: الراجح أن له صحبةً، كما قال أبو حاتم وابن عبد البر.

أما ما نقله ابن معين عن أهل بيت يزيد بن سنان من إنكار صحبته. فأهل بيته لا يُدْرى منهم، والمثبت مقدم على النافي.

له ترجمة في: (تاريخ الدوري ٣٠/٣، والتاريخ الكبير ٣١٤٩/٣١٥/٨، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١١١٩/٢٦٦/٩، والمراسيل له

(١) الميزان (٥/١).
(٢) هدي الساري (ص٤٠٠).

ص٢٣٧/ت٤٣٥، ومعرفة الصحابة ٣٠٣٥/٢٧٨٢/٥، والاستيعاب ٢٧٧٨/٧٣/١١، والإكمال لابن ماكولا ٤٤٤/٤، وتاريخ دمشق ٨٢٨٧/٢١٨/٦٥، وأسد الغابة ٥٥٥٥/٦٩١/٤، وجامع التحصيل ص٣٠١/ت٨٩٣، والإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة ١١٠٨/٢٤٨/٢، والإصابة ٩٢٧١/٣٥٠/١٠).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، ففيه العباس بن الخليل، قال أبو أحمد الحاكم: فيه نظر.

ونصر بن خزيمة وأبوه مجهولان.

قال ابن منده: في إسناد حديثه نظر[١].

وقال الحازمي: هذا حديث غريب من حديث الشاميين، وإسناده ليس بذاك القائم، غير أن له شواهد في الحديث؛ تدل على أن الحديث له أصل.

ثم ساق الحازمي شاهدين، ليبين أن النبي ﷺ كان في أول الأمر يحلف بأبيه. ثم قال: فإن صح الحديث - أي حديث الباب - فهو ظاهر في النسخ[٢].

وقال الجعبري: في إسناده ضعف[٣].

(١) ينظر: الإصابة (٣٥١/١٠).
(٢) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص٥١٦).
(٣) رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار (ص٢٨١).

٩- عن عبدِ اللَّهِ بنِ مَسعودٍ ﷺ قالَ: جَاء يَهُودِيٌّ إلى النبيِّ ﷺ، فقالَ: نِعْمَ الأُمَّةُ أُمَّتُكَ لَوْلا أَنَّهُمْ يَعْدِلُونَ. قالَ: ((كَيْفَ يَعْدِلُونَ؟)). قال: يَقُولُونَ: ما شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ. قال: ((إنه لَيَقُولُ قَوْلاً، قُولُوا: ما شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتَ))، وقالَ - أَيْضًا -: نِعْمَ الأُمَّةُ أُمَّتُكَ لَوْلا أَنَّهُمْ يُشْرِكُونَ. قال: ((ما يَقُولُونَ؟))، قالَ: يَقُولُونَ: بِحَقِّ فُلانٍ، وَحَيَاةِ فُلانٍ. قالَ النبيُّ ﷺ: ((من كان حَالِفًا فَلا يَحْلِفْ إلا بِاللَّهِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني - واللفظ له - في الكبير (١٠/٢٥٠/١٠٤٦٨)، فقال: حدثنا مُحمدُ ابن أَحْمَدَ بن أبي خَيْثَمَةَ، ثنا سُرَيْجُ بن يُونُسَ، ثنا عُبَيْدُ بن الْقَاسِمِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عن أبي وَائِلٍ، عن عبدِ اللَّه ﷺ به.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده الكبير، كما في إتحاف الخيرة (٥/٣٤٧/٤٨١٧).

وابن عدي في الكامل (٥/٣٤٩).

كلاهما من طريق سريج بن يونس، عن عبيد بن القاسم، عن الأعمش، عن أبي وائل (شقيق بن سلمة) عن عبد الله بن مسعود ﷺ بنحوه، وفيهما: (يقولون: لولا الله وفلان) بدل (يقولون: ما شاء الله وشئت).

دراسة إسناد الحديث عند الطبراني:

- محمد بن أحمد بن أبي خيثمة:

هو محمد بن أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب بن شداد، أبو عبد الله النسائي، البغدادي.

روى عن أبيه ونصر بن علي الجهضمي وغيرهما، وروى عنه الطبراني وأحمد بن كامل القاضي وغيرهما.

قال محمد بن الحسين الزعفراني: كان لأبي بكر بن أبي خيثمة ابن حافظ استعان به أبو بكر في تصنيف كتاب التاريخ.

قال الخطيب: هو أبو عبد الله هذا.

وقال القاضي ابن كامل: أربعة كنت أحب بقاءهم: أبو جعفر الطبري، والبربري، وأبو عبد الله بن أبي خيثمة، والمعمري، فما رأيت أفهم منهم ولا أحفظ.

وقال الخطيب: كان فهمًا، عارفًا.

مات سنة سبع وتسعين ومائتين.

له ترجمة في: (تاريخ بغداد ١/٣٠٣/١٧٢، وتذكرة الحفاظ ٢/٧٤٢/٧٤١، وتاريخ الإسلام ٢٢/٢٤٦/٣٦٩).

- سريج بن يونس:

هو سريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي، أبو الحارث، مروذي الأصل.

روى عن إسماعيل ابن علية وحجاج بن محمد وغيرهما، وروى عنه مسلم ومحمد بن عبد الرحيم (صاعقة) وغيرهما.

قال ابن سعد وابن قانع: ثقة، ثبت.

وقال ابن أبي خيثمة وغيره عن ابن معين: ليس به بأس. وكذا قال يعقوب بن شيبة عن ابن معين وزاد: وهو كيّس.

وقال الغلابي عن ابن معين: سريج بن النعمان ثقة، وسريج بن يونس أفضل منه.

وقال الميموني عن أحمد بن حنبل: رجل صالح، صاحب خير ما علمت.

وقال أبو داود عن أحمد: ليس به بأس.

وقال أبو داود في موضع آخر: ثقة، سمعت أحمد يثني عليه.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وذكر الدارقطني في كتاب التصحيف: أنه حدث بحديث فصحف في اسم منه، فذكر ذلك لداود بن رشيد فقال: ليس سريج من حمازات[1] المحامل.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، عابد. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، فقد وثقه عدد من الأئمة، وأخرج له صاحبا الصحيحين.

وأما تصحيفه في اسم راوٍ، فليس من شرط الثقة أن لا يقع في التصحيف، ولعل مراد الدارقطني أنه ليس من المتقنين.

وهو من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. وأخرج له البخاري ومسلم والنسائي.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٣٢٨/٣٠٥/٤، وتاريخ بغداد ٤٧٩٥/٢١٩/٩، وتهذيب الكمال ٢١٩١/٢٢١/١٠، وتهذيب التهذيب ٤٥٧/٣، والتقريب ص٣٦٦/ت٢٢٣٢).

- عبيد بن القاسم:

هو عبيد بن القاسم، الأسدي، الكوفي، يقال: هو ابن أخت الثوري.

روى عن هشام بن عروة والأعمش وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وسريج بن يونس وغيرهما.

قال الدوري والغلابي عن ابن معين: ليس بثقة.

---

(١) كذا في تهذيب التهذيب. وفي فتح المغيث (١٢٥/٢): جمازات. والجماز هو البعير. والمراد بالعبارة: أنه يروي حديثه، ولا يحتج بما ينفرد به. وقد ذكرها السخاوي في المرتبة السادسة من مراتب التجريح.

وقال الدوري وابن الجنيد عن ابن معين: كذاب.

وقال عبد الخالق بن منصور: سئل ابن معين عنه، فقال: لا، ولا كرامة، وكان من أحسن الناس سمتًا.

وقال الحسين بن حبان عن ابن معين: عبيد بن القاسم قرابة سفيان، كان كذابًا خبيثًا.

وقال أبو زرعة: واهي الحديث، حدَّث أحاديث منكرة، لا ينبغي أن يحدث عنه.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، ولم يحدثني عنه.

وقال صالح بن محمد: كذاب، كان يضع الحديث، وله أحاديث منكرة، وهو ابن أخت سفيان.

وقال الآجري عن أبي داود: كان يضع الحديث، وما علمته قريبًا لسفيان، قلت له: هكذا قال ابن معين، فسكت.

وقال النسائي وأبو بكر الجعابي: متروك الحديث.

وقال ابن حبان: كان ممن يروي المعضلات عن الثقات، روى عن هشام بن عروة نسخة موضوعة، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

وقال ابن حجر في التقريب: متروك، كذبه ابن معين، واتهمه أبو داود بالوضع.

وهو من التاسعة. وأخرج له ابن ماجه.

له ترجمة في: (تاريخ ابن معين للدوري ٣٨٦/٢-٣٨٧، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٠٩٣/١١٦/٣، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص١٧١/ت٤٢٤، والجرح والتعديل ١٩١٤/٤١٢/٥، والمجروحين ١٧٥/٢، والكامل ١٥٠٧/٣٤٩/٥، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين ص١٤٩/ت٤٨٢، وتاريخ بغداد ٥٧٨٧/٩٣/١١، وتهذيب الكمال ٣٧٣٣/٢٢٩/١٩، وميزان الاعتدال ٥٤٣٦/٢١/٣، وتهذيب التهذيب ٧٢/٧، والتقريب ص٤٤٢٠/٦٥١).

- الأعمش:

هو سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي، أبو محمد، الكوفي، الأعمش.

روى عن أبي وائل شقيق بن سلمة وإبراهيم النخعي وغيرهما، وروى عنه سفيان الثوري وشعبة وغيرهما.

قال شعبة: ما شفاني أحد في الحديث ما شفاني الأعمش.

وقال عبد الله بن داود الخريبي: كان شعبة إذا ذكر الأعمش قال: المصحف المصحف.

وقال يحيى بن معين: كان جرير إذا حدث عن الأعمش قال: هذا الديباج الخسرواني.

وقال عمرو بن علي: كان الأعمش يسمى المصحف لصدقه.

وقال ابن معين: ثقة.

وحكى الحاكم عن ابن معين أنه قال: أجود الأسانيد: الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله. فقال له إنسان: الأعمش مثل الزهري؟ فقال: برئت من الأعمش أن يكون مثل الزهري. الزهري يرى العرض والإجازة، ويعمل لبني أمية، والأعمش فقير، صبور، مجانب للسلطان، ورع، عالم بالقرآن.

وقال ابن عمارة: ليس في المحدثين أثبت من الأعمش، ومنصور ثبت - أيضًا - إلا أن الأعمش أعرف بالمسند منه.

وقال العجلي: كان ثقةً، ثبتًا[(١)] في الحديث، وكان محدث أهل الكوفة في زمانه، ولم يكن له كتاب، وكان فيه تشيع.

وقال أبو زرعة الرازي: سليمان الأعمش إمام.

وقال أبو حاتم: ثقة، يحتج بحديثه.

وقال النسائي: ثقة، ثبت.

وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: رأى أنسًا بمكة وواسط، وروى عنه شبيهًا بخمسين حديثًا، ولم يسمع منه إلا أحرفًا معدودة، وكان مدلسًا، أخرجناه في التابعين لأن له لقيًا[(٢)] وحفظًا، وإن لم يصح له سماع المسند من أنس.

وقال زائدة: كنا نأتي الأعمش فيحدثنا فيكثر، ونأتي سفيان الثوري فنذكر تلك الأحاديث له، فيقول: ليس هذا من حديث الأعمش، فنقول: هو حدثنا به الساعة، فيقول: اذهبوا فقولوا له إن شئتم، فنأتي الأعمش فنخبره بذلك. فيقول: صدق سفيان، ليس هذا من حديثنا.

وقال الذهبي في الميزان: قال الجوزجاني: قال وهب بن زمعة المروزي: سمعت ابن المبارك يقول: إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق والأعمش.

وقال جرير بن عبد الحميد: سمعت مغيرة يقول: أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعيمشكم هذا.

قال الذهبي: كأنه عنى الرواية عمن جاء، وإلا فالأعمش عدل صادق

(١) قوله: (ثبتًا) لم ترد في مطبوعة تاريخ الثقات للعجلي.

(٢) هكذا جاء في إكمال مغلطاي. وهو في الثقات (لقنا) وفي تهذيب التهذيب (يقينا). ولعل الأقرب ما في إكمال مغلطاي.

ثبت صاحب سنة وقرآن، يحسن الظن بمن يحدثه ويروي عنه، ولا يمكننا أن نقطع عليه بأنه علم ضعف ذلك الذي يدلسه، فإن هذا حرام.

وقال ابن معين: كان يتشيع.

وقال أحمد: منصور أثبت أهل الكوفة، ففي حديث الأعمش اضطراب كثير.

وقال الخلال: حدثنا مهنا قال: سألت أحمد: لم كرهت مراسيل الأعمش؟ قال:كان لا يبالي عمن حدث. قلت: كان له رجل ضعيف سوى يزيد الرقاشي وإسماعيل بن مسلم؟ قال: نعم، كان يحدث عن غياث بن إبراهيم، عن أنس: ((أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة أبعد)). سألته عن غياث بن إبراهيم، فقال: كان كذوبًا[١].

وقال الدارمي: سمعت يحيى (بن معين)، وسئل عن الرجل يلقي الرجل الضعيف من بين ثقتين يوصل الحديث ثقة عن ثقة، ويقول: أنقص من الحديث وأصل ثقة عن ثقة، يُحسن الحديث بذلك؟ فقال: لا يفعل، لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء، فإذا هو قد حسنه وثبته، ولكن يحدث به كما روي. قال عثمان: وكان الأعمش ربما فعل ذلك.

قلت: يمكن تحرير ما تكلم فيه فيما يلي:

١- التشيع: وهو لم يكن غاليًا فيه. قال أحمد: لم يبلغنا أنه كان في تشيعه ينتقص أحدًا من السلف.

وهذا التشيع لا يضر من وثقه الأئمة.

٢- اضطرابه في الحديث: وهذا ذكره أحمد، ولعل هذا الكلام خرج من أحمد في سياق المقارنة بينه وبين منصور بن المعتمر، وإلا فأكثر الأئمة على توثيقه وإمامته.

٣- التدليس: وقد عدَّه العلائي في الطبقة الثانية من المدلسين - وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وخرجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع، وذلك إما لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة -، وتبعه ابن حجر في كتابه تعريف أهل التقديس[٢].

قال الذهبي في الميزان: أحد الأئمة الثقات، عداده في صغار التابعين، ما نقموا عليه إلا التدليس.

وقال - أيضًا -: هو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال: حدثنا، فلا كلام، ومتى قال: عن، تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في

---

(١) تهذيب السنن (٢٣/١).

(٢) نبَّه الشيخ المعلمي في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص٣٥١): إلى أنه لا يفهم من ذكر في الطبقة الثانية أنه تقبل عنعنتهم مطلقًا كمن ليس بمدلس.

شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم وابن[1] أبي وائل وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال.

قال ابن المديني: الأعمش كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ، عارف بالقراءة، ورع، لكنه يدلس. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، حافظ، يدلس.

وهو من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين أو ثمان ومائة، وكان مولده أول سنة إحدى وستين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (تاريخ الثقات للعجلي ص٢٠٤/ت٦١٩، وتاريخ ابن معين للدارمي ص٢٤٣/٩٥٢، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية عبد الله ٣٤٢/٢، والجرح والتعديل ٧١/١ و١٤٦/٤/٦٣٠، وثقات ابن حبان ٣٠٢/٤، وتهذيب الكمال ٧٦/١٢/٢٥٧٠، وسير أعلام النبلاء ٢٢٦/٦/١١٠، وميزان الاعتدال ٢٢٤/٢/٣٥١٧، وإكمال تهذيب الكمال ٩٠/٦/٢٢٢٧، وجامع التحصيل ص١٠٦/ت٢٠ وص١١٣، وتهذيب التهذيب ٢٢٢/٤، والتقريب ص٤١٤/ت٢٦٣٠، وتعريف أهل التقديس ص١١٨/ت٥٥).

- أبو وائل:

هو شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل، الكوفي.

روى عن عبد الله بن مسعود ﵁ - وروايته عنه في الصحيحين - وأبي موسى الأشعري ﵁ وغيرهما، وروى عنه الأعمش ومنصور بن المعتمر وغيرهما.

قال عمرو بن مرة: قلت لأبي عبيدة: من أعلم أهل الكوفة بحديث عبد الله؟ قال: أبو وائل.

وقال وكيع: كان ثقةً.

وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة، لا يسأل عن مثله.

وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، وله مائة سنة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٣٧١/٤/١٦١٣، وتهذيب الكمال

---

(١) لعل الصواب حذفها، لأن الأعمش مشهور بالرواية عن أبي وائل وليس عن ابنه.

٢٧٦٧/٥٤٨/١٢، وتهذيب التهذيب ٣٦١/٤، والتقريب ص٤٣٩/ت٢٨٣٢).

- عبد الله:

هو عبد الله بن مسعود بن غافل، بمعجمة وفاء، ابن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن.

أسلم بمكة قديمًا، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد كلها، وكان صاحب نعل رسول الله ﷺ، ومن كبار العلماء من الصحابة، مناقبه جمة، وأمَّره عمر رضي الله عنه على الكوفة.

مات رضي الله عنه سنة اثنتين وثلاثين أو في التي بعدها بالمدينة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦٨٦/١٤٩/٥، ومعرفة الصحابة١٧٤٩/١٧٦٥/٤، والاستيعاب ١٦٥٩/٢٠/٧، وتهذيب الكمال ٣٥٦٤/١٢١/١٦، وتهذيب التهذيب ٢٧/٦، والتقريب ص٥٤٥/ت٣٦٣٨، والإصابة ٤٩٤٥/٢١٤/٦).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدًّا؛ فيه عبيد بن القاسم وهو متروك، وقد عدَّ الذهبي في الميزان هذا الحديث من منكراته.

وقال البوصيري في إتحاف الخيرة: إسناده ضعيف، لضعف عبيد بن القاسم.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، وفيه عبيد بن القاسم، وهو كذَّاب متروك(١).

(١) مجمع الزوائد (١٧٧/٤).

١٠- عن مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((لا تحلِفوا إلا باللهِ، فمَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ، ومَنْ حَلفَ على يمينٍ فرأى غَيرها خَيرًا مِنها، فليعمل الذي هو خير، وليكفِّر عن يمينهِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق - واللفظ له - في المصنف (٨/٤٩٥/ ١٦٠٣٤)، فقال: عن مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ به.

وأخرجه - أيضًا - في (٨/ ٤٦٦/١٥٩٢١) مختصرًا.

وأخرجه أبو داود في الأيمان والنذور: باب الحلف بالأنداد (ح٣٢٤٣). ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد (١٤/٣٦٧).

والنسائي في الأيمان والنذور: باب الحلف بالأمهات (ح٣٧٦٩)، وفي الكبرى (ح٤٧١٠).

وأبو يعلى في مسنده (١٠/٤٣٤ /٦٠٤٨). وفي المعجم (ص١٩٧/ح٢٣٣).

والطبراني في الأوسط (٥/٢٨٩/٤٥٧٢)، وقال:لم يرو هذا الحديث عن عوف إلا معاذ ابن معاذ.

وابن حبان في صحيحه (١٠/١٩٩/٤٣٥٧).

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/٢٩).

كلهم من طريق عبيد الله بن معاذ بن معاذ، عن أبيه، عن عوف (الأعرابي) عن محمد ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: ((لا تحلفوا بآبائكم، ولا بأمهاتكم، ولا بالأنداد، ولا تحلفوا إلا بالله، ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون)).

وهو عند أبي يعلى في المعجم والبيهقي وابن عبد البر بنحوه.

والصواب أنه عن ابن سيرين مرسلاً، ويدل لهذا أمور:

١- ترجيح الدارقطني لهذا الطريق، فقد سئل عن حديث ابن سيرين، عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: ((لا تحلفوا بآبائكم، ولا بأمهاتكم، ولا بالأنداد، ولا تحلفوا إلا بالله، ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون))، فقال: يرويه عوف الأعرابي، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة.

وغيره يرويه عن ابن سيرين مرسلاً، وهو الصحيح[١].

٢- أن أيوب السختياني مقدم على عوف الأعرابي في الرواية عن ابن سيرين، قال مسلم بن الحجاج: إذا وازنت بين الأقران كابن عون وأيوب السختياني مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراني، وهما صاحبا الحسن

(١) العلل (١٠/٥٧).

وابن سيرين، كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما، إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل وصحة النقل، وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم، ولكن الحال ما وصفنا من المنزلة عند أهل العلم(١).

٣- سلوك الجادة في الطريق المتصلة - حيث الغالب أن ابن سيرين يروي عن النبي ﷺ من طريق أبي هريرة -، وقد ذكر أئمة العلل أن الوهم إليها أسرع(٢).

دراسة إسناده عند عبد الرزاق:

- معمر:

هو معمر بن راشد، الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن.

روى عن الزهري وأيوب السختياني - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما، وروى عنه شعبة - وهو من أقرانه - وعبد الرزاق - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما.

قال محمد بن كثير عن معمر: جلست إلى قتادة، وأنا ابن أربع عشرة سنة، فما سمعت منه حديثًا إلا كأنه ينقش في صدري.

وقال عبد الرزاق عن ابن جريج: عليكم بهذا الرجل - يعني معمرًا - فإنه لم يبق أحد من أهل زمانه أعلم منه.

وقال الخليلي: أثنى عليه الشافعي.

وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: معمر أحب إليك في الزهري أو ابن عيينة أو صالح بن كيسان أو يونس؟ فقال في كل ذلك: معمر.

وقال الغلابي: سمعت ابن معين يقدم مالك بن أنس على أصحاب الزهري ثم معمرًا.

وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ثقة.

وقال الفضل بن زياد: وسئل (يعني أحمد بن حنبل) عما روى معمر عن ثابت، فقال: ما أحسن حديثه، ثم قال: حماد بن سلمة أحب إلي، ليس أحد في ثابت مثل حماد بن سلمة. وقال عمرو بن علي: كان من أصدق الناس.

وقال العجلي: بصري، سكن اليمن، ثقة، رجل صالح.

وقال يعقوب بن شيبة: معمر ثقة وصالح ، ثبت عن الزهري.

وقال النسائي : ثقة، مأمون.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان فقيهًا، متقنًا، حافظًا، ورعًا.

(١) مقدمة صحيحه (٦/١).
(٢) ينظر: شرح العلل (٧٢٥/٢-٧٢٦).

وقال محمد بن ثور عن معمر: سقطت مني صحيفة الأعمش، فإنما أتذكر حديثه، وأحدث من حفظي.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد.

وقال أبو داود: ذكر عبد الرزاق: أن معمرًا كان يحدثهم بالحديث مرة مرسلاً فيكتبونه، ويحدثهم مرة به فيسنده فيكتبونه، وكلٌّ صحيح عندنا. قال عبد الرزاق: فلما قدم ابن المبارك على معمر، أسند له معمر أحاديث كان يوقفها.

وقال يعقوب بن سفيان: قال علي: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: اثنان إذا كتبت حديثهما هكذا رأيت فيه، وإذا انتقيتهما كانت حسانًا: معمر وحماد بن سلمة.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئًا. قال يحيى: وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة، وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام.

وقال الغلابي عن ابن معين: معمر عن ثابت ضعيف.

وقال ابن المديني: وفي أحاديث معمر عن ثابت أحاديث غرائب ومنكرة.

وقال أحمد في رواية الأثرم: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إليّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر - يعني باليمن[(1)] -، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة.

وقال الأثرم: كان معمر مضطربًا في حديث الأعمش، ويخطئ فيه.

وقال أبو حاتم: ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث.

وقال الدارقطني: سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش.

وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حيث قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه.

وقال العقيلي: أنكرهم رواية عن ثابت معمر.

وقال الذهبي في السير: ومع كون معمر ثقةً ثبتًا، فله أوهام لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدث عن حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام وعبد الرزاق عنه أصح، لأنهم أخذوا

---

(١) ينظر: شرح العلل (٦٠٢/٢).

عنه من كتبه، والله أعلم.

وقال ابن رجب في فتح الباري: روايات معمر عن ثابت رديئة، قاله ابن معين وابن المديني وغيرهما، فلذلك لم يخرج البخاري منها شيئًا.

وقال في شرح العلل: حديثه (أي معمر) بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد.

وقال ابن حجر في هدي الساري: أخرج له البخاري من روايته عن الزهري وابن طاوس وهمام بن منبه ويحيى بن أبي كثير وهشام بن عروة وأيوب وثمامة بن أنس وعبدالكريم الجزري وغيرهم، ولم يخرج له من روايته عن قتادة ولا ثابت البناني إلا تعليقًا، ولا من روايته عن الأعمش شيئًا، ولم يخرج له من رواية أهل البصرة عنه إلا ما توبعوا عليه عنه، واحتج به الأئمة كلهم.

وقال في التقريب: ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة. اهـ

قلت: خلاصة القول فيه: إنه ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن له أوهامًا في روايته عن الأعمش وقتادة وثابت وهشام بن عروة وعاصم بن أبي النجود، وما حدث به في البصرة.

وهذه الأوهام محتملة له لسعة روايته، فقد قال أبو الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل: لا تضم أحدًا إلى معمر إلا وجدته يتقدمه في الطلب، كان من أطلب أهل زمانه للعلم.

وقال أبو حاتم: انتهى الإسناد إلى ستة نفر، أدركهم معمر وكتب عنهم، لا أعلم اجتمع لأحد غير معمر، من الحجاز الزهري وعمرو بن دينار، ومن الكوفة أبو إسحاق والأعمش، ومن البصرة قتادة، ومن اليمامة يحيى بن أبي كثير.

وقال الذهبي في الميزان: أحد الأعلام الثقات، له أوهام معروفة، احتملت له في سعة ما أتقن.

وقال - أيضًا - في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: ما نزال نحتج بمعمر حتى يلوح لنا خطؤه بمخالفة من هو أحفظ منه، أو نعده من الثقات. اهـ

أما ما روى محمد بن كثير عن معمر: جلست إلى قتادة، وأنا ابن أربع عشرة سنة فما سمعت منه حديثًا إلا كأنه ينقش في صدري.

فهو أولاً: لا يصح عن معمر، لأن الراوي عنه محمد بن كثير، وهو ضعيف في معمر، قال عبد الله بن أحمد: ذكر أبي ابن كثير فضعفه جدًا،

وضعف حديثه عن معمر جدًّا، وقال: هو منكر الحديث، وقال: يروي أشياء منكرة[1].

ثانيًا: قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد. وهذا وإن كان منقطعًا لأن ابن معين لم يسمع من معمر، إلا أنه مؤيد بقول الدارقطني: هو سيء الحفظ لحديث قتادة.

وأما تحسين أحمد روايته عن ثابت، فهي معارضة بطعن ابن معين وابن المديني والعقيلي، وعبارة أحمد قد يراد بها التحسين الإعجابي لوجود غرائب في حديثه، وهذا وارد في كلام المتقدمين، وعلى هذا فلا معارضة مع من طعن في حديثه.

وهو من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين ومائة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٢٥٩٤/١٠٥/٨، والعلل لابن المديني ص٧٢، والتاريخ الكبير ٧/ ٣٧٨ /١٦٣١، وناسخ الحديث ومنسوخه للأثرم ص٢٢٩، والمعرفة والتاريخ ١٦٦/٢ و ١٥٧/٢٩/٣، والسنن لأبي داود ١٣٨/٥، والجرح والتعديل١١٦٥/٢٥٥/٨، وثقات ابن حبان ٤٨٤/٧، وتهذيب الكمال ٦٦٠٤/٣٠٣/٢٨، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٥، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٧٩/ت٣٣٧، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص١٦٦/ت٧٤، وميزان الاعتدال ١٥٤/٤ /٨٦٨٢، وفتح الباري لابن رجب ٢٩٩/١ و٥٤٣/٢، وشرح العلل ٢/ ٥٠١و ٥٠٨و٦٠٢، وهدي الساري ٤٤٤- ٤٤٥، وتهذيب التهذيب١٠/ ٢٤٣، والتقريب ص٩٦١/ت٦٨٥٧).

- أيوب:

هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني، بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون، أبو بكر البصري.

روى عن نافع ومحمد بن سيرين - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما، وروى عنه شعبة ومعمر وغيرهما.

قال الحميدي عن ابن عيينة: ما لقيت مثل أيوب.

وقال ابن سعد: كان ثقةً، ثبتًا في الحديث، جامعًا، عدلاً، ورعًا،كثير العلم، حجة.

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٣٧٠/٩).

وقال ابن البراء عن ابن المديني: أيوب في ابن سيرين أثبت من خالد الحذاء.

وقال النسائي: ثقة، ثبت.

وقال الدارقطني: أيوب من الحفاظ الأثبات .

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين - وهم من لم يوصف بذلك إلا نادرًا جدًّا -، فقال: أحد الأئمة، متفق على الاحتجاج به، رأى أنسًا ولم يسمع منه، فحدث عنه بعدة أحاديث بالعنعنة.

وقال في التقريب: ثقة، ثبت، حجة، من كبار الفقهاء العباد.

وهو من الخامسة مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وله خمس وستون. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٢٤٦/٩/ ٤٠٢١، والمعرفة والتاريخ ٢٣١/٢، والجرح والتعديل ٩١٥/٢٥٥/٢، وتهذيب الكمال ٦٠٧/٤٥٧/٣، وتهذيب التهذيب ٣٩٧/١، وتعريف أهل التقديس ص٧٧/ت٥، والتقريب ص١٥٨/ت٦١٠).

- ابن سيرين :

هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر ابن أبي عمرة، البصري.

روى عن مولاه أنس بن مالك وأبي هريرة - رضي الله عنهما - وغيرهما، وروى عنه الشعبي وأيوب السختياني وغيرهما.

قال هشام بن حسان: حدثني أصدق من أدركته من البشر: محمد بن سيرين.

وقال ابن سعد: كان ثقةً، مأمونًا، عاليًا، رفيعًا، فقيهًا، إمامًا كثير العلم، ورعًا، وكان به صمم.

ووثقه ابن معين وأحمد والعجلي.

وقال الدارقطني: عادته أنه ربما توقف عن رفع الحديث توقيًا.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، عابد، كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى.

وهو من الثالثة، مات سنة عشر ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٩٠٥/١٩٢/٩، والجرح والتعديل ١٥١٨/٢٨٠/٧، والعلل للدارقطني ٢٩/١٠، وتهذيب الكمال ٥٢٨٠/٣٤٤/٢٥، وتهذيب التهذيب ٢١٤/٩، والتقريب ص٨٥٣/ت٥٩٨٥).

الحكم على الحديث:

مرسل صحيح؛ رواته كلهم ثقات.

ومراسيل ابن سيرين من أصح المراسيل. قال أبو عمر: أجمع أهل العلم

بالحديث أن ابن سيرين أصح التابعين مراسل، وأنه كان لا يروي، ولا يأخذ إلا عن ثقة، وأن مراسله صحاح كلها، ليس كالحسن وعطاء في ذلك، والله أعلم[١].

وما ورد في هذا المرسل من النهي عن الحلف بغير الله، يشهد له ما جاء من الأحاديث الصحيحة المذكورة في هذا المبحث.

---

(١) التمهيد (٣٠١/٨).

١١- عن مَعمرٍ عن قَتَادةَ - لا أعلمهُ إلَّا رفعهُ -، قالَ: ((لا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِيتِ، ولا بِآبائِكُم، ولا بِالأمَانةِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٥٩٣٦/٤٧٠/٨)، فقال: عن مَعمرٍ عن قَتَادةَ - لا أعلمهُ إلا رفعهُ - به.

دراسة الإسناد:

- معمر:

هو معمر بن راشد، الأزدي.

ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن له أوهامًا في روايته عن الأعمش وقتادة وثابت وهشام بن عروة وعاصم بن أبي النجود، وما حدث به في البصرة، وهذه محتملة له لسعة روايته.

تقدمت ترجمته في (ح١٠).

- قتادة:

هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، يقال: ولد أكمه.

روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وغيرهما، وروى عنه شعبة ومعمر - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما.

قال سعيد بن المسيب: ما أتاني عراقي أحسن من قتادة.

وقال بكر بن عبد الله المزني: ما رأيت الذي هو أحفظ منه، ولا أجدر أن يؤدي الحديث كما سمعه.

وقال ابن سيرين: قتادة هو أحفظ الناس.

وقال معمر: قال قتادة لسعيد بن أبي عروبة: خذ المصحف. قال: فعرض عليه سورة البقرة فلم يخطئ فيها حرفًا واحدًا، قال: يا أبا النضر أحكمت؟ قال: نعم. قال: لأنا لصحيفة جابر أحفظ مني لسورة البقرة. قال: وكانت قرئت عليه.

وقال شعبة: حدثت سفيان بحديث عن قتادة، فقال لي: وكان في الدنيا مثل قتادة؟

وقال عمرو بن علي عن ابن مهدي: قتادة أحفظ من خمسين مثل حميد الطويل، قال أبو حاتم: صدق ابن مهدي.

وقال ابن سعد: كان ثقةً، مأمونًا، حجةً في الحديث، وكان يقول بشيء من القدر.

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال الدارمي لابن معين: الزهري أحب إليك في سعيد بن المسيب أو

قتادة؟ فقال: كلاهما. وقال ابن طهمان: قيل لابن معين: طعن أحد في قتادة؟ فقال: ثقة.

وقال أبو حاتم: سمعت أحمد بن حنبل، وذكر قتادة فأطنب في ذكره، فجعل ينشر من علمه وفقهه، ومعرفته بالاختلاف والتفسير، ووصفه بالحفظ والفقه، وقال: قلما تجد من يتقدمه، أما المثل فلعل.

وقال الأثرم: سمعت أحمد يقول: كان قتادة أحفظ من أهل البصرة،لم يسمع شيئًا إلا حفظه، وقرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها، وكان سليمان التيمي وأيوب يحتاجون إلى حفظه ويسألونه.

وقال العجلي: بصري، تابعي، ثقة، وكان ضرير البصر، وكان يقول بشيء من القدر، وكان لا يدعو إليه، ولا يتكلم فيه.

وقال أبو زرعة: قتادة من أعلم أصحاب الحسن.

وقال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس: الزهري ثم قتادة، قال: وهو أحب إليَّ من أيوب ويزيد الرشك إذا ذكر الخبر(١).

وقال ابن حبان في الثقات: كان من علماء الناس بالقرآن والفقه، ومن حفاظ أهل زمانه، وكان مدلسًا على قدر فيه.

وقال حنظلة بن أبي سفيان: كان طاوس يفر من قتادة، وكان قتادة يرمى بالقدر.

وقال أبو عمرو ابن العلاء: كان قتادة وعمرو بن شعيب لا يغث عليهما شيء، يأخذان عن كل أحد.

وقال الشعبي: قتادة حاطب ليل.

وقال أبو داود الطيالسي عن شعبة: كان قتادة إذا جاء ما سمع قال: حدثنا. وإذا جاء ما لم يسمع قال: قال فلان.

وقال ابن شوذب: ما كان قتادة يرضى حتى يصيح به صياحًا(٢).

وقال إسماعيل القاضي في أحكام القرآن: سمعت علي بن المديني يضعف أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفًا شديدًا، وقال: أحسب أن أكثرها بين قتادة وسعيد فيها رجال، وكان ابن مهدي يقول: مالك عن ابن المسيب أحب إليَّ من قتادة عن ابن المسيب.

وقال أبو داود: حدَّث قتادة عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم.

وذكره النسائي في المدلسين.

قلت: يمكن تحرير ما تكلم فيه فيما يلي:

---

(١) قال ابن حجر: يعني إذا صرح بالسماع.

(٢) قال الذهبي في السير: يعني القدر.

١- أنه رمي بالقدر. قال ابن حجر في هدي الساري: قال ابن معين: رُمـي بالقدر، وذكر ذلك عنه جماعة، وأما أبو داود، فقال:لم يثبت عندنا عن قتـادة القول بالقدر[١].

وقال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمن يقول: أترك كل من كان رأسًا في بدعة يدعو إليها. قال: كيف تصنع بقتادة وابن أبي رواد وعمر بن ذر، وذكر قومًا؟ ثم قال يحيى: إن تركت هذا الضرب تركت ناسًا كثيرًا.

وقال الذهبي في السير: كان يرى القدر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة، يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل، ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زللـه، ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه. نعم، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك.

٢- التدليس: وصفه النسائي وابن حبان بالتدليس.

وقال العلائي: مشهور بالتدليس.

وعدَّه ابن حجر في أهل المرتبة الثالثة - وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم -، وقال: كان حافظ عصره، وهو مشهور بالتدليس، وصفه به النسائي وغيره.اهـ

قلت: أراد ابن حجر أن النسائي وصفه بالتدليس، وليس بالشهرة فيه ، وذلك لأن النسائي ذكره في المدلسين، ولم يقل: إنه مشهور به.

وابن حجر - نفسه - قال في هدي الساري: أحد الأثبات المشهورين، كان يضرب به المثل في الحفظ، إلا إنه كان ربما دلس.

وعبارة (ربما دلس) تفيد قلة تدليسه، فلعل مراد من قال: مشهور بالتدليس، هو بالنظر لتدليسه وإرساله، فقد قال أبو داود: حدَّث قتادة عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم.

وقد عدَّه الحاكم فيمن لا يدلس إلا عن مقبول، حيث قال: التدليس عندنا على ستة أجناس: فمن المدلسين من دلس عن الثقات، الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه، إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم،

(١) (ص٤٣٦).

فمنهم من التابعين: أبو سفيان طلحة بن نافع وقتادة بن دعامة وغيرهما[(١)].

وذهب ابن حزم إلى أنه ممن يقبل حديثه ولو عنعن، مالم يتيقن تدليسه في حديث بعينه، فيترك ذلك الحديث وتقبل سائر مروياته.

وقال الذهبي في الميزان: حافظ، ثقة، ثبت، لكنه مدلس، ورمي بالقدر، قاله يحيى بن معين، ومع هذا فاحتج به أصحاب الصحاح لا سيما إذا قال: حدثنا.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت.

قلت: الخلاصة أنه حافظ، ثقة، ثبت، يدلس.

وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٩٦٧/٢٢٨/٩، والمعرفة والتاريخ ٢٨٠/٢ ، وتاريخ الدارمي ص٤٤وص١٩٢، ومن كلام يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان ص٤٦/ت٦٠، والتاريخ الكبير ٨٢٧/١٨٥/٧ ، وتاريخ الثقات للعجلي ص٣٨٩/ت١٣٨٠، وذكر المدلسين للنسائي ص١٢١/ت٢، والجرح والتعديل ١٣٣/٧ /٧٥٦، وثقات ابن حبان ٣٢١/٥ ، والإحكام لابن حزم ١٣٦/١، وتهذيب الكمال ٤٨٤٨/٤٩٨/٢٣، وسير أعلام النبلاء ١٣٢/٢٦٩/٥، وميزان الاعتدال ٦٨٦٤/٣٨٥/٣، وجامع التحصيل ص١٠٨/ت٤٠، وهدي الساري ص٤٣٦، وتعريف أهل التقديس ص١٤٦/ت١٩٢، وتهذيب التهذيب ٣٥١/٨، والتقريب ص٧٩٨/ت٥٥٥٣، والتدليس في الحديث للدكتور الدميني ص٣٣٠/ت١٤٠).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف لأمرين:

١- أن معمرًا متكلم في روايته عن قتادة. قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد.

وقال الدارقطني: هو سيء الحفظ لحديث قتادة.

٢- أنه مرسل. ومراسيل قتادة من أوهى المراسيل. قال أحمد بن سنان الواسطي: كان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال الزهرى وقتادة شيئًا، ويقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه[(٢)].

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٠٣).

(٢) الجرح والتعديل (٢٤٦/١).

وقال الذهبي: ومن أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن، وأوهى من ذلك: مراسيل الزهري وقتادة وحميد الطويل من صغار التابعين، وغالب المحققين يعدون مراسيل هؤلاء معضلات ومنقطعات، فإن غالب روايات هؤلاء عن تابعي كبير عن صحابي، فالظن بمرسله أنه أسقط من إسناده اثنين(١).

(١) الموقظة (ص٤٠).

١٢- عَنْ سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ ﵁ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَنَا: ((لا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِيتِ، وَلا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَاحْلِفُوا بِاللَّهِ، فَإِنَّهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ أَنْ تَحْلِفُوا بِهِ، وَلا تَحْلِفُوا بِشَيْءٍ مِنْ دُونِهِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني - واللفظ له - في الكبير (٧٠٣١/٣٠٥/٧)، فقالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بن هَارُونَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بن جَعْفَرٍ السَّمُرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن إِبْرَاهِيمَ بن خُبَيْبِ بن سُلَيْمَانَ بن سَمُرَةَ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بن سَعْدِ بن سَمُرَةَ، عَنْ خُبَيْبِ بن سُلَيْمَانَ بن سَمُرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ ﵁ به.

وأخرجه البزار في مسنده (٤٦٥٧/٤٦٨/١٠) من طريق خالد بن يوسف بن خالد، عن أبيه، عن جعفر بن سعد بن سمرة، عن خبيب بن سليمان، عن أبيه، عن سمرة بن جندب ﵁ مختصرًا، وقال: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن سمرة إلا بهذا الإسناد.ا. هـ

قلت: في إسناده يوسف بن خالد، قال ابن حجر: تركوه، وكذبه ابن معين[1].

وقال الهيثمي: إسناد البزار ضعيف[2].

دراسة إسناده عند الطبراني:

- موسى بن هارون:

هو موسى بن هارون بن عبد الله بن مروان، أبو عمران البزاز، المعروف والده بالحمال بالمهملة، بغدادي.

روى عن أبيه وإبراهيم بن زياد سبلان وغيرهما، وروى عنه جعفر الخلدي ودعلج بن أحمد وغيرهما.

قال الخطيب البغدادي: كان ثقةً، عالمًا، حافظًا.

وقال ابن المنادي: كان أحد المشهورين بالحفظ، والثقة، ومعرفة الرجال.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ كبير[3].

وهو من صغار الحادية عشرة، مات سنة أربع وتسعين ومائتين.

له ترجمة في: (تاريخ بغداد ٧٠١٩/٥٠/١٣، وتاريخ الإسلام ٥٢٦/٣١٥/٢٢، والتقريب ص٩٨٦/ت٧٠٧١).

- مروان بن جعفر السمري:

هو مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب الفزاري. كانت عنده وصية سمرة إلى بنيه.

(١) التقريب (ص١٠٩٣/ت٧٩١٨).

(٢) مجمع الزوائد (١٧٧/٤).

(٣) ليس هو من رواة الكتب الستة، وإنما ذكره ابن حجر تمييزًا.

روى عن أبي بكر بن عياش، وروى عنه أبو زرعة وأبو حاتم وغيرهما.
قال أبو حاتم: صدوق، صالح الحديث[١].
وقال أبو الفتح الأزدي: يتكلمون فيه.
وقال الذهبي في الميزان: له نسخة عن قراءة محمد بن إبراهيم فيها ما ينكر. اهـ

قلت: الراجح ما قاله أبو حاتم: صدوق، صالح الحديث، فقوله مقدَّم حيث هو من أئمة علم الجرح والتعديل، وأما قول الأزدي فهو جرح مبهم، والأزدي يسرف في الجرح، وهو نفسه متكلم فيه[٢].

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٦٥١/٥٤٢/٨، والجرح والتعديل ١٢٦١/٢٧٦/٨، وميزان الاعتدال ٨٤٢٣/٨٩/٤، ولسان الميزان ١٥/٦-١٦).

- محمد بن إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة:

هو محمد بن إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب، أبو عبد الرحمن.

روى عن جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب، وروى عنه مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة رسالة سمرة.
قال ابن حبان في الثقات: لا يعتبر بما انفرد به من الإسناد.
وذكره ابن حجر في لسان الميزان.
قلت: الظاهر أن فيه لينًا.

له ترجمة في: (التاريخ الكبير ٢٩/٢٦/١، والجرح والتعديل ١٠٥٦/١٨٦/٧، وثقات ابن حبان ٥٨/٩، ولسان الميزان ٢٤/٥).

- جعفر بن سعد بن سمرة:

هو جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب الفزاري، ثم السمري، بفتح المهملة وضم الميم، نسبة إلى جده.

روى عن أبيه وابن عمه خبيب بن سليمان بن سمرة، وروى عنه محمد بن إبراهيم بن خبيب وسليمان بن موسى الزهري وغيرهما.
ذكره ابن حبان في الثقات.
وقال ابن حزم: مجهول.
وقال عبد الحق في الأحكام: ليس ممن يعتمد عليه.
وقال ابن عبد البر: ليس بالقوي.

---

(١) هكذا في الجرح والتعديل، وفي الميزان (صدوق)، وفي اللسان (صالح الحديث).
(٢) ينظر في الكلام عن الأزدي: ترجمة ابن عائذ في (ح٨).

وقال ابن القطان: ما من هؤلاء من يعرف حاله - يعني جعفر وشيخه وشيخ شيخه - وقد جهد المحدثون فيهم جهدهم، وهو إسناد يروي به جملة أحاديث، قد ذكر البزار منها نحو المائة.اهـ

قلت: الراجح ما قاله ابن عبد البر وابن حجر في التقريب: ليس بالقوي.

وهو من السادسة. وأخرج له أبو داود.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٩٥٤/٤٨٠/٢، وتهذيب الكمال ٩٤٢/٤١/٥، وميزان الاعتدال ١٥٠٤/٤٠٧/١، وتهذيب التهذيب ٩٣/٢-٩٤، والتقريب ص١٩٩/ت٩٤٩).

- خبيب بن سليمان بن سمرة:

هو خبيب، بموحدتين، مصغر، ابن سليمان بن سمرة بن جندب، أبو سليمان الكوفي.

روى عن أبيه عن جده نسخة، وروى عنه ابن عمه جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حزم: مجهول.

وقال عبد الحق: ليس بقوي.

وقال الذهبي في الميزان: لا يعرف.

وقال ابن حجر في التقريب: مجهول. اهـ

قلت: الراجح أنه مجهول. وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فقد تقدم أنه يحتج بمن لا يعرف[(١)].

وهو من السابعة. وأخرج له أبو داود.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٧٧٦/٣٨٧/٣، وتهذيب الكمال ١٦٧٦/٢٢٢/٨، وميزان الاعتدال ٢٤٩٠/٦٤٩/١، وتهذيب التهذيب ١٣٥/٣، والتقريب ص٢٩٥/ت١٧١٠).

- عن أبيه:

هو سليمان بن سمرة بن جندب الفزاري.

روى عن أبيه سمرة بن جندب، وله عنه نسخة كبيرة، وروى عنه ابنه خبيب بن سليمان وعلي بن ربيعة الوالبي.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن القطان: حاله مجهولة.

---

(١) ينظر: ترجمة الوليد بن مالك في (ح٧).

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول[1]. اهـ

قلت: الراجح أنه مجهول الحال، كما قال ابن القطان، حيث لم يرو عنه إلا اثنان أحدهما ابنه وهو مجهول، وليس هناك توثيق معتبر، وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فقد تقدم أنه يحتج بمن لا يعرف[2].

وهو من الثالثة. وأخرج له أبو داود.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥١٤/١١٨/٤، وتهذيب الكمال ٢٥٢٦/٤٤٨/١١، وتهذيب التهذيب ١٩٨/٤، والتقريب ص٤٠٨/ت٢٥٨٤).

- سمرة بن جندب:

هو سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، حليف الأنصار.

صحابي مشهور، له أحاديث.

مات ﷺ بالبصرة سنة ثمان وخمسين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦٧٧/١٥٤/٤، ومعرفة الصحابة ١٣٢١/١٤١٥/٣، والاستيعاب ١٠٦٣/٢٥٦/٤، وتهذيب الكمال ٢٥٨٥/١٣٠/١٢، وتهذيب التهذيب ٢٣٦/٤-٢٣٧، والتقريب ص٤١٦/ت٢٦٤٥، والإصابة ٣٤٦٨/٢٥٧/٤).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، ففيه راويان متكلمٌ فيهما، وفيه - أيضًا - رواة مجهولون.

قال الهيثمي: في إسناد الطبراني مساتير[3].

(١) ينظر: ترجمة نصر بن علقمة في (ح٨).
(٢) ينظر: ترجمة الوليد بن مالك في (ح٧).
(٣) مجمع الزوائد (١٧٧/٤).

١٣- عن أبي تَمِيمَة الْهُجَيْمِيِّ قال: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ برجلٍ وَهُوَ يَقُول لامْرَأَتِهِ: يَا أُخَيَّةُ، فزَجَره، ومَرَّ برجلٍ وهو يقولُ: والأمَانة، فقالَ: ((قلتَ: والأمَانة؟! قلتَ: والأمَانة؟!)).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق - واللفظ له - في المصنف (١٢٥٩٥/١٥٢/٧) و(٨/ ٤٦٩/ ١٥٩٣٠)، فقال: عن الثَّورِي، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عن أبي تَمِيمَة الْهُجَيْمِيِّ به.

وأخرجه أبو داود في الطلاق: باب في الرجل يقول لامرأته: يا أختي (ح٢٢٠٣) - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٣٦٦/٧) - من طرق عن خالد الحذاء، عن أبي تميمة الهجيمي بنحوه، دون آخره الذي هو الشاهد من الحديث.

وأخرجه - أيضًا - في الموضع نفسه (ح٢٢٠٤) من طريق عبد السلام بن حرب، عن خالد الحذاء، عن أبي تميمة، عن رجل من قومه بنحوه، دون آخره الذي هو الشاهد من الحديث.

قال أبو داود: ورواه عبد العزيز بن المختار، عن خالد، عن أبي عثمان، عن أبي تميمة عن النبي ﷺ، ورواه شعبة، عن خالد، عن رجل، عن أبي تميمة، عن النبي ﷺ.

دراسة إسناده عند عبد الرزاق:

- الثوري:

هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي.

روى عن أبيه، وخالد الحذاء -وروايته عنه في مسلم- وغيرهما، وروى عنه عبد الرزاق الصنعاني ويحيى القطان وغيرهما.

قال شعبة وسفيان بن عيينة وأبو عاصم النبيل ويحيى بن معين وغير واحد من العلماء: سفيان أمير المؤمنين في الحديث.

وقال عبد الله بن المبارك: كتبت عن ألف ومائة شيخ، ما كتبت عن أفضل من سفيان.

وقال يحيى بن سعيد القطان: ليس أحد أحب إليَّ من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان.

وقد عدَّه العلائي في الطبقة الثانية من المدلسين[١] وهم: من احتمل الأئمة

---

(١) نبه الشيخ المعلمي في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص٣٥١): إلى أنه لا يفهم من ذكر في الطبقة الثانية أنه تقبل عنعنتهم مطلقًا كمن ليس بمدلس.

تدليسه، وخرجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع، وذلك إما لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة. وتبعه ابن حجر في كتابه تعريف أهل التقديس، وقال: الإمام المشهور، الفقيه العابد، الحافظ الكبير، وصفه النسائي وغيره بالتدليس. وقال البخاري: ما أقل تدليسه. اهـ

قلت: الخلاصة فيه ما قاله ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان ربما دلس.

وهو من رؤوس الطبقة السابعة، مات سنة إحدى وستين ومائة، وله أربع وستون. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٩٧٢/٢٢٢/٤، وتهذيب الكمال ٢٤٠٧/١٥٤/١١، وجامع التحصيل ص١١٣ وص١٨٦/ت٢٤٩، وتهذيب التهذيب ١١١/٤-١١٥، والتقريب ص٣٩٤/ت٢٤٥٨، وتعريف أهل التقديس ص١١٣/ت٥١).

- خالد الحذاء:

هو خالد بن مهران، أبو المنازل، بفتح الميم وقيل: بضمها وكسر الزاي، البصري، الحذاء، بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة.

روى عن طريف بن مجالد ومحمد بن سيرين وغيرهما، وروى عنه سفيان الثوري وشعبة ابن الحجاج وغيرهما.

قال ابن سعد ويحيى بن معين والنسائي والعجلي: ثقة.

وقال أحمد بن حنبل: ثبت.

وقال عبد الله بن نافع: قال لي شعبة: عليك بحجاج بن أرطأة ومحمد بن إسحاق، فإنهما حافظان، واكتم علي عند البصريين في خالد الحذاء وهشام(١).

وقال يحيى بن آدم: قلت لحماد بن زيد: فخالد الحذاء؟ قال: قدم علينا قدمة من الشام، فكأنا أنكرنا حفظه.

وقال عباد بن عباد: أراد شعبة أن يقع في خالد، فأتيته أنا وحماد بن زيد، فقلنا له: ما لك أجننت؟! أنت أعلم؟ وتهددناه، فسكت.

وقال أحمد بن حنبل: قيل لابن علية في حديث: كان خالد يرويه، فلم يلتفت إليه ابن علية، وضعف أمر خالد.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وقال ابن حجر في التهذيب: الظاهر أن كلام هؤلاء فيه من أجل ما أشار إليه حماد بن زيد من تغير حفظه بأخرة، أو من أجل دخوله في عمل

---

(١) علَّق الذهبي في السير على هذا بقوله: هذا الاجتهاد من شعبة مردود لا يلتفت إليه، بل خالد وهشام محتج بهما في الصحيحين، هما أوثق بكثير من حجاج وابن إسحاق، بل ضعف هذين ظاهر ولم يتركا.

السلطان.

وقال في التقريب: ثقة يرسل، وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغيَّر لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان. اهـ

قلت: الراجح ما قال ابن حجر في التقريب: ثقة، يرسل، تغيَّر حفظه لما قدم من الشام.

وهو من الخامسة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٤٠٢/٤/٢، والجرح والتعديل ١٥٩٣/٣٥٢/٣، وتهذيب الكمال ١٦٥٥/١٧٧/٨، وميزان الاعتدال ٢٤٦٦/٦٤٢/١، وسير أعلام النبلاء ٩٠/١٩٠/٦، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٧٥/ت١٠١، وجامع التحصيل ص١٧١/ت١٦٩، وهدي الساري ص٤٠٠، وتهذيب التهذيب ١٢٠/٣-١٢٢، والتقريب ص٢٩٢/ت١٦٩٠).

- أبو تميمة الهجيمي:

هو طريف بن مجالد الهجيمي، أبو تميمة، بفتح أوله، البصري، مشهور بكنيته.

روى عن جندب بن عبد الله وعبد الله بن عمر - رضي الله عنهم - وغيرهما، وروى عنه خالد الحذاء وسليمان التيمي وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله - تعالى -.

وقال ابن معين: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من الثالثة، مات سنة سبع وتسعين أو قبلها أو بعدها. وأخرج له الجماعة سوى مسلم.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢١٦٤/٤٩٢/٤، وتهذيب الكمال ٢٩٦٢/٣٨٠/١٣، وتهذيب التهذيب ١٢/٥-١٣، والتقريب ص٤٦٣/ت٣٠٣١).

الحكم على الحديث:

مرسل صحيح، رواته كلهم ثقات.

قال ابن حجر: حديث أبي تميمة مرسل[1].

والنهي عن الحلف بالأمانة يشهد له ما تقدم من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه.

---

(١) فتح الباري (٣٨٧/٩).

١٤- عن الشَّعْبِيّ قال: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ برجُلٍ يَقُولُ: وأبِي، فقالَ: ((قد عُذِّب قومٌ فيهم خيرٌ مِنْ أبِيك، فَنحنُ مِنك بُرآء حتى تُراجِع)).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٥٩٢٨/٤٦٨/٨)، فقال: أخبرنا الثَّورِي، عن أبي الجَحَّاف، عن رجُلٍ، عن الشَّعْبِي به.

دراسة إسناده:

- الثوري:

هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي.

ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان ربما دلس.

تقدمت ترجمته في (ح١٣).

- أبو الجحاف:

هو داود بن أبي عوف سويد التميمي، البرجمي، بضم الموحدة والجيم، مولاهم، أبو الجحاف، بالجيم وتشديد المهملة، مشهور بكنيته.

روى عن سلمان الأشجعي وعامر الشعبي وغيرهما، وروى عنه سفيان الثوري وسفيان ابن عيينة وغيرهما.

قال عبد الله بن داود: كان سفيان يوثقه، ويعظمه.

وقال وكيع: عن سفيان عن أبي الجحاف، وكان مرضيًا.

وقال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل: ثقة.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال ابن عيينة: كان من الشيعة.

وقال العقيلي: كان من غلاة الشيعة(١).

وقال الأزدي: زائغ ضعيف.

وقال ابن عدي: له أحاديث، وهو من غالية أهل التشيع، وعامة حديثه في أهل البيت، ولم أر لمن تكلم في الرجال فيه كلامًا، وهو عندي ليس بالقوي ولا ممن يحتج به في الحديث.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: يخطئ.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، شيعي، ربما أخطأ. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق، فقد أثنى عليه الأئمة المتقدمون. ولعل من تكلم فيه لأجل تشيعه، والذي يظهر أنه غير غالٍ في التشيع، وإلا لما أثنى عليه الأئمة، وقد قال ابن عيينة: كان من الشيعة.

(١) هكذا في تهذيب التهذيب، والذي في الضعفاء للعقيلي إنما ذكر قول ابن عيينة.

وهو من السادسة. وأخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٤٦٢/٣٧/٢، والجرح والتعديل ١٩٢٢/٤٢١/٣، والكامل ٦٢٥/٨٢/٣، وتهذيب الكمال ١٧٧٩/٤٣٤/٨، وميزان الاعتدال ٢٦٣٨/١٨/٢، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٧٨/ت١٠٩، وتهذيب التهذيب ١٩٦/٣-١٩٧، والتقريب ص٣٠٨/ت١٨١٥).

- عن رجل:

لم أعرف من هو.

- الشعبي:

هو عامر بن شراحيل الشعبي، بفتح المعجمة، أبو عمرو.

روى عن أنس بن مالك والبراء بن عازب - رضي الله عنهما - وغيرهما، وروى عنه سلمة بن كهيل وسليمان الأعمش وغيرهما.

قال يحيى بن معين وأبو زرعة: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، مشهور، فقيه، فاضل، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه. وهو من الثالثة، مات بعد المائة، وله نحو من ثمانين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٨٠٢/٣٢٢/٦، وتهذيب الكمال ٣٠٤٢/٢٨/١٤، وجامع التحصيل ص٢٠٤/ت٣٢٢، وتهذيب التهذيب ٦٥/٥-٦٩، والتقريب ص٤٧٥/ت٣١٠٩).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، ففيه راوٍ لم يسم، وهو - أيضًا - مرسل. والشعبي صحيح المراسيل[1]، قال العجلي: مرسل الشعبي صحيح، لا يكاد يرسل إلا صحيحًا. وقال أبو داود: مرسل الشعبي أحب إليَّ من مرسل النخعي[2].

(١) ينظر: الصارم المسلول (١٢٦/٢-١٢٧).
(٢) تهذيب التهذيب (٦٧/٥-٦٨).

١٥- عن عبدِ اللَّهِ بن عُمَرَ - رَضِي اللهُ عَنهما - أَنَّ النَّبي ﷺ سَمِعَ رجُلاً حَلفَ بالأَمَانَةِ، فقالَ: ((أَلَسْتَ الذي تَحْلِفُ بِالأَمَانَةِ؟!)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٦٧٠/٣٩٢/٤)، فقال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بن فُرَاخِي الْفَرْغَانِيُّ، قَالَ: نا عَبَّادُ بن الْوَلِيدِ الْغُبَرِيُّ، قَالَ: نا حَفْصُ بن عُمَرَ الْحَوْضِيُّ، قَالَ: نا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ يُونُسَ بن عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ- رَضِي اللهُ عَنهما - به.

قال الطبراني:لم يرو هذا الحديث عن يونس بن عبيد إلا عبد الوارث، تفرد به حفص ابن عمر الحوضي.

دراسة إسناده:

- سليمان بن فراخي الفرغاني:

هو سليمان بن فراخي، أبو الربيع الفرغاني، المصري(١).

لم أقف على ترجمة له.

- عباد بن الوليد الغبري:

هو عباد بن الوليد بن خالد الغبري، بضم المعجمة وفتح الموحدة المخففة، أبو بدر المؤدب، سكن بغداد.

روى عن حبان بن هلال وسهل الدلال وغيرهما، وروى عنه ابن ماجه وأبو حاتم الرازي وغيرهما.

قال ابن أبي حاتم: سمعت منه مع أبي وهو صدوق، وسئل أبي عنه، فقال: شيخ.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق. اهـ

قلت: الخلاصة أنه صدوق.

وهو من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين، وقيل: سنة اثنتين وستين. وأخرج له ابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٤٤٦/٨٧/٦، وتهذيب الكمال ٣١٠٢/١٧٢/١٤، وتهذيب التهذيب ١٠٨/٥-١٠٩، والتقريب ص٤٨٣/ت٣١٦٨).

- حفص بن عمر الحوضي:

هو حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة، بفتح المهملة وسكون الخاء المعجمة وفتح الموحدة، الأزدي، النمري، بفتح النون والميم، أبو عمر

(١) هكذا ذكر اسمه الطبراني في الأوسط (٣٦٦٩/٣٩٢/٤).

الحوضي، وهو بها أشهر.

روى عن حماد بن زيد وشعبة بن الحجاج وغيرهما، وروى عنه البخاري وأبو داود وغيرهما.

قال أحمد بن حنبل: ثبت، ثبت، متقن، لا يؤخذ عليه حرف واحد.

وقال أبو حاتم: صدوق، متقن، وهو أعرابي فصيح.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، عيب بأخذ الأجرة على الحديث.

وهو من كبار العاشرة، مات سنة خمس وعشرين ومائتين. وأخرج له البخاري وأبو داود والنسائي.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٧٨٦/١٨٢/٣، وتهذيب الكمال ١٣٩٧/٢٦/٧، وميزان الاعتدال ٢١٥١/٥٦٦/١، وتهذيب التهذيب ٤٠٥/٢-٤٠٧، والتقريب ص٢٥٨/ت١٤٢١).

- عبد الوارث:

هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولاهم، أبو عبيدة التنوري، بفتح المثناة وتشديد النون، البصري.

روى عن أيوب السختياني ويونس بن عبيد - وروايته عنه في البخاري - وغيرهما، وروى عنه ابنه عبد الصمد ويحيى القطان وغيرهما.

قال أبو زرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم: ثقة، هو أثبت من حماد بن سلمة.

وقال النسائي: ثقة، ثبت.

وقال أبو داود: سمعت أبا علي الموصلي يحدث أبا عبد الله قال: قلَّ يوم جلسنا فيه إلى حماد بن زيد إلا نهانا عن جعفر بن سليمان وعبد الوارث.

وقال عبد الصمد بن عبد الوارث: إنه لمكذوب على أبي، وما سمعته منه يقول قط في القدر، وكلام عمرو بن عبيد.

وقال الساجي: حدثنا علي بن أحمد، سمعت هدبة بن خالد يقول: سمعت عبد الوارث يقول: ما رأيت الاعتزال قط. قال الساجي: ما وضع منه إلا القدر.

وقال ابن حجر في هدي الساري: يحتمل أنه رجع عنه، بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به؛ لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد، فإنه كان يقول: لولا أنني أعلم أنه صدوق ما حدثت عنه، وأئمة الحديث كانوا يكذبون عمرو بن عبيد، وينهون عن مجالسته، فمن هنا اتهم عبد الوارث، وقد احتج به الجماعة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، رمي بالقدر، ولم يثبت عنه. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة ثبت. وأما بدعة القدر فإنها لا تضر حديثه لو ثبتت

عنه، ولهذا وثقه عدد من الأئمة[١].
وهو من الثامنة، مات سنة ثمانين ومائة. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٠٧٣/٩٨/٣، والجرح والتعديل ٣٨٦/٧٥/٦، وتهذيب الكمال ٣٥٩٥/٤٧٨/١٨، وميزان الاعتدال ٥٣٠٧/٦٧٧/٢، وتهذيب التهذيب ٤٤١/٦-٤٤٣، وهدي الساري ص٤٢٢، والتقريب ص٦٣٢/ ت٤٢٧٩).

- يونس بن عبيد:
هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري.
روى عن إبراهيم التيمي والحسن البصري - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه شعبة وسفيان الثوري وغيرهما.
قال ابن معين وأحمد والنسائي: ثقة.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، فاضل، ورع.
وهو من الخامسة، مات سنة تسع وثلاثين ومائة. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٠٢٠/٢٤٢/٩، وتهذيب الكمال ٥١٧/٣٢/ ٧١٨٠، وتهذيب التهذيب ٤٤٢/١١-٤٤٥، والتقريب ص١٠٩٩/ت٧٩٦٦).

- الحسن:
هو الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، بالتحتانية والمهملة، الأنصاري مولاهم.
روى عن ابن عمر وأنس بن مالك وغيرهما، وروى عنه قتادة بن دعامة ويونس بن عبيد وغيرهما.
قال محمد بن سعد: قالوا: كان الحسن جامعًا، عالمًا، رفيعًا، فقيهًا، ثقةً، مأمونًا، عابدًا، ناسكًا، كثير العلم، فصيحًا، جميلاً، وسيمًا، وكان ما أسند من حديثه، وروى عمن سمع منه فحسن حجة، وما أرسل من الحديث فليس بحجة.
وقال يونس بن عبيد: ما رأيت رجلاً أصدق بما يقول منه، ولا أطول حزنًا.
وقال - أيضًا -: رحم الله الحسن ما قال شيئًا إلا وجدت له أصلاً[٢].
وقال يحيى بن سعيد القطان: ما قال الحسن في حديثه: قال رسول الله ﷺ، إلا وجدنا له أصلاً إلا حديثًا أو حديثين.

---

(١) ينظر: ترجمة قتادة في (ح١١).
(٢) شرح مشكل الآثار للطحاوي (١٠٤/١٢).

وقال ابن معين: مرسلات الحسن ليس بها بأس.

وقال ابن المديني: مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها.

وقال العجلي: تابعي، ثقة، رجل صالح، صاحب سنة.

وقال محمد بن سيرين: ثلاثة كانوا يصدقون من حدثهم: أنس وأبو العالية والحسن البصري.

علَّق الخطيب على هذا بقوله: أراد ابن سيرين أنهم كانوا يأخذون الحديث عن كل أحد، ولا يبحثون عن حاله، لحسن ظنهم به، وهذا الكلام قاله ابن سيرين على سبيل التعجب منهم في فعلهم، وكراهته لهم ذلك(١).

وقال ابن عون قلت له: عمن تحدث هذه الأحاديث؟ قال: عنك وعن ذا وعن ذا.

وروى معمر عن قتادة عن الحسن قال: الخير بقدر، والشر ليس بقدر. قال أيوب: فناظرته في هذه الكلمة، فقال: لا أعود.

وقال أحمد بن حنبل: مرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها، وليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح، فإنهما يأخذان عن كل أحد(٢).

وقال الآجري لأبي داود: مراسيل عطاء أحب إليك أو مراسيل مجاهد؟ قال: مراسيل مجاهد، عطاء يحمل عن كل ضرب. قلت: مراسيل الحسن أو مراسيل عطاء؟ قال: مراسيل عطاء.

وقال الترمذي: ومن ضعف المرسل فإنه ضعف من قِبَل أن هؤلاء الأئمة حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثًا وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة. وقد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني، ثم روى عنه(٣).

وقال ابن حبان في الثقات: كان يدلس.

وقال الدارقطني: مراسيله فيها ضعف.

وقال البيهقي: مراسيل الحسن غير قوية(٤).

قلت: يمكن تحرير ما تكلم فيه فيما يلي:

١- وصفه ببدعة القدر. وقد ذُكِر رجوعه عن هذه البدعة. قال حماد بن سلمة، عن حميد: قرأت القرآن على الحسن، ففسره على الإثبات (يعني على

---

(١) الكفاية (ص٤١١).

(٢) الكفاية (ص٤١١).

(٣) ذكر ابن رجب في شرح العلل أن في كلام الترمذي هذا ما يقتضي تضعيف مراسيله.

(٤) معرفة السنن والآثار (١٤/٣٧٠).

إثبات القدر). وكذا قال حبيب بن الشهيد ومنصور بن زاذان.

وقال رجاء بن أبي سلمة عن ابن عون: سمعت الحسن يقول: من كذب بالقدر فقد كفر.

وقال أبو سعيد ابن الأعرابي: كان يجلس إلى الحسن طائفة من هؤلاء، فيتكلم في الخصوص حتى نسبته القدرية إلى الجبر، وتكلم في الاكتساب حتى نسبته السنة إلى القدر، كل ذلك لافتنانه وتفاوت الناس عنده، وتفاوتهم في الأخذ عنه، وهو بريء من القدر، ومن كل بدعة.

علَّق الذهبي في السير على هذا بقوله: قد مر إثبات الحسن للأقدار من غير وجه عنه سوى حكاية أيوب عنه، فلعلها هفوة منه، ورجع عنها، ولله الحمد[(١)].

٢- كثرة الإرسال: وتقدم أن أكثر الأئمة على تضعيف مراسيله، وهو اختيار الذهبي[(٢)] وابن حجر[(٣)] والسخاوي[(٤)].

٣- التدليس: وقد عدَّه العلائي في الطبقة الثانية من المدلسين - وهم من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقبلهم آخرون مطلقًا كالطبقة التي قبلها -، ووصفه بأنه من المشهورين بالتدليس.

أما ابن حجر فقد عدَّه في المرتبة الثانية - وهم من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى: كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة: كابن عيينة -، وقال: الإمام المشهور من سادات التابعين. رأى عثمان وسمع خطبته، ورأى عليًا ولم يثبت سماعه منه. وكان مكثرًا من الحديث، ويرسل كثيرًا عن كل أحد، وصفه بتدليس الإسناد النسائي وغيره. اهـ

قلت: الذي يظهر أنه من أهل المرتبة الثانية، كما ذكر ابن حجر، ويؤيد هذا إخراج صاحبي الصحيحين لحديثه بالعنعنة.

قال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه، فاضل، مشهور، وكان يرسل كثيرًا، ويدلس. قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز، ويقول: حدثنا وخطبنا (يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة).اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، يرسل، ويدلس.

وهو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين. وأخرج له الجماعة.

---

(١) ينظر - أيضًا -: جواب الذهبي في الميزان.
(٢) ينظر: الموقظة (ص٤٠). وسير أعلام النبلاء (٥٧٢/٤).
(٣) ينظر: فتح الباري (١٧٠/٩).
(٤) ينظر: فتح المغيث (١٨١/١).

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٨٨٣/١٥٧/٩، وتاريخ الثقات للعجلي ص١١٣/ت٢٧٥، والتاريخ لابن معين رواية الدوري ٢٥٨/٤، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ٢٢٠/١، والجرح والتعديل ١٧٧/٤٠/٣، وثقات ابن حبان ١٢٢/٤-١٢٣، وتهذيب الكمال ١٢١٦/٩٥/٦، وسير أعلام النبلاء ٢٢٣/٥٦٣/٤، وميزان الاعتدال ١٩٦٨/٥٢٧/١، وإكمال تهذيب الكمال ١٢٨٤/٧٨/٤، وجامع التحصيل ص١٠٥ و١١٣، وشرح العلل ٢٧٥/١-٢٧٦ و٢٨٥، وتهذيب التهذيب ٢٦٣/٢ ، والتقريب ص٢٣٦/ت١٢٣٧، وتعريف أهل التقديس ص١٠٢/ت٤٠، والتدليس في الحديث ص٢٩١/ت١١١، والمرسل الخفي وعلاقته بالتدليس[١]).

- ابن عمر:

هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، العدوي، أبو عبد الرحمن.

أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة.

تقدمت ترجمته في (ح١).

الحكم على الحديث:

في إسناده سليمان بن فراخي الفرغاني، ولم أقف على ترجمة له.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات[٢].

والنهي عن الحلف بالأمانة يشهد له ما تقدم من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه.

(١) لم أحدد الصفحات لكون غالب مباحث الكتاب عن الحسن البصري ومروياته.

(٢) مجمع الزوائد (١٧٨/٤).

١٦- عن عبدِ اللَّهِ بن شَقِيقٍ قالَ: قالَ رجلٌ عندَ رسولِ اللهِ ﷺ: والأمَانة. فقالَ: ((قلتَ: والأمَانة؟! قلتَ: والأمَانة؟!))، فمَا زالَ يُكررها حتى قلنا: ليته سَكت.

تخريج الحديث:

أخرجه مسدد في مسنده - كما في المطالب العالية (١٧٦٩/٥٦٠/٨) وإتحاف الخيرة (٤٨١٤/٣٤٦/٥) -، فقال: حدثنا بِشر - هو ابن المفضّل - نبا الجُرَيري، عن عبدِ اللَّهِ بن شَقِيقٍ به.

دراسة إسناده:

- بشر بن المفضل:

هو بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي، بقاف ومعجمة، أبو إسماعيل البصري.

روى عن حميد الطويل وسعيد بن إياس الجريري - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل ومسدد بن مسرهد - وروايته عنه في البخاري - وغيرهما.

قال أحمد بن حنبل: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، عابد.

وهو من الثامنة، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٤١٠/٣٦٦/٢، وتهذيب الكمال ٧٠٧/١٤٧/٤، وتهذيب التهذيب ٤٥٨/١-٤٥٩، والتقريب ص١٧١/ت٧١٠).

- الجريري:

هو سعيد بن إياس الجريري، بضم الجيم، أبو مسعود البصري.

روى عن عبد الله بن بريدة وعبد الله بن شقيق - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه شعبة بن الحجاج وبشر بن المفضل وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقة - إن شاء الله - إلا أنه اختلط في آخر عمره.

وقال يحيى بن معين: ثقة.

وقال أحمد بن حنبل: الجريري محدث أهل البصرة.

وقال العجلي: بصري ثقة، واختلط بأخره.

وقال أبو حاتم: تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديمًا فهو صالح، وهو حسن الحديث.

وقال النسائي: هو أثبت عندنا من خالد الحذاء.

وقال - أيضًا -: ثقة، أنكر أيام الطاعون.
وقال ابن عدي: مستقيم الحديث، وحديثه حجة من سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحد من يجمع حديثه من البصريين، وسبيله كسبيل سعيد بن أبي عروبة، لأن سعيد بن أبي عروبة - أيضًا - اختلط، فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه مستقيم حجة.
وقال يحيى القطان عن كهمس: أنكرنا الجريري أيام الطاعون.
وقال الدوري عن ابن معين : قد سمع يحيى بن سعيد القطان من الجريري، وكان لا يروي عنه[1]، قال يحيى بن معين: قال عيسى بن يونس: قد سمعت من الجريري، فقال لي يحيى بن سعيد القطان: لا ترو عنه. قال الدوري: إنما مذهب يحيى بن سعيد القطان عندنا في هذا يقول: إن الجريري قد كان اختلط، لا أنه ليس بثقة.
وقال أحمد بن حنبل: سألت ابن علية أكان الجريري اختلط؟ فقال: لا، كبر الشيخ فرق.
وقال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: ثقة، تغير قليلاً.
وقال ابن حجر في هدي الساري: اتفقوا على ثقته حتى قال النسائي: هو أثبت عندنا من خالد الحذاء. اهـ
قلت: الخلاصة ما قال ابن حجر في التقريب: ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين.اهـ ومن تكلم فيه فلأجل اختلاطه.
وهو من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (تاريخ ابن معين للدوري ١٦٣/٤، والضعفاء الكبير للعقيلي ٥٦١/٩٩/٢، والجرح والتعديل ١/١/٤، والكامل ٨٢١/٣٩٢/٣، وتهذيب الكمال ٢٢٤٠/٣٣٨/١٠، وميزان الاعتدال ٣١٤٢/١٢٧/٢، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٨٤/ت١٢٤، وهدي الساري ص٤٠٥، وتهذيب التهذيب ٥/٤-٧، والتقريب ص٣٧٤/ت٢٢٨٦، والكواكب النيرات ص١٧٨/ت٢٤).
- عبد الله بن شقيق:
هو عبد الله بن شقيق العقيلي، بالضم، بصري.
روى عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما -، وروى عنه أيوب السختياني وسعيد بن إياس الجريري وغيرهما.
قال محمد بن سعد: كان عبد الله بن شقيق عثمانيًا، وكان ثقةً في الحديث، وروى أحاديث صالحة.

(١) علَّق الذهبي في الميزان على هذا بقوله: لأنه أدركه في آخر عمره.

وقال يحيى بن معين: ثقة من خيار المسلمين، لا يطعن في حديثه.

وقال أحمد بن حنبل: ثقة، وكان يحمل على علي.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ثقة.

وقال ابن عدي: ما بأحاديثه - إن شاء الله - بأس.

وقال يحيى بن سعيد: كان سليمان التيمي سيء الرأي في عبد الله بن شقيق.

وقال الذهبي في الميزان: ثقة، لكن فيه نصب.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فيه نصب. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة. ومن تكلم فيه فلأجل ما فيه من النصب.

وهو من الثالثة، مات سنة ثمان ومائة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، والباقون.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٨٢١/٢٦٥/٢، والجرح والتعديل ٣٧٦/٨١/٥، والكامل ٩٨٨/١٦٨/٤، وتهذيب الكمال ٣٣٣٣/٨٩/١٥، وميزان الاعتدال ٤٣٨٠/٤٣٩/٢، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٠٩/ت١٨٣، وتهذيب التهذيب ٢٥٣/٥-٢٥٤، والتقريب ص٥١٥/ت٣٤٠٦).

الحكم على الحديث:

مرسل صحيح؛ رواته كلهم ثقات، وبشر بن المفضل سمع من الجريري قبل الاختلاط[1].

قال البوصيري: هذا إسناد مرسل، رواته ثقات[2].

(١) ينظر: الكامل (٣٩٢/٣). وهدي الساري (ص٤٠٥).

(٢) إتحاف الخيرة (٣٤٦/٥).

فقه الأحاديث:

المسألة الأولى: تعريف الحلف:

الحلف لغة: اليمين، وأصلها العقد بالعزم والنية[١].

واصطلاحًا: توكيد حكم، بذكر معظم، على وجه مخصوص[٢].

المسألة الثانية: حكم الحلف بغير الله:

دلت أحاديث المبحث على النهي عن الحلف بغير الله، واختلف في النهي هنا: هل هو للتحريم أو للكراهة ؟

القول الأول: التحريم، وهو المشهور في مذهب الحنفية[٣] والحنابلة[٤] والظاهرية[٥] وقول عند المالكية[٦]، ونسبه شيخ الإسلام ابن تيمية للجمهور، وقال: وقد حُكي إجماع الصحابة على ذلك[٧].

وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على ذلك، فقال: لا يجوز الحلف بغير الله - عزَّ وجلَّ - في شيء من الأشياء، ولا على حال من الأحوال، وهذا أمر مجتمع عليه، وقد روى سعيد ابن عبيدة عن ابن عمر فيه حديثًا شديدًا أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ((من حلف بغير الله ، فقد أشرك)). ذكره أبو داود وغيره.

ثم قال: أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة، منهي عنها، لا يجوز الحلف بها لأحد[٨].

علَّق عليه ابن حجر بقوله: مراده بنفي الجواز الكراهة أعم من التحريم والتنزيه[٩].

وقال الصنعاني: قوله - أي ابن عبد البر - (لا يجوز): بيان أنه أراد بالكراهة التحريم كما صرح به أولاً[١٠].

والمتأمل لهذه الأحاديث وفهم السلف لها يرى أن دلالتها على التحريم من عدة أوجه:

---

(١) ينظر: لسان العرب (٢٨٥/٣) مادة حلف. والنهاية في غريب الحديث والأثر (٤٢٥/١) مادة حلف.

(٢) ينظر: الإقناع لطالب الانتفاع (٣٣٥/٤). وفتح الباري (٥١٦/١١).

(٣) ينظر: الكفاية على الهداية (٣٥٦/٤). وتبيين الحقائق (١٠٩/٣).

(٤) ينظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٦٣/٢٧).

(٥) ينظر: المحلى (٣٢/٨) .

(٦) نقله ابن دقيق العيد. ينظر: فتح الباري (٥٣١/١١).

(٧) مجموع الفتاوى (٢٠٤/١).

(٨) التمهيد (٣٦٦/١٤-٣٦٧) .

(٩) ينظر: فتح الباري (٥٣١/١١).

(١٠) سبل السلام (١٨٨/٤).

١- أن الحلف بغير الله أطلق عليه في الحديث أنه كفر أو شرك، قال ابن القيم في تعداد الكبائر: ... والحلف بغيره، كما قال النبي ﷺ: ((من حلف بغير الله فقد أشرك)). وقد قصَّر ما شاء أن يقصِّر من قال: إن ذلك مكروه، وصاحب الشرع يجعله شركًا، فرتبته فوق رتبة الكبائر [١].

٢- ما جاء في الحديث: ((من حلف بالأمانة فليس منَّا)). وهذا وعيد يدل ظاهره على أنه فعل محرمًا. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وكذلك قوله: ((من غشنا فليس منا))[٢]، ونحو ذلك، لا يجوز أن يقال فيه: ليس من خيارنا[٣] كما تقوله المرجئة، ولا أن يقال: صار من غير المسلمين، فيكون كافرًا كما تقوله الخوارج، بل الصواب أنَّ هذا الاسم المضمر ينصرف إطلاقه إلى المؤمنين الإيمان الواجب، الذي به يستحقون الثواب بلا عقاب، ولهم الموالاة المطلقة والمحبة المطلقة، وإن كان لبعضهم درجات في ذلك بما فعله من المستحب، فإذا غشهم لم يكن منهم حقيقة؛ لنقص إيمانه الواجب الذي به يستحقون الثواب المطلق بلا عقاب، ولا يجب أن يكون من غيرهم مطلقًا[٤].

٣- الأصل في صيغة النهي - عند الأئمة الأربعة وغيرهم - أنها للتحريم[٥].

٤- أنه قد تكررت دلائل النهي وصيغه من حديث لآخر، وهذا يدل على اهتمام الشرع واعتنائه بهذا المنهي، كما قرر ذلك العز بن عبد السلام[٦].

٥- قد جاءت آثار عن الصحابة تدل على التحريم، ولاشك أن الصحابي أعلم بمراد الشارع، ومن ذلك قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : لأن أحلف بالله كاذبًا، أحب إليَّ من أن أحلف بغيره وأنا صادق[٧].

علَّق على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: لأن الحلف بغير الله شرك،

---

(١) إعلام الموقعين (٤٠٣/٤). وينظر: سبل السلام (١٨٩/٤).
وقد رد الشيخ سليمان بن سحمان في الضياء الشارق (ص٦٥٩) على من حمل الكفر هنا على كفر النعمة، وقال: إنه حمل ضعيف جدًّا.اهـ وينظر: الدرر السنية (١٠٧/١). ومنهاج التأسيس (ص٣١٨).
(٢) أخرجه مسلم (ح١٠١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) أنكر عبد الرحمن بن مهدي - وتابعه أحمد بن حنبل - أن يكون تفسيره (ليس مثلنا)، ونسب أحمد هذا التفسير للمرجئة. ينظر: السنة للخلال (٥٧٦/٣-٥٧٩).
(٤) مجموع الفتاوى (٢٩٤/١٩).
(٥) ينظر: ما تقدم من الكلام عن دلالة صيغة النهي في التمهيد.
(٦) الإمام في بيان أدلة الأحكام (ص١٩١).
(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٥٢٩٢/٤٦٩/٨). وابن أبي شيبة في المصنف (١٢٢٨١/٧٩/٣). والطبراني في الكبير (٨٩٠٢/٢٠٥/٩). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٧/٤): رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح. وصححه الألباني في الإرواء (٢٥٦٢/١٩١/٨).

والشرك أعظم من الكذب[١].

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله تعالى:﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ (البقرة: ٢٢) : الأنداد هو الشرك أخفى من دبيب النمل على صفاة سوداء في ظلمة الليل، وهو أن يقول: والله وحياتك يا فلانة وحياتي، ويقول: لولا كلبة هذا لأتانا اللصوص، ولولا البط في الدار لأتى اللصوص، وقول الرجل لصاحبه: ما شاء الله وشئت، وقول الرجل: لولا الله وفلان، لا تجعل فيها (فلان)، فإن هذا كله به شرك[٢].

٦- أن الحلف عبادة، لأنه تعظيم للمحلوف به، ومن الشرك بالله صرف شيءٍ من العبادات لغيره تعالى[٣].

واختار هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم و الصنعاني[٤] والشوكاني[٥]وأئمة الدعوة النجدية[٦].

- القول الثاني: الكراهة، وهو المشهور في مذهب المالكية[٧] والشافعية ، وأحد قولي أحمد[٨].

قال أبو زرعة العراقي: قال الشافعي: أخشى أن يكون الحلف بغير الله - تعالى - معصية[٩]. قال أصحابه: أي حرامًا وإثمًا، قالوا: فأشار إلى تردد فيه. وقال إمام الحرمين: المذهب القطع بأنه ليس بحرام، بل مكروه. ولذا قال النووي في شرح مسلم: هو عند أصحابنا مكروه وليس بحرام، ويوافقه تبويب الترمذي عليه كراهية الحلف بغير الله[١٠].

وقيّد ذلك والدي - رحمه الله - في شرح الترمذي بالحلف بغير اللات

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠٤/١). وينظر: تيسير العزيز الحميد (ص٥٩٠).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٣٠/٨١/١). وقال الشيخ سليمان بن عبد الله في تيسير العزيز الحميد (ص٥٨٧): سنده جيد.

(٣) ينظر: مقدمات ابن رشد (٣٠٩/١). وفيض القدير (١٢٠/٦). والدر النضيد (ص٤٢). والحلف والأيمان دراسة عقدية في مجلة جامعة الإمام (عدد ٣٩/ ص٢٢١-٢٢٣).

(٤) سبل السلام (١٨٨/٤) .

(٥) السيل الجرار (١٦/٤).

(٦) ينظر: شروح كتاب التوحيد، باب قول الله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢).

(٧) ينظر: المدونة الكبرى (٢٢٦/٢). ومقدمات ابن رشد (٣٠٨/١-٣٠٩).

(٨) ينظر: مجموع الفتاوى (٣٤٩/٢٧).

(٩) الأم (١٠٦/٧).

(١٠) وكذلك تبويب أبي داود (باب في كراهية الحلف بالآباء). لكن ليس فيه دلالة ظاهرة على أنهما يريدان كراهة التنزيه، حيث الكراهة في كلام السلف كثيرًا يراد بها التحريم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٤١/٣٢): الكراهية في كلام السلف كثيرًا وغالبًا يراد بها التحريم. وقد حرره ابن القيم في مبحث واسع في كتابه إعلام الموقعين (٣٩/١-٤٣). وينظر: تحفة الطالب والجليس ص١٢٤-١٢٦. والدرر السنية ١٠٥/٨ و ٣١٤/٩.

والعزى وملة غير ملة الإسلام ، فأما الحلف بنحو هذا فهو حرام[1] ، وكأن ذلك لأنها قد عظمت بالعبادة[2].

وأدلة هذا القول:

١- إقسام الله تعالى ببعض مخلوقاته، وهو كثيرٌ في القرآن الكريم.

٢- ما جاء من الأحاديث التي فيها حلف النبيﷺ بالأب، فقد ورد في أحد طرق حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه في قصة الرجل الأعرابي قول النبي ﷺ: ((أفلح - وأبيه - إن صدق، أو دخل الجنة - وأبيه - إن صدق))[3].

وكذلك ورد في أحد طرق حديث أبي هريرة رضي الله عنه قول النبي ﷺ: ((نعم، وأبيك لَتُنَبَّأَنَّ))[4].

وهناك أحاديث أخر لكنها لا تثبت[5].

وأجيب على ذلك بما يلي:

أما إقسام الله تعالى ببعض مخلوقاته، فإن الله - تعالى - يقسم بما شاء من خلقه، وليس لأحد أن يقسم إلا بالله، كما قال ميمون بن مهران[6].

أما ما جاء من الأحاديث التي فيها حلف النبي ﷺ بالأب، فقد اختلفت مسالك العلماء في الإجابة عليها:

المسلك الأول: أن لفظ حلف النبي ﷺ بالأب في هذين الحديثين غير محفوظ [7].

المسلك الثاني: أنها تصحيف، حيث إن بعض الرواة صحَّف قوله: (وأبيه) من قوله: (والله).

ورده هذا السهيلي بقوله: هذا منكر من القول، واعتراض على الأثبات العدول فيما حفظوا. ثم ذكر السهيلي أنه جاء حديثين في صحيح مسلم فيهما لفظ: (وأبيك) [8].

وقال ابن حجر: هو محتمل، ولكن مثل ذلك لا يثبت بالاحتمال[9].

المسلك الثالث: أن هذا اللفظ كان يجري على ألسنتهم من غير أن يقصدوا

---

(١) ذهب إلى التحريم الماوردي والنووي وغيرهما. ينظر: فتح الباري (٥٣٦/١١).
(٢) طرح التثريب (١٤٢/٧-١٤٣) .
(٣) أخرجه مسلم (ح١١).
(٤) أخرجه مسلم (ح٢٥٤٨).
(٥) ينظر: المرويات الواردة في الحلف بالله أو بغيره (ص٨٤-١٠٠).
(٦) مصنف ابن أبي شيبة (١٢٢٨٨/٧٩/٣). وينظر: المغني (٤٣٨/١٣). وفتح الباري (٥٣٣/١١). وسبل السلام (١٨٩/٤).
(٧) ينظر: التمهيد (٣٦٧/١٤). والمرويات الواردة في الحلف بالله أو بغيره (ص ٥٤-٧٩).
(٨) الروض الأنف (٥٧/٤-٥٨).
(٩) فتح الباري (٥٣٤/١١) .

به القسم: كلغو اليمين المعفو عنه[١]، والنهي إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف، وإلى هذا ذهب النووي[٢].

قال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا جواب فاسد، بل أحاديث النهي عامة مطلقة، ليس فيها تفريق بين من قصد القسم وبين من لم يقصد، ويؤيد ذلك أن سعد بن أبي وقاص ﷺ حلف مرة باللات والعزى، ويبعد أن يكون أراد حقيقة الحلف بهما، ولكنه جرى على لسانه من غير قصد على ما كانوا يعتادونه قبل ذلك[٣] ، ومع هذا نهاه النبي ﷺ. غاية ما يقال: إن من جرى ذلك على لسانه من غير قصد معفو عنه، أما أن يكون ذلك أمرًا جائزًا للمسلم أن يعتاده فكلا، - وأيضًا - فهذا يحتاج إلى نقل أن ذلك كان يجري على ألسنتهم من غير قصد للقسم، وأن النهي إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف وأنى يوجد ذلك؟[٤].

المسلك الرابع: أن الحلف كان يقع في كلامهم على وجهين: أحدهما للتعظيم، والآخر للتأكيد، والنهي إنما وقع عن الأول[٥].

قال ابن حجر: تعقب الجواب بأن ظاهر سياق حديث عمر يدل على أنه كان يحلفه، لأن في بعض طرقه أنه كان يقول: (لا وأبي، لا وأبي) فقيل له: (لا تحلفوا) فلولا أنه أتى بصيغة الحلف ما صادف النهي محلاً[٦].

المسلك الخامس: أن هذا كان جائزًا ثم نسخ.

قال ابن حجر: قاله الماوردي وحكاه البيهقي. وقال السبكي: أكثر الشراح عليه حتى قال ابن العربي: وروى أنه ﷺ كان يحلف بأبيه حتى نهى عن ذلك[٧]. قال: وترجمة أبي داود تدل على ذلك يعني قوله: باب الحلف بالآباء. ثم أورد الحديث المرفوع الذي فيه: ((أفلح - وأبيه - إن صدق)) [٨].

واختار هذا المسلك الشيخ سليمان بن عبد الله، فقال: هذا الجواب هو الحق، يؤيده أن ذلك كان مستعملاً شائعًا حتى ورد النهي عن ذلك[٩].

ورده السهيلي فقال: هذا قول لا يصح، لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ كان يحلف قبل النسخ بغير الله ويقسم بقوم كفار، وما أبعد هذا من شيمته ﷺ، تالله

---

(١) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢٩/١٠). ومعالم السنن (٢٣٠/١).
(٢) شرح مسلم (١٠٥/١١).
(٣) ينظر: تفسير ابن كثير (٣٢٢/٤).
(٤) تيسير العزيز الحميد (ص ٥٩١-٥٩٢).
(٥) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢٩/١٠).
(٦) فتح الباري (٥٣٤/١١).
(٧) هو حديث يزيد بن سنان، وهو حديث ضعيف كما تقدم في أحاديث المبحث.
(٨) فتح الباري (٥٣٤/١١).
(٩) تيسير العزيز الحميد (ص٥٩٢).

ما فعل هذا قط، ولا كان له بخلق[١].

وقال المنذري: دعوى النسخ ضعيفة، لإمكان الجمع ولعدم تحقق التاريخ[٢].

المسلك السادس: أنه للتعجب. قاله السهيلي، قال: رب كلمة ترك أصلها، واستعملت كالمثل في غير ما وضعت له أول، كما جاءوا بلفظ القسم في غير موضع القسم إذا أرادوا تعجبًا واستعظامًا لأمر، كقوله - عليه السلام - في حديث الأعرابي من رواية إسماعيل بن جعفر: ((أفلح - وأبيه - إن صدق)) ومحال أن يقصد ﷺ القسم بغير الله - تبارك وتعالى -، لا سيما برجل مات على الكفر، وإنما هو تعجب من قول الأعرابي، والمتعجب منه هو مستعظم، ولفظ القسم في أصل وضعه لما يعظم فاتسع في اللفظ حتى قيل على هذا الوجه. وقال الشاعر:

فإن تك ليلى استودعتني أمانة ... فلا وأبي أعدائها لا أخونها

لم يرد أن يقسم بأبي أعدائها، ولكنه ضرب من التعجب.

ثم قال: والذي ذكرناه ليس من باب الحلف بالآباء كما قدمنا، ولا قال في الحديث: وأبي، وإنما قال: وأبيه، أو وأبيك، بالإضافة إلى ضمير المخاطب أو الغائب، وبهذا الشرط يخرج عن معنى الحلف إلى معنى التعجب الذي ذكرناه[٣].

المسلك السابع: أن ذلك خاص بالشارع دون غيره من أمته.

قال ابن حجر: تعقب بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال[٤].

قلت: أرجح هذه المسالك هو المسلك الأول، وهو أن لفظ حلف النبي ﷺبالأب في هذين الحديثين غير محفوظ، بدليل عدم مجيئه في روايات أخرى أقوى منها[٥].

ومما سبق يتبين رجحان القول الأول لقوة أدلته، أما أدلة القول الآخر فقد أجيب عنها. قال الشوكاني: أقل ما تقتضيه الأحاديث الكثيرة في النهي عن

(١) الروض الأنف (٥٧).

(٢) فتح الباري (٥٣٤/١١). وينظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص٥١٦).

(٣) الروض الأنف ٥٧-٥٨. وقريب من هذا المسلك ما قرره الشيخ المعلمي في رفع الاشتباه ص٦٣٣ أن لفظ (الأب) مقحم في هذه الأحاديث، وكأن الباعث على الإقحام: أن واو القسم لا تدخل على الضمير، فتوصل إليه بإقحام لفظ (الأب)، وباعث آخر معنوي، وهو تبعيد إيهام التعظيم، فإنه يتوهم تعظيم المخاطبين؛ لأنهم مسلمون بخلاف آبائهم المشركين.

(٤) فتح الباري (٥٣٤/١١).

(٥) ينظر: التمهيد ٣٦٧/١٤. ورفع الاشتباه عن معنى العبادة، والإله ص٦٣٣. والسلسلة الضعيفة ٧٥٠/١٠-٧٦٨. والمرويات الواردة في الحلف بالله أو بغيره ص ٥٤-٧٩.

الحلف بغير الله والوعيد الشديد عليه أن يكون الفاعل لذلك آثمًا، لأنه أقدم على فعل محرم، والإثم لازم من لوازم الحرام، وأما الاستدلال على عدم الإثم بما ورد في غاية الندرة والقلة كحديث: ((أفلح - وأبيه - إن صدق))، فمن الغرائب والمغالظ! وكيف تهمل المناهي والزواجر التي وردت موردًا يقرب من التواتر بمثل هذا الذي تعرض العلماء لتأويله بوجوه من وجوه التأويل التي يجب استعمالها، والمصير إليها فيما خالف السنن الظاهرة المشتهرة(١)؟!

المسألة الثالثة: الحكمة في النهي عن الحلف بغير الله:

قال النووي: قال العلماء: الحكمة في النهي عن الحلف بغير الله - تعالى - أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به، وحقيقة العظمة مختصة بالله - تعالى - فلا يضاهي به غيره(٢).

المسألة الرابعة: الحلف بغير الله شرك:

ووجه كونه شركًا: لأن من حلف بغير الله فقد عظَّم غير الله تعظيمًا يشبه تعظيم الرب - تبارك وتعالى -، ولهذا سُمِّي شركًا لكونه أشرك غير الله مع الله - تعالى - في تعظيمه بالقسم به(٣).

والجمهور على أن الحلف بغير الله شرك أصغر، وهو ظاهر قول ابن عباس(٤) - رضي الله عنهما -، وبوَّب البخاري في صحيحه: باب من حلف بملة سوى الإسلام، وقال النبي ﷺ : ((من حلف باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله)) ولم ينسبه إلى الكفر(٥).

وقال الترمذي: وفُسِّر هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن قوله: ((فقد كفر أو أشرك)) على التغليظ. والحجة في ذلك حديث ابن عمر أن النبي ﷺ سمع عمر يقول: وأبي وأبي، فقال: ((ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم)) وحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: ((من قال في حلفه: واللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله))(٦).

لكن لو اعتقد الحالف بالمخلوق في المحلوف به من التعظيم ما يعتقده في الله فهو شرك أكبر(٧).

---

(١) السيل الجرار (١٦/٤) .
(٢) شرح مسلم (١٠٥/١١). وينظر: مقدمات ابن رشد (٣٠٩/١). ومجموع الفتاوى (٢٧٤/٣٥). وفتح الباري (٥٣١/١١).
(٣) ينظر: المغني (٤٣٨/١٣).
(٤) تقدم قوله عند ذكر أدلة القول الأول.
(٥) فتح الباري (٥٣٧/١١).
(٦) سنن الترمذي (٩٤/٤). وينظر: شرح مشكل الآثار (٢٩٧/٢). وطرح التثريب (١٤٣/٧). وتيسير العزيز الحميد (ص٥٩٣).
(٧) ينظر: مدارج السالكين (٣٤٤/١). وطرح التثريب (١٤٣/٧).

قال الشيخ سليمان بن عبد الله: الذي يفعله عباد القبور إذا طلبت من أحدهم اليمين بالله أعطاك ما شئت من الأيمان صادقًا أو كاذبًا، فإذا طلبت منه اليمين بالشيخ أو تربته أو حياته ونحو ذلك، لم يقدم على اليمين به إن كان كاذبًا، فهذا شرك أكبر بلا ريب، لأن المحلوف به عنده أخوف وأجل وأعظم من الله(١).

المسألة الخامسة: ما يؤمر به من حلف باللات والعزى ونحوهما:

دلَّ حديثا سعد بن أبي وقاص و أبي هريرة - رضي الله عنهما - على أمور تنبغي في حق من حلف باللات والعزى ونحوهما:

ففي حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ عند أحمد: ((قل: لا إله إلا الله وحده ثلاثًا، ثم انفث عن يسارك ثلاثًا، وتعوَّذ ، ولا تعد)).

وفي حديث أبي هريرة في الصحيح أمر النبي ﷺ أن يقول: لا إله إلا الله.

قال العظيم أبادي: إنما أمر بذلك لأنه تعاطى صورة تعظيم الأصنام حين حلف بها، وأن كفارته هو هذا القول لا غير. قاله العيني.

وقال القاري: له معنيان:

أحدهما: أن يجري على لسانه سهوًا جريًا على المعتاد السابق للمؤمن المتجدد فليقل: لا إله إلا الله، أي فليتب كفارة لتلك الكلمات، فإن الحسنات يذهبن السيئات، فهذا توبة من الغفلة.

وثانيهما: أن يقصد تعظيم اللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله تجديدًا لإيمانه فهذا توبة من المعصية(٢).

قال ابن حجر: ولم يتعرضوا لوجوب قول: لا إله إلا الله، وهو ظاهر الخبر، وبه جزم ابن درياس في شرح المهذب، وقال البغوي في شرح السنة تبعًا للخطابي: في هذا الحديث دليل على أن لا كفارة على من حلف بغير الإسلام وإن أثم به، لكن تلزمه التوبة لأنه ﷺ أمره بكلمة التوحيد، فأشار إلى أن عقوبته تختص بذنبه، ولم يوجب عليه في ماله شيئًا، وإنما أمره بالتوحيد، لأن الحلف باللات والعزى يضاهي الكفار فأمره أن يتدارك بالتوحيد(٣).

---

(١) تيسير العزيز الحميد (ص ٥٩٣).
(٢) عون المعبود (٧٥/٩).
(٣) فتح الباري (٥٣٦/١١-٥٣٧). وينظر - أيضًا -: (٦١٢/٨).

المبحث الثاني: قول: ما شاء الله وشئت أوشاء فلان

١٧- عَن حُذَيْفَةَ بن اليَمَان - رَضِيَ اللهُ عَنهما - عَنِ النَّبيِّ ﷺ قَالَ: ((لاَ تَقُولُوا: ما شَاءَ الله وَشَاءَ فُلاَنٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: ما شَاءَ الله، ثُمَّ شَاءَ فُلاَنٌ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن المبارك - واللفظ له - في مسنده (ص١٠٧/ح١٨٠)، فقال: أنا شُعْبَةُ، عن مَنْصُور، عن عبد اللَّهِ بن يَسَار، عن حُذَيْفَةَ ﷺ به.

وأخرجه أبو داود في الأدب: باب لا يقال: خبثت نفسي (ح٤٩٤١).

والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشاء فلان (ح١٠٨٢١).

والطيالسي في مسنده (ص٥٧/ح٤٣٠).

وابن أبي شيبة في المصنف (٥/٣٤٠/٢٦٦٩٠) و(٦/٧٤/٢٩٥٧٢).

وأحمد في (٣٨/٢٩٩/٢٣٢٦٥) و(٣٨/٣٩٦/٢٣٣٨١) و(٣٨/٣٧٠/٢٣٣٤٧).

وابن أبي الدنيا في الصمت وآداب اللسان (ص١٩٢/ح٣٤١).

والدينوري في المجالسة (٥/١٦١/١٩٨٨).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١/٢١٨/٢٣٦).

وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص٣١٤/ح٦٦٦).

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/٢١٦). وفي الأسماء والصفات (١/٣٦٥/٢٩٤). وفي الخلافيات (٢/٤٧٣/٢٧٤ و٢٧٥) و(٢/٤٧٤/٢٧٦). وفي الاعتقاد (ص٢٦٢/ح١٥٣).

كلهم من طرق عن شعبة، عن منصور بن المعتمر، عن عبد الله بن يسار، عن حذيفة ﷺ بمثله، وجاء آخره عند الطيالسي والبيهقي في الخلافيات في الموضع الأول بلفظ: ((ولكن قولوا: ما شاء الله وحده)).

وله طرق أخرى عن عبد الله بن يسار، حيث رواه عنه معبد بن خالد ومحمد بن ميمون أبو حمزة السكري وجابر الجعفي.

أما معبد فقد اختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: عن معبد بن خالد، عن عبد الله بن يسار، عن قتيلة امرأة من جهينة: أنَّ يهوديًا أتى النبي ﷺ، فقال: إنكم تنددون، وإنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة. فأمرهم النبي ﷺ أن يقولوا: وربِّ الكعبة، ويقول أحدهم: ما شاء الله ثم شئت.

رواه عنه مسعر بن كدام والمسعودي:

فرواه عنه مسعر بن كدام عند الترمذي - واللفظ له - في العلل الكبير

(ص٢٥٣ /ح٤٥٧).

والنسائي في الأيمان والنذور: باب الحلف بالكعبة (ح٣٧٧٣). وفي الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشاء فلان (ح١٠٨٢٢)[1].

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٨١٥/٣٤٢٧/٦).

والطبراني في الكبير (٧/١٤/٢٥).

والمزي في تهذيب الكمال (٢٧١/٣٥).

أما المسعودي فقد رواه عنه ستة:

١- يحيى بن سعيد القطان - وهو ممن سمع منه قديمًا - عند أحمد في (٢٧٠٩٣/٤٣/٤٥).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٨/٢٢٠/١).

وابن منده كما في الإصابة (٩٤/١٣).

وابن الأثير في أسد الغابة (٢٤٢/٦).

والمزي في تهذيب الكمال (٢٧٠/٣٥).

٢- وكيع بن الجراح - وهو ممن سمع منه قديمًا - عند ابن سعد في الطبقات الكبير (٢٩٩/١٠).

٣- عبد الله بن يزيد المكي المقرئ عند إسحاق بن راهويه في مسنده (ص ٣٠٦/ح٧٢٩).

٤- عاصم بن علي عند الطبراني في الكبير (٥/١٣/٢٥).

والمزي في تهذيب الكمال (٢٧١/٣٥).

٥- عبد الله بن رجاء عند البيهقي في السنن الكبرى (٢١٦/٣).

٦- محمد بن عبيد واختلف عليه:

فرواه عنه هكذا ابن سعد في الطبقات الكبير (٢٩٩/١٠).

وإسحاق بن راهويه في مسنده (ص٣٠٦/ح٧٢٨).

وأحمد بن حازم عند الحاكم في المستدرك (٧٨١٥/٣٣١/٤)، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وخالفهم أبو بكر ابن أبي شيبة، فرواه عن محمد بن عبيد، عن المسعودي، عن معبد بن خالد، عن عبد الله بن يسار، عن قتيلة بنت يسار، عن قتيلة بنت صيفي. فزاد قتيلة بنت يسار.

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٤٠٨/١٨٠/٦).

والطبراني في الكبير (٦/١٤/٢٥).

---

(١) نقل عنه ابن حجر في فتح الباري (٥٤٠/١١) تصحيحه، ولم أره في المطبوع.

والصواب ما عليه عامة أصحاب المسعودي بدون هذه الزيادة، وهو الموافق لرواية مسعر.

الوجه الثاني: عن معبد بن خالد، عن قتيلة امرأة من المهاجرات من جهينة، قالت: دخلت يهودية على عائشة، فقالت: إنكم تشركون... وساق الحديث.

رواه عنه مغيرة بن مقسم الضبي (بدون ذكر عبد الله بن يسار).

أخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشاء فلان (ح١٠٨٢٣).

والصواب عن معبد هو الوجه الأول، حيث مسعر أثبت من مغيرة، بل قدَّمه أبو نعيم على الثوري وشعبة، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: سمعت أبا نعيم يقول: مسعر أثبت ثم سفيان ثم شعبة[(١)].

وقد تابعه المسعودي كما تقدم[(٢)].

وأما محمد بن ميمون أبو حمزة السكري فقد رواه عن عبد الله بن يسار الجهني، قال: أخبرتني امرأة منا : أنها سمعت النبي ﷺ يخطب ، وهو يقول: ((لا يقول أحدكم: لولا الله وفلان، فإن كان لا بد فاعلاً، فليقل: لولا الله ثم فلان)).

أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (ص٣٠٧/ح٧٣٠) .

وأبو حمزة السكري، قال عنه أحمد والنسائي: تغيَّر بعد ما عمي[(٣)].

وأما جابر الجعفي، فقد رواه عن عبد الله بن يسار، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ عن النبي ﷺ.

ذكر هذا الدارقطني في العلل (٤٢٠/١٥).

وجابر بن يزيد الجعفي ضعيف[(٤)].

ورواية معبد بن خالد أقوى من رواية أبي حمزة السكري وجابر الجعفي.

وقد صوَّب البخاري رواية منصور، قال الترمذي: سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: هكذا روى معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار عن قتيلة.

وقال منصور: عن عبد الله بن يسار، عن حذيفة.

قال محمد: حديث منصور أشبه عندي وأصح[(٥)].

---

(١) الجرح والتعديل (٣٦٩/٨).
(٢) ذكر الدارقطني في العلل (٤٢٠/١٥) الاختلاف في طرق هذا الحديث، لكن في كلامه سقط، وقد أشار إلى ذلك محقق الكتاب.
(٣) ينظر: سؤالات أبي داود لأحمد (ص٣٥٩/ت٥٦١). وتهذيب التهذيب (٤٨٧/٩).
(٤) ينظر: التقريب (ص١٩٢/ت٨٨٦).
(٥) العلل الكبير (ص٢٤٥).

ويؤيد ما ذكره البخاري أن منصورًا عدَّه الأئمة ـ كما سيأتي في ترجمته ـ أثبت أهل الكوفة في زمانه.

دراسة إسناده عند ابن المبارك:

ـ شعبة:

هو شعبة بن الحجاج بن الورد، العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري.

روى عن أيوب السختياني ومنصور بن المعتمر ـ وروايته عنه في الصحيح ـ وغيرهما، وروى عنه يحيى القطان وعبد الله بن المبارك ـ وروايته عنه في البخاري ـ وغيرهما.

قال ابن مهدي: كان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث.

وقال يحيى القطان: ما رأيت أحدًا قط أحسن حديثًا من شعبة.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن. يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ، متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث. وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذبَّ عن السنة، وكان عابدًا.

وهو من السابعة، مات سنة ستين ومائة. وأخرج له الجماعة .

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٦٠٩/٣٦٩/٤، وتهذيب الكمال ٢٧٣٩/٤٧٩/١٢، وتهذيب التهذيب ٥٨٠/٢٣٨/٤، والتقريب ص٤٣٦/ت٢٨٠٥).

ـ منصور:

هو منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتَّاب، بمثناة ثقيلة ثم موحدة، الكوفي.

روى عن إبراهيم النخعي وعبد الله بن يسار وغيرهما، وروى عنه سفيان الثوري وشعبة ـ وروايته عنه في الصحيح ـ وغيرهما.

قال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: قال سفيان: كنت لا أحدث الأعمش عن أحد من أهل الكوفة إلا رده، فإذا قلت: منصور. سكت.

وقال بشر بن المفضل: لقيت الثوري بمكة، فقال: ما خلفت بعدي بالكوفة آمن على الحديث من منصور.

وقال أحمد بن سنان القطان عن ابن مهدي: أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ ليس هم، منهم منصور بن المعتمر.

وقال الحارث بن سريج النقال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول:لم يكن بالكوفة أحفظ من منصور.

وقال ابن سعد: كان ثقةً، مأمونًا، كثير الحديث، رفيعًا، عاليًا.

وقال العجلي: كوفي، ثقة، ثبت في الحديث، كان أثبت أهل الكوفة، وكأن حديثه القدح لا يختلف فيه أحد، متعبد رجل صالح، أكره على القضاء شهرين، وكان فيه تشيع قليل، ولم يكن بغال.

وقال أبو زرعة: سمعت إبراهيم بن موسى يقول: أثبت أهل الكوفة منصور، ثم مسعر. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن منصور فقال: ثقة، قال: وسئل أبي عن الأعمش ومنصور، فقال: الأعمش حافظ يخلِّط ويدلس، ومنصور أتقن لا يخلِّط ولا يدلس.

وقال أبو نعيم الملائي: سمعت حماد بن زيد يقول: رأيت منصور بن المعتمر صاحبكم، وكان من هذه الخشبية[١]، وما أراه كان يكذب.

وقال صالح بن أحمد: قلت لأبي: إن قومًا يقولون: منصور أثبت في الزهري من مالك، قال: هؤلاء جهال، منصور إذا نزل إلى المشايخ اضطرب.

وقال الجوزجاني: وكان قوم من أهل الكوفة لا يحمد الناس مذاهبهم هم رؤوس محدثي الكوفة مثل: أبي إسحاق عمرو بن عبد الله ومنصور والأعمش وزبيد بن الحارث اليامي، وغيرهم من أقرانهم احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، ووقفوا عندما أرسلوا لما خافوا ألا تكون مخارجها صحيحة. اهـ

قلت: الجوزجاني لديه شيء من الانحراف عن أهل الكوفة لتشيعهم، وقد قال العجلي عن منصور: كان فيه تشيع قليل، ولم يكن بغال.

وعلَّق الذهبي على كلام العجلي بقوله: تشيعه حب وولاء فقط. اهـ

قلت: هذا التشيع القليل لا يضر من اتفق الأئمة على توثيقه، والخلاصة فيه ما قال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، وكان لا يدلس.

وهو من طبقة الأعمش (الخامسة)، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٣٣٥/٤٥٦/٨، وأحوال الرجال ص٧٩-٨٠، وتاريخ الثقات للعجلي ص٤٤١/ت١٦٣٩، والجرح والتعديل ٧٧٨/١٧٧/٨، وتهذيب الكمال ٦٢٠١/٥٤٦/٢٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٨١/٤٠٢/٥، وتهذيب التهذيب ٥٤٦/٣١٢/١٠، والتقريب ص٩٧٣/ت٦٩٥٦).

---

(١) قال الذهبي في السير: الخشبية هم الشيعة. وينظر: الإكمال لابن ماكولا (٢٦٢/٣).

- عبد الله بن يسار:

هو عبد الله بن يسار الجهني، الكوفي.

روى عن حذيفة بن اليمان وقتيلة بنت صيفي وغيرهما، وروى عنه منصور بن المعتمر والأعمش وغيرهما.

قال النسائي: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من كبار الثالثة. وأخرج له أبو داود والنسائي.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٩٤٣/٢٠٢/٥، وتهذيب الكمال ٣٦٦٨/٣٢٦/١٦، وتهذيب التهذيب ١٦٨/٨٤/٦، والتقريب ص٥٥٩/ت٣٧٤١).

- حذيفة:

هو حذيفة بن اليمان، واسم اليمان حُسيل، بمهملتين مصغرًا، ويقال: حِسل بكسر ثم سكون، العبسي بالموحدة، حليف الأنصار.

صحابي جليل من السابقين، وكان صاحب سر رسول الله ﷺ.

مات في أول خلافة علي سنة ست وثلاثين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١١٤٠/٢٥٦/٣، ومعرفة الصحابة ٥٦٦/٦٨٦/٢، والاستيعاب ٤٩٥/٣١٨/٢، وتهذيب الكمال ١١٤٧/٤٩٥/٥، والإصابة ١٦٤٣/٢٢٣/٢، وتهذيب التهذيب ٤٠٥/٢١٩/٢، والتقريب ص٢٢٧/ت١١٦٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف لانقطاعه، قال عثمان الدارمي: وسألته - يعني يحيى بن معين - عن عبد الله بن يسار الذي يروي عنه منصور، عن حذيفة: ((لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان)) ألقي حذيفة؟ فقال: لا أعلمه[(١)].

وتقدم أن ابن حجر نقل تصحيح النسائي للحديث.

وقال العراقي: أخرجه أبو داود والنسائي في الكبرى بسند صحيح[(٢)].

والحديث صحيح لغيره بشواهده التي في هذا المبحث.

---

(١) تاريخ ابن معين للدارمي (ص١٦٠).

(٢) المغني عن حمل الأسفار (١٧١/٣).

١٨- عَنِ عبدِ اللهِ بن عبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنهما - قالَ: جاءَ رَجُلٌ إلى النَّبي ﷺ، وكَلَّمه ببعضِ الكلامِ، قَالَ: ما شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ، فقالَ: ((جَعلته - واللهِ - عَدْلَين، قُلْ: ما شَاءَ الله وَحْدَهُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن المبارك - واللفظ له - في مسنده (١٨١/١٠٨/١)، فقال: أنا الأَجْلَحُ، عن يَزِيدَ بن الأَصَمِّ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنهما - به.

وأخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشاء فلان (ح١٠٨٢٥).

وابن ماجه في الكفارات: باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت (ح٢١١٧). ومن طريقه الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار (ص٥٤٦).

وابن أبي شيبة في المصنف (٢٦٦٩١/٣٤٠/٥). ومن طريقه الطبراني في الكبير (١٢/ ١٣٠٠٦/٢٤٤).

وأحمد في (١٨٣٩/٣٣٩/٣) و(١٩٦٤/٤٣١/٣) و(٢٥٦١/٣٤١/٤) و(٣٢٤٧ /٢٩٧/٥).

والبخاري في الأدب المفرد (ص٣٤٤/ح٧٨٣).

وابن أبي الدنيا في الصمت وآداب اللسان (ص١٩٢/ح٣٤٢).

والباغندي في أماليه كما في جمهرة الأجزاء الحديثية (ص١٩٠/ح٣٦).

والطبراني في الكبير (١٣٠٠٥/٢٤٤/١٢).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٥/٢١٨/١).

وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص٦١٧/ح٦٦٧).

وابن عدي في الكامل (٤٢٩/١).

وتمام في فوائده كما في الروض البسام (٣٧/١٠٢/١).

وأبو نعيم الأصبهاني في تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين عاليًا (ص٩٧/ح٦٦).

والبيهقي في السنن الكبرى (٢١٧/٣)، وفي الأسماء والصفات (٢٩٣/٣٦٤/١).

والخطيب في تاريخ بغداد (١٠٤/٨-١٠٥).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢٥/٤١).

كلهم من طرق عن الأجلح، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بنحوه[١]، ولم ترد قصة في أوله عند ابن ماجه والحازمي.

---

(١) جاء عند ابن عساكر (الأعمش) بدل (الأجلح) ولعله خطأ، وذلك أنه جاء من نفس طريق ابن =

وأخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشاء فلان (ح١٠٨٢٤) من طريق القاسم بن مالك، عن الأجلح عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ بنحوه.

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث منكر، إنما يرويه الأجلح، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس عن النبي ﷺ[(١)].

وسبب إنكار أبي حاتم له أن القاسم بن مالك خالف جماعة من الثقات منهم: الثوري وعلي بن مسهر وهشيم وعيسى بن يونس ويحيى القطان وأبو معاوية وشيبان بن عبد الرحمن.

وقد أشار النسائي في سننه إلى هذه المخالفة.

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس رواه عنه الشعبي، ذكره الدارقطني - كما في أطراف الغرائب والأفراد (٢٧٧٩/٤٩٣/١) -، وقال: غريب من حديث الشعبي عنه، تفرد به سعد بن عبد الحميد، عن هشيم، عن أجلح. وغيره يرويه عن أجلح، عن يزيد الأصم، عن ابن عباس.

دراسة إسناده عند ابن المبارك:

- الأجلح:

هو أجلح بن عبد الله بن حجية، بالمهملة والجيم مصغر، يكنى أبا حجية الكندي، يقال: اسمه يحيى.

روى عن عبد الله بن بريدة ويزيد بن الأصم وغيرهما، وروى عنه شعبة وعبد الله بن المبارك وغيرهما.

قال ابن معين: صالح.

وقال مرة: ثقة.

وقال مرة: ليس به بأس.

وقال أبو داود عن ابن معين: هو صويلح.

وقال العجلي: ثقة.

وقال - أيضًا -: جائز الحديث، وليس بالقوي، وفي عداد الشيوخ.

وقال عمرو بن علي: مستقيم الحديث، صدوق.

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، ويروي عنه الكوفيون وغيرهم، ولم أجد له شيئًا منكرًا مجاوز الحد، لا إسنادًا ولا متنًا، وهو أرجو أنه لا بأس به، إلا أنه يعد في شيعة الكوفة، وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق.

ولما ذكره ابن خلفون في كتاب الثقات تكلم في مذهبه .

=

عساكر في المصادر الأخرى بذكر (الأجلح) .

(١) العلل (٢٢١٠/٢٠/٣).

وقال القطان: في نفسي منه شيء.
وقال - أيضًا -: ما كان يفصل بين الحسين بن علي وعلي بن الحسين(١).
وقال ابن سعد: كان ضعيفًا جدًّا.
وذكر علي بن المديني أصحاب الشعبي، ثم قال: مجالد فوق أشعث، وفوق أجلح الكندي.
وقال أحمد: أجلح ومجالد متقاربان في الحديث، وقد روى الأجلح غير حديث منكر. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما أقرب الأجلح من فطر بن خليفة.
وقال الجوزجاني: مفتري.
وقال أبو حاتم: لين، ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به.
وقال يعقوب بن سفيان: ثقة، حديثه لين.
وقال - أيضًا -: وأما مجالد والأجلح فقد تكلم الناس فيهما، ومجالد على حال أمثل من الأجلح.
وقال أبو داود: ضعيف.
وقال مرة: زكريا أرفع منه بمائة درجة.
وقال الآجري: سمعت أبا داود يقول: أجلح أحيى من أشعث(٢). وأجلح ضعيف.
وقال - أيضًا -: قلت لأبي داود: فأجلح؟ قال: أجلح دونه. يعني دون مجالد.
وقال: سمعت أبا داود يقول: أجلح فوق داود، وداود متروك. يعني الأودي.
وقال: سئل أبو داود عن أجلح والسري - يعني ابن إسماعيل -، فقال: السري متروك، ويحيى - يعني القطان - قد حدث عن أجلح.
وقال أبو داود: قد حدث يحيى(٣) عن مشايخ ضعاف على نقده للرجال: أجلح ومجالد...
وقال النسائي: ضعيف ليس بذاك، وكان له رأي سوء.
وقال العقيلي: روى عن الشعبي أحاديث مضطربة لا يتابع عليها.
وقال الساجي: ضعيف، وهو صدوق.
وفي كتاب ابن الجارود: ليس بشيء.
وقال ابن حبان: كان لا يدري ما يقول، يجعل أبا سفيان أبا الزبير، ويقلب

(١) قال ابن حجر: يعني أنه ما كان بالحافظ.
(٢) هو الكندي.
(٣) هو القطان.

الأسامي هكذا.

وذكره أبو القاسم البلخي، وأبو العرب في جملة الضعفاء.

وقال برهان الدين الحلبي: قال ابن الجوزي في موضوعاته في فضل علي رضي الله عنه في حديث: وضعه أجلح.

قلت: أسباب تضعيفه ما يلي:

١- تشيعه. قال الذهبي: صدوق شيعي جلد.

وقد قال شريك عن الأجلح: سمعنا أنه ما يسب أبا بكر وعمر أحد إلا مات قتلاً أو فقيرًا.

فهذا يشعر بأنه ليس غاليًا في التشيع. والمدار على قبول الراوي هو الصدق والحفظ[١].

٢- أنه ما كان يفصل بين بعض الرواة، ويقلب الأسامي.

وهذا فيه دلالة على أنه ليس متقنًا، لكن لا يضعف بذلك حتى يكثر منه.

٣- أنه روى عن الشعبي أحاديث مضطربة لا يتابع عليها.

وأما ما نقله برهان الدين الحلبي عن ابن الجوزي في موضوعاته من اتهامه بوضع حديث، فهو غير مقبول لأمرين:

- أنه لم يتهمه بالوضع أحد من المتقدمين.

- أن ابن الجوزي لم يصرح باتهامه بالوضع، بل سياق كلامه يشعر بأن المتهم بوضع الحديث هو الراوي الآخر، حيث وصفه بأنه كذاب[٢].

وقد ذكره الذهبي في كتابه (ذكر أسماء من تكلم فيه وهو ثقة) وقال: شيعي مشهور، صدوق.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق شيعي. اهـ

قلت: الراجح أنه لا بأس به، وأحاديثه عن الشعبي مضطربة. وقد حدَّث عنه شعبة ويحيى القطان، وهما ممن ينتقيان الشيوخ، ولا يحدثان إلا عن ثقة عندهما[٣].

وهو من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومائة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، والأربعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٣٨٠/٤٦٩/٨، والمعرفة والتاريخ ٨٣/٣ و١٠٣، وتاريخ الثقات للعجلي ص٥٧/ت٤٨، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٤٧/١٢٢/١، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ٣١٨/١و٣١٩

---

(١) ينظر: السلسلة الصحيحة (٢٢٦/٥).

(٢) ينظر: الموضوعات لابن الجوزي (٣٤٢/١).

(٣) ينظر: منهاج السنة (٥٢/٧). ولسان الميزان (١/ ١٥). وفتح المغيث (٤٢/٢).

و١٥/٢، والجرح والتعديل١٣١٧/٣٤٦/٢، والمجروحين لابن حبان ١٧٥/١، والكامل ٢٣٨/٤٢٦/١، وتهذيب الكمال ٢٨٢/٢٧٥/٢، وسير أعلام النبلاء ٤١٥/٥، وميزان الاعتدال ٢٧٤/٧٨/١، وديوان الضعفاء والمتروكين ٢٨٧/٦٥/١، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٣٤/ت١٣، وإكمال تهذيب الكمال ٣٢٩/١٣/٢، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص٤١/ت٣٠، وتهذيب التهذيب ١٨٩/١، والتقريب ص١٢٠/ت٢٨٧).

- يزيد بن الأصم:

هو يزيد بن الأصم ، واسمه عمرو بن عبد بن معاوية، البكائي، بفتح الموحدة والتشديد، أبو عوف، كوفي نزل الرقة، وهو ابن أخت ميمونة أم المؤمنين.

روى عن خالته ميمونة وابن عباس رضي الله عنهم - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه الأجلح الكندي والزهري وغيرهما.

قال العجلي وأبو زرعة والنسائي: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن حجر في التقريب: يقال: له رؤية ولا يثبت، وهو ثقة.

وهو من الثالثة، مات سنة ثلاث ومائة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم والأربعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٠٥٥/٢٥٢/٩، وتهذيب الكمال ٦٩٦١/٨٣/٣٢ ، وتهذيب التهذيب ٣١٣/١١-٣١٤ ، والتقريب ص١٠٧١/ت٧٧٣٦).

- ابن عباس:

هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله ﷺ.

ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله ﷺ بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر والحبر لسعة علمه.

وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة.

مات سنة ثمان وستين بالطائف. وأخرج له الجماعة .

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥٢٧/١١٦/٥، ومعرفة الصحابة ١٦٩٤/١٦٩٩/٣، والاستيعاب ١٥٨٨/٢٥٨/٦، وتهذيب الكمال ٣٣٥٨/١٥٤/١٥ ، والإصابة ١٣٠/٦/ ٤٧٧٢، وتهذيب التهذيب ٢٧٦/٥، والتقريب ص٥١٨/ت٣٤٣١).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن؛ فيه الأجلح، وهو حسن الحديث، وليس في روايته ما يستنكر.

والحديث عدَّه ابن عدي في الكامل في ترجمة الأجلح من أحاديثه الصالحة.

وحسن إسناده العراقي(١) والألباني(٢).

وقال البوصيري: هذا إسناد فيه الأجلح بن عبد الله، مختلف فيه، ضعفه أحمد وأبو حاتم والنسائي وأبو داود وابن سعد، ووثقه ابن معين والعجلي ويعقوب بن سفيان. وباقي رجال الإسناد ثقات. رواه النسائي في عمل اليوم والليلة عن علي بن خشرم عن عيسى بن يونس به ، ورواه الإمام أحمد في مسنده من حديث ابن عباس - أيضًا -، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن علي بن مسهر عن الأجلح به، إلا أنه قال: ((جعلتني الله عدلاً، قل: ما شاء الله)). وله شاهد من حديث قتيلة رواه الثلاثة(٣).

والحديث بشواهده التي في هذا المبحث صحيح لغيره.

غريب الحديث:

قوله: عَدْلَين.

العَدْل: أي المِثْل(٤).

---

(١) المغني عن حمل الأسفار (١٧١/٣) .

(٢) السلسلة الصحيحة (١٣٩/٢٦٦/١).

(٣) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١٥٠/٢).

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١٩١/٣) مادة عدل. ولسان العرب (٨٦/٩-٨٧) مادة عدل.

١٩- عن الطُّفَيْلِ أَخِي عَائِشَةَ - رَضِي اللهُ عَنهما - قَالَ: قَالَ رَجُلٌ من الْمُشْرِكِينَ لِرَجُلٍ من الْمُسْلِمِينَ: نِعْمَ الْقَوْمُ أَنْتُمْ لَوْلا أنَّكم تَقُولُونَ: ما شَاءَ الله، وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. فَسَمِعَ النبيُّ ﷺ، فقال: ((لا تَقُولُوا: ما شَاءَ الله، وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: ما شَاءَ الله، ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي - واللفظ له - في سننه (٢٦٩٩/٣٨٢/٢)، فقال: أخبرنا يَزِيدُ بن هَارُونَ، أنا شُعْبَةُ، عن عبد الْمَلِكِ بن عُمَيْرٍ، عن رِبْعِيِّ بن حِرَاشٍ، عن الطُّفَيْلِ أَخِي عَائِشَةَ - رَضِي اللهُ عَنهما - به.

وقد رواه عن عبد الملك بن عمير جمع من الرواة، واختلف عليه كما يلي:

أ - شعبة: واختلف على شعبة فيه، فرواه عنه:

١- يزيد بن هارون عند الدارمي كما تقدم.

٢- أبو الوليد الطيالسي عند الطبراني في الكبير (٨٢١٤/٣٨٨/٨). ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣٩٠/١٣).

وابن قانع في معجم الصحابة (٥٠/٢).

والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٥٦/١٤٤/٨).

٣- محمد بن عرعرة عند البخاري في التاريخ الكبير (٣٦٣/٤-٣٦٤).

٤- أبو داود (الطيالسي) عند الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٠٣/١).

٥- عفان (بن مسلم) عند ابن بشران في الأمالي (٢١٠/١٠٣/١).

٦- عثمان بن عمر عند أبي يعلى في مسنده (٤٦٥٥/١١٨/٨).

كلهم عن شعبة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن الطفيل أخي عائشة لأمها - رضي الله عنهما - بنحوه، وفيه رؤيا عند الطبراني والمزي وابن قانع وابن بشران وأبي يعلى، وهو عند البخاري من طريق محمد بن عرعرة والخطيب مختصر، ولم يسق البخاري متنه وإسناده كاملاً من طريق عثمان العتكي.

ورواه هاني بن يحيى عند الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار (ص٥٤٨) عن شعبة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي، عن عبد خير، عن عائشة - رضي الله عنها - بنحوه.

والصواب فيه الوجه الأول، حيث رواه الأكثر، وهو الموافق لما رواه الثقات عن عبد الملك بن عمير، وهو الذي رجحه الحفاظ كما سيأتي إن شاء الله - تعالى -.

ب - أبو عوانة (الوضاح اليشكري):

رواه أبو عوانة عند ابن ماجه في الكفارات: باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت (ح٢١١٨) عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن الطفيل أخي عائشة لأمها - رضي الله عنهما - بنحوه، وفيه رؤيا.

ج - حماد بن سلمة:

جاء من طرق عنه عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن الطفيل أخي عائشة لأمها - رضي الله عنهما -.

عند ابن أبي شيبة في مسنده (٦٥٢/١٦٥/٢).

وأحمد في (٢٠٦٩٤/٢٩٦/٣٤). ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (٤٦٨/٢).

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٧٤٣/٢١٣/٥) - ومن طريقه الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار (ص٥٤٧) -.

والطبراني في الكبير (٨٢١٤/٣٨٨/٨) - ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣٩١/١٣) -.

وابن قانع في معجم الصحابة (٥٠/٢).

ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٨٧٤/٨٦١/٢).

والحاكم في المستدرك (٥٩٤٦/٥٢٤/٣).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٩٥٤/١٥٦٥/٣) و(٣٩٥٥/١٥٦٦/٣).

والبيهقي في دلائل النبوة (٢٢/٧).

والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٠٣/١).

والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٥٥/١٤٣/٨).

وجاء لفظ الحديث عندهم بنحوه، وفيه رؤيا، وهو عند الخطيب مختصر.

د - زيد بن أبي أنيسة:

رواه زيد بن أبي أنيسة عند الطبراني في الكبير (٨٢١٥/٣٨٩/٨) عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن أخ لعائشة لأمها - رضي الله عنهما - بنحوه، وفيه رؤيا.

هـ - زياد بن عبد الله البكائي:

رواه زياد بن عبد الله عند ابن قانع في معجم الصحابة (٥٠/٢).

والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٥٤/١٤٢/٨).

عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن الطفيل أخي عائشة لأمها - رضي الله عنهما - بنحوه، وفيه رؤيا.

و- عبيد الله بن عمرو (الرقي):

رواه عبيد الله بن عمرو عند الحاكم في المستدرك (٥٩٤٥/٥٢٣/٣) عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش قال: قال الطفيل بن عبد الله ابن

أخي عائشة لأمها - رضي الله عنهما - بنحوه ، وفيه رؤيا.

وذكر الحاكم أن حماد بن سلمة خالفه، فرواه عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش عن الطفيل بن عبد الله بن سخبرة أخي عائشة لأمها.

ثم ذكر الحاكم أن حديث حماد أولى بالمحفوظ من حديث عبيد الله بن عمرو.

وهو عند البيهقي في الأسماء والصفات (٢٩٢/٣٥٨/١) من طريق عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن الطفيل بن عبد الله - وكان أخا عائشة رضي الله عنها لأمها - بنحوه، وفيه رؤيا.

ز- عبد الله بن إدريس:

رواه عبد الله بن إدريس عن عبد الملك، عن ربعي، عن الطفيل بن سخبرة أخي عائشة بنحوه .

ذكر ذلك ابن حجر في فتح الباري (٥٤٠/١١).

ح - سفيان بن عيينة:

جاء من طرق عنه عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان.

عند النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشاء فلان (ح١٠٨٢٠).

وابن ماجه في الكفارات: باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت (ح٢١١٨). ومن طريقه الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار (ص٥٤٨).

والشافعي في سنن حرملة، كما في معرفة السنن والآثار للبيهقي (٣٧٢/٤).

وأحمد في (٢٣٣٣٩/٣٦٤/٣٨).

والبخاري في التاريخ الكبير (٣٦٤/٤).

والبزار في مسنده (٢٨٣٠/٢٥١/٧).

والبيهقي في الأسماء والصفات (٢٩١/٣٥٧/١). وفي معرفة السنن والآثار (٣٧٣/٤).

وجاء لفظ الحديث عندهم بنحوه، وفيه رؤيا، وهو عند البزار بدون رؤيا، ولم يذكر البخاري المتن.

وقد ذكر إبراهيم الحربي في كتاب الهجران[١] والمزي في تحفة الأشراف

---

(١) نقل ذلك عنه ابن حجر في النكت الظراف على الأطراف (٢٩/٣).

الأشراف (٤/٢١١) أن سفيان بن عيينة وهم في ذلك[١].

ويؤيده أن الأكثر رووه عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن الطفيل أخي عائشة لأمها.

ولعل سفيان سلك الجادة، حيث إن رواية ربعي عن حذيفة أكثر من روايته عن الطفيل. وقد ذكر أئمة العلل أن الوهم إليها أسرع[٢].

ط - سفيان الثوري:

أخرجه الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار (ص٥٤٧) من طريق عباس بن يزيد البصري، عن سفيان، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي عن حذيفة بن اليمان بنحوه.

وذكر الحازمي أنه سفيان الثوري. اهـ

قلت: أخشى أن هذا وهم من الحازمي، حيث إن الحفاظ - كما سبق - ذكروا أن سفيان بن عيينة خالف غيره من أصحاب عبد الملك بن عمير، فرواه من حديث حذيفة، ولم يذكروا أن الثوري قد رواه من هذا الطريق.

ي - معمر: واختلف عليه:

فرواه هشام بن يوسف عند الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١/٢١٩/٢٣٧). وابن حبان في صحيحه (١٣/٣٢/٥٧٢٥).

عن معمر، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة بنحوه، وفيه رؤيا.

ورواه عبد الرزاق في مصنفه في الجامع لمعمر (١١/٢٨/١٩٨١٣) عن معمر، عن عبد الملك بن عمير أن رجلاً رأى في زمان النبي ﷺ في المنام ... فذكره بنحوه.

قلت: الصواب من هذه الطرق أنه عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن الطفيل أخي عائشة لأمها.

حيث رواه الأكثر وهم: شعبة - كما في الراجح عنه - وأبو عوانة وحماد بن سلمة وزيد بن أبي أنيسة وزياد بن عبد الله البكائي وعبيد الله بن عمرو وعبد الله بن إدريس.

قال ابن حجر: وهو الذي رجحه الحفاظ[٣].

قلت: منهم: البخاري في التاريخ الكبير، وإبراهيم الحربي في كتاب الهجران، والبزار في مسنده.

وللحديث طريق آخر من طريق ليث بن أبي سليم، عن عبد الملك بن أبي

(١) عزا ابن حجر في فتح الباري (١١/٥٤٠) وهم ابن عيينة للحفاظ.
(٢) ينظر: شرح العلل (٢/٧٢٥-٧٢٦).
(٣) فتح الباري (١١/٥٤٠).

حدرد، عن أخ له يقال له: طلحة، بنحوه .

قال ابن الأثير في أسد الغابة (٤٧٥/٢): أخرجه أبو موسى، وقال: هذا خطأ، وإنما هو عبد الملك بن عمير، عن ربعي، عن الطفيل بن عبد الله بن سَخْبرة.

قلت - أي ابن الأثير -: ليس على ابن منده فيه استدراك، فإنه قد أخرج هذا الحديث في ترجمة طلحة بن أبي حدرد.

دراسة إسناده عند الدارمي:

- يزيد بن هارون:

هو يزيد بن هارون بن زاذان ، السلمي مولاهم، أبو خالد، الواسطي.

روى عن سفيان الثوري وشعبة - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل والدارمي وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث.

وقال ابن معين: ثقة.

وقال ابن المديني: هو من الثقات.

وقال في موضع آخر: ما رأيت أحفظ منه.

وقال أبو طالب عن أحمد: كان حافظًا للحديث، صحيح الحديث عن حجاج بن أرطاة.

وقال أبو زرعة عن أبي بكر ابن أبي شيبة: ما رأيت أتقن حفظًا من يزيد. قال أبو زرعة: والإتقان أكثر من حفظ السرد.

وقال العجلي: ثقة، ثبت في الحديث، وكان متعبدًا، حسن الصلاة جدًّا.

وقال أبو حاتم: ثقة، إمام، صدوق، لا يسأل عن مثله.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من خيار عباد الله - تعالى - ممن يحفظ حديثه، وكان قد كف في آخر عمره.

وقال مؤمل بن إهاب: سمعت يزيد يقول: ما دلست قط إلا حديثًا واحدًا عن عون، فما بورك لي فيه.

وقال أحمد بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: يزيد بن هارون لا يميز، ولا يبالي عمن روى.

وقال أحمد بن أبي خيثمة عن أبيه: كان يعاب على يزيد حيث ذهب بصره، ربما سئل عن حديث لا يعرفه، فيأمر جاريةً له تُحفِّظه إياه من كتابه.

علَّق عليه ابن حجر بقوله: كان المتقدمون يتحرزون عن الشيء اليسير من التساهل، لأن هذا يلزم منه اعتماده على جاريته، وليس عندها من الإتقان ما يميز بعض الأجزاء من بعض، فمن هنا عابوا عليه هذا الفعل، وهذا في

الحقيقة لا يلزم منه الضعف ولا التليين، وقد احتج به الجماعة كلهم[1].

وقال أحمد بن حنبل: سماع يزيد من ابن أبي عروبة ضعيفٌ، أخطأ في أحاديث.

علَّق عليه الذهبي بقوله: إنما الضعف فيها من قبل سعيد بن أبي عروبة، لأنه سمع منه بعد التغير.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين - وهم من لم يوصف بذلك إلا نادرًا جدًّا -، وقال: أحد الأعلام من أتباع التابعين، قال: ما دلست قط إلا في حديثٍ واحد، فما بورك لي فيه. اهـ

قلت: الراجح ما قال ابن حجر في التقريب: ثقة، متقن، عابد.

وهو من التاسعة، مات سنة ست ومائتين، وقد قارب التسعين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٤٢٥٨/٣١٦/٩، وتاريخ الثقات للعجلي ص٤٨١/ت١٨٥٩، والجرح والتعديل ١٢٥٧/٢٩٥/٩، وثقات ابن حبان ٦٣٢/٧، وتهذيب الكمال ٧٠٦١/٢٦١/٣٢ ، وسير أعلام النبلاء ١١٨/٣٥٨/٩، وهدي الساري ص٤٥٣ ، وتهذيب التهذيب ٣٦٦/١١ ، والتقريب ص١٠٨٤/ت٧٨٤٢ ، وتعريف أهل التقديس ص٩٧/ت٣٣).

- شعبة:

هو شعبة بن الحجاج بن الورد، العتكي مولاهم، أبو بسطام، الواسطي ثم البصري.

ثقة، حافظ، متقن.

تقدمت ترجمته في (ح١٧).

- عبد الملك بن عمير:

هو عبد الملك بن عمير بن سويد، اللخمي، حليف بني عدي، الكوفي، ويقال له: الفَرَسي، بفتح الفاء والراء ثم مهملة، نسبة إلى فرس له سابق، كان يقال له: القِبْطي، بكسر القاف وسكون الموحدة، وربما قيل ذلك - أيضًا - لعبد الملك.

روى عن جابر بن سمرة وربعي بن حراش - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما، وروى عنه مسعر بن كدام و شعبة - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما.

قال ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير: إني لأحدث بالحديث، فما أترك منه حرفًا.

---

(١) هدي الساري (ص٤٥٣). وينظر: سير أعلام النبلاء (٣٦٣/٩). وشرح العلل (٢٤٧/١).

وقال أبو بكر بن عياش: سمعت أبا إسحاق الهمداني يقول: خذوا العلم من عبد الملك ابن عمير.

وقال ابن البرقي عن ابن معين: ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين.

وقال ابن نمير: كان ثقةً، ثبتًا في الحديث.

وقال العجلي: تابعي، ثقة، وهو صالح الحديث.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال يعقوب الفسوي: عبد الملك بن عمير لخمي، حافظ سرّاد، قد روى عنه شعبة ومسعر، ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان مدلسًا.

وذكره - أيضًا - ابن خلفون في الثقات.

وقال ابن خراش: كان شعبة لا يرضاه.

وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: مخلط.

وقال ابن محرز عن ابن معين: منصور أثبت عندي، وأحب إليَّ من عبد الملك بن عمير. وقال علي بن الحسن الهسنجاني عن أحمد: عبد الملك مضطرب الحديث جدًّا، مع قلة روايته، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها.

وقال إسحاق بن منصور: ضعفه أحمد جدًّا.

وقال صالح بن أحمد عن أبيه: سماك أصلح حديثًا منه، وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ.

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: أبو عون محمد بن عبيد الله أثبت وأوثق من عبد الملك بن عمير.

وقال عبد الله بن أحمد: سئل أبي عن عبد الملك بن عمير وعاصم بن أبي النجود، فقال: عاصم أقل اختلافًا عندي من عبد الملك بن عمير. عبد الملك أكثر اختلافًا، وقدَّم عاصمًا على عبد الملك.

وقال ابن أبي حاتم: ثنا صالح بن أحمد، ثنا علي بن المديني، سمعت ابن مهدي يقول: كان الثوري يعجب من حفظ عبد الملك. قال صالح فقلت لأبي: هو عبد الملك بن عمير؟ قال: نعم. قال ابن أبي حاتم: فذكرت ذلك لأبي، فقال: هذا وهم، إنما هو عبد الملك بن أبي سليمان، وعبد الملك بن عمير لم يوصف بالحفظ.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبى عن عبد الملك بن عمير، فقال: ليس بحافظ، وهو صالح الحديث، تغير حفظه قبل موته.

قال الذهبي في الميزان: لم يورده ابن عدي ولا العقيلي ولا ابن حبان، وقد ذكروا من هو أقوى حفظًا منه، وأما ابن الجوزي، فذكره فحكى الجرح

وما ذكر التوثيق، والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق وسعيد المقبري، لما وقعوا في هزم الشيخوخة نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها.

وعلَّق الذهبي في تذكرة الحفاظ على قول ابن معين: هو مختلط. بقوله: ما اختلط الرجل، ولكنه تغيّر تغير الكبر، وضعفه أحمد بن حنبل لغلطه.

وذكره الذهبي في كتابه الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، فقال: وثقوه، وقد تغير بأخرة، وما اختلط.

وقال العلائي: ذكر بعض الحفاظ أن اختلاطه احتمل، لأنه لم يأت فيه بحديث منكر، فهو من القسم الأول[1].

وقال ابن حجر في هدي الساري: احتج به الجماعة، وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في الاحتجاج، ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات، وإنما عيب عليه أنه تغير حفظه لكبر سنه لأنه عاش مائة وثلاث سنين، ولم يذكره ابن عدي في الكامل ولا ابن حبان.

وقد عدَّه العلائي في الطبقة الثالثة من المدلسين - وهم من توقف فيهم جماعة، فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقبلهم آخرون مطلقًا كالطبقة التي قبلها -، وقال: مشهور به .

وتابعه ابن حجر فعدَّه في المرتبة الثالثة، وقال: تابعي مشهور، من الثقات، مشهور بالتدليس، وصفه الدارقطني وابن حبان وغيرهما.

وأشار ابن حجر في التقريب لقلة تدليسه، فقال: ثقة، فصيح، عالم، تغير حفظه، وربما دلس.

وقال ابن رجب: ثقة، متفق على حديثه. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، يدلس، تغير حفظه لكبر سنه، ومن ضعفه فإنما لتغير حفظه بعد كبر سنه.

مات سنة ست وثلاثين ومائة، وله مائة وثلاث سنين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٢٤٠/٤٣٣/٨ ، سؤالات ابن محرز ١١٩/١، وتاريخ الثقات للعجلي ص٣١١/ت١٠٣٥، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية المروذي وغيره ص٩٠وص١١٨، والمعرفة والتاريخ ٨٧/٣ ، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية عبد الله ٥٤/٣ ، والجرح والتعديل ١٧٠٠/٣٦٠/٥، وثقات ابن حبان ٥/ ١١٦ ، وتهذيب الكمال ٣٥٤٦/٣٧٠/١٨ ، وميزان الاعتدال ٣٢٣٥/٦٦٠/٢، والرواة الثقات المتكلم

(١) ذكر العلائي أن القسم الأول: من لم يوجب ذلك له ضعفًا أصلاً، ولم يحط من مرتبته، إما لقصر مدة الاختلاط وقلته، وإما لأنه لم يرو شيئًا حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم.

فيهم بما لا يوجب ردهم ص١٣٢/ت٥٥ ، وتذكرة الحفاظ ١٢٣/١٣٥/١، وإكمال تهذيب الكمال ٣٣٥٥/٣٢٩/٨، والمختلطين للعلائي ص٧٦/ت٣٠ ، وجامع التحصيل ص١٠٨ وص١١٣، وشرح العلل ١٦٣/١ ، والبيان والتوضيح ص١٤٩/ت٢١٩، وهدي الساري ص٤٢٢، وتهذيب التهذيب ٤١١/٦، والتقريب ص٦٢٥/ت٤٢٢٨، وتعريف أهل التقديس ص١٤٢/ت٨٤).

- ربعي بن حراش:

هو ربعي بن حِراش، بكسر المهملة وآخره معجمة، أبو مريم العبسي، الكوفي.

روى عن حذيفة بن اليمان والطفيل بن سخبرة وغيرهما، وروى عنه الشعبي وعبد الملك ابن عمير وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقة، له أحاديث صالحة.

وقال العجلي: تابعي، ثقة، من خيار الناس، يقال:لم يكذب كذبةً قط.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من عباد أهل الكوفة.

وقال اللالكائي: مجمع على ثقته.

قال ابن حجر: ثقة، عابد، مخضرم.

وهو من الثانية، مات سنة مائة، وقيل: غير ذلك. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٣٠٧/٥٠٩/٣، وتهذيب الكمال ١٨٥٠/٥٤/٩، وتهذيب التهذيب ٢٣٦/٣-٢٣٧، والتقريب ص٣١٨/ت١٨٨٩).

- الطفيل أخي عائشة:

هو الطفيل بن سخبرة، ويقال: الطفيل بن الحارث بن سخبرة، ويقال: الطفيل بن عبد الله بن الحارث بن سخبرة، بفتح المهملة وسكون المعجمة ثم موحدة، القرشي، ويقال: الأزدي، ويقال: الأسدي، له صحبة، وهو أخو عائشة - رضي الله عنها - لأمها.

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: لا أدري من أي قريش هو.

وقال الواقدي: كانت أم رومان تحت عبد الله بن الحارث بن سخبرة بن جرثومة الخير ابن غادية بن مرة بن الأوس بن النمر بن غيمان الأسدي، فقدم بها مكة، فحالف أبا بكر قبل الإسلام، وتوفي عنها، وقد ولدت له الطفيل، ثم خلف عليها أبو بكر، فولدت له عبد الرحمن وعائشة، فهما أخوا الطفيل لأمه.

قال المزي: وقول الواقدي أشبه، وعلى قوله تكون نسبة الطفيل إلى قريش بالحلف لا بالنسب.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢١٥٠/٤٨٩/٤، ومعرفة الصحابة ١٥٤٢/١٥٦٥/٣، والاستيعاب ١٢٧٢/٢١٧/٥، وتهذيب الكمال ٢٩٦٦/٣٨٩/١٣، وتهذيب التهذيب ١٤/٥، والتقريب ص٤٦٣/ت٣٠٣٥، والإصابة ٤٢٤٣/٢٢٢/٥).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، والراوي عن عبد الملك بن عمير هو شعبة، وقد أخرج صاحبا الصحيحين أحاديث عبد الملك بن عمير من طريق شعبة.

وشعبة مشهور عنه أنه لا يأخذ من حديث شيوخه، إلا ما كان مسموعًا لهم، قال يحيى القطان:كل شيء يحدث به شعبة عن رجل فلا تحتاج أن تقول عن ذاك الرجل إنه سمع فلانًا، قد كفاك أمره[١].

والحديث صححه الألباني[٢].

(١) الجرح والتعديل (١٦٢/١).
(٢) السلسلة الصحيحة (١٣٨/٢٦٥/١).

فقه الأحاديث:

المسألة الأولى: حكم قول: ما شاء الله وشئت أو قول: ما شاء الله وشاء فلان:

دلت أحاديث المبحث على النهي عن قول: ما شاء الله وشئت أو وشاء فلان، وعلى هذا جمهور العلماء[1]، وقد بوَّب البخاري في صحيحه (٥٣٩/١١) باب لا يقول: ما شاء الله وشئت[2].

واختلف العلماء في النهي هنا هل هو للتحريم أو للكراهة؟

فذهب بعضهم إلى أن النهي هنا نهي تنزيه رعاية للأدب[3].

وذهب آخرون إلى أن النهي للتحريم.

والراجح أنه للتحريم، فهو من شرك الألفاظ، ويدل لذلك:

١- أن صيغة النهي الأصل فيها التحريم[4].

٢- إنكاره ﷺ على من قال له: ما شاء الله وشئت، بقوله: ((جعلته - والله - عدلين)) وفي لفظ: ((جعلتني لله ندًا)). وهذا يدل على أن هذا القول فيه نوع تنديد وتشريك المخلوق بالخالق، وهو أمر لا يجوز.

واختار هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية[5] وابن القيم[6] وأئمة الدعوة النجدية[7]، حيث جعلوه من الشرك الأصغر.

المسألة الثانية: الحكمة من النهي عن قول: ما شاء الله وشئت، أو قول: ما شاء الله وشاء فلان:

أن الواو تقتضي تسوية المعطوف بالمعطوف عليه، فيكون القائل: ما شاء الله وشئت، مساويًا مشيئة الله - تعالى - بمشيئة المخلوق، وهذا شرك[8]، فحسم النبي ﷺ مادة الشرك، وسد الذريعة إليه في اللفظ، كما سدها في الفعل والقصد[9].

---

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد (ص ٥٩٩).
(٢) أيضاً تبويب كل من النسائي وابن ماجه وابن حبان يدل على النهي من هذا القول.
(٣) ينظر: فيض القدير (٥٠٩/٤) .
(٤) ينظر: ما تقدم من الكلام عن دلالة صيغة النهي في التمهيد.
(٥) مجموع الفتاوى (٣٣٣/١).
(٦) مدارج السالكين (٣٤٤/١). وينظر: إغاثة اللهفان (٢٢٨/٢-٢٢٩).
(٧) ينظر: شروح كتاب التوحيد باب قول: ما شاء الله وشئت.
(٨) ينظر: إحياء علوم الدين (١٧٠/٣). وفيض القدير (٥٠٩/٤). وتيسير العزيز الحميد (ص ٥٩٥). والقول المفيد(٣٢٩/٢).
(٩) ينظر: إعلام الموقعين (١٥٨/٣). وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨٠/١).

المسألة الثالثة: قول: ما شاء الله وشئت، أو قول: ما شاء الله وشاء فلان، هل هو شرك أكبر أو أصغر؟:

هذا القول شرك أصغر فهو من شرك الألفاظ، لكن إن اعتقد المساواة بين الخالق والمخلوق في المشيئة فهو شرك أكبر[1].

المسألة الرابعة: ما يؤمر به من قال: ما شاء الله وشئت، أو قال: ما شاء الله وشاء فلان:

جاء في حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ أمر الرجل الذي قال له: ما شاء الله وشئت. أن يقول: ((ما شاء الله وحده)). وهكذا جاء في بعض ألفاظ حديث الطفيل.

وفي حديث الطفيل أمرهم أن يقولوا: ((ما شاء الله ثم شاء محمد)).

فالمستحب هو قول: ما شاء الله وحده، ويجوز قول: ما شاء الله ثم شاء فلان[2].

المسألة الخامسة: ألفاظ أخرى شبيهة بقول: ما شاء الله وشئت، ينهى عنها:

قال ابن القيم - بعد أن ذكر بعض الأحاديث الواردة في النهي عن قول: ما شاء الله وشئت -: وفي معنى هذا الشرك المنهي عنه، قول من لا يتوقى الشرك: أنا بالله وبك، وأنا في حسب الله وحسبك، ومالي إلا الله وأنت، وأنا متوكل على الله وعليك، وهذا من الله ومنك، والله لي في السماء وأنت لي في الأرض، ووالله وحياتك، وأمثال هذا من الألفاظ التي يجعل فيها قائلها المخلوق ندًّا للخالق، وهي أشد منعًا وقبحًا من قوله: ما شاء الله وشئت[3].

وقال الشيخ الألباني: ومثل ذلك قول بعض العامة وأشباههم ممن يدعي العلم: ما لي غير الله وأنت، وتوكلنا على الله وعليك، ومثله قول بعض المحاضرين: باسم الله والوطن، أو باسم الله والشعب، ونحو ذلك من الألفاظ الشركية التي يجب الانتهاء عنها، والتوبة منها؛ أدبًا مع الله - تبارك وتعالى -[4].

المسألة السادسة: كراهية قول: ما شئت:

قال إسحاق بن منصور لأحمد بن حنبل: تكره أَن يقول الرجل: (ما شئتَ)؟

قال: كان عثمان ﷺ يكرهه. وإن قال: (إن شئتَ) أحسن.

---

(١) ينظر: مدارج السالكين (٣٤٤/١). والقول المفيد (٣٤١/٢).
(٢) ينظر: تيسير العزيز الحميد (ص ٦٠٦).
(٣) زاد المعاد (٣٥٣/٢).
(٤) السلسلة الصحيحة (٢٦٦/١).

قال إسحاق (بن راهويه): نَهيُهُما واحد، إلا أنه يبدأ ما شاء الله - عزَّ وجلَّ - ثم شئت[1].

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه رواية إسحاق بن منصور الكوسج (٥٩٦/٢).

المبحث الثالث: قول: نستشفع بالله عليك

٢٠- عن جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ ﷺ قالَ: أتى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْرَابِيٌّ، فقالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ جُهِدَت الأنْفُسُ، وَضَاعَت الْعِيَالُ، وَنُهِكَت الأمْوَالُ، وَهَلَكَت الأنْعَامُ، فَاسْتَسْقِ اللَّهَ لنا، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِكَ على اللَّهِ، وَنَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ، قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((وَيْحَكَ أَتَدْرِي ما تَقُولُ؟!))، وَسَبَّحَ رسول اللَّهِ ﷺ، فما زَالَ يُسَبِّحُ حتى عُرِفَ ذلك في وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قال: ((وَيْحَكَ، إنَّه لا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ على أَحَدٍ من خَلْقِهِ، شَأْنُ اللَّهِ أَعْظَمُ من ذلك، وَيْحَكَ، أَتَدْرِي ما الله؟! إِنَّ عَرْشَهُ على سَمَاوَاتِهِ لَهَكَذَا - وقال بِأَصَابِعِهِ مِثْلَ الْقُبَّةِ عليه - وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّاكِبِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود - واللفظ له - في السنة: بابٌ في الجهمية (ح٤٦٩٣)، فقال: حدثنا عبدُ الأعلى بن حَمَّادٍ، وَمُحَمَّدُ بن الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ، وَأَحْمَدُ بن سَعِيدٍ الرِّبَاطِيُّ، قالوا: ثنا وَهْبُ بن جَرِيرٍ - قال أَحْمَدُ: كَتَبْنَاهُ من نُسْخَتِهِ، وَهَذَا لَفْظُهُ -، قال: ثنا أبي، قال: سمعت مُحَمَّدَ بن إسحاق يحدث عن يَعْقُوبَ بن عُتْبَةَ، عن جُبَيْرِ بن مُحَمَّدِ بن جُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ به.

ثم قال أبو داود: قال ابن بَشَّارٍ في حَدِيثِهِ: ((إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ)) وَسَاقَ الحديث. وقال عبد الأعلى وابن الْمُثَنَّى وابن بَشَّارٍ: عن يَعْقُوبَ بن عُتْبَةَ وَجُبَيْرِ بن مُحَمَّدِ بن جُبَيْرٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ. وَالْحَدِيثُ بِإِسْنَادِ أَحْمَدَ بن سَعِيدٍ هو الصَّحِيحُ، وَافَقَهُ عليه جَمَاعَةٌ منهم: يحيى بن مَعِينٍ وَعَلِيُّ بن الْمَدِينِيِّ. وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عن ابن إسحاق كما قال أَحْمَدُ - أَيْضًا -، وكان سَمَاعُ عبد الأعلى وابن الْمُثَنَّى وابن بَشَّارٍ من نُسْخَةٍ وَاحِدَةٍ فِيمَا بَلَغَنِي. اهـ

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٨٨٤/٣١٩/٢).

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٢٤/٢) عن عبد الله بن محمد وعلي (المديني).

والدارمي في الرد على الجهمية (ص٤١/ح٧١) عن محمد بن بشار[1].

وابن أبي عاصم في السنة (٥٧٦/٢٥٣/١) عن أبي الأزهر (أحمد بن الأزهر).

---

(١) سيأتي - إن شاء الله - أن رواية الدارمي في النقض على المريسي عن محمد بن بشار هي من الطريق الآخر.

وابن خزيمة في التوحيد (١/٢٣٩/١٤٧) عن محمد بن بشار.
وأبو عوانة في مسنده (٢/١٢٠/٢٥١٧) عن أبي الأزهر – ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١/١٧٥/٩٢) -.
والطبراني في المعجم الكبير (٢/١٢٨/١٥٤٧) من طريق عبد الأعلى بن حماد النرسي ويحيى بن معين وعلي بن المديني. - ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٤/٥٠٥) -.
والدارقطني في الصفات (ص٣١/ح٣٩) من طريق يحيى بن معين وعلي بن المديني. وفي (ص٣١/ح٣٨) من طريق محمد بن يزيد الواسطي. - ومن طريقه الذهبي في العلو (ص٤٤/ح٧٣) -.
واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٣٩٤/٦٥٦). من طريق أبي الأزهر.
والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٣١٧/٨٨٣). من طريق أبي الأزهر.
والخطيب في تاريخ بغداد (٤/٤٠)[١]. من طريق أبي الأزهر.
والذهبي في العلو (ص٤٣/ح٧١ وح٧٢) من طريق أبي الأزهر.
وابن عبد البر في التمهيد (٧/١٤١) من طريق يحيى بن معين[٢].
وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص٦٠/ح٣٠) من طريق محمد بن بشار[٣].
كلهم عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده بنحوه، وهو عند البخاري مختصر.
وأخرجه أبو داود ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات - كما تقدم - عن عبد الأعلى بن حماد ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار.
والبخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٢٤) عن محمد بن بشار[٤].
وابن أبي شيبة في العرش (ص٥٦/ح١١) عن عبد الأعلى بن حماد.
والدارمي في النقض على المريسي (١/٤٦٨) عن محمد بن بشار.
وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٥٢/٥٧٥) عن عبد الأعلى بن حماد

---

(١) قال الخطيب بعد أن أورد هذا الحديث: يقال: إن مسلم بن الحجاج القشيري وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وغيرهما من الكبراء رووا هذا الحديث عن أبي الأزهر، وحدث عن وهب بن جرير علي بن المديني ويحيى بن معين كرواية أبي الأزهر عنه.
(٢) وقع في الإسناد تحريف نبه عليه محقق الكتاب.
(٣) ابن قدامة رواه من طريق أبي داود، ورواية أبي داود في سننه عن محمد بن بشار هي من الطريق الآخر.
(٤)لم يسق البخاري إسناده كاملاً بل قال: وقال لي محمد بن بشار وغيره: حدثنا وهب، عن أبيه، عن ابن إسحاق، عن يعقوب وجبير. ولم يسق - أيضًا - المتن.

ومحمد بن المثنى.

وابن أبي حاتم في تفسيره (٢٢٤/٧٨/١) من طريق محمد بن بشار.

وأبو الشيخ في العظمة (١٩٨/٥٥٤/٢) من طريق محمد بن المثنى.

كلهم عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة وجبير ابن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده بنحوه، وهو عند الدارمي وابن أبي حاتم مختصر.

والطريق الأول هو الصواب، حيث هو الذي رجحه الحفاظ: أبو داود في سننه - كما تقدم - والدارقطني في الصفات، والمزي في تهذيب الكمال، والذهبي في العلو.

ويؤيده ما أخرجه الآجري في الشريعة (٦٦٧/١٠٩٠/٣) من طريق سلمة بن شبيب، عن حفص بن عبد الرحمن، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد ابن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده بنحوه.

وهذا الطريق يرفع استشكال الذهبي في العلو (ص٤٤) حيث قال: يتأمل قول أبي داود: إنَّه رواه جماعة عن ابن إسحاق. فما وجدته أبدًا (إلا)[١] من حديث وهب عن أبيه عنه.

دراسة إسناده عند أبي داود:

- أحمد بن سعيد الرباطي:

هو أحمد بن سعيد بن إبراهيم، الرباطي، المروزي، أبو عبد الله الأشقر.

روى عن روح بن عبادة ووهب بن جرير - وروايته عنه في البخاري - وغيرهما، وروى عنه الجماعة سوى ابن ماجه وغيرهم.

قال النسائي: ثقة.

وقال ابن خراش: ثقة؛ ثقة.

وقال الخطيب: ورد بغداد في أيام أحمد بن حنبل، وجالس بها العلماء، وذاكرهم، وكان ثقةً، فاضلاً، فهمًا، عالمًا.

وأنكر عليه أحمد بن حنبل توليه أمر الرباط لعبد الله بن طاهر. اهـ

قلت: الراجح كما قال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ.

وأما توليه لأمر الرباط فهذا لا يضر حديث الثقة.

وهو من الحادية عشرة، مات سنة ست وأربعين ومائتين[٢]. وأخرج له الجماعة سوى ابن ماجه.

---

(١) غير موجودة في المطبوعة، وقد أضفتها ليستقيم بها الكلام.

(٢) ينظر: حاشية بشار عواد على تهذيب الكمال (٣١١/١-٣١٢) في تحديد وفاته.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦٥/٥٤/٢، وتاريخ بغداد ١٨٤٤/١٦٥/٤، وتهذيب الكمال ٣٧/٣١٠/١، وتهذيب التهذيب ٣٠/١، والتقريب ص٨٩/ت٣٧).

- وهب بن جرير:

هو وهب بن جرير بن حازم بن زيد، أبو عبد الله الأزدي، البصري.

روى عن شعبة وأبيه - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقة.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال سليمان بن داود القزاز: قلت لأحمد - يعني ابن حنبل - : أريد البصرة، عمن أكتب؟ قال: عن وهب بن جرير وأبي عامر العقدي.

وقال العجلي: بصري ثقة، كان عفان يتكلم فيه.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: صدوق. قيل له: وهب بن جرير وروح بن عبادة وعثمان بن عمر؟ قال: وهب أحب إليَّ منهما، وهب صالح الحديث.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال أحمد بن منصور الرمادي: تذاكرت أنا وابن وارة: أيما أثبت وهب أو أبو النضر؟ فقال هو: أبو النضر، وقلت أنا: وهب.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: قال عبد الرحمن بن مهدي: ها هنا قوم يحدثون عن شعبة، ما رأيتهم. قلت له: من يعني بهذا؟ قال: وهب بن جرير. قال أبي: ما رئي وهب عند شعبة، ولكن كان صاحب سنة، حدث - زعموا - عن شعبة نحوًا من أربعة آلاف حديث، قال عفان: هذه أحاديث الرصاصي. قلت لأبي: ما هذا الرصاصي؟ قال: كان إنسان بالبصرة يقال له: الرصاصي، وكان قد سمع من شعبة حديثًا كثيرًا. قال أبو عبد الرحمن: الرصاصي هذا عبد الرحمن بن زياد وقع إلى مصر. قال أبي: قال وهب بن جرير: كتب لي أبي إلى شعبة، فكنت أجيء فأسأله.

وقال عبد الله الدورقي عن أبيه: إذا خرَّجت حديث شعبة،لم أُقدِّم على وهب بن جرير أحدًا.

وذكر الآجري أن عفان بن (مسلم) كان يكذِّب وهب بن جرير.

وقال الآجري: سمعت أبا داود يحدث عن وهب بن جرير، عن أبيه، سمع يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي وهب الجيشاني.

قال أبو داود: جرير بن حازم روى هذا عن ابن لهيعة، طلبتها بمصر فما

وجدت منها حديثًا واحدًا عند يحيى بن أيوب، وما فقدت منها حديثًا واحدًا من حديث ابن لهيعة، أراها صحيفة اشتبهت على وهب بن جرير. اهـ

قلت:لم يذكر ابن عدي في ترجمته من الكامل ما يستنكر عليه إلا حديثين: أحدهما من روايته عن شعبة. وإنما تكلم ابن مهدي وعفان في روايته عن شعبة، والراجح ثبوت سماعه من شعبة، فقد تقدم نقل أحمد بن حنبل عنه إتيانه لشعبة. وقال البخاري في التاريخ الكبير: سمع شعبة وأباه.

وأما تكذيب عفان بن مسلم له فهو غير مقبول، قال الآجري لأبي داود: بلغك عن عفان إنه ليكذِّب وهب بن جرير؟ فقال: حدثني عباس العنبري قال: سمعت عليًّا (المديني) يقول: أبو نعيم وعفان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحدًا إلا وقعوا فيه.

وقال الذهبي في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: ثقة، حافظ، حديثه في الكتب، ضعف في شعبة، نعم ما هو كغندر.

وقال ابن حجر في هدي الساري: احتج به الأئمة، وأوردوا له من حديثه عن شعبة ما توبع عليه.

وقال في التقريب: ثقة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة ـ كما عليه الأكثر ـ غير أنه في شعبة ليس بالمتقن، وما رواه عن أبيه، عن يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، فهي نسخة اشتبهت عليه.

وهو من التاسعة ، مات سنة ست ومائتين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٤١٧٤/٢٢٩/٩، والتاريخ الكبير٢٥٧٨/١٦٩/٨، وتاريخ الثقات للعجلي ص٤٤٦/ت١٧٨٣، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية عبد الله٣١٣/٢ ، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٩٢٨/٣٢٤/٤، والجرح والتعديل ١٢٤/٢٨/٩، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ١٦/٢ و١٢٨، وثقات ابن حبان ٢٢٨/٩، والكامل١٩٩٣/٦٨/٧ ، وتهذيب الكمال ٦٧٥٣/١٢١/٣١ ، وميزان الاعتدال ٣٥٠/٤/ ٩٤٢٤، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٩٢/ت٣٦٥، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص١٨٨/ت٨٤ ، وإكمال تهذيب الكمال٥٠٦٨/٢٥٧/١٢، والبيان والتوضيح ص٢٩٨/ت٤٩٨، وهدي الساري ص٤٥٠، وتهذيب التهذيب ١٦١/١١، والتقريب ص١٠٤٣/ت٧٥٢٢).

- أبي:

هو جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري، والد وهب.

روى عن محمد بن سيرين ومحمد بن إسحاق وغيرهما، وروى عنه ابنه وهب ويحيى القطان وغيرهما.

قال شعبة: ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين: هشام الدستوائي وجرير بن حازم.

وقال قراد: قال لي شعبة: عليك بجرير بن حازم فاسمع منه.

وقال محمود بن غيلان عن وهب بن جرير: كان شعبة يأتي أبي، فيسأله عن حديث الأعمش ، فإذا حدثه قال: هكذا - والله - سمعته من الأعمش.

وقال موسى بن إسماعيل: ما رأيت حماد بن سلمة يعظم أحدًا تعظيمه جرير بن حازم.

وقال حماد بن زيد: كان الغرباء إذا قدموا أتيناهم، فيقول هشام الدستوائي: هاتوها، وكان أحفظنا جرير بن حازم.

وقال علي عن ابن مهدي: جرير بن حازم أثبت عندي من قرة بن خالد.

وقال ابن سعد: كان ثقة، إلا أنه اختلط في آخر عمره.

وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة.

وقال الدوري: سألت يحيى عن جرير بن حازم وأبي الأشهب؟ فقال: جرير أحسن حديثًا منه وأسند.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: جرير أمثل من ابن هلال، وكان صاحب كتاب.

وقال المروذي: ذكر (يعني أحمد بن حنبل) جرير بن حازم، فقال: كان حافظًا.

وقال مرة: في حديثه شيء.

وقال العجلي وأحمد بن صالح المصري والبزار والساجي: ثقة.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم: جرير بن حازم صدوق صالح، قدم هو والسري بن يحيى مصر، وجرير ابن حازم أحسن حديثًا منه، والسري أحلى منه.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ، لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه. وقال في مشاهير علماء الأمصار: كان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين.

وقال ابن عدي: جرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي عن قتادة أشياء لا يرويها غيره. وجرير عندي من ثقات الناس، حدث عنه الأئمة من الناس: أيوب السختياني، وابن عون، وحماد بن زيد، والثوري، والليث بن سعد، ويحيى بن أيوب المصري، وابن لهيعة، وغيرهم.

وذكره ابن شاهين في الثقات، وقال:كان يحيى بن سعيد القطان يقول: هو ثقة، وكان يرضاه.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: رأيت في كتاب علي: قلت ليحيى (القطان): أيما أحب إليك أبو الأشهب أو جرير بن حازم؟ قال: ما أقربهما، ولكن جرير كان أكثرهما وهمًا.

وقال أحمد بن سنان عن ابن مهدي: جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما أحسوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئًا.

وقال عبد الله بن أحمد: سألت ابن معين عنه، فقال: ليس به بأس، فقلت: إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير، فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف.

وقال أحمد بن حنبل: كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يوقف أشياء، ويسند أشياء.

وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله ذكر قول حماد بن زيد: كان جرير أحفظنا. ثم نظر إليَّ أبو عبد الله فتبسم، وقال: ولكنه بأخرة. فقلت: يحفظ عن يحيى، عن عمرة، عن عائشة قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين. فأنكره، وقال: من وراءه؟ قلت: جرير. قال: جرير كان يحدث بالتوهم. قلت: أكان يحدثهم بالتوهم بمصر خاصة أو غيرها ؟ قال: في غيرها، وفيها. وقال أبو عبد الله: أشياء يسندها عن قتادة باطل.

وقال الأثرم عن أحمد: جرير بن حازم يروي عن أيوب (السختياني) عجائب.

وفي سؤالات مهنا عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل: هو كثير الغلط.

وقال المروذي: سألته (يعني أحمد بن حنبل) عن جرير بن حازم؟ فقال: في بعض حديثه شيء، وليس به بأس.

وقال الساجي: صدوق، حدث بمصر أحاديث وهم فيها، وهي مقلوبة، حدثني حسين عن الأثرم قال: قال أحمد بن حنبل: جرير بن حازم حدث بالوهم بمصر، لم يكن يحفظ.

وقال البخاري: هو صحيح الكتاب إلا أنه ربما وهم في الشيء(١).

وقال ابن رجب: وحديثه (أي جرير بن حازم) عن يحيى بن سعيد الأنصاري، قال مسلم في كتاب التمييز(٢):لم يمعن في الرواية عنه، إنما روى

(١) علل الترمذي الكبير (ص١٣٢).
(٢) (ص٢١٧).

من حديثه نزرًا يسيرًا لا يكاد يأتي بها على التقويم والاستقامة.
وقال أبو حاتم: تغير قبل موته بسنة.
ووصفه يحيى الحماني بالتدليس.
وقال أبو الفتح الأزدي: جرير بن حازم امرؤ صدوق، خرج عنه بمصر أحاديث مقلوبة، ولم يكن بالحافظ، حمل رشدين وغيره عنه مناكير.
قلت: يمكن تحرير ما تكلم فيه فيما يلي:
١- الاختلاط: وهذا غير مؤثر فيه، فقد ذكر ابن مهدي أن أولاده حجبوه، فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئًا. ولهذا عدَّه العلائي في كتابه المختلطين من القسم الأول - وهو من لم يوجب ذلك له ضعفًا أصلاً، ولم يحط من مرتبته، لأنه لم يرو شيئًا حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم -، وقال: وإنما ذكرته وأمثاله استطرادًا.
٢- الوهم: فقد ذكر ذلك يحيى القطان وأحمد والبخاري والساجي، وقد بيَّن ابن حبان سبب ذلك، فقال: كان يخطئ، لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه.
وقد نقل الذهبي في السير كلام القطان، وعلَّق عليه بقوله: اغتفرت أوهامه في سعة ما روى.
وقول البخاري: ربما وهم في الشيء، يشعر بقلة أوهامه.
٣- التدليس: وهو نادرٌ منه، ولهذا عدَّه ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين - وهم من لم يوصف بذلك إلا نادرًا جدًّا -، وقال: أحد الثقات.
٤- روايته عن أيوب السختياني ويحيى بن سعيد الأنصاري وقتادة. فقد تكلم أحمد في روايته عن أيوب، وتكلم مسلم في روايته عن يحيى. والذي يظهر أن أوهامه عنهما ليست كثيرة، ويدل لذلك أن روايته عن أيوب في الصحيحين. أما عن يحيى بن سعيد الأنصاري، فقد أشار مسلم إلى أنه إنما روى من حديثه نزرًا يسيرًا.
أما روايته عن قتادة فقد طعن فيها ابن معين وأحمد وابن عدي، وقد أشار أحمد إلى سبب النكارة في حديثه، حيث قال: حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يوقف أشياء، ويسند أشياء.
وقال الذهبي في الميزان: وفي الجملة لجرير عن قتادة أحاديث منكرة.
وقال في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: إمام، حجة، مشهور، إلا أن ابن معين قال: هو في قتادة ضعيف.
وقال في الميزان: أحد الأئمة الكبار الثقات، ولولا ذكر ابن عدي له لما أوردته.
وقال ابن رجب: ثقة، متفق على تخريج حديثه.
وقال ابن حجر في هدي الساري: ما أخرج له البخاري من روايته عن

قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها.

وقال في التقريب: ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، صحيح الكتاب، له أوهام إذا حدث من حفظه، وروايته عن قتادة فيها مناكير.

وهو من السادسة، مات سنة سبعين ومائة بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٤١٠١/٢٧٨/٩، وتاريخ الثقات للعجلي ص٩٦/ت٢٠٤، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية المروذي وغيره ص٧٢ و٩٥، والضعفاء الكبير للعقيلي ٢٤٣/١٩٨/١، والجرح والتعديل ٢٠٧٩/٥٠٤/٢، وثقات ابن حبان ١٤٤/٦، ومشاهير علماء الأمصار له ص٢٥٠/ت١٢٥٥، والكامل ٣٣٣/١٢٤/٢، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص٨٨/ت١٦٥، وتهذيب الكمال ٩١٣/٥٢٤/٤، وسير أعلام النبلاء ٤٣/٩٨/٧، وميزان الاعتدال ١٤٦١/٣٩٢/١، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٥٨/ت٦٤، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص٧٧/ت٢٤، وإكمال تهذيب الكمال ٩٥٥/١٨٠/٣، والمختلطين للعلائي ص٣ وص١٧، وجامع التحصيل ص١٥٣/ت٨٩، وشرح العلل ٥١٣/٢و٦٢٤و٦٢٨، والبيان والتوضيح للعراقي ص٧٩/ت٨٨ ، وتحفة التحصيل له ص٤٨، وهدي الساري ص٣٩٤ ، وتهذيب التهذيب ٦٩/٢، والتقريب ص١٩٦/ت٩١٩، وتعريف أهل التقديس ص٧٨/ت٧، والكواكب النيرات ص١١١/ت١١).

- محمد بن إسحاق:

هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني، نزيل العراق.

روى عن الزهري ويعقوب بن عتبة وغيرهما، وروى عنه جرير بن حازم وجرير بن عبد الحميد وغيرهما.

قال ابن المديني: سمعت سفيان يقول: قال ابن شهاب، وسئل عن مغازيه؟ فقال: هذا (يعني ابن إسحاق) أعلم الناس بها.

وقال يونس بن بكير: سمعت شعبة يقول: محمد بن إسحاق أمير المؤمنين بحفظه.

وقال ابن علية عن شعبة: أما جابر الجعفي ومحمد بن إسحاق فصدوقان في الحديث.

وقال أبو معاوية: كان ابن إسحاق من أحفظ الناس، فكان إذا كان عند

الرجل خمسة أحاديث أو أكثر، جاء فاستودعها محمد بن إسحاق قال: أحفظها عليَّ، فإن نسيتها كنت قد حفظتها عليَّ.

وقال ابن رجب: كان ابن مهدي يحدث عن رجل عن ابن إسحاق.

وقال علي بن الحسين بن واقد: دخلت على ابن المبارك، قلت: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ فقال: أما إنا وجدناه صدوقًا، ثلاث مرات.

وقال الخليلي: قال ابن إدريس الحافظ: كيف لا يكون محمد بن إسحاق ثقة؟! وقد سمع عبد الرحمن الأعرج ويروي عنه، ثم يروي عن أبي الزناد عن الأعرج، ثم يروي عن أبي الزناد، عن أبيه، عن الأعرج. روى عن محمد بن إسحاق من الأئمة من أستاذيه: الزهري وصالح بن كيسان وعقيل بن خالد ويونس بن يزيد، ومن أقرانه: شعبة والثوري وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وشريك بن عبد الله وغيرهم، ومن كثرة علمه أنه روى عن جماعة ماتوا بعده بالكثير: كسفيان وشعبة وشريك.

وقال المفضل بن غسان: سمعت يحيى بن معين يقول: كان محمد بن إسحاق ثبتًا في الحديث.

وقال المفضل: سألت ابن معين عنه، فقال: كان ثقة، وكان حسن الحديث.

وقال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن معين عنه (أي عن ابن إسحاق)، فقلت: في نفسك من صدقه شيء؟ فقال: لا، هو صدوق.

وقال أحمد بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: محمد بن إسحاق ليس به بأس.

وقال محمد بن نصر الفراء: سمعت يحيى بن يحيى، وذكر عنده محمد بن إسحاق فوثقه.

وقال ابن سعد: كان ثقة، ومن الناس من يتكلم فيه، وكان خرج من المدينة قديمًا.

وقال في موضع آخر: كان محمد بن إسحاق أول من جمع مغازي رسول ﷺ وألفها. وقال: ورواته من هؤلاء البلدان أكثر ممن روى عنه من أهل المدينة. وقال: كان كثير الحديث، وقد كتبت عنه العلماء، ومنهم من يستضعفه.

وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت ليحيى بن معين وذكرت له الحجة، فقلت: محمد بن إسحاق منهم؟ فقال: كان ثقة، إنما الحجة عبيد الله بن عمر ومالك بن أنس، وذكر قومًا آخرين.

وقال البخاري: رأيت علي بن عبد الله يحتج بحديث ابن إسحاق. وقال علي عن ابن عيينة: ما رأيت أحدًا يتهم ابن إسحاق.

وقال علي بن المديني: مدار حديث رسول الله ﷺ على ستة، فذكرهم، ثم

قال: فصار علم الستة عند اثني عشر، فذكر ابن إسحاق فيهم.

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت عليًّا عن محمد بن إسحاق؟ فقال: هو صالح وسط. قال علي: ولا أعلم أحدًا ترك ابن إسحاق، روى عنه شعبة وسفيان بن سعيد وسفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وإسماعيل.

وقال يعقوب بن شيبة: سمعت عليًّا يقول: إن حديث محمد بن إسحاق ليتبين فيها الصدق، يروي مرة: حدثني أبو الزناد. ومرة: ذكر أبو الزناد. وروى عن رجل عمن سمع منه، يقول: حدثني سفيان بن سعيد، عن سالم أبي النضر، عن عمر ((صوم يوم عرفة)) وهو من أروى الناس عن أبي النضر. ويقول: حدثني الحسن بن دينار، عن أيوب، عن عمرو بن شعيب في (سلف وبيع) وهو من أروى الناس عن عمرو بن شعيب.

وقال يعقوب بن سفيان: قال علي (المديني):لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين: نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: ((إذا نعس أحدكم يوم الجمعة)). والزهري، عن عروة، عن زيد بن خالد ((إذا مس أحدكم فرجه)). هذان لم يروهما عن أحد، والباقون يقولون: ذكر فلان، ولكن هذا فيه حدثنا[(١)].

وقال يعقوب بن سفيان: سمعت بعض ولد جويرية بن أسماء - وكان ملازمًا لعلي - قال: سمعت عليًا يقول: وقع إليَّ من حديث ابن إسحاق شيء، فما أنكرت منه إلا أربعة أحاديث، ظننت أن بعضه منه وبعضه ليس منه.

وقال يعقوب بن شيبة: سمعت محمد بن عبد الله بن نمير وذكر ابن إسحاق، فقال: إذا حدث عمن سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أتي من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة.

وقال الميموني: ثنا أبو عبد الله (أحمد بن حنبل) بحديث استحسنته عن ابن إسحاق، فقلت له: يا أبا عبد الله ما أحسن هذه القصص التي يجيء بها ابن إسحاق! فتبسم إلي متعجبًا.

وفي شرح العلل قال أحمد: هو حسن الحديث. وقال مرة: يكتب من حديثه هذه الأحاديث. كأنه يعني المغازي. وقال مرة: هو صالح الحديث، وأحتج به أنا - أيضًا -.

وقال ابن البرقي:لم أر أهل الحديث يختلفون في ثقته وحسن حديثه وروايته، وفي حديثه عن نافع بعض الشيء.

---

(١) أشار البيهقي في كتابه القراءة خلف الإمام (ص٦٠-٦١) إلى عدم تفرد ابن إسحاق بهذين الحديثين.

وقال الحاكم: قال محمد بن يحيى: هو حسن الحديث عنده غرائب، وروى عن الزهري فأحسن الرواية.

وقال البخاري: محمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها.

وقال الحاكم: وذكر عن البوشنجي أنه قال: هو عندنا ثقة ثقة.

وقال العجلي: مدني ثقة.

وقال أبو زرعة الدمشقي: محمد بن إسحاق رجل قد اجتمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه، منهم: سفيان وشعبة وابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وابن المبارك وإبراهيم بن سعد، وروى عنه من الأكابر يزيد بن أبي حبيب، وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقًا وخيرًا مع مدحه ابن شهاب له.

وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: ممن عنى بعلم السنن، وواظب على تعاهد العلم، وكثرت عنايته فيه وجمعه له على الصدق والإتقان، يروي عن مشايخ قد رآهم ويروي عن مشايخ عن أولئك، وربما روى عن أقوام رووا عن مشايخ يروون عن مشايخه، يدل ما وصفت من توقيه على صدقه، مات ببغداد سنة خمسين ومائة، وكان من أحسن الناس سياقًا للأخبار، وأحفظهم لمتونها.

وقال ابن عدي: ولمحمد بن إسحاق حديث كثير، وقد روى عنه أئمة الناس: شعبة والثوري وابن عيينة وحماد بن سلمة وغيرهم، وقد روى المغازي عنه: إبراهيم بن سعد وسلمة بن الفضل ومحمد بن سلمة ويحيى بن سعيد الأموي وسعيد بن بزيع وجرير بن حازم وزياد البكائي وغيرهم، وقد روى المبتدأ والمبعث. ولو لم يكن لابن إسحاق من الفضل إلا أنه صرف الملوك عن كتب لا يحصل منها شيء، فصرف أشغالهم حتى اشتغلوا بمغازي رسول الله ﷺ، ومبتدأ الخلق، ومبعث النبي ﷺ، فهذه فضيلة لابن إسحاق سبق بها، ثم بعده صنفه قوم آخرون ولم يبلغوا مبلغ ابن إسحاق فيه، وقد فتشت أحاديثه الكثيرة، فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره، ولم يتخلف عنه في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به.

وقال الخليلي: وإنما لم يخرجه البخاري في الصحيح من أجل روايته للمطولات والمغازي، ويستشهد به، وأكثر عنه فيما يحكى في أيام النبي ﷺ، وفي أحواله، وفي التواريخ، وهو عالم واسع العلم ثقة.

وقال أبو العباس الدغولي: محمد بن إسحاق بن يسار إمام في المغازي،

صدوق في الرواية[١].

وقال أبو داود (الطيالسي): سمعت عمر بن حبيب القاضي قال: كنا عند هشام بن عروة فقيل له: إن محمد بن إسحاق يروي كذا وكذا. فقال: كذب الخبيث.

وقال عبد الملك بن محمد: حدثني سليمان بن داود (الشاذكوني): قال لي يحيى بن سعيد القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب. قال: قلت: وما يدريك؟ قال: قال لي وهيب ابن خالد. فقلت لوهيب: ما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس. فقلت لمالك بن أنس: ما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة. قال: قلت لهشام بن عروة: وما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة ابنة المنذر، دخلت علي وهي بنت تسع سنين، وما رآها حتى لقيت الله - عز وجل - .

وقال علي (بن المديني): سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قلت لهشام بن عروة: إن ابن إسحاق يحدث عن فاطمة بنت المنذر، فقال: أهو كان يصل إليها؟ فقلت ليحيى: كان محمد بن إسحاق بالكوفة وأنت بها؟ قال: نعم. قلت: تركته متعمدًا؟ قال: نعم تركته متعمدًا، ولم أكتب عنه حديثًا قط .

وقال يحيى (القطان): قال إنسان للأعمش: إن ابن إسحاق حدثنا عن ابن الأسود، عن أبيه بكذا وكذا. فقال: كذب ابن إسحاق، وكذب ابن الأسود. حدثني عمارة بكذا وكذا.

وقال يحيى بن آدم: ثنا ابن إدريس قال: كنت عند مالك بن أنس، فقال له رجل: يا أبا عبد الله إني كنت بالري عند أبي عبيد الله[٢]، وعنده محمد بن إسحاق، فسمعته يقول: إعرضوا عليَّ علم مالك فإني بيطاره، فغضب مالك، وقال: انظروا إلى دجال الدجاجلة يقول: اعرضوا على علم مالك. قال ابن إدريس: وما سمعت أحدًا جمع الدجال قبل ذلك.

وقال الزنبري عن الدراوردي: جُلد ابن إسحاق (يعني في القدر).

وقال أبو داود الطيالسي: سمعت حماد بن سلمة يقول: لولا الاضطرار ما رويت عن ابن إسحاق شيئًا .

وقال محمد بن المنهال: سمعت يزيد بن زريع يقول: كان محمد بن إسحاق معتزليًا.

وقال معتمر بن سليمان التيمي: قال لي أبي: لا ترو عن ابن إسحاق، فإنه كذاب.

---

(١) القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص٥٩).

(٢) هو معاوية بن عبيد الله بن يسار وزير المهدي. ينظر: تاريخ الإسلام (١٠/ ٥٤٩/ ٤٦٧).

وقال يحيى بن غيلان: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ما تركت حديث محمد بن إسحاق إلا لله.

وقال أبو حفص الفلاس: كنا عند وهب بن جرير، فانصرفنا من عنده، فمررنا بيحيى ابن سعيد القطان، فقال: أين كنتم؟ قلنا: كنا عند وهب بن جرير (يعنى يقرأ علينا كتاب المغازي، عن أبيه، عن ابن إسحاق)، قال: تنصرفون من عنده بكذب كثير.

وقال محمد بن مسلم بن أبي الوضاح: سمعت يحيى بن سعيد(١) يقول: يروي أهل العراق عن محمد بن إسحاق كتابه. كأنه تعجب، وكره ذلك.

وقال عبد الله بن أحمد: حدثني ابن خلاد قال: سمعت يحيى (القطان) يذكر أن حجاجًا لم ير الزهري، وكان سيء الرأي فيه جدًّا، ما رأيته أسوأ رأيًا في أحد منه في حجاج ومحمد ابن إسحاق وليث وهمام لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم.

وقال معقل الجزري: أتيت محمد بن إسحاق، فسمعته يتكلم في القدر، فلم أعد إليه.

وقال الميموني: سمعت يحيى بن معين يقول: محمد بن إسحاق ضعيف.

وقال محمد بن هارون الفلاس المخرمي: سألت يحيى بن معين عن محمد بن إسحاق؟ فقال: ما أحب أن احتج به في الفرائض.

وقال أحمد بن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين عنه قال: ليس بذاك، ضعيف. وسمعته يقول مرة أخرى: محمد بن إسحاق عندي سقيم ليس بالقوي.

وقال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن معين قلت: كيف محمد بن إسحاق عندك؟ قال: ليس هو عندي بذاك، ولم يثبته وضعفه، ولم يضعفه جدًّا، فقلت له: ففي نفسك من صدقه شيء؟ قال: لا، كان صدوقًا.

وقال الدارمي: قلت (يعني ليحيى بن معين): فمحمد بن إسحاق؟ فقال: ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزهري.

وقال ابن محرز عن ابن معين: محمد بن عمرو أحب إليَّ من محمد بن إسحاق، وأهل المدينة لا يرون أن يحدثوا عن ابن إسحاق، وذلك أنه يرى القدر.

وقال الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: محمد بن إسحاق ثقة، ولكنه ليس بحجة.

وقال الدوري: قال يحيى لا تشبَّث بشيء مما يحدثك به ابن إسحاق، فإن

---

(١) هو القطان. ونبه الدكتور أحمد معبد في حاشيته على كتاب النفح الشذي (٢/٧١٧-٧١٨) إلى أن ما ورد في الميزان والسير من نسبته للأنصاري هو خطأ.

ابن إسحاق ليس هو بقوي في الحديث. فقال رجل ليحيى: يصح أن ابن إسحاق كان يرى القدر؟ قال: نعم، كان يرى القدر.

وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: محمد بن عبد الله بن أخي الزهري أحب إليَّ من محمد بن إسحاق في الزهري.

وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: ليث بن سعد أثبت في يزيد بن أبي حبيب من محمد ابن إسحاق.

وقال الدوري: سمعت أحمد بن حنبل يقول وهو على باب أبي النضر، وسأله رجل، فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في محمد بن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي؟ فقال: أما موسى بن عبيدة فكان رجلاً صالحًا حدث بأحاديث مناكير، وأما محمد بن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث - يعني المغازي ونحوها -، فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قومًا هكذا. قال أحمد بن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين.

وقال أبو داود: سمعت أحمد ذكر محمد بن إسحاق، فقال: كان رجل يشتهي الحديث، فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه.

وقال المروذي: قال أحمد بن حنبل: كان ابن إسحاق يدلس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يبين إذا كان سماعًا قال: حدثني. وإذا لم يكن قال: قال.

وقال المروذي: قال أبو عبد الله: قدم محمد بن إسحاق إلى بغداد، فكان لا يبالي عمن يحكي عن الكلبي وغيره.

وقال علي بن أبي طاهر عن الأثرم: قلت لأبي عبد الله: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ قال: هو كثير التدليس جدًّا، فكان أحسن حديثه عندي ما قال: أخبرني وسمعت.

وقال الخضر بن داود عن أحمد بن محمد: قلت لأبي عبد الله: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ قال: هو كثير التدليس جدًّا. قلت له: فإذا قال: حدثني وأخبرني، فهو ثقة؟ قال: هو يقول أخبرني فيخالف(١). فقيل لأبي عبد الله: روى عنه يحيى بن سعيد؟ فقال: لا، كالمنكر لذلك، ثم قال: كان يحيى بن سعيد لا يستخف من هو أكثر من محمد بن إسحاق.

وقال المروذي: سألته (يعني أحمد بن حنبل) عن محمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال: هو حسن الحديث، ولكن إذا جمع عن رجلين. قلت كيف ؟ قال: يحدث عن الزهري ورجل آخر، فيحمل حديث هذا على هذا، ثم قال: قال يعقوب(٢): سمعت أبي يقول: سمعت المغازي منه ثلاث مرات ينقضها

(١) قال ابن رجب في شرح العلل (١٢٧/١): يشير إلى أنه يصرح بالتحديث والإخبار ويخالف الناس في حديثه مع ذلك.

(٢) هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري.

ويغيرها.

وقال المروذي: قيل له (يعني أحمد بن حنبل): محمد بن إسحاق وابن أخي الزهري في حديث الزهري؟ فقال: ما أدري وحرك يده كأنه ضعفهما.

وقال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله يقول: ابن إسحاق ليس بحجة.

وقال أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل، وسأله رجل عن محمد بن إسحاق؟ فقال: كان أبي يتتبع حديثه فيكتبه كثيرًا بالعلو والنزول، ويخرجه في المسند، وما رأيته أنفى حديثه قط. قيل له: يحتج به؟ قال:لم يكن يحتج به في السنن.

وقال أيوب بن إسحاق بن سافري: سألت أحمد بن حنبل فقلت: يا أبا عبد الله، ابن إسحاق إذا تفرد بحديث تقبله؟ قال: لا والله، إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من ذا. قال أيوب: وأما علي بن المديني فكان يثني عليه ويقدمه.

وقال الجوزجاني: الناس يشتهون حديثه، وكان يرمى بغير نوع من البدع.

وقال ابن رجب: قال الجوزجاني: ابن إسحاق روى عن الزهري إلا أنه يمضغ حديث الزهري بمنطقه، حتى يعرف من رسخ في علمه أنه خلاف رواية أصحابه عنه.

وقال البرذعي: وذكرت له (يعني أبا زرعة الرازي) محمد بن إسحاق؟ فجعله في عداد الشيوخ. فقلت: يقال: إنه قدري. قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، ثنا هارون بن عيسى، حدثني يحيى القطان قال: كان ابن إسحاق غيلانيًا[(١)]، وكان يقال: أهل المدينة يتقون حديثه. قلت: يقال: إنه يروي عن أهل الكتاب. فقال: حدثنا أحمد، قال: حدثني أبو داود، قال: حدثني رجل، وحدثه ابن إسحاق بحديث، فقال: من حدثك؟ فقال: ثقة: يعقوب اليهودي.

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن محمد بن إسحاق؟ فقال: يكتب حديثه.

وقال - أيضًا -: سمعت أبي يقول: محمد بن إسحاق ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، وهو أحب إليَّ من أفلح بن سعيد، يكتب حديثه.

وفي الكامل لابن عدي: سئل الفريابي عن حديث لمحمد بن إسحاق، وكان يأبى عليهم، فلما كرروا عليه، قال: محمد بن إسحاق - فذكر كلمة شنيعة -، فقال: زنديق.

---

(١) الغيلانية: هي إحدى فرق المرجئة. وهم أصحاب غيلان القدري. ينظر: مقالات الإسلاميين (ص١٣٦).

وقال النسائي: ليس بالقوي(١).
وقال الدارقطني: اختلف الأئمة فيه، وليس بحجة إنما يعتبر به.
وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: ممن عنى بعلم السنن، وواظب على تعاهد العلم، وكثرت عنايته فيه وجمعه له على الصدق والإتقان، يروي عن مشايخ قد رآهم، ويروي عن مشايخ عن أولئك، وربما روى عن أقوام رووا عن مشايخ يروون عن مشايخه، يدل ما وصفت من توقيه على صدقه، مات ببغداد سنة خمسين ومائة، وكان من أحسن الناس سياقًا للأخبار، وأحفظهم لمتونها.

قلت: يمكن تحرير ما تكلم فيه فيما يلي:

١- روايته عن فاطمة بنت المنذر امرأة هشام بن عروة.

وقد أجاب العلماء على اتهام ابن إسحاق بالكذب لأجل روايته عن فاطمة بنت المنذر، فقال صالح بن أحمد، عن علي بن المديني، عن ابن عيينه قال: جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة، وما يتهمه أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئًا. قلت لسفيان: كان ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر؟ فقال: أخبرني ابن إسحاق أنها حدثته، وأنه دخل عليها.

وقال يعقوب بن شيبة: قلت له (يعني علي بن المديني): فهشام بن عروة قد تكلم فيه؟ فقال علي: الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته، وهو غلام فسمع منها.

وقال عبد الله بن أحمد: ثنا أبو بكر بن خلاد الباهلي، سمعت يحيى بن سعيد يقول: سمعت هشام بن عروة يقول: يحدث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، والله إن رآها قط!(٢). قال عبد الله: فحدثت أبي بذلك. فقال: ولم ينكر هشام؟ لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له. أحسبه قال: ولم يعلم.

وقال البخاري: قال لي بعض أهل المدينة: إن الذي يذكر عن هشام بن عروة قال: كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي؟ لو صح عن هشام جائز أن تكتب إليه، فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزًا، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب، وهشام لم يشهد(٣).

---

(١) قال الذهبي في الموقظة (ص٨٢): النسائي قد قال في عدة: ليس بالقوي. ويخرج لهم في كتابه، فإن قولنا: (ليس بالقوي) ليس بجرح مفسد.

(٢) علَّق الذهبي في السير (٣٨/٧) على هذا بقوله: هشام صادق في يمينه فما رآها ولا زعم الرجل أنه رآها؛ بل ذكر أنها حدثته، وقد سمعنا من عدة نسوة وما رأيتهن، وكذلك روى عدة من التابعين عن عائشة وما رأوا لها صورة أبدًا.

(٣) علَّق الذهبي في السير (٤٢/٧) على هذا بقوله: ذاك الظن بهما كما أخذ خلق من التابعين عن الصحابيات مع جواز أن يكون دخل عليها ورآها وهو صبي فحفظ عنها مع احتمال أن يكون أخذ عنها حين كبرت وعجزت، وكذا ينبغي فإنها أكبر من هشام بأزيد من عشر سنين، فقد =

وقال ابن حبان: قد تكلم في ابن إسحاق رجلان: هشام بن عروة ومالك بن أنس، فأما هشام بن عروة ، فحدثني محمد بن زياد الزيادي قال: ثنا ابن أبي شيبة، قال: ثنا علي بن المديني، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قلت لهشام بن عروة: إن ابن إسحاق يحدث عن فاطمة بنت المنذر، قال: وهل كان يصل إليها؟

قال ابن حبان: وهذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث، وذلك أن التابعين مثل: الأسود وعلقمة من أهل العراق، وأبي سلمة وعطاء ودونهما من أهل الحجاز قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، سمعوا صوتها، وقبل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها حتى ينظر إليها عيانًا، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة والستر بينهما مسبل أو بينهما حائل من حيث يسمع كلامها، فهذا سماع صحيح ، والقادح فيه بهذا غير منصف.اهـ

أما ما نقله الشاذكوني من تكذيب القطان ووهيب ومالك وهشام بن عروة، فقد ردَّه المحققون بأن الشاذكوني نفسه متهم بالكذب[1].

٢- تكذيب مالك وغيره لابن إسحاق.

وقد أجاب العلماء على طعن مالك في ابن إسحاق. وقبل نقل كلام العلماء في ردهم لطعن مالك أشير إلى أن مالك وابن إسحاق قرينان، والأقران قد يكون بينهم إحن ومشاحنة، ولهذا لا يقبل العلماء كلام الأقران فيما بينهم ما لم يكن هناك حجة واضحة[2]، وقد أشار العلماء لسبب طعن مالك في ابن إسحاق، فقال البيهقي: فأما الذي يروى عن مالك بن أنس من وقوعه فيه فلشيء تكلم به ابن إسحاق في نسبه، وكلام نقل إليه عنه، وهو أنه يقول: أعرضوا علي علم مالك بن أنس فأنا بيطاره، فكره ذلك مالك فتناول منه[3].

وقال ابن عبد البر: وكذلك كان كلام مالك في محمد بن إسحاق لشيء بلغه عنه تكلم به في نسبه وعلمه. ثم قال: وربما كان تكذيب مالك لابن إسحاق في تشيعه، وما نسب إليه من القول بالقدر، وأما الصدق والحفظ فكان صدوقًا حافظًا، أثنى عليه ابن شهاب، ووثقه شعبة والثوري وابن عيينة

= سمعت من جدتها أسماء ولمَّا روت لابن إسحاق كان لها قريب من ستين سنة. وينظر - أيضًا - : تعليق الذهبي في الميزان (٤٧٠/٣).

(١) ينظر: جواب الذهبي في السير (٤٩/٧-٥٠)، والميزان (٤٧١/٣). وابن القيم في تهذيب السنن (٩٧/٧).

(٢) المراد هنا هما القرينان اللذان طعن كل واحد منهما في الآخر، وكانت بينهما مشاحنة وتنافس ظاهر كان هو السبب في الطعن، وإلا فإن كلام العالم فيمن عاصره وجالسه مقدم على من لم يعاصره لأنه ينم عن خبرة.

(٣) القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص٥٩). وينظر: إرشاد النقاد (ص١٣-١٥).

وجماعة جلة[١].

وقال إبراهيم بن المنذر عن ابن عيينة: ما يقول أصحابك في محمد بن إسحاق؟ قلت: يقولون: إنه كذاب. قال: لا تقل ذلك.

وقال إبراهيم بن المنذر: قال لي سفيان بن عيينة: ما يقول أهل المدينة في محمد بن إسحاق ؟ فأخبرته، فقال: إني لأعرفه منذ نحو سبعين سنة ما سمعت أحدًا يذكر فيه إلا القدر، ولقد رأيته يومًا خلف القبر في يوم صائف، فقلت له: مالي أراك ها هنا؟ قال: أنتظر يزيد بن خصيفة أسمع منه الأحاديث التي أخبرتني عنها. ولقد رأيته هو وأبو بكر الهذلي في الحجر، فجلست إليهما فتحدثنا ساعة، ثم قام محمد بن إسحاق، فقال لي أبو بكر: سمعت ابن شهاب يقول: لا يزال بالمدينة عالم ما بقي من آل مخرمة.

وقال سليمان بن إسحاق الجلاب: سألت إبراهيم الحربي تكلم أحد في ابن إسحاق؟ فقال: أما سفيان (يعني ابن عيينة) فكان يقول (يعني عن الزهري): لا يزال بالمدينة علم ما عاش هذا الغلام (يعني ابن إسحاق). قال إبراهيم: ولكن حدثني مصعب قال: كانوا يطعنون عليه بشيء من غير جنس الحديث.

وقال يعقوب بن شيبة: سألت علي بن المديني، قلت: كيف حديث محمد بن إسحاق عندك صحيح؟ فقال: نعم حديثه عندي صحيح. قلت له: فكلام مالك فيه؟ قال علي: مالك لم يجالسه ولم يعرفه، ثم قال علي: ابن إسحاق أي شيء حدث بالمدينة؟.

وقال الأثرم: سألته (يعني أحمد بن حنبل) عن محمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال: هو حسن الحديث، ولقد قال مالك حين ذكره: دجال من الدجاجلة.

وقال أبو زرعة الدمشقي: قد ذاكرت دحيمًا قول مالك (يعني في ابن إسحاق)، فرأى أن ذلك ليس للحديث، إنما هو لأنه اتهمه بالقدر.

وقال البخاري: قال لي إبراهيم بن المنذر: ثنا عمر بن عثمان: أن الزهري كان يتلقف المغازي من ابن إسحاق فيما يحدثه عن عاصم بن عمر بن قتادة، والذي يذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يبين، وكان إسماعيل بن أبي أويس من أتبع من رأينا لمالك أخرج إلي كتب ابن إسحاق عن أبيه في المغازي وغيرها، فانتخبت منها كثيرًا.

قال: وقال لي إبراهيم بن حمزة: كان عند إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام[٢] سوى المغازي، وإبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثًا في زمانه. قال: ولو صح عن

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١١٠٥/٢).

(٢) علَّق الذهبي في السير (٤٠/٧) على هذا بقوله: يعني بتكرار طرق الأحاديث، فأما المتون الأحكامية التي رواها فما تبلغ عُشر ذلك.

مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء ولا يتهمه في الأمور كلها.

قال: وقال إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح: نهاني مالك عن شيخين من قريش، وقد أكثر عنهما في الموطأ، وهما ممن يحتج بهما.

قال: ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتأويل بعضهم في العرض والنفس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة، والكلام في هذا كثير.

وقد أثنى الذهبي في السير على كلام البخاري هذا، ثم قال: لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة، وقد علم أن كثيرًا من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به، ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف، وهذان الرجلان كل منهما قد نال من صاحبه، لكن أثر كلام مالك في محمد بعض اللين، ولم يؤثر كلام محمد فيه ولا ذرة، وارتفع مالك وصار كالنجم، والآخر فله ارتفاع بحسبه، ولا سيما في السير، وأما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن إلا فيما شذ فيه، فإنه يعد منكرًا، هذا الذي عندي في حاله، والله أعلم.

وقال الحاكم: إمام في المغازي غير مدافع تقدمه فيه، وكان مالك بن أنس يقول فيه ويفحش القول إنه لشيء بلغه عنه في نسبه من بني أصبح . وقد شفى الإمام عبد الرحمن بن مهدي - رحمه الله - فيما حدثونا عن الثقفي، عن الدارمي أحمد بن زهير عنه قال: تكلم أربعة في محمد بن إسحاق، فأما شعبة وسفيان فإنهما كانا يقولان: أمير المؤمنين في الحديث. وأما مالك ويحيى بن سعيد القطان فإنهما كانا يجرحانه. وقال ابن المديني: سمعت ابن عيينة يقول: ما أعلم أحدًا اتهم محمد بن إسحاق في الحديث.

وقال ابن حبان: وقد تكلم في ابن إسحاق رجلان: هشام بن عروة ومالك بن أنس ...(١) ثم قال: وأما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة، ثم عاد له إلى ما يحب، وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من محمد بن إسحاق، وكان يزعم أن مالكًا من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم، فوقع بينهما لهذا مفاوضة، فلما صنف مالك الموطأ، قال ابن إسحاق: ائتوني به فإني بيطاره. فنقل ذلك إلى مالك فقال: هذا دجال من

---

(١) هنا جواب ابن حبان على طعن هشام في ابن إسحاق وقد سبق نقله.

الدجاجلة يروي عن اليهود. وكان بينهم ما يكون بين الناس حتى عزم محمد ابن إسحاق على الخروج إلى العراق، فتصالحا حينئذ، فأعطاه مالك عند الوداع خمسين دينارًا نصف ثمرته تلك السنة(١)، ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا...اهـ

قلت: وكذلك تكذيب سليمان التيمي والأعمش لم يقبله العلماء لظهور صدق ابن إسحاق. قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن محمد بن إسحاق بن يسار؟ فقال: صدوق، من تكلم في محمد بن إسحاق؟ محمد بن إسحاق صدوق.

وقال ابن حجر: وأما سليمان التيمي فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمر غير الحديث، لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل.

٣- البدعة :

قال الخطيب: قد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب منها: أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه، فأما الصدق فليس بمدفوع عنه.

وقال موسى بن هارون: سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يقول: كان محمد بن إسحاق يرمى بالقدر، وكان أبعد الناس منه.

وقد أجاب ابن سيد الناس على ذلك في عيون الأثر بقوله : ... وكذلك القدر والتشيع لا يقتضي الرد إلا بضميمة أخرى، ولم نجدها هاهنا. اهـ

قلت: وكونه يُرمى بالبدعة هو غير مؤثر في حديثه - على الصحيح - إذا كان صدوقًا.

أما قول الفريابي: إنه زنديق. فهذا وصف شنيع، كما قال ابن عدي، ولم يصفه أحد بذلك ممن عاصر ابن إسحاق، فهو غير مقبول(٢).

٤- روايته للسيرة:

فقد تكلم فيه لروايته عن أهل الكتاب، ووجود المنكرات فيما يروي من السيرة.

قال ابن حبان: ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا، وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا عنهم ليعلم من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يرى

---

(١) تعقب هذا بأن تكذيب مالك لابن إسحاق قد تعدد، ووقع من كل منهما بعد خروج ابن إسحاق من المدينة. ينظر: حاشية الدكتور أحمد معبد على النفح الشذي (٢/٧٣٦).

(٢) ينظر: حاشية الدكتور أحمد معبد على النفح الشذي (٢/٧٤٦).

الرواية إلا عن متقن صدوق فاضل، يحسن ما يروي، ويدري ما يحدث.

وقال الذهبي في الميزان معلقًا على رواية ابن إسحاق عن أهل الكتاب: ما المانع من رواية الإسرائيليات عن أهل الكتاب مع قوله ﷺ: ((حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)). وقال: ((إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم)). فهذا إذن نبوي في جواز سماع ما يؤثرونه في الجملة، كما سمع منهم ما ينقلونه من الطب، ولا حجة في شيء من ذلك، إنما الحجة في الكتاب والسنة[١].

وقال الذهبي في السير معلقًا على قول القطان لمن يكتب السيرة التي جمعها ابن إسحاق بأنه يكتب كذبًا: أشار يحيى القطان إلى ما في السيرة من الواهي من الشعر، ومن بعض الآثار المنقطعة المنكرة فلو حذف منها ذلك لحسنت.

وقال المنذري: هو صالح الحديث، ماله عندي ذنب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة والأشعار المكذوبة[٢].

قلت: وهذه المؤاخذة على ابن إسحاق لا تطعن في صدقه وأمانته، وتقدم ثناء العلماء على ابن إسحاق في السيرة، وأنه إمام فيها.

٥- التدليس:

قال ابن رجب: كان يدلس عن غير الثقات، وربما دلس عن أهل الكتاب ما يأخذه منهم.

وقال العلائي : محمد بن إسحاق بن يسار الإمام المشهور ممن أكثر منه (أي التدليس) وخصوصًا عن الضعفاء.

وعدَّه العلائي في الطبقة الرابعة من المدلسين، وهم: من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم، وكثرته عن الضعفاء والمجهولين.

وتابعه ابن حجر فعدَّه في المرتبة الرابعة، وقال: صدوق، لكنه مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، وعن شر منهم. وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما.

٦- روايته عن المجهولين والضعفاء:

أجاب ابن سيد الناس في عيون الأثر على من طعن فيه لروايته عن المجهولين بقوله: أما قول ابن نمير: إنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة. فلو لم ينقل توثيقه وتعديله لتردد الأمر في التهمة بما بينه وبين من نقلها عنه،

(١) وينظر - أيضًا - تعليقه في السير (٥٣/٧).

(٢) الترغيب والترهيب (٤٩٧/٤). وينظر: حاشية الدكتور أحمد معبد على النفح الشذي (٧١٨/٢-٧٢٥).

وأما مع التوثيق والتعديل فالحمل فيها على المجهولين المشار إليهم لا عليه، وأما الطعن على العالم بروايته عن المجهولين فغريب قد حكي ذلك عن سفيان الثوري وغيره، وأكثر ما فيه التفرقة بين بعض حديثه وبعض، فيرد ما رواه عن المجهولين، ويقبل ما حمله عن المعروفين. وقد روينا عن أبي عيسى الترمذي قال: سمعت محمد ابن بشار يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ألا تعجبون من سفيان بن عيينة! لقد تركت لجابر الجعفي ـ لما حكى عنه ـ أكثر من ألف حديث. ثم هو يحدث عنه! قال الترمذي: وقد حدث شعبة عن جابر الجعفي وإبراهيم الهجري ومحمد بن عبيد الله العرزمي وغير واحد ممن يضعف في الحديث.

وأجاب ابن سيد الناس ـ أيضًا ـ على من طعن فيه لروايته عن بعض الضعفاء بقوله: وأما قوله (يعني أحمد بن حنبل): لا يبالي عمن يحكي عن الكلبي وغيره. فهو ـ أيضًا ـ إشارة إلى الطعن بالرواية عن الضعفاء لمحل ابن الكلبي من التضعيف، والراوي عن الضعفاء لا يخلو حاله من أحد أمرين: إما أن يصرح باسم الضعيف أو يدلسه، فإن صرح به فليس فيه كبير أمر يروي عن شخص، ولم يعلم حاله، أو علم وصرح به ليبرأ من العهدة.

وإن دلسه فإما أن يكون عالمًا بضعفه أو لا، فإن لم يعلم فالأمر في ذلك قريب، وإن علم به وقصد بتدليس الضعيف وتغييره وإخفائه ترويج الخبر حتى يظن أنه من أخبار أهل الصدق وليس كذلك، فهذه جرحة من فاعلها وكبيرة من مرتكبها، وليس في إخبار أحمد عن ابن إسحاق ما يقتضي روايته عن الضعيف وتدليسه إياه مع العلم بضعفه حتى ينبني على ذلك قدح أصلاً.

وجواب ثان: محمد بن إسحاق مشهور بسعة العلم وكثرة الحفظ، فقد يميز من حديث الكلبي وغيره مما يجري مجراه ما يقبل مما يرد، فيكتب ما يرضاه ويترك ما لا يرضاه، وقد قال يعلى بن عبيد: قال لنا سفيان الثوري: اتقوا الكلبي. فقيل له: فإنك تروي عنه؟ فقال: أنا أعرف صدقه من كذبه.

ثم غالب ما يروى عن الكلبي أنساب وأخبار من أحوال الناس وأيام العرب وسيرهم وما يجري مجرى ذلك مما سمح كثير من الناس في حمله عمن لا تحمل عنه الأحكام، وممن حكي عنه الترخص في ذلك الإمام أحمد، وممن حكي عنه التسوية في ذلك بين الأحكام وغيرها يحيى بن معين، وفي ذلك بحث ليس هذا موضعه.

٧- أخذه لكتب الناس ووضعها في كتبه:

أجاب ابن سيد الناس في عيون الأثر على هذا بقوله : لا يتم الجرح بذلك حتى ينفي أن تكون مسموعة له، ويثبت أن يكون حدث بها، ثم ينظر بعد ذلك في كيفية الإخبار، فإن كان بألفاظ لا تقتضي السماع تصريحًا فحكمه حكم

المدلسين، ولا يحسن الكلام معه إلا بعد النظر في مدلول تلك الألفاظ، وإن كان يروي ذلك عنهم مصرحًا بالسماع ولم يسمع، فهذا كذب صراح واختلاق محض لا يحسن الحمل عليه إلا إذا لم يجد للكلام مخرجًا غيره.

وأجاب الذهبي في السير على هذا بقوله: هذا الفعل سائغ، فهذا الصحيح للبخاري فيه تعليق كثير.

٨- تحديثه عن الجماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا:

أجاب ابن سيد الناس في عيون الأثر على هذا بقوله: وأما قول أحمد: يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا. فقد تتحد ألفاظ الجماعة وإن تعددت أشخاصهم، وعلى تقدير أن لا يتحد اللفظ فقد يتحد المعنى، روينا عن واثلة بن الأسقع قال: إذا حدثتكم على المعنى فحسبكم.

وروينا عن محمد بن سيرين قال: كنت أسمع الحديث من عشرة، اللفظ مختلف، والمعنى واحد.

٩- روايته عن الزهري:

تكلم في روايته عن الزهري كلٌ من: ابن معين وأحمد والجوزجاني، وهذا مقابل بقول محمد بن يحيى - وهو من أعلم الناس بحديث الزهري -: روى عن الزهري فأحسن الرواية.

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: ذكره النسائي في الطبقة الخامسة من أصحاب الزهري.

وقال ابن خلكان: ذكر الساجي: أن أصحاب الزهري كانوا يلجأون إلى محمد بن إسحاق فيما شكوا فيه من حديث الزهري ثقةً منهم بحفظه.

وقد عدَّه ابن رجب في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري: وهم قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه، ولكن تكلم في حفظهم. اهـ

قلت: الذي يظهر أنه لا بأس بروايته عن الزهري إلا إذا خالف من هو أوثق منه من أصحاب الزهري.

١٠- روايته عن نافع:

قال ابن البرقي:لم أر أهل الحديث يختلفون في ثقته، وحسن حديثه وروايته، وفي حديثه عن نافع بعض الشيء.

وفي شرح العلل: جعل ابن المديني أصحاب نافع تسع طبقات، وعدَّ ابن إسحاق في الطبقة الرابعة.

وعدَّه النسائي في الطبقة الثامنة من طبقات أصحاب نافع. وذكر بعدها طبقة تاسعة جعلها للضعفاء وعاشرة جعلها للمتروكين. وصنيعه هذا يدل

على إخراجه ابن إسحاق من الضعفاء والمتروكين من أصحاب نافع[1]. اهـ

قلت: الذي يظهر أنه لا بأس بروايته عن نافع.

وأخيرًا أسوق هنا ما ذكره ابن سيد الناس لما ذكر الأجوبة عما رمي به ابن إسحاق، قال: وأما ما عدا ذلك من الطعن فأمور غير مفسرة، ومعارضة في الأكثر من قائلها بما يقتضي التعديل، وممن يصحح حديثه ويحتج به في الأحكام أبو عيسى الترمذي -رحمه الله-، ولم نتكلف الرد عن طعن الطاعنين فيه إلا لما عارضه من تعديل العلماء له وثنائهم عليه، ولولا ذلك لكان اليسير من هذا الجرح كافيًا في رده أخباره، إذ اليسير من الجرح المفسر منه وغير المفسر كاف في رد من جهلت حاله قبله، ولم يعدله معدل.

وقال الذهبي في الكاشف**:** كان صدوقًا من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن وقد صححه جماعة.

وقال في الميزان: الذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئًا. وقد احتج به أئمة، فالله أعلم[2].

وقال العلائي: الصحيح الذي عليه أكثر أئمة الحديث توثيقه والاحتجاج به[3].

وقال ابن حجر في هدي الساري: الإمام في المغازي، مختلف في الاحتجاج به، والجمهور على قبوله في السير، قد استفسر من أطلق عليه الجرح فبان أن سببه غير قادح، وأخرج له مسلم في المتابعات، وله في البخاري مواضع عديدة معلقة عنه، وموضع واحد قال فيه: قال إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن ابن إسحاق فذكر حديثًا[4].

وقال في التقريب**:** إمام المغازي، صدوق، يدلس، ورمي بالتشيع والقدر. اهـ

قلت: الراجح أنه إمام المغازي، صدوق، يدلس**.** وهذا أعدل ما قيل فيه، وبه يمكن الجمع بين كلام الأئمة.

وهو من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة، ويقال: بعدها. وأخرج

---

(١) ينظر: حاشية الدكتور أحمد معبد على النفح الشذي (٧٦٨/٢).

(٢) قال المعلمي في كتابه البناء على القبور (ص٣٢): التحقيق ما قاله الذهبي في الميزان. وقال في (ص٤٢): انفراد ابن إسحاق ليس شديد النكارة بدليل قول الذهبي: (وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئًا) وأراد نكارة يسيرة بدليل ما بعده، والنكارة اليسيرة وإن كانت توجب التوقف، فإنها تنجبر بقيام بعض القرائن على الحفظ ونحو ذلك.

(٣) جزء في تصحيح حديث القلتين (ص٤٥).

(٤) وينظر - أيضًا -: جواب ابن حجر على من طعن في ابن إسحاق في القول المسدد (ص٥٦).

له البخاري تعليقًا، ومسلم في الشواهد، والأربعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٢١٥١/٥٥٢/٧ و٤٢٨١/٣٢٣/٩، وتاريخ الدوري عن ابن معين ٥٠١/٢ و٥٠٣ ـ٥٠٥ و٥٢٤ ، وتاريخ ابن معين للدارمي ص٤٤، وسؤالات ابن محرز لابن معين ١١٨/١، وتاريخ الثقات للعجلي ص٤٠٠/ت١٤٣٣، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية المروذي وغيره ص٣٨ـ٣٩ و٦١و١٧١ و٢١٦، والقراءة خلف الإمام للبخاري ص٦٠ـ٦٢، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية عبد الله ٢١٤/٣و٢١٦و٣٦٩، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٥٧٨/٢٣/٤، وأسئلة البرذعي لأبي زرعة ٥٨٨/٢ـ٥٩٣، والطبقات للنسائي ص٦٨، والجرح والتعديل ١٠٨٧/١٩١/٧، وثقات ابن حبان ٣٨٠/٧، و مشاهير علماء الأمصار له ص٢٢٢/ت١١٠٥، والكامل١٦٢٣/١٠٢/٦، والمدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم ٦٨٧/٢ـ٦٨٨، والإرشاد١٣٨/٢٨٨/١، وتاريخ بغداد ٥١/٢١٤/١، وتهذيب الكمال ٥٠٥٧/٤٠٥/٢٤، وعيون الأثر ٥٤/١ـ٦٧، وسير أعلام النبلاء ١٥/٣٣/٧، وميزان الاعتدال٧١٩٧/٤٦٨/٣، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٥٩/ت٢٩٣، والكاشف ٤٧١٨/١٥٦/٢، ووفيات الأعيان ٦١٢/٢٧٦/٤، وجامع التحصيل ص١٠٩و١١٣و٢٦١، وشرح العلل ١٢٦/١ـ١٢٧و٣٩٩ و٤٠١و٤٨٣/٢، والبيان والتوضيح ص٢٢٥/ت٣٥٦ ، وهدي الساري ص٤٥٨، وتهذيب التهذيب ٣٨/٩، والتقريب ص٨٢٥/ت٥٧٦٢، وتعريف أهل التقديس ص١٦٨/ت١٢٥، وحاشية الدكتور أحمد معبد على النفح الشذي ٦٩٨/٢ـ٧٩٢).

- يعقوب بن عتبة:

هو يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس، الثقفي.

روى عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم والزهري وغيرهما، وروى عنه ابنه محمد بن يعقوب بن عتبة ومحمد بن إسحاق وغيرهما.

قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي والدارقطني: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من السادسة، مات سنة ثمان وعشرين ومائة. وأخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٨٨٣/٢١١/٩ ، وتهذيب الكمال٧٠٩٦/٣٥٠/٣٢، وتهذيب التهذيب٣٩٢/١١، والتقريب ص١٠٨٩/ت٧٨٧٩).

- جبير بن محمد بن جبير بن مطعم:

هو جبير بن محمد بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي،

النوفلي، المدني.
روى عن أبيه، وروى عنه يعقوب بن عتبة وحصين بن عبد الرحمن.
ذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً.
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال ابن قطلوبغا: هو من المقلين، له في أبي داود حديث واحد.
وقال ابن حجر في التقريب: مقبول[١]. اهـ
قلت: الظاهر أنه مجهول الحال. وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فقد تقدم أنه يحتج بمن لا يعرف[٢].
وهو من السادسة . وأخرج له أبو داود.
له ترجمة في: (التاريخ الكبير ٢٢٧٧/٢٢٤/٢، والجرح والتعديل ٢١٢٠/٥١٣/٢، وثقات ابن حبان ١٤٨/٦، وتهذيب الكمال ٩٠٣/٥٠٤/٤ ، وإكمال تهذيب الكمال٩٤٦/١٦٩/٣، وتهذيب التهذيب ٦٣/٢، والتقريب ص١٩٥/ت٩١٠، ومن روى عن أبيه عن جده ص١٤٥/ت٦٠).
- عن أبيه:
هو محمد بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل النوفلي.
روى عن معاوية بن أبي سفيان وأبيه جبير - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما، وروى عنه ابنه جبير والزهري وغيرهما.
قال العجلي: مدني، تابعي، ثقة.
وقال ابن خراش: ثقة.
وقال البخاري: نسبه إليَّ ابن أويس عن ابن إسحاق، قال: وكان أعلم قريش بأحاديثها، وقد كان أبوه من أنسب قريش لقريش وللعرب قاطبة.
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، عارف بالنسب.
وهو من الثالثة، مات على رأس المائة. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (التاريخ الكبير ١٠٩/٥٢/١، والجرح والتعديل ١٢١٢/٢١٨/٧، وتهذيب الكمال ٥١١٣/٥٧٣/٢٤ ، وتهذيب التهذيب ٩١/٩، والتقريب ص٨٣٢/ ت٥٨١٧).
- عن جده:
هو جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، القرشي، النوفلي.

---
(١) ينظر: ترجمة نصر بن علقمة في (ح٨).
(٢) ينظر: ترجمة الوليد بن مالك في (ح٧).

قدم على النبي ﷺ في فداء أسارى بدر، ثم أسلم بعد ذلك عام خيبر، وقيل: يوم الفتح.

قال مصعب الزبيري: كان جبير بن مطعم من حلماء قريش وساداتهم، وكان يؤخذ عنه النسب.

مات سنة ثمان أو تسع وخمسين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢١١٣/٥١٢/٥، ومعرفة الصحابة ٤٣٦/٥١٨/٢ ، والاستيعاب ٣١٢/١٣١/٢، وتهذيب التهذيب ٦٣/٢، والتقريب ص١٩٥/ت٩١١، والإصابة ١٠٨٧/٦٥/٢).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه ابن إسحاق وهو مدلس، ولم يصرح بالتحديث، وجبير بن محمد وهو مجهول الحال.

وقد أعله البزار بعدم تصريح ابن إسحاق بالتحديث كما سيأتي، وصنف أبو القاسم بن عساكر الدمشقي جزءًا في تضعيفه سماه: (بيان الوهم والتخليط الواقع في حديث الأطيط)[١].

وضعفه المنذري[٢].

وقال الذهبي: هذا حديث غريب جدًّا فرد، وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب، فالله أعلم أقال النبي ﷺ هذا أم لا ؟[٣].

واستغربه - أيضًا - ابن كثير[٤].

وضعفه الألباني[٥].

وذهب إلى ثبوت هذا الحديث بعض أهل العلم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ... مع أن هذا الحديث وأمثاله وفيما يشبهه في اللفظ والمعنى لم يزل متداولاً بين أهل العلم خالفًا عن سالف، ولم يزل سلف الأمة وأئمتها يروون ذلك رواية مصدق به راد به على من خالفه من الجهمية متلقين لذلك بالقبول حتى قد رواه الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتابه في التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بأحاديث الثقات المتصلة ... ثم قال: وممن احتج به الحافظ أبو محمد ابن حزم في مسألة استدارة الأفلاك، مع أن أبا محمد هذا من أعلم الناس[٦] لا يقلد غيره، ولا يحتج إلا بما تثبت عنده

---

(١) ينظر: البداية والنهاية (٣٢/١).
(٢) مختصر سنن أبي داود (٩٧/٧-١٠١).
(٣) العلو (ص٤٤-٤٥).
(٤) تفسير القرآن العظيم (٤٠٥/١).
(٥) ظلال الجنة في تخريج السنة (ص٢٥٢/ح٥٧٥).
(٦) قال محقق الكتاب: بياض مقدار نصف سطر.

صحته[١].

وظاهر سياق كلام ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود يدل على أنه يرى ثبوت الحديث[٢]. اهـ

قلت: الراجح أن الحديث ضعيف لأمرين:

١- أن ابن إسحاق مدلس ولم يصرح بالتحديث. قال البزار: هذا الحديث لا نعلمه

يروى عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه. ولم يقل فيه محمد بن إسحاق: حدثني يعقوب بن عتبة[٣].

وقد تقدم أنه من الطبقة الرابعة من المدلسين وهم: من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم، وكثرته عن الضعفاء والمجهولين.

٢- أن جبير بن محمد مجهول الحال[٤]. محمد

شواهده :

عَنْ أَبِي وَجْزَةَ، يَزِيدَ بْنِ عُبَيْدٍ السُّلَمِيِّ، قَالَ: لَمَّا قَفَلَ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ؛ أَتَاهُ وَفْدُ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ رَبَّكَ أَنْ يُغْنِيَنَا، وَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، وَلْيَشْفَعْ رَبُّكَ إِلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكَ، هَذَا أَنَا شَفَعْتُ إِلَى رَبِّي، فَمَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ رَبُّنَا إِلَيْهِ؟!. لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ، وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهِيَ تَئِطُّ مِنْ عَظَمَتِهِ، وَجَلَالِهِ؛ كَمَا يَئِطُّ الرَّحْلُ الْجَدِيدُ».

أخرجه أبو الشيخ في العظمة ٢٥٣/٦٣٧/٢ ، وإسناده مرسل.

غريب الحديث:

قوله: أطيط الرحل.

الأطيط: هو نقيض صوت المحامل والرحال إذا ثقل عليها الركبان[٥].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٥٦٩/١-٥٧١). وينظر: مجموع الفتاوى (٤٣٥/١٦).
(٢) تهذيب سنن أبي داود (٩٤/٧-٩٨).
(٣) مختصر سنن أبي داود (٩٧/٧).
(٤) يراجع: منحة الحميد ص٨٠٥-٨٠٧.
(٥) لسان العرب (١٥٩/١) مادة أطط. وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥٤/١) مادة أطط.

فقه الحديث:

دلَّ هذا الحديث على النهي عن قول: (نستشفع بالله عليك)[1]، لأن الشفاعة هي: التوسط للغير بجلب منفعة له، أو دفع مضرة عنه. والاستشفاع بالله على خلقه فيه تنقص لله - عز وجل -، لأنه جعل مرتبة الله أدنى من مرتبة المشفوع إليه، إذ لو كان أعلى مرتبة ما احتاج أن يشفع عنده بل يأمره أمرًا.

والله - عزَّ وجلَّ - لا يشفع لأحد من خلقه إلى أحد، لأنه أجل وأعظم من أن يكون شافعًا، بل إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له: كن، فيكون.

ولهذا جاء في الحديث الإنكار الشديد على الأعرابي بسبب قوله هذا[2].

(١) قال الشيخ عبد الله أبا بطين في مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤٩٩/٥): معنى (نستشفع بالله عليك): نطلب من الله أن يطلب منك أن تدعو وتستسقي لنا. والله - سبحانه وتعالى - يُشفع إليه، ولا يشفع هو إلى أحد.

(٢) ينظر: فتح المجيد (٨٣٠/٢). والقول المفيد (٢٦٩/٣-٢٧٠).

المبحث الرابع: قول: نستغيث بفلان

٢١- عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُومُوا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ((إنَّه لا يُستَغَاثُ بي، إنَّما يُستَغَاثُ باللهِ - عزَّ وَجلَّ -)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير[١] - كما في جامع المسانيد والسنن لابن كثير (٥٦٨/٤/ ٥٧٨٠) -، فقال: حَدَّثَنَا أحمدُ بنُ حمَّاد (بن)[٢] زُغْبَة المِصري، حَدَّثَنَا سَعيدُ بنُ عُفير، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عُلَيِّ بْنِ رَبَاحٍ، عن عُبَادَةَ ﷺ بِه.

وللحديث سياق آخر أخرجه المعافى بن عمران في الزهد (ص٢٣٥/ح٨٥).

وابن سعد في الطبقات (٣٣٣/١).

وأحمد في (٢٢٧٠٦/٣٨٠/٢٧).

كلهم من طريق ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عُلَيِّ بن رباح أن رجلاً سمع عبادة ابن الصامت ﷺ يقول: خرج علينا رسول الله ﷺ، فقال أبو بكر ﷺ: قوموا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال رسول الله ﷺ: ((لا يقام لي، إنما يقام لله - تبارك وتعالى-)). (هذا لفظ أحمد).

قال الهيثمي: رواه أحمد، وفيه راو لم يسم، وابن لهيعة[٣].

وعلَّقه ابن أبي حاتم - كما في تفسير ابن كثير (٢٣٢/٣) -، فقال: ذكر عن زيد بن الحباب، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا الحارث بن يزيد الحضرمي، عن علي بن رباح اللخمي، حدثني من شهد عبادة بن الصامت يقول: **...**فذكره في أثناء حديث.

قال ابن كثير: هذا الحديث غريب جدًّا.

دراسة إسناده عند الطبراني:

- أحمد بن حماد زغبة المصري:

هو أحمد بن حماد بن مسلم، أبو جعفر المصري.

---

(١) مسند عبادة بن الصامت ﷺ غير موجود في المطبوع من المعجم الكبير الذي حققه حمدي السلفي.

(٢) الصواب حذفها لأن (زغبة) لقب قيل: لحماد، وقيل: لابنيه عيسى وأحمد. ينظر: نزهة الألباب في الألقاب (٣٤٢/١). والتقريب (ص١٣٠٢).

(٣) مجمع الزوائد (٤٠/٨).

روى عن سعيد بن كثير بن عفير وروح بن صلاح وغيرهما، وروى عنه النسائي والطبراني وغيرهما.

قال النسائي: صالح.

وقال ابن يونس: كان ثقةً، مأمونًا.

وقال مغلطاي: ذكره النسائي في شيوخه الذين روى عنهم، وخرج الحاكم حديثه في صحيحه.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق. وأما توثيق ابن يونس فهو محمول على العدالة، والنسائي أعرف به، فإن ابن يونس - وهو ممن روى عن أحمد بن حماد - كان عمره حين وفاة شيخه خمس عشرة سنة، وذلك أن ولادته كانت سنة إحدى وثمانين ومائتين[١]، وقد ذكر أن أحمد ابن حماد توفي سنة ست وتسعين ومائتين.

وهو من الحادية عشرة. وأخرج له النسائي[٢].

له ترجمة في: (تهذيب الكمال ٢٨/٢٩٦/١، وإكمال تهذيب الكمال ٢٩/٣٧/١ ، وتهذيب التهذيب ٢٥/١، والتقريب ص٨٨/ت٢٨).

- سعيد بن عفير:

هو سعيد بن كثير بن عفير، بالمهملة والفاء، مصغر، الأنصاري مولاهم، المصري، وقد ينسب إلى جده.

روى عن ابن لهيعة وعبد الله بن وهب وغيرهما، وروى عنه البخاري وأحمد بن حماد وغيرهما.

قال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: ثقة، لا بأس به.

وقال يحيى بن معين: رأيت بمصر ثلاث عجائب: النيل والأهرام وسعيد بن عفير[٣].

وقال أبو حاتم:لم يكن بالثبت، كان يقرأ من كتب الناس، وهو صدوق.

وقال النسائي: سعيد بن عفير صالح، وابن أبي مريم أحب إليَّ منه.

وقال الدارقطني: من الحفاظ الثقات[٤].

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول: قال السعدي[١]: سعيد بن عفير

---

(١) ينظر: تذكرة الحفاظ (٨٦٥/٨٩٨/٣).

(٢) قال المزي في حاشية له على كتابه تهذيب الكمال (٢٩٧/١) - وقد رمز له برمز النسائي -: ذكره أبو القاسم في المشايخ النبل، ولم أقف على روايته عنه.

(٣) علَّق الذهبي في السير على هذا بقوله: حسبك أن يحيى إمام المحدثين انبهر لابن عفير.

(٤) العلل (١٨٢/١).

فيه غير لون من البدع، وكان مخلطًا غير ثقة.

قال ابن عدي: وهذا الذي قاله السعدي لا معنى له، ولم أسمع أحدًا ولا بلغني عن أحدٍ من الناس كلام في سعيد بن كثير بن عفير، وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدث عنه الأئمة من الناس، إلا أن يكون السعدي أراد به سعيد بن عفير غير هذا، ولا أعرف سعيد ابن عفير غير المصري، والذي ذكره فيه غير لون من البدع، ولم ينسب ابن عفير المصري إلى بدع ، والذي ذكر أنه غير ثقة، فلم ينسب ذلك أحد إلى الكذب.

ثم قال ابن عدي: ولم أجد لسعيد بعد استقصائي على حديثه شيئًا مما ينكر عليه. ثم ذكر حديثين مما ينكر من رواية ابنه عبيد الله عنه، ثم قال: وكلا الحديثين يرويهما عنه ابنه عبيد الله، ولعل البلاء من عبيد الله، لأني رأيت سعيد بن عفير عن كل من يروي عنهم إذا روى عن ثقة، مستقيم صالح.

وقال الذهبي في السير: قال ابن يونس في تاريخه: هذا حديث أنكر على سعيد بن عفير فما رواه عن ابن لهيعة غيره. قال: وكذا أنكر عليه حديث آخر رواه عن ابن لهيعة.

قلت - أي الذهبي - : من كان في سعة علم سعيد فلا غرو أن ينفرد، ثم ابن لهيعة ضعيف الحديث، فالنكارة منه جاءت.

وقال في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: صدوق، نبيل.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، عالم بالأنساب، وغيرها. قال الحاكم: يقال: إن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه، وقد رد ابن عدي على السعدي في تضعيفه. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق.

وهو من العاشرة، مات سنة ست وعشرين ومائتين. وأخرج له البخاري ومسلم وأبو داود في القدر، والنسائي.

له ترجمة في: (أحوال الرجال ص١٥٧/ت٢٧٧، والضعفاء الكبير للعقيلي٢/١١٠/٥٨٤، والجرح والتعديل ٤/٥٦/٢٤٨، وثقات ابن حبان ٨/٢٦٦ ، والكامل ٣/٤١١/٨٣٩ ، وتهذيب الكمال ١١/٣٦/٢٣٤٤، وسير أعلام النبلاء١٠/٥٨٣/٢٠٦، وميزان الاعتدال ٢/١٥٥/٣٢٥٧، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٨٨/ت١٣٣، وإكمال تهذيب الكمال ٥/٣٤١/٢٠٢٨، وهدي الساري ص٤٠٦، وتهذيب التهذيب ٤/٧٤، والتقريب ص٣٨٦/ت٢٣٩٥).

=

(١) هو الجوزجاني صاحب كتاب أحوال الرجال.

- ابن لهيعة:

هو عبد الله بن لهيعة، بفتح اللام وكسر الهاء، ابن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي.

روى عن الحارث بن يزيد ومحمد بن عبد الرحمن بن نوفل وغيرهما، وروى عنه شعبة وسعيد بن كثير بن عفير وغيرهما.

قال الحسن بن علي الخلال عن زيد بن الحباب: سمعت الثوري يقول: عند ابن لهيعة الأصول، وعندنا الفروع. قال: وسمعته يقول: حججت حججًا لألقى ابن لهيعة.

وقال الحاكم: قال إبراهيم بن إسحاق القاضي بمصر: حملت رسالة الليث بن سعد إلى مالك بن أنس، فجعل مالك يسألني عن ابن لهيعة وأخبره بحاله، فجعل يقول: فابن لهيعة ليس يذكر الحج؟ فسبق إلى قلبي أنه يريد مشافهته والسماع منه.

وحكى ابن عبد البر أن الذي في الموطأ عن مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده في العربان هو ابن لهيعة، ويقال: ابن وهب حدثه به عنه.

وقال الحاكم: وقد رُوي عن مالك عن ابن لهيعة حديث.

وقال قتيبة بن سعيد: حضرت موت ابن لهيعة، فسمعت الليث (بن سعد) يقول: ما خلَّف بعده مثله.

وقال أبو الطاهر بن السرح: سمعت ابن وهب يقول: حدثني - والله - الصادق البار عبد الله بن لهيعة.

وقال محمد بن معاوية: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: وددت أني سمعت من ابن لهيعة خمس مائة حديث، وأني غرمت مؤدى. كأنه يعني دية.

وقال محمد بن يحيى بن حسان: سمعت أبي يقول: ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم. قلت له: إن الناس يقولون: احترقت كتب ابن لهيعة. فقال: ما غاب له كتاب.

وقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه، وضبطه، وإتقانه؟ وحدث عنه أحمد بحديث كثير.

وقال - أيضًا -: سمعت أحمد يقول: ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة.

وقال يعقوب بن سفيان: سمعت أبا جعفر أحمد بن صالح - وكان من أخيار الثبوتيين - يثني عليه[1]، وقال لي: كنت أكتب حديث أبي الأسود (يعني النضر بن عبد الجبار) في الرق فاستفهمته، فقال لي: كنت أكتبه عن

---

(١) أي على أبي الأسود النضر بن عبد الجبار.

المصريين وغيرهم ممن يخالجني أمرهم، فإذا ثبت لي حولته في الرق، وكتبت حديث أبي الأسود، وما أحسن حديثه عن ابن لهيعة.

قال: فقلت له: يقولون: سماع قديم وسماع حديث. فقال لي: ليس من هذا شيء، ابن لهيعة صحيح الكتاب، كان أخرج كتبه فأملى على الناس حتى كتبوا حديثه إملاء، فمن ضبط كان حديثه حسنًا صحيحًا، إلا أنه كان يحضر من يضبط ويحسن، ويحضر قوم يكتبون ولا يضبطون ولا يصححون، وآخرون نظارة، وآخرون سمعوا مع آخرين، ثم لم يخرج ابن لهيعة بعد ذلك كتابًا، ولم ير له كتاب، وكان من أراد السماع منه ذهب فاستنسخ ممن كتب عنه وجاءه فقرأه عليه، فمن وقع على نسخة صحيحة فحديثه صحيح، ومن كتب من نسخة لم تضبط جاء فيه خلل كثير، ثم ذهب قوم، فكل من روى عنه عن عطاء بن أبي رباح، فإنه سمع من عطاء، وروى عن رجل عن عطاء، وعن رجلين عن عطاء، وعن ثلاثة عن عطاء، تركوا من بينه وبين عطاء وجعلوه عن عطاء.

قال يعقوب: وكنت كتبت عن ابن رمح كتابًا عن ابن لهيعة، وكان فيه نحو ما وصف أحمد بن صالح، فقال: هذا وقع على رجل ضبط إملاء ابن لهيعة. فقلت له: في حديث ابن لهيعة؟ فقال:لم تعرف مذهبي في الرجال إني أذهب إلى أنه لا يترك حديث محدث حتى يجتمع أهل مصره على ترك حديثه.

وقال يعقوب بن سفيان في موضع آخر: سمعت أحمد بن صالح يقول: كتبت حديث ابن لهيعة عن أبي الأسود في الرق، وقال: كنت أكتب عن أصحابنا في القراطيس، واستخير الله فيه، فكتبت حديث ابن لهيعة عن النضر في الرق. قال يعقوب: فذكرت له سماع القديم وسماع الحديث. فقال: كان ابن لهيعة طلابًا للعلم صحيح الكتاب، وكان أملى عليهم حديثه من كتابه، فربما يكتب عنه قوم يعقلون الحديث، وآخرون لا يضبطون، وقوم حضروا فلم يكتبوا فكتبوا بعد سماعهم، فوقع علمه على هذا إلى الناس، ثم لم يخرج كتبه، وكان يقرأ من كتب الناس، فوقع حديثه إلى الناس على هذا، فمن كتب بأخرة من كتاب صحيح قرأ عليه في الصحة، ومن قرأ من كتاب من كان لا يضبط ولا يصحح كتابه وقع عنده على فساد الأصل. قال: وظننت أن أبا الأسود كتب من كتاب صحيح، فحديثه صحيح يشبه حديث أهل العلم.

وقال ابن شاهين: قال أحمد بن صالح: ابن لهيعة ثقة، ورفع به(١). وقال فيما روى عنه من الأحاديث ووقع فيه تخليط: يطرح ذلك التخليط.

---

(١) الذي في ثقات ابن شاهين (ووقع به). والمنقول هو من إكمال مغلطاي.

وحكى الساجي عن أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة من الثقات، إلا أنه إذا لقن شيئًا حدث به.

وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح: ابن المبارك وابن وهب والمقرئ.

وذكر الساجي وغيره مثله.

وقال مروان (الطاطري): قلت لليث بن سعد - ورأيته نام بعد العصر في شهر رمضان -: يا أبا الحارث مالك تنام بعد العصر؟ وقد حدثنا ابن لهيعة، عن عقيل، عن مكحول، عن النبي ﷺ: ((من نام بعد العصر فاختلس عقله، فلا يلومن إلا نفسه)). قال الليث: لا أدع ما ينفعني بحديث ابن لهيعة عن عقيل.

وقال علي بن المديني: سمعت يحيى (القطان) قال: قال بشر بن السري: لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفًا.

وقال الحميدي: كان يحيى بن سعيد لا يرى ابن لهيعة شيئًا.

وقال علي بن المديني: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، وقيل له: تحمل عن ابن لهيعة؟ قال: لا، لا تحمل عنه قليلاً ولا كثيرًا، كتب إليَّ ابن لهيعة كتابًا فيه ثنا: عمرو بن شعيب. فقرأته على ابن المبارك، فأخرج إلي ابن المبارك من كتابه عن ابن لهيعة فإذا حدثني: إسحاق ابن أبي فروة[1]، عن عمرو بن شعيب.

وقال مسلم في الكنى: تركه ابن مهدي ويحيى بن سعيد ووكيع.

وقال ابن أبى مريم: حضرت ابن لهيعة في آخر عمره، وقوم من أهل بربر يقرءون عليه من حديث منصور والأعمش والعراقيين، فقلت له: يا أبا عبد الرحمن ليس هذا من حديثك. فقال: بلى هذه أحاديث قد مرت على مسامعي، فلم أكتب عنه بعد ذلك[2].

وقال - أيضًا -: ما أقربه قبل الاحتراق وبعده.

وقال ابن سعد: كان ضعيفًا، وعنده حديث كثير، ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالاً في روايته ممن سمع منه بأخرة، وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط، ولم يزل أول أمره وآخره واحدًا، ولكن كان يقرأ عليه ما ليس من حديثه، فيسكت عليه، فقيل له في ذلك، فقال: وما ذنبي؟ إنما يجيئون بكتاب يقرءونه ويقومون، ولو سألوني لأخبرتهم أنه ليس من حديثي.

وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: احترقت كتب ابن لهيعة زعموا كان رشدين بن سعد قد سمع منه كتبه، فكانوا يأخذون كتبه فلا يأتونه بشيء إلا

(١) قال ابن حجر في التقريب (ص١٣٠/ت٣٧١): متروك.

(٢) وفي المجروحين لابن حبان: حكى يحيى بن حسان ما يشبه هذا عن ابن لهيعة.

قرأ.

وقال يعقوب بن سفيان عن سعيد بن أبي مريم: كان حيوة بن شريح أوصى إلى وصي وصارت كتبه عند الوصي، وكان ممن لا يتقي الله، يذهب فيكتب من كتب حيوة الشيوخ الذين قد شاركه ابن لهيعة فيهم، ثم يحمل إليه فيقرأ عليهم.

وقال ميمون بن الأصبغ: سمعت ابن أبي مريم يقول: حدثنا القاسم بن عبد الله بن عمر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: ((إذا رأيتم الحريق فكبروا، فإنه يطفئه)). قال ابن أبي مريم: هذا الحديث سمعه ابن لهيعة من زياد بن يونس الحضرمي، رجل كان يسمع معنا الحديث عن القاسم بن عبد الله بن عمر[1]، فكان ابن لهيعة يستحسنه، ثم إنه بعد قال: إنه يرويه عن عمرو بن شعيب.

وقال يحيى بن بكير: قيل لابن لهيعة: إن ابن وهب يزعم أنك لم تسمع هذه الأحاديث من عمرو بن شعيب، فضاق ابن لهيعة، وقال: ما يدري ابن وهب؟ سمعت هذه الأحاديث من عمرو بن شعيب قبل أن يلتقي أبواه.

وقال الدوري عن ابن معين: لا يحتج به.

وقال الدارمي عن ابن معين: ضعيف.

وقال ابن محرز عن ابن معين: في حديثه كله ليس بشيء.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس حديثه بذلك القوي.

وقال ابن طهمان عن ابن معين: ابن لهيعة ليس بشيء. قيل ليحيى: فهذا الذي يحكي الناس أنه احترقت كتبه. قال: ليس لهذا أصل، سألت عنها بمصر.

وقال ـ أيضًا ـ عنه: ابن لهيعة ليس بشيء تغير أو لم يتغير.

وقال ابن الجنيد: سمعت يحيى بن معين يُسأل عن رشدين بن سعد. قال: ليس بشيء وابن لهيعة أمثل من رشدين، وقد كتبت حديث ابن لهيعة، قلت ليحيى بن معين: ابن لهيعة ورشدين سواء؟ قال: لا، ابن لهيعة أحب إليَّ من رشدين، رشدين ليس بشيء. ثم قال لي يحيى بن معين: قال أهل مصر: ما احترق لابن لهيعة كتاب قط، وما زال ابن وهب يكتب عنه حتى مات. قال يحيى: وكان أبو الأسود النضر بن عبد الجبار راوية عنه، وكان شيخ صدق، وكان ابن أبي مريم سيء الرأي في ابن لهيعة، فلما كتبوها عنه وسألوه عنها، سكت عن ابن لهيعة. قلت ليحيى: فسماع القدماء والآخرين من ابن لهيعة سواء؟ قال: نعم سواء واحد.

وقال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله (أحمد بن حنبل) يقول: ما

---

(١) قال ابن حجر في التقريب (ص٧٩٢/ت٥٥٠٣): متروك، رماه أحمد بالكذب.

حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيرًا مما أكتب أعتبر به، وهو يقوي بعضه ببعض.

وقال يعقوب بن سفيان: حدثني الفضل قال: سمعت أبا عبد الله (أحمد بن حنبل) وسئل عن ابن لهيعة. فقال: من كتب عنه قديمًا فسماعه صحيح.

وقال عمرو بن علي (الفلاس): عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل: ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ، أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث.

وقال قتيبة: كل شيء كان يدفع إلى ابن لهيعة كان يقرأه.

وقال الجوزجاني: ابن لهيعة لا يوقف على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج به، ولا يغتر بروايته.

وسئل أبو زرعة عن ابن لهيعة، فقال: تركه البخاري.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة والإفريقي أيهما أحب إليكما؟ فقالا جميعًا: ضعيفان، بين الإفريقي وابن لهيعة كثير. أما ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار. قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل: ابن المبارك وابن وهب يحتج به ؟ قال: لا.

وقال - أيضًا -: سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه. فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول فيه.

وقال البرذعي: قال لي أبو زرعة: قال يحيى (يعني ابن كثير): احترق حصن لابن لهيعة، فبعث إليه الليث بمائة دينار. وأنكر يحيى أن يكون احترق كتب لابن لهيعة. قال أبو زرعة:لم تحترق كتبه، ولكن كان رديء الحفظ.

وقال الترمذي: ابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه[(١)].

وقال عبد الكريم بن عبد الرحمن النسائي عن أبيه: ليس بثقة.

وقال النسائي في كتابه الضعفاء والمتروكين: ضعيف.

وقال أبو الفضل ابن عمار: لا يحتج به[(٢)].

وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث.

وقال ابن خزيمة في صحيحه: وابن لهيعة لست ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا انفرد، وإنما أخرجته لأن معه جابر بن إسماعيل.

---

(١) السنن (١٦/١).

(٢) علل أحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج (ص٥٥).

وقال ابن حبان في ترجمة ابن لهيعة في المجروحين: قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودًا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرًا، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يدلس عن أقوام ضَعفى، عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به.

وقال - أيضًا -: وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه، ففيها مناكير كثيرة، وذاك أنه كان لا يبالي ما دفع إليه قراءة، سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيه مما ليس من حديثه.

وقال في مقدمة كتابه المجروحين: وقد سبرت حديثه من رواية العبادلة: عن عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وبين حديثه الذي حدث بعد احتراق كتبه، فرأيت في القديم أشياء مدلسة، وأوهامًا كثيرة، تدل على قلة مبالاة كانت فيه قبل احتراق كتبه، فلما حدث بما ليس من حديثه بعد احتراق كتبه استحق الترك.

وقد أطال ابن عدي في الكامل بذكر ما يستنكر من رواياته، ثم قال: وعبد الله بن لهيعة له من الروايات والحديث أضعاف ما ذكرت، وحديثه أحاديث حسان، وما قد ضعفه السلف، هو حسن الحديث يكتب حديثه، وقد حدث (عن)[1] الثقات: الثوري وشعبة ومالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد.

ثم ذكر ابن عدي روايات هؤلاء الثقات عنه، ثم قال: وهذا الذي ذكرت لابن لهيعة من حديثه، وبينت جزءًا من أجزاء كثيرة مما يرويه ابن لهيعة عن مشايخه، وحديثه حسن كأنه يستبان[2] عمن روى عنه، وهو ممن يكتب حديثه.

وقال الدارقطني: يعتبر بما يروي عنه العبادلة: ابن المبارك والمقرئ وابن وهب.

وذكره ابن شاهين في الضعفاء.

وقال الحاكم في المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل: الطبقة العاشرة من المجروحين: قوم كتبوا الحديث، ورحلوا فيه، وعرفوا به، فتلفت كتبهم بأنواع من التلف: الحرق أو النهب أو الهدم أو الغرق أو السرقة، فلما سئلوا عن

---

(١) الصواب (عنه) لأن هؤلاء يروون عنه.

(٢) كذا جاء في مطبوعة الكامل. وجاء في إحدى نسخ الكتاب المخطوطة والنفح الشذي (بستان). ينظر: النفح الشذي (٢/٨٢٨). ومعه حاشية الدكتور أحمد معبد. وجاء في البدر المنير (٢/٢٣٤) (يستأن).

التحديث حدثوا بها من كتب غيرهم أو من حفظهم على التخمين، فسقطوا بذلك، منهم عبد الله بن لهيعة الحضرمي على محله، وعلو قدره.

ثم قال: وهو على جلالته احترقت كتبه بمصر، فذهب حديثه فخلط من حفظه، وحدث بالمناكير، فصار في حد من لا يحتج بحديثه، فكان أحمد بن حنبل يقول: سماع عبد الله بن المبارك وأقرانه الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل وفاته بعشرين سنة صحيح.

وقال مسعود عن الحاكم:لم يقصد الكذب، وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ.

وقال الحاكم: استشهد به مسلم في موضعين.

وقال ابن حزم: ساقط[(١)].

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الخامسة من المدلسين - وهم: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود، ولو صرحوا بالسماع إلا إن توبع من كان ضعفه منهم يسيرًا -، وقال: اختلط في آخر عمره، وكثر عنه المناكير في روايته، وقال ابن حبان: كان صالحًا، ولكنه كان يدلس عن الضعفاء.

وقال الذهبي في الكاشف: ضُعِّف، وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه، وإتقانه، وضبطه. قلت: العمل على تضعيف حديثه[(٢)].

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون. اهـ

قلت: الجمهور على ضعفه[(٣)]، وما جاء عن بعضهم من الثناء عليه فهو محمول على عدالته وكثرة حديثه، ويدل لهذا أن بعض من أثنى عليه تكلم فيه.

أما ثناء بعضهم على رواية العبادلة وغيرهم من القدماء عنه، فليس مرادهم الحكم بصحة حديثه، وإنما مرادهم صحة نسبته إليه، لأنهم أخذوا من أصوله وكتبه بخلاف غيرهم، الذين كانوا يأتونه بكتب ويقرءونها عليه فيجيزهم، وقد يكون فيها ما ليس من حديثه، كما تقدم في كلام ابن أبي مريم وابن سعد وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح.

---

(١) المحلى (٢٧٩/٣).

(٢) ينظر - أيضًا - ما قاله في سير أعلام النبلاء (١٤/٨).

(٣) نقل البيهقي الإجماع على ضعفه، وتعقبه ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (١٨٢/١) بقوله: وفي دعواه الإجماع نظر.

ويؤيد هذا أمور:

١- أن ابن المبارك وابن وهب - وهما من العبادلة - نقدا ضبط ابن لهيعة.

٢- أن عددًا من الأئمة ضعفوا حديثه كله: القديم والأخير، وهم: ابن أبي مريم وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وابن حبان. وهو ظاهر كلام ابن سعد والفلاس والدارقطني، فقد بيَّن ابن سعد أنه ضعيف، ثم ذكر أن رواية من سمع منه في أول أمره أحسن حالاً ممن سمع منه بأخرة. وأما الفلاس فإنه بعد أن ذكر أن رواية العبادلة عنه أصح، قال: وهو ضعيف الحديث. وأما الدارقطني فإنه قال: يعتبر بما يروي عنه العبادلة.

٣- وقوع المنكرات في حديثه من رواية العبادلة عنه، كما في الكامل لابن عدي والمجروحين لابن حبان والميزان للذهبي.

قلت: الراجح أنه ضعيف، إلا أن رواية العبادلة وغيرهم - ممن أثنى عليها الحفاظ - صالحة للاعتبار(١).

وهو من السابعة، مات سنة أربع وسبعين ومائة، وقد ناف على الثمانين. وأخرج له مسلم مقرونًا، وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٤٩٠٠/٥٢٤/٩، وتاريخ الدوري عن ابن معين٣٢٧/٢ ، ومن كلام يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان ص٩٧ و١٠٨، وسؤالات ابن محرز لابن معين ٦٧/١، وأحوال الرجال ص١٥٥/ت٢٧٤، والضعفاء لأبي زرعة الرازي ومعه أسئلة البرذعي له ٣٤٥/٢-٣٤٦ ، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد ص٢٤٦، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ص١٥٣/ت٣٦٣ ، والضعفاء الكبير للعقيلي٨٦٧/٢٩٣/٢، والجرح والتعديل ٦٨٢/١٤٥/٥، والمجروحين ٧٦/١ و١١/٢، والكامل ٩٧٧/١٤٤/٤، والضعفاء والمتروكون للدارقطني ص٢٦٥/ت٣٢٢ ، وتاريخ أسماء الثقات ص١٨٥/ت٦٠١، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ص١١٨/ت٣٣٢ كلاهما لابن شاهين، والمدخل إلى معرفة كتاب الإكليل ص١٣٤-١٣٦، وتهذيب الكمال ٤٨٧/١٥/ ٣٥١٣، والنفح الشذي ٧٩٤/٢-٨٥٤، وسير أعلام النبلاء ٤/١١/٨، وميزان الاعتدال ٤٥٣٠/٤٧٥/٢، والكاشف ٢٩٣٤/٥٩٠/١، وإكمال تهذيب الكمال ٣١٥٠/١٤٣/٨، والبدر المنير ٢٣١/٢-٢٣٤، والاغتباط بمن رمي بالاختلاط ص١٩٠/ ت٥٨، وتهذيب التهذيب ٣٧٣/٥، والتقريب ص٥٣٨/ت٣٥٨٧، وتعريف أهل التقديس ص١٧٧/ ت١٤٠).

---

(١) ينظر: حاشية الدكتور أحمد معبد على النفح الشذي (٧٩٢/٢-٨٦٣). والنقد البناء لحديث أسماء (ص٤٣-٥٠).

- الحارث بن يزيد:
هو الحارث بن يزيد الحضرمي، أبو عبد الكريم المصري.
روى عن عبد الرحمن بن حجيرة وعُلَيِّ بن رباح وغيرهما، وروى عنه عبد الله بن لهيعة وبكر المعافري وغيرهما.
قال أحمد: ثقة من الثقات.
وقال العجلي وأبو حاتم والنسائي: ثقة.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، عابد.
وهو من الرابعة، مات سنة ثلاثين ومائة. وأخرج له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٤٣٢/٩٣/٣، وتهذيب الكمال ١٠٥٢/٣٠٦/٥، وتهذيب التهذيب ١٦٣/٢، والتقريب ص٢١٥/ت١٠٦٤).

- عُلَيِّ بن رباح:
هو عُلَيِّ بن رباح بن قصير - ضد الطويل - اللخمي، أبو عبد الله المصري، والمشهور فيه عُلَيِّ بالتصغير، وكان يغضب منها.
روى عن فضالة بن عبيد والمستورد بن شداد وغيرهما، وروى عنه ابنه موسى والحارث بن يزيد وغيرهما.
قال ابن سعد والعجلي والنسائي: ثقة.
وقال الأثرم عن أحمد: ما علمت إلا خيرًا.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.
وهو من كبار الثالثة، مات سنة بضع عشرة ومائة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم والأربعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٠٢٠/١٨٦/٦، وتهذيب الكمال ٤٠٦٧/٤٢٦/٢٠، وتهذيب التهذيب ٣١٩/٧ ، والتقريب ص٦٩٥/ت٤٧٦٦).
- عبادة:
هو عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري، الخزرجي، أبو الوليد المدني.
أحد النقباء، بدري مشهور.
مات رضي الله عنه بالرملة سنة أربع وثلاثين، وله اثنتان وسبعون، وقيل: عاش إلى خلافة معاوية. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٤٩٢/٩٥/٦، ومعرفة الصحابة ١٩٧٣/١٩١٩/٤، والاستيعاب ١٣٧٢/٣٢٣/٥، وتهذيب الكمال ٣١٠٧/١٨٣/١٤، وتهذيب التهذيب ١١١/٥، والتقريب ص٤٨٤/ت٣١٧٤،

والإصابة ٥/٣٢٢/٤٤٩٠).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه ابن لهيعة وهو ضعيف، والراوي عنه ليس هو من العبادلة أو قدماء أصحابه، وقد تقدم في التخريج أن له سياقًا آخر رواه ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن علي بن رباح ، عن رجل، عن عبادة. فلعل ابن لهيعة اضطرب فيه.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث، وقد رواه أحمد بغير هذا السياق[١].

قلت: الهيثمي مضطرب في حال ابن لهيعة، فهنا حسَّن حديثه، وفي مواضع أخر ضعفه[٢].

ولما أعترض البكري على شيخ الإسلام ابن تيمية ذكره هذا الحديث مع عدم التسليم بصحته، أجاب عليه بقوله: هذا الخبر لم يذكر للاعتماد عليه؛ بل ذكر في ضمن غيره ليتبين أن معناه موافق للمعاني المعلومة بالكتاب والسنة، كما أنه إذا ذكر حكم بدليل معلوم، ذكر ما يوافقه من الآثار والمراسيل وأقوال العلماء وغير ذلك لما في ذلك من الاعتضاد والمعاونة؛ لا لأن الواحد من ذلك يعتمد عليه في حكم شرعي[٣].

---

(١) مجمع الزوائد (١٥٩/١٠).
(٢) ينظر مثلاً: مجمع الزوائد (٩٢/١ و٩٣ و١١٢ و١١٣).
(٣) الرد على البكري ٣٠٨/١.

فقه الحديث:

دلَّ الحديث على النهي عن الاستغاثة بالمخلوق(١). وقد اختلف العلماء في سبب قوله: ((إنه لا يستغاث بي، إنما يستغاث بالله)):

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: لأنهم طلبوا منه ما لا يقدر عليه إلا الله - تعالى -(٢).

ولعل هذا لأن النبي ﷺ كان ممنوعًا من قتل هذا المنافق، حتى لا يتحدث الناس بأن محمدًا يقتل أصحابه(٣).

فعلى هذا المعنى يكون لا بأس بالاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه.

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله: الظاهر أن مراده ﷺ إرشادهم إلى التأدب مع الله في الألفاظ، لأن استغاثتهم به ﷺ من المنافق من الأمور التي يقدر عليها، إما بزجره أو تعزيره ونحو ذلك، فظهر أن المراد بذلك الإرشاد، والحماية منه ﷺ لجناب التوحيد، وتعظيم الله - تبارك وتعالى -(٤).

ورجح الشيخ ابن عثيمين المعنى الثاني لما يلي:

١- لعموم النفي في قوله: ((لا يستغاث بي)). وهذا عام في هذه القضية وغيرها.

٢- أن قوله: ((إنما يستغاث بالله)) ظاهره أن المراد العموم(٥).

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن: لفظ الاستغاثة يستعمل في مخ العبادة، وما لا يقدر عليه إلا الله عالم الغيب والشهادة، فكره ﷺ إطلاقه عليه فيما يستطيعه ويقدر عليه، حماية لحمى التوحيد، وسدًّا لذريعة الشرك، وإن كان يجوز إطلاقه فيما يقدر عليه المخلوق، فحماية جناب التوحيد من مقاصد الرسول، ومن قواعد هذه الشريعة المطهرة(٦).

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله: فإن قلت: ما الجمع بين هذا الحديث وبين قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾(القصص: ١٥) فإن ظاهر الحديث

---

(١) لما أعترض البكري على شيخ الإسلام ابن تيمية لذكره هذا الحديث مع عدم التسليم بصحته، أجاب عليه بقوله: هذا الخبر لم يذكر للاعتماد عليه، بل ذكر في ضمن غيره ليتبين أن معناه موافق للمعاني المعلومة بالكتاب والسنة، كما أنه إذا ذكر حكم بدليل معلوم، ذكر ما يوافقه من الآثار والمراسيل وأقوال العلماء وغير ذلك لما في ذلك من الاعتضاد والمعاونة، لا لأن الواحد من ذلك يعتمد عليه في حكم شرعي. اه. الرد على البكري ٣٠٨/١.

(٢) ينظر: تلخيص كتاب الاستغاثة (٤١٧/١ و٤٢٠). ومجموع الفتاوى (٣٢٩/١).

(٣) ينظر: قرة عيون الموحدين (ص٩٤). والتعليق المفيد على كتاب التوحيد (ص٩٣).

(٤) تيسير العزيز الحميد (ص٢٤٢). وينظر: الدين الخالص ٢٨٥/٢.

(٥) القول المفيد (٢٧٩/١).

(٦) منهاج التأسيس (ص٣٤٢). وينظر: البراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية (ص١٢٠).

المنع من إطلاق لفظ الاستغاثة على المخلوق فيما يقدر عليه، وظاهر الآية جوازه.

قيل: تحمل الآية على الجواز، والحديث على الأدب والأولى، والله أعلم[١].

(١) تيسير العزيز الحميد (ص٢٤٣).

المبحث الخامس: قول: أطعم ربك.

٢٢- عن أَبَـي هُرَيْـرَةَ ﷺ عَنِ النَّبـي ﷺ أَنَّـهُ قـالَ: ((لا يَقُلْ أحدُكُم: اسْقِ رَبَّكَ، أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ، ولا يَقُلْ أحدُكُم: رَبِّي، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي، مَوْلايَ، ولا يَقُلْ أحدُكُم: عَبْدِي، أَمَتِي، وَلْيَقُلْ: فَتَايَ، فَتَاتِي، غُلامِي)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في العتق: باب كراهية التطاول على الرقيق، وقوله: عبدي أو أمتي (ح٢٥٥٢).

ومسلم - واللفظ له - في الألفاظ من الأدب وغيرها (ح٢٢٤٩).

وأحمد في (٨١٩٧/٥١٨/١٣).

كلهم من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه عند البخاري، وبمثله عند أحمد.

وأخرجه مسلم - أيضًا - في الموضع السابق.

والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب النهي عن أن يقول الرجل لجاريته: أمتي، ولغلامه: عبدي (ح١٠٠٧٠).

وأحمد في (٩٩٦٤/٤٣/١٦) و(١٠٢٨١/١٩٥/١٦).

كلهم من طريق العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ مختصرًا، وفيه زيادة.

وأخرجه مسلم - أيضًا - في الموضع السابق من طريقين.

والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب النهي عن أن يقول المملوك لمالكه: مولاي (ح١٠٠٧١).

وأحمد في (٩٧٢٩/٤٥٣/١٥) و(١٠٤٣٦/٢٧١/١٦).

كلهم من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه، وعند مسلم في الموضع الثاني والنسائي زيادة.

وأخرجه أبو داود في الأدب: باب لا يقول المملوك: ربي، وربتي (ح٤٩٣٦).

والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب النهي عن أن يقول المملوك لمالكه: مولاي (ح١٠٠٧٢).

كلاهما من طريق أيوب (السختياني) وحبيب بن الشهيد وهشام (بن حسان).

وأحمد في (٩٤٥١/٢٦٧/١٥) من طريق أيوب (السختياني)، وفي (١٠٣٦٨ /٢٣٩/١٦) (١٠٦٠٣/٣٥٣/١٦) و(١٠٦٠٤/٣٥٤/١٦) من طريق هشام بن حسان.

كلهم عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه، وفيه زيادة، وهو عند أحمد من طريق هشام مختصر.

وأخرجه أبو داود في الموضع السابق (ح٤٩٣٧) من طريق عمرو بن الحارث، عن أبي يونس (مولى أبي هريرة)، عن أبي هريرة ﷺ ولم يذكر النبي ﷺ.

ولم يسق أبو داود المتن، بل أحال على الحديث السابق، وذكر أن فيه زيادة.

فقه الحديث:

دلَّ الحديث على النهي عن قول: اسق ربك، أطعم ربك، وضئ ربك، وذكر السقي والإطعام والوضوء أمثلة، والمقصود بالنهي استعمال لفظ الرب، وإنما ذُكرت هذه الأمور لغلبة استعمالها في المخاطبات[١].

والحديث فيه نهي العبد أن يقول لسيده: ربي، وكذلك نهي غيره، فلا يقول له أحد: ربك. ويدخل في ذلك أن يقول السيد ذلك عن نفسه، فإنه قد يقول لعبده: اسق ربك، فيضع الظاهر موضع الضمير على سبيل التعظيم لنفسه.

والسبب في النهي أن حقيقة الربوبية لله - تعالى -، لأن الرب هو المالك والقائم بالشيء، فلا توجد حقيقة ذلك إلا لله - تعالى -[٢].

قال الخطابي: سبب المنع أن الإنسان مربوب متعبد بإخلاص التوحيد لله، وترك الإشراك معه، فكره له المضاهاة في الاسم، لئلا يدخل في معنى الشرك، ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد، فأما ما لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات، فلا يكره إطلاق ذلك عليه عند الإضافة كقوله: رب الدار، ورب الثوب[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ولهذا منع في شريعتنا من إضافة الرب إلى المكلفين كما قال ﷺ: ((لا يقل أحدكم: اسق ربك، أطعم ربك)). بخلاف إضافته إلى غير المكلفين، كقول النبي ﷺ لمالك بن عوف الجشمي: ((أرب إبل أنت أم رب شاء؟))[٤]. وقولهم: رب الثوب والدار. فإنه ليس في هذه الإضافة ما يقتضي عبادة هذه الأمور لغير الله، فإن هذا لا يمكن فيها، فإن الله فطرها على أمر لا يتغير، بخلاف المكلفين، فإنهم يمكن أن يعبدوا غير الله، كما عبد المشركون به من الجن والإنس غيره، فمنع من الإضافة في حقهم تحقيقًا للتوحيد الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه[٥].

وقال ابن بطال: لا يجوز أن يقال لأحد غير الله: رب. كما لا يجوز أن يقال له: إله.

وقال ابن حجر معلقًا على كلام الخطابي: والذي يختص بالله - تعالى - إطلاق الرب بلا إضافة، أما مع الإضافة فيجوز إطلاقه، كما في قوله تعالى - حكاية عن يوسف عليه السلام : ﴿ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ (يوسف: ٤٢)، وقوله: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾

---

(١) ينظر: طرح التثريب (٢٢١/٦).

(٢) جاء في سنن أبي داود والنسائي ذكر علة النهي عن ذلك: ((فإنكم المملوكون،والرب الله - سبحانه وتعالى -)).

(٣) ينظر: فتح الباري (١٧٩/٥). والدين الخالص ٢١٢/٢.

(٤) أخرجه أحمد في (١٧٢٢٨/٤٦٤/٢٨).

(٥) درء تعارض العقل والنقل (٣٤١/٩-٣٤٢). وينظر: بغية المرتاد له (ص٣٧٧-٣٧٨).

(يوسف: ٥٠)، وقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ في أشراط الساعة: ((أن تلد الأمة ربها)) [(١)].

فدل على أن النهي في ذلك محمول على الإطلاق، ويحتمل أن يكون النهي للتنزيه، وما ورد من ذلك فلبيان الجواز. وقيل: هو مخصوص بغير النبي ﷺ ولا يرد ما في القرآن، أو المراد النهي عن الإكثار من ذلك، واتخاذ استعمال هذه اللفظة عادة، وليس المراد النهي عن ذكرها في الجملة[(٢)].

وذهب الشيخ سليمان بن عبد الله إلى أن الأظهر في الجواب عن الآية أن هذا جائز في شرع من قبلنا، وقد ورد شرعنا بخلافه[(٣)]. وقال: الأظهر في الجواب عن الحديث أن هذا ليس فيه إلا وصفها بذلك لا دعاؤها به، وتسميتها به، وفرق بين الدعاء والتسمية وبين الوصف، كما تقول: زيد فاضل، فتصفه بذلك، ولا تسميه به ولا تدعوه به[(٤)].

ولما نهى النبي ﷺ عن هذه الألفاظ، أرشد المملوك أن يقول: (سيدي، مولاي).

قال ابن حجر: وأما ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة في هذا الحديث نحوه، وزاد: ((ولا يقل أحدكم: مولاي، فإن مولاكم الله، ولكن ليقل: سيدي)). فقد بيَّن مسلم الاختلاف في ذلك على الأعمش، وأن منهم من ذكر هذه الزيادة، ومنهم من حذفها، وقال عياض: حذفها أصح. وقال القرطبي: المشهور حذفها، قال: وإنما صرنا إلى الترجيح للتعارض مع تعذر الجمع، وعدم العلم بالتاريخ[(٥)].

---

(١) أخرجه مسلم (ح٨).
(٢) فتح الباري (١٧٩/٥).
(٣) وقال بهذا الجواب ابن حزم في المحلى (٢٥٠/٩).
(٤) ينظر: تيسير العزيز الحميد (ص٦٥٤).
(٥) فتح الباري (١٨٠/٥). وينظر: المرجحات التي ذكرها الألباني في السلسلة الصحيحة (٨٠٣/٤٣٧/٢) على شذوذ زيادة: (ولا يقل العبد لسيده: مولاي).

المبحث السادس: قول: عبدي وأمتي

مكرر- عن أَبَي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبي ﷺ أَنَّهُ قال: ((لا يَقُلْ أحدُكُم: اسْقِ رَبَّكَ، أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ، ولا يَقُلْ أحدُكُم: رَبِّي، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي، مَوْلَايَ، ولا يَقُلْ أحدُكُم: عَبْدِي، أَمَتِي، وَلْيَقُلْ: فَتَايَ، فَتَاتِي، غُلامِي)).

تخريج الحديث:

تقدم الحديث في المبحث السابق.

٢٣- عن عَبدِ اللهِ بنِ بُريدةَ، رفعَه إلى النَّبيِّ ﷺ قالَ: ((لا يقُولَنَّ أحدُكمْ لِمملُوكِهِ: عَبْدِي، ولكِنْ يقول: غُلامِي، ولْيَقُل المملُوكُ أو المملُوكةُ: سَيِّدي)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٣/٣٤٩/٢٤٤٧)، فقال: حدثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ ابنِ عَمْرو بنِ مُصعَب الكنْدي، ثنا عَمِّي، عن جَدِّي عَمْرو بنِ مُصعَب، عن أبي النَّضْرِ الْحَارِثِ بن النُّعْمَانِ، عن شُعَيْبِ بن زُرَيْقٍ[١] أبي شَيْبَةَ، عن عَطَاءٍ الخُراسَاني، عن ابنِ بُريدةَ به.

دراسة الإسناد:

- أحمد بن محمد بن عمرو بن مصعب الكندي:

هو أحمد بن محمد بن عمرو بن مصعب بن بشر بن فضالة، أبو بشر الكندي المروزي، الفقيه.

روى عن أبيه وعمه وغيرهما، وروى عنه محمد بن المظفر وأبو الفتح الأزدي وغيرهما.

قال ابن حبان: كان ممن يضع المتون للآثار، ويقلب الأسانيد للأخبار، حتى غلب قلبه أخبار الثقات وروايته عن الأثبات بالطامات على مستقيم حديثه، فاستحق الترك، ولعله قد قلب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث، كتبت أنا منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث مما لم أشك أنه قلبها، كان على عهدي به قديمًا وغيره، وهو لا يفعل إلا قلب الأخبار عن الثقات، والطعن على أحاديث الأثبات، ثم آخر عمره جعل يدعي شيوخًا لم يرهم وروى عنهم، وذاك أني سألته، قلت: يا أبا بشر أقدم من كتبت عنه بمرو من؟ قال: أحمد بن يسار، ثم لما امتحن بتلك المحنة وحمل إلى بخارى، حدث يومًا في دار أبي الطيب المصعبي عن علي بن خشرم، فاتصل بي ذلك، فأنكرت عليه، فكتب إليَّ يعتذر إليَّ، وقال: قُرئ عليَّ في وقت شغلي تلك الأحاديث، ثم خرج إلى سجستان فرواها عن علي بن خشرم والفرياناني وأقرانهما.

ثم ساق له ابن حبان نيفًا وثلاثين حديثًا مقلوبة الأسانيد.

وقال أبو سعد الإدريسي: منكر الحديث، يضع الحديث على الثقات، قال: وسمعت أبا عبد الله محمد بن أبي سعيد الحافظ يقول: كان أبو بشر المروزي يضع الحديث.

وقال ابن عدي: حدث بأحاديث مناكير، رأيته بمرو وهو بيّن الأمر في الضعف، وسمعت محمد بن عبد الرحمن الدغولي يقول: أنا أكبر من أبي بشر بعشر سنين، وليس عندي عن ابن قهزاد شيء، وهو يحدث عنه. ورأيت

(١) في مصادر ترجمته رزيق.

الدغولي ينسبه إلى الكذب.

وقال الدارقطني: كان يضع الحديث، وكان عذب اللسان، حافظًا[1].

وقال ابن منده: حدث عن علي بن خشرم وغيره بموضوعات.

وقال الخطيب: كان أبو بشر من أهل المعرفة والفهم، غير أنه لم يكن ثقة، وله من النسخ الموضوعة شيء كثير.

قلت: الخلاصة أنه يضع الحديث.

مات سنة ثلاث وعشرين وثلاث مائة.

له ترجمة في: (المجروحين ١٥٦/١، ٥٤/٢٠٦/١، والضعفاء والمتروكون للدارقطني ص١٢٤/ت٦٠، وفتح الباب في الكنى والألقاب ص١٦٢/ت١٢٧٦، وتاريخ بغداد ٢٤٥٧/٧٣/٥، وميزان الاعتدال ٥٨٢/١٤٩/١، والكشف الحديث عمن رمي بوضع الحديث ص٥٥/ت٩٠، ولسان الميزان ٢٩٠/١).

- عن عمي:

لم أقف على ترجمة له.

- عمرو بن مصعب:

لم أقف على ترجمة له.

- أبو النضر الحارث بن النعمان:

هو الحارث بن النعمان بن سالم البزاز، أبو النضر الأكفاني، الطوسي، نزيل بغداد.

روى عن شعبة وشعيب بن زريق وغيرهما،وروى عنه أحمد بن حنبل ومحمد بن عبد الله ابن عمار وغيرهما.

قال الذهبي في الميزان: صدوق.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق.

وهو من الثامنة، وقد ذكره الذهبي في تاريخه في الطبقة الحادية والعشرين (٢٠١-٢١٠هـ).

له ترجمة في: (تاريخ بغداد ٤٣٢٦/٢٠٧/٨، وتهذيب الكمال[2] ١٠٤٨/٢٩٢/٥، وميزان الاعتدال ١٦٥١/٤٤٥/١، وتاريخ الإسلام ٧٦/٩٣/١٤، وتهذيب التهذيب١٦٠/٢، والتقريب ص٢١٤/ت١٠٦٠).

- شعيب بن رزيق أبو شيبة:

هو شعيب بن رزيق الشامي، أبو شيبة.

---

(١) هكذا في الميزان. وفي كتاب (الضعفاء والمتروكون) للدارقطني: يضع الحديث عن أبيه، عن جده.

(٢) أورده المزي في تهذيب الكمال تمييزًا.

روى عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني والحسن البصري وغيرهما، وروى عنه بشر بن عمر الزهراني والحارث بن النعمان وغيرهما.
قال أبو حاتم عن دحيم: لا بأس به.
وقال البخاري: مقارب الحديث[1].
وقال الدارقطني: ثقة.
وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يعتبر حديثه من غير روايته عن عطاء الخراساني.
وذكره ابن خلفون في الثقات.
وقال الأزدي: لين.
وضعفه الدارقطني في العلل[2].
وقال ابن حزم: ضعيف.
وقال ابن الطلاع: ضعفه بعضهم.
وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ. اهـ
قلت: الراجح قول دحيم: لا بأس به، فهو المقدَّم في معرفة أهل الشام[3].
وهو من السابعة. وأخرج له أبو داود في القدر، والترمذي.
له ترجمة في: (التاريخ الكبير ٢٥٥٧/٢١٧/٤، والجرح والتعديل ١٥١٠/٣٤٦/٤، وثقات ابن حبان ٣٠٨/٨، وفتح الباب في الكنى والألقاب ص٤١٨/ت٣٧٥٩، والمعجم في مشتبه أسامي المحدثين ص١٦٣/ت٢٨١، وتهذيب الكمال ٢٧٥١/٥٢٤/١٢، وميزان الاعتدال ٣٧١٧/٢٧٦/٢، وإكمال تهذيب الكمال ٢٣٩٥/٢٧٥/٦، وتهذيب التهذيب ٣٥٣/٤، والتقريب ص٤٣٧/ت٢٨١٧).
- عطاء الخراساني:
هو عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخراساني، واسم أبيه ميسرة، وقيل: عبد الله.
روى عن عطاء بن أبي رباح وعبد الله بن بريدة - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه شعبة وشعيب بن رزيق وغيرهما.
قال الأوزاعي وابن سعد وابن معين وعلي المديني وأحمد والعجلي والترمذي والطبراني: ثقة.
وقال ابن رجب: قال يعقوب بن شيبة: هو ثقة، ثبت. قال: وهو مشهور له فضل وعلم، ومعروف بالفتوى والجهاد، روى عنه مالك بن أنس، وكان مالك

(١) علل الترمذي الكبير (ص٢٧١).
(٢) (١١٨/٧).
(٣) ينظر: فتح المغيث (١١٧/٢).

ممن ينتقي الرجال.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا بأس به صدوق(١)، قلت: يحتج به؟ قال: نعم.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال الدارقطني: ثقة في نفسه، إلا أنه لم يلق ابن عباس(٢).

وقال ابن عدي: لا بأس به.

وقال حجاج بن محمد عن شعبة: ثنا عطاء الخراساني، وكان نسيًا.

وقال الشافعي: معروف بكثرة الغلط(٣).

وقال الترمذي: قال محمد (البخاري): ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني، قلت: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة، روى عن سعيد بن المسيب: (أن رجلاً أتى النبي ﷺ، وأفطر في رمضان) وبعض أصحاب سعيد يقول: سألت سعيدًا عن هذا الحديث، فقال: كذب عليَّ عطاء،لم أحدث هكذا.

ثم ذكر البخاري أثرين أخطأ فيهما عطاء(٤).

وذكره أبو زرعة الرازي والبخاري والعقيلي في الضعفاء.

وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله، غير أنه رديء الحفظ كثير الوهم، يخطئ ولا يعلم، فحمل عنه، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

وقال الحاكم: وإن كانوا سكتوا عنه فليس بذاك(٥). اهـ

قلت: يمكن تحرير ما تكلم فيه فيما يلي:

أما قول سعيد بن المسيب: كذب عليَّ ، فقد ذكر ابن رجب أنه لا يثبت. وعلى فرض ثبوته فهو بمعنى أخطأ عليَّ، كما هي لغة أهل الحجاز(٦).

وأما تضعيف البخاري له فقد رده ابن رجب - أيضًا -، فقال: عطاء الخراساني ثقة، ثقة، عالم رباني، وثقه كل الأئمة ما خلا البخاري، ولم يوافق على ما ذكره، وأكثر ما فيه أنه كان في حفظه بعض سوء، قال شعبة: نا عطاء الخراساني، وكان نسيًا. وقال ابن معين عنه: هو ثبت، وكان كثير

---

(١) في تهذيب الكمال: ثقة صدوق.
(٢) علق الذهبي في السير على هذا بقوله: يعني يدلس.
(٣) ينظر: معرفة السنن والآثار (١٣٢/١١).
(٤) علل الترمذي الكبير (ص٢٧١-٢٧٢).
(٥) المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم (١٨٢/١).
(٦) ذكر ابن حبان في الثقات (١١٤/٦): أن أهل الحجاز يسمون الخطأ كذبًا.

الإرسال، نقله عنه الغلابي. وكان سفيان الثوري يحث على الأخذ عنه. ووثقه الأوزاعي وأحمد ويحيى ويعقوب بن شيبة ومحمد بن سعد والعجلي والطبراني والدارقطني.

وقد بيَّن الترمذي في علله أن ما ذكره البخاري لم يوافق عليه، وأنه ثقة عند أهل الحديث، قال: ولم أسمع أن أحدًا من المتقدمين تكلم فيه(١).

وكذلك تضعيف ابن حبان علق عليه الذهبي في السير بقوله: فيه نظر.

ورده - أيضًا - أبو زرعة العراقي بتوثيق الأئمة له.

وقال ابن رجب: ثقة، ثقة.

وقال أبو زرعة العراقي: أحد الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، يهم كثيرًا، ويرسل، ويدلس. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق، يرسل. أما وصف ابن حجر له بالتدليس فلعله تدليس نادر، ولهذا لم يذكره في كتابه تعريف أهل التقديس.

وهو من الخامسة مات سنة خمس وثلاثين ومائة .وأخرج له مسلم والأربعة(٢).

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٤٤٥٥/٣٧٣/٩، والضعفاء للبخاري ص١٠٧/ ت٢٩١، وتاريخ الثقات للعجلي ص٣٣٤/ت١١٣٦، والضعفاء لأبي زرعة الرازي ٢/ ٢٥٠/٦٤٥ ، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي ٣٥٩/١، والضعفاء الكبير للعقيلي ٤٠٥/٣/ ١٤٤٤، والجرح والتعديل ١٨٥٠/٣٣٤/٦، والمجروحين لابن حبان١٣٠/٢، والكامل ٥/ ١٥٢١/٣٥٨ ، والأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم١٧٣/٢٨١/١، وتهذيب الكمال ٢٠/ ٣٩٤١/١٠٦، وسير أعلام النبلاء ٥٢/١٤٠/٦، وميزان الاعتدال ٥٦٤٢/٧٣/٣، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٣٥/ت٢٤٣، وشرح العلل ٧٨٠/٢-٧٨٢ ، والبيان والتوضيح ص١٦٥/ت٢٤٩، وهدي الساري ص٤٢٥، وتهذيب التهذيب ٢١٢/٧، والتقريب ص٦٧٩/ت٤٦٣٣).

- ابن بريدة:

الذي يظهر أنه عبد الله بن بريدة بن الحصيب، الأسلمي، أبو سهل، المروزي، قاضيها.

---

(١) نص عبارة الترمذي في العلل الكبير (ص٢٧٣): عطاء الخراساني رجل ثقة، روى عنه الثقات من الأئمة مثل: مالك ومعمر وغيرهما، ولم أسمع أن أحدًا من المتقدمين تكلم فيه بشيء.

(٢) ذكر المزي في تهذيب الكمال أن البخاري أخرج له، ولهذا رمز له برمز الجماعة، ورد هذا الذهبي في السير وابن حجر في تهذيب التهذيب. والذي يظهر أن نتيجة القولين - بالنسبة للراوي وليس المروي - متقاربة، لأن المزي ذكر أن البخاري أخرج له معتقداً أنه عطاء بن أبي رباح. فدل قوله على أنه لم يقصد الإخراج له، والله أعلم.

فقد ذكر المزيُّ عطاءً الخراساني ممن روى عن عبد الله بن بريدة، ورمز له برمز مسلم، أما أخيه سليمان فلم يذكر في الرواة عنه عطاء الخراساني.

وهو ثقة.

تقدمت ترجمته في (ح٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدًّا؛ فيه أحمد بن محمد الكندي، وهو يضع الحديث.

فقه الأحاديث:

دلَّ حديث أبي هريرة ﷺ على النهي عن قول المالك لمملوكه: عبدي وأمتي. وقد بيَّن النبي ﷺ العلة في ذلك، فقال: ((كلكم عبيد الله، وكل نسائكم إماء الله))[١].

لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله - تعالى -، ولأن فيها تعظيمًا لا يليق بالمخلوق استعماله لنفسه.

قال الخطابي: المعنى في ذلك كله راجع إلى البراءة من الكبر، والتزام الذل، والخضوع لله - عز وجل -، وهو الذي يليق بالمربوب[٢].

وقال أبو زرعة العراقي: قال النووي: الظاهر أن المراد بالنهي من استعمله على وجه التعاظم والارتفاع، لا للوصف والتعريف.

قلت - أي العراقي -: ينبغي استمرار الكراهة ولو قصد التعريف دون التعاظم لكن أمكن التعريف بغيره للاشتراك في اللفظ، وإن خلا عن القصد القبيح استعمالاً للأدب في الألفاظ، وهذا مقتضى الحديث، والله أعلم[٣].

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله: قال في "مصابيح الجامع": النهي إنما جاء متوجهًا إلى السيد، إذ هو في مظنة الاستطالة، وأما قول الغير: هذا عبد زيد، وهذه أمة خالد، فجائز، لأنه يقول إخبارًا أو تعريفًا، وليس في مظنة الاستطالة.

قلت: وهو حسن، وقد رويت أحاديث تدل على ذلك[٤].

وقد أرشد النبي ﷺ المالك إلى ما يؤدي المعنى مع السلامة من التعاظم، فقال: ((وليقل: فتاي، فتاتي، غلامي)). زاد مسلم في الرواية المذكورة ((جاريتي)). لأن لفظ الفتى والغلام ليس دالاً على محض الملك كدلالة العبد، فقد كثر استعمال الفتى في الحر، وكذلك الغلام والجارية[٥].

مسألة: النهي هنا هل هو للتحريم أو للكراهة ؟

قال أبو زرعة العراقي: هذا النهي على التنزيه دون التحريم، وقد حمله على ذلك جميع العلماء حتى أهل الظاهر[٦]، وأشار إلى ذلك البخاري في صحيحه فبوَّب: باب كراهية التطاول على الرقيق، وقوله: عبدي وأمتي.

---

(١) أخرجه مسلم في الموضع نفسه من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.
(٢) ينظر: فتح الباري (١٨٠/٥).
(٣) طرح التثريب (٢٢٤/٦).
(٤) تيسير العزيز الحميد (ص٦٥٦). وينظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي (٢٣٠/٤-٢٣١). وشرح السنة (٣٥٢/١٢).
(٥) ينظر: فتح الباري (١٨٠/٥).
(٦) كذلك نقل ابن حجر في فتح الباري (١٧٨/٥) اتفاق العلماء.

وقال الله تعالى: ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾(النور: ٣٢) ...إلخ[١].

وقال ابن مفلح: وظاهر النهي التحريم، وقد يحتمل أنه للكراهة، وجزم به غير واحد من العلماء، كما في شرح مسلم وغيره[٢].

---

(١) طرح التثريب (٢٢٣/٦).
(٢) الفروع (١١٥/٦).

المبحث السابع: قول: السيد

٢٤ ـ عن عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قالَ: سمعتُ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: ((لا تُطْرُونِي كما أَطْرَت النَّصَارَى ابنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أنا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عبدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ـ واللفظ له ـ في أحاديث الأنبياء: باب ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا﴾ (مريم: ١٦) (ح٣٤٤٥)، وفي الحدود: باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت (ح٦٨٣٠).

وأحمد في (١٥٤/٢٩٥/١) و(١٦٤/٣٠١/١) و(٣٣١/٤١٤/١) و(٣٩١ /٤٤٩/١).

كلاهما من طرق عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس، عن عمر رضي الله عنه بنحوه، وهو عند البخاري في الموضع الثاني، وأحمد في الموضعين الثالث والرابع في أثناء حديث.

غريب الحديث:

قوله: لا تُطْرُونِي.

قال ابن الأثير: الإطراء: مجاوزة الحد في المدح، والكذب فيه[1].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (١٢٣/٣) مادة طرا.

٢٥- عن عبدِ اللَّهِ بنِ الشِّخِّيرِ ﷺ قالَ: جاءَ رَجُلٌ إلى النبيِّ ﷺ، فقالَ: أنت سَيِّدُ قُرَيْشٍ. فقال النبيُّ ﷺ: ((السَّيِّدُ الله)). قال: أنت أَفْضَلُهَا فيها قَوْلاً، وَأَعْظَمُهَا فيها طَوْلاً، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((لِيَقُلْ أحدكم بِقَوْلِهِ، وَلاَ يَسْتَجْرِهِ الشَّيْطَانُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد - واللفظ له - في (١٦٣٠٧/٢٣٤/٢٦) - ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٤٤٤/٤٦٦/٩) -، فقال: ثنا حَجَّاجٌ، حدثني شُعْبَةُ، قال: سمعت قَتَادَةَ، قال: سمعت مُطَرِّفَ بن عبد اللَّهِ بن الشِّخِّيرِ يحدث عن أبيه ﷺ به.

وأخرجه أبو داود في الأدب: باب كراهية التمادح (ح٤٧٧٣). ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (٣٣/٦٨/١).

والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: ذكر اختلاف الأخبار في قول القائل: سيدنا وسيدي (ح١٠٠٧٤ و ح١٠٠٧٥ و ح١٠٠٧٦). ومن طريقه في الموضع الأول ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص٣٤٥/ح٣٨٧). ومن طريقه في الموضع الثالث ابن منده في التوحيد (٢٨١/١٣٢/٢).

وأحمد في (١٦٣١١/٢٣٧/٢٦) و(١٦٣١٦/٢٤١/٢٦).

والبخاري في الأدب المفرد (ص٩٤/ح٢١١).

وابن أبي الدنيا في الصمت (ص٧٨/ح٧٣). ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (١٦٩/٣).

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٨٢/١٥٣/٣ و١٤٨٣ و١٤٨٤)[١]. ومن طريقه في الموضعين الأول والثاني الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٤٤٥/٤٦٦/٩) و(٤٤٦/٤٦٧/٩).

والعسكري في تصحيفات المحدثين (٢١٣/١-٢١٤).

والخطابي في غريب الحديث (٤١٥/١).

وابن منده في التوحيد (٢٨٠/١٣٢/٢).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٢١٩/١٦٨٤/٣) .

والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (٥٣٧/٨٧/٢) .

وقوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (٤٨/١٥٥/١).

وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٧١/٤).

والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٤٤٧/٤٦٨/٩).

كلهم من طرق عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن أبيه ﷺ بنحوه،

(١) لم يسق ابن أبي عاصم في الموضع الثاني والثالث متن الحديث، بل أحال على الموضع الأول.

ولم يرد قول: (السيد الله) عند النسائي في الموضع الثاني، وأحمد في الموضع الأول، وابن أبي الدنيا، وابن أبي عاصم في الموضع الأول، والعسكري ،والخطابي، وأبي نعيم.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير (٣٤/٩).

والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (٥٣٨/٨٨/٢)، ودلائل النبوة (٣١٨/٥).

وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٧٠/٤) كلاهما من طريق يعقوب بن سفيان.

كلاهما (أي ابن سعد ويعقوب) عن مسلم بن إبراهيم، عن الأسود بن شيبان، عن أبي بكر بن ثمامة بن النعمان الراسبي، عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله (بن الشخير)[١] قال: وفد أبي ... بنحوه.

قال أبو نعيم: أبو العلاء وفد على النبي ﷺ من بني عامر، ذكره المتأخر من حديث سهل بن بكار، عن الأسود بن شيبان، عن أبي بكر ابن شماسة[٢]، عن أبي العلاء، قال: وفدت في بني عامر إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله أنت سيدنا، وذو الطول منا. فقال: ((مه مه، قولوا بقولكم، لا يستجرينكم الشيطان، فإنما السيد هو الله)).

قال أبو نعيم: وهذا هو أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، لا صحبة له، والوافد إلى النبي ﷺ من بني عامر أبوه عبد الله بن الشخير.

ورواه قتادة، وغيلان بن جامع، وأبو نضرة، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن أبيه هذا الحديث بلفظه. وليس لأبي العلاء رؤية ولا صحبة[٣].

وقال ابن حجر: قال ابن منده: كذا رواه الأسود، وخالفه غيره[٤].

دراسة إسناده عند أحمد:

- حجاج:

هو حجاج بن محمد المصيصي، الأعور، أبو محمد، ترمذي الأصل نزل بغداد ثم المصيصة.

روى عن حريز بن عثمان وشعبة - وروايته عنه في البخاري - وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما.

قال علي بن المديني والنسائي ومسلم والعجلي وابن قانع ومسلمة بن

---

(١) أخو مطرف بن عبد الله بن الشخير.

(٢) تقدم عند ابن سعد أنه أبو بكر ابن ثمامة.

(٣) معرفة الصحابة (٢٩٧٧/٥).

(٤) الإصابة (٢٨٦/١١). ونقل ابن حجر كلام أبي نعيم السابق، ووقع في النسخة تحريف.

قاسم: ثقة.

وقال أحمد: ما كان أضبطه، وأشد تعاهده للحروف، ورفع أمره جدًّا.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وقال ابن سعد: كان ثقةً، صدوقًا -إن شاء الله -، وكان قد تغيَّر في آخر عمره حين رجع إلى بغداد.

علَّق الذهبي في السير على هذا بقوله: ما هو تغيرًا يضر.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: رأيت سنيد بن داود عند حجاج بن محمد، وهو يسمع منه كتاب الجامع لابن جريج، فكان في كتاب الجامع: ابن جريج أخبرت عن يحيى، وأخبرت عن الزهري، وأخبرت عن صفوان بن سليم. قال: فجعل سنيد يقول لحجاج: قل يا أبا محمد: ابن جريج عن الزهري، وابن جريج عن يحيى بن سعيد، وابن جريج عن صفوان بن سليم، وكان يقول له هكذا.

قال: ولم يحمده أبي فيما رآه يصنع بحجاج، وذمَّه على ذلك.

قال أبي: وبعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين أخذها - يعني قوله: أخبرت وحدثت عن فلان -.

وقال أبو بكر الخلال: فنرى أن حجاجًا كان منه هذا في وقت تغيره، لأن عبد الله بن أحمد حكى عن أبيه أن حجاجًا تغير في آخر عمره. ونرى أن أحاديث الناس عن حجاج صحاح صالحة، إلا ما روى سنيد من هذه الأحاديث(١).

وقال إبراهيم الحربي: أخبرني صديق لي قال: لما قدم حجاج الأعور آخر قدمة إلى بغداد خلَّط، فرأيت يحيى بن معين عنده فرآه يحيى خلَّط، فقال لابنه: لا تدخل عليه أحدًا.

علّق الذهبي في السير على هذا بقوله: كان من أبناء الثمانين، وحديثه في دواوين الإسلام، ولا أعلم له شيئًا أنكر عليه مع سعة علمه.

وقال ابن حجر في هدي الساري: ذكره أبو العرب الصقلي في الضعفاء بسبب أنه تغير في آخر عمره واختلط، لكن ما ضره الاختلاط، فإن إبراهيم الحربي حكى أن يحيى بن معين منع ابنه أن يدخل عليه بعد اختلاطه أحدًا.

وقال الذهبي في الميزان: أحد الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته. اهـ

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/١٦٢-١٦٣).

قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه أكثر الأئمة، وقد تغير في آخر عمره تغيرًا لا يضره.

وهو من التاسعة ، مات ببغداد سنة ست ومائتين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٤٣٢١/٣٣٥/٩ و٩/٤٩٥/ ٤٨٢١، والجرح والتعديل ٧٠٨/١٦٦/٣ ، وتهذيب الكمال ١١٢٧/٤٥١/٥، وسير أعلام النبلاء١٦٩/٤٤٧/٩، وميزان الاعتدال ١٧٤٦/٤٦٤/١، وهدي الساري ص٣٩٥-٣٩٦، وتهذيب التهذيب ٢٠٥/٢، والتقريب ص٢٢٤/ت١١٤٤).

- شعبة:

هو شعبة بن الحجاج بن الورد، العتكي مولاهم، أبو بسطام، الواسطي ثم البصري.

ثقة، حافظ، متقن.

تقدمت ترجمته في (ح١٧).

- قتادة:

هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري.

حافظ، ثقة، ثبت، يدلس.

تقدمت ترجمته في (ح١١).

- مطرف بن عبد الله بن الشخير:

هو مطرف بن عبد الله بن الشخير، بكسر الشين المعجمة وتشديد الخاء المعجمة المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم راء، العامري، الحرشي، بمهملتين مفتوحتين ثم معجمة، أبو عبد الله البصري.

روى عن علي بن أبي طالب وأبيه عبد الله بن الشخير - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه أخوه يزيد أبو العلاء وقتادة - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقةً، له فضل وورع، ورواية، وعقل وأدب.

وقال العجلي: تابعي، ثقة، من كبار التابعين، رجل صالح.

وقال ابن حبان في الثقات: كان من عباد أهل البصرة، وزهادهم.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، عابد، فاضل.

وهو من الثانية، مات سنة خمس وتسعين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٨٥٥/١٤٢/٩، والجرح والتعديل ١٤٤٦/٣١٢/٨، وتهذيب الكمال ٦٠٠١/٦٧/٢٨، وسير أعلام النبلاء ٧٧/١٨٧/٤، وتهذيب التهذيب ١٧٣/١٠-١٧٤، والتقريب ص٩٤٨/ت٦٧٥١).

- عن أبيه:

هو عبد الله بن الشخير، بكسر الشين وتشديد الخاء المعجمتين، ابن عوف العامري، صحابي، من مسلمة الفتح.

وفد في وفد بني عامر، ونزل البصرة بعد ذلك. وأخرج له مسلم والأربعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٣٧٠/٧٩/٥، ومعرفة الصحابة ١٦٧٤/١٦٨٤/٣ ، والاستيعاب ١٥٧٢/٢٣٩/٦، وتهذيب الكمال ٣٣٢٩/٨١/١٥، وتهذيب التهذيب ٢٥١/٥، والتقريب ص٥١٤/ت٣٤٠٢، والإصابة ٤٧٣٤/١١٦/٦).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، رواته كلهم ثقات. وقد صرح قتادة بالسماع، - وأيضًا - الراوي عنه شعبة، وقد قال: كنت أتفقد فم قتادة، فإذا قال: سمعت أو حدثنا، حفظت، وإذا قال: حدث فلان، تركته[1].

قال ابن حجر: رجاله ثقات، وقد صححه غير واحد[2].

وللحديث طرق أخرى صحيحة.

غريب الحديث:

قوله: وَلاَ يَسْتَجْرِهِ الشَّيْطَانُ.

قال ابن الأثير: حديث: ((قولوا بقولكم، ولا يستجرينكم الشيطان)). أي لا يستغلبنكم، فيتخذكم جريًا أي رسولاً ووكيلاً. وذلك أنهم كانوا مدحوه، فكره لهم المبالغة في المدح، فنهاهم عنه، يريد: تكلموا بما يحضركم من القول، ولا تتكلفوه كأنكم وكلاء الشيطان ورسله، تنطقون عن لسانه[3].

(١) الجرح والتعديل (١٦١/١).
(٢) فتح الباري (١٧٩/٥).
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٦٤/١) مادة جرا. وينظر: تصحيفات المحدثين (٢١٤/١).

٢٦ - عن أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ أَنَّ رَجُلاً قال: يا مُحمدُ، يا سَيِّدَنَا وَابْنَ سَيِّدِنَا، وَخَيْرَنَا وَابْنَ خَيْرِنَا، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((يا أَيُّهَا النَّاس، عَلَيْكُمْ بِتَقْوَاكُمْ، لاَ يَسْتَهْوِيَنَّكمُ الشَّيْطَانُ، أنا مُحمدُ بنُ عبدِ اللَّهِ، عبدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، والله ما أُحِبُّ أَنْ ترفَعُوني فَوْقَ مَنزِلَتي التي أَنْزَلَني اللهُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد - واللفظ له - في (١٢٥٥١/٢٣/٢٠) - ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٦٢٧/٢٥/٥) -، فقال: ثنا حَسَنُ بن مُوسَى، ثنا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عن ثَابِتٍ البُناني، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ به.

وأخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: ذكر اختلاف الأخبار في قول القائل: سيدنا وسيدي (ح١٠٠٧٨).

وعفان بن مسلم في أحاديثه كما في أحاديث الشيوخ الكبار (ص٣٨٦/ح١٤٨).

وأحمد في (١٣٥٩٦/٢١٦/٢١). ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٦٢٨/٢٦/٥).

وعبد بن حميد في المنتخب (١٣٠٧/١٥٢/٣).

وابن حبان في صحيحه (٦٢٤٠/١٣٣/١٤).

وأبو نعيم في الحلية (٢٥٢/٦).

والبيهقي في دلائل النبوة (٤٩٨/٥).

وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٧٠/٤).

والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٦٢٦/٢٥/٥) و(١٦٢٩/٢٦/٥).

كلهم من طرق عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني بنحوه.

وأخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: ذكر اختلاف الأخبار في قول القائل: سيدنا وسيدي (ح١٠٠٧٧).

والبخاري في التاريخ الأوسط (٢٢/٢٦٤/١).

كلاهما من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، وحميد (الطويل)، عن أنس بن مالك ﷺ بنحوه، وليس عند البخاري قصة في أوله.

وأخرجه أحمد في (١٣٥٢٩/١٦٦/٢١). ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٢٠٧٩/٩٥/٦).

والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٢٠٨٠/٩٥/٦).

كلاهما من طريق حماد بن سلمة، عن حميد (الطويل)، عن أنس بن مالك ﷺ بنحوه.

دراسة إسناده عند أحمد:

- حسن بن موسى:

هو الحسن بن موسى الأشيب، بمعجمة ثم تحتانية، أبو علي البغدادي، قاضي الموصل وغيرها.

روى عن سنان بن عبد الرحمن وحماد بن سلمة - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وعبد بن حميد وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقةً، صدوقًا في الحديث.

وقال ابن معين: ثقة. وكذا قال أبو حاتم عن ابن المديني.

وقال أحمد: هو من متثبتي أهل بغداد.

وقال أبو حاتم وصالح بن محمد (جزرة) وابن خراش: صدوق.

وذكره مسلم في رجال شعبة الثقات في الطبقة الثالثة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: كان ببغداد،كأنه! وضعفه.

علَّق الخطيب على هذا بقوله: لا أعلم علة تضعيفه إياه، وقد وثقه يحيى بن معين وغيره.

ورجح الذهبي في الميزان أن الذي جاء عن علي بن المديني هو القول بتوثيقه.

وقال ابن حجر في هدي الساري: أحد الأثبات، اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به، وروى عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه قال: كان ببغداد، وكأنه ضعفه. قلت: هذا ظن لا تقوم به حجة، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول: سمعت علي بن المديني يقول: الحسن بن موسى الأشيب ثقة. فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظن، ومع ذلك فلم يخرج البخاري له في الصحيح سوى موضع واحد في الصلاة توبع عليه.

وقال في التقريب: ثقة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة.

وهو من التاسعة، مات سنة تسع أو عشر ومائتين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٣/٣٧/١٦٠، وتاريخ بغداد ٧/٤٢٦/٤٠٠٠، وتهذيب الكمال ٦/٣٢٨/١٢٧٧، وميزان الاعتدال ١/٥٢٤/١٩٥٦، وهدي الساري ص٣٩٧-٣٩٨ ، وتهذيب التهذيب ٢/٣٢٣ ، والتقريب ص٢٤٣/ت١٢٩٨).

- حماد:

هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة.

روى عن خاله حميد الطويل وثابت البناني - وروايته عنه في مسلم -

وغيرهما، وروى عنه الحسن بن موسى الأشيب ويحيى القطان وغيرهما.

قال عفان: اختلف أصحابنا في سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة، فصرنا إلى خالد ابن الحارث فسألناه، فقال: حماد أحسنهما حديثًا، وأثبتهما لزومًا للسنة. فرجعنا إلى يحيى القطان فقال: أقال لكم وأحفظها؟ قلنا: لا.

وقال الأصمعي عن عبد الرحمن بن مهدي: حماد بن سلمة صحيح السماع، حسن اللقي، أدرك الناس.

وقال ابن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر.

وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة.

وقال الدوري عن ابن معين: من خالف حماد بن سلمة في ثابت، فالقول قول حماد.

وقال - أيضًا - عن ابن معين: حماد أعلم الناس بحديث خاله.

وقال - أيضًا - عن ابن معين: حديث حماد بن سلمة في أول أمره وآخر أمره واحد، وكان حماد بن سلمة رجل صدق، ومات يحيى بن سعيد (يعنى القطان) وهو يحدث عنه.

وقال جعفر الطيالسي عنه: من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع منه نسخًا فهو صحيح[1].

وقال ابن المديني: أثبت أصحاب ثابت: حماد ثم سليمان ثم حماد بن زيد، وهي صحاح.

وقال - أيضًا -:لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة.

وقال أحمد: حماد بن سلمة أثبت في ثابت من معمر.

وقال - أيضًا - في الحمادين (حماد بن سلمة وحماد بن زيد): ما منهما إلا ثقة.

وقال أبو طالب عنه: حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد، وأصح حديثًا.

وقال في موضع آخر: هو أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديمًا، يخالف الناس في حديثه.

وقال سعيد الأراطي: سئل أحمد بن حنبل عن حماد بن سلمة، فقال: صالح.

وقال أحمد بن حنبل: هو أعلم من غيره بحديث علي بن زيد بن جدعان.

وقال العجلي: ثقة، رجل صالح، حسن الحديث. وقال: إن عنده ألف

---

(١) قال المعلمي في التنكيل (١/٢٤٢): يعني أن الخطأ كان يعرض له عندما يحول من أصوله إلى مصنفاته التي يجمع فيها من هنا وهنا، فأما النسخ فصحاح.

حديث حسن ليس عند غيره.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحب إليَّ من همام، وهو أضبط الناس وأعلمه بحديثهما بين خطأ الناس، وهو أعلم بحديث علي بن زيد من عبد الوارث.

وقال النسائي: لا بأس به.

وحكى أبو الوليد الباجي في رجال البخاري أن النسائي سئل عنه، فقال: ثقة. قال الحاكم بن مسعدة: فكلمته فيه. فقال: ومن يجترئ يتكلم فيه، لم يكن عند القطان هناك، ثم جعل النسائي يذكر الأحاديث التي انفرد بها في الصفات. كأنه خاف أن يقول الناس تكلم في حماد من طريقها.

وقال الساجي: كان حافظًا، ثقةً، مأمونًا.

وقال ابن حبان: كان من العباد المجابين الدعوة، وكان ابن أخت حميد الطويل، حميد خاله، ولم ينصف من جانب حديثه واحتج بأبي بكر ابن عياش في كتابه وبابن أخي الزهري وبعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، فإن كان تركه إياه لما كان يخطئ، فغيره من أقرانه مثل: الثوري وشعبة ودونهما وكانوا يخطئون، فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه، فقد كان ذلك في أبي بكر ابن عياش موجودًا، وأنَّى يبلغ أبو بكر حماد بن سلمة، ولم يكن من أقران حماد مثله بالبصرة في الفضل والدين والعلم والنسك والجمع والكتبة والصلابة في السنة والقمع لأهل البدعة، ولم يكن يثلبه في أيامه إلا قدري أو مبتدع جهمي، لما كان يظهر من السنن الصحيحة التي ينكرها المعتزلة، وأنَّى يبلغ أبو بكر ابن عياش حماد بن سلمة في إتقانه، أو في جمعه، أم في علمه، أم في ضبطه؟[١].

علَّق على هذا ابن حجر بقوله: قد عرَّض ابن حبان بالبخاري لمجانبته حديث حماد بن سلمة، حيث يقول:لم ينصف من عدل عن الاحتجاج به إلى الاحتجاج بفليح وعبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار. واعتذر أبو الفضل ابن طاهر عن ذلك لما ذكر أن مسلمًا أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم، قال: وكذلك حماد بن سلمة، إمام كبير مدحه الأئمة، وأطنبوا لما تكلم بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه، لم يخرج عنه البخاري معتمدًا عليه، بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث أقرانه: كشعبة وحماد بن زيد وأبي عوانة وغيرهم، ومسلم اعتمد عليه لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء

(١) وقد أطال ابن حبان - أيضًا - في مقدمة صحيحه في الدفاع عنه. ينظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/١٥٣-١٥٥).

والمتأخرين لم يختلفوا، وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ عنهم، ثم عدالة الرجل في نفسه، وإجماع أئمة أهل النقل على ثقته وأمانته[1].

وأورده له ابن عدي في الكامل عدة أحاديث مما ينفرد به متنًا أو إسنادًا، ثم قال: وهذه الأحاديث التي ذكرتها لحماد بن سلمة منه ما ينفرد حماد به إما متنًا وإما إسنادًا، ومنه ما يشاركه فيه الناس، وحماد بن سلمة من أجلة المسلمين، وهو مفتي البصرة ومحدثها ومقرئها وعابدها، وقد حدث عنه من الأئمة ممن أكبر سنًا منه[2]: شعبة والثوري وابن جريج ومحمد ابن إسحاق، أو ممن في طبقته: حماد بن زيد، وممن هو أصغر منه سنًا منه: عبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي.

ثم أورد له ابن عدي بعض الأحاديث، ثم قال: ولحماد بن سلمة هذه الأحاديث الحسان والأحاديث الصحاح التي يرويها عن مشايخه، وله أصناف كثيرة كتاب ومشايخ كثيرة، وهو من أئمة المسلمين، وهو كما قال علي بن المديني: من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين، وهكذا قول أحمد بن حنبل فيه.

وقال المزي: استشهد به البخاري، وقيل: إنه روى له حديثًا واحدًا عن أبي الوليد عنه عن ثابت، وروى له في (القراءة خلف الإمام) وغيره، وروى له الباقون.

وقال ابن حجر في هدي الساري: أحد الأئمة الأثبات، إلا أنه ساء حفظه في الآخر، استشهد به البخاري تعليقًا، ولم يخرج له احتجاجًا ولا مقرونًا ولا متابعةً إلا في موضع واحد قال فيه: قال لنا أبو الوليد: حدثنا حماد بن سلمة فذكره، وهو في كتاب الرقاق. وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة - أيضًا - إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده. واحتج به مسلم والأربعة، لكن قال الحاكم:لم يحتج به مسلم إلا في حديث ثابت عن أنس، وأما باقي ما أخرج له فمتابعة، زاد البيهقي أن ما عدا حديث ثابت لا يبلغ عند مسلم اثني عشر حديثًا، والله أعلم.

وقال القطان: حماد عن زياد الأعلم وقيس بن سعد ليس بذاك. ولكن حديث حماد عن الشيوخ: عن ثابت وأبي حمزة، وهذا الضرب[3].

وقال عبد الله عن أبيه أو يحيى (بن معين) عن القطان: إن كان ما يروي حماد عن قيس ابن سعد فهو كذا. قلت: ما قال؟ قال: كذاب. قلت لأبي: لأي

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/١٣-١٤).
(٢) العبارة ركيكة.
(٣) قال الذهبي في السير: يعني أنه ثبت فيها.

شيء هذا؟ قال: لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. وسمعت أبي يقول: ضاع كتاب حماد عن قيس بن سعد، فكان يحدثهم من حفظه، فهذه قصته.

وقال حنبل عن أحمد: أسند حماد بن سلمة عن أيوب أحاديث لا يسندها الناس عنه.

وقال ابن رجب في شرح العلل: قال أحمد في رواية الأثرم - في حديث حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي في آنية المشركين - قال أحمد: هذا من قِبَل حماد كان لا يقوم على مثل هذا يجمع الرجال، ثم يجعله إسنادًا واحدًا، وهم يختلفون.

وقال أبو يعلى الخليلي في كتابه الإرشاد: ذاكرت بعض الحفاظ قلت: لِمَ لم يدخل البخاري حماد بن سلمة في الصحيح؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس يقول: نا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب عن أنس. وربما يخالف في بعض ذلك.

وقال ابن عدي: ثنا ابن حماد، ثنا أبو عبد الله محمد بن شجاع بن الثلجي، أخبرني إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي قال: كان حماد بن سلمة لا يعرف بهذه الأحاديث(١) حتى خرج خرجة إلى عبادان، فجاء وهو يرويها، فلا أحسب إلا شيطانًا خرج إليه في البحر فألقاها إليه. قال أبو عبد الله: سمعت عباد بن صهيب يقول: إن حماد بن سلمة كان لا يحفظ، فكانوا يقولون: إنها دست في كتبه، وقد قيل: إن ابن أبي العوجاء كان ربيبه، فكان يدس في كتبه هذه الأحاديث.

قال ابن عدي: وأبو عبد الله بن الثلجي كذاب، وكان يضع الحديث ويدسه في كتب أصحاب الحديث بأحاديث كفريات، فهذه الأحاديث من تدسيسه(٢).

وقال البيهقي: هو أحد أئمة المسلمين إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثًا أخرجها في الشواهد.

علَّق المعلمي على كلام البيهقي بقوله: لم يذكر إنه تغير بأخرة إلا البيهقي(٣)... ثم قال: أما التغير فلا مستند له، ونصوص الأئمة تبين أن حمادًا

---

(١) قال الذهبي في الميزان: يعني التي في الصفات.

(٢) وأيضًا طعن الذهبي في الميزان في ابن الثلجي بعد أن أورد خبره هذا. وعلق ابن حجر على كلام الذهبي بقوله: وعباد – أيضاً - ليس بشيء. وينظر: التنكيل للمعلمي (١/٢٤٣-٢٤٤).

(٣) وتبعه عليه ابن حجر في التقريب وهدي الساري. ويؤيد ما ذكره المعلمي ما تقدم من قول ابن معين: حديث حماد بن سلمة في أول أمره وآخر أمره واحد.

أثبت الناس في ثابت وحميد مطلقًا، وكأنه كان قد أتقن حفظ حديثهما، فأما حديثه عن غيرهما فلم يكن يحفظه، فكان يقع له فيه الخطأ إذا حدث من حفظه، أو حين يحول إلى الأصناف التي جمعها، ولم يتركه البخاري بل استشهد به في مواضع من الصحيح، فأما عدم إخراجه له في الأصول فلا يوجب أن يكون عنده غير أهل لذلك، ولذلك نظائر[(١)].

وقال الذهبي في السير: كان بحرًا من بحور العلم، وله أوهام في سعة ما روى، وهو صدوق حجة - إن شاء الله -[(٢)]، وليس هو في الإتقان كحماد بن زيد. وتحايد البخاري إخراج حديثه إلا حديثًا خرجه في الرقاق، فقال: قال لي أبو الوليد: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن أُبي. ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن. ومسلم روى له في الأصول عن ثابت وحميد لكونه خبيرًا بهما.

وقال ابن رجب في شرح العلل: وفصل القول في رواياته أنه من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لازمهم: كثابت البناني وعلي بن زيد، ويضطرب في بعضهم الذين لم يكثر ملازمتهم كقتادة وأيوب وغيرهما.

وقال - أيضًا -: حماد بن سلمة في رواياته عن أبي الزبير ليس بالقوي[(٣)].

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، وهو من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لازمهم: كثابت البناني وحميد الطويل وعلي بن زيد، وله أوهام في بعض الذين لم يكثر ملازمتهم: كقتادة وأيوب السختياني ويونس وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وغيرهم.

وهذه الخلاصة بها يمكن التوفيق بين كلام العلماء، لأن من أثنى على حماد إنما ذلك لصلابته في السنة أو إتقانه لحديث شيوخه الذين لازمهم. ومن تكلم فيه فبسبب أوهامه عن شيوخه الذين لم يلازمهم.

قال مسلم: اجتماع أهل الحديث ومن علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة، كذلك قال يحيى القطان ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة. وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة وأيوب ويونس وداود ابن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيرًا[(٤)].

---

(١) التنكيل (٢٤٢/١). بتصرف يسير.
(٢) وقال في الميزان: كان ثقة له أوهام.
(٣) جامع العلوم والحكم (ص٧٧٥).
(٤) التمييز (ص٢١٧-٢١٨).

وهو من كبار الثامنة، مات سنة سبع وستين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (تاريخ ابن معين للدوري ١٣١/٢، والجرح والتعديل ٦٢٣/١٤٠/٣،

وثقات ابن حبان ٢١٦/٦، ومشاهير علماء الأمصار له ص٢٤٧/ت١٢٤٣، والكامل ٤٣١/٢٥٣/٢، وتهذيب الكمال ١٤٨٢/٢٥٣/٧، وسير أعلام النبلاء١٦٨/٤٤٤/٧، وميزان الاعتدال ٢٢٥١/٥٩٠/١، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٧٠/ت٩٣، وإكمال تهذيب الكمال ١٣٤٠/١٤٢/٤، وشرح العلل١٢٧/١-١٢٩ و٦٧٤/٢-٦٧٦، وهدي الساري ص٣٩٩ ، وتهذيب التهذيب١١/٣-١٦، والتقريب ص٢٦٨/ت١٥٠٧).

- ثابت البناني:

هو ثابت بن أسلم البناني، بضم الموحدة ونونين مخففين، أبو محمد البصري.

روى عن ابن عمر وأنس بن مالك - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه حماد بن سلمة وشعبة وغيرهما.

قال أبو طالب: قلت لأحمد بن حنبل: ثابت البناني أثبت أو قتادة؟ قال: ثابت ثبت في الحديث، من الثقات المأمونين صحيح الحديث، وكان يقص.

وقال العجلي: ثقة، رجل صالح.

وقال النسائي: ثقة.

وقال أبو حاتم: ثقة، صدوق، وأثبت أصحاب أنس: الزهري ثم قتادة ثم ثابت البناني.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، عابد.

وهو من الرابعة، مات سنة بضع وعشرين ومائة، وله ست وثمانون. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٨٠٥/٤٤٩/٢، وتهذيب الكمال ٨١١/٣٤٢/٤، وتهذيب التهذيب ٢/٢-٤، والتقريب ص١٨٥/ت٨١٨).

- أنس بن مالك:

هو أنس بن مالك بن النضر، الأنصاري، الخزرجي.

خادم رسول الله ﷺ خدمه عشر سنين، صحابي مشهور، لقبه ذو الأذنين.

مات رضي الله عنه سنة اثنتين، وقيل: ثلاث وتسعين، وقد جاوز المائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٠٣٦/٢٨٦/٢، ومعرفة الصحابة ٨٩/٢٣١/١، والاستيعاب ٨٤/٢٠٥/١ ، وتهذيب الكمال ٥٦٨/٣٥٣/٣، وتهذيب التهذيب ٣٧٦/١، والتقريب ص١٥٤/ت٥٧٠، والإصابة

١/١١٢/٢٧٥).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، رواته كلهم ثقات. وهو من رواية حماد بن سلمة عن ثابت، وهو من أثبت الناس فيه.

قال ابن عبد الهادي: إسناده صحيح على شرط مسلم[١]. وكذا قال الألباني[٢].

وللحديث طرق أخرى صحيحة.

غريب الحديث:

قوله: لاَ يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ.

قال ابن منظور: استهوته الشياطين: ذهبت بهواه وعقله[٣].

---

(١) الصارم المنكي (ص٣٨٥).
(٢) السلسلة الصحيحة (٣/٨٨/١٠٩٧).
(٣) لسان العرب (١٥/١٦٩) مادة هوا.

٢٧- عن الحَسنِ البَصْرِي: أَنَّ رَجُلاً قالَ للنَّبِيِّ ﷺ: يا خَيرَ النَّاسِ وَابْنَ سَيِّدِنَا، فَقالَ: ((يا أَيُّهَا النَّاس، قُولُوا كَقولِكم، ولا تسْتَهْوِيَنَّكمُ الشَّياطِينُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق - واللفظ له - في الجامع لمعمر الملحق بالمصنف (٢٧٢/١١/ ٢٠٥٢٢)، فقال: عن مَعْمَرٍ، عن الحَسنِ به.

وأخرجه علي بن الجعد في مسنده (٣٤١٢/١١٤٢/٢). ومن طريقه ابن عدي في الكامل (١٧٠/٢).

عن جسر بن الحسن، عن الحسن البصري بنحوه. وعندهما (السيد الله).

دراسة إسناده عند الجامع لمعمر:

- معمر:

هو معمر بن راشد، الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن.

ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن له أوهامًا في روايته عن الأعمش وقتادة وثابت وهشام بن عروة وعاصم بن أبي النجود ، وما حدث به في البصرة. وهذه الأوهام محتملة له لسعة روايته.

تقدمت ترجمته في (ح١٠).

- الحسن:

هو الحسن بن أبي الحسن البصري، الأنصاري مولاهم.

ثقة، فقيه، يرسل، ويدلس.

تقدمت ترجمته في (ح١٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف لأمرين:

١- أن معمر بن راشد لم يسمع من الحسن. قال أحمد بن حنبل: لم يسمع من الحسن ولم يره، بينهما رجل، ويقال: إنه عمرو بن عبيد[١].

وقد تابعه جسر بن الحسن عند ابن الجعد - كما تقدم في التخريج - وجسر أكثر الأئمة على تضعيفه[٢].

٢- أنه مرسل.

ويشهد له حديث أنس بن مالك رضي الله عنه السابق، فهو قريب من لفظه، فلعل الحسن أخذه منه.

---

(١) جامع التحصيل (ص٢٨٣).

(٢) ينظر: ترجمته في تهذيب التهذيب (٧٨/٢).

فقه الأحاديث:

دلت أحاديث المبحث على النهي عن إطراء المخلوق، وكراهية مواجهته بالمدح، الذي يؤدي إلى وقوع المادح في الغلو، أو وقوع الممدوح في العجب.

ومقام العبودية يقتضي كراهة المدح رأسًا، والنهي عنه صيانة للتوحيد(1).

وقد بوَّب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد على حديثي عبد الله بن الشخير وأنس - رضي الله عنهما -: باب ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد، وسدِّه طرق الشرك(2).

وقد اختلف العلماء في حكم إطلاق السيد على المخلوق على أقوال:

الأول: المنع من إطلاقه على المخلوق، ونقل هذا القول عن مالك، واحتجوا بما جاء من الأحاديث التي في هذا المبحث(3).

الثاني: أنه يكره قول (السيد) بالألف واللام، دون قول (سيد)(4).

الثالث: أنه يكره إذا خشي وقوع المفسدة، وهي وقوع المادح في الغلو أو وقوع الممدوح في العجب(5).

الرابع: أنه يكره في حال المخاطبة دون حال الغيبة(6).

الخامس: الجواز، واحتجوا بقول النبي ﷺ للأنصار: ((قوموا إلى سيدكم))(7). وتحمل أحاديث النهي على سبيل الكراهة والأدب(8).

السادس: أنه يجوز للمملوك أن يطلقه على المالك دون غيره، لمجيء الأحاديث بهذا(9).

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن: قول النبي ﷺ للوفد الذين قالوا له: أنت سيدنا: ((السيد الله))، حديث ثابت خرجه الأئمة، واحتج به أهل العلم، ولهم في الجمع بينه وبين أمره للغلام أن يقول لسيده: ((سيدي وسيدتي)) طرق: منها: ترجيح حديث الرخصة للعبد والأمة، ويحتمل أن الرخصة خاصة بالعبد والأمة، لما لسيدهما من السيادة الخاصة، وأما العامة في مقام

---

(1) ينظر: فتح المجيد (٨٣٧/٢).
(2) ينظر: فتح المجيد (٨٣٥/٢).
(3) ينظر: بدائع الفوائد (٢١٣/٣). والفروع (١١٦/٦). وقال صديق حسن في الدين الخالص ٢١٣/٢: والظاهر من الحديث أن النهي عن إطلاق لفظ السيد، والمولى متأخر عن جوازه، ومقدم عليه.
(4) ينظر: الأذكار (ص٥٦١).
(5) ينظر: الآداب الشرعية (٤٥٣/٣). والقول المفيد (٢٨٠/٣).
(6) ينظر: فتح المجيد (٨٣٩/٢).
(7) أخرجه البخاري (ح٣٠٤٣). ومسلم (ح١٧٦٨) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.
(8) ينظر: القول المفيد (٢٧٩/٣).
(9) ينظر: فتح الباري (١٧٩/٥).

المدح والثناء فتختص بالمنع. وهذا الجمع فيه إعمال النص في مورده، ولعله أولى الأقوال[(١)].

السابع: أنه يجوز إذا كان المسوَّد فاضلاً خيرًا إما بعلم، وإما بصلاح، وإما بغير ذلك، وإن كان فاسقًا أو متهمًا في دينه، أو نحو ذلك كره له أن يقال: سيد[(٢)]. لحديث بريدة ﵁ مرفوعًا: ((لا تقولوا للمنافق: سيدنا، فإنه إن يك سيدكم، فقد أسخطتم ربكم))[(٣)].

قلت: الراجح أنه يجوز إذا كان المسوَّد فاضلاً خيرًا إما بعلم، وإما بصلاح، وإما بغير ذلك، ولم يخش وقوع مفسدة في المادح أو الممدوح[(٤)].

وهذا القول به تجتمع الأحاديث الحاظرة والمبيحة، ويؤيده مناسبة الأحاديث الحاظرة، حيث خشي النبي ﷺ من وقوعهم في الغلو، فلذلك نهاهم[(٥)].

قال ابن القيم على حديث: ((السيد الله)).: ولا ينافي هذا قوله: ((أنا سيد ولد آدم))[(٦)]، فإن هذا إخبار منه عما أعطاه الله من سيادة النوع الإنساني وفضله وشرفه عليهم، وأما وصف الرب - تعالى - بأنه السيد فذلك وصف لربه على الإطلاق، فإن سيد الخلق هو مالك أمرهم الذي إليه يرجعون وبأمره يعلمون وعن قوله يصدرون[(٧)].

مسألة: إطلاق لفظ (السيد) على ذرية الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب ﵄:

ما تعارف عليه بعض الناس من إطلاق لفظ (السيد) على ذرية الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب ﵁ يؤدي إلى إطلاقه على من كان متهمًا في دينه، فينبغي أن يقيد بما سبق في القول الراجح.

وقد ذكر الألوسي أن هذا الإطلاق لا أصل له، ونقل عن ابن حجر المكي أنه لم يكن في الزمن الأول[(٨)].

ويلحق بهذا ما ظهر في هذا الزمان من إطلاق السيدة على كل امرأة[(٩)].

---

(١) منهاج التأسيس والتقديس (ص٣١١).

(٢) ينظر: الأذكار (ص٥٥٩). وصيانة الإنسان (ص٥٣٥).

(٣) أخرجه أبو داود (ح٤٩٣٨). والنسائي في الكبرى (ح١٠٠٧٣). قال ابن مفلح في الفروع (١١٦/٦): إسناده جيد.

(٤) ينظر: المناهي اللفظية للشيخ ابن عثيمين (ص٧٣-٧٤).

(٥) ينظر: أحكام القرآن (٢٩٢/٢). والقول المفيد (٢٨٠/٣).

(٦) أخرجه مسلم (ح٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة ﵁.

(٧) تحفة المودود (ص٨٠).

(٨) ينظر: معجم المناهي اللفظية (ص٣٠٩).

(٩) ينظر: المجموع الثمين من فتاوى الشيخ ابن عثيمين (١٢٦/١).

مسألة: حكم إطلاق سيد ولد آدم على غير النبي ﷺ:

قال ابن القيم: تحرم التسمية بسيد الناس وسيد الكل، كما يحرم سيد ولد آدم، فإن هذا ليس لأحد إلا لرسول الله ﷺ وحده، فهو سيد ولد آدم، فلا يحل لأحد أن يطلق على غيره ذلك[١].

(١) تحفة المودود (ص٧٣).

الفصل الثاني
الألفاظ المنهي عنها المتعلقة بحماية جناب التوحيد

وفيه ثلاثة عشر مبحثًا:

المبحث الأول: كثرة الحلف.

المبحث الثاني: قول: (يعلم ما في غد).

المبحث الثالث: قول: (هنيئًا لك الجنة).

المبحث الرابع: قول: (لقد أكرمك الله) للميت.

المبحث الخامس: قول: (شهيد).

المبحث السادس: قول: (والله لا يغفر الله لفلان).

المبحث السابع: قول: (ومن يعصهما فقد غوى).

المبحث الثامن: قول: (أنا بريء من الإسلام)، (أنا يهودي)، (أنا نصراني).

المبحث التاسع: قول: (هذا حكم الله).

المبحث العاشر: قول: (زرعت).

المبحث الحادي عشر: قول: (مطرنا بنوء كذا).

المبحث الثاني عشر: قول: (إنما ورثت هذا المال كابرًا عن كابر).

المبحث الثالث عشر: الاستغفار للكافرين.

المبحث الأول: كثرة الحلف

٢٨- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: ((الْحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحقَةٌ لِلْبَرَكَةِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له - في البيوع: باب ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ (البقرة: ٢٧٦) (ح٢٠٨٧).

ومسلم في المساقاة (ح١٦٠٦).

وأبو داود في البيوع: باب في كراهية اليمين في البيع (ح٣٣٢٨).

والنسائي في البيوع: المنفق سلعته بالحلف الكاذب (ح٤٤٦١)، وفي الكبرى (ح٦٠٥٢).

كلهم من طرق عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه، وهو عند أبي داود بمثله.

وأخرجه أحمد في (١٢/١٤٠/٧٢٠٧) و(١٢/٢٤٣/٧٢٩٣) و(١٥/٢٠٣/٩٣٤٩) من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا بلفظ: ((اليمين الكاذبة منفقة للسلعة، ممحقة للكسب)).

٢٩- عن عبدِ اللَّهِ بن مَسعُود ﷺ : أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: ((خَيْرُ الناس قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ)). قال إِبْرَاهِيمُ(١): وَكَانُوا يَضْرِبُونَنَا على الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ، وَنَحْنُ صِغَارٌ.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له في الموضع الثاني - في الشهادات: باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (ح٢٦٥٢)، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ: باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ومن صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه (ح٣٦٥١)، وفي الرقاق: باب ما يحذر من زهرة الدنيا، والتنافس فيها (ح٦٤٢٩)، وفي الأيمان والنذور: باب إذا قال: أشهد بالله، أو شهدت بالله (ح٦٦٥٨).

ومسلم في فضائل الصحابة ﷺ(ح٢٥٣٣).

والترمذي في المناقب: باب ما جاء في فضل من رأى النبي ﷺ وصحبه (ح٣٨٥٩).

والنسائي في الكبرى في القضاء: باب من تبدر شهادته يمينه (ح٦٠٣١).

وابن ماجه في الأحكام: باب كراهة الشهادة لمن لم يستشهد (ح٢٣٦٢).

وأحمد في (٣٥٩٤/٧٦/٦) و(٣٩٦٣/٧٤/٧) و(٤١٣٠/١٩٩/٧) و(٢٣٥/٧/ ٤١٧٣) و(٤٢١٧/٢٦٣/٧).

كلهم من طرق عن إبراهيم النخعي، عن عبيدة السلماني، عن عبد الله بن مسعود ﷺ بنحوه، ولم يرد قول إبراهيم عند البخاري في الموضع الثالث والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد في المواضع: الأول والرابع والخامس.

---

(١) هو النخعي.

٣٠- عن أبي قَتَادَةَ الأَنصَارِيِّ ﵁ أَنَّهُ سمعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: ((إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلِفِ في الْبَيْعِ، فإنه يُنَفِّقُ ثُمَّ يَمْحَقُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم - واللفظ له - في المساقاة (ح١٦٠٧).

والنسائي في البيوع: المنفق سلعته بالحلف الكاذب (ح٤٤٦٠). وفي الكبرى (ح٦٠٥٣).

وابن ماجه في التجارات: باب ما جاء في كراهية الأيمان في الشراء والبيع (ح٢٢٠٩).

وأحمد في (٢٢٥٤٤/٢٣٤/٣٧) و(٢٢٥٤٥/٢٣٥/٣٧) و(٢٢٥٧١/٢٦٣/٣٧).

كلهم من طرق عن معبد بن كعب بن مالك، عن أبي قتادة الأنصاري ﵁ به، وهو عند ابن ماجه بنحوه.

٣١- عن قَيْسِ بن أبي غَرَزَةَ ﷺ قالَ: كنَّا نَبْتَاعُ في الأسْواقِ بِالْمَدِينَةِ، وَكنَّا نُسَمِّي أَنْفُسَنَا السَّمَاسِرَةَ، فأتينَا النَّبيَّ ﷺ فَسَمَّانَا بِاسْمٍ هو أحسنُ مما كُنَّا نُسمِّي بِهِ أَنْفُسَنَا، فقالَ: ((يا مَعْشَرَ التُّجَّارِ إنَّ هذا الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ اللَّغْوُ والْحَلِفُ، فَشُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة - واللفظ له - في المصنف (٢٢١٩٨/٤٦٨/٤)، فقال: حدثنا وَكِيعٌ، قال: ثنا الأَعْمَشُ، عن شَقِيقٍ، عن قَيْسِ بن أبي غَرَزَةَ ﷺ به.

وأخرجه أبو داود في البيوع: باب في التجارة يخالطها الحلف واللغو (ح٣٣١٩ و٣٣٢٠).

والترمذي في البيوع: باب ما جاء في التجار، وتسمية النبي ﷺ إياهم (ح١٢٠٨)، وقال: حديث قيس بن أبي غرزة حديث حسن صحيح، رواه منصور والأعمش وحبيب بن أبي ثابت وغير واحد، عن أبي وائل، عن قيس بن أبي غرزة، ولا نعرف لقيس عن النبي ﷺ غير هذا.

وفي العلل الكبير (٣٠٨/١٧٧/١).

والنسائي في الأيمان والنذور: باب في الحلف والكذب لمن لم يعتقد اليمين بقلبه (ح٣٧٩٧ و٣٧٩٨)، وفي الكبرى (ح٤٧٣٩ و٤٧٤٠)، وباب في اللغو والكذب (ح٣٧٩٩ و٣٨٠٠)، وفي الكبرى (ح٤٧٤١ و٤٧٤٢).

وابن ماجه في التجارات: باب التوقي في التجارة (ح٢١٤٥).

وأبو داود الطيالسي في مسنده (ص١٦٧/ح١٢٠٤ و١٢٠٥). - ومن طريقه كلٌّ من: الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٠٨٠/٣٢٩/٥). والبيهقي في السنن الكبرى (٢٦٦/٥). وابن الأثير في أسد الغابة (١٣٣/٤) -.

وعبد الرزاق في المصنف (١٥٩٦١/٤٧٦/٨) و(١٥٩٦٢/٤٧٧/٨).

والحميدي في مسنده (٤٣٨/٢٠٨/١) - ومن طريقه الحاكم في المستدرك (٢١٣٨/٥/٢)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، لما قدمت ذكره من تفرد أبي وائل بالرواية عن قيس بن أبي غرزة. وهكذا رواه منصور بن المعتمر والمغيرة بن مقسم وحبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل -.

وابن الجعد في مسنده (٥٦٥/٤٠٤/١) - ومن طريقه كلٌّ من: الطبراني في الكبير (٩٠٩/٣٥٥/١٨) و(٩٢٠/٣٥٨/١٨). وابن عدي في الكامل (٤٠٧/٢-٤٠٨) -.

وأحمد في (١٦١٣٤/٥٦/٢٦) و(١٦١٣٥/٥٨/٢٦)[1]

(١) أعاده أحمد في (١٨٤٦٧/٤١٢/٣٠).

و(١٦١٣٦/٥٩/٢٦ و١٦١٣٧) و(١٦١٣٨/٦٠/٢٦) و(١٦١٣٩/٦١/٢٦) - ومن طريقه في الموضع السادس المزي في تهذيب الكمال (٧٥/٢٤) -.

والبخاري في التاريخ الكبير (١٤٤/٧).

وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (ص٤٩٢/ح١١١٩).

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٠١٤/٢٦٠/٢) و(١٠١٥/٢٦١/٢).

وابن الجارود في المنتقى،كما في غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود (٢/ ٥٥٧/١٥٢).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٠٧٩/٣٢٨/٥) و(٢٠٨١/٣٢٩/٥).

والمحاملي في أماليه (ص٢٩/ح٢٣)[1].

وابن قانع في معجم الصحابة (٣٤٤/٢ و٣٤٥).

والطبراني في الكبير (٩٠٣/٣٥٤/١٨ و٩٠٤) و(٩٠٥/٣٥٥/١٨ و٩٠٦ و٩٠٧ و٩٠٨ و٩٠٩) و(٩١٠/٣٥٦/١٨ و٩١١ و٩١٢) و(٩١٣/٣٥٧/١٨ و٩١٤ و٩١٥) و(٩١٦/٣٥٨/١٨ و٩١٧ و٩١٨ و٩١٩).

وفي الأوسط (٤٠١٦/١٥/٥) و(٤٤٨٢/٢٤٥/٥) و(٥٤٨٠/٢٢٧/٦).

وفي الصغير (١٣٠/٩٦/١).

والخطابي في غريب الحديث (٢٨٠/٢).

والحاكم في المستدرك (٢١٣٩/٦/٢ و٢١٤٠) و(٢١٤١/٧/٢)

وأبو نعيم في الحلية (١٢٥/٧-١٢٦)، وفي معرفة الصحابة (٥٦٩٨/٢٣١٠/٤)، وفي مسند أبي حنيفة (ص١١٧) - ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (١٣١/١٠) -[2].

والبيهقي في السنن الكبرى (٢٦٥/٥-٢٦٦)، وفي السنن الصغرى (١٩١٦/٥٩٥/١).

والخطيب في تاريخ بغداد (٧٥/٥) و(١٣١/١٠-١٣٢).

كلهم من طرق عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن قيس بن أبي غرزة ﵁ بنحوه، ولم ترد في أوله قصة عند الطيالسي في الموضع الثاني، وعبد الرزاق في الموضع الأول، وابن أبي خيثمة، والطبراني في الكبير في الموضع السادس عشر، وفي الصغير.

---

(١) تحقيق: حمدي السلفي.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد قصة إنكار ابن المظفر والدارقطني لهذا الحديث من طريق أبي يعلى، عن بشر بن الوليد، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن الأعمش.

وجاء مختصرًا عند الطيالسي في الموضع الأول، والطبراني في الموضع الثامن، وأبي نعيم في مسند أبي حنيفة والخطيب من طريقه.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٢٨٧/٧) من طريق الأعمش، عن يزيد بن وهب، عن قيس بن أبي غرزة ﷺ بنحوه.

وأخرجه أحمد في (١٦١٤٠/٦١/٢٦) من طريق العوام بن حوشب، عن إبراهيم مولى صخير عن بعض أصحاب النبي ﷺ بنحوه.

دراسة إسناده عند ابن أبي شيبة:

- وكيع:

هو وكيع بن الجراح بن مليح، الرؤاسي، أبو سفيان، الكوفي.

ثقة، حافظ، عابد.

تقدمت ترجمته في (ح٥).

- الأعمش:

هو سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي، أبو محمد، الكوفي، الأعمش.

ثقة، حافظ، يدلس.

تقدمت ترجمته في (ح٩).

- شقيق:

هو شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل، الكوفي.

ثقة.

تقدمت ترجمته في (ح٩).

- قيس بن أبي غرزة:

هو قيس بن أبي غرزة، بمعجمة وراء وزاي مفتوحات، الغفاري، ويقال: الجهني، ويقال: البجلي.

صحابي نزل الكوفة، ومات بها. وأخرج له الأربعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥٨١/١٠٢/٧، ومعرفة الصحابة ٢٤٢٦/٢٣١٠/٤، والاستيعاب ١٢٤٦/١٨٧/٩، وتهذيب الكمال ٤٩١٥/٧٤/٢٤، وتهذيب التهذيب ٤٠١/٨، والتقريب ص٨٠٥/ت٥٦٢٠، والإصابة ٧٢١١/٢٠٥/٨) .

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، ورواته كلهم ثقات، وقد صرح الأعمش بالتحديث عند الطحاوي، وتابعه جماعة من الثقات[١].

---

(١) ينظر: معرفة الصحابة (٢٣١١/٤).

غريب الحديث:

قوله: السَّمَاسِرَة.

قال ابن الأثير: السماسرة جمع سمسار: وهو القيم بالأمر الحافظ له، وهو في البيع اسم للذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطًا لإمضاء البيع، والسمسرة البيع والشراء[1].

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٤٠٠) مادة سمسر.

٣٢- عن الْبَرَاءِ بن عَازِبٍ - رَضِيَ اللهُ عَنهما - قالَ: أَتَانَا رسولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ نَتَبَايَعُ بِالسُّوقِ، فقالَ: ((يا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، إنَّكُمْ تُكْثِرُونَ الْحَلِفَ، فَاخْلِطُوا بَيْعَكُمْ هذا بِالصَّدَقَةِ))، فَسَمَّانَا يَوْمَئِذٍ التُّجَّارَ.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٢١٩٩/٤٦٨/٤)، فقال: حدثنا عبدُ اللَّهِ بن بَكْرٍ السَّهْمِيُّ، قال: ثنا حَاتِمُ بن أبي صَغِيرَةَ، عن عَمْرِو بن دِينَارٍ، عن الْبَرَاء بن عَازِبٍ - رَضِيَ اللهُ عَنهما - بنحوٍ من حديثِ قَيْسِ بن أبي غَرَزَةَ[١].

وأخرجه الترمذي في العلل الكبير (ص١٧٨/ح٣٠٩)، وقال: سألت محمدًا (البخاري) عن هذا الحديث، فقال: عمرو بن دينار لم يسمع من البراء، وبينهما عندي رجل.

والروياني في مسنده (٤٢٠/٢٨٢/١).

وأسلم الواسطي (بحشل) في تاريخ واسط (ص١٤٠).

والطحاوي - واللفظ له - في شرح مشكل الآثار (٢٠٨٢/٣٣٠/٥).

وتمام في فوائده كما في الروض البسام (٦٦٤/٢٧٣/٢).

والبيهقي في شعب الإيمان (٤٥٠٧/٤٨٤/٦).

كلهم من طريق حاتم بن أبي صغيرة ، عن عمرو بن دينار ، عن البراء بن عازب – رضي الله عنهما - بنحوه، وهو عند الترمذي مختصر، وعند البيهقي بمعناه.

دراسة إسناده عند ابن أبي شيبة:

- عبد الله بن بكر السهمي:

هو عبد الله بن بكر بن حبيب السهمي، الباهلي، أبو وهب البصري، نزيل بغداد.

روى عن حميد الطويل وحاتم بن أبي صغيرة - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وأبو بكر ابن أبي شيبة وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقةً، صدوقًا.

وقال ابن معين وأحمد بن حنبل والعجلي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ.

وهو من التاسعة، مات في المحرم سنة ثمان ومائتين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٧٢/١٦/٥، وتهذيب الكمال

(١) لم يسق ابن أبي شيبة المتن، والمتن هنا هو لفظ الطحاوي.

١٤/٣٤٠/٣١٨٥، وتهـــذيب التهـــذيب ١٦٢/٥-١٦٣، والتقريـــب ص٤٩٤/ت٣٢٥١).

- حاتم بن أبي صغيرة:

هو حاتم بن أبي صغيرة، بكسر الغين المعجمة، أبو يونس البصري، وأبو صغيرة اسمه مسلم، وهو جده لأمه، وقيل: زوج أمه.

روى عن عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار وغيرهما، وروى عنه شعبة بن الحجاج وعبد الله بن بكر السهمي وغيرهما.

قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من السادسة. وأخرج له الجماعة.

لـه ترجمـة فـي: (الجـرح والتعـديل ١١٤٩/٢٥٧/٣، وتهـذيب الكمـال ٩٩٦/١٩٤/٥، وتهذيب التهذيب ١٣٠/٢، والتقريب ص٢٠٧/ت١٠٠٦).

- عمرو بن دينار:

هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولاهم.

روى عـن عبـد الله بـن عبـاس - رضـي الله عنهمـا - وعتـاب بـن حنـين وغيرهما، وروى عنه شعبة بن الحجاج وحاتم بن أبي صغيرة وغيرهما.

قال علي بن المديني عن عبد الرحمن بن مهدي: قال لي شعبة:لم أر مثل عمرو بن دينار، لا الحكم، ولا قتادة، يعني في الثبت.

وقال الحميدي عن سفيان: قلت لمسعر: من رأيت أشد إتقانًا للحديث؟ قال: القاسم ابن عبد الرحمن وعمرو بن دينار.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي: ثقة. زاد النسائي: ثبت.

وقال الذهبي في الميزان: حجة، وما قيل عنه من التشيع باطل.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت.

وهو من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ومائة. وأخرج له الجماعة.

لـه ترجمـة فـي: (الجـرح والتعـديل ١٢٨٠/٢٣١/٦، وتهـذيب الكمـال ٤٣٦٠/٥/٢٢، وميزان الاعتدال ٦٣٦٧/٢٦٠/٣، وتهذيب التهذيب ٢٨/٨-٣٠، والتقريب ص٧٣٤/ ت٥٠٥٩).

- البراء بن عازب:

هو البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري، الأوسي.

صحابي ابن صحابي، نزل الكوفة، استصغر يوم بدر، وكان هو وابن عمر لِدَة.

مات رضي الله عنه سنة اثنتين وسبعين. وأخرج له الجماعة.

لـه ترجمـة فـي: (الجـرح والتعـديل ١٥٦٦/٣٩٩/٢، ومعرفـة الصـحابة

٢٧٦/٣٨٤/١، والاستيعاب ١٧٣/٢٨٨/١، وتهذيب الكمال ٦٥٠/٣٤/٤، وتهذيب التهذيب ٤٢٥/١-٤٢٦، والتقريب ص١٦٤/ت٦٥٤، والإصابة ٦١٥/٢٣٤/١).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف لانقطاعه، حيث لم يسمع عمرو بن دينار من البراء بن عازب، كما قال ابن معين(١) والبخاري(٢).

ويشهد له ما تقدم من حديث قيس بن أبي غرزة ﵁.

(١) تاريخ ابن معين للدوري (١٢١/٣).
(٢) تقدم قوله في التخريج.

٣٣- عن أَبي أُمَامة رضي الله عنه أنَّ رسولَ صلى الله عليه وسلم قالَ: ((إنَّ التاجرَ إذا كانَ فيه أربعُ خصالٍ طابَ كسبُه: إذا اشترى لم يذُم، وإذا باعَ لم يمدحْ، ولم يدلِّس في البيعِ، ولم يحلِف فيما بينَ ذلك)).

تخريج الحديث:

أخرجه قوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٧٩٧/٤٤٩/١)، فقال: أخبرنا عبدُ الوهابِ بن محمد بن إسحاق، أنبأ والدي، أنبأ الحسينُ بنُ إسماعيل الفارسي ببُخَارى، أنبأ عيسى بنُ عَمرو بن الجُنيد البخاري، ثنا أحمدُ بنُ الجُنيد، ثنا عيسى بنُ مُوسى أبو أحمد البُخاري، عن أبي رَجاء الهَروي واسمه: عبدُ الله بن واقِد، عن خُصيف الجَزري، عن أبي غَالِب، عن أبي أُمَامة رضي الله عنه به.

دراسة الإسناد:

- عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق:

هو عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، أبو عمرو، العبدي، الأصبهاني.

روى عن أبيه وجعفر بن محمد الفقيه وغيرهما، وروى عنه قوام السنة الأصبهاني والمؤتمن الساجي وغيرهما.

قال أبو سعد السمعاني: رأيتهم بأصبهان مجتمعين على الثناء على أبي عمرو والمدح له، وكان شيخنا إسماعيل الحافظ مكثرًا عنه، وكان يثني عليه، ويفضله على أخيه عبد الرحمن.

وقال المؤتمن الساجي:لم أر شيخًا أقعد، ولا أثبت من عبد الوهاب في الحديث، وقرأت عليه حتى فاضت نفسه، وفجعت به.

وقال الذهبي: الشيخ المحدث الثقة المسند الكبير.

مات سنة خمس وسبعين وأربع مئة.

له ترجمة في: (سير أعلام النبلاء ٢٢٦/٤٤٠/١٨، والبداية والنهاية ١١٠/١٢).

- والدي:

هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، أبو عبد الله العبدي الأصبهاني الحافظ، صاحب التصانيف.

ثقة،حافظ.

تقدمت ترجمته في (ح٨).

- الحسين بن إسماعيل الفارسي:

هو الحسين بن إسماعيل بن سليمان أبو علي، الفارسي، ببخارى.

له ترجمة في: (المقتنى في سرد الكنى ٤٤٣٩/١٤١/٢).

- عيسى بن عمرو بن الجنيد البخاري:

لم أقف على ترجمته. لكن ذكر ابن حبان في ثقاته (٤٩٦/٨): عيسى بن الجنيد أبو أحمد الكشي، يروي عن يعلى وأبو نعيم، روى عنه أهل بلده.

- أحمد بن الجنيد:

هو أحمد بن الجنيد الدقاق.

روى عن الليث بن سعد، وروى عنه ابنه محمد.

له ترجمة في: (تاريخ بغداد ١٧٠٣/٧٥/٤).

- عيسى بن موسى أبو أحمد البخاري:

هو عيسى بن موسى البخاري، أبو أحمد الأزرق، لقبه غنجار، بضم المعجمة وسكون النون بعدها جيم.

روى عن عبد الله بن كيسان وعبيدة العمي وغيرهما، وروى عنه إسحاق بن حمزة الأزدي ومحمد بن أمية وغيرهما.

قال مسلمة بن قاسم في الصلة:كان ثقةً، جليلاً، مشهورًا بخراسان.

وذكره ابن حبان في الثقات، فقال: ربما خالف، اعتبرت حديثه بحديث الثقات وروايته عن الأثبات مع رواية الثقات، فلم أر فيما يروي عن المتقنين شيئًا يوجب تركه إذا بيَّن السماع في خبره، ويروي عن المجاهيل والكذابين أشياء كثيرة حتى غلب على حديثه المناكير لكثرة روايته عن الضعفاء والمتروكين، والاحتياط في أمره: الاحتجاج بما روى عن الثقات إذا بيَّن السماع عنهم، لأنه كان يدلس عن الثقات ما سمع من الضعفاء عنهم، وترك الاحتجاج بما روى عن الثقات إذا لم يبين السماع في روايته عنهم. فأما ما روى عن المجاهيل والضعفاء والمناكير فإن تلك الأخبار كلها تلزق بأولئك دونه، لا يجوز الاحتجاج بشيء منها.

وقال الحاكم: هو إمام عصره، ومسجده ومسكنه ببخارى مشهور، وقد صليت في مسجده. وأما طلبه للعلم أكثره على كبر السن بالحجاز والشام والعراق وخراسان. وهو في نفسه صدوق، يحتج به في الجامع الصحيح، إلا أنه إذا روى عن المجهولين كثرت المناكير في حديثه، وليس الحمل فيها عليه، فإني تتبعت رواياته عن الثقات فوجدتها مستقيمة.

وقال في موضع آخر: ثقة، مقبول القول، غير أنه يروي عن أكثر من مائة شيخ من المجهولين لا يعرفون أحاديث مناكير، وربما توهم طالب هذا العلم أنه جرح فيه، وليس كذلك.

وقال مسعود عن الحاكم: هو ثقة، ولم يؤخذ عليه إلا كثرة روايته عن الكذابين.

وقال الخليلي: زاهد، ثقة، قديم الموت، ربما روى عن الضعفاء، فالحمل

على شيوخه لا عليه، والبخاري قد احتج به في أحاديث ولا يضعفه، وإنما يقع الاضطراب من تلامذته وضعف شيوخه لا منه.

استشهد له البخاري بحديث واحد في الصحيح[1].

وقال الدارقطني: لا شيء.

وقال البيهقي: فيه ضعف.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين - وهم: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل -، وقال: صدوق، لكنه مشهور بالتدليس عن الثقات ما حمله عن الضعفاء والمجهولين.

وقال الذهبي في الميزان: هو صدوق في نفسه - إن شاء الله -، لكنه روى عن نحو مائة مجهول.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق ربما أخطأ، وربما دلس، مكثر من التحديث عن المتروكين. اهـ

قلت: الراجح فيه أنه صدوق، يدلس، مكثر من الرواية عن الضعفاء والمجهولين. أما من تكلم فيه فلروايته عن هؤلاء الضعفاء والمجهولين.

وهو من الثامنة، مات سنة سبع وثمانين ومائة. وأخرج له البخاري تعليقًا، وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٥٨٦/٢٨٥/٦، وثقات ابن حبان ٤٩٢/٨، وتهذيب الكمال ٤٦٦٢/٣٧/٢٣، وميزان الاعتدال ٦٦١٤/٣٢٥/٣، وتهذيب التهذيب ٢٣٣/٨، والتقريب ص٧٧١/ت٥٣٦٦، وتعريف أهل التقديس ص١٦٨/ت١٢٤) .

- أبو رجاء الهروي عبد الله بن واقد:

هو عبد الله بن واقد بن الحارث بن عبد الله الحنفي، أبو رجاء، الهروي، الخراساني.

روى عن عباد بن كثير الثقفي ومحمد بن مالك الجوزجاني وغيرهما، وروى عنه إسحاق ابن منصور السلولي وأسباط بن محمد وغيرهما.

قيل لإسحاق بن منصور: كان أبو رجاء ثقة؟ فقال: فوق الثقة.

وقال ابن معين: ثقة. وقال في موضع آخر: ليس به بأس.

وقال أحمد: ثقة.

وقال أبو زرعة:لم يكن به بأس.

(١) ينظر: فتح الباري (٢٩٠/٦).

وقال أبو داود: ليس به بأس. وقال في موضع آخر: ثقة.
وقال النسائي: لا بأس به.
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال الحاكم: فقيه، عالم، صدوق، مقبول.
وأورد له ابن عدي في الكامل حديثين، وقال: وله غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وهو مظلم الحديث، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، موصوف بخصال من الخير. اهـ
قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه الأكثر.
وهو من السابعة، مات سنة بضع وستين ومائة. وأخرج له ابن ماجه.
له ترجمة في: (سؤالات الجنيد لابن معين ص٤٨٦/ت٨٧٦، والجرح والتعديل ٥/١٩١/٨٨٢، والكامل ٤/٢٥٥/١٠٨٩، وتهذيب الكمال ١٦/٢٥٤/٣٦٣٥، وميزان الاعتدال ٢/٥٢٠/٤٦٧٤، وتهذيب التهذيب ٦/٦٤-٦٥، والتقريب ص٥٥٥/ت٣٧٠٨).
- خصيف الجزري:
هو خصيف، بالصاد المهملة، مصغر، ابن عبد الرحمن الجزري، أبو عون.
روى عن سعيد بن جبير ومجاهد بن جبر وغيرهما، وروى عنه شريك النخعي وسفيان الثوري وغيرهما.
قال ابن سعد: كان ثقة.
وقال ابن معين وأبو زرعة والعجلي: ثقة.
وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: صالح.
وقال الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس.
وقيل لمحمد (البخاري): خصيف، أي شيء حاله؟ قال: صدوق في الأصل.
وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به.
وقال النسائي: صالح.
وقال الساجي: صدوق.
وقال ابن عمار: ما علمت أحدًا تركه.
وقال ابن عدي: ولخصيف نسخ وأحاديث كثيرة، وسمعنا من أبي عروبة جمعه لخصيف جزء، وإذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه وبرواياته، إلا أن يروي عنه عبد العزيز ابن عبد الرحمن البالسي يكنى أبا الأصبغ، فإن رواياته عنه بواطيل، والبلاء من عبد العزيز لا من خصيف، ويروي عنه نسخة عن أنس بن مالك، وعن جماعة من التابعين.

وذكره ابن شاهين والحاكم في الثقات.

وقال ابن المديني: قال يحيى (القطان): كنا تلك الأيام نجتنب حديث خصيف، وما كتبت عن سفيان عن خصيف بالكوفة شيئًا، إنما كتبت عنه عن خصيف بأخرة. وكان يحيى يضعف خصيفًا.

وقال جرير:كان خصيف متمكنًا في الإرجاء يتكلم فيه.

وقال أبو طالب: سئل أحمد عن عتاب بن بشير، فقال: أرجو أن لا يكون به بأس، روى بأخرة أحاديث منكرة، وما أرى إلا أنها من قبل خصيف. قيل له: فكيف حديث خصيف؟ قال: عند أصحاب الحديث عبد الكريم أحمد منه عندهم، وهو أثبت من خصيف في الحديث، وسالم الأفطس أقوى في الحديث من خصيف، وعبد الكريم صاحب سنة، وليس هو فوق سالم. قال: خصيف أضعفهم، وشيخ بني عيينة يضعفه.

وقال أبو طالب عن أحمد: ضعيف الحديث.

وقال حنبل عنه: ليس بحجة، ولا قوي في الحديث.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بقوي في الحديث. قال: وقال مرة: ليس بذاك. قال: وقال أبي: خصيف شديد الاضطراب في المسند.

وقال الآجري عن أبي داود قال أحمد: مضطرب الحديث.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه.

وقال النسائي: عتاب ليس بالقوي ولا خصيف.

وقال الدارقطني: يعتبر به، يهم.

وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي.

وقال الأزدي: ليس بذاك.

وقال ابن حبان في المجروحين: تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به آخرون، وكان شيخًا، صالحًا، فقيهًا، عابدًا، إلا أنه كان يخطئ كثيرًا فيما يروي ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أن الإنصاف فيه قبول ما وافق الثقات في الروايات وترك ما لم يتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات، وهو ممن أستخير الله - تعالى - فيه.

وذكره أبو العرب في جملة الضعفاء. وذكره البرقي في طبقة المنسوبين إلى الضعف.

وقال البيهقي: غير محتج به.

وذكره برهان الدين الحلبي في المختلطين.

وقال الذهبي في الكاشف: صدوق سيء الحفظ، ضعفه أحمد.

وقال في السير: حديثه يرتقي إلى الحسن.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق سيء الحفظ، خلَّط بأخرة، ورمي بالإرجاء. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق، سيء الحفظ. أما وصفه ببدعة الإرجاء فلا يضر الراوي الصدوق(١).

وأما ذكر برهان الدين الحلبي له في المختلطين، فالظاهر أنه تبع فيه ابن حجر، حيث صرح بأن الذهبي في الميزان لم يذكره بالاختلاط، ثم نقل كلام ابن حجر في التقريب. ولعل عمدة ابن حجر هو ما جاء عن أبي حاتم في قوله: يخلط. وهذه الكلمة قد يريد بها الأئمة أن الراوي يضطرب في حديثه، أو تداخل بعض حديثه عليه(٢). ويؤيد هذا أنه لم يصفه أحد من الأئمة بالاختلاط.

وهو من الخامسة، مات سنة سبع وثلاثين ومائة، وقيل غير ذلك. وأخرج له الأربعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٤٧٨٩/٤٨٧/٩، والتاريخ الأوسط للبخاري ٣٨٩/٣، وتاريخ الثقات للعجلي ص١٤٣/ت٣٨١، والضعفاء الكبير للعقيلي ٤٥٣/٣١/٢، والجرح والتعديل ١٨٤٨/٤٠٣/٣، والمجروحين ٢٨٧/١، والكامل ٦١٩/٦٩/٣، وتهذيب الكمال ١٦٩٣/٢٥٧/٨، وسير أعلام النبلاء ٥٦/١٤٥/٦، وميزان الاعتدال ٢٥١١/٦٥٣/١، والكاشف ١٣٨٩/٣٧٣/١، وإكمال تهذيب الكمال ١٣٨٤/١٩١/٤، والاغتباط بمن رمي بالاختلاط ص١٠٩/ت٣٣، وتهذيب التهذيب ١٤٣/٣-١٤٤، والتقريب ص٢٩٧/ ت١٧٢٨)

- أبو غالب:

هو أبو غالب صاحب أبي أمامة، بصري، نزل أصبهان، قيل: اسمه حزور، وقيل: سعيد ابن الحزور، وقيل: نافع.

روى عن أبي أمامة الباهلي وأم الدرداء وغيرهما، وروى عنه حجاج بن دينار والربيع ابن صبيح وغيرهما.

قال الدارمي عن ابن معين: ثقة.

وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: صالح الحديث.

وقال ابن الجنيد عن ابن معين: ليس به بأس.

وقال الترمذي في بعض أحاديثه: هذا حديث حسن. وفي بعضها: هذا

---

(١) ينظر: ترجمة قتادة في (ح١١).

(٢) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٣٩٣/٤). والجرح والتعديل للدكتور إبراهيم اللاحم (ص١٥٦-١٥٧).

حديث حسن صحيح[1].

وقال موسى بن هارون الحمال والدارقطني: ثقة.

وقال ابن عدي: قد رُوي عن أبي غالب حديث الخوارج بطوله، وهو معروف به، ولم أر في أحاديثه حديثًا منكرًا، وأرجو أنه لا بأس به.

وقال ابن سعد: كان ضعيفًا، منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي.

وقال النسائي: ضعيف.

وقال الدارقطني: لا يعتبر به.

وقال ابن حبان: منكر الحديث على قلته،لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات.

وقال الذهبي في الكاشف: صالح الحديث، صحح له الترمذي.

وقال الذهبي في الميزان: فيه شيء.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ. اهـ

قلت: الراجح أنه لا بأس به، كما قال ابن عدي، حيث به يمكن الجمع بين قول من وثقه، وقول من ضعفه.

وهو من الخامسة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود والترمذي والنسائي.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٩٨٧/٢٣٦/٩، وتاريخ ابن معين للدارمي ص٢٣٦، وسؤالات ابن الجنيد لابن معين ص٣٠٠/ت١١٠، والجرح والتعديل ١٤١١/٣١٥/٣، والمجروحين لابن حبان٢٦٧/١، والكامل ٥٦٥/٤٥٥/٢، وسؤالات البرقاني للدارقطني ص٦٩، وتهذيب الكمال ٧٥٦١/١٧٠/٣٤، وميزان الاعتدال ١٧٩٩/٤٧٦/١ و٥٦٠/٤/ ١٠٤٩٥، والكاشف ٦٧٧٦/٤٤٩/٢، وتهذيب التهذيب ١٩٧/١٢-١٩٨، والتقريب ص١١٨٨/ت٨٣٦٢).

- أبو أمامة:

هو صدي، بالتصغير، ابن عجلان، أبو أمامة الباهلي.

صحابي مشهور.

سكن الشام، ومات ﷺ بها سنة ست وثمانين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٠٠٤/٤٥٤/٤، ومعرفة الصحابة ١٤٨٩/١٥٢٦/٣، والاستيعاب ١٢٣٧/١٦٩/٥، وتهذيب الكمال

(١) ينظر: سنن الترمذي (ح٣٠٠٠ و٣٢٥٣).

٢٨٧٢/١٥٨/١٣، وتهذيب التهذيب ٤٢٠/٤، والتقريب ص٤٥٢/ت٢٩٣٩، والإصابة ٤٠٥٤/١٣٣/٥).

الحكم على الحديث:

الإسناد فيه رواة لم أقف على حالهم، وعيسى بن موسى (غنجار) مدلس، ولم يصرح بالتحديث.

والحديث قال عنه المنذري: غريب جدًّا[1].

(١) الترغيب والترهيب (٢٦٥٧/٥٧٢/٢).

٣٤- عن سَلْمَانَ الفَارِسِي ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((ثَلاثَةٌ لا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يوم الْقِيَامَةِ: أُشَيْمِطٌ زَانٍ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ، وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهَ بِضَاعَةً، لا يَشْتَرِي إلا بِيَمِينِهِ، وَلا يَبِيعُ إِلا بِيَمِينِهِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني - واللفظ له - في الكبير (٦١١١/٢٤٦/٦)، فقال: حدثنا محمدُ بن عبد اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا سَعِيدُ بن عَمْرٍو الأَشْعَثِيُّ، ثنا حَفْصُ بن غِيَاثٍ، عن عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عن أبي عُثْمَانَ، عن سَلْمَانَ ﷺ به.

وأخرجه - أيضًا - في الأوسط (٥٥٧٣/٢٦٨/٦)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا حفص، تفرد به سعيد بن عمرو، ولا يُروى عن سلمان إلا بهذا الإسناد.

وفي الصغير (٨٢١/٨٢/٢).

والبيهقي في شعب الإيمان (٤٥١١/٤٨٧/٦).

كلاهما من طريق سعيد بن عمرو الأشعثي، عن حفص بن غياث، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان ﷺ بنحوه.

دراسة إسناده عند الطبراني في الكبير:

- محمد بن عبد الله الحضرمي:

هو محمد بن عبد الله بن سليمان، أبو جعفر، الحضرمي، الكوفي.

روى عن سعيد بن عمرو الأشعثي وأحمد بن يونس وغيرهما، وروى عنه أبو بكر النجاد وأبو القاسم الطبراني وغيرهما.

قال ابن أبي حاتم: صدوق.

وقال الدارقطني: ثقة، جبل.

وقال الخليلي: ثقة، حافظ.

وقال الذهبي في السير: صنف المسند والتاريخ، وكان متقنًا، وقد تكلم فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وتكلم هو في ابن عثمان، فلا يعتد غالبًا بكلام الأقران، لا سيما إذا كان بينهما منافسة، فقد عدد ابن عثمان لمطين نحوًا من ثلاثة أوهام، فكان ماذا؟! ومطين أوثق الرجلين، ويكفيه تزكية مثل الدارقطني له.

وقال ابن حجر في اللسان: وثقه الناس، وما أوضعوا إلى ابن أبي شيبة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه الأكثر.

مات سنة سبع وتسعين ومائتين.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٦١٨/٢٩٨/٧، وسير أعلام النبلاء ١٥/٤١/١٤، وميزان الاعتدال ٧٨٠١/٦٠٧/٣، وتذكرة الحفاظ

٦٨٢/٦٦٢/٢، ولسان الميزان ٢٣٣/٥-٢٣٤).

- سعيد بن عمرو الأشعثي:

هو سعيد بن عمرو بن سهل الكندي، الأشعثي، أبو عثمان، الكوفي.

روى عن حفص بن غياث النخعي وأبي أسامة حماد بن أسامة وغيرهما، وروى عنه مسلم وأبو زرعة الرازي وغيرهما.

قال ابن سعد: ثقة، صدوق، مأمون.

وقال أبو زرعة ومطين: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من العاشرة، مات سنة ثلاثين ومائتين. وأخرج له مسلم والنسائي.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٦٤٢/٥٤٠/٨، والجرح والتعديل ٢١٩/٥١/٤، وتهذيب الكمال ٢٣٣٤/٢١/١١، وتهذيب التهذيب ٦٨/٤-٦٩، والتقريب ص٣٨٥/ ت٢٣٨٥) .

- حفص بن غياث:

هو حفص بن غياث، بمعجمة مكسورة وياء ومثلثة، ابن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر، الكوفي، القاضي.

روى عن عاصم الأحول والأعمش وغيرهما، وروى عنه يحيى القطان - وهو من أقرانه - وأحمد بن حنبل وغيرهما.

وقال علي (بن المديني): كان يحيى (القطان) يقول: حفص ثبت، فقلت له: إنه يهم، فقال: كتابه صحيح. قال يحيى: لم أر بالكوفة مثل هؤلاء الثلاثة: حرام وحفص وابن أبي زائدة، كان هؤلاء أصحاب الحديث.

قال علي: فلما أخرج حفص كتبه، كان كما قال يحيى، إذا فيها ألفاظ وأخبار.

وقال الآجري عن أبي داود: كان ابن مهدي لا يقدم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غير حفص بن غياث.

قال ابن سعد: كان ثقةً، مأمونًا، ثبتًا، إلا أنه كان يدلس.

وقال إسحاق بن منصور وغيره عن ابن معين: ثقة.

وقال العجلي: ثقة، مأمون، فقيه.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، ثبت إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض حفظه.

وقال النسائي وابن خراش: ثقة.

وقال ابن معين: جميع ما حدث به ببغداد من حفظه.

وذكر الأثرم عن أحمد بن حنبل أن حفصًا كان يدلس.

وقال المروذي: قيل لأحمد: فحفص وعبدة؟ قال: أما عبدة فصدوق ثبت،

وأما حفص فنفض يده وقال: خله[١] في حديثه.

وقال ابن هانئ: قيل لأحمد: فغندر[٢]وحفص بن غياث؟ قال: غندر[٣] أحب إليَّ من حفص، حفص كان مخلطًا، وضعف أمره.

وقال الآجري عن أبي داود: كان حفص بأخرة دخله نسيان، وكان يحفظ.

وقال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا.

وقال داود بن رشيد: حفص كثير الغلط.

وقال ابن عمارة: كان لا يحفظ حسنًا.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين - وهم: من لا يوصف بذلك إلا نادرًا جدًّا -، وقال: أحد الثقات، من أتباع التابعين، وصفه أحمد بن حنبل والدارقطني بالتدليس.

وقال الذهبي في الميزان: أحد الأئمة الثقات.

وقال ابن حجر في هدي الساري: من الأئمة الأثبات، أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه.

وقال في التقريب: ثقة، فقيه، تغيَّر حفظه قليلاً في الآخر. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، تغير حفظه في الآخر، ومن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه.

وهو من الثامنة، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة، وقد قارب الثمانين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٥٣٣/٥١٢/٨، مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ ٢٠٨/٢، وتاريخ الثقات للعجلي ص١٢٥/ت٣١٠، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية المروذي وغيره ص١٧١، والمعرفة والتاريخ ٦٤٦/٢-٦٤٧، والجرح والتعديل ٨٠٣/١٨٥/٣، وتهذيب الكمال ١٤١٥/٥٦/٧، وسير أعلام النبلاء ٦/٢٢/٩، وميزان الاعتدال ٢١٦٠/٥٦٧/١، وهدي الساري ص٣٩٨ ، وتهذيب التهذيب ٤١٥/٢-٤١٨، والتقريب ص٢٦٠/ت١٤٣٩، وتعريف أهل التقديس ص٧٩/ت٩) .

- عاصم الأحول:

(١) لعل الصواب (خلّط) كما يدل عليه جواب أحمد الآتي. ينظر: حاشية الدكتور وصي الله بن محمد على العلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية المروذي وغيره (ص١٧١).

(٢) قال محقق مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ: في الأصل (عنده) والصواب ما أثبته. اهـ قلت: الصواب (فعبدة) كما في بحر الدم (ص١١٨).

(٣) ينظر: التعليق السابق.

هو عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري.

روى عن أنس بن مالك ﵁ وأبي عثمان النهدي - وروايته عنه في الصحيح - وغيرهما، وروى عنه شعبة والثوري وغيرهما.

قال شعبة: عاصم أحب إليَّ في أبي عثمان النهدي من قتادة.

وقال سفيان الثوري: أدركت حفاظ الناس: أربعة، وفي رواية: ثلاثة، فيُثنِّي به.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: كان من حفاظ أصحابه.

وقال إسحاق بن منصور وعثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة. وكذا قال ابن المديني وأبو زرعة والعجلي وابن عمار.

وقال أحمد: شيخ، ثقة.

وقال - أيضًا -: من الحفاظ للحديث، ثقة.

وقال المروزي: قلت لأحمد: إن يحيى تكلم فيه، فعجب، وقال: ثقة.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

وقال عبدان: ليس في العواصم أثبت منه.

وأورد ابن عدي في ترجمته ثلاثة أحاديث، ثم قال: ولعاصم الأحول حديث صالح، ولم أر في حديثه حديثًا منكرًا، ولا شيئًا فيه اضطراب إلا ما ذكرته، وهو عندي لا بأس به.

وقال ابن معين: كان يحيى بن سعيد يضعف عاصمًا الأحول.

وقال علي بن المديني عن القطان:لم يكن بالحافظ.

وقال ابن إدريس: رأيته أتى السوق، فقال: اضربوا هذا. أقيموا هذا. فلا أروي عنه شيئًا.

وتركه وهيب، لأنه أنكر بعض سيرته.

وقال ابن علية: كل من اسمه عاصم في حفظه شيء.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة ،لم يتكلم فيه إلا القطان، وكأنه بسبب دخوله في الولاية. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه الأكثر.

وهو من الرابعة، مات بعد سنة أربعين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٣٥٩/٣٣٦/٣، والجرح والتعديل ١٩٠٠/٣٤٣/٦، والكامل ١٣٨٥/٢٣٥/٥، وتهذيب الكمال ٣٠٠٨/٤٨٥/١٣، وميزان الاعتدال ٤٠٤٦/٣٥٠/٢، وهدي الساري ص٤١١ ، وتهذيب التهذيب ٤٢/٥-٤٣، والتقريب ص٤٧١/ت٣٠٧٧).

- أبو عثمان النهدي:

هو عبد الرحمن بن مل، بلام ثقيلة والميم مثلثة، أبو عثمان، النهدي، بفتح النون وسكون الهاء، مشهور بكنيته.

روى عن أبي بن كعب وسلمان الفارسي - رضي الله عنهما - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه عاصم الأحول وأيوب السختياني وغيرهما.

قال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن خراش: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، عابد.

وهو مخضرم من كبار الثانية، مات سنة خمس وتسعين، وقيل: بعدها، وعاش مائة وثلاثين سنة، وقيل: أكثر. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٣٥٠/٢٨٣/٥، وتهذيب الكمال ٣٩٦٨/٤٢٤/١٧، وتهذيب التهذيب ٢٧٧/٦-٢٧٨، والتقريب ص٦٠١/ت٤٠٤٣).

- سلمان:

هو سلمان الفارسي، أبو عبد الله، ويقال له: سلمان الخير، أصله من أصبهان، وقيل: من رامهرمز.

صحابي مشهور، كان أول مشاهده الخندق، وشهد بقية المشاهد وفتوح العراق، وولي المدائن.

مات ﵁ سنة أربع وثلاثين.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٢٨٩/٢٩٦/٤، ومعرفة الصحابة ١٢٠٧/١٣٢٧/٣، والاستيعاب ١٠١٤/٢٢١/٤، وتهذيب الكمال ٢٤٣٨/٢٤٥/١١، وتهذيب التهذيب ١٣٧/٤-١٣٩، والتقريب ص٣٩٨/ت٢٤٩٠، والإصابة ٣٣٥٠/٢٢٣/٤).

الحكم على الحديث:

رواته كلهم ثقات ، وأعله بعضهم[1].

قال المنذري: رواته محتج بهم في الصحيح[2].

وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح[3].

وصحح سنده الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد[4].

(١) ينظر: منحة الحميد (ص٧٨٣-٧٨٤).

(٢) الترغيب والترهيب (٢٦٦٤/٥٧٤/٢).

(٣) مجمع الزوائد (٧٨/٤).

(٤) ينظر: فتح المجيد (٨١٠/٢).

غريب الحديث:

قوله: أُشَيْمِط.

هو تصغير أشمط. قال ابن منظور: الشمَط في الرجل: شيب اللحية، ويقال للرجل: أشيب. والشمَط: بياض شعر الرأس يخالط سواده[1].

(١) لسان العرب (١٩٦/٧) مادة: شمط.

٣٥- عن عِصْمَةَ بن مَالِكٍ الْخَطَمِيِّ ﵁ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((ثَلاثَةٌ لا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ غَدًا: شَيْخٌ زَانٍ، وَرَجُلٌ اتَّخَذَ الأَيْمَانَ بِضَاعَةً، يَحْلِفُ في كل حَقٍّ وَبَاطِلٍ، وَفَقِيرٌ مُخْتَالٌ مَزْهُوٌّ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (٤٩٢/١٨٤/١٧)، فقال: حدثنا أَحْمَدُ بن رِشْدِينٍ الْمصْرِيُّ، ثنا خَالِدُ بن عبد السَّلامِ الصَّدَفِيُّ، ثنا الْفَضْلُ بن الْمُخْتَارِ، عن عبد اللَّهِ بن مَوْهِبٍ، عن عِصْمَةَ ﵁ به.

دراسة الإسناد:

- أحمد بن رشدين المصري:

هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، أبو جعفر، المصري.

روى عن سعيد بن عفير ويحيى الجعفي وغيرهما، وروى عنه الطبراني وعبد الله بن جعفر ابن الورد.

قال ابن يونس: كان من حفاظ الحديث، وأهل الصنعة.

وقال مسلمة في الصلة: حدثنا عنه غير واحد، وكان ثقةً، عالمًا بالحديث.

وقال النسائي: كان عندي أخو ميمون وعدة، فدخل ابن رشدين (يعني أبا جعفر)، فصفقوا به، وقالوا له: يا كذاب، فقال لي ابن رشدين: ألا ترى ما يقول هؤلاء، فقال له أخو ميمون: أليس أحمد بن صالح أمامك؟ قال: بلى، فقال: سمعت علي بن سهل يقول: سمعت أحمد بن صالح يقول: إنك كذاب.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت منه بمصر، ولم أحدث عنه لما تكلموا فيه.

وقال حمزة بن محمد: هو أدخل على أحمد بن سعيد الهمداني حديث بكير بن الأشج، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - حديث الغار. قال النسائي: لو رجع أحمد بن سعيد عن حديث الغار عن بكير لحدثت عنه.

وقال ابن عدي: كان صاحب حديث كثير، حدث عنه الحفاظ بحديث مصر، وأنكرت عليه أشياء مما رواه، وكان آل بيت رشدين خصوا بالضعف من أحمد إلى رشدين، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه.

وقال ابن الحلبي: قال الذهبي: فمن أباطيله رواية الطبراني وغيره عنه حديث عقبة بن عامر مرفوعًا: ((قالت الجنة: يا رب أليس وعدتني أن تزينني بركنين؟ قال: ألم أزينك بالحسن والحسين؟ فماست كما تميس العروس)).

قال ابن الحلبي: فقوله: فمن أباطيله. إشارة منه أنه من وضعه. اهـ

قلت: الراجح أنه ضعيف، كما قال ابن عدي، حيث هو أعدل الأقوال.

مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٥٣/٧٥/٢، والكامل ٤٢/١٩٨/١، وتاريخ الإسلام ٥٧/٦٣/٢٢، وميزان الاعتدال ٥٣٨/١٣٣/١، والكشف

الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص٥٨/ت١٠١، ولسان الميزان ٢٥٧/١-٢٥٨) .

- خالد بن عبد السلام الصدفي:

هو خالد بن عبد السلام بن خالد بن يزيد الصدفي، أبو يحيى، المصري.

روى عن عبد الوهاب بن أبي بكر والفضل بن المختار وغيرهما، وروى عنه الربيع بن سليمان الجيزي وأبو حاتم الرازي.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: صالح الحديث.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٥٤٥/٣٤٢/٣).

- الفضل بن المختار:

هو الفضل بن المختار، أبو سهل، البصري.

روى عن عبيد الله بن موهب وابن أبي ذئب وغيرهما، وروى عنه عبد الله بن وهب وخالد بن عبد السلام المصري وغيرهما.

قال أبو حاتم: مجهول، وأحاديثه منكرة يحدث بالأباطيل.

وقال الأزدي: منكر الحديث جدًّا.

وقال العقيلي: منكر الحديث.

وقال ابن عدي: أحاديثه منكرة، عامتها لا يتابع عليها.

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام: واه. وكذلك قال ابن حجر[(١)].

وقال ابن حجر - أيضًا -: ضعيف جدًّا[(٢)].

وذكره الذهبي في الطبقة الثامنة عشرة (١٧١-١٨٠هـ).

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٥٠١/٤٤٩/٣، والجرح والتعديل ٣٩١/٦٩/٧، والكامل ١٥٦١/١٤/٦، وميزان الاعتدال ٦٧٥٠/٣٥٨/٣، وتاريخ الإسلام ٢٣٩/٢٩٤/١١، ولسان الميزان ٤٤٩/٤).

- عبد الله بن موهب:

لعل الصواب في اسمه عبيد الله - بالتصغير - كما في ترجمة الفضل بن المختار في الكامل وتاريخ الإسلام.

ولم أجد بهذا الاسم راوٍ ذكر في الرواة عنه الفضل بن المختار أو هو يروي عن عصمة بن مالك الخطمي.

لكن في طبقته راوٍ يقال له: عبيد الله بن عبد الله بن موهب القرشي له ترجمة في تهذيب الكمال[(٣)]، ولا أستطيع الجزم بأنه هو.

---

(١) تهذيب التهذيب (١٩٨/٧) ترجمة عصمة.
(٢) الإصابة (٨/٧).
(٣) (٣٦٥٥/٧٩/١٩).

- عصمة:

هو عصمة بن مالك الخطمي الأنصاري.

ذكره أبو نعيم وابن عبد البر في الصحابة.

قال ابن حجر: أخرجوا له أحاديث مدارها على الفضل بن المختار - وهو واهي - يروي عن عبيد الله بن موهب، عن عصمة. وزعم عبد الحق أن النسائي روى له حديثًا في قطع السارق، وقد تعقب ذلك ابن القطان، وبيَّن أن حديث عصمة إنما رواه الدارقطني لا النسائي، وهو كما قال، فإن النسائي لم يخرج للفضل بن المختار شيئًا.

له ترجمة في: (معرفة الصحابة ٢٢٣٦/٢١٤٥/٤، والاستيعاب ١٨١٢/٩٣/٨، وتهذيب التهذيب ١٩٨/٧، والتقريب ص٦٧٧/ت٤٦٢٠، والإصابة ٥٥٤٥/٨/٧).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ في رواته أحمد بن رشدين والفضل المختار، وهما ضعيفان.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير بإسناد ضعيف(١).

غريب الحديث:

قوله: مَزْهُوّ.

قال ابن الأثير: الزهو الكِبر والفخر، يقال: زُهِي الرجل فهو مزهوٌّ، هكذا يتكلم به على سبيل المفعول، كما يقولون عُني بالأمر ونُتجت الناقة، وإن كان بمعنى الفاعل(٢).

---

(١) مجمع الزوائد (٧٨/٤).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٢٣/٢) مادة زها.

٣٦- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: ((أَرْبَعَةٌ يَبْغُضُهُمْ اللهُ: الْبَيَّاعُ الْحَلافُ، وَالْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ، وَالشَّيْخُ الزَّانِي، وَالإِمَامُ الْجَائِرُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الزكاة: باب الفقير المختال (ح٢٥٧٦)، وفي الكبرى - واللفظ له - في الرجم: باب تعظيم الزنا (ح٧١٣٩)، فقال: أخبرنا أبو دَاوُدَ الحرَّاني، قال: ثنا عَارِمٌ، قال: حدثنا حَمَّادٌ وهو ابن زيد، قال: ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بن عُمَرَ، عن سَعِيدِ بن أبي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ به.

ومن طريقه أخرجه ابن حزم في المحلى (٢٢٩/١١).

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٥٥٨/٣٦٨/١٢).

والقضاعي في مسند الشهاب (٣٢٤/٢١٣/١).

والبيهقي في شعب الإيمان (٤٥١٢/٤٨٨/٦) و(٦٩٨٠/٤٧٣/٩).

والخطيب في تاريخ بغداد (٣٥٨/٩).

كلهم من طرق عن حماد بن سلمة، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ بمثله.

دراسة إسناده عند النسائي في الكبرى:

- أبو داود الحراني:

هو سليمان بن سيف بن يحيى بن درهم الطائي مولاهم، أبو داود، الحراني.

روى عن محمد بن الفضل عارم ويزيد بن هارون، وروى عنه النسائي وأبو بكر البرديجي وغيرهما.

قال النسائي: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ.

وهو من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وسبعين ومائتين. وأخرج له النسائي.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥٣٠/١٢٢/٤، وتهذيب الكمال ٢٥٢٨/٤٥٠/١١، وتهذيب التهذيب ١٩٩/٤، والتقريب ص٤٠٨/ت٢٥٨٦).

- عارم:

هو محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان، البصري، لقبه عارم.

روى عن جرير بن حازم وحماد بن زيد - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه البخاري وأبو داود الحراني وغيرهما.

قال ابن وارة: ثنا عارم بن الفضل الصدوق، المأمون.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: إذا حدثك فاختم عليه، وعارم لا يتأخر عن

عفان، وكان سليمان بن حرب يقدم عارمًا على نفسه، إذا خالفه عارم رجع إليه، وهو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد ابن مهدي.

قال: وسئل أبي عن عارم، فقال: ثقة.

وقال النسائي: كان أحد الثقات قبل أن يختلط.

وقال البخاري: تغير في آخر عمره.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: اختلط عارم في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم أسمع منه بعدما اختلط، فمن سمع منه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد، وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين.

وقال أبو داود: بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله، ثم استحكم به الاختلاط سنة ست عشرة.

وقال الذهبي في الميزان: قال الدارقطني تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة.

قلت - أي الذهبي -: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم، فقال: اختلط في آخر عمره، وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشيء منها.

قلت - أي الذهبي -: ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثًا منكرًا فأين ما زعم؟ بل مفرداته: عن حماد، عن حميد، عن أنس مرفوعًا: ((اتقوا النار ولو بشق تمرة)). وقد كان حدث به قبل عن حماد، عن حميد، عن الحسن مرسلاً، وهو أصح، لأن عفان وغيره هكذا رووه عن حماد[1].

وقال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: ثقة شهير، يقال: اختلط بأخرة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، تغير في آخر عمره. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، تغير في آخر عمره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر.

وهو من صغار التاسعة، مات سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٦٧/٥٨/٨، والمجروحين ٢٩٤/٢، وتهذيب الكمال ٥٥٤٧/٢٨٧/٢٦، وسير أعلام النبلاء ٧٠/٢٦٥/١٠،

---

(١) وكذلك العلائي تعقب ابنَ حبان في كتابه المختلطين.

وميزان الاعتدال ٨٠٥٧/٧/٤، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٦٧/ت٣١٠، وإكمال تهذيب الكمال ٤٢٥٧/٣١١/١٠، والمختلطين للعلائي ص١١٦/ت٤١، وشرح العلل ٥٧٤/٢-٥٧٥، والاغتباط بمن رمي بالاختلاط ص٣٣٥/ت١٠٣، وهدي الساري ص٤٤١، وتهذيب التهذيب ٤٠٢/٩-٤٠٥، والتقريب ص٨٨٩/ت٦٢٦٦).

- حماد بن زيد:

هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي، الجهضمي، أبو إسماعيل البصري.

روى عن أيوب السختياني وعبيد الله بن عمر وغيرهما، وروى عنه محمد بن الفضل عارم وسليمان بن حرب وغيرهما.

قال عبد الرحمن بن مهدي: أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة.

وقال محمد بن المنهال الضرير: سمعت يزيد بن زريع، وسئل ما تقول في حماد بن زيد وحماد بن سلمة أيهما أثبت؟ قال: حماد بن زيد، وكان الآخر رجلاً صالحًا.

وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: ما رأيت أحفظ منه.

وقال يعقوب بن شيبة: حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكلٌّ ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، وكثير الشك بتوقيه، وكان جليلاً لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحيانًا يذكر فيرفع الحديث، وأحيانًا يهاب الحديث ولا يرفعه، وكان يعد من المثبتين في أيوب خاصة.

وقال أبو زرعة: حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير، وأصح حديثًا، وأتقن.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، فقيه.

وهو من كبار الثامنة، مات سنة تسع وسبعين ومائة، وله إحدى وثمانون سنة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦١٧/١٣٧/٣، وتهذيب الكمال ١٤٨١/٢٣٩/٧، وتهذيب التهذيب ٩/٣-١١، والتقريب ص٢٦٨/ت١٥٠٦).

- عبيد الله بن عمر:

هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، المدني، أبو عثمان.

روى عن نافع مولى ابن عمر وسعيد المقبري - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه حماد بن زيد وشعبة وغيرهما.

قال عمرو بن علي: ذكرت ليحيى بن سعيد قول عبد الرحمن بن مهدي:

إن مالكًا في نافع أثبت من عبيد الله بن عمر. فغضب، وقال: هو أثبت من عبيد الله؟!

وقال أبو حاتم: سألت أحمد بن حنبل عن مالك وعبيد الله بن عمر وأيوب أيهم أثبت في نافع؟ فقال: عبيد الله أثبتهم وأحفظهم، وأكثرهم رواية.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها.

وهو من الخامسة، مات سنة بضع وأربعين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٥٤٥/٣٢٦/٥، وتهذيب الكمال ٣٦٦٨/١٢٤/١٩، وتهذيب التهذيب ٣٨/٧-٤٠، والتقريب ص٦٤٣/ت٤٣٥٣).

- سعيد بن أبي سعيد المقبري:

هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني.

روى عن أبيه وأبي هريرة -وروايته عنه في الصحيحين- وغيرهما، وروى عنه عبيد الله ابن عمر ومالك بن أنس وغيرهما.

قال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق، العلاء ضعيف.

وقال ابن سعد وعلي بن المديني وأحمد والعجلي وأبو زرعة والنسائي: ثقة.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وقال ابن عدي: إنما ذكرت سعيد المقبري لأن شعبة يقول: حدثنا سعيد بعد ما كبر، وأرجو أن يكون سعيد من أهل الصدق، وقد قبله الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلا بخير.

وقال الواقدي: كان قد كبر حتى اختلط قبل موته بأربع سنين.

وقال يعقوب بن شيبة: قد كان تغير، وكبر، واختلط قبل موته، يقال: بأربع سنين، حتى استثنى بعض المحدثين عنه ما كتب عنه في كبره مما كتب قبله، فكان شعبة يقول: حدثنا سعيد المقبري بعد ما كبر.

وقال ابن حبان في الثقات: اختلط قبل موته بأربع سنين.

وقال الذهبي في السير: ما أحسبه روى شيئًا في مدة اختلاطه، وكذلك لا يوجد له شيء منكر.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، وأما تغيره قبل موته بأربع سنين، فقد ذكر الذهبي أنه لم يرو شيئًا في مدة اختلاطه، ولهذا لا يوجد له شيء منكر.

وهو من الثالثة، مات في حدود العشرين ومائة، وقيل: قبلها، وقيل: بعدها. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٥١/٥٧/٤، وثقات ابن حبان ٢٨٤/٤-٢٨٥، والكامل ٨٢٠/٣٩١/٣، وتهذيب الكمال ٢٢٨٤/٤٦٦/١٠، وسير أعلام النبلاء ٢١٦/٥/ ٨٨، وميزان الاعتدال ٣١٨٧/١٣٩/٢، وإكمال تهذيب الكمال ١٩٥٨/٣٠١/٥، والاغتباط بمن رمي بالاختلاط ص١٣٢/ت٤٠، وتهذيب التهذيب ٣٨/٤-٤٠، والتقريب ص٣٧٩/ت٢٣٣٤).

- أبو هريرة:

هو أبو هريرة، الدوسي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة.

قال ابن حجر: اختلف في اسمه واسم أبيه، فذهب الأكثرون إلى عبد الرحمن بن صخر، وذهب جمع من النسابين إلى عمرو بن عامر.

مات رضي الله عنه سنة سبع، وقيل: سنة ثمان، وقيل: تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٦٤/٤٩/٦، ومعرفة الصحابة ١٨٦٠/١٨٤٦/٤، والاستيعاب ٣٢٠٨/١٦٧/١٢، وتهذيب الكمال ٧٦٨١/٣٦٦/٣٤، وتهذيب التهذيب ٢٦٢/١٢-٢٦٧، والتقريب ص١٢١٨/ت٨٤٩٣، والإصابة ١١٨٠/٦٣/١٢).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، رواته كلهم ثقات.

قال العراقي: إسناده جيد[1].

(١) المغني عن حمل الأسفار (١٤٤/٣).

٣٧- عن مُطَرِّفِ بن عبد اللَّهِ بن الشِّخِّيرِ قال: كان الحديثُ يبلغني عن أبي ذَرّ، وكُنْتُ أشْتهي لِقاءه فَلَقِيتُهُ، فقلتُ له: يا أَبَا ذَرٍّ إنَّه كانَ يبْلُغُني عَنْكَ الحديثُ، فَكُنْتُ أشْتهي لِقاءك، فقالَ: للهِ أبُوك، فقد لَقِيتَ فهات، قلتُ: بَلغني أَنَّكَ تُحدِّث أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حدَّثكم أنَّ الله - عزَّ وجلَّ - يحبُّ ثَلاَثَةً ويُبْغِضُ ثَلاَثَةً، قال: ما أخَالني أنْ أَكْذِبُ على خَليلي، قلتُ: فمَنِ الثَّلاَثَةُ الَّذِينَ يُحِبُّهُمُ الله؟ قال: ((رَجُلٌ لقِيَ الْعَدُوَّ فَقَاتَلَ، وإنَّكم لتَجِدُونَ ذلِك في الكِتَابِ عنْدكم:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا ﴾(الصف: ٤)) قلتُ: ومنْ؟ قال: ((رَجُلٌ له جَار سُوءٍ فهو يُؤْذِيهِ، ويصْبِرُ على أَذَاهُ، فيَكْفِيَهُ الله بحَيَاةٍ أو مَوْتٍ))، قالَ: ومنْ؟ قالَ: ((رَجُلٌ كانَ مع قَوْمٍ فَنزلوا فعرَّسوا قد شقَّ عَلَيْهِمُ الْكَرَى والنُّعَاسُ، ووضعوا رؤوسَهم فناموا، وقامَ فتوضَّأ وصلَّى رهبةً للهِ ورغبَة))، قالَ: قلتُ: فمَنِ الثَّلاَثَةُ الَّذِينَ يُبْغِضُهُمُ الله؟ قالَ: ((الْبَخِيلُ الْمَنَّانُ، والْمُخْتَالُ الْفَخُورُ، وَإنكم لتَجِدُونَ في كِتَابِ اللَّهِ:﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٖ ﴿١٨﴾﴾(لقمان: ١٨)) قال: فمَنِ الثالثُ؟ قالَ: ((التَّاجِرُ الْحَلاَّفُ أو البَائِعُ الْحَلاَّفُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود الطيالسي - واللفظ له - في مسنده (ص٦٣)، فقال: حدثنا الأَسْوَدُ ابن شَيْبَانَ، عن يَزِيدَ بن عبدِ اللَّهِ بن الشِّخِّيرِ، عن مُطَرِّفِ بن عبد اللَّهِ بن الشِّخِّيرِ، عن أبي ذَرٍّ رضي الله عنه به.

ومن طريقه ابن أبي عاصم في الجهاد (١٢٨/٣٦٣/١). والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٠/٩).

وأخرجه أحمد في (٢١٥٣٠/٤٢١/٣٥).

وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق، كما في موسوعة الإمام ابن أبي الدنيا (٣/ ٣٢٧/٤٩٠).

والبزار في مسنده (٣٩٠٨/٣٤٧/٩).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٧٨٤/٢١٤/٧).

والطبراني في الكبير (١٦٣٧/١٥٢/٢).

والحاكم في المستدرك (٢٤٤٦/٩٨/٢)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه - ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٩١٠٢/٩٧/١٢). ومن طريق البيهقي ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩٢/٥٨) -.

والخطيب في تاريخ بغداد (١٣٣/١٠). ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٢١٧/٧٣١/٢).

كلهم من طرق عن الأسود بن شيبان السدوسي، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن أبي ذر رضي الله عنه بنحوه، وعند

أحمد والطبراني زيادة في آخره من كلام أبي ذر ﷺ، وهو عند ابن أبي الدنيا وابن أبي عاصم والخطيب مختصر بدون ذكر الشاهد.

وأخرجه ابن المبارك في الجهاد (ص١٧/ح٤٧).

وأحمد في (٢١٣٤٠/٢٦٨/٣٥).

وابن أبي عاصم في الجهاد (١٢٧/٣٦٠/١)

ومحمد بن نصر في قيام الليل (ص١٩٣).

وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار في مسند علي بن أبي طالب ﷺ (ص٥٤/ ح١١٠) و(ص٥٥/ح١١١).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٧٨٢/٢١٣/٧) و(٢٧٨٣/٢١٤/٧).

والخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص٧٣/ح١٢٦) و(ص١٧٢/ح٣٨٢) و(ص٢٤٢/ ح٦٠١) و(ص٢٨٥/ح٧٠٥).

والخطابي في غريب الحديث (٩٢/١).

كلهم من طرق عن الجريري، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن ابن الأحمس، عن أبي ذر ﷺ بنحوه[1]، وهو عند ابن المبارك وأحمد ومحمد بن نصر والخرائطي في الموضع الثاني والثالث والخطابي مختصر، وهو عند ابن أبي عاصم مختصر بدون ذكر الشاهد.

دراسة إسناده عند أبي داود الطيالسي في مسنده:

- الأسود بن شيبان:

هو الأسود بن شيبان السدوسي، بصري، يكنى أبا شيبان.

روى عن يزيد بن عبد الله بن الشخير وأبي نوفل بن أبي عقرب وغيرهما، وروى عنه أبو داود الطيالسي وعبد الله بن المبارك وغيرهما.

قال يحيى بن معين وأحمد والعجلي والنسائي: ثقة.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، عابد. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه الأكثر.

وهو من السادسة، مات سنة ستين ومائة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، والباقون سوى الترمذي.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٠٧٧/٢٩٣/٢، وتهذيب الكمال ٥٠٢/٢٢٤/٣، وإكمال تهذيب الكمال ٥٣٨/٢١٢/٢، وتهذيب التهذيب ٣٣٩/١-٣٤٠، والتقريب ص١٤٦/ت٥٠٧).

---

(١) قال ابن كثير في تفسيره (٤٩٠/١) عن هذا الطريق: غريب من هذا الوجه.

- يزيد بن عبد الله بن الشخير:

هو يزيد بن عبد الله بن الشخير، بكسر المعجمة وتشديد المعجمة، العامري، أبو العلاء البصري.

روى عن أخيه مطرف بن عبد الله بن الشخير والأحنف بن قيس وغيرهما، وروى عنه الأسود بن شيبان وسعيد الجريري وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقة، وله أحاديث صالحة.

وقال العجلي والنسائي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من الثانية، مات سنة إحدى عشرة ومائة أو قبله، وكان مولده في خلافة عمر، فوهم من زعم أن له رؤية. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١١٥٤/٢٧٤/٩، وتهذيب الكمال ٧٠١٤/١٧٥/٣٢ وتهذيب التهذيب ٣٤١/١١-٣٤٢، والتقريب ص١٠٧٨/ت٧٧٩١).

- مطرف بن عبد الله بن الشخير:

هو مطرف بن عبد الله بن الشخير، بكسر الشين المعجمة وتشديد الخاء المعجمة المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم راء، العامري ، الحرشي بمهملتين مفتوحتين ثم معجمة، أبو عبد الله البصري.

وهو ثقة، عابد، فاضل.

تقدمت ترجمته في (ح٢٥).

- أبو ذر:

أبو ذر الغفاري، الصحابي المشهور، اسمه جندب بن جنادة على الأصح، وقيل: برير، بموحدة مصغر أو مكبر، واختلف في أبيه فقيل: جندب، أو عشرقة، أو عبد الله، أو السكن.

تقدم إسلامه، وتأخرت هجرته فلم يشهد بدرًا، ومناقبه كثيرة جدًّا.

مات ﷺ سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان، وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢١٠١/٥١٠/٢، ومعرفة الصحابة ٤٦٨/٥٥٧/٢، والاستيعاب ٢٩٤٤/٢٤١/١١، وتهذيب الكمال ٧٣٥١/٢٩٤/٣٣، وتهذيب التهذيب ٩٠/١٢-٩١، والتقريب ص١١٤٣/ت٨١٤٧، والإصابة ٣٨٤/١١٨/١١).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، رواته كلهم ثقات.

قال العراقي: إسناده جيد[١] .

غريب الحديث:

قوله: فَعرَّسوا.

قال ابن الأثير: التعريس نزول المسافر آخر الليل، نزلة للنوم والاستراحة[٢].

(١) المغني عن حمل الأسفار (١٤٤/٣).
(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٠٦/٣) مادة عرس.

فقه الأحاديث:

دلت أحاديث المبحث على النهي عن كثرة الحلف بالله، وإن كان الحالف صادقًا، والحكمة من النهي: أنه يلزم من كثرة الحلف كثرة الحنث، مع ما يدل عليه من الاستخفاف وعدم التعظيم لله، وغير ذلك مما ينافي كمال التوحيد الواجب أو عدمه[1].

ولهذا كان السلف الصالح لا يكثرون الحلف بالله، قال سلم بن جنادة: جالست وكيعًا سبع سنين ما رأيته يحلف بالله العظيم[2].

والمراد بالنهي عن كثرة الحلف: هو ما كان معقودًا ومقصودًا، أما ما يجري على اللسان بلا قصد مثل: لا والله، وبلى والله، فهذا لا مؤاخذة فيه لقوله تعالى:﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ ﴾[3] (المائدة: ٨٩)، وإن كان الأكمل هو حفظ اللسان حتى من لغو اليمين تعظيمًا لاسم الله ـ تعالى ـ.

وقد عقد المنذري في كتابه الترغيب والترهيب: باب ترغيب التجار في الصدق، وترهيبهم من الكذب والحلف وإن كانوا صادقين[4].

وبوَّب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد: باب ما جاء في كثرة الحلف[5].

---

(١) ينظر: فتح المجيد (٨٠٩/٢). ومجموع الفتاوى (٦٦/١٦). والقول السديد (ص٥١).
(٢) تهذيب التهذيب (١٢٩/١١) باختصار.
(٣) ينظر: القول المفيد (٢١٩/٣).
(٤) (٣٦٥/٢).
(٥) ينظر: فتح المجيد (٨٠٩/٢).

المبحث الثاني: قول: يعلم ما في غد

٣٨- عن خَالِدِ بن ذَكْوَانَ عن الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ - رَضِيَ اللهُ عَنها - قالتْ: دخلَ عَلَيَّ النبيُّ ﷺ غَدَاةَ بُنِيَ عَلَيَّ، فَجَلَسَ على فِرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مِنِّي، وَجُوَيْرِيَاتٌ يَضْرِبْنَ بِالدُّفِّ، يَنْدُبْنَ من قُتِلَ من آبَائِهِنَّ يوم بَدْرٍ، حتى قالتْ جَارِيَةٌ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ ما في غَدٍ، فقالَ النبيُّ ﷺ: ((لا تَقُولِي هَكَذَا، وَقُولِي ما كُنْتِ تَقُولِينَ)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له - في المغازي[١] (ح٤٠٠١)، وفي النكاح: باب ضرب الدف في النكاح والوليمة (ح٥١٤٧).

وأبو داود في الأدب: باب في النهي عن الغناء (ح٤٨٨٦).

والترمذي في النكاح: باب ما جاء في إعلان النكاح (ح١٠٩٠).

والنسائي في الكبرى في النكاح: باب إعلان النكاح بالصوت وضرب الدف (ح٥٥٦٣).

وابن ماجه في النكاح: باب الغناء والدف (ح١٨٧٩).

وأحمد في (٢٧٠٢١/٥٧٠/٤٤) و(٢٧٠٢٧/٥٧٤/٤٤).

كلهم من طرق عن خالد بن ذكوان، عن الربيع بنت معوذ بن عفراء - رضي الله عنها - بنحوه، وعند ابن ماجه قصة في أوله.

---

(١) لم يعقد البخاري لهذا الباب ترجمة.

٣٩- عن عَمْرة بنت عبدِ الرحمن قالت: كان النِّساءُ إذا تزوجت المرأةُ أو الرجلُ خرجَ جواري من جواري الأنصارِ يُغنِّين ويَلعبن، قالت: فَمروا في مجلسٍ فيه رسولُ اللهِ ﷺ وهن يُغنين، وهن يقُلن:

أَهدى لها زوجُها أَكْبُشًا يُبَحْبِحن في المِرْبَدِ

وزوجُها في النَّادِي يعلمُ ما في غدِ

وإن النَّبي ﷺ قامَ إليهنَّ فقال: ((سُبحانَ الله! لا يَعلمُ ما في غَدٍ إلا الله، لا تقُولُوا هَكذا، وقولُوا:

أَتَيناكُم أتَيناكُم فَحيَّانا وحَيَّاكُم))

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٨٩/٧)، وفي السنن الصغرى (٢٧٢٤/٩٠/٢)، فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عَمرو، قالا: نا أبو العبَّاس محمدُ بن يعقوب، نا الرَّبيعُ بن سليمان، نا عبدُ الله بن وهب، أنا سليمانُ بن بلال، عن يحيى بن سعيد أن عَمرة بنت عبد الرحمن به.

قال البيهقي في الكبرى: هذا مرسل جيد.

وللحديث طرق أخرى عن يحيى بن سعيد الأنصاري:

فقد أخرج الطبراني في الأوسط (٣٤٢٥/٢٤٠/٤)، وفي الصغير (٣٤٣/٢١٤/١). والحاكم في المستدرك (٢٧٥٣/٢٠١/٢).

والبيهقي في السنن الكبرى (٢٨٩/٧).

كلهم من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرة، عن عائشة - رضي الله عنها - بنحوه.

قال الطبراني في الصغير: لم يروه عن يحيى بن سعيد إلا أبو أويس تفرد به إسماعيل.

وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الصغير والأوسط، ورجاله رجال الصحيح(١).

وقال ابن حجر: إسناده حسن(٢).

وأخرج الطبراني في الأوسط (٦١٩٤/١١٢/٧) من طريق مجاشع بن عمرو، عن الليث ابن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه بنحوه.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ليث بن سعد إلا مجاشع بن عمرو،

---

(١) مجمع الزوائد (٢٩٠/٤).

(٢) فتح الباري (٢٠٣/٩).

ولا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد، ورواه ابن أبي أويس عن أبيه عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه مجاشع بن عمرو وهو كذاب[١].

وأقوى هذه الطرق هو الطريق الأول - عن عمرة مرسلاً -، لأن هذا الحديث رواه عن يحيى بن سعيد ثلاثة: سليمان بن بلال، وهو ثقة[٢]، وأبو أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي، وهو صدوق يهم[٣]، والليث بن سعد، وهو إمام ثقة، لكن طريق الليث في إسناده مجاشع بن عمرو وتقدم أن الهيثمي قال فيه: كذاب.

فظهر أن أقوى الطرق ما رواه سليمان بن بلال، قال ابن معين: كان (سليمان بن بلال) أروى الناس عن يحيى بن سعيد[٤]. وقد تقدم قول البيهقي: هذا مرسل جيد.

دراسة الإسناد:

- أبو عبد الله الحافظ:

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم

أبو عبد الله بن البيع الضبي الطهماني النيسابوري. صاحب المستدرك.

روى عن أبيه ومحمد بن يعقوب الأصم وغيرهما، وروى عنه أبو بكر البيهقي وأبو ذر الهروي وغيرهما.

قال السلمي: سألت الدارقطني أيهما أحفظ ابن منده أو ابن البيع؟ فقال: ابن البيع أتقن حفظًا.

وقال الخطيب: كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وكان ثقة.

وقال أبو طاهر: سألت أبا إسماعيل عبد الله الأنصاري عن الحاكم أبي عبد الله؟ فقال: إمام في الحديث، رافضي خبيث.

علَّق الذهبي في الميزان على هذا بقوله: إن الله يحب الإنصاف، ما الرجل برافضي؛ بل شيعي فقط.

وقال الذهبي في السير: الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين.

وقال ابن حجر في لسان الميزان: والحاكم أجل قدرًا وأعظم خطرًا وأكبر ذكرًا من أن يذكر في الضعفاء، لكن قيل في الاعتذار عنه: إنه عند تصنيفه

---

(١) مجمع الزوائد (٢٨٩/٤).

(٢) كما سيأتي في ترجمته إن شاء الله - تعالى - .

(٣) قاله ابن حجر في التقريب (ص٥١٨/ت٣٤٣٥).

(٤) سؤالات ابن الجنيد (ص٣٥٦).

للمستدرك كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة، حافظ. والتشيع لا يضر من وثقه الأئمة.

مات سنة خمس وأربع مائة.

له ترجمة في: (تاريخ بغداد ٣٠٢٤/٤٧٣/٥، وسير أعلام النبلاء ١٠٠/١٦٢/١٧، وميزان الاعتدال ٧٨٠٤/٦٠٨/٣، ولسان الميزان ٢٣٢/٥).

- أبو سعيد ابن أبي عمرو:

هو محمد بن موسى بن الفضل بن شاذان أبو سعيد الصيرفي.

روى عن محمد بن يعقوب الأصم وأبي حامد أحمد بن محمد بن شعيب الفقيه وغيرهما، وروى عنه أبو بكر البيهقي والخطيب البغدادي وغيرهما.

قال أبو بكر محمد بن منصور السمعاني: شيخ ثقة.

وقال أبو الحسن عبد الغافر الفارسي: الثقة الرضا، المشهور بالصدق والإسناد العالي، وكانت عنده تذكرة مسموعاته مع والده أبي عمرو لأكثر كتبه، إلا أن أصوله قد ضاعت، ولم يبق من الأصول إلا قليل، وكان يروي مما وقع في أيدي الناس من أصول سماعه، وهو كثير الاحتياط فيه.

مات سنة إحدى وعشرين وأربعمائة.

له ترجمة في: (المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور ص٢٤/ت١٧، والتقييد لابن نقطة ١٢٥/١٠٩/١).

- أبو العبَّاس محمد بن يعقوب:

هو محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان أبو العباس المعقلي النيسابوري الأصم.

روى عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم والربيع بن سليمان المرادي وغيرهما، وروى عنه أبو عبد الله الحاكم ومحمد بن موسى الصيرفي وغيرهما.

قال ابن أبي حاتم: بلغنا أنه ثقة، صدوق.

وقال ابن خزيمة: اسمعوا منه، فإنه ثقة.

مات ست وأربعين وثلاث مئة.

له ترجمة في: (الأنساب ١٧٨/١-١٨٠، وسير أعلام النبلاء ٢٥٨/٤٥٢/١٥).

- الربيع بن سليمان:

هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي، أبو محمد المصري، المؤذن صاحب الشافعي.

روى عن الشافعي وعبد الله بن وهب وغيرهما، وروى عنه محمد بن يعقوب الأصم والنسائي وغيرهما.

وقال ابن أبي حاتم: سمعنا منه، وهو صدوق ثقة، سئل أبي عنه، فقال: صدوق.

وقال النسائي: لا بأس به.

وقال أبو سعيد ابن يونس: كان ثقة.

وقال مسلمة: كان من كبار أصحاب الشافعي، ينتمي إلى مراد، وكان يوصف بغفلة شديدة، وهو ثقة.

وقال الخليلي: ثقة، متفق عليه، والمزني مع جلالته استعان على ما فاته عن الشافعي بكتاب الربيع.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من الحادية عشرة، مات سنة سبعين، وله ست وتسعون سنة. وأخرج له الأربعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٣/٤٦٤/٢٠٨٣، وتهذيب الكمال ٩/٨٧/١٨٦٤، وتهذيب التهذيب ٣/٢٤٥-٢٤٦، والتقريب ص٣٢٠/ت١٩٠٤).

- عبد الله بن وهب:

هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه.

روى عن مالك بن أنس وسليمان بن بلال وغيرهما، وروى عنه الربيع بن سليمان وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهما.

قال ابن سعد: كان كثير العلم، ثقةً فيما قال حدثنا، وكان يدلس.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة.

وقال أبو طالب عن أحمد: صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث، ما أصح حديثه وأثبته، قيل له: إنه كان يسيء الأخذ، قال: قد كان، ولكن إذا نظرت في حديثه، وما روى عن مشايخه، وجدته صحيحًا.

وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: نظرت في نحو ثمانين(١) ألفًا من حديث ابن وهب بمصر وغير مصر، لا أعلم أني رأيت له حديثًا لا أصل له، وهو ثقة.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: صالح الحديث صدوق، أحب إليَّ من الوليد

(١) في تهذيب التهذيب: ثلاثين.

بن مسلم، وأصح حديثًا منه بكثير.
وقال العجلي: مصري ثقة، صاحب سنة، رجل صالح، صاحب آثار.
وقال النسائي: ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثا منكرًا.
وقال الساجي: صدوق، ثقة، وكان من العباد، وكان يتساهل في السماع، لأن مذهب أهل بلده أن الإجازة عندهم جائزة، ويقول فيها: حدثني فلان.
وقال ابن عدي: من أجلة الناس ومن ثقاتهم، وحديث الحجاز ومصر وماوالى تلك البلاد يدور على رواية ابن وهب، وجمع لهم مسندهم ومقطوعهم... ثم قال: ولا أعلم له حديثًا منكرًا إذا حدث عنه ثقة من الثقات[١].
وقال الخليلي: ثقة، متفق عليه، وموطئه يزيد على كل من روى عن مالك.
ونقل الدورقي عن ابن معين قال: عبد الله بن وهب ليس بذاك في ابن جريج، كان يستصغر. قال ابن رجب: يعني لأنه سمع منه وهو صغير[٢].
وقال أبو عوانة في كتاب الجنائز من صحيحه: قال أحمد بن حنبل: في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيء. قال أبو عوانة: صدق، لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره.
وقال النسائي: كان يتساهل في الأخذ، ولا بأس به. اهـ
قلت: يمكن تحرير ما تكلم فيه فيما يلي:
ا - تساهله في الأخذ:
وذلك بسبب روايته بالإجازة، وكان بعض المتقدمين لا يحبذ الرواية بها. وهذا لا يطعن في ثقة ابن وهب، فقد أثنى عدد من الأئمة على حديثه منهم: أحمد وأبو زرعة والنسائي والساجي وابن عدي.
قال الذهبي في السير: عبد الله حجة مطلقًا، وحديثه كثير في الصحاح وفي دواوين الإسلام، وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول: وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثًا منكرًا.
وقال: قد تمعقل بعض الأئمة على ابن وهب في أخذه للحديث، وأنه كان يترخص في الأخذ، وسواء ترخص ورأى ذلك سائغًا أو تشدد فمن يروي مئة ألف حديث، ويندر المنكر في سعة ما روى، فإليه المنتهى في الإتقان.
٢- روايته عن ابن جريج:
ولعل من تكلم في روايته عن ابن جريج إنما هو مقارنة بأصحاب ابن

---

(١) قال الذهبي في الميزان: أحد الأثبات والأئمة الأعلام، وصاحب التصانيف، تناكد ابن عدي بإيراده في الكامل.

(٢) شرح العلل (٤٩٢/٢).

جريج المتقنين، وإلا فهو ثقة، ويدل لذلك أن الليث بن سعد إمام أهل مصر، روى أحاديث ابن جريج من طريق ابن وهب، وقد أخرج صاحبا الصحيحين حديث ابن وهب عن ابن جريج[١].

٣- التدليس:

لم أقف على من وصفه بذلك إلا ابن سعد، ولعله بسبب أنه يقول في الإجازة: حدثني. ولذا عدَّه ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين - وهم من لم يوصف بذلك إلا نادرًا جدًّا -، فقال: الفقيه المشهور، وصفه بذلك محمد بن سعد في الطبقات.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ، عابد. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، حافظ.

وهو من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين ومائة، وله اثنتان وسبعون سنة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٨٧٩/١٨٩/٥، والكامل ١٠١٣/٢٠٢/٤، وتهذيب الكمال ٣٦٤٥/٢٧٧/١٦، وسير أعلام النبلاء ٦٣/٢٢٣/٩، وميزان الاعتدال ٥٢١/٢/ ٤٦٧٧، وتهذيب التهذيب ٧١/٦-٧٤، والتقريب ص٥٥٦/ت٣٧١٨، وتعريف أهل التقديس ص٨٦/ت١٧).

- سليمان بن بلال:

هو سليمان بن بلال التيمي مولاهم، أبو محمد وأبو أيوب، المدني.

روى عن حميد الطويل ويحيى بن سعيد الأنصاري - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه عبد الله بن وهب والقعنبي وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث.

وقال الدوري عن ابن معين: ثقة صالح.

وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: سليمان أحب إليك أو الدراوردي؟ فقال: سليمان، وكلاهما ثقة.

وقال أحمد: لا بأس به ثقة.

وقال الذهلي: ما ظننت أن عند سليمان بن بلال من الحديث ما عنده حتى نظرت في كتاب ابن أبي أويس، فإذا هو قد تبحر حديث المدنيين.

وقال أبو حاتم: سليمان متقارب.

وقال يعقوب بن شيبة والنسائي: ثقة.

وقال ابن شاهين في كتاب الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: لا بأس به، وليس ممن يعتمد على حديثه.

---

(١) ينظر: الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم (ص١٢٠).

وقال ابن عدي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه الأكثر.

وهو من الثامنة، مات سنة سبع وسبعين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٤/١٠٣/٤٦٠، وتهذيب الكمال ١١/٣٧٢/٢٤٩٦، وتهذيب التهذيب ٤/١٧٥-١٧٦، والتقريب ص٤٠٥/ت٢٥٥٤).

- يحيى بن سعيد:

هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، المدني أبو سعيد، القاضي.

روى عن أنس بن مالك ﷺ وعمرة بنت عبد الرحمن - وروايته عنها في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه سليمان بن بلال ومالك بن أنس وغيرهما.

قال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل و أبو زرعة وأبو حاتم: ثقة.

وقال الطالقاني عن أحمد: يحيى بن سعيد أثبت الناس.

وقال النسائي: ثقة، مأمون. وفي موضع آخر: ثقة، ثبت.

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: قال الدمياطي: يقال: إنه كان يدلس، ذكر ذلك في قبائل الخزرج، وكأنه تلقاه من قول يحيى بن سعيد القطان لما سئل عنه وعن محمد بن عمرو بن علقمة، فقال: أما محمد بن عمر فرجل صالح ليس بأحفظ للحديث، وأما يحيى بن سعيد فكان يحفظ ويدلس.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين - وهم من لم يوصف بذلك إلا نادرًا جدًّا -، فقال: تابعي صغير مشهور، وصفه بذلك علي المديني فيما ذكره عبد الغني بن سعيد الأزدي، وكذا وصفه به الدارقطني. اهـ

قلت: الخلاصة فيه ما قال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت.

وهو من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٩/١٤٧/٦٢٠، وتهذيب الكمال ٣١/٣٤٦/٦٨٣٦، وتهذيب التهذيب ١١/٢٢١-٢٢٤، والتقريب ص١٠٥٦/ت٧٦٠٩، وتعريف أهل التقديس ص٩٦/ت٣٢).

- عمرة بنت عبد الرحمن:

هي عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية، المدنية.

روت عن عائشة أم المؤمنين وأم هشام بنت حارثة بن النعمان وغيرهما، وروى عنها يحيى بن سعيد الأنصاري والزهري وغيرهما.

قال ابن أبي مريم عن ابن معين: ثقة، حجة.

وقال أحمد بن محمد المقدمي: سمعت ابن المديني ذكر عمرة بنت عبد

الرحمن، ففخم أمرها، وقال: عمرة أحد الثقات العلماء بعائشة، الأثبات فيها.

وقال العجلي: مدنية، تابعية، ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهي من الثالثة، ماتت قبل المائة، ويقال: بعدها. وأخرج لها الجماعة.

لها ترجمة في: (تاريخ الثقات للعجلي ص٥٢١/ت٢١٠٤، وتهذيب الكمال ٢٤١/٣٥/ ٧٨٩٥، وتهذيب التهذيب ٤٣٨/١٢-٤٣٩، والتقريب ص١٣٦٥/ت٨٧٤٢).

الحكم على الحديث:

مرسل صحيح، رواته كلهم ثقات، وتقدم قول البيهقي: هذا مرسل جيد.

غريب الحديث:

قولها: يُبَحْبِحن في المرْبد.

قال ابن منظور: التَّبَحْبُح التمكن في الحلول والمقام، وقد بحبح وتبحبح إذا تمكن وتوسط المنزل والمقام، قال: ومنه حديث غناء الأنصارية ... فذكره، ثم قال: أي متمكنة في المربد وهو الموضع[(١)].

(١) لسان العرب (٣٢٣/١) مادة بحح.

فقه الأحاديث:

دلَّ الحديثان على أنه لا يجوز أن يوصف أحدٌ من المخلوقين بأنه يعلم ما في غدٍ، وإذا كان الرسول ﷺ أنكر على من وصفه بأنه يعلم ما في غدٍ، فمن باب أولى غيره من المخلوقين.

وذلك لأنه من علم الغيب، وقد استأثر الله - عزَّ وجل - به، قال تعالى:﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ (النمل: ٦٥) ، وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: ((مفتاح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله: لا يعلم أحد ما يكون في غد، ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام، ولا تعلم نفس ماذا تكسب غدًا، وما تدري نفس بأي أرض تموت، وما يدري أحد متى يجيء المطر))[١].

قال القرطبي: ... وأما من ادعى الكسب في مستقبل العمر فهو كافر، أو أخبر عن الكوائن المجملة أو المفصلة في أن تكون قبل أن تكون فلا ريبة في كفره - أيضًا -[٢].

وتحقيق التوحيد هنا هو عدم وصف أحدٍ من الخلق بأنه يعلم الغيب، لأن علمه - كما في النصوص - مما استأثر الله به، فوصف المخلوق بذلك هو من الغلو، ورفع له فوق منزلته، وتكذيب للقرآن، وهو في الوقت نفسه وصفٌ كاذب لا حقيقة له[٣].

(١) أخرجه البخاري (ح١٠٣٩).
(٢) الجامع لأحكام القرآن (٢/٧-٣).
(٣) ينظر: تيسير العزيز الحميد (ص٤٠٦-٤١٤). وأضواء البيان (١٧٤/٢-١٧٨).

المبحث الثالث: قول: هنيئًا لك الجنة

٤٠- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: خَرَجْنَا مع رسولِ اللَّهِ ﷺ يوم خَيْبَرَ، فلم نَغْنَمْ ذَهَبًا، ولا فِضَّةً، إلا الأَمْوَالَ وَالثِّيَابَ وَالْمَتَاعَ، فَأَهْدَى رَجُلٌ من بَنِي الضُّبَيْبِ يُقَالُ له: رِفَاعَةُ بن زَيْدٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُلامًا يُقَالُ له: مِدْعَمٌ، فَوَجَّهَ رسولُ اللَّهِ ﷺ إلى وَادِي الْقُرَى، حتى إذا كان بِوَادِي الْقُرَى، بَيْنَمَا مِدْعَمٌ يَحُطُّ رَحْلاً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إذا سَهْمٌ عَائِرٌ فَقَتَلَهُ، فقال الناس: هَنِيئًا له الْجَنَّةُ، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((كَلا، وَالَّذِي نَفْسِي بيده إِنَّ الشَّمْلَةَ التي أَخَذَهَا يوم خَيْبَرَ من الْمَغَانِمِ، لم تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ، لَتَشْتَعِلُ عليه نَارًا)). فلما سمع ذلك الناسُ، جاء رَجُلٌ بِشِرَاكٍ أو شِرَاكَيْنِ إلى النبيِّ ﷺ، فقالَ: ((شِرَاكٌ من نَارٍ أو شِرَاكَانِ من نَارٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له في الموضع الثاني - في المغازي: باب غزوة خيبر (ح٤٢٣٤)، وفي الأيمان والنذور: باب هل يدخل في الأيمان والنذور الأرض والغنم والزروع والأمتعة؟ (ح٦٧٠٧).

ومسلم في الإيمان (ح١١٥).

وأبو داود في الجهاد: باب في تعظيم الغلول (ح٢٧٠٤).

والنسائي في الأيمان والنذور: باب هل تدخل الأرضون في المال إذا نذر؟ (ح٣٨٢٧).

كلهم من طريق ثور بن زيد الديلي عن أبي الغيث - مولى ابن مطيع -، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه، وجاء عند البخاري في الموضع الأول ومسلم بلفظ: (هنيئًا له الشهادة).

غريب الحديث:

قوله: إذا سَهم عَائِرٌ.

قال ابن منظور: أي لا يدرى من رماه، والعائر من السهام والحجارة: الذي لا يدرى من رماه[1].

(١) لسان العرب (٤٧٠/٩) مادة عور.

٤١- عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنهما - قال: لَمَّا مَاتَ عُثْمَانُ بن مَظْعُونٍ، قَالَتِ امْرَأَةٌ: هَنِيئًا لك الْجَنَّةُ عُثْمَانَ بن مَظْعُونٍ، فَنَظَرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهَا نَظَرَ غَضْبَانَ، فقال: ((وما يُدْرِيكِ؟!))، قالت: يا رَسُولَ اللَّهِ فَارِسُكَ وَصَاحِبُكَ، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((والله إني رسول اللَّهِ، وما أَدْرِي ما يُفْعَلُ بي؟))، فأشفقَ الناسُ على عُثْمَانَ، فلما مَاتَتْ زَيْنَبُ ابْنَةُ رسولِ اللَّهِ ﷺ، قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((الحقي بِسَلَفِنَا الصَّالِحِ الْخَيْرِ عُثْمَانَ بن مَظْعُونٍ))، فَبَكَتِ النِّسَاءُ، فَجَعَلَ عُمَرُ يَضْرِبُهُنَّ بِسَوْطِهِ، فَأَخَذَ رسولُ اللَّهِ ﷺ بيده، وقال: ((مَهْلاً يا عُمَرُ))، ثُمَّ قال: ((ابْكِينَ، وَإِيَّاكُنَّ وَنَعِيقَ الشَّيْطَانِ))، ثُمَّ قال: ((إنه مَهْمَا كان مِنَ الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ فَمِنَ اللَّهِ - عزَّ وجل - وَمِنَ الرَّحْمَةِ، وما كان مِنَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ فَمِنَ الشَّيْطَانِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد - واللفظ له في الموضع الأول - في (٢١٢٧/٣٠/٤) و(٣١٠٣ /٢١٦/٥)، فقال: ثنا يَزِيدُ، أنا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عن عَلِي بن زَيْدٍ، عن يُوسُفَ بن مِهْرَانَ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ - رَضِي الله عَنهما - به.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص٣٥١) - ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (١٠٥/١) -.

وابن سعد في الطبقات الكبير (٣٦٩/٣-٣٧٠).

والطبراني في الكبير (٨٣١٧/٢٤/٩) و(١٢٩٣٦/٢١٧/١٢)[١].

والحاكم في المستدرك (٤٨٦٩/٢١٠/٣).

وذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (٦٥/٨-٦٦) معلقًا.

كلهم من طرقٍ عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بنحوه، وعند أحمد في الموضع الثاني والطيالسي زيادة في آخره، وهو عند أبي نعيم والطبراني في الموضع الأول مختصر.

دراسة إسناده عند أحمد:

- يزيد:

هو يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي.

ثقة، متقن، عابد.

تقدمت ترجمته في (ح١٩).

- حماد بن سلمة:

هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة.

---

(١) لم يسق الطبراني في هذا الموضع متن الحديث.

ثقة، وهو من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لازمهم: كثابت البناني وحميد الطويل وعلي بن زيد، وله أوهام في بعض الذين لم يكثر ملازمتهم: كقتادة وأيوب السختياني ويونس وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وغيرهم.

تقدمت ترجمته في (ح٢٦).

- علي بن زيد:

هو علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي، البصري، أصله حجازي، وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان، ينسب أبوه إلى جد جده.

روى عن أنس بن مالك ﵁ ويوسف بن مهران، وروى عنه شعبة وحماد بن سلمة - وروايته في مسلم - وغيرهما.

كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عن شيوخه عنه.

وقال العجلي: كان يتشيع، لا بأس به.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، صالح الحديث، وإلى اللين ما هو.

وقال الترمذي: صدوق، إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره.

وقال الساجي: كان من أهل الصدق، ويحتمل لرواية الجلة عنه، وليس يجري مجرى من أجمع على ثبته.

وقال معاذ بن معاذ عن شعبة: حدثنا علي بن زيد قبل أن يختلط.

وقال أبو الوليد وغيره عن شعبة: ثنا علي بن زيد، وكان رفاعًا.

وقال سليمان بن حرب عن حماد بن زيد: ثنا علي بن زيد، وكان يقلب الأحاديث. وفي رواية: كان يحدثنا اليوم بالحديث، ثم يحدثنا غدًا، فكأنه ليس ذلك.

وقال أبو معمر القطيعي عن ابن عيينة: كتبت عن علي بن زيد كتابًا كثيرًا، فتركته زهدًا فيه.

وقال يزيد بن زريع: رأيته ولم أحمل عنه، لأنه كان رافضيًا.

وقال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد يتقي الحديث عن علي بن زيد، حدثنا عنه مرة ثم تركه، وقال: دعه.

وقال ابن سعد:كان كثير الحديث، وفيه ضعف، ولا يحتج به.

وقال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: ضعيف. وقال عثمان الدارمي عن يحيى: ليس بذاك.

وقال صالح بن أحمد عن أبيه: ليس بالقوي، وقد روى عنه الناس.

وقال - أيضًا -: ليس بشيء.

وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي.

وقال الجوزجاني: واهي الحديث ضعيف، وفيه ميل عن القصد، لا يحتج بحديثه.
وقال أبو زرعة: ليس بقوي.
وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إليَّ من يزيد بن زياد، وكان ضريرًا، وكان يتشيع.
وقال النسائي: ضعيف.
وقال ابن عدي:لم أر أحدًا من البصريين وغيرهم أمتنع من الرواية عنه، وكان يغلو في التشيع، ومع ضعفه يكتب حديثه.
وقال الدارقطني: أنا أقف فيه، لا يزال عندي فيه لين.
وقال ابن حبان: يهم ويخطئ، فكثر ذلك منه، فاستحق الترك.
وقال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: صويلح الحديث.
وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف. اهـ
قلت: الراجح أنه ضعيف كما عليه الأكثر.
وهو من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وقيل: قبلها. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم مقرونًا بغيره، والأربعة.
له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٢٣١/٢٢٩/٣، والجرح والتعديل ١٠٢١/١٨٦/٦، والمجروحين ١٠٣/٢، والكامل ١٣٥١/١٩٥/٥، وتهذيب الكمال ٤٠٧٠/٤٣٤/٢٠، وميزان الاعتدال ٥٨٤٤/١٢٧/٣، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٤٠/ت٢٥٣، وإكمال تهذيب الكمال ٣٧٨٦/٣٢٣/٩، وتهذيب التهذيب ٣٢٢/٧-٣٢٤، والتقريب ص٦٩٦/ت٤٧٦٨).
- يوسف بن مهران:
هو يوسف بن مهران البصري.
روى عن جابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس ﷺ وغيرهما، ولم يرو عنه إلا علي بن زيد.
قال علي بن زيد: كان يشبه حفظه حفظ عمرو بن دينار.
وقال ابن سعد وأبو زرعة: ثقة.
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال الميموني عن أحمد: يوسف بن مهران لا يعرف، ولا أعرف أحدًا روى عنه إلا علي بن زيد.
وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ويذاكر به.
وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث. اهـ
قلت: الراجح أنه ثقة، حيث الأكثر على توثيقه.

وهو من الرابعة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، والترمذي.

له ترجمة في: (والجرح والتعديل ٩٦٢/٢٢٩/٩، وتهذيب الكمال ٧١٥٨/٤٦٣/٣٢، وميزان الاعتدال ٩٨٨٨/٤٧٤/٤، وتهذيب التهذيب ٤٢٤/١١، والتقريب ص١٠٩٦/ ت٧٩٤٣).

- ابن عباس:

هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله ﷺ.

صحابي.

تقدمت ترجمته في (ح١٨).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه علي بن زيد، وهو ضعيف.

قال الهيثمي: رواه أحمد، وفيه علي بن زيد وفيه كلام وهو موثوق[١].

وقال ابن حجر: أخرجه أحمد وابن سعد بسند فيه علي بن زيد بن جدعان، وفيه ضعف[٢].

---

(١) مجمع الزوائد (١٧/٣).

(٢) فتح الباري (٤١١/١٢).

٤٢- عن كَعبِ بن عُجْرة ﵁ أنَّ النَّبي ﷺ فقدَ كعبًا، فسألَ عنه، فقالوا: مريضٌ، فخرجَ يمشي حتى أتاه، فلمَّا دخلَ عليه، قالَ: ((أبْشِرْ يا كَعب))، فقالتْ أُمُّهُ: هنيئًا لك الجَنةُ يا كَعب، فقالَ: ((منْ هذه المُتَألِّيةُ على اللهِ؟))، قالَ: هي أُمِّي يا رسولَ اللهِ، فقالَ: ((ومَا يُدريكِ يا أمَّ كَعب؟ لعلَّ كَعبًا قالَ ما لا يَعنِيه، أو مَنعَ مَا لا يُغْنيه)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي الدنيا - واللفظ له - في الصمت وآداب اللسان (ص٩٣/ح١١٠)، فقال: حدَّثنا أحمدُ بن عِيسى المصري، حدَّثنا ضِمَام بن إسماعيل الإسكندراني، حدَّثني يزيدُ ابن أبي حبيب وموسى بن وَرْدان، عن كَعبِ بن عُجْرة ﵁ به.

ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (٢٧٣/٤).

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧١٥٣/٧٦/٨)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن كعب إلا موسى بن وردان، تفرد به ضمام.

ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤٦/٥٠).

كلهم من طريق أحمد بن عيسى المصري، عن ضمام بن إسماعيل الإسكندراني، عن يزيد ابن أبي حبيب وموسى بن وردان، عن كعب بن عجرة ﵁ بنحوه، وعند الطبراني وابن عساكر قصة في أوله.

دراسة إسناده عند ابن أبي الدنيا:

- أحمد بن عيسى المصري:

هو أحمد بن عيسى بن حسان المصري، يعرف بابن التستري.

روى عن ضمام بن إسماعيل وعبد الله بن وهب وغيرهما، وروى عنه البخاري ومسلم وغيرهما.

قال النسائي: ليس به بأس.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان متقنًا.

وقال أبو جعفر النحاس: كان أحد الثقات، اتفق الإمامان على إخراج حديثه.

وقال أبو مسعود الدمشقي: روى عنه البخاري ومسلم جميعًا، وروى عنه كبار الناس، وكتب عنه أبو حاتم وأبو زرعة، وروى عنه أبو حاتم، وإنما أنكر عليه حديثه عن مفضل بن فضالة، حكاه أبو حاتم عن أهل مصر، ولم يسم من أنكره عليه، وإنما أخرجوا من حديث ابن وهب[(١)].

(١) الأجوبة (ص٣٤٠-٣٤١) بتصرف.

وقال الخطيب: ما رأيت لمن تكلم فيه حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه.

علَّق عليه ابن حجر بقوله: إنما أنكروا عليه ادعاء السماع، ولم يتهم بالوضع، وليس في حديثه شيء من المناكير.

وقال أبو داود:كان ابن معين يحلف أنه كذاب.

وقال سعيد بن عمرو البرذعي: أنكر أبو زرعة على مسلم روايته عن أحمد بن عيسى في الصحيح، قال سعيد: قال لي: ما رأيت أهل مصر يشكون في أنه - وأشار إلى لسانه -، كأنه يقول: الكذب.

وقال أبو حاتم: قيل لي بمصر: إنه قدمها واشترى كتب ابن وهب وكتاب المفضل بن فضالة، ثم قدمت بغداد، فسألت هل يحدث عن المفضل؟ فقالوا: نعم، فأنكرت ذلك، وذلك أن الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان.

وقال - أيضًا -: تكلم الناس فيه.

وقال الذهبي في الميزان: احتج به أرباب الصحاح، ولم أر له حديثًا منكرًا.

وقال في السير: العمل على الاحتجاج به، فأين ما انفرد به حتى نلينه به؟!

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، تكلم في بعض سماعاته، قال الخطيب: بلا حجة. اهـ

قلت: الراجح أنه ليس به بأس؛ كما قال النسائي، ومن تكلم فيه فلأجل بعض سماعاته.

وهو من العاشرة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين. وأخرج له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٠٩/٦٤/٢، وثقات ابن حبان ١٥/٨، وتاريخ بغداد ٢٠٢٣/٢٧٢/٤، وتهذيب الكمال ٨٧/٤١٧/١، وسير أعلام النبلاء ١٦/٧٠/١٢، وميزان الاعتدال ٥٠٧/١٢٥/١، وإكمال تهذيب الكمال ١٢٤/٩٧/١، وهدي الساري ص٣٧٨، وتهذيب التهذيب ٦٤/١-٦٥، والتقريب ص٩٦/ت٨٦).

- ضمام بن إسماعيل الإسكندراني:

هو ضمام، بكسر أوله مخففًا، ابن إسماعيل بن مالك المرادي، أبو إسماعيل المصري.

روى عن يزيد بن أبي حبيب وموسى بن وردان وغيرهما، وروى عنه أحمد بن عيسى المصري وعمرو الحراني وغيرهما.

قال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: لا بأس به.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: صالح الحديث.

وقال أحمد لابنه عبد الله: أكتب عن سويد أحاديث ضمام.

وقال العجلي: ثقة.
وقال أبو حاتم: كان صدوقًا، وكان متعبدًا.
وقال النسائي: ليس به بأس.
وقال العقيلي: صدوق ثقة.
وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ.
وقال الدارقطني: متروك.
وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وفي حديثه لين.
وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، ربما أخطأ. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق، حيث أكثر الأئمة على توثيقه، ولذا ردَّ الذهبي في الميزان على من ضعفه بقوله: صالح الحديث، لينه بعضهم بلا حجة.

وهو من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين ومائة، وله ثمان وثمانون سنة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٠٦٠/٤٦٩/٤، وثقات ابن حبان ٤٨٥/٦-٤٨٦، والكامل ٩٥٣/١٠٣/٤، وتهذيب الكمال ٢٩٣٥/٣١١/١٣، وميزان الاعتدال ٣٢٩/٢/ ٣٩٥٦، وإكمال تهذيب الكمال ٢٥٥٦/٣٥/٧، وتهذيب التهذيب ٤٥٨/٤-٤٥٩، والتقريب ص٤٦٠/ت٣٠٠٢).

- يزيد بن أبي حبيب:

هو يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء، واسم أبيه سويد، واختلف في ولائه.

روى عن عطاء بن أبي رباح وعراك بن مالك وغيرهما، وروى عنه ضمام بن إسماعيل والليث بن سعد وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث.
وقال أبو زرعة: ثقة.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه، وكان يرسل.

وهو من الخامسة، مات سنة ثمان وعشرين ومائة، وقد قارب الثمانين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١١٢٢/٢٦٧/٩، وتهذيب الكمال ٦٩٧٥/١٠٢/٣٢، وتهذيب التهذيب ٣١٨/١١-٣١٩، والتقريب ص١٠٧٣/ت٧٧٥١).

- موسى بن وردان:

هو موسى بن وردان العامري مولاهم، أبو عمر المصري، مدني الأصل.

روى عن أنس بن مالك وكعب بن عجرة - رضي الله عنهما - وغيرهما، وروى عنه ضمام بن إسماعيل وزهير العنبري وغيرهما.

قال محمد بن عوف عن أحمد: لا أعلم إلا خيرًا.

وقال الدوري عن يحيى بن معين: كان يقص بمصر، وهو صالح.

وقال العجلي: تابعي، ثقة.

وقال أبو حاتم: ليس به بأس.

وقال يعقوب بن سفيان: كان قاصًا، لا بأس به.

وذكره - أيضًا - في ثقات التابعين من أهل مصر.

وقال الآجري عن أبي داود: ثقة.

وقال الدارقطني: لا بأس به.

وقال أبو بكر البزار: مدني صالح، روى عنه محمد بن أبي حميد أحاديث منكرة، وأما هو فلا بأس به.

وذكره ابن شاهين في الثقات.

وقال عثمان الدارمي عن يحيى بن معين: ليس بالقوي.

وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: كان قاصًا بمصر، ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، يكتب حديثه.

وضعفه أبو داود.

وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن فحش خطؤه، حتى كان يروي عن المشاهير الأشياء المناكير.

وذكره أبو العرب في الضعفاء.

وقال الذهبي في الكاشف: صدوق.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، ربما أخطأ. اهـ

قلت: الراجح أنه لا بأس به، كما عليه الأكثر.

وهو من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومائة، وله أربع وسبعون. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود والترمذي والنسائي في عمل اليوم والليلة، وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٧٣٣/١٦٥/٨، والمجروحين ٢٣٩/٢، والكامل ١٨٢٨/٣٤٦/٦، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص٣٠٦/ت١٣٠٠، وتهذيب الكمال ٦٣١٢/١٦٣/٢٩، وميزان الاعتدال ٨٩٣٩/٢٢٦/٤، والكاشف ٥٧٤١/٣٠٩/٢، وإكمال تهذيب الكمال ٤٨٢٨/٤١/١١، وتهذيب التهذيب ٣٧٦/١٠-٣٧٧، والتقريب ص٩٨٦/ت٧٠٧٢).

- كعب بن عجرة:
هو كعب بن عجرة الأنصاري، المدني، أبو محمد.
صحابي مشهور، شهد عمرة الحديبية، ونزلت فيه قصة الفدية.
مات ﷺ بعد الخمسين، وله نيف وسبعون. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٨٩٧/١٦٠/٧، ومعرفة الصحابة ٢٥٠٠/٢٣٧٠/٥، والاستيعاب ٢١٩٧/٢٤٧/٩، وتهذيب الكمال ٤٩٧٥/١٧٩/٢٤، وتهذيب التهذيب ٤٣٥/٨-٤٣٦، والتقريب ص٨١١/ت٥٦٧٨، والإصابة ٢٩٤/٨/ ٧٤١٣).

الحكم على الحديث:
ذهب إلى ثبوت الحديث: أبو الحسن شيخ المنذري والهيثمي والألباني.
قال المنذري: رواه الطبراني ولا يحضرني الآن إسناده، إلا أن شيخنا الحافظ أبا الحسن - رحمه الله - كان يقول: إسناده جيد(١).
وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وإسناده جيد(٢).
وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة(٣).
وذهب إلى ضعفه: العراقي وابن حجر.
قال العراقي: أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت من حديث كعب بن عجرة بإسناد جيد، إلا أن الظاهر انقطاعه بين الصحابي وبين الراوي عنه(٤).
وقال ابن حجر: أخرجه الطبراني من طريق فيها ضعف(٥).
قلت: إسناده لين؛ لأنه لم يثبت عندي سماع يزيد بن أبي حبيب وموسى بن وردان من كعب بن عجرة ﷺ، أما يزيد فقد قال الدارقطني: لم يسمع يزيد بن أبي حبيب عن ابن عمر، ولا سمع من أحد من الصحابة، إلا عن عبد الله بن جزء(٦).
ووصفه ابن حجر بأنه كان يرسل.
وأما موسى فأصله مدني ثم انتقل إلى مصر، وكذلك كعب بن عجرة ﷺ هو مدني، وذكر المزي بأن ابن سعد عدَّ موسى في الطبقة الثانية من أهل المدينة، وتعقبه مغلطاي بأن ابن سعد عدَّه في الطبقة الثالثة(٧). وكانت ولادة

(١) الترغيب والترهيب (٩٤/٤).
(٢) مجمع الزوائد (٣١٤/١٠).
(٣) (٣١٠٣/٢٧٧/٧).
(٤) المغني عن حمل الأسفار (١٢٢/٣).
(٥) الإصابة (٢٧٥/١٣).
(٦) العلل (٤٢١/١٢).
(٧) لم أعثر على ترجمته في طبقات ابن سعد.

موسى - تقريبًا - في سنة ثلاثٍ وأربعين[1]، و مات كعب بن عجرة ﵁ بعد الخمسين حيث اختلف في تحديد سنة وفاته، فيكون موسى أدرك من حياته ما يقارب عشر سنوات، والله أعلم.

غريب الحديث:

قوله: المُتَألية.

أي التي تحكم على الله وتحلف، وهو من الألية: اليمين[2].

(١) حيث مات سنة سبع عشرة ومائة، وله أربع وسبعون.

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٦٢/١) مادة ألى.

٤٣- عن أَنَسِ بنِ مَالِك ﷺ قالَ: تُوُفِّيَ رَجُلٌ من أَصْحَابِهِ، فقالَ (يَعْنِي رجُلٌ): أَبْشِرْ بِالْجَنَّةِ. فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((أَوَ لا تَدْرِي، فَلَعَلَّهُ تَكَلَّمَ فِيمَا لا يَعْنِيهِ، أو بَخِلَ بِمَا لا يَنْقُصُهُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي - واللفظ له - في الزهد: باب[1] (ح٢٣١٦)، فقال: حدثنا سُلَيْمَانُ ابن عبد الْجَبَّارِ الْبَغْدَادِيُّ، حدثنا عُمَرُ بن حَفْصِ بن غِيَاثٍ، حدثنا أبي، (عن)[2] الأعْمَشِ، عن أَنَسٍ ﷺ به، قال الترمذي: هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/٥٥-٥٦)، وقال: تفرد به عمر عن أبيه حفص.

والبيهقي في شعب الإيمان (١٠٣٤١/٢٨٥/١٣)، وقال: هذا هو المحفوظ.

كلاهما من طريق عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن الأعمش، عن أنس بن مالك ﷺ بنحوه.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت (ص٩٢/ح١٠٩).

وأبو يعلى في مسنده (٤٠١٧/٨٤/٧).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٤٢٣/٢١٠/٦).

كلهم من طريق يحيى بن يعلى الأسلمي، عن الأعمش، عن أنس ﷺ بنحوه، وفي أوله قصة، وفيه أن القائل هي أمه.

قال الهيثمي: فيه يحيى بن يعلى الأسلمي، وهو ضعيف[3].

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٠٣٤٢/٢٨٥/١٣) من طريق الحسن بن جبلة، عن سعيد بن الصلت، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس بن مالك ﷺ بنحوه، وفي أوله قصة، وفيه أن القائل هي أمه.

وقول البيهقي في الطريق الأول: هذا هو المحفوظ، يشير إلى أن هذا الطريق عنده غير محفوظ.

والحسن بن جبلة وسعيد بن الصلت، لم أقف على ترجمة لهما[4].

دراسة إسناده عند الترمذي:

- سليمان بن عبد الجبار البغدادي:

هو سليمان بن عبد الجبار بن زريق، بتقديم الزاي، مصغر، الخياط، أبو

---

(١) لم يذكر الترمذي ترجمة لهذا الباب.

(٢) سقطت من النسخة وأثبتها كما في بقية المصادر.

(٣) مجمع الزوائد (٣٠٣/١٠).

(٤) ينظر: السلسلة الضعيفة (٦١٠٧/٢٤١/١٣).

أيوب البغدادي.

روى عن عمر بن حفص بن غياث وسليمان بن حرب وغيرهما، وروى عنه الترمذي وأبو يعلى الموصلي وغيرهما.

قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي، وسئل عنه، فقال: صدوق، قال أبي: وسمعت حجاج ابن الشاعر يبالغ في الثناء عليه، ويذكره بالخير.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق.

وهو من الحادية عشرة. وأخرج له الترمذي.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥٦٦/١٣٠/٤، وتهذيب الكمال ٢٥٣٩/٢٠/١٢، وتهذيب التهذيب ٢٠٥/٤، والتقريب ص٤١٠/ت٢٥٩٨).

- عمر بن حفص بن غياث:

هو عمر بن حفص بن غياث، بكسر المعجمة وآخره مثلثة، ابن الطلق، بفتح الطاء وسكون اللام الكوفي.

روى عن أبيه وعبد الله بن إدريس وغيرهما، وروى عنه البخاري ومسلم وغيرهما.

قال ابن معين: ليس به بأس.

وقال أحمد: صدوق.

وقال العجلي وأبو زرعة وأبو حاتم: ثقة.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: ربما أخطأ.

وذكره ابن شاهين في الثقات.

وقال أبو داود: تبعت عمر بن حفص بن غياث إلى منزله، ولم أسمع منه شيئًا.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ربما وهم. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه الأكثر.

وهو من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، وأخرج له الجماعة إلا ابن ماجه.

له ترجمة في: (سؤالات ابن الجنيد ص٤٧٢، والجرح والتعديل ٥٤٤/١٠٣/٦، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص٢٠٠/ت٦٨٩، وتهذيب الكمال ٤٢١٧/٣٠٤/٢١، وإكمال تهذيب الكمال٣٩٥٨/٣٧/١٠، وتهذيب التهذيب ٤٣٥/٧، والتقريب ص٧١٦/ ت٤٩١٤).

- أبي:

هو حفص بن غياث، بمعجمة مكسورة وياء ومثلثة، ابن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر، الكوفي، القاضي.

ثقة، تغير حفظه في الآخر، ومن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه.

تقدمت ترجمته في (ح٣٤).

- الأعمش:

هو سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي، أبو محمد، الكوفي، الأعمش.

ثقة، حافظ، يدلس.

تقدمت ترجمته في (ح٩).

- أنس:

هو أنس بن مالك بن النضر، الأنصاري، الخزرجي، صحابي مشهور.

تقدمت ترجمته في (ح٢٦).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف لانقطاعه، حيث الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك رضي الله عنه، قال ابن المديني: الأعمش لم يحمل عن أنس إنما رآه يخضب، ورآه يصلي، وإنما سمعها من يزيد الرقاشي[(١)] وأبان[(٢)] عن أنس. وقال يحيى بن معين: كل ما روى الأعمش عن أنس فهو مرسل[(٣)].

قال ابن عبد البر: هذا الحديث ليس بالقوي، لأن الأعمش لا يصح له سماع من أنس، وكان مدلسًا عن الضعفاء[(٤)].

(١) قال ابن حجر في التقريب (ص١٠٧١/ت٧٧٣٣): يزيد بن أبان الرقاشي زاهد ضعيف.

(٢) قال ابن حجر في التقريب (ص١٠٣/ت١٤٣): أبان بن أبي عياش فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدي، متروك.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال (١٢/٨٣) .

(٤) التمهيد (١٠/٢٢٨). وينظر - أيضًا - الاستذكار (٢٢/٢٣١-٢٣٢).

٤٤- عن زَيْدِ بن أَسْلَم قالَ: تُوفي عُثْمَانُ بن مَظْعُونٍ، فسمِعَ رسولُ اللهِ ﷺ عَجوزًا تقولُ وراء جنازتِه: هنيئًا لكَ أبا السَّائب الجَنَّةَ، فقالَ لهَا رسولُ اللهِ ﷺ: ((ومَا يُدرِيك؟!))، فقالتْ: يا رسولَ اللهِ، أبو السَّائب!، قالَ: ((واللهِ ما نَعلمُ إلا خَيرًا))، ثمَّ قالَ: ((بحَسبكِ أن تقُولِي: كانَ يُحبُّ اللهَ ورسولَه)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير (٣٧٠/٣)، فقال: أخبرنا محمدُ بنُ إسماعِيل بن أبي فُدَيك، عن هِشام بن سَعْد، عن زَيْدِ بن أَسْلَم به.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في الأولياء - كما في موسوعة الإمام ابن أبي الدنيا (٧٢/٤٠٦/٢) - عن هارون بن موسى بن أبي علقمة الفروي ذكر أبي أبو علقمة، عن زيد ابن أسلم بنحوه.

وأخرجه من طريقه أبو نعيم في الحلية (١٠٦/١).

دراسة إسناده عند ابن سعد:

- محمد بن إسماعيل بن أبي فديك:

هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، بالفاء، مصغر الديلي مولاهم، المدني أبو إسماعيل.

روى عن الضحاك بن عثمان وهشام بن سعد - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وإبراهيم بن المنذر الحزامي وغيرهما.

قال ابن معين: ثقة.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ.

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وليس بحجة.

وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف.

وقال الذهبي في الميزان: صدوق مشهور.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق.

وهو من صغار الثامنة، مات سنة مائتين على الصحيح. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (المعرفة والتاريخ ٥٣/٣، وثقات ابن حبان ٤٢/٩، وتهذيب الكمال ٥٠٦٨/٤٨٥/٢٤، وميزان الاعتدال ٧٢٣٦/٤٨٣/٣، وتهذيب التهذيب ٦١/٩، والتقريب ص٨٢٦/ت٥٧٧٣).

- هشام بن سعد:

هو هشام بن سعد المدني، أبو عباد أو أبو سعيد.

روى عن نافع مولى ابن عمر وزيد بن أسلم - وروايته عنه في مسلم -

وغيرهما، وروى عنه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك وموسى بن أبي علقمة الفروي وغيرهما.

قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: صالح، وليس بمتروك الحديث.

وقال ابن أبي شيبة عن علي بن المديني: صالح، وليس بالقوي.

وقال العجلي: جائز الحديث، حسن الحديث.

وقال أبو زرعة: شيخ محله الصدق، وهو أحب إليَّ من ابن إسحاق.

وقال الآجري عن أبي داود: هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم.

وقال الساجي: صدوق.

وقال الحاكم: أخرج له مسلم في الشواهد.

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، يستضعف، وكان متشيعًا.

وقال الدوري عن ابن معين: ضعيف، وداود بن قيس أحب إليَّ منه.

وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ليس بذاك القوي.

وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ليس بشيء، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه.

وقال أبو حاتم عن أحمد:لم يكن هشام بالحافظ.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: هشام بن سعد كذا وكذا، كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه.

وقال أبو طالب عن أحمد: ليس هو محكم الحديث.

وقال حرب:لم يرضه أحمد.

وقال البرذعي: سمعت أبا زرعة يقول: هشام بن سعد واهي الحديث، أتقنت ذلك عن أبي زرعة، وهشام عند غير أبي زرعة أجل من هذا الوزن، فتفكرت فيما قال أبو زرعة، فوجدت في حديثه وهمًا كبيرًا.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، هو ومحمد بن إسحاق عندي واحد.

وذكره يعقوب بن سفيان في الضعفاء.

وقال النسائي: ضعيف.

وقال مرة: ليس بالقوي.

وروى ابن عدي له في الكامل أحاديث مما خالف فيه الناس، ثم قال: وله غير ما ذكرت، ومع ضعفه يكتب حديثه.

وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن

الثقات بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير[١].

وذكره ابن عبد البر في باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب.

وقال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: حسن الحديث.

وقال في السير: هو مكثر عن زيد بن أسلم بصير بحديثه.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق له أوهام، وهو ثبت في حديث زيد بن أسلم.

وهو من كبار السابعة، مات سنة ستين أو قبلها. أخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم والأربعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٤١/٦١/٩، وسؤالات البرذعي لأبي زرعة ٣٩١/٢-٣٩٢، والمجروحين ٨٩/٣، والكامل ٢٠٢٥/١٠٨/٧، وتهذيب الكمال ٢٠٤/٣٠/ ٦٥٧٧، وسير أعلام النبلاء ١٢٦/٣٤٤/٧، وميزان الاعتدال ٩٢٢٤/٢٩٨/٤، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٨٦/ت٣٥٤، وهدي الساري ص٤٥٨، وتهذيب التهذيب ٣٩/١١-٤٠، والتقريب ص١٠٢١/ت٧٣٤٤).

- زيد بن أسلم:

هو زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو عبد الله وأبو أسامة المدني.

روى عن أبيه وابن عمر - رضي الله عنهما - وغيرهما، وروى عنه مالك بن أنس وهشام بن سعد وغيرهما.

قال محمد بن سعد وأحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن خراش: ثقة.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة من أهل الفقه والعلم، وكان عالمًا بتفسير القرآن.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، عالم، وكان يرسل.

وهو من الثالثة، مات سنة ست وثلاثين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٥١١/٥٥٥/٣، وتهذيب الكمال ٢٠٨٨/١٢/١، وتهذيب التهذيب ٣٩٥/٣-٣٩٧، والتقريب ص٣٥٠/ت٢١٢٩).

الحكم على الحديث:

مرسل حسن، وهشام بن سعد ثبت في حديث زيد بن أسلم، وقد تابعه عبد الله بن محمد أبو علقمة الفروي[٢] كما تقدم في التخريج.

---

(١) علَّق الذهبي في السير على هذا بقوله: تقعر ابن حبان كعوائده.

(٢) وثقه ابن معين والنسائي. ينظر: تهذيب الكمال (٦٣/١٦/ ٣٥٣٨).

قال يحيى القطان: مرسلات معاوية بن قرة أحب إليَّ من مرسلات زيد بن أسلم[١].

وقال ابن حجر: سنده حسن[٢].

والشاهد من الحديث تشهد له الأحاديث الواردة في هذا المبحث.

---

(١) الجرح والتعديل (٢٤٥/١).

(٢) فتح الباري (٤١١/١٢).

فقه الأحاديث:

دلت أحاديث المبحث على النهي عن الشهادة لأحد بالجنة إلا عن علم، لأن حقيقة باطنه وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجو للمحسن ونخاف على المسيء.

وللسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال:

أحدها: أن لا يشهد بالجنة لأحد إلا للأنبياء. وهذا قول محمد بن الحنفية والأوزاعي وعلي بن المديني وغيرهم.

والثاني: أنه يشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه نص. وهذا قول كثير من أهل الحديث.

والثالث: يشهد بالجنة لهؤلاء، ولمن شهد له المؤمنون كما قال النبي ﷺ: ((أنتم شهداء الله في الأرض))(١). وقال: ((يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار، قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: بالثناء الحسن والثناء السيئ))(٢).

فأخبر أن ذلك مما يُعلم به أهل الجنة وأهل النار، وكان أبو ثور يقول: أشهد أن أحمد ابن حنبل في الجنة. ويحتج بهذا(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (ح١٣٦٧ و٢٦٤٢). ومسلم (ح٩٤٩) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه ابن ماجه (ح٤٢٢١). وأحمد في (١٥٤٣٩/١٧٢/٢٤). وأعاده في (٢٧٦٤٥/٦١١/٤٥). من حديث أبي زهير الثقفي - رضي الله عنه -.

(٣) ينظر: منهاج السنة النبوية (٢٩٥/٥ـ٢٩٦). والنبوات (ص١٤). وشرح العقيدة الطحاوية (ص٥٣٧ـ٥٣٨).

المبحث الرابع: قول: (لقد أكرمك الله) للميت

٤٥- عن أُمِّ الْعَلاءِ الأَنْصَارِية - رَضِيَ اللهُ عَنها - قالت: اقْتُسِمَ الْمُهَاجِرُونَ قُرْعَةً، فَطَارَ لنا عُثْمَانُ بن مَظْعُونٍ، فَأَنْزَلْنَاهُ في أَبْيَاتِنَا، فَوَجِعَ وَجَعَهُ الذي تُوُفِّيَ فيه، فلما تُوُفِّيَ، وَغُسِّلَ وَكُفِّنَ في أَثْوَابِهِ، دخل رسولُ اللهِ ﷺ، فقلتْ: رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ، فَشَهَادَتِي عَلَيْكَ لقد أَكْرَمَكَ الله، فقال النبيُّ ﷺ: ((وما يُدْرِيكِ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ؟))، فقلتْ: بِأَبِي أنتَ يا رَسُولَ اللَّهِ؛ فَمَنْ يُكْرِمُهُ الله؟!، فقالَ: ((أَمَّا هو فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ، والله إني لأَرْجُو له الْخَيْرَ، واللهِ ما أَدْرِي - وأنا رسولُ اللهِ - ما يُفْعَلُ بِي))، قالتْ: فَوَاللَّهِ لا أُزَكِّي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له - في الجنائز: باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أُدرج في أكفانه (ح١٢٤٣)، وفي الشهادات: باب القرعة في المشكلات (ح٢٦٨٧)، وفي مواضع أخرى: (ح٣٩٢٩) و(ح٧٠٠٣) و(ح٧٠٠٤) و(ح٧٠١٨).

والنسائي في الكبرى في التعبير: باب العين الجاري (ح٧٦٣٤).

وأحمد في (٢٧٤٥٧/٤٤٩/٤٥) و(٢٧٤٥٨/٤٥١/٤٥).

كلهم من طرقٍ عن الزهري، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أم العلاء الأنصارية - رضي الله عنها - بنحوه، وفي آخره زيادة.

وأخرجه أحمد في (٢٧٤٥٩/٤٥١/٤٥) من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن سالم أبي النضر، عن خارجة بن زيد، عن أمه (أم العلاء)[١] بنحوه.

واختلف على سالم أبي النضر: فرواه يزيد بن أبي حبيب هكذا، ورواه عمرو بن الحارث عن أبي النضر مرسلاً بنحوه . أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦٤٣/٤٠٩/٢).

ورواه ابن لهيعة[٢]عن أبي النضر، عن خارجة بن زيد، عن أبيه بنحوه. أخرجه الطبراني في الكبير (٤٨٧٩/١٣٩/٥)[٣].

وأصح هذه الطرق عن أبي النضر: ما رواه يزيد بن أبي حبيب، حيث هو الموافق لرواية الزهري في البخاري.

وأخرج أبو نعيم في معرفة الصحابة (٨٠٥٨/٣٥٦٩/٦) من طريق عبد

---

(١) استدل ابن حجر في الإصابة (٢٥٦/١٣) بهذا الطريق على أن أم العلاء هي والدة خارجة.

(٢) تقدم في ترجمته في (ح٢١) أنه ضعيف.

(٣) ينظر: صحيح ابن حبان (٤١٠/٢).

العزيز[١] بن عبد الله بن الحارث، عن سالم أبي النضر مرسلاً، وفيه أن القصة وقعت لأم معاذ الأنصارية.

قال ابن حجر في الإصابة: وهذه القصة معروفة لأم العلاء، وهي موصولة في الصحيح من حديثها، وأبو السائب هو عثمان بن مظعون، ولعل القائلة تعددت، أو كانت لها كنيتان[٢].

قلت: لعل الأظهر عدم تعدد القائلة، وذلك لأمرين:

١- أن مدارها على سالم أبي النضر، وقد تقدم ما هو أصح الطرق عنه.

٢- تشابه تفاصيل هاتين القصتين، وهذا يبعد تعدد القائلة.

غريب الحديث:

قولها: فطَار لنا.

قال ابن حجر: أي وقع في سهمنا، وذكره بعض المغاربة بالصاد (فصار لنا)، وهو صحيح من حيث المعنى إن ثبتت الرواية[٣].

---

(١) في الإصابة: عبد الله.

(٢) الإصابة (٢٨٩/١٣) بتصرف يسير.

(٣) فتح الباري (١١٥/٣). وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١٥١/٣) مادة طير.

فقه الحديث:

دلَّ الحديث على النهي عن الشهادة لمن مات بأن الله ـ تعالى ـ أكرمه إلا عن علم؛ لأن حقيقة باطنه، وما مات عليه لا نحيط به؛ لكن نرجو للمحسن ونخاف على المسيء.

وقد تقدم في المبحث السابق مذهب السلف في الشهادة لأحد بالجنة.

المبحث الخامس: قول: شهيد

٤٦- عن عُمَرَ بْنِ الخطاب ﷺ قالَ: لَمَّا كانَ يَوْمُ خَيْبَرَ أَقْبَلَ نَفَرٌ من صَحَابَةِ النَّبيِّ ﷺ، فَقَالُوا: فُلاَنٌ شَهِيدٌ، فُلاَنٌ شَهِيدٌ، حتى مَرُّوا على رَجُلٍ فَقَالُوا: فُلاَنٌ شَهِيدٌ، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((كَلاَّ، إني رَأَيْتُهُ في النَّارِ في بُرْدَةٍ غَلَّهَا أو عَبَاءَةٍ)) ثُمَّ قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((يا ابنَ الْخَطَّابِ، اذْهَبْ فَنَادِ في الناس: أَنَّهُ لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلاَّ الْمُؤْمِنُونَ)). قالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: أَلاَ إنه لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلاَّ الْمُؤْمِنُونَ.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم - واللفظ له - في الإيمان (ح١١٤).

والترمذي في السير: باب ما جاء في الغلول (ح١٥٧٤)، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

وأحمد في (٢٠٣/٣٣٠/١) و(٣٢٨/٤١٣/١).

كلهم من طرق عن عكرمة بن عمار، عن سماك بن الوليد أبي زُميل الحنفيّ، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب ﷺ بنحوه، وهو بمثله عند أحمد في الموضع الأول، وعند الترمذي أن المنادي هو علي ﷺ.

غريب الحديث:

قوله: بُرْدَة.

قال ابن الأثير: البردة: الشملة المخططة، وقيل: كساء أسود، مربع، فيه صور، تلبسه الأعراب، وجمعها بُرَد[١].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (١١٦/١) مادة برد.

٤٧- عن أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قِيلَ: يا رَسُولَ اللَّهِ قَدِ اسْتُشْهِدَ مَوْلاَكَ فُلاَنٌ، قالَ: ((كَلاَّ، إني رأيت عليه عَبَاءَةً غَلَّهَا يوم كَذَا وَكَذَا)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد - واللفظ له - في (١٢٥٢٨/٨/٢٠) و(١٢٨٥٣/٢٢٢/٢٠)، فقال في الموضع الثاني: ثنا وَكِيعٌ، ثنا الْحَكَمُ بن عَطِيَّةَ، عن أبي الْمَخِيسِ اليشكري، قال: سمعت أَنَسَ ابن مَالِكٍ ﷺ به.

وأخرجه في الموضع الأول عن عبد الصمد، عن الحكم بن عطية به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٣٥٢٩/٥٢٥/٦) - ومن طريقه أبو يعلى في مسنده (٤٣٢٨/٢٩٥/٧) - عن وكيع به نحوه، وهو عند أبي يعلى بمثله.

دراسة إسناده عند أحمد:

- وكيع:

هو وكيع بن الجراح بن مليح، الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي.

ثقة، حافظ، عابد.

تقدمت ترجمته في (ح٥).

- الحكم بن عطية:

هو الحكم بن عطية العيشي، بالتحتانية والمعجمة، البصري.

روى عن محمد بن سيرين وأبي المخيس اليشكري وغيرهما، وروى عنه عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وغيرهما.

قال الدوري وغيره عن ابن معين: ثقة.

وقال أحمد: لا بأس به، إلا أن أبا داود روى عنه أحاديث منكرة.

وقال أبو داود: صالح، سمعت أبا الوليد قال: كان رجلاً صالحًا.

وقال البزار: لا بأس به.

وقال ابن عدي: لا بأس به، يكتب حديثه.

وقال الساجي: صدوق يهم، جمع بندار حديثه.

وقال البخاري: كان أبو الوليد يضعفه.

وقال أبو حاتم: سمعت سليمان بن حرب يقول: عمدت إلى حديث المشايخ فغسلته، فقلت: مثل من؟ قال: مثل: الحكم بن عطية.

وقال أحمد: كان عندي صالح الحديث، حتى وجدت له حديثًا أخطأ فيه.

وقال المروذي عن أحمد: حدث بمناكير، كأنه ضعفه.

وقال الميموني: سئل عنه أحمد، فقال: لا أعلم إلا خيرًا، فقال له رجل: حدثني فلان عنه، عن ثابت، عن أنس قال: كان مهر أم سلمة متاعًا قيمته عشرة دراهم. فأقبل أبو عبد الله يتعجب، وقال: هؤلاء الشيوخ لم يكونوا

يكتبون إنما كانوا يحفظون، ونسبوا إلى الوهم، أحدهم يسمع الشيء فيتوهم فيه.

وقال الترمذي: قد تكلم فيه بعضهم.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال مرة: ضعيف.

وقال أبو داود: أحاديثه عن ثابت مضطربة، وحديثه عن ابن سيرين ذكر حرفًا.

وقال ابن حبان في المجروحين: كان أبو الوليد شديد الحمل عليه، وكان الحكم لا يدري ما يحدث به، فربما وهم في الخبر حتى يجيء كأنه موضوع، فاستحق الترك.

وقال الدارقطني في تعليقاته على المجروحين لابن حبان: الحكم بن عطية يحدث عن ثابت البناني أحاديث لا يتابع عليها.

وقال الحاكم أبو أحمد: ضعيف الحديث.

وقال الذهبي في الكاشف: وثق.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق يهم، وأحاديثه عن ثابت مضطربة.

وهو من السابعة. وأخرج له أبو داود في المراسيل والترمذي.

له ترجمة في:(الضعفاء الكبير للعقيلي ٣١٥/٢٥٨/١، والجرح والتعديل ٥٧٠/١٢٥/٣، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ٤٢/٢، والمجروحين ٢٤٨/١، والكامل ٣٩٠/٢٠٥/٢، وتعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص٧٥، وتهذيب الكمال ١٤٣٩/١٢٠/٧، وميزان الاعتدال ٢١٩٠/٥٧٧/١، والكاشف ١١٨٦/٣٤٥/١، وتهذيب التهذيب ٤٣٥/٢-٤٣٦، والتقريب ص٢٦٣/ت١٤٦٣).

- أبو المخيس اليشكري:

هو أبو المخيس اليشكري، بالخاء المعجمة، والسين المهملة.

روى عن أنس ﵁ وأحنف بن قيس وغيرهما، وروى عنه الحكم بن عطية وعمرو بن ظبيان البصري.

ذكره البخاري وابن أبي حاتم وسكتا عنه.

وقال الأزدي: متروك، مجهول.

وقال الحسيني والهيثمي: مجهول.

وقال الذهبي: لا يُدرى من هو. اهـ

قلت: هو مجهول.

له ترجمة في: (التاريخ الكبير (الكنى) ٦٩٩/٧٤/٨، والجرح والتعديل

٣٢٤٨/٤٤٤/٩، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٣٩٧٩/٢٣٩/٣، وميزان الاعتدال ١٠٥٨٦/٥٧١/٤، والإكمال للحسيني ١١٦٩/٣٣١/٢، ولسان الميزان ١٠٤/٧، وتعجيل المنفعة ١٣٨٨/٥٣٩/٢).

- أنس بن مالك:

هو أنس بن مالك بن النضر، الأنصاري، الخزرجي، صحابي مشهور.

تقدمت ترجمته في (ح٢٦).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، ففيه أبو المخيس وهو مجهول.

قال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه أبو المخيس وهو مجهول[1].

وحديث عمر رضي الله عنه السابق في صحيح مسلم شاهد له.

---

(١) مجمع الزوائد (٣٣٨/٥).

٤٨- عن أبي ذَرٍّ ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((مَنْ تعدُّون الشَّهيدَ فيكم؟))، قالوا: مَنْ أصَابه السِّلاحُ. قالَ: ((كَمْ مِمَنْ أصَابَه السِّلاحُ وليسَ بشَهيدٍ، ولا حَميدٍ، وكمْ مِمَنْ مَاتَ على فِراشِه حَتفَ أنْفِه عندَ اللهِ صديقٌ شَهيدٌ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٥١/٨)، فقال: حدثنا إبراهيمُ بن مُحمد بن يحيى، ثنا مُحمد، ثنا عبدُ اللهِ بن خُبَيق، ثنا يوسفُ بن أَسْباط، عن حَمَّادِ بن سَلَمَةَ، عن أبي عِمران الجَوْني، عن عبدِ الله بن الصَّامت، عن أبي ذَرٍّ ﷺ به. وقال: غريب بهذا الإسناد واللفظ؛ لم نكتبه إلا من حديث يوسف.

دراسة إسناده:

- إبراهيم بن محمد بن يحيى:

لم أقف على ترجمة له.

- محمد:

لم أعرفه.

- عبد الله بن خبيق:

هو عبد الله بن خبيق، بضم الخاء المعجمة وفتح الباء المعجمة بواحدة، ابن سابق الأنطاكي، أبو محمد، أصله من الكوفة ثم سكن أنطاكية.

روى عن شعيب بن حرب ويوسف بن أسباط وغيرهما، وروى عنه محمد بن دليل بن بشر بن سابق ومحمد بن أحمد بن معدان وغيرهما.

قال ابن أبي حاتم: أدركته ولم أكتب عنه، كتب إليَّ أبي بجزء من حديثه. اهـ

قلت: لم أقف له على تعديل، أو تجريح؛ لكن كتابة أبي حاتم لابنه بجزء من حديثه يدل على أنه لا بأس به؛ لأن أبا حاتم لا يحدث إلا عن ثقة عنده[(١)].

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢١٦/٤٦/٥، وصفة الصفوة ٨٠٤/٤٣٥/٢، وتكملة الإكمال لمحمد بن عبد الغني البغدادي ١٨٥٣/٣٩٨/٢).

- يوسف بن أسباط:

هو يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني الكوفي، أبو يعقوب، وقيل: أبو محمد، نزل قرية بين حلب وأنطاكية.

روى عن عامر بن شريح وسفيان الثوري وغيرهما ، وروى عنه المسيب بن واضح وعبدالله بن خبيق وغيرهما.

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٤٠٧/٣). وهدي الساري (٣٩٧) ترجمة الحسن بن مدرك.

قال يحيى بن معين: ثقة.

وقال العجلي: صاحب سنة وخبر، دفن كتبه، وقال: لا يصلح، فكبر عليها.

وقال ابن حبان في الثقات: كان من خيار أهل زمانه، مستقيم الحديث، ربما أخطأ.

وقال البخاري: كان قد دفن كتبه، فصار لا يجيء بحديثه كما ينبغي.

وقال أبو حاتم: كان رجلاً عابدًا، دفن كتبه، وهو يغلط كثيرًا، وهو رجل صالح
لا يحتج بحديثه.

وقال ابن عدي: إنه من أهل الصدق، إلا أنه لما عدم كتبه صار يحمل على حفظه، فيغلط، ويشتبه عليه، ولا يتعمد الكذب.

وقد ذكره الخطيب في المتفق، وقال: كان صالحًا عابدًا، إلا أنه يغلط في الحديث كثيرًا. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق سيئ الحفظ، ومن أطلق توثيقه فلعله أراد صلاحه وزهده.

مات سنة خمس وتسعين ومائة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٩١٠/٢١٨/٩، وثقات ابن حبان ٦٣٨/٧، والكامل ٢٠٦٦/١٥٧/٧، وميزان الاعتدال ٩٨٥٦/٤٦٢/٤، ولسان الميزان ٣١٧/٦، وتهذيب التهذيب ٤٠٧/١١-٤٠٨).

- حماد بن سلمة:

هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة.

ثقة، وهو من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لازمهم: كثابت البناني وحميد الطويل وعلي بن زيد، وله أوهام في بعض الذين لم يكثر ملازمتهم: كقتادة وأيوب السختياني ويونس وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وغيرهم.

تقدمت ترجمته في (ح٢٦).

- أبو عمران الجوني:

هو عبد الملك بن حبيب الأزدي أو الكندي، أبو عمران الجوني، مشهور بكنيته.

روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه وعبد الله بن الصامت - وروايته عنه في صحيح مسلم - وغيرهما، وروى عنه شعبة وحماد بن سلمة - وروايته عنه في صحيح مسلم - وغيرهما.

قال محمد بن واسع: حسن الحديث.

وقال ابن سعد: كان ثقة، وله أحاديث.
وقال ابن معين: ثقة.
وقال أبو حاتم: صالح.
وقال النسائي: ليس به بأس.
وقال ابن وضاح: سمعت ابن مسعود يقول: أبو عمران الجوني ثقة.
وقال محمد بن نصر التميمي: لم يكن بالمتقن في الحديث، وأكثر روايته الرقائق.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ
قلت: الراجح أنه ثقة، حيث وثقه ابن سعد وابن معين، وأخرج له الجماعة، وأبو حاتم والنسائي لديهما تشدد في التوثيق.
وهو من كبار الرابعة، مات سنة ثمان وعشرين ومائة، وقيل بعدها. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (المعرفة والتاريخ ٢٦٤/٢، والجرح والتعديل ١٦٣٦/٣٤٦/٥، وتهذيب الكمال ٣٥٢١/٢٩٧/١٨، ، وإكمال تهذيب الكمال ٣٣٣٣/٣٠٥/٨، وتهذيب التهذيب ٣٨٩/٦، والتقريب ص٦٢١/ت٤٢٠٠).
- عبد الله بن الصامت:
هو عبد الله بن الصامت الغفاري، البصري.
روى عن رافع بن عمرو الغفاري وعمه أبي ذر ﵁ - وروايته عنه في صحيح مسلم - وغيرهما، وروى عنه حميد بن هلال وأبو عمران الجوني وغيرهما.
قال ابن سعد: كان ثقة، وله أحاديث.
وقال العجلي والنسائي: ثقة.
وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: صدوق.
وقال في الميزان: قال بعضهم: ليس بحجة.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ
قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه الأكثر.
وهو من الثالثة، مات بعد السبعين. وأخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم والأربعة.
له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ٣٩١٧/٢١١/٩، وتاريخ الثقات للعجلي ص٢٦٢/ت٨٢٦، والجرح والتعديل ٣٨٨/٨٤/٥، وثقات ابن حبان ٣٠/٥، وتهذيب الكمال ٣٣٣٣٩/١٢٠/١٥، وميزان الاعتدال ٤٣٨٦/٤٤٧/٢، وذكر

أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١١٠/ت١٨٥، وتهذيب التهذيب ٢٦٤/٥، والتقريب ص٥١٥/ت٣٤١٢).

- أبو ذر:

هو أبو ذر الغفاري، الصحابي المشهور، اسمه جندب بن جنادة على الأصح.

تقدمت ترجمته في (ح٣٧).

الحكم على الحديث:

في إسناده رواة لم أقف على تراجمهم، والحديث تكلم فيه بعض أهل العلم، فقد استغربه أبو نعيم كما تقدم في التخريج.

وقال ابن حجر: في إسناده نظر؛ فإنه من رواية عبد الله بن خبيق، عن يوسف بن أسباط الزاهد المشهور[1].

وقال الألباني: ضعيف[2].

(١) فتح الباري (٩٠/٦).

(٢) السلسلة الضعيفة (٤١٢٢/١٢١/٩).

٤٩- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قُتِل رَجُلٌ على عهدِ رَسولِ اللهِ ﷺ شهيدًا، قالَ: فبكَتْ عليه بَاكيةٌ، فقالَتْ: وَاشَهيداه! قالَ: فقالَ النَّبيُّ ﷺ: ((مَهْ، ما يُدرِيك أنَّه شهيدٌ؟! ولعلَّه كانَ يتكلمُ بما لا يَعنِيه، ويَبْخَلُ بما لا يَنْقُصُه)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى - واللفظ له - في مسنده (٦٦٤٦/٥٢٣/١١)، فقال: حدثنا محمدُ ابن بَكار، حدثنا عِصامُ بن طَليق البصري، عن شُعيب بن العَلاء، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ به.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٣٧٠/٥-٣٧١) - ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٤٦٥٦/٦٧/٧) -.

والخطيب البغدادي في البخلاء (ص٢٨).

كلاهما من طرق عن عصام بن طليق، عن شعيب بن العلاء، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه.

دراسة إسناده عند أبي يعلى:

- محمد بن بكار:

هو محمد بن بكار بن الريان الهاشمي مولاهم، أبو عبد الله البغدادي، الرصافي.

روى عن إسماعيل بن جعفر وعبد الله بن المبارك وغيرهما، وروى عنه مسلم وأبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي وغيرهما.

قال عثمان الدارمي عن ابن معين: شيخ لا بأس به.

وقال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين: ثقة.

وقال عبد الله بن أحمد: كان أبي لا يرى بالكتابة عن هؤلاء الشيوخ بأسًا، وقد حدثنا عن بعضهم، منهم: محمد بن بكار.

وقال صالح بن محمد: صدوق، يحدث عن الضعفاء.

وقال الدارقطني: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة.

وهو من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وله ثلاث وتسعون. وأخرج له مسلم وأبو داود.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١١٧٤/٢١٢/٧، وثقات ابن حبان ٨٨/٩، وتهذيب الكمال ٥٠٩٠/٥٢٥/٢٤، وتهذيب التهذيب ٧٥/٩-٧٦، والتقريب ص٨٢٨/ ت٥٧٩٥).

- عصام بن طليق البصري:

هو عصام بن طليق، بفتح أوله وتخفيف اللام، الطفاوي، بضم المهملة بعدها فاء خفيفة.

روى عن سليمان الأعمش وشعيب بن العلاء وغيرهما، وروى عنه الأسود بن عامر شاذان ومحمد بن بكار بن الريان وغيرهما.

قال يحيى بن معين: ليس بشيء.

وقال البخاري: مجهول منكر الحديث.

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث.

وذكر له ابن عدي في الكامل حديثين من روايته أحدهما هذا الحديث، ثم قال: وعصام ابن طليق هذا قليل الحديث، ولا أعرف له حديثًا منكرًا فأذكره.

وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن يأتي بالمعضلات عن أقوام ثقات حتى إذا سمعها مَن الحديث صناعيه[1] شهد أنها معمولة أو مقلوبة.

وقال ابن النجار: كان ضعيفًا في الرواية.

وقال الهيثمي: ضعيف[2].

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ضعيف[3].

وهو من السابعة. وأخرج له أبو داود في فضائل الأنصار.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٤٦٥/٤٢٤/٣، والمجروحين ١٧٤/٢، والكامل ١٥٣٣/٣٧٠/٥، وذيل تاريخ بغداد لابن النجار ٤٨٧/٢٦١/٢، وتهذيب الكمال ٣٩٢٥/٥٨/٢٠، وميزان الاعتدال ٥٦٢٣/٦٦/٣، وتهذيب التهذيب ١٩٥/٧-١٩٦، والتقريب ص٦٧٦/ت٤٦١٤).

- شعيب بن العلاء:

هو شعيب بن العلاء.

روى عن أبي هريرة ﷺ وروى عنه عصام بن طليق.

ذكره ابن حبان في الثقات

قلت: الذي يظهر أنه مجهول، حيث لم يرو عنه إلا راوٍ ضعيف[4]. وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فقد تقدم[5] أنه يحتج بمن لا يعرف.

(١) لعل الصواب (صناعته).
(٢) مجمع الزوائد (٣٠٣/١٠).
(٣) ينظر: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل (ص٢٦٦-٢٧١).
(٤) ينظر: السلسلة الضعيفة (٢٤٤/١٣).
(٥) ينظر: ترجمة الوليد بن مالك في (ح٧).

له ترجمة في: (ثقات ابن حبان ٣٥٧/٤).

- أبو هريرة:

هو أبو هريرة الدوسي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة.

تقدمت ترجمته في (ح٣٦).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث ضعيف، ففيه عصام بن طليق وهو ضعيف، وشعيب بن العلاء وهو مجهول.

قال العراقي: أخرجه أبو يعلى من حديث أبي هريرة بسند ضعيف[١].

وقال الهيثمي: رواه أبو يعلى، وفيه عصام بن طليق وهو ضعيف[٢].

وقال الألباني: إسناده ضعيف[٣].

(١) المغني عن حمل الأسفار (٢٦٨/٣).

(٢) مجمع الزوائد (٣٠٣/١٠).

(٣) السلسلة الضعيفة (٢٤٤/١٣).

٥٠- عن عبدِ اللَّهِ بن شَقِيقٍ أنه أخبره مَن سمِع النبيَّ ﷺ وهو بوادِي الْقُرَى، وهو على فَرَسِهِ، وسأَله رَجُلٌ من بُلْقِينَ، فقالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هَؤُلاَءِ؟ قالَ: ((هَؤُلاَءِ الْمَغْضُوبُ عليهم))، وَأَشَارَ إلى الْيَهُودِ، قالَ: فَمَنْ هَؤُلاَءِ؟ قالَ: ((هَؤُلاَءِ الضَّالِّينَ))، يَعْنِي: النَّصَارَى.

قالَ: وَجَاءَهُ رَجُلٌ، فقالَ: اسْتُشْهِدَ مَوْلاَكَ، أو قالَ: غُلاَمُكَ فُلاَنٌ، قالَ: ((بَلْ يُجَرُّ إلى النَّارِ في عَبَاءَةٍ غَلَّهَا)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد - واللفظ له - في (٣٣/٤٦٠/٢٠٣٥١) و(٣٤/٣٣٩/٢٠٧٣٦)، فقال: حدثنا عبدُ الرَّزَّاقِ، ثنا مَعْمَرٌ، عن بُدَيْلٍ العُقَيلي، أخبرني عبدُ اللَّهِ بن شَقِيقٍ أنه أخبره مَن سمِع النبيَّ ﷺ به.

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/٣٧) - ومن طريقه الطبري في تفسيره (١/٨٠) -

من طريق عبد الله بن شقيق، عمن سمع النبي ﷺ مختصرًا.

وأخرجه الطبري في تفسيره (١/٨٠) من طريق عبد الله بن شقيق: أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ مختصرًا.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦/٣٣٦) من طريق عبد الله بن شقيق، عن رجل من بلقين، قال: أتيت النبي ﷺ بمعناه.

دراسة إسناده عند أحمد:

- عبد الرزاق:

هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني.

روى عن سفيان الثوري وجعفر بن سليمان الضبعي وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل و محمد بن سهل بن عسكر وغيرهما.

قال يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني: قال لي هشام بن يوسف: كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا، قال يعقوب: وكلاهما ثقة،ثبت.

وقال أحمد بن صالح المصري: قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحدًا أحسن حديثًا من عبد الرزاق؟ قال: لا.

وقال العجلي: ثقة، وكان يتشيع.

وقال أبو زرعة: عبد الرزاق أحد من ثبت حديثه.

وقال ابن حبان في الثقات: كان ممن جمع، وصنف، وحفظ، وذاكر، وكان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه، على تشيع فيه.

وقال ابن عدي: ولعبد الرزاق أصناف[1]، وحديث كثير، وقد رحل إليه

(١) ينظر: ترجمة حماد بن سلمة في (ح٢٦).

ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأسًا إلا إنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليه أحد من الثقات، فهذا أعظم ما ذموه من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم، وأما في باب الصدق فإني أرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين وقيل له: إن أحمد بن حنبل قال: إن عبد الله ابن موسى يرد حديثه للتشيع، فقال: كان - والله الذي لا إله إلا هو - عبد الرزاق أغلى في ذلك منه مائة ضعف، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف أضعاف ما سمعت من عبد الله.

وقال ابن رجب: قال ابن أبي مريم: قيل ليحيى بن معين: إن عبد الرزاق كان يحدث بأحاديث عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر، ثم حدث بها عن عبيد الله، فقال يحيى: لم يزل عبد الرزاق يحدث بها عن عبيد الله، ولكنها كانت منكرة. قال ابن رجب: يعني أحاديثه عن عبيد الله بن عمر.

وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله (أحمد بن حنبل) يُسأل عن حديث: ((النار جبار))، فقال: هذا باطل، ليس من هذا شيء، ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني أحمد بن شبويه. قال: هؤلاء سمعوا بعد ما عمي، كان يلقن فلقنه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلقنها بعد ما عمي.

وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل نحو ذلك وزاد: من سمع من الكتب فهو أصح.

وقال أبو زرعة: أخبرني أحمد بن حنبل قال: أتينا عبد الرزاق قبل المائتين، وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع.

وقال الأثرم عن أحمد بن حنبل: سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان (الثوري) مضطرب جدًّا، روى عنه عن عبيد الله (بن عمر) أحاديث مناكير، هي من حديث العمري، وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح.

وقال الفرهياني: حدثنا عباس العنبري، عن زيد بن المبارك قال: كان عبد الرزاق كذابًا يسرق الحديث، وعن زيد قال: لم يخرج أحد من هؤلاء الكبار من ها هنا إلا وهو مجمع أن لا يحدث عنه.

وقال العنبري: والله الذي لا إله إلا هو إن عبد الرزاق كذاب، ومحمد بن عمر الواقدي أصدق منه.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة، روي عنه أحاديث

مناكير.اهـ

قلت: يمكن تحرير ما تُكلم فيه فيما يلي:

١- الكذب: حيث كذبه زيد بن المبارك والعباس العنبري، وما قالاه مخالف لبقية الأئمة، وقد احتج به كل أصحاب الصحاح.

وقد علَّق ابن حجر في تهذيب التهذيب على ما ذكره زيد بن المبارك بقوله: هذا مردود على قائله.

وتعقب الذهبي في السير ما ذكره العباس العنبري بقوله: بل والله ما برَّ عباس في يمينه، ولبئس ما قال، يعمد إلى شيخ الإسلام، ومحدث الوقت، ومن احتج به كل أرباب الصحاح - وإن كان له أوهام مغمورة، وغيره أبرع في الحديث منه - فيرميه بالكذب، ويقدم عليه الواقدي الذي اجتمعت الحفاظ على تركه، فهو في مقالته هذه خارق للإجماع بيقين[١].

وقد حمله ابن الصلاح على ما رواه عبد الرزاق بعد تغيره[٢].

٢- التشيع: وهو غير غالٍ فيه، قال سلمة بن شبيب: سمعت عبد الرزاق يقول: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليًا على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر، ورحم الله عمر، ورحم الله عثمان، ورحم الله عليًا، من لم يحبهم فما هو مؤمن، وقال: أوثق عملي حبي إياهم.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي، قلت: عبد الرزاق كان يتشيع ويفرط في التشيع؟ فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئًا، ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار الناس أو الأخبار.

وبدعة التشيع لا تضر حديث الراوي إذا كان غير غالٍ فيه، وكان صدوقًا ضابطًا.

٣- تغيره بأخرة: قال ابن حجر في هدي الساري: احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط، وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين، فأما بعدها فكان قد تغير، وفيها سمع منه أحمد بن شبويه فيما حكى الأثرم عن أحمد، وإسحاق الدبري، وطائفة من شيوخ أبي عوانة والطبراني ممن تأخر إلى قرب الثمانين ومائتين.

٤- روايته عن عبيد الله بن عمر وروايته عن الثوري بمكة: فقد تقدم أن ابن معين طعن في روايته عن عبيد الله بن عمر، وطعن أحمد في روايته عن الثوري بمكة، وأثنى على روايته عنه في اليمن.

وقد أخرج البخاري ومسلم روايته عن الثوري، وأخرج مسلم روايته عن

---

(١) وتعقبه - أيضًا - في الميزان.

(٢) علوم الحديث (ص٤٠٧).

عبيد الله بن عمر، فالذي يظهر أن له أوهامًا في روايته عن عبيد الله بن عمر وروايته عن الثوري بمكة ينبغي التوقف فيها عند تفرده أو مخالفته[1].

قال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: أحد الأعلام، احتجوا به، وله غرائب ومناكير، واحتمل ذلك له.

٥- التدليس: فقد عدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين - وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة -، وقال: الحافظ المشهور، متفق على تخريج حديثه، وقد نسبه بعضهم إلى التدليس[2]، وقد جاء عن عبد الرزاق التبرؤ من التدليس، قال: حججت فمكثت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحديث، فتعلقت بالكعبة، فقلت: يا رب ما لي أكذاب أنا؟ أمدلس أنا؟ أبقية بن الوليد أنا؟! فرجعت إلى البيت فجاءوني.

ويحتمل أن يكون نفي الإكثار من التدليس بقرينة ذكره بقية.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، حافظ، له بعض الأوهام، وتغير في آخر عمره.

وهو من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة ومائتين، وله خمس وثمانون. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٠٨٢/١٠٧/٣، والجرح والتعديل ٣٨/٦/ ٢٠٤، وثقات ابن حبان ٤١٢/٨، والكامل ١٤٦٣/٣١١/٥، وتهذيب الكمال ٥٢/١٨/ ٣٤١٥، وميزان الاعتدال ٥٠٤٤/٦٠٩/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٢٠/٥٦٣/٩، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٢١٥/ت١٢١، وشرح العلل ٥٧٧/٢-٥٨١ و٦٠٦- ٦٠٧ و٦٦٦-٦٦٧، وهدي الساري ص٤١٩-٤٢٠، وتهذيب التهذيب ٣١٠/٦-٣١٥، والتقريب ص٦٠٧/ت٤٠٩٢، وتعريف أهل التقديس ص١٢٢/ ت٥٨، والكواكب النيرات ص٢٦٦/ت٣٤).

- معمر:

هو معمر بن راشد، الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن.

ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن له أوهامًا في روايته عن الأعمش وقتادة وثابت وهشام بن عروة وعاصم بن أبي النجود، وما حدث به في البصرة، وهذه الأوهام محتملة له لسعة روايته.

---

(١) ينظر: الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم (ص٨٧-٨٨).

(٢) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (١٠٧/٣-١١١).

تقدمت ترجمته في (ح١٠).

- بديل العقيلي:

هو بديل، مصغر العقيلي، بضم العين، ابن ميسرة البصري.

روى عن أنس بن مالك ﷺ وعبد الله بن شقيق - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه شعبة بن الحجاج وحماد بن زيد وغيرهما.

قال ابن سعد وابن معين والنسائي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من الخامسة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، أو ثلاثين. وأخرج له الجماعة إلا البخاري.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢/٤٢٨/١٧٠٢، وتهذيب الكمال ٤/٣١/٦٤٨، وتهذيب التهذيب ١/٤٢٤-٤٢٥، والتقريب ص١٦٤/ت٦٥٢).

- عبد الله بن شقيق:

هو عبد الله بن شقيق العقيلي، بالضم، بصري.

ثقة، فيه نصب.

تقدمت ترجمته في (ح١٦).

- من سمع النبي ﷺ:

لم أقف على اسمه، وجاء في بعض طرق الحديث أنه رجلٌ من بلقين.

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، رواته كلهم ثقات، وجهالة الصحابي لا تضر لأنهم كلهم عدول.

قال الهيثمي: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح(١).

(١) مجمع الزوائد (٥/٣٣٨) و(٦/٣١٠-٣١١).

٥١- عن مجاهدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ حين خرجَ إلى تَبوكٍ: ((لا يخرجْ مَعنا إلا مُقْوٍ))، فخرجَ رجلٌ على بكْرٍ له صَعب، فوقصَ به فماتَ، فقالَ النَّاسُ: الشهيدَ الشهيدَ، فأمرَ رسولُ اللهِ ﷺ بلالاً يُنادي: ((ألا لا تدخُل الجنَّةَ إلا نفسٌ مؤمِنةٌ، ولا يدخُلها عاصٍ)). قالَ مجاهدٌ:لم أسمعْ عن رسولِ اللهِ ﷺ حديثًا أشدَّ مِن هذا، وحديث سَعد بن مُعاذ: ((لقد ضُمَّ ضَمةً)).

تخريج الحديث:

أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢٤٩٤/٢٣٢/٢)، فقال: نا سفيانُ (بن عيينة)، عن ابن أبي نَجيح، عن مُجاهد به.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩٢٩٤/١٧٧/٥) عن ابن عيينة به نحوه.

دراسة إسناده عند سعيد بن منصور:

- سفيان:

هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي.

روى عن الزهري وعبد الله بن أبي نجيح - وروايته عنه في الصحيحين، وروى عنه أحمد بن حنبل وسعيد بن منصور - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما.

قال علي بن المديني: ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة.

وقال العجلي: ثقة، ثبت في الحديث، وكان بعض أهل الحديث يقول: هو أثبت الناس في حديث الزهري، وكان حسن الحديث، وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث.

وقال يحيى بن سعيد القطان: أشهد بالله أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه فيها فسماعه لا شيء.

علَّق على هذا العلائي بقوله: عامة من سمع منه إنما كان قبل سنة سبع، ولم يسمع منه متأخر في هذه السنة إلا محمد بن عاصم الأصبهاني، ولم يتوقف أحد من العالمين في الاحتجاج بسفيان، فهو من القسم الأول(١)، بل لعل هذا لا يصح عن يحيى بن سعيد، لأنه مات في صفر سنة ثمان وتسعين، ولم يكن حينئذ بالحجاز(٢).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير

---

(١) قال العلائي: وهم من لم يوجب ذلك له ضعفًا أصلاً، ولم يحط من مرتبته، إما لقصر مدة الاختلاط وقلته، كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنه لم يرو شيئًا حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم.

(٢) ينظر -أيضًا -: تعليق الذهبي في الميزان.

حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة، حافظ.

وهو من رؤوس الطبقة الثامنة، مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة، وله إحدى وتسعون سنة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (تاريخ الثقات للعجلي ص١٩٤/ت٥٧٧، وتهذيب الكمال ١١/١٧٧/ ٢٤١٣، وميزان الاعتدال ٢/١٧٠/٣٣٢٧، والمختلطين للعلائي ص٤٥/ت١٩، وتهذيب التهذيب ٤/١١٧-١٢٢، والتقريب ص٣٩٥/ت٢٤٦٤، وتعريف أهل التقديس ص١١٤/ت٥٢).

- ابن أبي نجيح:

هو عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي، أبو يسار الثقفي مولاهم.

روى عن عطاء بن أبي رباح ومجاهد - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه شعبة وسفيان بن عيينة وغيرهما.

قال ابن معين وأحمد وأبو زرعة والنسائي: ثقة.

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: ابن أبي نجيح عن مجاهد أحب إليك أو خصيف؟ قال: ابن أبي نجيح، إنما يقال في ابن أبي نجيح القدر، وهو صالح الحديث.

وقال يحيى بن سعيد: لم يسمع ابن أبي نجيح التفسير من مجاهد.

وقال ابن حبان: ابن أبي نجيح نظير ابن جريج في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في التفسير، رويا عن مجاهد من غير سماع.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين - وهم: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم -، وقال: أكثر عن مجاهد، وكان يدلس عنه، وصفه بذلك النسائي. اهـ

قلت: يمكن تحرير ما تكلم فيه فيما يلي:

١- القدر: وبدعة القدر لا تضر حديث الراوي الثقة، قال الذهبي في السير: احتج به أرباب الصحاح، ولعله رجع عن البدعة، وقد رأى القدر جماعة من الثقات وأخطئوا، نسأل الله العفو.

٢- التدليس: وهم إنما ذكروا أنه لم يسمع التفسير من مجاهد، إنما أخذه من كتاب القاسم بن أبي بزة. فالأولى تقييد تدليسه بما رواه من تفسير مجاهد، وقد عرفت الواسطة وهو القاسم بن أبي بزة وهو ثقة[1]، ولهذا قال وكيع: كان

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٨/٢٧٨).

سفيان يصحح تفسير ابن أبي نجيح[1]. وقد أشار ابن حجر إلى قلة تدليسه في التقريب بقوله: ثقة، رمي بالقدر، وربما دلس. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة؛ لم يسمع التفسير من مجاهد؛ إنما أخذه من كتاب القاسم بن أبي بزة.

وهو من السادسة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة أو بعدها. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٩٤٧/٢٠٣/٥، وثقات ابن حبان ٥/٧، وتهذيب الكمال ٣٦١٢/٢١٥/١٦، وسير أعلام النبلاء ٣٨/١٢٥/٦، وميزان الاعتدال ٥١٥/٢/ ٤٦٥١، وهدي الساري ص٤١٦ ، وتهذيب التهذيب ٥٤/٦ـ٥٥، والتقريب ص٥٥٢/ ت٣٦٨٦، وتعريف أهل التقديس ص١٣٦/ت٧٧).

- مجاهد:

هو مجاهد بن جبر، بفتح الجيم وسكون الموحدة، أبو الحجاج المخزومي مولاهم، المكي.

روى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم وغيرهما، وروى عنه أيوب السختياني وعبد الله بن أبي نجيح وغيرهما.

قال عبد السلام بن حرب عن خصيف: كان أعلمهم بالتفسير مجاهد، وبالحج عطاء.

وقال ابن معين وأبو زرعة: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، إمام في التفسير وفي العلم.

وهو من الثالثة، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة، وله ثلاث وثمانون. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٤٦٩/٣١٩/٨، وتهذيب الكمال ٥٧٨٣/٢٢٨/٢٧، وجامع التحصيل ص٢٧٣ـ٢٧٤/ت٧٣٦، وتهذيب التهذيب ٤٢/١٠ـ٤٤، والتقريب ص٩٢١/ت٦٥٢٣).

الحكم على الحديث:

مرسل صحيح، ورواته كلهم ثقات.

قال ابن حجر: إسناده صحيح عن مجاهد[2].

وقال علي (بن المديني): سمعت يحيى (القطان) يقول: مرسلات سعيد بن جبير أحب إليَّ من مرسلات عطاء، قلت: مرسلات مجاهد أحب إليك أو

(١) ينظر: منهج المتقدمين في التدليس (ص١٢٢ـ١٢٣).
(٢) فتح الباري (٩٠/٦).

مرسلات طاوس؟ قال: ما أقربهما[1].

وقال يحيي القطان: مرسلات مجاهد أحب إلى من مرسلات عطاء بكثير.

وقال أبو عبيد الآجري: قلت لأبي داود: مراسيل عطاء أحب إليك أو مراسيل مجاهد؟ قال: مراسيل مجاهد، عطاء كان يحمل عن كل ضرب[2].

والشاهد في هذا المرسل يشهد له حديث عمر ﵁ السابق في صحيح مسلم.

غريب الحديث:

قوله: مُقْوٍ.

قال ابن الأثير: أي ذو دابة قوية، وقد أقوى يقوي فهو مقو[3].

---

(١) الجرح والتعديل (٢٤٤/١).

(٢) تهذيب الكمال (٢٣٣/٢٧).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (١٢٧/٤) مادة قوا.

فقه الأحاديث:

دلَّت أحاديث المبحث على النهي عن تعيين وصف واحد بعينه بأنه شهيد، ويجوز أن يقال ذلك على طريق الإجمال. لأنه لا يعلم أنه شهيد على سبيل القطع إلا بالوحي، ولهذا قال عمرﷺ: لا تغلوا صُدُق النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا، أو تقوى في الآخرة، لكان أولاكم بها النبي ﷺ، ما أنكح شيئًا من بناته ولا نسائه فوق اثنتي عشرة أوقية. وأخرى تقولونها في مغازيكم: قُتل فلان شهيدًا، مات فلان شهيدًا، ولعله أن يكون قد أوقر عَجُز دابته أو دف راحلته ذهبًا وفضة يبتغي التجارة، فلا تقولوا ذاكم، ولكن قولوا كما قال محمد ﷺ: ((من قتل في سبيل الله فهو في الجنة))[١].

وقد بوّب البخاري في صحيحه: باب لا يقول: فلانٌ شهيد[٢].

وهو يعطى حكم الشهداء في الأحكام الظاهرة؛ لذلك أطبق السلف على تسمية المقتولين في بدر وأحد وغيرهما شهداء، والمراد بذلك الحكم الظاهر المبني على الظن الغالب[٣].

وعلَّق محمد الطاهر بنِ عاشور على ترجمة البخاري (باب لا يقول: فلانٌ شهيد) بقوله: هذا تبويبٌ غريبٌ، فإن إطلاقَ اسم الشهيدِ على المسلمِ المقتولِ في الجهادِ الإسلامي ثابتٌ شرعًا، ومطروقٌ على ألسنةِ السلفِ فمن بعدهم، وقد ورد في حديثِ الموطأ، وفي الصحيحين: أن الشهداءَ خمسةٌ غير الشهيد في سبيل اللهِ، والوصف بمثلِ هذه الأعمالِ يعتمدُ على النظرِ إلى الظاهرِ الذي لم يتأكد غيرهُ، وليس فيما أخرجه البخاري هنا إسنادٌ وتعليقٌ ما يقتضي منع القولِ بأن فلانًا شهيدٌ، ولا النهي عن ذلك. فالظاهرُ أن مرادَ البخاري بذلك أن لا يجزم أحدٌ بكونِ أحدٍ قد نال عند اللهِ ثواب الشهادةِ ؛ إذ لا يدري ما نواهُ من جهاده، وليس ذلك للمنعِ من أن يقال لأحدٍ: إنهُ شهيدٌ، وأن يُجرى عليهِ أحكامُ الشهداءِ إذا توفرت فيه،فكان وجه التبويب أن يكونَ: باب لا يجزمُ بأن فلانًا شهيدٌ إلا بإخبارِ من رسول الله ﷺ مثل قوله في عامر بن الأكوع: ((إنه لجاهدٌ مجاهدٌ))[٤]. ومن هذا القبيلِ زجرُ رسولِ الله أم العلاء الأنصاريةِ حين قالت في عثمانَ بنِ مظعون: شهادتِي عليك َقد أكرمكَ اللَّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((وما يُدريكِ أَنَّ اللَّهَ أَكرمَهُ ؟))[٥].

---

(١) أخرجه أحمد في (٣٤٠/٤١٩/١) وغيره. قال ابن حجر في الفتح (٩٠/٦): حديث حسن.

(٢) فتح الباري (٨٩/٦).

(٣) ينظر: فتح الباري (٩٠/٦). وشرح النووي على مسلم (١٢٨/٢). والمجموع الثمين (١٢١/١-١٢٢).

(٤) أخرجه البخاري (ح٤١٩٦). ومسلم (ح١٨٠٢).

(٥) النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح (ص١١٨) نقلاً من كتاب معجم المناهي اللفظية (ص٣٢٠).

المبحث السادس: قول: والله لا يغفر الله لفلان

٥٢- عن جُنْدَبِ بن عبدِ الله ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ ((أَنَّ رَجُلاً قَالَ: واللهِ لا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلانٍ، وَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَالَ: من ذَا الذي يَتَأَلَّى عليَّ أَنْ لا أَغْفِرَ لِفُلانٍ؟ فَإِنِّي قد غَفَرْتُ لِفُلانٍ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ)) أوْ كما قالَ.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب (ح٢٦٢١)، فقال: حدثنا سويد بن سعيد، عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، حدثنا أبو عمران الجوني، عن جندب ﵁ به.

٥٣- عن ضَمْضَم بْنِ جَوْسٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَسْجِدَ المَدِينة فنَاداني شيخٌ، فقالَ: يَا يَمَانيٌّ، يَا يَمَانيٌّ[1] تَعَالَه، وما أعرفه، فقالَ: لا تَقُولَنَّ لِرَجُلٍ: وَاللَّهِ لا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ أَبَدًا، ولا يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ أَبَدًا. قُلْتُ: وَمَنْ أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ؟ فقَالَ: أَبُو هُرَيْرَةَ، فقُلْتُ: إِنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ يَقُولُهَا أَحَدُنَا لِبَعْضِ أَهْلِهِ إِذَا غَضِبَ أَوْ لِزوجتِه أَوْ لِخَادِمِهِ، قَالَ: فإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ((إِنَّ رَجُلينِ كانَا في بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَحابّين: أَحَدُهُمَا مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، وَالآخَرُ كأنَّه يقولُ: مُذْنِبٌ، فَجعلَ يقولُ: أَقْصِرْ أَقْصِرْ عمَّا أنتَ عليه، قالَ: فيَقُولُ: خَلِّنِي وَرَبِّي، حَتَّى وَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ اسْتَعْظَمَه، قَالَ: أَقْصِرْ، قَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّي، أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ قَالَ: وَاللَّهِ لا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ أَبَدًا، أَوْ لا تدْخل الْجَنَّةَ أَبَدًا. قَالَ: فَبعثَ اللَّهُ إِلَيْهِمَا مَلَكًا فَقَبَضَ رُوحيهما، فَاجْتَمَعَا عِنْدَهُ، فقال للمذنب: ادخُل الجنَّةَ بِرحْمَتي، وقال للآخَرِ: أتستطيعُ أنْ تحْظُرُ عَلَى عَبْدِي رَحْمَتِي؟ قال: لا يا ربِّ. قَالَ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ)).

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الله بن المبارك - واللفظ له - في مسنده (ص٢٠/ح٣٦)، فقال: عن عِكْرِمَةَ (بنِ عَمَّارٍ) عن ضَمْضَم بْنِ جَوْسٍ به.

وأخرجه - أيضًا - في الزهد (ص٢٧٠/ح٩٠٠).

ومن طريقه البغوي في شرح السنة (٤١٨٧/٣٨٤/١٤)، وفي معالم التنزيل (١٢٧/٧-١٢٨).

وأخرجه أبو داود في الأدب: باب النهي عن البغي (ح٤٨٦٥).

وأحمد في (٨٢٩٢/٤٦/١٤) و(٨٧٤٩/٣٦١/١٤).

وابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله، كما في موسوعة الإمام ابن أبي الدنيا (١/ ٤٥/٦٩).

وابن حبان في صحيحه (٥٧١٢/٢٠/١٣).

والبيهقي في شعب الإيمان (٦٢٦٢/٦٢/٩).

والمزي في تهذيب الكمال (٣٢٦/١٣).

كلهم من طرق عن عكرمة بن عمار، عن ضمضم بن جوس به نحوه، ولم ترد في أوله قصة عند أبي داود، وعند ابن أبي الدنيا والمزي جعل آخره من قول النبي ﷺ.

(١) الصواب (يا يمامي). كما في المصادر الأخرى.

دراسة إسناده عند عبد الله بن المبارك في مسنده:

- عكرمة:

هو عكرمة بن عمار العجلي، أبو عمار اليمامي، أصله من البصرة.

روى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة وضمضم بن جوس وغيرهما، وروى عنه شعبة بن الحجاج ويحيى القطان وغيرهما.

قال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال الغلابي عن يحيى: ثبت.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: صدوق، ليس به بأس.

وقال أبو حاتم عن ابن معين: كان أميًا، وكان حافظًا.

وقال الدارمي: قلت لابن معين: أيوب بن عتبة أحب إليك أو عكرمة بن عمار؟ فقال: عكرمة أحب إليَّ، وأيوب ضعيف.

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن علي بن المديني: كان عكرمة عند أصحابنا ثقةً ثبتًا.

وقال الفضل بن زياد: سألت أبا عبد الله (أحمد بن حنبل) هل كان باليمامة أحد يقدم على عكرمة اليمامي مثل: أيوب بن عتبة وملازم بن عمرو وهؤلاء؟ فقال: عكرمة فوق هؤلاء أو نحو هذا، ثم قال: روى عنه شعبة أحاديث.

وقال علي بن محمد الطنافسي: ثنا وكيع، عن عكرمة بن عمار، وكان ثقة.

وقال ابن خراش: كان صدوقًا، وفي حديثه نكرة.

وقال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد بن صالح: أنا أقول: إنه ثقة، وأحتج به وبقوله.

وقال العجلي: ثقة، يروي عنه النضر بن محمد ألف حديث.

وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقةً، ثبتًا.

وقال أبو حاتم: كان صدوقًا، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط.

وقال الآجري عن أبي داود: ثقة، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، كان أحمد يقدم عليه ملازم بن عمرو.

وقال النسائي: ليس به بأس إلا في حديث يحيى بن أبي كثير.

وقال الساجي: صدوق، روى عنه شعبة والثوري ويحيى القطان، ووثقه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، إلا إن يحيى القطان ضعفه في أحاديث عن يحيى بن أبي كثير، وقدَّم ملازمًا على عكرمة بن عمار.

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: عكرمة بن عمارة ثقة

عندهم، وروى عنه ابن مهدي، ما سمعت فيه إلا خيرًا.

وقال في موضع آخر: عكرمة بن عمار شيخ اليمامة، وهو أثبت من ملازم بن عمرو.

وقال صالح بن محمد: إن عكرمة بن عمار صدوق، إلا أن في حديثه شيئًا، روى عنه الناس.

وقال إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري: ثقة، روى عنه الثوري وذكره بالفضل، وكان كثير الغلط ينفرد عن إياس بأشياء.

وقال ابن عدي: مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة.

وقال الدارقطني: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: في روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، كان يحدث من غير كتابه.

وقال الحاكم: أكثر مسلم الاستشهاد به.

وقال المزي: استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في كتاب رفع اليدين في الصلاة وغيره، وروى له الباقون.

وقال ابن المديني: أحاديث عكرمة عن يحيى بن أبي كثير ليست بذاك مناكير، كان يحيى ابن سعيد يضعفها.

وقال في موضع آخر: كان يحيى يضعف رواية أهل اليمامة مثل: عكرمة وضربه.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: عكرمة مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير.

وقال - أيضًا - عن أبيه: عكرمة مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس صالحًا.

وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أحمد يضعف رواية أيوب بن عتبة وعكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير، وقال: عكرمة أوثق الرجلين.

وقال البخاري: مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده كتاب.

وقال صالح بن محمد الأسدي: كان يتفرد بأحاديث طوال، ولم يشركه فيها أحد.

وقال أبو أحمد الحاكم: جل حديثه عن يحيى، وليس بالقائم.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين - وهم: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم -، وقال: من صغار التابعين، وصفه أحمد والدارقطني بالتدليس.

وقال في التقريب: صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق، يدلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب. ومن ضعفه فلأجل اضطرابه في حديثه عن يحيى بن أبي كثير.

وهو من الخامسة، مات قبيل الستين ومائة. أخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم والأربعة.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٤١٥/٣٧٨/٣، والجرح والتعديل ٤١/١٠/٧، والكامل ١٤١٢/٢٧٢/٥، وتهذيب الكمال ٤٠٠٨/٢٥٦/٢٠، وميزان الاعتدال ٥٧١٣/٩٠/٣، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٣٧/ت٢٤٧، وإكمال تهذيب الكمال ٣٧٢٧/٢٥٨/٩، وهدي الساري ص٤٥٨ وتهذيب التهذيب ٢٦١/٧-٢٦٣، والتقريب ص٦٨٧/ت٤٧٠٦، وتعريف أهل التقديس ص١٤٤/ت٨٨).

- ضمضم بن جوس:

هو ضمضم بن جوس، بفتح الجيم ثم مهملة، ويقال: ابن الحارث بن جوس، اليمامي.

روى عن أبي هريرة وعبد الله بن حنظلة الأنصاري، وروى عنه يحيى بن أبي كثير وعكرمة بن عمار.

قال ابن معين والعجلي: ثقة.

وقال أحمد وأبو حاتم: ليس به بأس.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الحاكم: من ثقات أهل اليمامة، وثقه أحمد بن حنبل.

وذكره ابن خلفون في الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة.

وهو من الثالثة. وأخرج له الأربعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٠٥٣/٤٦٨/٤، وتهذيب الكمال ٢٩٤١/٣٢٣/١٣، وإكمال تهذيب الكمال ٢٥٦٠/٣٩/٧، وتهذيب التهذيب ٤٦٢/٤، والتقريب ص٤٦٠/ ت٣٠٠٨).

- أبو هريرة:

هو أبو هريرة الدوسي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة.

تقدمت ترجمته في (ح٣٦).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن، وقد صرح عكرمة بن عمار بالتحديث عند أبي داود وأحمد

وغيرهما.

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: صحيح[١].

وقال الشيخ الألباني: إسناده حسن[٢].

(١) فتح المجيد (٨٣٥/٢).

(٢) السلسلة الصحيحة (٢٥٦/٤).

٥٤- عن أبي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ ﷺ عن رسولِ اللهِ ﷺ قالَ: ((ألا أُحدثكم عن رَجلين مِن بنِي إسْرائيل، أما أحدهما فرأى بنو إسْرائيل أنَّه أفضلُهم في الدينِ والعِلمِ والخُلقِ، وأما الآخر فرأى أنَّه مُسرفٌ على نفسِه، فذُكِر عندَ صاحبِه، فقالَ: لنْ يغفرَ اللهُ له، فقالَ اللهُ - عزَّ وجلَّ - ألم تعلمْ أنِّي أرحمُ الراحمين؟! ألم تعلمْ أنَّ رحمتي سبقت غضبي؟! وأنِّي أوجبتُ لهذا الرحمةَ، ولهذا العذابَ))، قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((فلا تَألوا على اللهِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم - واللفظ له - في الحلية (٢٧٥/٨-٢٧٦)، فقال: حدثنا سليمان بن أحمد ، ثنا أبو زرعة الدمشقي، ثنا أبو مُسْهِر ، ثنا سعيدُ بن عبد العزيز ، عن إسْماعيل بن عبيد الله، عن رجلٍ من آل جُبير بن مُطْعِم، عن أبي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ ﷺ به.

قال أبو نعيم: غريب من حديث إسماعيل لم نكتبه إلا من حديث سعيد.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله، كما في موسوعة الإمام ابن أبي الدنيا (٦٩/١/٤٤).

والطبراني في مسند الشاميين (١٦٨/١/٢٨١).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١٠/٦١-٤١١).

كلهم من طريق سعيد بن عبد العزيز، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن رجل من آل جبير ابن مطعم عن أبي قتادة ﷺ بنحوه.

قال ابن عساكر: قال ابن جوصا: قال أبو زرعة (يعني الدمشقي): سألت عبد الرحمن ابن إبراهيم عن اسم هذا الرجل الذي من ولد جبير، فقال: هو نافع بن علقمة، وداره التي يسكنها بنو الأجدع، سماه عمر بن عبد الواحد عن ابن جابر عن إسماعيل بن عبيد الله.

دراسة إسناده عند أبي نعيم:

- سليمان بن أحمد:

هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، أبو القاسم الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة.

روى عن أبي زرعة الدمشقي وإسحاق بن إبراهيم الدبري وغيرهما، وروى عنه ابن منده وأبو نعيم الأصبهاني وغيرهما.

قال ابن عقدة: ما أعرف لأبي القاسم نظيرًا.

وسئل الحافظ أبو العباس أحمد بن منصور الشيرازي عن الطبراني، فقال: كتبت عنه ثلاث مائة ألف حديث، ثم قال: وهو ثقة، إلا إنه كتب عن شيخ بمصر، وكانا أخوين، وغلط في اسمه.

وقال الذهبي في الميزان: الحافظ، الثبت، المعمر، لا ينكر له التفرد في

سعة ما روى، ليَّنه الحافظ أبو بكر ابن مردويه لكونه غلط أو نسي، فمن ذلك أنه وهم وحدث بالمغازي عن أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن البرقي، وإنما أراد عبد الرحيم أخاه، فتوهم أن شيخه عبد الرحيم اسمه أحمد، واستمر على هذا يروي عنه ويسميه أحمد، وقد مات أحمد قبل دخول الطبراني إلى مصر بعشر سنين أو أكثر.

قلت: الخلاصة أنه ثقة، حافظ.

مات سنة ستين وثلاث مائة.

له ترجمة في: (ذكر تاريخ أصبهان ٧٣٩/٣٩٣/١، وسير أعلام النبلاء ٨٦/١١٩/١٦، وميزان الاعتدال ٣٤٢٣/١٩٥/٢، ولسان الميزان ٧٣/٣-٧٥).

- أبو زرعة الدمشقي:

هو عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، بالنون، أبو زرعة الدمشقي.

روى عن عبد الأعلى بن مسهر الغساني وأحمد بن حنبل وغيرهما، وروى عنه أبو داود والطبراني وغيرهما.

قال ابن أبي حاتم عن أبيه: ذكر أحمد بن أبي الحواري أبا زرعة الدمشقي، فقال: هو شيخ الشباب.

وقال ابن أبي حاتم - أيضًا -: كان رفيق أبي، وكتب عنه، وكتبنا عنه، وكان صدوقًا ثقة، سئل أبي عنه فقال: صدوق.

قال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ، مصنف.

وهو من الحادية عشرة، مات سنة إحدى وثمانين ومائتين.وأخرج له أبو داود.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٢٥٩/٢٦٧/٥، وتهذيب الكمال ٣٩١٦/٣٠١/١٧، وتهذيب التهذيب ٢٣٦/٦-٢٣٧، والتقريب ص٥٩٢/ت٣٩٩٠).

- أبو مسهر:

هو عبد الأعلى بن مسهر الغساني، أبو مسهر الدمشقي.

روى عن إسماعيل بن عبد الله بن سماعة وسعيد بن عبد العزيز - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وأبو زرعة الدمشقي وغيرهما.

قال ابن معين والعجلي وأبو حاتم: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فاضل.

وهو من كبار العاشرة، مات سنة ثماني عشرة ومائتين، وله ثمان

وسبعون سنة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٥٣/٢٩/٦، وتهذيب الكمال ٣٦٩١/٣٦٩/١٦، وتهذيب التهذيب ٩٨/٦-١٠١، والتقريب ص٥٦٢/ت٣٧٦٢).

- سعيد بن عبد العزيز:

هو سعيد بن عبد العزيز التنوخي، الدمشقي.

روى عن ربيعة بن يزيد وإسماعيل بن عبيد الله - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني ويحيى القطان وغيرهما.

قال يحيى بن معين وأبو حاتم والعجلي: ثقة.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ليس بالشام رجل أصح حديثًا من سعيد بن عبد العزيز، هو والأوزاعي عندي سواء.

وقال النسائي: ثقة، ثبت.

وقال أبو مسهر: كان قد اختلط قبل موته.

وقال الذهبي في الميزان: ثقة، وليس هو في الزهري بذاك.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، إمام، سوَّاه أحمد بالأوزاعي، وقدمه أبو مسهر، لكنه اختلط في آخر أمره. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة، إمام، اختلط قبل موته.

وهو من السابعة، مات سنة سبع وستين ومائة، وقيل: بعدها، وله بضع وسبعون. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم والأربعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٨٤/٤٢/٤، وتهذيب الكمال ٢٣٢٠/٥٣٩/١٠، وميزان الاعتدال ٣٢٣١/١٤٩/٢، وتهذيب التهذيب ٥٩/٤-٦١، والتقريب ص٣٨٣/ ت٢٣٧١، والكواكب النيرات ص٢١٣/ت٢٦).

- إسماعيل بن عبيد الله:

هو إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر المخزومي مولاهم، الدمشقي، أبو عبد الحميد.

روى عن أنس بن مالك ﵁ وأم الدرداء الصغرى وغيرهما، وروى عنه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وسعيد بن عبد العزيز وغيرهما.

قال سعيد بن عبد العزيز: كان ثقةً، صدوقًا.

وقال العجلي ويعقوب بن سفيان ومعاوية بن صالح والدارقطني: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وله سبعون سنة.

وأخرج له الجماعة إلا الترمذي.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦٢١/١٨٢/٢، وتهذيب الكمال ٤٦٥/١٤٣/٣، وتهذيب التهذيب ٣١٧/١-٣١٨، والتقريب ص١٤٢/ت٤٧٠).

- نافع بن علقمة:

هو نافع بن علقمة النوفلي، من أهل دمشق، وسكن مكة.

قال أحمد بن عمير: سمعت ابن سميع يقول في الطبقة الثالثة: نافع بن علقمة من قريش من بني نوفل بن عبد مناف، دمشقي صار إلى مكة.

روى عن أبي قتادة الحارث بن عوف الأنصاري، وروى عنه إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر.

قلت: الظاهر أنه مجهول الحال، فإني لم أقف على من تكلم فيه بجرحٍ، أو تعديل.

له ترجمة في: (تاريخ دمشق ٧٨٢٤/٤١٠/٦١).

- أبو قتادة الأنصاري:

هو أبو قتادة الأنصاري الحارث، ويقال: عمرو أو النعمان بن ربعي، بكسر الراء وسكون الموحدة بعدها مهملة، ابن بلدمة، بضم الموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة، السلمي، بفتحتين، المدني.

شهد أحدًا وما بعدها، ولم يصح شهوده بدرًا.

مات ﷺ سنة أربع وخمسين، وقيل: سنة ثمان وثلاثين. قال ابن حجر: والأول أصح وأشهر. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٧٤/٣/ ٣٤٠، ومعرفة الصحابة ٣٣٨٩/٢٩٩١/٦، والاستيعاب ٣١٣٠/٨٨/١٢، وتهذيب الكمال ٧٥٧٤/١٩٤/٣٤، وتهذيب التهذيب ١٢ /٢٠٤-٢٠٥، والتقريب ص١١٩٢/ت٨٣٧٥، والإصابة ٩١٣/٣٠٢/١١).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، ففيه نافع بن علقمة، وهو مجهول الحال.

فقه الأحاديث:

دلَّت أحاديث المبحث على النهي عن الإقسام على الله ـ تعالى ـ إذا كان الحامل له هو الحجر على الله ـ تعالى ـ أو سوء الظن به.

لأن الإقسام على الله ـ تعالى ـ هنا هو من باب العجب بالنفس، والإدلال على الله، وسوء الأدب معه، ولا يتم الإيمان حتى يسلم من ذلك كله[١].

وقد بوَّب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد على حديثي جندب وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ: باب ما جاء في الإقسام على الله[٢].

أما إن كان الحامل على ذلك: قوة رجائه بالله ـ جلَّ جلاله ـ وحسن الظن به، فهذا جائز، حيث دل على هذا أحاديث منها: حديث أبي هريرة ﵁: ((رب أشعث مدفوع بالأبواب، لو أقسم على الله لأبره))[٣]. وحديث حارثة بن وهب الخزاعي ﵁: ((ألا أخبركم بأهل الجنة: كل ضعيف متضعف لو أقسم على الله لأبره، ألا أخبركم بأهل النار: كل عتل جواظ مستكبر))[٤].[٥]

---

(١) ينظر: القول السديد (ص٥٢).

(٢) فتح المجيد (٨٢٥/٢).

(٣) أخرجه مسلم (ح٢٦٢٢).

(٤) أخرجه البخاري (ح٤٩١٨ و٦٠٧١ و٦٦٥٧). ومسلم (ح٢٨٥٣).

(٥) ينظر: إبطال التنديد (ص٢٩٨). والقول المفيد (٢٦١/٣ـ٢٦٢). والحلف والأيمان دراسة عقدية في مجلة جامعة الإمام (عدد٣٩/ص٢٨٣ـ٢٨٤).

المبحث السابع: قول: ومن يعصهما فقد غوى

٥٥- عن عَدِيِّ بن حَاتِمٍ ﵁: أَنَّ رَجُلاً خَطَبَ عِنْدَ النبيِّ ﷺ، فقالَ: من يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((بِئْسَ الْخَطِيبُ أنت، قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ)). قالَ ابن نُمَيْرٍ[1]: فَقَدْ غَوِيَ.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم - واللفظ له - في الجمعة (ح٨٧٠).

وأبو داود في الصلاة: باب الرجل يخطب على قوس (ح١٠٩٢)، وفي الأدب: باب[2] (ح٤٩٤٢).

والنسائي في النكاح: باب ما يكره من الخطبة (ح٣٢٧٩)، وفي الكبرى (ح٥٥٣٠).

وأحمد في (١٨٢٤٧/١٨٢/٣٠).

كلهم من طرق عن سفيان الثوري، عن عبد العزيز بن رفيع، عن تميم بن طرفة، عن عدي بن حاتم ﵁ بنحوه.

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن نمير شيخ مسلم.

(٢) لم يذكر أبو داود لهذا الباب ترجمة.

فقه الحديث:

دلَّ الحديث على النهي عن قول: ومن يعصهما. إذا كان الضمير فيه يعود إلى الله - تعالى - ورسوله ﷺ.

وقد اختلف أهل العلم في سبب إنكار النبي ﷺ على هذا الخطيب قول: ومن يعصهما، على أقوال منها:

الأول: قال القاضي عياض وجماعة من العلماء: إنما أنكر عليه لتشريكه في الضمير المقتضي للتسوية، وأمره بالعطف تعظيمًا لله - تعالى - بتقديم اسمه، كما قال ﷺ في الحديث الآخر: ((لا يقل أحدكم: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن ليقل: ما شاء الله ثم شاء فلان))[١].

وردَّ هذا النووي بقوله: إن مثل هذا الضمير قد تكرر في الأحاديث الصحيحة من كلام رسول الله ﷺ كقوله ﷺ: ((أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما))[٢]. وغيره من الأحاديث.

الثاني: قال النووي: سبب النهي أن الخطب شأنها البسط والإيضاح واجتناب الإشارات والرموز، ولهذا ثبت في الصحيح: ((أن رسول الله ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثًا ليفهم[٣]))[٤].

وردَّ هذا السندي بقوله: إنه ضعيف جدًّا، إذ لو كان ذلك سببًا للإنكار لكان في محل حصل فيه بالضمير نوع اشتباه، وأما في محل لا اشتباه فيه فليس كذلك، وإلا لكان ذكر الضمير في الخطبة منكرًا منهيًا عنه، مع أنه ليس كذلك، بل الإظهار في بعض المواضع في الخطب يكون منكرًا فتأمل[٥].

الثالث: قال العراقي: قد جمع رسول الله ﷺ الضمير في موضع آخر، فقال فيما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود: إن رسول الله ﷺ كان إذا تشهد ... الحديث، وفيه: ((من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله شيئًا))[٦].

وظهر بهذا أن ترك جمعهما في ضمير واحد على وجه الأدب، وأنه إنما أنكر على الخطيب ذلك تنبيهًا على دقائق الكلام، ولأنه قد لا يكون عنده من المعرفة بتعظيم الله - تعالى - ما يعلمه ﷺ من عظمته وجلاله، والله أعلم[٧].

---

(١) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٥٩/٦).
(٢) أخرجه البخاري (ح١٦ و٢١ و٦٠٤١ و٦٩٤١).
(٣) أخرجه البخاري (ح٩٤ و٩٥ و٦٢٤٤).
(٤) شرح النووي على مسلم (١٥٩/٦-١٦٠).
(٥) حاشية السندي على مسلم نقلاً من كتاب خطبة الحاجة (ص١٨-١٩).
(٦) أخرجه أبو داود (ح١٠٩٠).
(٧) طرح التثريب (٢٤/٢).

وأجيب بأن حديث ابن مسعود ضعيف، قال الألباني: هذا سند ضعيف، وعلته أبو عياض المدني، قال الحافظ في التقريب: مجهول[(١)].

الرابع: قال البيضاوي والطيبي: إن أمر الخطيب بالإفراد لأن كل واحد من العصيانين مستقل باستلزام الغواية، إذ العطف في تقدير التكرير، والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم، ويشير إليه قوله تعالى:﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء: ٥٩) فأعاد أطيعوا في الرسول ولم يعده في أولي الأمر، لأنهم لا استقلال لهم في الطاعة كاستقلال الرسول[(٢)].

وأرجح هذه الأقوال هو القول الرابع، حيث بقية الأقوال قد أجيب عليها، وقد قال ابن حجر عن هذا القول: إنه من محاسن الأجوبة[(٣)].

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله: هذا جواب بليغ جدًّا[(٤)].

وعلى القول الراجح يكون هذا اللفظ منهيًا عنه مطلقًا.

---

(١) خطبة الحاجة (ص١٥).

(٢) هذا ملخص كلامهما نقلاً من فتح الباري (٦٢/١). وينظر: الأم (٣٤٦/١-٣٤٧).

(٣) فتح الباري (٦٢/١).

(٤) تيسير العزيز الحميد (ص٤٧٨).

المبحث الثامن: قول: (أنا بريء من الإسلام)، (أنا يهودي)، (أنا نصراني)

٥٦- عن ثَابِتِ بن الضَّحَّاكِ ﵁: أَنَّهُ بَايَعَ رسولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: ((مَنْ حَلَفَ على يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كما قالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ يوم الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ على رَجُلٍ نَذْرٌ في شَيْءٍ لا يَمْلِكُهُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في الجنائز: باب ما جاء في قاتل النفس (ح١٣٦٣)، وفي الأدب: باب ما ينهى عن السباب واللعن (ح٦٠٤٧)، وفي مواضع أخر: (ح٤١٧١) و(ح٤٨٤٣) و(ح٦١٠٥) و(ح٦٦٥٢).

ومسلم - واللفظ له - في الإيمان (ح١١٠).

وأبو داود في الأيمان والنذور: باب فيمن يحلف بالبراءة أو بغير الإسلام (ح٣٢٥٢).

والترمذي في النذور والأيمان: باب ما جاء لا نذر فيما لا يملك ابن آدم (ح١٥٢٧)، وباب ما جاء في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام (ح١٥٤٣)، وقال: حسن صحيح.

والنسائي في الأيمان والنذور: باب الحلف بملة سوى الإسلام (ح٣٧٧٠) و(ح٣٧٧١)، وفي الكبرى (ح٤٧١١) و(ح٤٧١٢)، وباب النذر فيما لا يملك (ح٣٨١٨)، وفي الكبرى (ح٤٧٥٥).

وابن ماجه في الكفارات: باب من حلف بملة غير الإسلام (ح٢٠٩٨).

وأحمد في (١٦٣٨٥/٣١٢/٢٦) و(١٦٣٨٦/٣١٣/٢٦) و(١٦٣٨٧/٣١٤/٢٦) و(١٦٣٨٩/٣١٥/٢٦) و(١٦٣٩٠/٣١٥/٢٦) و(١٦٣٩١/٣١٦/٢٦) و(١٦٣٩٢ /٣١٧/٢٦).

كلهم من طرق عن أبي قلابة (عبد الله بن زيد الجرمي)، عن ثابت بن الضحاك ﵁ بنحوه، ولم يسق البخاري في الموضع الثالث والرابع المتن، وهو عند الترمذي في الموضع الثاني وابن ماجه مختصر، وعند الترمذي في الموضع الأول مختصر بدون ذكر الشاهد.

٥٧- عن بُرَيْدَةَ بنِ الحُصيب ﷺ قالَ: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: ((مَنْ قالَ: إنِّي بريء مِنَ الإِسْلاَمِ، فإن كان كَاذِبًا فَهُوَ كما قالَ، وإن كانَ صَادِقًا، فَلَنْ يَرْجِعَ إلى الإِسْلاَمِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد - واللفظ له - في (٢٣٠٠٦/١١٤/٣٨) و(٢٣٠١٠/١١٧/٣٨)، فقال في الموضع الثاني: حدثنا يحيى بن وَاضِحٍ أبو تُمَيْلَةَ، أخبرني حُسَيْنُ بن وَاقِدٍ، قال: سمعت ابنَ[1] بُرَيْدَةَ يقول: سمعتُ أبي ﷺ به.

وأخرجه أبو داود في الأيمان والنذور: باب فيمن يحلف بالبراءة أو بغير الإسلام (ح٣٢٥٣) من طريق أحمد.

والنسائي في الأيمان والنذور: باب الحلف بالبراءة من الإسلام (ح٣٧٧٢).

وابن ماجه في الكفارات: باب من حلف بملة غير الإسلام (ح٢١٠٠).

وابن أبي الدنيا في الصمت (ص٢٠١/ح٣٦٨).

والبزار في مسنده (٤٤٠٥/٢٩٢/١٠)، وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن بريدة عن النبي ﷺ، ولا نعلم له طريقًا عن بريدة إلا الحسين بن واقد، عن ابن بريدة، عن أبيه.

والحاكم في المستدرك (٧٨١٨/٣٣١/٤)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

والبيهقي في السنن الكبرى (٣٠/١٠)، وفي السنن الصغرى (٤٣٦٣/٥٧٠/٢).

كلهم من طرق عن حسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه ﷺ بنحوه، وفي آخره زيادة (سالمًا).

دراسة إسناده عند أحمد:

- يحيى بن واضح أبو تميلة:

هو يحيى بن واضح الأنصاري مولاهم، أبو تميلة، بمثناة، مصغر، المروزي، مشهور بكنيته.

روى عن فليح بن يسار وحسين بن واقد - وروايته في مسلم - وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وسعيد الجرمي وغيرهما.

قال عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس. وكذا قال النسائي.

وقال ابن أبي خيثمة وغيره عن ابن معين: ثقة. وكذا قال ابن سعد

(١) هو (عبد الله) جاء التصريح باسمه في المصادر الأخرى.

والنسائي - أيضًا-.

وقال عبد الله بن علي بن المديني: سئل أبي عن أبي تميلة والسيناني، فقدم يحيى بن واضح، وقال: روى الفضل بن موسى أحاديث مناكير.

وقال الأثرم عن أحمد: ليس به بأس، ثم قال: أرجو - إن شاء الله تعالى - أن لا يكون به بأس، كتبنا عنه على باب هشيم.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ثقة.

وقال ابن خراش: صدوق.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ثقة في الحديث، أدخله البخاري في الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول من هنا.

وقال صالح بن محمد (جزرة): ثقة في الحديث، وكان محمود الرواية.

وقال أبو داود عن ابن معين: قد رأيته، ما كان يحسن شيئًا.

وقال الذهبي في الميزان: قد وهم أبو حاتم إذ زعم أن البخاري تكلم فيه وذكره في الضعفاء، فلم أر ذلك ولا كان ذلك، فإن البخاري قد احتج به، ولولا أن ابن الجوزي ذكره في الضعفاء لما أوردته.

وقال ابن حجر في التقريب:ثقة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه الأكثر.

وهو من كبار التاسعة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٨١٠/١٩٤/٩، وتهذيب الكمال ٦٩٣٨/٢٢/٣٢، وميزان الاعتدال ٩٦٤٤/٤١٣/٤، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٩٩/ت٣٧٨، وإكمال تهذيب الكمال ٥٢١٥/٣٧٤/١٢، وهدي الساري ص٤٥٢ ، وتهذيب التهذيب ٢٩٣/١١-٢٩٤، والتقريب ص١٠٦٨/ت٧٧١٣).

- حسين بن واقد:

هو الحسين بن واقد المروزي، أبو عبد الله القاضي.

روى عن أيوب السختياني وعبد الله بن بريدة - وروايته في مسلم - وغيرهما، وروى عنه يحيى بن واضح وعبد الله بن المبارك وغيرهما.

قال أحمد بن شبويه عن علي بن الحسن بن شقيق: قيل لابن المبارك: من الجماعة؟ قال: محمد بن ثابت والحسين بن واقد وأبو حمزة السكري. قال أحمد بن شبويه: ليس فيهم شيء من الإرجاء.

وقال ابن سعد: كان حسن الحديث.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة.

وقال ابن الجنيد: قلت ليحيى بن معين: الأحاديث التي رواها الحسين بن

واقد، عن ابن بريدة، عن أبيه، هي صحاح؟ قال: ليس به بأس، ثقة (يعني الحسين بن واقد).

وقال الأثرم عن أحمد: ليس به بأس، وأثنى عليه.

وقال أبو زرعة وأبو داود والنسائي: ليس به بأس.

وقال ابن حبان: كان على قضاء مرو، وكان من خيار الناس، وربما أخطأ في الروايات، وقد كتب عن أيوب السختياني وأيوب بن خوط جميعًا، فكل حديث منكر عنده عن أيوب عن نافع، عن ابن عمر، إنما هو أيوب بن خوط، وليس بأيوب السختياني.

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: قال وكيع: يقولون: إن سليمان أصحهما حديثًا (يعني ابن بريدة) قال أبي: عبد الله بن بريدة الذي روى عنه حسين بن واقد ما أنكرها، وأبو المنيب - أيضًا -، يقولون: كأنها من قبل هؤلاء.

وقال الأثرم: قال أحمد: في أحاديثه زيادة ما أدري أي شيء هي؟ ونفض يده.

وقال المروذي: قال أحمد: ليس بذاك. وقال – أيضًا -: قال أحمد: له أشياء مناكير.

وقال العقيلي: أنكر أحمد بن حنبل حديثه.

وقال الساجي: فيه نظر، وهو صدوق يهم، قال أحمد: أحاديثه ما أدري إيش هي؟

وقال الخليلي: يدلس عن عكرمة مولى ابن عباس، ولم يلقه.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة له أوهام. اهـ

قلت: الراجح أنه ليس به بأس، كما عليه الأكثر.

وهو من السابعة، مات سنة تسع، ويقال: سبع وخمسين ومائة. وأخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم والأربعة.

له ترجمة في: (سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص٣٨٣، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية المروذي وغيره ص٩٨ و٢٢٨، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية عبد الله ٢٢/٢، والجرح والتعديل ٣٠٢/٦٦/٣، ، وثقات ابن حبان ٢٠٩/٦-٢١٠، والإرشاد ٣٤٩/١، وتهذيب الكمال ١٣٤٦/٤٩١/٦، وميزان الاعتدال ٢٠٦٣/٥٤٩/١، وهدي الساري ص٤٥٧ ، وتهذيب التهذيب ٣٧٣/٢-٣٧٤، والتقريب ص٢٥١/ت١٣٦٧).

- ابن بريدة:

هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب ، الأسلمي ، أبو سهل المروزي، قاضيها.

ثقة، ثبت سماعه من أبيه.
تقدمت ترجمته في (ح٥).
- أبي:
هو بريدة بن الحصيب، أبو سهل، وقيل: أبو عبد الله الأسلمي، صحابي.
تقدمت ترجمته في (ح٥).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن؛ فيه حسين بن واقد، وهو ليس به بأس.
والجملة الأولى يشهد لها ما تقدم في حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه.
قال ابن حجر: أخرجه النسائي وصححه(١).
وقال الألباني: صحيح(٢).

(١) فتح الباري (١١/٥٣٩).
(٢) إرواء الغليل (٨/٢٠١/٢٥٧٦).

٥٨- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((مَنْ حَلَفَ على يَمينٍ فهو كَمَا قالَ، إنْ قالَ: إنِّي يَهُوديٌّ، فهو يَهُوديٌّ، وإنْ قالَ: إنِّي نَصْرانيٌّ، فهو نَصْرانيٌّ، وإن قالَ: إنِّي مَجُوسِيٌّ، فهو مَجُوسِيٌّ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى - واللفظ له - في مسنده (٦٠٠٦/٤٠٠/١٠)، فقال: حدثنا الحَسنُ ابن عُمَر بن شَقيق بن أَسْماء، حدثنا عُبَيْس بنُ مَيمُون، حدثنا يَحيى بنُ أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة بن عبدِ الرحمن، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ به.

ومن طريقه ابن حبان في المجروحين (١٨٦/٢-١٨٧).

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٧٨١٦/٣٣١/٤) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن عبيس بن ميمون، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه وفيه زيادة، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وذكره ابن حجر في المطالب العالية (١٧٧١/٥٦٢/٨).

دراسة إسناده عند أبي يعلى:

- الحسن بن عمر بن شقيق بن أسماء:

هو الحسن بن عمر بن شقيق الجرمي، بفتح الجيم، أبو علي البصري، نزيل الري.

روى عن معتمر بن سليمان ويزيد بن زريع وغيرهما، وروى عنه البخاري وأبو يعلى الموصلي وغيرهما.

قال أبو زرعة: لا بأس به.

وقال البخاري وأبو حاتم: صدوق.

وحكى الحاكم عن صالح جزرة وسئل عنه، فقال: شيخ، صدوق.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق. اهـ

قلت: الخلاصة أنه صدوق.

وهو من العاشرة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين تقريبًا. وأخرج له البخاري.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٠٤/٢٥/٣، وتهذيب الكمال ١٢٥٤/٢٧٨/٦، وتهذيب التهذيب ٣٠٨/٢-٣٠٩، والتقريب ص٢٤٠/ت١٢٧٥).

- عبيس بن ميمون:

هو عبيس بن ميمون التيمي، أبو عبيدة الخزاز، البصري العطار.

روى عن ثابت البناني ويحيى بن أبي كثير وغيرهما، وروى عنه مسلم بن إبراهيم وسعيد ابن منصور وغيرهما.

قال أبو بكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: كثير الخطأ والوهم، متروك الحديث.

وقال الدارمي عن يحيى بن معين: ضعيف.

وقال مرة: ليس بشيء

وقال أبو طالب عن أحمد: له أحاديث منكرة.

وقال عمرو بن علي: صدوق، كثير الخطأ والوهم، متروك الحديث.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والدارقطني: ضعيف الحديث. زاد أبو حاتم: منكر الحديث.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.

وقال ابن حبان: كان شيخًا مغفلاً، يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهمًا لا تعمدًا، فإذا سمعها أهل العلم سبق إلى قلوبهم أنه كان المتعمد لها.

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ضعيف.

وهو من السابعة. وأخرج له ابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٨٣/٣٤/٧، والمجروحين ١٨٦/٢-١٨٧، والكامل ١٥٣٧/٣٧٣/٥، وتهذيب الكمال ٣٧٦١/٢٧٦/١٩، وميزان الاعتدال ٥٤٦٣/٢٦/٣، وتهذيب التهذيب ٨٨/٢-٨٩، والتقريب ص٦٥٥/ت٩٤٤٩).

- يحيى بن أبي كثير:

هو يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي.

روى عن يعلى بن حكيم وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه معمر بن راشد وعبيس بن ميمون وغيرهما.

قال ابن عيينة: قال أيوب: ما أعلم أحدًا بعد الزهري أعلم بحديث أهل المدينة من يحيى. وقال القطان: سمعت شعبة يقول: يحيى أحسن حديثًا من الزهري.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: يحيى من أثبت الناس، إنما يعد مع الزهري ويحيى بن سعيد، وإذا خالفه الزهري، فالقول قول يحيى.

وقال أبو حاتم: يحيى إمام لا يحدث إلا عن ثقة، وروى عن أنس مرسلاً، وقد رأى أنسًا يصلي في المسجد الحرام رؤية، ولم يسمع منه .

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من العباد ، كان يدلس، فكلما روى عن أنس، فقد دلس عنه، لم يسمع من أنس ولا من صحابي شيئًا.

وقال حسين المعلم: قال لي يحيى بن أبي كثير: كل شيء عن أبي سلام

إنما هو كتاب.
قال: وقلنا ليحيى بن أبي كثير: هذه المرسلات عمن هي؟ قال: أترى رجلاً أخذ مدادًا وصحيفة يكتب على رسول الله ﷺ الكذب. قال فقلت له: فإذا جاء مثل هذا فأخبرنا، قال: إذا قلت: بلغني، فإنه من كتاب.

وقال ابن المبارك عن همام: كنا نحدث يحيى بن أبي كثير بالغداة، فإذا كان بالعشي قلبه علينا.

وقال يزيد بن هارون عن همام: ما رأيت أصلب وجهًا من يحيى بن أبي كثير، كنا نحدثه بالغداة فيروح بالعشي فيحدثناه.

وقال أبو بكر بن أبي الأسود عن يحيى بن سعيد: مرسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح.

وقال عمرو بن علي: ما حدثنا يحيى (بن سعيد) عن قتادة بشيء مرسل، ولا عن يحيى ابن أبي كثير بشيء مرسل إلا حديث واحد، وكان عبد الرحمن يحدثنا عنهما جميعًا بمرسله.

وقال العقيلي: كان يذكر بالتدليس.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين - وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة -، وقال: من صغار التابعين، حافظ مشهور، كثير الإرسال، ويقال:لم يصح له سماع من صحابي، ووصفه النسائي بالتدليس. اهـ

قلت: الخلاصة فيه قول ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، يدلس، ويرسل.

وهو من الخامسة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقيل: قبل ذلك. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٢٠٥١/٤٢٣/٤، والجرح والتعديل ٥٩٩/١٤١/٧، وثقات ابن حبان ٥٩١/٧-٥٩٢، وتهذيب الكمال ٦٩٠٧/٥٠٤/٣١، وميزان الاعتدال ٩٦٠٧/٤٠٢/٤، وهدي الساري ص٤٥٢، وتهذيب التهذيب ٢٦٨/١١-٢٧٠، والتقريب ص١٠٦٥/ت٧٦٨٢، وتعريف أهل التقديس ص١٢٧/ت٦٣).

- أبو سلمة بن عبد الرحمن:

هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل.

روى عن جابر بن عبد الله الأنصاري وأبي هريرة ﷺ - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه يحيى بن أبي كثير والزهري وغيرهما.

قال محمد بن سعد: كان ثقةً، فقيهًا، كثير الحديث.

وقال أبو زرعة: ثقة، إمام.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، مكثر.

وهو من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين، أو أربع ومائة، وكان مولده سنة بضع وعشرين.

وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٤٢٩/٩٣/٥، وتهذيب الكمال ٧٤٠٩/٣٧٠/٣٣، وتهذيب التهذيب ١١٥/١٢-١١٨، والتقريب ص١١٥٥/ت٨٢٠٣).

- أبو هريرة:

هو أبو هريرة الدوسي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة.

تقدمت ترجمته في (ح٣٦).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه عبيس بن ميمون، وهو ضعيف.

قال الذهبي - متعقبًا الحاكم في تصحيحه -: عيسى[1] ضعفوه، والخبر منكر[2].

وقال الهيثمي: رواه أبو يعلى، وفيه عنبس[3] بن ميمون، وهو متروك[4].

ولكن المتن ثابت تشهد له أحاديث هذا المبحث.

---

(١) الصواب عبيس.

(٢) تلخيص المستدرك (٣٣١/٤).

(٣) الصواب عبيس.

(٤) مجمع الزوائد (١٧٧/٤).

٥٩- عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ قالَ: سمعَ النبيُّ ﷺ رَجُلاً يقولُ: أنا إذًا لَيَهُودِيٌّ، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((وَجَبَتْ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في الكفارات: باب من حلف بملة غير الإسلام (ح٢٠٩٩)، فقال: حدثنا هِشَامُ بن عَمَّارٍ، ثنا بَقِيَّةُ، عن عبدِ اللَّهِ بن مُحَرَّرٍ، عن قَتَادَةَ، عن أَنَسٍ ﷺ به.

دراسة إسناده:

- هشام بن عمار:

هو هشام بن عمار بن نصير، بنون، مصغر، السلمي، الدمشقي الخطيب.

روى عن بقية بن الوليد ويحيى بن حمزة الحضرمي وغيرهما، وروى عنه البخاري وابن ماجه وغيرهما.

قال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: ثقة.

وقال العجلي: ثقة. وقال مرة: صدوق.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وقال النسائي: لا بأس به.

وقال عبدان: ما كان في الدنيا مثله.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الدارقطني: صدوق، كبير المحل.

وقال مسلمة: تُكلم فيه، وهو جائز الحديث صدوق.

وقال أحمد بن حنبل: طياش خفيف(١).

وقال أبو داود: أبو أيوب - يعني سليمان بن بنت شرحبيل - خير منه - يعني من هشام - حدث هشام بأرجح من أربع مائة حديث، ليس لها أصل، مسندة كلها، كان فضلك يدور على أحاديث أبي مسهر وغيره، يلقنها هشام بن عمار. قال هشام بن عمار: حدثني(٢)، قد رُوي فلا أبالي من حمل الخطأ.

وقال في موضع آخر: كان فضلك يدور بدمشق على أحاديث أبي مسهر، وأحاديث الشيوخ يلقنها هشام بن عمار فيحدثه بها، وكنت أخشى أن يفتق في الإسلام فتقًا.

وقال أبو حاتم: لما كبر هشام تغير، فكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن،

(١) قال الذهبي في السير: أما قول الإمام فيه: طياش، فلأنه بلغه عنه أنه قال في خطبته: الحمد لله الذي تجلى لخلقه بخلقه. فهذه الكلمة لا ينبغي إطلاقها، وإن كان لها معنى صحيح، لكن يحتج بها الحلولي والاتحادي... وبكل حال كلام الأقران بعضهم في بعض يحتمل، وطيه أولى من بثه إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ فيعتمد قولهم، والله أعلم.

(٢) في تهذيب التهذيب: (حديثي).

وكان قديمًا أصح، كان يقرأ من كتابه.

وقال ابن وارة: عزمت زمانًا أن أمسك عن حديث هشام، لأنه كان يبيع الحديث[1].

وقال الإسماعيلي عن عبد الله بن محمد بن سيار: كان هشام يلقن، وكان يلقن كل شيء ما كان من حديثه، وكان يقول: أنا قد أخرجت هذه الأحاديث صحاحًا، وقال الله تعالى: ﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ ﴾ (البقرة: ١٨١)، وكان يأخذ على كل ورقتين درهمين ويشارط، ويقول: إن كان الخط دقيقًا فليس بيني وبين الدقيق عمل. وكان يقول: وذاك أني قلت له: إن كنت تحفظ فحدث، وإن كنت لا تحفظ فلا تلقن ما يلقن، فاختلط من ذاك، وقال: أنا أعرف هذه الأحاديث. ثم قال لي بعد ساعة: إن كنت تشتهي أن تعلم فأدخل إسنادًا في شيء، فتفقدت الأسانيد التي فيها قليل اضطراب، فجعلت أسأله عنها فكان يمر فيها يعرفها.

وقال الذهبي في الميزان: صدوق مكثر، له ما ينكر. اهـ

قلت: الراجح ما قال ابن حجر في التقريب: صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح. اهـ وما تُكلم فيه بسببه سبق التعليق عليه في موضعه.

وهو من كبار العاشرة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين على الصحيح، وله اثنتان وتسعون سنة. وأخرج له الجماعة إلا مسلمًا.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٥٥/٦٦/٩، وتهذيب الكمال ٦٥٨٦/٢٤٢/٣٠، وميزان الاعتدال ٩٢٣٤/٣٠٢/٤، وسير أعلام النبلاء ٩٨/٤٢٠/١١، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٨٧/ت٣٥٦، وهدي الساري ص٤٤٨-٤٤٩، وتهذيب التهذيب ٥١/١١-٥٤، والتقريب ص١٠٢٢/ت٧٣٥٣، والكواكب النيرات ص٤٢٤/ت٦٥).

- بقية:

هو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحْمِد، بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم.

روى عن بحير بن سعد وعبد الله بن محرر وغيرهما، وروى عنه شعبة بن الحجاج - وهو من شيوخه - وهشام بن عمار وغيرهما.

قال ابن المبارك: كان صدوقًا، ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر.

وقال محمد بن سعد: كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفًا في روايته

(١) قال الذهبي في السير: العجب من هذا الإمام مع جلالته كيف فعل هذا ولم يكن محتاجًا، وله اجتهاده.

عن غير الثقات.

وقال أبو بكر ابن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين عن بقية، فقال: إذا حدث عن الثقات مثل: صفوان بن عمرو وغيره، وأما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنى الرجل ولم يسم اسم الرجل فليس يساوي شيئًا، فقيل له: أيما أثبت بقية أو إسماعيل بن عياش؟ فقال: كلاهما صالحان.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سئل أبي عن بقية وإسماعيل بن عياش، فقال: بقية أحب إليَّ، وإذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه.

وقال العجلي: ثقة فيما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء.

وقال يعقوب بن شيبة: هو ثقة، حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين، وحدث عن قوم متروكي الحديث وعن الضعفاء، ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسمائهم، ويحدث عمن هو أصغر منه، وحدث عن سويد بن سعيد الحدثاني.

وقال أبو زرعة: بقية عجب إذا روى عن الثقات فهو ثقة . وذكر قول ابن المبارك الذي تقدم ، ثم قال: وقد أصاب ابن المبارك في ذلك ، ثم قال: هذا في الثقات ، فأما في المجهولين فيحدث عن قوم لا يعرفون ولا يضبطون.

وقال في موضع آخر: ما له عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق إذا حدث عن الثقات فهو ثقة.

وقال الحاكم: ثقة، مأمون.

وقال سفيان بن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره.

وقال أبو مسهر الغساني: بقية ليست أحاديثه نقية، فكن منها على تقية.

وقال ابن المديني: صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما عن أهل الحجاز والعراق فضعيف جدًّا.

وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: روى بقية عن عبيد الله بن عمر مناكير.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إليّ من إسماعيل بن عياش.

وقال النسائي: إذا قال: حدثنا وأخبرنا، فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان، فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يُدرى عمن أخذه.

وقال العقيلي: صدوق اللهجة، إلا إنه يأخذ عمن أقبل وأدبر، فليس بشيء.

وقال ابن حبان: قال أحمد بن حنبل: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا

عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أُتي[١].

قال ابن حبان:لم يسبر أبو عبد الله شأن بقية، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها، ولعمري إنه موضع الإنكار، وفي دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان، ولقد دخلت حمص وأكبر همي شأن بقية، فتتبعت أحاديثه، وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلو - يعني بنزول - فرأيته ثقةً، مأمونًا، ولكنه كان مدلسًا، دلس عن عبيد الله بن عمر ومالك وشعبة ما أخذه عن مثل: المجاشع بن عمرو والسري بن عبد الحميد وعمر بن موسى الميتمي وأشباههم، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم ما سمع من هؤلاء عنهم،فكان يقول: قال عبيد الله،وقال مالك، فحملوا عن بقية، عن عبيد الله، وعن بقية، عن مالك، وأسقط الواهي بينهما، فألزق الوضع ببقية، وتخلص الواضع من الوسط، وامتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه، ويسوونه فالتزق ذلك كله به.

وقال ابن عدي: يخالف في بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه ، وبقية صاحب حديث، ويروي عن الصغار والكبار، ويروي عنه الكبار من الناس، وهذه صفة بقية.

وقال البيهقي في الخلافيات: أجمعوا على أن بقية ليس بحجة.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين - وهم: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل -، وقال: المحدث المشهور، المكثر، له في مسلم حديث واحد، وكان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين، وصفه الأئمة بذلك. اهـ

قلت: الراجح ما قال ابن حجر في التقريب: صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء.

وهو من الثامنة، مات سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبع وثمانون. وأخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم في المتابعات، واحتج به الباقون.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٢٠٣/١٦٢/١، والجرح والتعديل ١٧٢٨/٤٣٤/٢، والمجروحين ٢٠٠/١-٢٠٢، والكامل ٣٠٢/٧٢/٢، وتهذيب الكمال ٧٣٨/١٩٢/٤، وميزان الاعتدال ١٢٥٠/٣٣١/١، وسير أعلام النبلاء ١٣٩/٥١٨/٨، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٥٤/ت٥٤، وهدي الساري ص٤٥٦، وتهذيب التهذيب ٤٧٣/١-٤٧٨، والتقريب ص١٧٤/ت٧٤١، وتعريف أهل التقديس ص١٦٣/ت١١٧).

---

(١) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: أُتي من التدليس.

- عبد الله بن محرر:
هو عبد الله بن محرر، بمهملات، الجزري، القاضي.
روى عن أيوب السختياني وقتادة وغيرهما، وروى عنه إسماعيل بن عياش وبقية بن الوليد وغيرهما.
قال أحمد بن حنبل: ترك الناس حديثه.
وقال عمرو بن علي وأبو حاتم وعلي بن الحسين بن الجنيد والدارقطني: متروك الحديث. زاد أبو حاتم: منكر الحديث، ترك حديثه عبد الله بن المبارك.
وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن قتادة المناكير.
وقال ابن حجر في التقريب: متروك.
وهو من السابعة، مات في خلافة أبي جعفر. وأخرج له ابن ماجه.
له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٨٩٢/٣٠٩/٢، والجرح والتعديل ٨٢٤/١٧٦/٥، والمجروحين ٢٢/٢-٢٤، والكامل ٩٧٣/١٣٢/٤، وتهذيب الكمال ٣٥٢٣/٢٩/١٦، وميزان الاعتدال ٤٥٩١/٥٠٠/٢، وتهذيب التهذيب ٣٨٩/٥-٣٩٠، والتقريب ص٥٤٠/ت٣٥٩٨).
- قتادة:
هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري.
حافظ، ثقة، ثبت، يدلس.
تقدمت ترجمته في (ح١١).
- أنس بن مالك:
هو أنس بن مالك بن النضر، الأنصاري، الخزرجي.
صحابي.
تقدمت ترجمته في (ح٢٦).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدًّا؛ فيه عبد الله بن محرر وهو متروك.
قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لتدليس بقية بن الوليد. وله شاهد من حديث ثابت ابن الضحاك، رواه الأئمة الستة، ورواه أبو داود والنسائي من حديث بريدة[(١)].
وقال الشيخ الألباني: ضعيف جدًّا[(٢)].

(١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٢٠٩٩/١٤٢/٢). قلت: الأولى أن يعلَّق تضعيف الحديث بعبد الله بن محرر لأنه متروك، فهو أشد ضعفًا من بقية.
(٢) ضعيف سنن ابن ماجه (ص١٦١).

فقه الأحاديث:

دلَّت أحاديث المبحث على النهي عن الحلف بقول : (أنا بريء من الإسلام)، (أنا يهودي) (أنا نصراني)، أو غير ذلك من ملة غير الإسلام. وهنا مسائل:

المسألة الأولى: وجه كونه حلفًا:

بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية وجه كونه الحلف بالكفر يمينًا وحلفًا، فقال: قال أكثر أهل العلم: إذا قال: هو يهودي أو نصراني إن لم يفعل ذلك، فهي يمين بمنزلة قوله: والله لأفعلن، لأنه ربط عدم الفعل بكفره الذي هو براءته من الله، فيكون قد ربط الفعل بإيمانه بالله، وهذا هو حقيقة الحلف بالله(١).

وعلى هذا فإنه يفرَّق بين من يقول ذلك على وجه الإخبار فيكفر بذلك، وبين من يقولها على وجه الحلف، ففيه التفصيل الآتي(٢).

المسألة الثانية: حكم قول ذلك:

لها حالان:

الحال الأولى: أن يكون كاذبًا: قال ابن حجر: قال بعض الشافعية: ظاهر الحديث أنه يحكم عليه بالكفر إذا كان كاذبًا(٣). والتحقيق التفصيل: فإن اعتقد تعظيم ما ذكر كفر، وإن قصد حقيقة التعليق، فينظر فإن كان أراد أن يكون متصفًا بذلك كفر، لأن إرادة الكفر كفر، وإن أراد البعد عن ذلك لم يكفر، لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيهًا؟ الثاني هو المشهور(٤).

وقال ابن عبد البر على حديث ثابت بن الضحاك الأنصاري ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: ((من حلف على ملة غير الإسلام كاذبًا، فهو كما قال)): ليس على ظاهره ومعناه - والله أعلم - النهي من موافقة ذلك اللفظ.

وقال أبو جعفر محمد بن علي: إذا قال: هو يهودي، هو نصراني، هو مشرك بالله، فليس بشيء. وبه قال قتادة.

وأصح ما قيل به في هذا الباب، والله الموفق للصواب.

ثم استدل ابن عبد البر بحديث أبي هريرة ﵁ قال : قال رسول الله ﷺ: ((من حلف منكم باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال: تعال أقامرك، فليتصدق)). فقال: هذا يدل على أن من حلف بملة غير الإسلام فليس

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/٢٧٤ــ٢٧٥). وينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٤/٤٠٤-٤٠٥).
(٢) ينظر: إعلام الموقعين (٣/٧٢).
(٣) ينظر: طرح التثريب (٧/١٦٧).
(٤) فتح الباري (١١/٥٣٩).

كما قال[١].

وبوَّب البخاري في صحيحه: باب من حلف بملة سوى الإسلام، وقال النبي ﷺ: ((من حلف باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله)) ولم ينسبه إلى الكفر[٢].

الحال الثانية: أن يكون صادقًا:

قال العراقي في شرح قوله: ((وإن كان صادقًا فلن يرجع للإسلام سالمًا)): معناه أنه نقص كمال إسلامه بما صدر منه من هذا اللفظ، وهذا يدل على تحريم هذا اللفظ، ولو كان صادقًا في كلامه، وقد استدل به على ذلك الخطابي، فقال: فيه دليل على أن من حلف بالبراءة من الإسلام فإنه يأثم. وصرح - أيضًا - بتحريم ذلك ووجوب التوبة منه الماوردي في الحاوي والنووي في الأذكار[٣].

(١) الاستذكار (٧٣/١٥-٧٤) باختصار. وينظر: فتح الباري (٥٣٩/١١).
(٢) فتح الباري (٥٣٧/١١).
(٣) طرح التثريب (١٦٧/٧) باختصار. وينظر: المغني (٤٦٤/١٣-٤٦٥). والحلف والأيمان دراسة عقدية في مجلة جامعة الإمام (عدد ٣٩/ص٢٧٧-٢٨١).

المبحث التاسع: قول: هذا حكم الله

٦٠- عن بُرَيْدَةَ بنِ الحُصيب ﷺ قالَ: كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا أَمَّرَ أَمِيرًا على جَيْشٍ أو سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ في خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ معه من الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: ((اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ في سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا من كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا، ولا تَغُلُّوا، ولا تَغْدِرُوا، ولا تَمْثُلُوا، ولا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وإذا لَقِيتَ عَدُوَّكَ من الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إلى ثَلَاثِ خِصَالٍ أو خِلَالٍ فَأَيَّتُهُنَّ ما أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ منهم، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إلى الإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ منهم، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إلى التَّحَوُّلِ من دَارِهِمْ إلى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إن فَعَلُوا ذلك فَلَهُمْ ما لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ ما على الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا منها، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عليهم حُكْمُ اللَّهِ الذي يَجْرِي على الْمُؤْمِنِينَ، ولا يَكُونُ لهم في الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إلا أَنْ يُجَاهِدُوا مع الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلْهُمْ الْجِزْيَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ منهم وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ، وإذا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لهم ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فلا تَجْعَلْ لهم ذِمَّةَ اللَّهِ ولا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لهم ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَمَكُمْ وَذِمَمَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ من أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وإذا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ على حُكْمِ اللَّهِ، فلا تُنْزِلْهُمْ على حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ على حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لا؟)).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم - واللفظ له - في الجهاد والسير (ح١٧٣١).

وأبو داود في الجهاد: باب في دعاء المشركين (ح٢٦٠٥) و(ح٢٦٠٦).

والترمذي في الديات: باب ما جاء في النهي عن المثلة (ح١٤٠٨)، وفي السير: باب ما جاء في وصيته ﷺ في القتال (ح١٦١٧)، وقال: حسن صحيح.

والنسائي في الكبرى في السير: باب إلى ما يدعون (ح٨٥٨٦)، وباب إنزالهم على حكم الله وإعطاؤهم ذمة الله - عز وجل - (ح٨٦٨٠)، وباب الجزية (ح٨٧٦٥)، وباب وصاة الإمام بالناس (ح٨٧٨٢).

وابن ماجه في الجهاد: باب وصية الإمام (ح٢٨٥٨).

وأحمد في (٢٢٩٧٨/٧٧/٣٨) و(٢٣٠٣٠/١٣٦/٣٨).

كلهم من طرق عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه ﷺ بنحوه، وهو مختصر عند أبي داود في الموضع الثاني، والترمذي وأحمد كليهما في الموضع الأول.

وعندهم إلا الترمذي وأحمد أن علقمة قال: ذكرت هذا الحديث لمقاتل بن حيان، فقال: حدثني مسلم بن هيصم، عن النعمان بن مقرن، عن النبي ﷺ نحوه.

غريب الحديث:

قوله: تُخْفِرُوا.

قال ابن الأثير: أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وذمامه[1].

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥٢/٢) مادة خفر.

فقه الحديث:

قال ابن القيم: فيه حجة ظاهرة على أنه لا يسوغ إطلاق حكم الله على ما لا يعلم العبد أن الله حكم به يقينًا من مسائل الاجتهاد، كما قال بعض السلف: ليتق أحدكم أن يقول: أحل الله كذا أو حرم كذا، فيقول الله له: كذبت لم أحل كذا ولم أحرمه.

وهكذا لا يسوغ أن يقول: قال رسول الله ﷺ، لما لا يعلم صحته، ولا ثقة رواته(١).

وقال النووي: النهي على التنزيه والاحتياط(٢).

وقد اختلف أهل العلم في المسألة على قولين:

القول الأول: أن أهل الحصن لا ينزلون على حكم الله وحكم رسوله ﷺ، لأن الأمير لا يدري أيصيب حكم الله أم لا؟ فليس كل مجتهد مصيبًا.

القول الثاني: أنهم ينزلون على حكم الله، والنهي عن ذلك خاص في عهد النبي ﷺ فقط، لأنه قد يتغير حكم الله بعد مضي الجيش. أما بعد انقطاع الوحي فينزلون على حكم الله، لأن الاجتهاد في إصابة حكم الله يعتبر صوابًا، فإن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها.

قال الشيخ ابن عثيمين: وهذا أصح، لأنه يحكم للمجتهد بإصابته الحكم ظاهرًا شرعًا، وإن كان قد يخطئ، وإن كان الاحتراز بأن يقول: ننزلك على ما نفهم من حكم الله فهو أولى(٣).

---

(١) أحكام أهل الذمة (٢٠/١). وينظر: إعلام الموقعين (٣٩/١).
(٢) شرح مسلم (٤٠/١٢).
(٣) القول المفيد (٢٥٢/٣-٢٥٣) بتصرف. وينظر: شرح النووي على مسلم (٤٠/١٢).

المبحث العاشر: قول: زرعت

٦١- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((لا يَقُولنَّ[١] أَحَدُكُم: زَرَعْتُ، وليقُلْ: حَرَثْتُ)). قال مُحمَّد[٢]: قال أبو هُرَيْرَةَ: أَلَمْ تَسْمَعْ إلى قولِ اللهِ - عزَّ وجلَّ -

﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ (الواقعة: ٦٣ – ٦٤)

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى - واللفظ له - في المعجم (ص٢٣٨/ح٢٩٢)، فقال: ثنا مُسلم بن أبي مسلم الجَرْمي، قال: ثنا مَخْلَدُ بن حُسين، عن هِشامِ بن حَسَّان، عن مُحمَّدِ بن سِيرين، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ به.

ومن طريقه ابن حبان في صحيحه (٥٧٢٣/٣٠/١٣).

وأخرجه البزار في مسنده، كما في مختصر زوائد مسند البزار (٩٠٨/٥٢٢/١).

والطبري في تفسيره (١٩٨/٢٧).

والطبراني في الأوسط (٨٠٢٠/١٣/٩)، وقال:لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا مخلد، تفرد به مسلم الجرمي.

والسهمي في تاريخ جرجان (ص٤١١/ح٧١٦).

وأبو نعيم في الحلية (٢٦٧/٨)[٣].

والبيهقي في شعب الإيمان (٤٨٥١/١٨٠/٧) و(٤٨٥٢/١٨١/٧)، وفي السنن الكبرى (١٣٨/٦)، وقال: حديث مرفوع غير قوي.

كلهم من طرق عن مسلم بن أبي مسلم الجرمي، عن مخلد بن حسين، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه، ولم يرد عند البزار والطبراني في آخره قول أبي هريرة ﷺ.

دراسة إسناده عند أبي يعلى:

- مسلم بن أبي مسلم الجرمي:

هو مسلم بن عبد الرحمن أبي مسلم الجرمي، سكن بغداد.

روى عن مخلد بن حسين ووكيع بن الجراح وغيرهما، وروى عنه أبو يعلى الموصلي والحسن بن سفيان وغيرهما.

---

(١) في المعجم (لا تقولن) والصواب ما أثبته، حيث رواه هكذا ابن حبان من طريق أبي يعلى.

(٢) هو ابن سيرين.

(٣) وقع فيه تحريف في الإسناد.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ.
وقال الخطيب البغدادي: ثقة.
وقال الأزدي: حدث بأحاديث لا يتابع عليها. اهـ
قلت: الراجح أنه ثقة.
قال الشيخ المعلمي: توثيق ابن حبان لمن قد عرفه من أثبت التوثيق، وقوله: ربما أخطأ. لا ينافي التوثيق، وإنما يظهر أثر ذلك إذا خالف من هو أثبت منه، فأما الأزدي فليس في نفسه بعمدة حتى لقد اتهموه بوضع الحديث، ومع ذلك فليس من شرط الثقة أن يتابع في كل ما حدث به، وإنما شرطه أن لا يتفرد بالمناكير عن المشاهير فيكثر[١].
مات بطرسوس سنة أربعين ومائتين.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٨٢٤/١٨٨/٨، وثقات ابن حبان ١٥٨/٩، وتاريخ بغداد ٧٠٨٨/١٠٠/١٣، ولسان الميزان ٣٢/٦).
- مخلد بن حسين:
هو مخلد بن الحسين، بالضم، الأزدي، المهلبي، أبو محمد البصري، نزيل المصيصة.
روى عن الأوزاعي وهشام بن حسان وغيرهما، وروى عنه مخلد بن الحسين وعبد الله ابن المبارك - وهو من أقرانه - وغيرهما.
قال ابن سعد: كان ثقةً، فاضلاً.
وقال ابن معين: ثقة.
وقال العجلي: ثقة، رجل صالح، كان من عقلاء الرجال.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فاضل.
وهو من كبار التاسعة، مات سنة إحدى وتسعين ومائة. وأخرج له مسلم في المقدمة، والنسائي.
له ترجمة في: (سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص٣٨٦، والجرح والتعديل ١٥٩٢/٣٤٧/٨، وتهذيب الكمال ٥٨٣٣/٣٣١/٢٧، وتهذيب التهذيب ٧٢/١٠-٧٣، والتقريب ص٩٢٧/ت٦٥٧٤).
- هشام بن حسان:
هو هشام بن حسان الأزدي، القردوسي، بالقاف وضم الدال، أبو عبد الله البصري.
روى عن حفصة بنت سيرين ومحمد بن سيرين - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه شعبة بن الحجاج ومخلد بن الحسين

(١) التنكيل (٤٧٦/١) بتصرف يسير.

وغيرهما.

قال سعيد بن أبي عروبة: ما رأيت أو ما كان أحد أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام.

وقال مخلد بن الحسين عن هشام: إنه كان إذا حدث عن ابن سيرين سرده سردًا كما سمعه، وإن كان ابن سيرين يرسل فيه، يرسل فيه هشام في حديث ابن سيرين خاصة.

وقال حماد بن زيد: أنبأنا أيوب وهشام، وحسبك هشام.

وقال حجاج بن المنهال: كان حماد بن سلمة لا يختار على هشام في حديث ابن سيرين أحدًا.

وقال يحيى بن سعيد: هشام بن حسان في ابن سيرين أحب إليَّ من عاصم الأحول وخالد الحذاء في ابن سيرين، وهو عندي في الحسن دون محمد بن عمرو.

وقال البخاري عن عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن يحدثان عن هشام، عن الحسن.

وقال ابن سعد: كان ثقة - إن شاء الله تعالى - كثير الحديث.

وقال الدوري عن يحيى بن معين: لا بأس به.

وقال الدارمي: سألت يحيى بن معين، فقلت: هشام بن حسان أحب إليك أو جرير بن حازم؟ فقال: هشام أحب إلي، قلت: فهشام أحب إليك في ابن سيرين أو يزيد بن إبراهيم؟ قال: كلاهما ثقة.

وقال أبو الحسن بن البراء عن علي بن المديني: أما حديث هشام عن محمد فصحاح، وحديثه عن الحسن عامتها تدور على حوشب، وهشام أثبت من خالد الحذاء في ابن سيرين، وهشام ثبت.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن هشام بن حسان. قال: صالح، وهشام أحب إليَّ من أشعث.

وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن هشام بن حسان كيف هو؟ قال: إن هشام بن حسان أخبرك عندي لا بأس به، وما تكاد تنكر عليه شيئًا إلا وجدت غيره قد رواه إما أيوب وإما عوف.

وقال العجلي: بصري، ثقة، حسن الحديث، يقال: إن عنده ألف حديث حسن ليست عند غيره.

وقال ابن شاهين في الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: كان ثقة.

وقال أبو حاتم: كان صدوقًا، وكان يتثبت في رفع الأحاديث عن محمد بن سيرين.

وقال - أيضًا -: يكتب حديثه.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن عدي: حديثه عمن يرويه مستقيم، ولم أر في أحاديثه منكرًا إذا حدث عنه ثقة، وهو صدوق لا بأس به.

وقال إسماعيل ابن علية: كنا لا نعد هشام بن حسان في الحسن شيئًا.

وقال وهب بن جرير بن حازم: رأيت أبي يكلم شعبة في رجل، فقلت لأبي: في من كلمته؟ قال: في هشام بن حسان، فالتفت شعبة إلى أبي فقال: دمّر عليه.

وقال أبو شهاب الحناط: قال لي شعبة: عليك بحجاج ومحمد بن إسحاق فإنهما حافظان، وأكتم علي عند البصريين في خالد وهشام[١].

وقال ابن معين: كان شعبة يتقي هشام بن حسان عن عطاء وعكرمة و الحسن.

وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة يقول: لقد أتى هشام أمرًا عظيمًا بروايته عن الحسن. قيل لنعيم:لم؟ قال: لأنه كان صغيرًا[٢].

وقال شعيب بن حرب عن شعبة: لو حابيت أحدًا لحابيت هشام بن حسان كان ختني، ولم يكن يحفظ.

وقال سفيان بن حبيب: ربما سمعت هشام بن حسان يقول: سمعت عطاء، وأجيء بعد ذاك فيقول: حدثني الثوري وقيس[٣] عن عطاء، هو ذاك بعينه. قلت له: اثبت على أحدهما. فصاح بي.

وقال عفان بن مسلم عن معاذ بن معاذ: قال عمرو بن عبيد: لم أر هشامًا عند الحسن قط، ولا جاء معنا عند الحسن قط. قال: وقال أشعث: ما رأيت هشامًا عند الحسن ولا ولا! فقيل له: يا أبا هانئ إن عمرو بن عبيد يقول هذا في هشام، وهشام صاحب سنة، فإن أنت - أيضًا - قلت هذا كنت قد أعنت عمرًا عليه، قال: فكف عنه.

وقال عفان عن وهيب: قال لي سفيان الثوري: أفدني عن هشام بن حسان، فقلت: لا أستحل ذلك، ولكن أحدثك عن أيوب، فجعلت أحدثه عن أيوب، وهو يسأل عن هشام.

---

(١) علَّق الذهبي في الميزان على هذا بقوله: هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زلة من عالم، فإن خالدا الحذاء وهشام بن حسان ثقتان ثبتان، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما.

(٢) علَّق الذهبي في السير على هذا بقوله: هذا فيه نظر، بل كان كبيرًا، وقد جاء - أيضًا - عن نعيم بن حماد عن سفيان بن عيينة قال:كان هشام أعلم الناس بحديث الحسن. فهذا أصح. وينظر - أيضًا -: تعليقه في الميزان.

(٣) علَّق الذهبي في السير على هذا: قوله: وقيس. وهم، وإنما هو فيما أرى عن قيس وهو ابن سعد المكي.

وقال علي بن المديني: كان يحيى بن سعيد وكبار أصحابنا يثبتون هشام بن حسان، وكان يحيى يضعف حديثه عن عطاء، وكان الناس يرون أنه أخذ حديث الحسن عن حوشب.

وقال عرعرة بن البرند: سألت عباد بن منصور، قلت: يا أبا سلمة تعرف أشعث مولى آل حمران؟ قال: نعم. قلت: كان يقاعد الحسن؟ قال: نعم كثيرًا. قلت: هشام بن حسان القردوسي؟ قال: ما رأيته عند الحسن قط. قال عرعرة: فأخبرت بذلك جرير بن حازم بعد موت عباد، فقال لي جرير: قاعدت الحسن سبع سنين ما رأيت هشامًا عنده قط، فقلت: يا أبا النضر قد حدثنا عن الحسن بأشياء ورويناها عنه، فعمن تراه أخذها؟ قال: أراه أخذها عن حوشب.

وقال ابن رجب: قال يعقوب بن شيبة: هشام بن حسان يعد في أصحاب ابن سيرين ومن العلماء به، وليس يعد من المتثبتين في غير ابن سيرين.

وقال أبو داود: أربعة كانوا لا يرون الرواية عن هشام عن الحسن: يحيى بن سعيد وابن علية ويزيد بن زريع ووهيب، لا يرون الرواية عن هشام عن الحسن.

وقال أبو داود: إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء لأنه كان يرسل، وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين - وهم: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم -، وقال: وصفه بذلك علي بن المديني وأبو حاتم.

وقال الذهبي في السير: هشام قد قفز القنطرة، واستقر توثيقه، واحتج به أصحاب الصحاح، وله أوهام مغمورة في سعة ما روى، ولا شك أن يونس وابن عون أحفظ منه وأتقن، كما أنه أحفظ من ابن إسحاق ومحمد بن عمرو وأتقن.

وقال ابن حجر في هدي الساري: احتج به الأئمة، لكن ما أخرجوا له عن عطاء شيئًا، وأما حديثه عن عكرمة فأخرج البخاري منه يسيرًا توبع في بعضه، وأما حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة، وقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما يكاد ينكر عليه أحد شيئًا إلا وجدت غيره قد حدث به: إما أيوب وإما عوف.

وقال في التقريب: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل: كان يرسل عنهما. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، يدلس، وهو من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال.

وقد بيَّن أبو داود سبب من تكلم فيه، فقال: إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء، لأنه كان يرسل، وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب.

أما روايته عن عكرمة فلم أقف على من تكلم فيها إلا ما ذكر ابن معين أن شعبة كان يتقي هشام عن عكرمة.

وهو من السادسة، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (التاريخ الأوسط ٦٤٢/٤-٦٤٣، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٩٤١/٣٣٤/٤، والجرح والتعديل ٢٢٩/٥٤/٩، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ٤٦/٢، والكامل ٢٠٣٠/١١٢/٧، وتهذيب الكمال ٦٥٧٢/١٨١/٣٠، وميزان الاعتدال ٩٢٢٠/٢٩٥/٤، وسير أعلام النبلاء ١٥٤/٣٥٥/٦، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٨٦/ت٣٥٣، وإكمال تهذيب الكمال ٤٩٤٢/١٣٨/١٢، وشرح العلل ٦٣٠/٢-٦٣١، وهدي الساري ص٤٤٨ ، وتهذيب التهذيب ٣٤/١١-٣٧، والتقريب ص١٠٢٠/ ت٧٣٣٩، وتعريف أهل التقديس ص١٥٧/ت١١٠).

- محمد بن سيرين :

هو محمد بن سيرين، الأنصاري، أبو بكر ابن أبي عمرة، البصري.

ثقة، ثبت، عابد، كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى.

تقدمت ترجمته في (ح١٠).

- أبو هريرة:

هو أبو هريرة الدوسي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة.

تقدمت ترجمته في (ح٣٦).

الحكم على الحديث:

رواة الإسناد كلهم ثقات، وأعله بعض أهل العلم.

وتقدم في التخريج قول البيهقي: حديث مرفوع غير قوي.

وقال ابن حجر: حديث غير قوي، أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعًا، ورجاله ثقات إلا إن مسلم بن أبي مسلم الجرمي قال فيه ابن حبان: ربما أخطأ. وروى عبد ابن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي بمثله من قوله غير مرفوع[١].

وقال ابن مفلح: قال محمد بن الحسين الأزدي - وقد روي هذا الخبر عن أبي يعلى -: تفرد به مخلد بن الحسين. انتهى كلامه. ومخلد من الثقات

(١) فتح الباري (٤/٥) باختصار.

العقلاء، قال أبو داود: كان أعقل أهل زمانه[1].

وقال الزيلعي: ذكره عبد الحق في أحكامه في باب إحياء الموات من جهة البزار، وسكت عنه فهو صحيح عنده، وأقره ابن القطان على ذلك[2].

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط والبزار، وفيه مسلم بن أبي مسلم الجرمي، ولم أجد من ترجمه، وبقية رجاله ثقات[3].

وقال الشيخ الألباني: الحديث قوي[4].

قلت: مما يؤيد أن هذا الحديث ليس بقوي، ما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة من نسبة الزرع إلى الآدمي، ومن ذلك حديث أنس بن مالك ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: ((ما من مسلم يغرس غرسًا أو يزرع زرعًا، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة))[5].

قال ابن حجر: فيه جواز نسبة الزرع إلى الآدمي[6].

قلت: فلعل مسلم الجرمي أخطأ في رفعه، وقد سبق قول الطبراني أن مسلم الجرمي تفرد به[7].

(١) الآداب الشرعية (٤٣٩/٣). ووقع فيه تحريف اسم مخلد.
(٢) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف (١٢٩٠/٤٠٩/٣).
(٣) مجمع الزوائد (١٢٠/٤).
(٤) السلسلة الصحيحة (٢٨٠١/٧١٥/٦).
(٥) أخرجه البخاري (ح٢٣٢٠ و٦٠١٢). ومسلم (ح١٥٥٣).
(٦) فتح الباري (٤/٥).
(٧) ينظر: التنكيل (٤٧٧-٤٧٦/١).

فقه الحديث:

دلَّ الحديث على النهي عن قول: زرعت. لأن الزرع من فعل الله - تعالى - وينبت على اختياره؛ لا على اختيار بني آدم[1].

قال مجاهد: لا تقل: زرعت، ولكن قل: حرثت، إن الله هو الزارع[2].

وقال أبو عبد الرحمن (السلمي): لا تقولوا: زرعنا، ولكن قولوا: حرثنا[3].

قال القرطبي: هو نهي إرشاد وأدب، لا نهي حظر وإيجاب[4].

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٢١٧/١٧-٢١٨).

(٢) السنن الكبرى (١٣٨/٦).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣٧٧/٤-٣٧٨).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٢١٨/١٧).

المبحث الحادي عشر: قول: مطرنا بنوء كذا

٦٢- عن زَيْدِ بن خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ ﷺ قالَ: صلَّى بِنَا رسولُ اللَّهِ ﷺ صَلاةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَةِ في إِثْرِ السَّمَاءِ كانت من اللَّيْلِ، فلمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ على الناسِ، فقالَ: ((هل تَدْرُونَ مَاذَا قال رَبُّكُمْ؟ قالوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قالَ: قالَ: أَصْبَحَ من عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا من قالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا منْ قال: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في الأذان: باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم (ح٨٤٦)، وباب قول الله - تعالى -﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ (الواقعة: ٨٢) (ح١٠٣٨)، وفي مواضع أخر: (ح٤١٤٧) و(ح٧٥٠٣).

ومسلم - واللفظ له - في الإيمان (ح٧١).

وأبو داود في الطب: باب النظر في النجوم (ح٣٩٠١).

والنسائي في الاستسقاء: باب كراهية الاستمطار بالكوكب (ح١٥٢٥)، وفي الكبرى باب كراهية الاستمطار بالأنواء (ح١٨٣٤).

وفي الكبرى في الاستسقاء: باب القول عند المطر (ح١٨٣٣)، وفي عمل اليوم والليلة: باب ما يقول إذا رأى المطر (ح١٠٧٦٠) و(ح١٠٧٦١).

وأحمد في (١٧٠٣٥/٢٦٥/٢٨) و(١٧٠٦١/٢٩٣/٢٨).

كلهم من طرق عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن زيد بن خالد ﷺ بنحوه، وهو مختصر عند البخاري في الموضع الرابع، وأحمد في الموضع الأول.

وللحديث طريق آخر عن صالح بن كيسان، أخرجه الطبراني في الأوسط (١٠٦/٧/ ٦١٨٢) عن محمد بن حنيفة، عن حمدون بن سالم، عن محمد بن ماهان أبي حنيفة، عن مسلم بن خالد الزنجي، عن صالح بن كيسان، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه، عن ابن مسعود ﷺ بنحوه.

قال الطبراني:لم يرو هذا الحديث عن صالح بن كيسان إلا مسلم بن خالد.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه مسلم بن خالد الزنجي وثقه جماعة، وضعفه غيرهم[1].

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه محمد بن حنيفة؛ قال الدارقطني: ليس

(١) مجمع الزوائد (١١٤/٨-١١٣).

بالقوي[١].

وتفرد به مسلم بن خالد عن صالح بن كيسان، ومسلم بن خالد: فقيه، صدوق، كثير الأوهام[٢]، ولا يحتمل منه هذا التفرد.

غريب الحديث:

قوله: إِثْرِ السَّمَاءِ.

قال ابن الأثير: أي إثر مطر، وسمي المطر سماء لأنه ينزل من السماء، يقال: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم. أي المطر[٣].

قوله: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا.

قال ابن الأثير: الأنواء: هي ثمان وعشرون منزلة، ينزل القمر كل ليلة في منزلة منها، ومنه قوله تعالى:﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾(يس: ٣٩) ، ويسقط في الغرب كل ثلاث عشرة ليلة منزلة مع طلوع الفجر، وتطلع أخرى مقابلها ذلك الوقت في الشرق، فتنقضي جميعها مع انقضاء السنة. وكانت العرب تزعم أن مع سقوط المنزلة وطلوع رقيبها يكون مطر، وينسبونه إليها، فيقولون: مطرنا بنوء كذا.

وإنما سمي نوءًا، لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب ناء الطالع بالمشرق، ينوء نوءًا: أي نهض وطلع. وقيل: أراد بالنوء الغروب، وهو من الأضداد.

قال أبو عبيد:لم نسمع في النوء أنه السقوط إلا في هذا الموضع[٤].

---

(١) لسان الميزان (١٥٠/٥).

(٢) التقريب (ص٩٣٨/ت٦٦٦٩).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٠٦/٢) مادة سما.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (١٢٢/٥) مادة نوأ.

٦٣- عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((أَلَمْ تَرَوْا إلى ما قال رَبُّكُمْ؟ قالَ: ما أَنْعَمْتُ على عِبَادِي من نِعْمَةٍ إلا أَصْبَحَ فَرِيقٌ منهم بها كَافِرِينَ، يَقُولُونَ: الْكَوَاكِبُ وَبِالْكَوَاكِبِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم - واللفظ له - في الإيمان (ح٧٢).

والنسائي في الاستسقاء: باب كراهية الاستمطار بالكوكب (ح١٥٢٤)، وفي الكبرى: باب كراهية الاستمطار بالأنواء (ح١٨٣٥).

وفي الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقول إذا رأى المطر (ح١٠٧٥٩).

وأحمد في (٨٧٣٩/٣٥٣/١٤) و(٨٨١١/٤١٠/١٤).

كلهم من طرق عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه[(١)].

وأخرجه مسلم في الموضع السابق.

وأحمد في (٩٤٦٣/٢٧٥/١٥).

كلاهما من طريق عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن أبي يونس مولى أبي هريرة، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه، وفيه أن القائل هو النبي ﷺ.

وأخرجه أحمد في (١٠٨٠٠/٤٦٦/١٦) من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم عن سلمان (الأغر) وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ بمعناه، وفيه أن القائل هو النبي ﷺ.

---

(١) ينظر: العلل للدارقطني (٤٨/١١). وفتح الباري (٥٢٣/٢).

٦٤- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: ((لا عَدْوَى، ولا هَامَةَ، ولا نَوْءَ، ولا صَفَرَ)).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم - واللفظ له - في السلام (ح٢٢٢٢).

وأبو داود في الطب: باب في الطيرة (ح٣٩٠٧).

وأحمد في (٩١٦٥/٨٦/١٥).

كلهم من طرق عن العلاء (بن عبد الرحمن) عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ بمثله، وعند أحمد بتقديم وتأخير.

غريب الحديث:

قوله: ولا هَامَةَ.

قال ابن الأثير: الهامة: الرأس، واسم طائر. وهو المراد في الحديث. وذلك أنهم كانوا يتشاءمون بها، وهي من طير الليل، وقيل: هي البومة. وقيل: كانت العرب تزعم أن روح القتيل الذي لا يدرك بثأره تصير هامة، فتقول: اسقوني، فإذا أدرك بثأره طارت. وقيل: كانوا يزعمون أن عظام الميت، وقيل: روحه تصير هامة فتطير، ويسمونه الصَّدَى، فنفاه الإسلام ونهاهم عنه[(١)].

قوله: ولا صَفَرَ.

قال ابن الأثير: كانت العرب تزعم أن في البطن حية يقال لها: الصفر، تصيب الإنسان إذا جاع وتؤذيه، وأنها تعدي، فأبطل الإسلام ذلك. وقيل: أراد به النسيء الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية، وهو تأخير المحرم إلى صفر، ويجعلون صفر هو الشهر الحرام، فأبطله[(٢)].

وذهب ابن رجب إلى أن المراد أن أهل الجاهلية كانوا يستشئمون بصفر، ويقولون: إنه شهر مشئوم، فأبطل النبي ﷺ ذلك[(٣)].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٨٣/٥) مادة هوم.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٥/٣) مادة صفر.

(٣) لطائف المعارف (ص١٤٨).

٦٥- عن أَبي مَالِكٍ الأَشْعَرِيَّ ﷺ أَنَّ النبي ﷺ قالَ: ((أَرْبَعٌ في أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لا يَتْرُكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ في الأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ في الأَنْسَابِ، وَالاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ، وَالنِّيَاحَةُ)). وقالَ: ((النَّائِحَةُ إذا لم تَتُبْ قبل مَوْتِهَا، تُقَامُ يوم الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ من قَطِرَانٍ وَدِرْعٌ من جَرَبٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم - واللفظ له - في الجنائز (ح٩٣٤).

وأحمد في (٣٧/٥٣٧/٢٢٩٠٣) و(٣٧/٥٣٨/٢٢٩٠٤) و(٣٧/٥٤٤/٢٢٩١٢).

كلاهما من طرق عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام (ممطور الحبشي)، عن أبي مالك الأشعري ﷺ بنحوه.

وأخرجه ابن ماجه في الجنائز: باب في النهي عن النياحة (ح١٥٨١) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن ابن معانق أو أبي معانق (عبد الله بن معانق)، عن أبي مالك الأشعري ﷺ بذكر آخره.

غريب الحديث:

قوله: سِرْبَالٌ.

قال ابن منظور: السربال: القميص والدرع، وقيل: كل ما لبس فهو سربال[1].

(١) لسان العرب (٦/٢٢٨) مادة سرب.

٦٦- عن عبدِ الله بن عَبَّاسٍ - رَضِـي الله عَنهما - قـالَ: مُطِرَ النَّـاسُ علـى عَهْدِ النبي ﷺ، فقالَ النبيُّ ﷺ: ((أَصْبَحَ من النـاس شَـاكِرٌ، وَمِنْهُمْ كَـافِرٌ. قـالوا: هذه رَحْمَـةُ اللهِ، وقـالَ بَعْضُـهُمْ: لقد صَـدَقَ نَـوْءُ كَذَا وَكَذَا)). قـالَ: فَنَزَلَـتْ هذه الآيَةُ: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾ حتـى بَلَـغَ ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ۝٨٢﴾ (الواقعة: ٧٥-٨٢)

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في الإيمان (ح٧٧٣) من طريق عكرمة بن عمار، عن أبـي زميل (سماك بن الوليد الحنفي) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - به.

٦٧- عن عَلِي بن أبي طَالِب في قولِه عزَّ وجل:﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ (الواقعة: ٨٢) قالَ: شُكْرُكُمْ، تقولونَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، ونَجْمِ كَذَا وَكَذَا.

تخريج الحديث:

أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٢١٥/٢١١/١٣) عن علي رضي الله عنه مرفوعًا، ثم قال: وحدثنا ابنُ أبي مَريم، قال: حدثنا الفِرْيابي، قال حدثنا سُفْيَانُ، عن عبد الأَعْلَى، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن عَلِيٍّ - عليه السلام - مثله، ولم يرفعه.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٢٠٧/٢٧) من طريق يحيى (القطان) وفي (٢٠٨/٢٧) من طريق مهران.

كلاهما عن سفيان، عن عبد الأعلى الثعلبي، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي،عن علي رضي الله عنه بنحوه، وهو في الموضع الأول مختصر، بدون ذكر الشاهد، وفي الموضع الثاني زيادة.

وأخرجه الترمذي في تفسير القرآن: باب ومن سورة الواقعة (ح٣٢٩٥)، وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح[1] لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث إسرائيل. ورواه سفيان الثوري، عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي نحوه، ولم يرفعه.

وأحمد في (٦٧٧/٩٧/٢) و(٨٤٩/٢١٠/٢ و٨٥٠)، وفي الموضع الثالث قال مؤمل: قلت لسفيان (الثوري): إن إسرائيل رفعه. قال: صبيان، صبيان.

وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند (١٠٨٧/٣٣٠/٢).

والبزار في مسنده(٥٩٣/٢٠٨/٢)،وقال: هذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي عبد الرحمن إلا عبد الأعلى الثعلبي، ولا يروى عن علي رضي الله عنه إلا من هذا الوجه.

والطبري في تفسيره (٢٠٧/٢٧-٢٠٨).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٢١٤/٢١١/١٣ و٥٢١٥).

وابن أبي حاتم في تفسيره، كما في تفسير القرآن العظيم لابن كثير(٣٨١/٤).

والخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص٣١٠/ح٧٧٧).

وابن السماك في حديثه، كما في كتاب مجموعٌ فيه عشرة أجزاء حديثية

(١) الأصح هو (حسن غريب). حيث هكذا جاء في نسخة الترمذي للكروخي - وهي أجود نسخ الترمذي في هذا العصر - كما في كتاب الحديث الحسن لذاته ولغيره (١٦٣٥/٣). وهكذا جاء - أيضًا - في الأحاديث المختارة (١٩١/٢). وتحفة الأشراف (٧٠/٧). وتفسير ابن كثير (٣٨١/٤).

(ص٢٨٨/ح٤٢).

والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٥٧١/١٩١/٢).

كلهم من طرق عن إسرائيل بن يونس، عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي ﷺ قال: قال رسول ﷺ بنحوه.

قال الدارقطني لما سئل عن هذا الحديث:يرويه عبد الأعلى التغلبي[١]عن أبي عبد الرحمن، واختلف عنه فرواه إسرائيل وأبان بن تغلب، عن عبد الأعلى ورفعه إلى النبي ﷺ. وخالفهما الثوري فرواه عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الرحمن، عن علي موقوفًا. ويشبه أن يكون الاختلاف من جهة عبد الأعلى[٢].

وقال أبو زرعة: عبد الأعلى ضعيف الحديث، ربما رفع الحديث، وربما وقفه[٣].

قلت: لعل الأقرب أن الحديث موقوف، فقد تقدم إنكار سفيان الثوري - أمير المؤمنين في الحديث - على إسرائيل رفعه. وتقدم - أيضًا - أن الترمذي استغرب المرفوع.

دراسة إسناده عند الطحاوي:

- ابن أبي مريم:

هو عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم أبو بكر الجمحي مولاهم المصري.

روى عن جدِّه ومحمد بن يوسف الفريابي وغيرهما، وروى عنه أحمد بن القاسم المالكي والطبراني وغيرهما.

قال ابن عدي: يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل. ثم ساق له ابن عدي أحاديث تفرد بها، ثم قال: عبد الله بن محمد هذا إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه أو يتعمد، فإني رأيت له غير حديث مما لم أذكره - أيضًا - ها هنا غير محفوظ. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ضعيف.

توفي في رمضان سنة إحدى وثمانين ومائتين. وقد أضر بأخرة.

له ترجمة في: (الكامل ١٠٩٠/٢٥٥/٤، وتاريخ الإسلام ٣١٤/٢٠٥/٢١، وميزان الاعتدال ٤٥٥٤/٤٩١/٢، ولسان الميزان ٣٣٧/٣).

---

(١) الصواب الثعلبي كما في كتب الجرح والتعديل.

(٢) العلل (١٦٣/٤-١٦٤).

(٣) ينظر: ترجمته الآتية.

- الفريابي:

هو محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولاهم، الفريابي، بكسر الفاء وسكون الراء بعدها تحتانية وبعد الألف موحدة، نزيل قيسارية من ساحل الشام.

روى عن الأوزاعي وسفيان الثوري - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه البخاري وعبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم وغيرهما.

قال يعقوب بن سفيان: قال لي عيسى بن محمد: كان الفريابي يرى أن سماعه أصح من سماع أصحاب سفيان.

وقال أبو عمير بن النحاس: سألت ابن معين قلت: أيهما أحب إليك كتاب الفريابي أو كتاب قبيصة؟ قال:كتاب الفريابي.

وقال ابن أبي خيثمة: سئل ابن معين عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ فقال: هم خمسة: القطان ووكيع وابن المبارك وابن مهدي وأبو نعيم، وأما الفريابي وأبو حذيفة وقبيصة وعبيد الله وأبو أحمد الزبيري وعبد الرزاق وأبو عاصم والطبقة فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات كلهم دون أولئك في الضبط والمعرفة.

وقال العجلي: الفريابي ثقة هو ويحيى بن آدم، وأبو أحمد الزبيري وقبيصة ومعاوية ثقات، ووكيع وأبو نعيم والأشجعي والقطان وابن مهدي أثبت في حديث سفيان منهم.

وقال أبو بشر الدولابي عن البخاري: حدثنا محمد بن يوسف، وكان من أفضل أهل زمانه عن سفيان بحديث ذكره.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن الفريابي ويحيى بن يمان، فقال: الفريابي أحب إلي. قال: وسألت أبي عن الفريابي، فقال: صدوق، ثقة.

وقال النسائي: ثقة.

وقال السلمي: سألت الدارقطني إذا اجتمع قبيصة والفريابي في الثوري من تقدم منهما؟ قال: الفريابي لفضله ونسكه.

وقال أبو أحمد بن عدي: له عن الثوري أفرادات[(١)]، وله حديث كثير عن الثوري، وقد تقدم الفريابي في سفيان الثوري على جماعة مثل: عبد الرزاق ونظرائه، وقالوا: الفريابي أعلم بالثوري منهم. ورحل إليه أحمد بن حنبل، فلما قرب من قيسارية نعي إليه، فعدل إلى حمص، وكان رحل إليه قاصدًا. والفريابي فيما يتبين صدوق، لا بأس به.

(١) علَّق الذهبي في الميزان على هذا بقوله: لأنه لازمه مدة، فلا ينكر له أن ينفرد عن ذاك البحر.

وقال عباس: سمعت يحيى بن معين يقول: حدث الفريابي عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ((الشعر في الأنف أمان من الجذام)).

قال يحيى: وهذا حديث باطل[1].

وقال ابن هانئ عن أحمد: ما رأيت أكثر خطأ في الثوري من الفريابي.

وقال العجلي: قال لي بعض البغداديين: أخطأ محمد بن يوسف في مائة وخمسين حديثًا من حديث سفيان.

وقال الذهبي في الميزان: أحد الأثبات.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان. وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، أخطأ في شيء من حديث الثوري، وقد عدوه من المقدمين في أصحاب الثوري لملازمته.

وهو من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (تاريخ الثقات للعجلي ص٤١٦/ت١٥١٨، والمعرفة والتاريخ ٧١٩/١، والجرح والتعديل ٥٣٣/١١٩/٨، والكامل ١٧٠٤/٢٣١/٦، وتهذيب الكمال ٥٢/٢٧/ ٥٧١٦، وميزان الاعتدال ٨٣٤٠/٧١/٤، وشرح العلل ٥٣٥/٢-٥٤٥، وهدي الساري ص٤٤٢، وتهذيب التهذيب ٥٣٥/٩-٥٣٧، والتقريب ص٩١١/ت٦٤٥٥).

- سفيان:

هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي.

ثقة، حافظ، فقيه، حجة، وكان ربما دلس.

تقدمت ترجمته في (ح١٣).

- عبد الأعلى:

هو عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، بالمثلثة والمهملة، الكوفي.

روى عن أبي عبد الرحمن السلمي وسعيد بن جبير وغيرهما، وروى عنه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وغيرهما.

قال ابن أبي مريم: سمعت يحيى (بن معين) يقول: عبد الأعلى الثعلبي ثقة.

وقال عبد الله بن أبي الأسود عن يحيى بن سعيد: سألت سفيان الثوري عن أحاديث عبد الأعلى، عن ابن الحنفية، فضعفها.

وقال أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن مهدي: كل شيء روى عبد

---

(١) علَّق الذهبي في الميزان على هذا بقوله: إنما الباطل أن يجعله من قول النبي ﷺ، أما أن يكون مجاهد قاله فهذا صحيح عنه. وينظر: تعليق ابن عدي في الكامل (٢٣٢/٦).

الأعلى عن محمد ابن الحنفية إنما هو كتاب أخذه لم يسمعه.

وقال عمرو بن علي: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عنه. سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما أدري كيف أحدث عن عبد الأعلى؟ واحد يقول: عن ابن الحنفية، وآخر يقول: عن أبي عبد الرحمن، وآخر يقول: عن سعيد بن جبير. قال: وكان يحيى بن سعيد يحدثنا عن عبد الأعلى.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ضعيف الحديث.

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، ربما رفع الحديث، وربما وقفه.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: ليس بقوي، يقال: إنه وقع إليه صحيفة لرجل يقال له: عامر بن هني، كان يروي عن ابن الحنفية. فقلت له: فما يروى عن ابن الحنفية عن علي؟ قال: شبه ريح، لم يصححها. قلت له:لِمَ؟ قال: وقع إليه كتاب الحارث الأعور.

وقال النسائي: ليس بالقوي، ويكتب حديثه.

وقال أبو أحمد بن عدي: قد حدث عنه الثقات، ويحدث عن سعيد بن جبير وابن الحنفية وأبي عبد الرحمن السلمي، وغيرهم، بأشياء لا يتابع عليها.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم. اهـ

قلت: الراجح أنه ضعيف، حيث أكثر الأئمة على تضعيفه. أما ما ذكره عمرو بن علي أن يحيى بن سعيد يحدثنا عن عبد الأعلى. فقد جاء - أيضًا - عنه: كان يحيى لا يحدث عن عبد الأعلى.

وقال علي المديني: سألت يحيى عن عبد الأعلى الثعلبي، فقال: تعرف وتنكر.

فلعل تحديثه عنه كان في أول الأمر.

وأما توثيق ابن معين له كما في رواية ابن أبي مريم. فقد قال ابن أبي خيثمة عنه: ليس بذاك القوي. وقال - أيضًا - عنه: ليس بثقة.

وقال ابن الجنيد عنه: صالح، ليس بذاك.

قلت: يحمل توثيق ابن معين لصدقه، وأما تضعيفه فلسوء ضبطه.

وهو من السادسة. وأخرج له الأربعة.

له ترجمة في: (سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص٣٤٣/ت٢٨٩، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٠١٩/٥٧/٣، والجرح والتعديل ١٣٤/٢٥/٦، والمجروحين ١٥٥/٢-١٥٦، والكامل ١٤٦٤/٣١٦/٥، وتهذيب الكمال ٣٦٨٤/٣٥٢/١٦، وميزان الاعتدال ٤٧٢٦/٥٣٠/٢، وتهذيب التهذيب ٩٤/٦-٩٥، والتقريب ص٥٦١/ت٣٧٥٥).

- أبو عبد الرحمن السلمي:

هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة، بفتح الموحدة وتشديد الياء، أبو عبد

الرحمن السلمي، الكوفي، المقرئ، مشهور بكنيته، ولأبيه صحبة.

روى عن علي بن أبي طالب وأبي موسى الأشعري - رضي الله عنهما - وغيرهما، وروايته عن علي في الصحيحين، وروى عنه سعيد بن جبير وعبد الأعلى الثعلبي وغيرهما.

قال العجلي: كوفي، تابعي، ثقة.

وقال النسائي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت.

وهو من الثانية، مات بعد السبعين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٦٤/٣٧/٥، وتهذيب الكمال ٣٢٢٢/٤٠٨/١٤، وتهذيب التهذيب ١٨٣/٥-١٨٤، والتقريب ص٤٩٩/ت٣٢٨٩).

- علي:

هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ، وزوج ابنته.

من السابقين الأولين، ورجح جمع أنه أول من أسلم. وهو أحد العشرة.

مات في رمضان سنة أربعين - وهو يومئذ أفضل الأحياء من بني آدم بالأرض بإجماع أهل السنة - وله ثلاث وستون على الأرجح. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٠٥٥/١٩١/٦، ومعرفة الصحابة ٤/٧٥/١، والاستيعاب ١٨٥٥/١٣١/٨، وتهذيب الكمال ٤٠٨٩/٤٧٢/٢٠، وتهذيب التهذيب ٣٣٥/٧-٣٣٩، والتقريب ص٦٩٨/ت٤٧٨٧، والإصابة ٥٦٨٢/٥٧/٧).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه ابن أبي مريم وعبد الأعلى وكلاهما ضعيف. وتقدم في التخريج أنه اختلف في رفعه ووقفه، والراجح أنه موقوف.

وله شاهد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - موقوفًا عليه نحوه. أخرجه الطبري في تفسيره (٢٠٧/٢٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٢١٦/٢١٢/١٣) بسند صحيح.

٦٨- عن أبي سَعِيد الخُدْرِي ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ - وقالَ سُفْيَانُ[(١)]: لاَ أدري من عَتَّابٌ؟ -: ((لو أَمْسَكَ اللهُ الْقَطْرَ عَنِ الناس سَبْعَ سِنِينَ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ لأَصْبَحَتْ طَائِفَةٌ بِهِ كَافِرِينَ، يَقُولُونَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ الْمِجْدَحِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد - واللفظ له - في (١١٠٤٢/٩٥/١٧)، فقال: ثنا سُفْيَانُ، سمع عَمْرٌو عَتَّابَ بن حُنَيْنٍ يحدث عن أبي سَعِيدٍ ﷺ به.

ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٢٩٠/١٩).

وأخرجه النسائي في الاستسقاء: باب كراهية الاستمطار بالكوكب (ح١٥٢٦)، وفي الكبرى باب كراهية الاستمطار بالأنواء (ح١٨٣٦).

وعبد الرزاق في تفسيره (٢٧٤/٢).

والحميدي في مسنده (٧٥١/٢).

والبخاري في التاريخ الكبير (٥٥/٧).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٢١٨/٢١٥/١٣).

وابن حبان في صحيحه (٦١٣٠/٥٠٠/١٣).

والطبراني في الدعاء (٩٦١/١٢٥٠/٢).

كلهم من طرق عن سفيان (بن عيينة)، عن عمرو بن دينار، عن عتاب بن حنين، عن أبي سعيد بنحوه، وجاء عند النسائي (خمس سنين)، وعند الطحاوي (تسع سنين).

وأخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقول إذا رأى المطر (ح١٠٧٦١).

والدارمي في سننه (٢٧٢٦/٤٠٥/٢).

وأبو يعلى في مسنده (١٣١٢/٤٨٢/٢).

كلهم من طرق عن عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن عتاب بن حنين، عن أبي سعيد بنحوه، وجاء عندهم (عشرسنين).

دراسة إسناده عند أحمد:

- سفيان:

هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي.

ثقة، حافظ.

تقدمت ترجمته في (ح٥١).

---

(١) هو ابن عيينة.

- عمرو:
هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولاهم.
ثقة، ثبت.
تقدمت ترجمته في (ح٣٢).
- عتاب بن حنين:
هو عتاب بن حنين أو ابن أبي حنين المكي.
روى عن أبي سعيد الخدري ﷺ، وروى عنه عمرو بن دينار ويحيى بن عبد الله بن صيفي وعبد الله بن ميسرة[١].
ذكره ابن حبان في الثقات.
وقال سفيان بن عيينة: لا أدري من عتاب؟.
وذكره البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً.
وقال ابن حجر في التقريب: مقبول[٢]. اهـ
قلت: الراجح أنه مجهول الحال.
وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فقد تقدم[٣] أنه يحتج بمن لا يعرف.
وهو من الرابعة. وأخرج له النسائي.

له ترجمة في: (التاريخ الكبير ٥٥/٧، والجرح والتعديل ٤٨/١١/٧، وتهذيب الكمال ٣٧٦٤/٢٩٠/١٩، وتهذيب التهذيب ٩١/٧-٩٢، والتقريب ص٦٥٦/ت٤٤٥٢).
- أبو سعيد:
هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري، أبو سعيد الخدري.
له ولأبيه صحبة، استصغر بأحد، ثم شهد ما بعدها، وروى الكثير.
مات ﷺ بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين، وقيل: سنة أربع وسبعين. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٤٠٦/٩٣/٤، ومعرفة الصحابة ١١١٠/١٢٦٠/٣، والاستيعاب ٩٥٤/١٦٢/٤، وتهذيب الكمال ٢٢٢٤/٢٩٤/١٠، وتهذيب التهذيب ٤٧٩/٣-٤٨١، والتقريب ص٣٧١/ت٢٢٦٦، والإصابة ٣١٨٩/١٦٥/٤).

---
(١) ينظر: المعرفة والتاريخ (٣٤٢/٣).
(٢) ينظر: ترجمة نصر بن علقمة في (ح٨).
(٣) ينظر: ترجمة الوليد بن مالك في (ح٧).

الحكم على الحديث:

إسناده فيه عتاب بن حنين، وهو وإن كان مجهول الحال؛ فهو يستأنس بروايته؛ لكونه من طبقة التابعين، وقد روى عنه عدة، وأخرج له النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وليس في روايته ما يستنكر.

قال الذهبي: وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين، فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك[١].

وقال ابن كثير: فأما المبهم الذي لم يسم أو من سمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن[٢].

وما جاء من الأحاديث الصحيحة في هذا المبحث شاهدة له.

وقال الألباني: ضعيف[٣].

غريب الحديث:

قوله: بِنَوْءِ الْمِجْدَحِ.

قال ابن الأثير: المجدح: نجم من النجوم. وقيل: هو الدبران. وقيل: هو ثلاثة كواكب كالأثافي، تشبيها بالمجدح الذي له ثلاث شعب، وهو عند العرب من الأنواء الدالة على المطر[٤].

(١) ديوان الضعفاء والمتروكين (ص٤٧٨).
(٢) اختصار علوم الحديث (٢٩٣/١) .
(٣) السلسلة الضعيفة (١٧٢١/٢١٠/٤).
(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٤٣/١) مادة جدح. وينظر: سنن النسائي الكبرى (٢٣٠/٦). وصحيح ابن حبان (٥٠٢/١٣).

٦٩- عن أبي هُرَيْرَةَ ﵁ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((أَرْبَعٌ مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ لَنْ يَدَعَهَا النَّاسُ: النِّيَاحَةُ، وَالتَّغَايُرُ أَوِ التَّعَايُرُ - شَكَّ أَبُو عَامِرٍ - فِي الأَحسَابِ، وَمُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، وَالْعَدْوَى: جَرِبَ بَعِيرٌ فِي مِئَةٍ، فَمَنْ أَعْدَى الأَولَ؟!)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن جرير - واللفظ له - في تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب ﵁ ص٨/ح١٠)، فقال: حدثنا ابنُ بَشَّارٍ، قالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، قالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ به.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٣١٤٢/٤١١/٧).

وابن منده في الإيمان (٦٦٢/٦٥٤/٢).

كلاهما من طريق سفيان الثوري، عن سليمان الأعمش، عن ذكوان، عن أبى هريرة ﵁ بنحوه. ولفظه عند ابن منده: ((ثلاثٌ لا يدعهن الناس: النياحة، والطعن في الأنساب، والعدوى: جرب بعير في إبل مائة فجربت، فمن أعدى الأول؟!)). قال ابن منده: رواه أبو عامر، وفيه: ((ومطرنا بنوء كذا)).

وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص٣١٥). ومن طريقه الترمذي في الجنائز: باب ما جاء في كراهية النوح (ح١٠٠١)، وقال: هذا حديث حسن.

ومن طريقه - أيضًا - البيهقي في شعب الإيمان (٤٧٨٠/١٣٦/٧)، وقال: وقفه جعفر ابن عون، عن مسعر، عن علقمة.

وأحمد في (٧٩٠٨/٢٨٨/١٣) و(٩٣٦٥/٢١٥/١٥) و(٩٨٧٢/٥٣٨/١٥) و(١٠٨٠٩/٤٧٣/١٦) و(١٠٨٧١/٥٠٦/١٦).

وابن جرير في تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب ﵁ ص١٠/ح١٦).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٠٩/٤).

كلهم من طرق عن علقمة بن مرثد، عن أبي الربيع المدني، عن أبي هريرة ﵁ بنحوه.

وأخرجه أحمد في (٧٥٦٠/٥١٩/١٢).

وابن حبان في صحيحه (٣١٤١/٤١٠/٧).

كلاهما من طريق ربعي بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد المقبري، عن أبى هريرة ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: ((ثلاثٌ من عمل الجاهلية لا يتركهن أهل الإسلام: النياحة، والاستسقاء بالأنواء، والتعاير)). وهذا لفظ ابن حبان.

وأخرجه ابن منده في الإيمان (٦٦٤/٦٥٥/٢ و٦٦٥) من طريقين عن العلاء (بن عبد الرحمن)، عن أبيه، عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: ((ثلاثٌ من عمل الجاهلية لا يتركهن الناس: الطعن في النسب، والنياحة

على الميت، والاستمطار بالأنواء))[١]. وهذا لفظ الموضع الأول.

دراسة إسناده عند ابن جرير:

- ابن بشار:

هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر بندار.

روى عن أبي داود الطيالسي وأبي عامر العقدي - وروايته عنه في البخاري - وغيرهما، وروى عنه البخاري ومسلم وابن جرير الطبري وغيرهم.

وقال عبد الله بن محمد بن سيار: أبو موسى[٢] وبندار ثقتان، وأبو موسى أحج لأنه كان لا يقرأ إلا من كتابه، وبندار يقرأ من كل كتاب[٣].

وقال العجلي: بندار بصري، ثقة، كثير الحديث، وكان حائكًا.

وقال أبو الحسين السمناني: كان أهل البصرة يقدمون أبا موسى على بندار، وكان الغرباء يقدمون بندارًا على أبي موسى.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وقال النسائي: صالح، لا بأس به.

وقال الدارقطني: من الحفاظ الأثبات.

وقال ابن خزيمة في التوحيد: ثنا إمام أهل زمانه: محمد بن بشار.

وقال مسلمة بن قاسم: أنا عنه ابن المهراني، وكان ثقة، مشهورًا.

وقال ابن حبان في الثقات:كان يحفظ حديثه، ويقرأه من حفظه.

وقال ابن حجر في التهذيب: قال البخاري في صحيحه: كتب إلي بندار. فذكر حديثًا مسندًا، ولولا شدة وثوقه ما حدث عنه بالمكاتبة، مع أنه في الطبقة الرابعة من شيوخه إلا أنه كان مكثرًا، فيوجد عنده ما ليس عند غيره.

وقال عبد الله بن محمد بن سيار: سمعت أبا حفص عمرو بن علي يحلف أن بندارًا يكذب فيما يروي عن يحيى.

وقال - أيضًا -: سمعت أبا موسى، وكان صنف حديث داود بن أبي هند، ولم يكن بندار صنفه، فسمعت أبا موسى يقول: منا قوم لو قدروا أن يسرقوا حديث داود لسرقوه. يعني به بندارًا.

وقال أبو الفتح الأزدي: حدثنا محمد بن جعفر المطيري، قال: حدثنا ابن الدورقي، قال: كنا عند يحيى بن معين، وجرى ذكر بندار، فرأيت يحيى لا

---

(١) سئل الدارقطني في العلل (١١/٦٨-٦٩) عن هذا الحديث فقال: يرويه العلاء بن عبد الرحمن، واختلف عنه في رفعه، فرفعه محمد بن جعفر بن أبي كثير عن العلاء، وتابعه ابن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن العلاء، ووقفه ابن وهب عن سليمان، ورفعه صحيح.

(٢) هو محمد بن المثنى، أبو موسى الزمن.

(٣) علّق الخطيب البغدادي على هذا بقوله: وإن كان يقرأ من كل كتاب، فإنه كان يحفظ حديثه.

يعبأ به، ويستضعفه.

قال ابن الدورقي: ورأيت القواريري لا يرضاه، وقال: كان صاحب حمام[١].

قال أبو الفتح الأزدي: بندار قد كتب الناس عنه وقبلوه، وليس قول يحيى والقواريري مما يجرحه، وما رأيت أحدًا ذكره إلا بخير وصدق.

وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي وسألته عن حديث رواه بندار، عن ابن مهدي، عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: ((تسحروا فإن في السحور بركة))، فقال: هذا كذب، حدثني أبو داود موقوفًا. وأنكره أشد الإنكار.

وقال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن بندار نحوًا من خمسين ألف حديث، وكتبت عن أبي موسى شيئًا، وهو أثبت من بندار. ثم قال: لولا سلامة في بندار ترك حديثه[٢].

وقال الذهبي في الميزان: ثقة، صدوق.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه أكثر الأئمة.

أما تكذيب الفلاس له، فقد قال الذهبي في الميزان: كذبه الفلاس فما أصغى أحد إلى تكذيبه، لتيقنهم أن بندارًا صادق أمين.

وقال ابن حجر في هدي الساري: ضعفه الفلاس، ولم يذكر سبب ذلك، فما عرجوا على تجريحه.

وأما قول ابن المديني عنه: يكذب. بسبب رفعه للحديث، فلعله يريد (أخطأ)، كما هي في لغة أهل الحجاز[٣].

وهو من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين، وله بضع وثمانون سنة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١١٨٧/٢١٤/٧، وثقات ابن حبان ١١١/٩، وتاريخ بغداد ٤٩٧/١٠١/٢، وتهذيب الكمال ٥٠٨٦/٥١١/٢٤، وميزان الاعتدال ٤٩٠/٣/ ٧٢٦٩، وهدي الساري ص٤٣٧، وتهذيب التهذيب ٧٠/٩-٧٣، والتقريب ص٨٢٨/ ت٥٧٩١).

---

(١) علَّق الذهبي في الميزان على هذا بقوله: قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم، وهو حجة بلا ريب.

(٢) علَّق ابن حجر في هدي الساري على هذا بقوله: يعني أنه كانت فيه سلامة، فكان إذا سها أو غلط يحمل ذلك على أنه لم يتعمد.

(٣) ذكر ابن حبان في الثقات (١١٤/٦) أن أهل الحجاز يسمون الخطأ كذبًا.

- أبو عامر:
هو عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العقدي، بفتح المهملة والقاف.
روى عن سليمان بن بلال وسفيان الثوري - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه محمد بن بشار بندار وأبو موسى محمد بن المثنى وغيرهما.
قال عبد الرحمن بن مهدي: كتبت حديث ابن أبي ذئب عن أوثق شيخ: أبي عامر العقدي.
وقال الدارمي عن يحيى بن معين: ثقة.
وقال أبو حاتم: صدوق.
وقال النسائي: ثقة مأمون.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ
قلت: الخلاصة أنه ثقة.
وهو من التاسعة، مات سنة أربع أو خمس ومائتين. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٦٩٨/٣٥٩/٥، وتهذيب الكمال ٣٥٤٥/٣٦٤/١٨، وتهذيب التهذيب ٤٠٩/٦-٤١٠، والتقريب ص٦٢٥/ت٤٢٢٧).
- سليمان:
هو سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي، أبو محمد، الكوفي، الأعمش.
ثقة، حافظ، يدلس.
تقدمت ترجمته في (ح٩).
- ذكوان:
هو ذكوان أبو صالح السمان، الزيات، المدني، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة.
روى عن أبي هريرة - وروايته عنه في الصحيحين - وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم وغيرهما، وروى عنه عبد الله بن دينار والأعمش - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما.
قال أبو بكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: ثقة. زاد أبو زرعة: مستقيم الحديث. وزاد أبو حاتم: صالح الحديث، يحتج بحديثه.
وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ثقة، ثقة، من أجل الناس وأوثقهم.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت.
وهو من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة. وأخرج له الجماعة.

لـه ترجمـة فـي: (الجـرح والتعـديل ٣/٤٥٠/٢٠٣٩، وتهـذيب الكمـال ١٨١٤/٥١٣/٨، وتهـذيب التهـذيب ٣/٢١٩-٢٢٠، والتقريـب ص٣١٣/ت١٨٥٠).

- أبو هريرة:

هو أبو هريرة الدوسي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة.

تقدمت ترجمته في (ح٣٦).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، والأعمش وإن كان مدلسًا فروايته عن أبي صالح السمان محمولة على الاتصال لأنه مكثر عنه، قال الذهبي في الميزان عن الأعمش: هو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال: حدثنا، فلا كلام، ومتى قال: عن، تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم وابن[١] أبي وائل وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال[٢].

وتقدم في التخريج أن للحديث طرقًا أخرى.

وقال الألباني: سنده صحيح، رجاله ثقات[٣].

غريب الحديث:

قوله: التَّعَايُرُ.

قال ابن منظور: التعاير: التساب، والتعايب دون التعاير إذا عاب بعضهم بعضًا[٤].

---

(١) لعل الصواب حذفها، لأن الأعمش مشهور بالرواية عن أبي وائل وليس عن ابنه.

(٢) ينظر: ترجمة الأعمش في (ح٩).

(٣) السلسلة الصحيحة (٤/٤١١).

(٤) لسان العرب (٩/٤٩٤) مادة عير.

٧٠- عن جَابِرِ بن سَمُرَةَ ﵁ قالَ: سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: ((ثَلاَثٌ أَخَافُ على أُمتي: الاِسْتِسْقَاءُ بِالأَنْوَاءِ، وَحَيْفُ السُّلطان، وَتَكْذِيبٌ بِالْقَدَرِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة - واللفظ له - كما في المطالب العالية (٧٤٩/١٢٦/٥)، فقال: حدثنا مُحمدُ بن الْقَاسِمِ، حدثنا فطر، عن أبي خَالِدٍ الوالِبِي، عن جَابِرِ بن سَمُرَةَ ﵁ به.

ومن طريقه كلٌّ من:

أحمد في (٢٠٨٣٢/٤٢٢/٣٤)، ورواه - أيضًا - ابنه عبد الله.

وابن أبي عاصم في السنة (٣٢٤/١٤٢/١).

وأبو يعلى في مسنده (٧٤٦٢/٤٥٥/١٣).

والطبراني في الكبير (١٨٥٣/٢٠٨/٢) في أحد الطريقين.

وأخرجه البزار، كما في كشف الأستار (٢١٨١/٣٦/٣)، وقال: لا نعلمه يروى عن جابر بن سمرة إلا من هذا الوجه، ومحمد بن القاسم لين الحديث.

وأبو يعلى في مسنده (٧٤٧٠/٤٦٠/١٣).

والطبراني في الكبير في الموضع السابق.

والطبراني في الأوسط (١٨٧٣/٥٠٧/٢)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن فطر إلا محمد، ولا يروى عن جابر بن سمرة إلا بهذا الإسناد.

وفي الصغير (١١٢/٨٥/١)، وقال: لا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد، تفرد به الأسدي.

والبيهقي في القضاء والقدر (٣٤١/٦٨٧/٢).

كلهم من طرق عن محمد بن القاسم، عن فطر بن خليفة، عن أبي خالد الوالبي، عن جابر بن سمرة ﵁ بمثله، وهو بنحوه عند ابن أبي عاصم والطبراني في الأوسط والصغير.

دراسة إسناده عند أبي بكر ابن أبي شيبة:

- محمد بن القاسم:

هو محمد بن القاسم الأسدي، أبو إبراهيم[1] الكوفي، شامي الأصل، لقبه كاو.

روى عن شعبة بن الحجاج وشيبان بن عبد الرحمن النحوي وغيرهما، وروى عنه أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة وعبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى وغيرهما.

قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: ثقة، وقد كتبت عنه.

(١) هكذا هي كنيته في كتب الجرح والتعديل، وجاء في التقريب: أبو القاسم.

وقال العجلي: كان شيخًا، صدوقًا، عثمانيًا.

وقال الدوري: وذكر (يعني يحيى بن معين) محمد بن القاسم الأسدي فلم يرضه. قال أبو الفضل: ومذهب يحيى عندي في محمد بن القاسم؛ أن محمد بن القاسم رجل لم يكن من أصحاب الحديث، ولم يكن له تيقظ أصحاب الحديث.

وقال البخاري عن أحمد: رمينا حديثه. وفي موضع آخر: كذبه أحمد.

وقال الترمذي: قد تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه.

وقال النسائي: ليس بثقة، كذبه أحمد بن حنبل.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي، ولا يعجبني حديثه.

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابع عليه.

وقال الدارقطني: كذاب.

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، ويأتي عن الأثبات بما لم يحدثوا، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال، كان ابن حنبل يكذبه.

وقال ابن حجر في التقريب: كذبوه. اهـ

قلت: الراجح أنه ضعيف جدًّا، حيث أكثر الأئمة على تضعيفه.

ولعل ثناء ابن معين والعجلي عليه إنما كان في أول أمره، ولهذا جاء عن ابن معين تضعيفه.

وهو من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين. وأخرج له الترمذي.

له ترجمة في: (تاريخ ابن معين للدوري ٤٨/٤، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٦٨٤/١٢٦/٤، والجرح والتعديل ٢٩٥/٦٥/٨، والمجروحين ٢٨٧/٢-٢٨٨، والكامل ١٧٢٧/٢٤٨/٦، وتهذيب الكمال ٥٥٥٠/٣٠١/٢٦، وميزان الاعتدال ٨٠٦٦/١١/٤، وتهذيب التهذيب ٤٠٧/٩-٤٠٨، والتقريب ص٨٨٩/ت٦٢٦٩).

- فطر:

هو فطر بن خليفة المخزومي مولاهم، أبو بكر الحناط، بالمهمله والنون.

روى عن مجاهد بن جبر وأبي خالد الوالبي وغيرهما، وروى عنه عبد الله بن المبارك ويحيى القطان وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقة - إن شاء الله تعالى -،ومن الناس من يستضعفه، وكان لا يدع أحدًا يكتب عنه، وكانت له سن عالية ولقاء.

وقال أبو بكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ثقة، صالح الحديث. قال: وقال أبي: كان فطر عند يحيى بن سعيد ثقة.

وقال عبد الله بن أحمد ـ أيضًا ـ: سألت أبي عن فطر، فقال: ثقة، صالح الحديث، حديثه حديث رجل كيس، إلا أنه يتشيع.

وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أبا نعيم يرفع من فطر ويوثقه، ويذكر أنه كان ثبتًا في الحديث.

وقال العجلي: كوفي، ثقة، حسن الحديث، وكان فيه تشيع قليل.

وقال السعدي: زائغ، غير ثقة.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، كان يحيى بن سعيد يرضاه، ويحسن القول فيه، ويحدث عنه.

وقال النسائي: ليس به بأس. وقال في موضع آخر: ثقة، حافظ، كيس.

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة عند الكوفيين يروونها عنه في فضائل علي وغيره، وهو متماسك، وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال العقيلي: حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا عمرو بن علي، سمعت يحيى بن سعيد يقول: حدثنا فطر، عن عطاء قال رسول الله ﷺ: ((من أصيب بمصيبة فليذكر مصيبته بي، فإنها أعظم المصائب)). فقلت ليحيى بن سعيد: أقال: حدثنا عطاء؟ قال: وما ينتفع بقول: حدثنا عطاء، ولم يسمع منه، سمعته يقول: حدثنا أبو خالد الوالبي.

قال الفلاس: ثم قدم علينا يزيد بن هارون، فحدثنا فطر عن أبي خالد الوالبي نفسه.

ثم قال العقيلي: حدثنا محمد، حدثنا صالح، حدثنا علي، قال: قلت ليحيى : في حديث فطر: (خرج علي وهم قيام)، فقال يحيى: إنما هو فقال لي: حدثنا أبو خالد الوالبي. قلت ليحيى: إنهم يدخلون بينهما زائدة وابن نشيط. قال يحيى: فإنه ـ أيضًا ـ قد قال لي: حدثنا أبو الطفيل في حصى الجمار، ثم أدخل بعد ذلك بينهما رجلاً فيما بلغني. قلت ليحيى: فتعتمد على قوله: حدثنا فلان قال: حدثنا فلان، موصول. قال: لا. قلت: كانت منه سجية؟ قال: نعم(١).

وقال الساجي: صدوق، ثقة، ليس بمتقن، كان أحمد بن حنبل يقول: هو خشبي مفرط، قال الساجي: وكان يقدم عليًا على عثمان، وكان يحيى بن سعيد: يقول حدث عن عطاء ولم يسمع منه.

وقال الدارقطني: فطر زائغ، ولم يحتج به البخاري.

---

(١) علَّق الذهبي في السير على هذا بقوله: وما يبعد أن يكون لقي المشايخ المذكورين، لكنه ليس بذاك المتقن، مع ما فيه من بدعة، ومن أجل ذلك قرنه البخاري بآخر، وحديثه من قبيل الحسن.

وقال أبو بكر ابن عياش: ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه.

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: سمعت أحمد بن عبد الله بن يونس قال: كنا نمر على فطر، وهو مطروح لا نكتب عنه.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت قطبة بن العلاء يقول:تركت فطرًا، لأنه يروي أحاديث فيها إزراء على عثمان.

قال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: صدوق وثق.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، رمي بالتشيع. ا.هـ

قلت: الراجح أنه صدوق، فقد وثقه عدد من الأئمة، وإنما تكلم فيه لتشيعه، وتصريحه بالتحديث ممن لم يسمع منه. ولم يكن هذا تعمدًا منه، وإنما كانت منه سجية، حيث هو ليس بذاك المتقن.

وهو من الخامسة، مات بعد سنة خمسين ومائة. وأخرج له البخاري مقرونًا بغيره، والأربعة.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٣/٤٦٤/١٥٢١، والجرح والتعديل ٧/٩٠/ ٥١٢، والكامل ٦/٣٠/١٥٧٦، وتهذيب الكمال ٢٣/٣١٢/٤٧٧٣، وميزان الاعتدال ٣/٣٦٣/٦٧٧٩، وسير أعلام النبلاء ٧/٣٠/١٤، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٥١/ت٢٧٧، وهدي الساري ص٤٣٥، وتهذيب التهذيب ٨/٣٠٠-٣٠٢، والتقريب ص٧٨٧/ت٥٤٧٦).

- أبو خالد الوالبي:

هو أبو خالد الوالبي، بموحدة قبلها كسرة، الكوفي، اسمه هرمز، ويقال: هرم.

روى عن عبد الله بن عباس وجابر بن سمرة ﷺ وغيرهما، وروى عنه منصور بن المعتمر وفطر بن خليفة وغيرهما.

قال أبو حاتم: صالح الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي في الكاشف: صدوق.

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول(١). اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق، حيث هو تابعي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وروى عنه جمع من الثقات منهم: منصور بن المعتمر، وقد قال أبو داود: منصور لا يروي إلا عن كل ثقة(٢). وذكره ابن حبان في الثقات.

---

(١) ينظر: ترجمة نصر بن علقمة في (ح٨).

(٢) تهذيب الكمال (٥٤٩/٢٨).

=

وهو من الثانية، وفد على عمر، وقيل: حديثه عنه مرسل، فيكون من الثالثة. وأخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

(الجرح والتعديل ٥٠٨/١٢٠/٩، وتهذيب الكمال ٧٣٣٧/٢٧٥/٣٣، والكاشف ٦٦٠١/٤٢٢/٢، وتهذيب التهذيب ٨٣/١٢-٨٤، والتقريب ص١١٣٩/ت٨١٣٣).

- جابر بن سمرة:

هو جابر بن سمرة بن جنادة، بضم الجيم بعدها نون، السوائي، بضم المهملة والمد.

صحابي ابن صحابي.

نزل الكوفة ومات بها بعد سنة سبعين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٠٢٥/٤٩٣/٢، ومعرفة الصحابة ٤٥٣/٥٤٤/٢، والاستيعاب ٣٠٠/١١٧/٢، وتهذيب الكمال ٨٦٧/٤٣٧/٤، وتهذيب التهذيب ٣٩/٢-٤٠، والتقريب ص١٩١/ت٨٧٥، والإصابة ١٠١٤/٤٢/٢).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدًّا، ففيه محمد بن القاسم الأسدي وهو ضعيف جدًّا، والشاهد من هذا الحديث تشهد له أحاديث المبحث.

وقد تقدم في التخريج قول البزار: لا نعلمه يروى عن جابر بن سمرة إلا من هذا الوجه، ومحمد بن القاسم لين الحديث.

وقال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني في الثلاثة، وفيه محمد بن القاسم الأسدي وثقه ابن معين، وكذبه أحمد، وضعفه بقية الأئمة[1]. اهـ

وضعفه الألباني[2].

غريب الحديث:

قوله: وَحَيْفُ السلطان.

قال ابن منظور: الحيف: الميل في الحكم، والجور والظلم[3].

=

(١) مجمع الزوائد (٢٠٣/٧).
(٢) السلسلة الصحيحة (١٢٠/٣).
(٣) لسان العرب (٤٢٠/٣) مادة حيف.

٧١- عن مُعَاوِيَةَ الليثي ﷺ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: ((يصبحُ النَّاسُ مُجْدِبِينَ، فيأتيهم اللهُ برِزقٍ مِن عِنده، فَيُصْبِحُونَ مُشْرِكِينَ، فيَقُولُونَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود الطيالسي - واللفظ له - في مسنده (ص١٧٨)، فقال: حدثنا عِمْرَانُ الْقَطَّان، عن قَتَادَةَ، عن نَصْرِ بن عَاصِمٍ الليثي، عن مُعَاوِيَةَ الليثي ﷺ به.

ومن طريقه كلٌّ من: أحمد في (١٥٥٣٧/٢٩٧/٢٤).

والبزار، كما في كشف الأستار (٦٦٣/٣١٨/١).

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٩٤٠/١٩٥/٢).

ومن طريق ابن أبي عاصم أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٤٢١/٤).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٠٧٢/٢٥٠٢/٥)، من أحد الطريقين.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٢٩/٧).

والطبراني في الكبير (١٠٤٣/٤٣٠/١٩).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة في الموضع السابق.

كلهم من طرق عن عمران القطان، عن قتادة، عن نصر بن عاصم الليثي، عن معاوية الليثي ﷺ بنحوه، وهو بمثله عند البخاري والطبراني.

دراسة إسناده عند أبي داود الطيالسي:

- عمران القطان:

هو عمران بن داور، بفتح الواو بعدها راء، أبو العوام القطان البصري.

روى عن قتادة ومحمد بن سيرين وغيرهما، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود الطيالسي وغيرهما.

قال عمرو بن علي: كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه، وكان يحيى لا يحدث عنه، وقد ذكره يحيى يومًا، فأحسن الثناء عليه.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: أرجو أن يكون صالح الحديث.

وقال العجلي: بصري، ثقة.

وقال الترمذي: قال البخاري: صدوق، يهم.

وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن عمران العمي، فقال: من أصحاب الحسن، وما سمعت إلا خيرًا.

وقال الساجي: صدوق، وثقه عفان.

وقال ابن شاهين في الثقات: كان من أخص الناس بقتادة.

وقال أبو أحمد بن عدي: هو ممن يكتب حديثه.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

وقال الحاكم: صدوق.

وقال محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع: كان حروريًا، وكان يرى السيف على أهل القبلة.

وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: ليس بالقوي. وقال في موضع آخر: لم يرو عنه يحيى بن سعيد، وليس هو بشيء.

وروى عباس عن يحيى قال: كان عمران القطان يرى رأي الخوارج، ولم يكن داعية.

وقال المروذي: قال أحمد: ليس بذاك، وضعفه.

وقال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود وذكر عمران القطان، فقال: ضعيف، أفتى في أيام إبراهيم بن عبد الله بن حسن بفتوى شديدة فيها سفك دماء. وقال: سألت أبا داود عن عمران وأبي هلال، فقدم أبا هلال تقديمًا شديدًا.

وقال النسائي: ضعيف.

وقال الدارقطني: كان كثير المخالفة والوهم.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، يهم، ورمي برأي الخوارج. اهـ

قلت: أعدل الأقوال فيه ما قاله البخاري: صدوق، يهم.

وأما قول يزيد بن زريع: كان حروريًا. فقد أجاب عنه ابن حجر بقوله: فيه نظر، ولعله شبه بهم.

وهو من السابعة، مات بين الستين والسبعين ومائة. وأخرج له البخاري تعليقًا، والأربعة.

له ترجمة في: (العلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية المروذي وغيره ص١٠٤، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٣٠٩/٣٠٠/٣، والجرح والتعديل ١٦٤٩/٢٩٧/٦، والكامل ١٢٦٥/٨٧/٥، وتهذيب الكمال ٤٤٨٩/٣٢٨/٢٢، وميزان الاعتدال ٦٢٨٢/٢٣٦/٣، وهدي الساري ص٤٥٨، وتهذيب التهذيب ١٣٠/٨-١٣٢، والتقريب ص٧٥٠/ ت٥١٨٩).

- قتادة:

هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري.

حافظ، ثقة، ثبت، يدلس.

تقدمت ترجمته في (ح١١).

- نصر بن عاصم الليثي:

هو نصر بن عاصم الليثي، البصري.

روى عن مالك بن الحويرث ومعاوية الليثي رضي الله عنه وغيرهما، وروى عنه قتادة وحميد بن هلال وغيرهما.

قال العجلي والنسائي: ثقة.
وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.
وقال أبو داود: كان خارجيًا، ويقال: أول من وضع العربية نصر بن عاصم.
وقال المرزباني في معجم الشعراء: كان على رأي الخوارج ثم تركهم، وأنشد له:
فارقت نجدة والذين تزرقوا وابن الزبير وشيعة الكذاب
قال ابن حجر في التقريب: ثقة، رمي برأي الخوارج، وصح رجوعه عنه. اهـ
قلت: الخلاصة أنه ثقة.
وهو من الثالثة. وأخرج له البخاري في كتاب رفع اليدين، والباقون سوى الترمذي.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢١٢٩/٤٦٤/٨، وتهذيب الكمال ٦٣٩٩/٣٤٧/٢٩، وتهذيب التهذيب ٤٢٧/١٠، والتقريب ص٩٩٩/ت٧١٦٣).
- معاوية الليثي:
ذكره البخاري وغيره في الصحابة.
وقال ابن منده: عداده في أهل البصرة.
وقال ابن حجر: قال أبو عمر (ابن عبد البر): جعل البخاري معاوية بن حيدة ومعاوية الليثي واحدًا، وقد أنكره أبو حاتم.
قلت (يعني ابن حجر): الموجود في نسخ تاريخ البخاري التفرقة.
له ترجمة في: (التاريخ الكبير ١٤١٠/٣٢٩/٧، والجرح والتعديل ١٧٢٢/٣٧٦/٨، ومعرفة الصحابة ٢٦٥٦/٢٥٠٢/٥، والاستيعاب ٢٤٣٩/١٥٦/١٠، وتعجيل المنفعة ١٠٥٠/٢٧٣/٢، والإصابة ٨٠٨١/٢٤١/٩).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن لحال عمران القطان، وقتادة وإن كان مدلسًا ولم يصرح بالسماع[١]، فقد ذكر ابن شاهين أن عمران كان من أخص الناس بقتادة.
قال ابن حجر: قال أبو عمر (ابن عبد البر): يضطربون في إسناده. قلت (يعني ابن حجر): ما وقفت على وجه الاضطراب الذي ادعاه أبو عمر[٢].

---
(١) ينظر: ما تقدم في ترجمة قتادة من الكلام على تدليسه.
(٢) الإصابة (٢٤١/٩) بتصرف.

وقال البوصيري: رواه الطيالسي وعنه أحمد بن حنبل بسند حسن[١].
والحديث بشواهده التي في هذا المبحث يرتقي لدرجة الصحيح لغيره.

(١) إتحاف الخيرة (٢/٣٤٤/١٦٢٧).

٧٢- عن جُنَادَةَ بن مَالِكٍ ﷺ قالَ: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: ((ثَلاثٌ من أمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، لن يَدَعُهُنَّ أَهْلُ الإِسْلامِ أبَدًا: الاسْتمطَارَ بِالْكَوَاكِبِ، وَطَعْنًا في النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةَ على الْمَيِّتِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه البزار واللفظ له في مسنده - كما في مختصر زوائد مسند البزار لابن حجر (١/ ٥٦٠/٣٤٧)-،فقال:حدثنا محمدُ بنُ عُمَر بنِ هَيَّاج الكُوفي الهَمْداني،ثنا يَحيى بن عبدِ الرحمنِ الأَرحبيُّ، ثنا عُبَيْدَةُ بن الأَسْوَدِ، عن القَاسِمِ بن الْوَلِيدِ، عن مُصْعَبِ بن عُبَيْدِ اللَّهِ الأَزْدِيِّ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن جُنَادَةَ، عن جُنَادَةَ بن مَالِكٍ ﷺ به.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٢٩٨/٢٣٢/٢)، وقال: في إسناده نظر.

والطبراني في الكبير (٢١٧٨/٢٨٢/٢).

وابن قانع في معجم الصحابة (١٥٥/١).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٦٦٤/٦١٣/٢).

كلهم من طرق عن يحيى بن عبد الرحمن، عن عبيدة بن الأسود، عن القاسم بن الوليد، عن مصعب بن عبيد الله بن جنادة، عن أبيه، عن جده جنادة بن مالك ﷺ بنحوه، وهو عند البخاري مختصر.

دراسة إسناده عند البزار:

- محمد بن عمر بن هيَّاج الكوفي الهمداني:

هو محمد بن عمر بن هياج الهمداني أو الأسدي الكوفي.

روى عن يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي وإسماعيل بن صبيح اليشكري وغيرهما، وروى عنه البزار والنسائي وغيرهما.

قال البزار: ثقة[(١)].

وقال النسائي: لا بأس به.

وقال محمد بن عبد الله الحضرمي: ثقة.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق.

وهو من الحادية عشرة، مات سنة خمس وخمسين ومائتين. وأخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٩٧/٢٢/٨، وتهذيب الكمال ٥٥٠٠/١٧٨/٢٦، وتهذيب التهذيب ٣٦٢/٩-٣٦٣، والتقريب

(١) كشف الأستار للهيثمي (٣٠٦/٢).

ص٨٨١/ت٦٢١٤).

- يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي:

هو يحيى بن عبد الرحمن بن مالك بن الحارث الأرحبي، الكوفي.

روى عن يونس بن أبي يعفور العبدي وعبيدة بن الأسود وغيرهما، وروى عنه إسحاق ابن منصور السلولي ومحمد بن عمر بن هياج وغيرهما.

قال علي بن الحسين بن الجنيد عن ابن نمير: يحيى بن عبد الرحمن الذي يحدث عن عبيدة ابن الأسود لا بأس به، لم يكن صاحب حديث، هو أصلح من عبيدة الذي يحدث عنه.

وقال أبو حاتم: شيخ، لا أرى في حديثه إنكارًا، يروي عن عبيدة بن الأسود أحاديث غرائب.

وقال الدارقطني: صالح، يعتبر به.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: ربما خالف.

وقال البرذعي لأبي زرعة: عبيدة بن الأسود؟ قال: ثقة. قلت: يروي تلك الأحاديث، وذكرت حديث مجاهد، عن ابن عمر وغيره. فقال: هذا عيسى فمن دونه. قلت: من يحيى ابن عبد الرحمن الأرحبي؟ قال: لا يبعد.

وقال الذهبي في الكاشف: صدوق.

وقال في الميزان: صويلح.

قلت: الخلاصة فيه ما قال ابن حجر في التقريب: صدوق، ربما أخطأ.

وهو من التاسعة. وأخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه.

له ترجمة في: (أسئلة البرذعي لأبي زرعة ٣٨٢/٢-٣٨٣، والجرح والتعديل ٦٩١/١٦٧/٩، وتهذيب الكمال ٦٨٧٠/٤٣٨/٣١، وميزان الاعتدال ٩٥٧٨/١٩٩/٧[1]، والكاشف ٦٢٠٣/٣٧٠/٢، وتهذيب التهذيب ٢٥٠/١١، والتقريب ص١٠٦١/ ت٧٦٤٣).

- عبيدة بن الأسود:

هو عبيدة بن الأسود بن سعيد الهمداني الكوفي.

روى عن سعيد بن أبي عروبة والقاسم بن الوليد الهمداني وغيرهما، وروى عنه عثمان ابن أبي شيبة ويحيى بن عبد الرحمن الأرحبي وغيرهما.

قال أبو زرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: يعتبر حديثه إذا بين السماع، وكان فوقه ودونه ثقات.

(١) طبعة مكتبة الباز.

وقال الدارقطني: يعتبر به.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين - وهم: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم -، وقال: أشار ابن حبان في الثقات إلى أنه كان يدلس. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق، ففيه جمع بين أقوال الأئمة.

أما وصفه بالتدليس فلم يأت إلا عن ابن حبان حيث أشار إلى ذلك، وأما من تقدم من الأئمة فلم ينقل عنهم وصفه بالتدليس. وقد أشار ابن حجر في التقريب إلى قلة تدليسه فقال: صدوق، ربما دلس.

وهو من الثامنة. وأخرج له الترمذي وابن ماجه.

له ترجمة في: (أسئلة البرذعي لأبي زرعة ٣٨٢/٢، والجرح والتعديل ٤٨٨/٩٤/٦، وسؤالات البرقاني للدارقطني ص١٠٦/ت٣٢٩، وتهذيب الكمال ٣٧٥٩/٢٧٢/١٩، وتهذيب التهذيب ٨٦/٧، والتقريب ص٦٥٥/ت٤٤٤٧، وتعريف أهل التقديس ص١٤٣/ت٨٦).

- القاسم بن الوليد:

هو القاسم بن الوليد الهمداني، أبو عبد الرحمن الكوفي، القاضي.

روى عن المنهال بن عمرو وأبي صادق الأزدي وغيرهما، وروى عنه ابنه الوليد وعبيدة ابن الأسود وغيرهما.

قال ابن سعد وابن معين: ثقة.

وقال العجلي: ثقة، وهو في عداد الشيوخ.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، ويخالف(١).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، يغرب. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه الأكثر.

وهو من السابعة، مات سنة إحدى وأربعين ومائة. وأخرج له ابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦٩٩/١٢٢/٧، وثقات ابن حبان ٣٣٤/٧، وتهذيب الكمال ٤٨٣٣/٤٥٦/٢٣، وتهذيب التهذيب ٣٤٠/٨، والتقريب ص٧٩٦/ت٥٥٣٨).

- مصعب بن عبيد الله الأزدي:

هو مصعب بن عبيد الله بن جنادة بن مالك الأزدي.

روى عن أبيه عن جده، وروى عنه القاسم بن الوليد الهمداني.

أورده البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً.

---

(١) كلام ابن حبان هذا غير موجود في المطبوعة.

قلت: هو مجهول.

لــه ترجمــة فــي: (التــاريخ الكبيــر ١٥٢٥/٣٥٣/٧، والجـرح والتعـديل ١٤١٧/٣٠٦/٨).

- عبيد الله بن جنادة:

هو عبيد الله بن جنادة بن مالك الأزدي.

روى عن أبيه، وروى عنه ابنه مصعب.

أورده البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في الثقات.

قلت: الأظهر أنه مجهول.

وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فقد تقدم أنه يحتج بمن لا يعرف[١].

لــه ترجمــة فــي: (التــاريخ الكبيــر ١١٩٥/٣٧٥/٥، والجـرح والتعـديل ١٤٧٦/٣١٠/٥، وثقات ابن حبان ١٤٣/٧).

- جنادة بن مالك:

هو جنادة بن مالك الأزدي، أبو عبيد الله.

قال ابن أبي حاتم: لـه صحبة، كوفي روى عنـه ابنـه عبيد الله بـن جنـادة، سمعت أبي يقول ذلك.

لــه ترجمــة فــي: (التــاريخ الكبيــر ٢٢٩٨/٢٣٢/٢، والجـرح والتعـديل ٢١٣٠/٥١٥/٢، والاستيعاب ٣٣٥/١٦٣/٢، والإصابة ١٢٠٥/١٠٢/٢).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، ففيه مصعب بن عبيد الله وهو وأبوه مجهولان[٢].

وتقدم في التخريج قول البخاري: في إسناده نظر.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي لا يقوي هذا الإسناد[٣].

وقال الهيثمي: رواه البزار والطبراني في الكبير من طريق مصعب بن عبيد الله بن جنادة، عن أبيه، عن جده ولم أجد من ترجم مصعبًا ولا أباه[٤].

ومتن الحديث يشهد له الأحاديث التي في هذا المبحث.

---

(١) ينظر: ترجمة الوليد بن مالك في (ح٧).

(٢) ينظر: السلسلة الصحيحة (٤١١/٤-٤١٢).

(٣) الجرح والتعديل (٥١٥/٢).

(٤) مجمع الزوائد (١٣/٣).

٧٣- عن الْعَبَّاسِ بن عبد الْمُطَّلِبِ ﷺ قالَ: خَرجتُ مع النبيِّ ﷺ في ليلةٍ ظَلماء حِنْدس، فجعلَ النبيُّ ﷺ يُقلِبُ بَصرَه في السمَاءِ، ويقولُ: ((إنَّ الشيطانَ قدْ أيسَ منْ أنْ يُعبدَ في جزيرةِ العربِ، ولكنْ قدْ خفتُ أنْ يُضلَّ منْ بقِي مِنْكم بالنجُومِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عمر في مسنده - كما في إتحاف الخيرة المهرة (٣٧٩/٢٥٠/١) -، فقال: ثنا عوف، عن الحَسنِ، عمّن أخبره، عن الْعَبَّاسِ ﷺ به.

وقد اختلف على الحسن البصري في إسناده:

أولاً: رواه هكذا عوف الأعرابي، وهو أصح الطرق إلى الحسن.

ثانيًا: رواية قتادة:

أخرجها أبو يعلى في مسنده (٦٧١٤/٧٧/١٢).

وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٤٧٩/٧٩٣/٢).

كلاهما من طريق عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن العباس بن عبد المطلب ﷺ مختصرًا.

وإسناده ضعيف، ففيه عمر بن إبراهيم العبدي، وروايته عن قتادة فيها ضعف[١].

ثالثًا: رواية يونس بن عبيد: رواه عنه قيس بن الربيع واختلف على قيس:

فرواه الحسن بن عطية[٢] وموسى بن داود[٣] كلاهما عن قيس بن الربيع، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب ﷺ.

أخرجه البزار في مسنده (١٣٠٣/١٣١/٤و١٣٠٤) مختصرًا بلا قصة في أوله.

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (ص١٢٣/ح٢٨١) - ومن طريقه ابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب (١٣٠٢/٣-١٣٠٣)- بمعناه، وفيه زيادة في آخره.

كلاهما[٤] من طريق الحسن بن عطية وموسى بن داود.

قال البزار: هذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن العباس بن عبد

---

(١) ينظر: ترجمته في تهذيب التهذيب (٤٢٥/٧-٤٢٦).

(٢) قال ابن حجر في التقريب (ص٢٤٠/ت١٢٦٧): صدوق.

(٣) قال ابن حجر في التقريب (ص٩٧٩/ت٧٠٠٨): صدوق، فقيه، زاهد، له أوهام.

(٤) أي البزار وأبو بكر الشافعي.

المطلب، عن النبي ﷺ، ولا نعلم له إسنادًا عن العباس إلا هذا الإسناد.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٦٧٠٩/٦٩/١٢) من طريق الحسن بن عطية، بمعناه، وفيه زيادة في آخره.

وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢٦٩/١)، ومعرفة الصحابة (٥٣٢٩/٢١٢٢/٤) من طريق موسى بن داود بمعناه.

قال أبو نعيم: ورواه قتادة، عن الحسن، عن العباس، ورواه عوف، عن الحسن، عمن أخبره عن العباس، ولم يذكر هو ولا قتادة الأحنف بن قيس.

وخالف أبو بلال الأشعري[1] الحسنَ بن عطية وموسى بن داود، فرواه عن قيس بن الربيع، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن قيس بن عباد، عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٨٠/٣٤٢/١) بمعناه، وقال: لم يرو هذا الحديث عن يونس، عن الحسن، عن قيس بن عباد إلا قيس بن الربيع، تفرد به أبو بلال، وقد رواه موسى بن داود الضبي والحسن بن عطية، عن قيس، عن يونس، عن الحسن، عن الأحنف ابن قيس، عن العباس، عن النبي ﷺ مثله.

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (ص١٢٣/ح٢٨٢)، وذكر القصة التي في أوله، ولم يسق إلا أول المتن، وقال: هكذا رأيته في أصل علي بن بيان[2]، عن أبي بلال، عن قيس ابن عباد، عن العباس وقال: ((لقد برى)). اهـ

قلت: أصح الطريقين عن قيس بن الربيع ما رواه الحسن بن عطية وموسى بن داود، حيث اتفقا، وهما أوثق من أبي بلال الأشعري.

ورواية يونس بن عبيد فيها ضعف، فقيس بن الربيع متكلم فيه، قال ابن حجر: صدوق، تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به[3].

وأخرج ابن عدي في الكامل (٣٠٢/٢) من طريق محمد بن حميد، عن سلمة بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن الحسن بن دينار، عن الحسن البصري، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب قال: أخذ النبي ﷺ بيدي، فقال: ((يا عباس ثلاثٌ لا يدعهن قومك: الطعن في النسب، والنياحة على الميت، والاستمطار بالأنواء)).

قال ابن عدي: وهذا الحديث بهذا الإسناد أظنه يرويه ابن دينار عن

---

(١) ضعيف. ينظر: ميزان الاعتدال (١٠٠٤٠/٥٠٧/٤) ولسان الميزان (١٤/٦).

(٢) هو شيخ أبي بكر الشافعي.

(٣) التقريب (ص٨٠٤/ت٥٦٠٨).

الحسن، على أن هذا الإسناد، يعني عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس(١).

قلت: إسناد الحديث ضعيف جدًّا، ففيه الحسن بن دينار وهو متروك(٢)، ومحمد بن حميد وهو ضعيف(٣).

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، وفيه الحسن بن دينار وهو ضعيف(٤).

دراسة إسناده عند ابن أبي عمر:

- عوف:

هو عوف بن أبي جميلة، بفتح الجيم، الأعرابي، العبدي، البصري.

روى عن أبي رجاء العطاردي والحسن البصري - وروايته عنه في البخاري - وغيرهما، وروى عنه شعبة بن الحجاج ويحيى القطان وغيرهما.

قال محمد بن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، قال: وقال بعضهم يرفع أمره: إنه ليجيء عن الحسن بشيء ما يجيء به أحد، قال: وكان يتشيع.

وقال يحيى بن معين: ثقة.

وقال أحمد بن حنبل: ثقة، صالح الحديث.

وقال مسلم: إذا وازنت بين الأقران، كابن عون وأيوب مع عوف وأشعث الحمراني وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما، وجدت البون بينهما وبين هذين بعيدًا في كمال الفضل وصحة النقل، وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة.

وقال أبو حاتم: صدوق، صالح الحديث.

وقال النسائي: ثقة، ثبت.

وقال ابن أبي حاتم: قال يحيى (القطان): قال لي شعبة في أحاديث عوف، عن خلاس، عن أبي هريرة، ومحمد - يعني ابن سيرين -، عن أبي هريرة إذا جمعهم، قال لي شعبة: ترى لفظهم واحدًا. قال ابن أبي حاتم: كالمنكر على عوف.

وقال ابن المبارك: كانت فيه بدعتان: كان قدريًا، وكان شيعيًا.

وقال بندار - وهو يقرأ لهم حديث عوف -: لقد كان قدريًا، رافضيًا، شيطانًا.

وذكره أبو زرعة في الضعفاء.

---

(١) الكلام غير واضح المعنى عندي، ومطبوعة الكامل فيها تحريف.

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب (٢/٢٧٥-٢٧٦).

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب (٩/١٢٧-١٣١).

(٤) مجمع الزوائد (٣/١٣). ومسند العباس بن عبد المطلب ﷺ في (المعجم الكبير) من الأجزاء المفقودة منه.

وقال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: ثقة كبير.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، رمي بالقدر وبالتشيع. اهـ
قلت: الراجح أنه ثقة كما عليه الأكثر. وقد تُكلم فيه لبدعتي القدر والتشيع، وهي لا تضر من وثقه الأئمة، وقد جاء ما يدل على أنه غير غالٍ في التشيع، قال الدوري: سمعت رجلاً سأل روح بن عبادة ، فقال: يا أبا محمد عوف الأعرابي كان يتشيع ؟ فسكت روح هنيهة، ثم قال: والله لقد كان يذكر فضائل عثمان كثيرًا.
وهو من السادسة، مات سنة ست أو سبع وأربعين ومائة، وله ست وثمانون. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (تاريخ ابن معين للدوري ١٤٠/٤، والضعفاء لأبي زرعة ٣١٤/٦٥٩/٢، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٤٧١/٤٢٩/٣، والجرح والتعديل ١٤٧/١ و٧١/١٥/٧، وتهذيب الكمال ٤٥٤٥/٤٣٧/٢٢، وميزان الاعتدال ٦٥٣٠/٣٠٥/٣، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٤٩/ت٢٧١، وهدي الساري ص٤٣٣، وتهذيب التهذيب ١٦٦/٨-١٦٧، والتقريب ص٧٥٧/ت٥٢٥٠).
- الحسن البصري:
هو الحسن بن أبي الحسن البصري، الأنصاري مولاهم.
ثقة، فقيه، يرسل، ويدلس.
تقدمت ترجمته في (ح٥).
- عمن أخبره:
تقدم في التخريج أنه جاء في بعض طرق الحديث أنه الأحنف بن قيس، لكن هذه الطرق لا تخلو من ضعف.
- العباس بن عبد المطلب:
هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أبو الفضل، عم النبي ﷺ.
هاجر قبل الفتح بقليل، وشهد الفتح، وثبت يوم حنين.
مات رضي الله عنه سنة اثنتين وثلاثين أو بعدها، وهو ابن ثمان وثمانين. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١١٥١/٢١٠/٦، ومعرفة الصحابة ٢٢١٢/٢١٢٠/٤، والاستيعاب ١٣٧٨/٣/٦، وتهذيب الكمال ٣١٢٩/٢٢٥/١٤، وتهذيب التهذيب ١٢٢/٥-١٢٣، والتقريب ص٤٨٧/ت٣١٩٤، والإصابة ٤٥٠٠/٣٢٨/٥).
الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، ففيه راوٍ مبهم، وقد تقدم في التخريج أنه جاء في بعض طرق الحديث أنه الأحنف بن قيس، لكن هذه الطرق لا تخلو من ضعف.

قال الهيثمي: رواه أبو يعلى والبزار بنحوه، والطبراني في الأوسط، وفيه قيس بن الربيع وثقه شعبة والثوري، وضعفه الناس، وبقية رجال أبي يعلى ثقات، وله طريق في الأدب[(١)].

وقال في موضع آخر:رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط باختصار،وإسناد أبي يعلى حسن[(٢)].

وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة الراوي عن العباس[(٣)].

غريب الحديث:

قوله:حِنْدس.

قال ابن الأثير: أي شديدة الظلمة[(٤)].

---

(١) مجمع الزوائد (٢٩٩/٣). وينظر – أيضًا -: (١١٦/٥).
(٢) مجمع الزوائد (١١٤/٨). وينظر– أيضًا -: (٥٤/١٠).
(٣) إتحاف الخيرة المهرة (٢٥٠/١).
(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٥٠/١) مادة حندس.

٧٤- عن سُفيان بن عُيينة، عن إسماعيل بن أُميَّة قالَ - أحسبه أو غيره -: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سَمِعَ رَجلاً - ومُطروا - يقولُ: مُطرنا ببعضِ عَثانِين الأَسد، فقالَ: ((كَذَبْتَ، بَلْ هو رِزْقُ اللهِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تفسيره (٢٠٨/٢٧)، فقال: حدثني يونسُ، قال أخبرنا سفيانُ (بن عيينة)[١]، عن إسماعيل بن أُميَّة قال - أحسبه أو غيره -: به.

دراسة إسناده:

- يونس:

هو يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي، أبو موسى المصري.

روى عن سعيد بن منصور وسفيان بن عيينة وغيرهما، وروى عنه مسلم والنسائي وغيرهما.

قال أبو حاتم الرازي: سمعت أبا الطاهر ابن السرح يحث عليه، ويعظم شأنه.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يوثقه، ويرفع من شأنه.

وقال النسائي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من صغار العاشرة، مات سنة أربع وستين ومائتين، وله ست وتسعون سنة. وأخرج له مسلم والنسائي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٠٢٢/٢٤٣/٩، وتهذيب الكمال ٧١٧٨/٥١٣/٣٢، وتهذيب التهذيب ٤٤٠/١١-٤٤١، والتقريب ص١٠٩٨/ت٧٩٦٤).

- سفيان:

هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي.

ثقة، حافظ، حجة.

تقدمت ترجمته في (ح٥١).

- إسماعيل بن أمية:

هو إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص

(١) هكذا جاء مصرحًا في التمهيد (٢٨٤/١٦) أنه سفيان بن عيينة.

بن أمية الأموي.

روى عن أبيه ونافع مولى ابن عمر وغيرهما، وروى عنه سفيان الثوري وسفيان بن عيينة - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما.

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي: ثقة. زاد أبو حاتم: صالح.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: إسماعيل أقوى، وأثبت في الحديث من أيوب.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت.

وهو من السادسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة، وقيل: قبلها. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥٣٥/١٥٩/٢، وتهذيب الكمال ٤٢٦/٤٥/٣، وتهذيب التهذيب ٢٨٣/١-٢٨٤، والتقريب ص١٣٧/ت٤٢٩).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، فهو معضل حيث إسماعيل من تابعي التابعين. وإسناده إلى إسماعيل بن أمية صحيح.

غريب الحديث:

قوله: عَثَانِين الأسد.

العثانين: المطر بين السحاب والأرض مثل السَّبَل، واحدها عُثنون[(١)].

وقال سفيان بن عيينة: عثانين الأسد الذراع والجبهة[(٢)].

---

(١) ينظر: لسان العرب (٥٠/٩) مادة عثن.

(٢) التمهيد (٢٨٤/١٦).

٧٥- عن عَمْرِو بن عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((ثلاثةٌ مِن أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لا يتركُهنَّ النَّاسُ: الطَّعْنُ في الأَنْسَابِ، وَالنِّيَاحَةُ، وقولُهم: مُطِرْنَا بِنَجمِ كَذَا وَكَذَا)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني - واللفظ له - في الكبير (٢٠/١٩/١٧)، فقال: حدثنا محمدُ بن علي الصَائغ المكي، ثنا القَعْنَبي، ثنا كَثِيرُ بن عبد اللَّهِ الْمُزَنِيُّ، عن أبِيه، عن جدِّه به.

وأخرجه البزار في مسنده (٣٣٩٤/٣٢٠/٨) من طريق كثير بن عبد الله المزني عن أبيه، عن جده ﷺ بنحوه.

دراسة إسناده عند الطبراني:

- محمد بن علي الصائغ المكي:

هو محمد بن علي بن زيد، أبو عبد الله، المكي، الصائغ.

روى عن القعنبي وسعيد بن منصور وغيرهما، وروى عنه دعلج السجزي والطبراني وغيرهما.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الدارقطني: ثقة.

وقال الذهبي: المحدث، الإمام، الثقة.

مات سنة إحدى وتسعين ومائتين.

له ترجمة في : (ثقات ابن حبان ١٥٢/٩، وسؤالات السهمي للدارقطني وغيره ص٧٣/ت٥، وسير أعلام النبلاء ٢١٢/٤٢٨/١٣).

- القعنبي:

هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن البصري، أصله من المدينة، وسكنها مدة.

روى عن أبيه وكثير بن عبد الله وغيرهما، وروى عنه البخاري ومسلم ومحمد بن علي الصائغ وغيرهم.

وقال العجلي: بصري، ثقة، رجل صالح.

وقال أبو زرعة: ما كتبت عن أحد أجلَّ في عيني منه.

وقال أبو حاتم: ثقة، حجة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحدًا.

وهو من صغار التاسعة، مات في أول سنة إحدى وعشرين ومائتين بمكة. وأخرج له الجماعة إلا ابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٨٣٩/١٨١/٥، وتهذيب الكمال

٣٥٧١/١٣٦/١٦، وتهـذيب التهـذيب ٦/٣١-٣٣، والتقريب ص٥٤٧/ت٣٦٤٥).

- كثير بن عبد الله المزني:

هو كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، المدني.

روى عن أبيه ومحمد بن كعب القرظي وغيرهما، وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري والقعنبي وغيرهما.

قال أبو عبيد الآجري: سئل أبو داود عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، فقال: كان أحد الكذابين، سمعت محمد بن الوزير المصري قال: سمعت الشافعي وذكر كثير ابن عمرو بن عوف، فقال: ذاك أحد الكذابين، أو أحد أركان الكذب.

وقال الدوري عن يحيى بن معين: لجده صحبة، وكثير ضعيف الحديث.

وقال في موضع آخر: ليس بشيء.

وقال أبو زرعة: واهي الحديث، ليس بقوي.

وقال أبو حاتم: ليس بالمتين.

وقال الترمذي: قلت لمحمد (البخاري) في حديث كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة: كيف هو؟ قال: حديث حسن، إلا إن أحمد بن حنبل كان يحمل على كثير يضعفه، وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري - يعني على إمامته - عن كثير بن عبد الله.

وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث.

وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة.

وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًّا، يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

وقال الذهبي في الكاشف: واه.

وقال ابن حجر في الفتح: ضعيف عند الأكثر، لكن البخاري، ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقوون أمره[(١)].

وقال في التقريب: ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب. اهـ

قلت: الراجح أنه ضعيف، كما عليه أكثر الأئمة.

وهو من السابعة. وأخرج له البخاري في جزء القراءة، وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٥٥٥/٤/٤، والجرح والتعديل

(١) فتح الباري (٤٥١/٤).

٨٥٨/١٥٤/٧، والمجروحين ٢٢١/٢-٢٢٢، والكامل ١٥٩٩/٥٧/٦، وتهذيب الكمال ٤٩٤٨/١٣٦/٢٤، وميزان الاعتدال ٦٩٤٣/٤٠٦/٣، والكاشف ٤٦٣٧/١٤٥/٢، وتهذيب التهذيب ٤٢١/٨ -٤٢٣، والتقريب ص٨٠٨/ت٥٦٥٢).

- عن أبيه:

هو عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد المزني، المدني، والد كثير.

روى عن أبيه، وروى عنه ابنه كثير.

ذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول[1]. اهـ

قلت: الراجح أنه مجهول، حيث لم يوثقه أحد، ولم يرو عنه إلا ابنه وهو ضعيف.

أما ذكر ابن حبان له في الثقات، فقد تقدم أنه يحتج بمن لا يعرف[2].

وهو من الثالثة. وأخرج له البخاري في جزء القراءة، وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥٤٠/١١٨/٥، وتهذيب الكمال ٣٤٥٤/٣٦٧/١٥، وميزان الاعتدال ٤٤٨٠/٤٦٧/٢، وتهذيب التهذيب ٣٣٩/٥-٣٤٠، والتقريب ص٥٣١/ ت٣٥٢٧).

- عن جده:

هو عمرو بن عوف بن زيد بن ملحة، بكسر أوله ومهملة، أبو عبد الله المزني.

صحابي. مات ﵁ في ولاية معاوية. وأخرج له البخاري تعليقًا، وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٣٤١/٢٤٢/٦، ومعرفة الصحابة ٢٠٦٢/٢٠٠٩/٤، والاستيعاب ١٩٤٣/٣٤٧/٨، وتهذيب الكمال ٤٤٢١/١٧٣/٢٢، وتهذيب التهذيب ٨٥/٨، والتقريب ص٧٤٢/ت٥١٢١، والإصابة ٥٩١٩/١٣٢/٧).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه كثير بن عبد الله، وهو ضعيف. قال الهيثمي: رواه البزار والطبراني في الكبير، وفيه كثير بن عبد الله المزني، وهو ضعيف[3].

(١) ينظر: ترجمة نصر بن علقمة في (ح٨).
(٢) ينظر: ترجمة الوليد بن مالك في (ح٧).
(٣) مجمع الزوائد (١٣/٣).

فقه الأحاديث:

دلت أحاديث المبحث على النهي عن قول: مطرنا بنوء كذا.

والاستسقاء بالنجوم نوعان:

أحدهما: أن يعتقد أن المنزل للمطر هو النجم، فهذا كفر ظاهر إذ لا خالق إلا الله، وما كان المشركون هكذا، بل كانوا يعلمون أن الله هو المنزل للمطر كما قال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾ (العنكبوت: ٦٣) وليس هذا معنى الحديث فالنبي ﷺ أخبر أن هذا لا يزال في أمته، ومن اعتقد أن النجم ينزل المطر فهو كافر.

الثاني: أن ينسب إنزال المطر إلى النجم، مع اعتقاده أن الله - تعالى - هو الفاعل لذلك المنزل له، إلا أنه - سبحانه وتعالى - أجرى العادة بوجود المطر عند ظهور ذلك النجم(١).

قال ابن رجب: قالت طائفة: هو محرم، وهو قول أكثر أصحابنا، والنصوص تدل عليه.

وقال طائفة: هو مكروه، وهو قول الشافعي وأصحابه، وبعض أصحابنا(٢).

قلت: جزم المرداوي في الإنصاف بالتحريم(٣).

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله: الصحيح أنه محرم لأنه من الشرك الخفي ، وهو الذي أراده النبي ﷺ، وأخبر أنه من أمر الجاهلية ونفاه وأبطله، وهو الذي كان يزعم المشركون، ولم يزل موجودًا في هذه الأمة إلى اليوم، - وأيضًا - فإن هذا من النبي ﷺ حماية لجناب التوحيد وسدًا لذرائع الشرك ولو بالعبادات الموهمة التي لا يقصدها الإنسان كما قال لرجل قال له : ما شاء الله وشئت، قال: ((أجعلتني لله ندًا؟! بل ما شاء الله وحده))(٤).

مسألة: حكم قول: مطرنا في نوء كذا.

قال ابن رجب: لأصحابنا وجهان:

أحدهما: أنه يجوز، كقوله: في وقت كذا وكذا. وهو قول القاضي أبي

---

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد (ص٤٥٤-٤٥٥)، والأم (٤١٩/١)، وفتح الباري (٥٢٣/٢-٥٣٣)، وشرح مشكل الآثار (٢١٦/١٣).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٣٣٩/٦-٣٤٠). وينظر: شرح النووي على مسلم (٦٠/٢-٦١).

(٣) (٤٣٩/٥).

(٤) تيسير العزيز الحميد (ص٤٥٥).

يعلى وغيره.

والوجه الثاني: أنه يكره، إلا أن يقول مع ذلك: برحمة الله - عز وجل -. وهو قول أبي الحسن الآمدي من أصحابنا[(١)].

قال الخطيب البغدادي : ... وأما من نسب ذلك إلى الله - تعالى - وجعله وقتًا كمواقيت الليل والنهار كان ذلك حسنًا.

والدليل على حسن ذلك وجوازه: أن عمر بن الخطاب حين استسقى بالناس بالمصلى نادى العباس: كم بقي من نوء الثريا؟ فقال العباس: إن العلماء بها يزعمون أنها تعترض في الأفق سبعًا بعد وقوعها. فوالله ما مضت تلك السبع حتى غيث الناس[(٢)].

مسألة: حكم قول: (قلَّ أن يخلف نوؤه) أو(هذا نوؤه صادق).

قال الشيخ ابن عثيمين: ما يذكر في بعض كتب التوقيت: (قلَّ أن يخلف نوؤه) أو(هذا نوؤه صادق). هذا لا يجوز، وهو الذي أنكره الله - عز وجل - على عباده، وهذا شرك أصغر، ولو قال: بإذن الله، فإنه لا يجوز لأن كل الأسباب من الله[(٣)].

---

(١) فتح الباري لابن رجب (٣٤٠/٦) باختصار.
(٢) القول في علم النجوم (ص١٦٦-١٦٧).
(٣) القول المفيد (١٢٩/٢).

المبحث الثاني عشر: قول: إنما ورثت هذا المال كابرًا عن كابر

٧٦- عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ سمعَ النبيَّ ﷺ يقول: ((إِنَّ ثَلاثَةً في بني إِسْرَائِيلَ: أَبْرَصَ وَأَقْرَعَ وَأَعْمَى، فَأَرَادَ الله أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا، فَأَتَى الأَبْرَصَ فقال: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قال: لَوْنٌ حَسَنٌ وَجِلْدٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي الذي قد قَذِرَنِي الناس، قال: فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ عنه قَذَرُهُ، وأُعطي لَوْنًا حَسَنًا وَجِلْدًا حَسَنًا، قال: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قال: الإِبِلُ أو قال: الْبَقَرُ - شَكَّ إسحاق[١] - إلا أَنَّ الأَبْرَصَ أو الأَقْرَعَ قال أَحَدُهُمَا: الإِبِلُ، وقال الآخَرُ: الْبَقَرُ، قال: فأُعطي نَاقَةً عُشَرَاءَ، فقال: بَارَكَ اللهُ لك فيها، قال: فَأَتَى الأَقْرَعَ، فقال: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قال: شَعَرٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي هذا الذي قَذِرَنِي الناسُ، قال: فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ عنه، وأعطي شَعَرًا حَسَنًا، قال: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قال: الْبَقَرُ، فأُعطي بَقَرَةً حَامِلاً، فقال: بَارَكَ اللهُ لك فيها، قال: فَأَتَى الأَعْمَى، فقال: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قال: أَنْ يَرُدَّ الله إلي بَصَرِي فَأُبْصِرَ بِهِ الناس، قال فَمَسَحَهُ، فَرَدَّ اللهُ إليه بَصَرَهُ، قال: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قال: الْغَنَمُ، فأعطى شَاةً وَالِدًا، فَأُنْتِجَ هَذَانِ وَوَلَّدَ هذا، قال فَكَانَ لِهَذَا وَادٍ من الإِبِلِ، وَلِهَذَا وَادٍ من الْبَقَرِ، وَلِهَذَا وَادٍ من الْغَنَمِ. قال: ثُمَّ إنه أتى الأَبْرَصَ في صُورَتِهِ وَهَيْئَتِه، فقال: رَجُلٌ مِسْكِينٌ قد انْقَطَعَتْ بِيَ الْحِبَالُ في سَفَرِي، فلا بَلاغَ لي الْيَوْمَ إلا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الْحَسَنَ وَالْجِلْدَ الْحَسَنَ وَالْمَالَ بَعِيرًا أَتَبَلَّغُ عليه في سَفَرِي، فقال: الْحُقُوقُ كَثِيرَةٌ، فقال له: كَأَنِّي أَعْرِفُكَ، أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذَرُكَ الناس فَقِيرًا فَأَعْطَاكَ الله؟ فقال: إنما وَرِثْتُ هذا الْمَالَ كَابِرًا عن كَابِرٍ، فقال: إن كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ الله إلى ما كُنْتَ. قال: وَأَتَى الأَقْرَعَ في صُورَتِهِ، فقال له مِثْلَ ما قال لِهَذَا وَرَدَّ عليه مِثْلَ ما رَدَّ على هذا، فقال: إن كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ الله إلى ما كُنْتَ. قال: وَأَتَى الأَعْمَى في صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فقال: رَجُلٌ مِسْكِينٌ وابن سَبِيلٍ انْقَطَعَتْ بِيَ الْحِبَالُ في سَفَرِي، فلا بَلاغَ لي الْيَوْمَ إلا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ شَاةً أَتَبَلَّغُ بها في سَفَرِي، فقال: قد كنتُ أَعْمَى فَرَدَّ الله إِلَيَّ بَصَرِي، فَخُذْ ما شِئْتَ وَدَعْ ما شِئْتَ، فَوَاللَّهِ لا أَجْهَدُكَ الْيَوْمَ شيئًا أَخَذْتَهُ لِلَّهِ، فقال: أَمْسِكْ مَالَكَ، فَإِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ، فَقَدْ رضي عَنْكَ، وَسخِطَ على صَاحِبَيْكَ)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء: باب حديث أبرص وأعمى وأقرع

(١) هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أحد رواة الحديث.

في بني إسرائيل (ح٣٤٦٤)، وفي الأيمان والنذور: باب لا يقول: ما شاء الله وشئت ، وهل يقول: أنا بالله ثم بك؟ (ح٦٦٥٣).

ومسلم - واللفظ له - في الزهد والرقائق (ح٢٩٦٤).

كلاهما من طريق همَّام بن يحيى، عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن عبد الرحمن ابن أبي عمرة، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه عند البخاري في الموضع الأول، وهو مختصر في الموضع الثاني.

غريب الحديث:

قوله: نَاقَةً عُشَرَاءَ.

قال ابن الأثير: العشراء - بالضم وفتح الشين والمد -: التي أتى على حملها عشرة أشهر، ثم اتسع فيه، فقيل لكل حامل: عشراء، وأكثر ما يطلق على الخيل والإبل[١].

قوله: قد انْقَطَعَتْ بِيَ الْحِبَالُ.

قال ابن منظور: أي انقطعت بي الأسباب، من الحبل السبب[٢].

قوله: كَابِرًا عن كَابِرٍ.

قال ابن الأثير: أي ورثته عن آبائي وأجدادي، كبيرًا عن كبير، في العز والشرف[٣].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٤٠/٣) مادة عشر.

(٢) لسان العرب (٢٨/٣) مادة حبل.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (١٤٢/٤) مادة كبر.

فقه الحديث:

دلَّ الحديث على النهي عن قول: إنما ورثت هذا المال كابرًا عن كابر. إذا كان على سبيل جحد النعمة. فإن الأبرص والأقرع جحدا نعمة الله فما أقرَّا لله بنعمته، ولا نسبا النعمة إلى المنعم بها، ولا أديا حق الله، فحل عليهما السخط، وأما الأعمى فاعترف بنعمة الله، ونسبها إلى من أنعم عليه بها، وأدى حق الله فيها، فاستحق الرضى من الله بقيامه بشكر النعمة لما أتى بأركان الشكر الثلاثة، التي لا يقوم الشكر إلا بها، وهي: الإقرار بالنعمة، ونسبتها إلى المنعم، وبذلها فيما يحب(١).

قال ابن القيم: وهذا حال أكثر الناس لا يعترف بما كان عليه أولاً من نقص أو جهل وفقر وذنوب، وأن الله - سبحانه - نقله من ذلك إلى ضد ما كان عليه، وأنعم بذلك عليه(٢).

وقال - أيضًا -: أصل الشكر: هو الاعتراف بإنعام المنعم على وجه الخضوع له والذل والمحبة، فمن لم يعرف النعمة، بل كان جاهلاً بها لم يشكرها، ومن عرفها ولم يعرف المنعم بها لم يشكرها - أيضًا -، ومن عرف النعمة والمنعم لكن جحدها كما يجحد المنكر لنعمة المنعم عليه بها فقد كفرها، ومن عرف النعمة والمنعم وأقر بها ولم يجحدها، ولكن لم يخضع له ويحبه ويرضى به وعنه لم يشكرها - أيضًا -، ومن عرفها وعرف المنعم بها، وخضع للمنعم بها، وأحبه، ورضي به وعنه، واستعملها في محابه وطاعته فهذا هو الشاكر لها. فلا بد في الشكر من علم القلب وعمل يتبع العلم، وهو الميل إلى المنعم ومحبته والخضوع له(٣).

---

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد (ص٦٢٧).
(٢) شفاء العليل (ص٧٧).
(٣) طريق الهجرتين (ص١٧٥).

المبحث الثالث عشر: الاستغفار للكافرين

٧٧- عن الْمُسَيَّبِ بن حَزن - رَضِيَ اللهُ عَنهما - قالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ، جَاءَهُ رسول اللَّهِ ﷺ ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بن أبي أُمَيَّةَ بن الْمُغِيرَةِ ، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((يا عَمِّ قُلْ: لا إِلَهَ إلا الله، كلمةً أَشْهَدُ لك بها عِنْدَ اللَّهِ)). فقال أبو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بن أبي أُمَيَّةَ: يا أَبَا طَالِبٍ أَتَرْغَبُ عن مِلَّةِ عبد الْمُطَّلِبِ؟ فلم يَزَلْ رسولُ اللَّهِ ﷺ يَعْرِضُهَا عليه ، وَيُعِيدُ له تِلْكَ الْمَقَالَةَ حتى قال أبو طَالِبٍ آخِرَ ما كَلَّمَهُمْ : هو على مِلَّةِ عبد الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لا إِلَهَ إلا الله، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((أَمَا واللهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لك ما لم أُنْهَ عَنْكَ)). فَأَنْزَلَ الله - عزَّ وجلَّ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾ (التوبة: ١١٣)

وَأَنْزَلَ اللهُ - تَعَالَى - في أبي طَالِبٍ، فقال لِرَسُولِ اللَّهِ: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ (القصص: ٥٦)

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في الجنائز: باب إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله (ح١٣٦٠)، وفي مناقب الأنصار: باب قصة أبي طالب (ح٣٨٨٤)، وفي مواضع أخر: (ح٤٦٧٥) و(ح٤٧٧٢) و(ح٦٦٨١).

ومسلم - واللفظ له - في الإيمان (ح٢٤).

والنسائي في الجنائز: باب النهي عن الاستغفار للمشركين (ح٢٠٣٥)، وفي الكبرى (ح٢١٦٢).

وفي الكبرى في التفسير: باب قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة: ١١٣) (ح١١٢٣٠)، وباب: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ (القصص: ٥٦) (ح١١٣٨٣).

وأحمد في (٢٣٦٧٤/٧٨/٣٩).

كلهم من طرق عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبيه بنحوه، وهو عند البخاري في الموضع الأخير مختصر.

٧٨- عن عُمَرَ بن الْخَطَّابِ ﷺ أَنَّهُ قال: لَمَّا مَاتَ عبد اللَّهِ بن أُبَيٍّ ابن سَلُولَ دُعِيَ له رسولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عليه، فلما قامَ رسولُ اللَّهِ ﷺ وَثَبْتُ إليه، فقلت: يا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّي على ابن أُبَيٍّ ، وقد قال يوم كَذَا وَكَذَا: كَذَا وَكَذَا ؟ أُعَدِّدُ عليه قَوْلَهُ ، فَتَبَسَّمَ رسولُ اللَّهِ ﷺ، وقالَ: ((أَخِّرْ عَنِّي يا عُمَرُ)). فلما أَكْثَرْتُ عليه، قالَ: ((إني خُيِّرْتُ فَاخْتَرْتُ، لو أَعْلَمُ أَنِّي إن زِدْتُ على السَّبْعِينَ يُغْفَرُ له لَزِدْتُ عليها)). قالَ: فَصَلَّى عليه رسول اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فلم يَمْكُثْ إلا يَسِيرًا حتى نَزَلَت الآيَتَانِ من بَرَاءَة: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾ إلى ﴿وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ (التوبة: ٨٤)

قالَ: فَعَجِبْتُ بَعْدُ من جُرْأَتِي على رسول اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له في الموضع الأول - في الجنائز: باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين (ح١٣٦٦)، وفي التفسير: باب قوله: ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ (التوبة: ٨٠) (ح٤٦٧٠).

والترمذي في تفسير القرآن: باب ومن سورة التوبة (ح٣٠٩٧)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

والنسائي في الجنائز: باب الصلاة على المنافقين (ح١٩٦٦)، وفي الكبرى في التفسير: باب قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا ﴾ (التوبة: ٨٤) (ح١١٢٢٥).

وأحمد في (٩٥/٢٥٤/١).

كلهم من طرق عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عبد الله ابن عباس - رضي الله عنهما -، عن عمر بن الخطاب ﷺ بنحوه.

٧٩- عن عبدِ الله بن عُمَرَ - رَضِي اللهُ عَنهما - قالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ عبدُ اللَّهِ بن أُبَيٍّ جاء ابْنُهُ عبدُ اللَّهِ بن عبد اللَّهِ إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهُ قَميصَهُ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُكَفِّنَهُ فيه، ثُمَّ قام يُصَلِّي عليه، فَأَخَذَ عُمَرُ بن الْخَطَّابِ بِثَوْبِهِ، فقال: تُصَلِّي عليه وهو مُنَافِقٌ، وقد نَهَاكَ الله أَنْ تَسْتَغْفِرَ لهم؟! قال: ((إنما خَيَّرَنِي اللهُ - أو أخبرني اللهُ -، فقالَ: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ (التوبة: ٨٠)، فقال: ((سَأَزِيدُهُ على سَبْعِينَ)). قال: فَصَلَّى عليه رسولُ اللَّهِ ﷺ وَصَلَّيْنَا معه، ثُمَّ أَنْزَلَ اللهُ عليه: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾﴾ (التوبة: ٨٤)

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له في الموضع الثالث - في الجنائز: باب الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف، ومن كفن بغير قميص (ح١٢٦٩)، وفي التفسير: باب قوله: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ (التوبة: ٨٠) (ح٤٦٧٠)، وباب: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾ (التوبة: ٨٤) (ح٤٦٧٢)، وفي اللباس: باب لبس القميص وقول الله - حكاية عن يوسف - ﴿ٱذْهَبُوا۟ بِقَمِيصِى هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى يَأْتِ بَصِيرًا﴾ (يوسف: ٩٣) (ح٥٧٩٦).

ومسلم في فضائل الصحابة (ح٢٤٠٠)، وفي صفات المنافقين وأحكامهم (ح٢٧٧٤).

والترمذي في تفسير القرآن: باب ومن سورة التوبة (ح٣٠٩٨)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

والنسائي في الجنائز: باب القميص في الكفن (ح١٩٠٠)، وفي الكبرى (ح٢٠٢٧).

وابن ماجه في الجنائز: باب في الصلاة على أهل القبلة (ح١٥٢٣).

وأحمد في (٨/٣٠٨/٤٦٨٠).

كلهم من طرق عن عبيد الله بن عمر، عن نافع عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - بنحوه.

٨٠- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: زَارَ النبيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ، فَبَكَى وَأَبْكَى من حَوْلَهُ، فقالَ: ((اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي في أَنْ أَسْتَغْفِرَ لها فلم يُؤْذَنْ لي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ في أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأُذِنَ لي، فَزُورُوا الْقُبُورَ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ)).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم - واللفظ له - في الجنائز (ح٩٧٦).

وأبو داود في الجنائز: باب في زيارة القبور(ح٣٢٢٦).

والنسائي في الجنائز: باب زيارة قبر المشرك (ح٢٠٣٤)، وفي الكبرى (ح٢١٦١).

وابن ماجه في الجنائز: باب ما جاء في زيارة القبور (ح١٥٦٩)، وباب ما جاء في زيارة قبور المشركين (ح١٥٧٢).

وأحمد في (٩٦٨٨/٤٣٠/١٥).

كلهم من طرق عن محمد بن عبيد، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة ﷺ بمثله، وهو عند ابن ماجه في الموضع الأول مختصر.

وأخرجه مسلم في الموضع السابق.

من طريق مروان بن معاوية، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة ﷺ مختصرًا، وليس في أوله قصة[1].

(١) ينظر: النكت الظراف (٤٥٠/٩).

٨١- عن عَلِيِّ بن أبي طَالب ﷺ قالَ: سمعتُ رَجُلاً يَسْتَغْفِرُ لأبَوَيْهِ، وَهُمَا مُشْرِكَانِ، فقلتُ: أَيَسْتَغْفِرُ الرَّجُلُ لأَبَوَيْهِ وَهُمَا مُشْرِكَانِ؟! فقالَ: أَوَ لَمْ يَسْتَغْفِرْ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ؟ فَذَكَرْتُ ذلك للنبيِّ ﷺ، فَنَزَلَتْ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ إلى قَوْلِهِ ﴿تَبَرَّأَ مِنْهُۚ ﴾ (التوبة: ١١٣-١١٤) قال: لَمَّا مات. فَلاَ أَدْرِي قَالَهُ سُفْيَانُ، أو قَالَهُ إِسْرَائِيل، أو هو في الحديث: لَمَّا مَاتَ؟[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد - واللفظ له - في (٧٧١/١٦٢/٢)، فقال: ثنا يحيى بن آدَمَ، ثنا سُفْيَانُ، عن أبي إسحاق، عن أبي الْخَلِيلِ، عن عَلِيٍّ ﷺ به.

وأخرجه أحمد في (١٠٨٥/٣٢٨/٢).

والترمذي في تفسير القرآن: باب ومن سورة التوبة (ح٣١٠١)، وقال: هذا حديث حسن.

والنسائي في الجنائز: باب النهي عن الاستغفار للمشركين (ح٢٠٣٦)، وفي الكبرى (ح٢١٦٣).

وأبو داود الطيالسي في مسنده (ص٢٠).

والبزار في مسنده (٨٩٣/١٠٨/٣ و٨٩٤)، وقال: وهذا الكلام لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا علي، ولا نعلم له عن علي إسنادًا غير هذا الإسناد.

وأبو يعلى في مسنده (٣٣٥/٤٥٧/١) و(٦١٩/٤٥٧/١).ومن طريقه - في الموضع الثاني - الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٥٨٥/٢٠٣/٢).

والطبري في تفسيره (٤٣/١١).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٤٨٠/٢٧٩/٦) و(٢٤٨١/٢٨٠/٦ و٢٤٨٢).

وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠٠٤٩/١٨٩٣/٦).

والحاكم في المستدرك (٣٢٨٩/٣٦٥/٢)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

والبيهقي في شعب الإيمان (٨٩٣٢/١٣/١٢ و٨٩٣٣).

كلهم من طرق عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي الخليل عبد الله بن أبي الخليل، عن علي بن أبي طالب ﷺ بنحوه، وجاء عند الطبري في الموضع الثاني أن النبي ﷺ هو الذي استغفر لوالديه.

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على هذا الحديث في المسند (١١٦/١): يعني أن يحيى بن آدم شك في لفظ: (لما مات) أهو من أصل الحديث من كلام علي، أم هو بيان من سفيان الثوري، أم من إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي؟.

دراسة إسناده عند أحمد:

- يحيى بن آدم:

هو يحيى بن آدم بن سليمان، الكوفي، أبو زكريا، مولى بني أمية.

ثقة، حافظ، فاضل.

تقدمت ترجمته في (ح٦).

- سفيان:

هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي.

ثقة، حافظ، فقيه، حجة، وكان ربما دلس.

تقدمت ترجمته في (ح١٣).

- أبو إسحاق:

هو عمرو بن عبد الله بن عبد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، الهمداني، أبو إسحاق، السبيعي، بفتح المهملة وكسر الموحدة.

ثقة، مكثر ،عابد، يدلس، تغير بأخرة.

تقدمت ترجمته في (ح٦).

- أبو الخليل:

هو عبد الله بن أبي الخليل، ويقال: ابن الخليل الكوفي(١).

روى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ﷺ وغيرهما، وروى عنه أبو إسحاق السبيعي وسلمة بن كهيل وغيرهما.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول(٢).

قلت: الأظهر أنه مجهول الحال.

وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فقد تقدم أنه يحتج بمن لا يعرف(٣).

وهو من الثانية. وأخرج له الأربعة.

له ترجمة في: (التاريخ الكبير ٢١٥/٧٩/٥ و٢١٦، والجرح والتعديل ٢١٠/٤٥/٥، وتهذيب الكمال ٣٢٤٧/٤٥٧/١٤، وتهذيب التهذيب ١٩٩/٥، والتقريب ص٥٠٣/ ت٣٣١٥).

- علي:

هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، زوج بنت

---

(١) فرَّق البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان بين عبد الله بن الخليل الحضرمي الذي روى عن زيد بن أرقم، وروى عنه الشعبي، وبين عبد الله بن أبي الخليل الذي روى عن علي، وروى عنه أبو إسحاق.

(٢) ينظر: ترجمة نصر بن علقمة في (ح٨).

(٣) ينظر: ترجمة الوليد بن مالك في (ح٧).

النبي ﷺ.

تقدمت ترجمته في (ح٦٧).

الحكم على الحديث:

إسناده لا بأس به؛ فإن عبد الله بن أبي الخليل وإن كان مجهول الحال، فهو تابعي روى عنه جمع، وأخرج له الأربعة، وذكره ابن حبان في الثقات، فمثله لا بأس بروايته.

قال الذهبي: وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين، فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك[1].

وسفيان الثوري من قدماء أصحاب أبي إسحاق، وقد صرح سفيان بالسماع من أبي إسحاق عند أبي يعلى.

وقال الألباني: إسناده حسن[2].

---

(١) ديوان الضعفاء والمتروكين (ص٤٧٨).

(٢) أحكام الجنائز (ص١٢٤).

٨٢- عن بُرَيْدَةَ بنِ الحُصيب ﷺ قالَ: كنَّا مَعَ النبيِّ ﷺ، فَنَزَلَ بِنَا وَنَحْنُ معه قَرِيبٌ من أَلْفِ رَاكِبٍ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ وَعَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ، فَقَامَ إليه عُمَرُ بن الْخَطَّابِ، فَفَدَاهُ بِالأَبِ وَالأُمِّ يقولُ: يا رَسُولَ اللَّهِ ما لَكَ؟ قالَ: ((إنِّي سَأَلْتُ ربِّي في استِغْفارِ لأُمِّي، فلم يَأْذَنْ لي، فَدَمَعَتْ عيناي رَحْمَةً لها مِنَ النَّارِ، وإنِّي كنتُ نَهَيْتُكُمْ عن ثَلاَثٍ: عن زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا لِتُذكِّركم زِيَارَتُهَا خَيْرًا، وَنَهَيْتُكُمْ عن لُحُومِ الأضاحي بَعْدَ ثَلاَثٍ، فَكُلُوا وَأَمْسِكُوا ما شِئْتُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ الأَشْرِبَةِ في الأَوْعِيَةِ، فَاشْرَبُوا في أَيِّ وِعَاءٍ شِئْتُمْ، وَلاَ تَشْرَبُوا مُسْكِرًا)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد - واللفظ له - في (٢٣٠٠٣/١١١/٣٨)، فقال: ثنا حَسَنُ بن مُوسَى وَأَحْمَدُ بن عبد الْمَلِكِ، قَالاَ: ثنا زُهَيْرٌ، قال أَحْمَدُ بن عبد الْمَلِكِ في حَدِيثِهِ: ثنا زُبَيْدُ بن الحَارث اليامِي، عن مُحَارِبِ بن دِثَارٍ، عَنِ ابن بُرَيْدَةَ[١]، عن أبيهِ ﷺ به.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٧٤٣/١٨٠/١٢).

وابن حبان في صحيحه (٥٣٩٠/٢١٢/١٢).

والحاكم في المستدرك (١٣٩١/٥٣٢/١)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

والبيهقي في السنن الكبرى (٧٦/٤-٧٧).

كلهم من طريق زهير بن معاوية، عن زبيد بن الحارث، عن محارب بن دثار، عن ابن بريدة، عن أبيه ﷺ بنحوه، وهو عند الحاكم مختصر.

وله طرق أخرى في صحيح مسلم وغيره، لكن ليس فيها الشاهد من الحديث.

وأخرج ابن أبي شبة في تاريخ المدينة (٣٥٤/٧٨/١) من طريق علقمة بن مرثد.

وابن سعد في الطبقات الكبير (٩٦/١) من طريق علقمة بن مرثد.

وابن أبي شيبة في المصنف (١١٨٠٨/٢٩/٣) من طريق علقمة بن مرثد.

وأحمد في (٢٣٠١٧/١٢٤/٣٨) من طريق القاسم بن عبد الرحمن، وفي

(١) هو عبد الله، فقد جاء مصرحًا باسمه من طريق آخر عن محارب بن دثار، كما في مسلم (ح٩٧٧) ومسند أحمد (٢٢٩٥٨/٥٥/٣٨). وقد ساق المزي في تحفة الأشراف (١١١/٢) هذا الحديث في ترجمة عبد الله. وينظر: حاشية محقق مسند أحمد (١١٢/٣٨). وصنيع ابن حجر في أطراف المسند (٦٠٨/١-٦٠٩) أنه سليمان، حيث ذكر هذا الحديث في ترجمته.

(٢٣٠٣٨/١٤٥/٣٨) من طريق أبي جناب يحيى الكلبي.

والبزار في مسنده (٤٤٥٣/٣٢٦/١٠) من طريق القاسم بن عبد الرحمن، وفي (٤٤٥٤/٣٢٧/١٠) من طريق علقمة بن مرثد.

والطبري في تفسيره (٤٢/١١) من طريق علقمة بن مرثد.

والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٤٦٢/٢-٤٦٣) من طريق أبي جناب يحيى الكلبي.

والبيهقي في دلائل النبوة (١٨٩/١) من طريق علقمة بن مرثد.

والنسفي في القند في ذكر علماء سمرقند (ص١٢٤-١٢٥) من طريق علقمة بن مرثد.

كلهم من طريق سليمان بن بريدة، عن أبيه ﵁ قال: لما فتح رسول الله ﷺ مكة، أتى حرم قبر فجلس إليه، فجعل كهيئة المخاطب، وجلس الناس حوله، فقام وهو يبكي، فتلقاه عمر - وكان من أجرأ الناس عليه -، فقال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، ما الذي أبكاك؟ قال: ((هذا قبر أمي، سألت ربي الزيارة فأذن لي، وسألته الاستغفار فلم يأذن لي، فذكرتها، فذرفت نفسي فبكيت)). قال: فلم ير يومًا كان أكثر باكيًا منه يومئذ. (لفظ ابن أبي شيبة)[(١)].

قال ابن سعد: وهذا غلط، وليس قبرها بمكة، وقبرها بالأبواء.

وله طريق آخر عن أبي جناب يحيى بن أبي حية الكلبي، فقد أخرج الطبراني في الكبير (٤٦٤٨/٨٢/٥).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٨٦٨/١١٤٣/٣)[(٢)].

كلاهما من طريق عبد العزيز بن مسلم، عن أبي جناب الكلبي، عن عبد الرحمن بن زيد ابن الخطاب، عن أبيه ﵁ قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم فتح مكة نحو المقابر ، فقعد رسول الله ﷺ إلى قبر، فرأيناه كأنه يناجي، فقام رسول الله ﷺ يمسح الدموع من عينيه، فتلقاه عمر - رحمه الله - وكان أولنا، فقال: بأبي أنت وأمي ما يبكيك؟ قال: ((إني استأذنت ربي - عزَّ وجل - في زيارة قبر أمي، وكانت والدة، ولها قبلي حق أن أستغفر لها فنهاني))، ثم أومأ إلينا أن اجلسوا، فجلسنا، فقال: ((إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فمن شاء منكم أن يزور فليزر، وإني كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام، فكلوا وادخروا ما بدا لكم، وإني كنت نهيتكم عن ظروف وأمرتكم بظروف فانتبذوا، فإن الآنية لا تحل شيئًا ولا تحرمه، واجتنبوا كل مسكر)). هذا لفظ الطبراني، وهو عند أبي نعيم مثله.

---

(١) وللحديث ألفاظ أخرى، لكن الشاهد من الحديث - وهو نهي النبي ﷺ عن الاستغفار لأمه - عندهم، وجاء عند الطبري أن السائل هو بريدة - رضي الله عنه -.

(٢) رواه أبو نعيم عن شيخين أحدهما الطبراني.

قلت: هذا إسناد ضعيف فيه ثلاث علل:

١- أبو جناب الكلبي قال عنه ابن حجر: ضعفوه لكثرة تدليسه[١].

٢- أن أحمد رواه بإسناد صحيح إلى أبي جناب الكلبي من حديث بريدة ﵁، وقد قال الهيثمي عن هذا الإسناد: رواه الطبراني في الكبير، وفي إسناده من لم أعرفه[٢].

٣- أن رواية أبي جناب الكلبي من حديث بريدة ﵁ تقدم أنه تابعه عليه عدة من الثقات، أما روايته من حديث زيد بن الخطاب ﵁ فلم يتابعه أحد فيما أعلم.

دراسة إسناده عند أحمد:

- حسن بن موسى:

هو الحسن بن موسى الأشيب، بمعجمة ثم تحتانية، أبو علي البغدادي، قاضي الموصل وغيرها.

ثقة.

تقدمت ترجمته في (ح٢٦).

- أحمد بن عبد الملك:

هو أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني، أبو يحيى الأسدي.

روى عن زهير بن معاوية وحماد بن زيد، وروى عنه أحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما.

قال أبو الحسن الميموني: سألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: قد كان عندنا، ورأيته كيسًا،وما رأيت بأسًا، رأيته حافظًا لحديثه، وما رأيت إلا خيرًا، وهو صاحب سنة، قال: فقلت: أهل حران يسيؤون الثناء عليه، قال أهل حران: قلَّ ما يرضون عن إنسان، هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له. قال: فرأيت أمره عند أبي عبد الله حسنًا، يتكلم فيه بكلام حسن.

وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة.

وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: كان نظير النفيلي. يعني في الصدق والإتقان.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن نمير: تركت حديثه لقول أهل بلده.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، تكلم فيه بلا حجة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة كما عليه الأكثر، ومن ترك حديثه فإنما هو لسببٍ

(١) التقريب (ص١٠٥٢/ت٧٥٨٧).

(٢) مجمع الزوائد (٥٨/٣).

غير قادح، كما بين ذلك الإمام أحمد.

وهو من العاشرة، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين. وأخرج له البخاري والنسائي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٩٨/٦١/٢، وتهذيب الكمال ٧٠/٣٩١/١، وتهذيب التهذيب ٥٧/١، والتقريب ص٩٤/ت٦٩).

- زهير:

هو زهير بن معاوية بن حديج، أبو خيثمة الجعفي، الكوفي، نزيل الجزيرة.

روى عن الأعمش وزبيد بن الحارث - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه أحمد بن عبد الملك الحراني ويحيى بن آدم وغيرهما.

قال معاذ بن معاذ: لا والله، ما كان سفيان الثوري بأثبت عندي من زهير، وإذا سمعت الحديث من زهير ما أبالي ألا أسمعه من سفيان.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: زهير فيما روى عن المشايخ ثبت، بخٍ بخٍ، وفي حديثه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بأخرة.

وقال أبو زرعة: ثقة، إلا إنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط.

وقال العجلي: ثقة، مأمون.

وقال النسائي: ثقة، ثبت.

وقال الذهبي في الميزان: لين ، روايته عن أبي إسحاق من قبل أبي إسحاق، لا من قبله. اهـ

قلت: الخلاصة فيه ما قال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، إلا إن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة.

وهو من السابعة، مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين ومائة، وكان مولده سنة مائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٦٧٤/٥٨٨/٣، وتهذيب الكمال ٢٠١٩/٤٢٠/٩، وميزان الاعتدال ٢٩٢١/٨٦/٢، وتهذيب التهذيب ٣٥١/٣-٣٥٣، والتقريب ص٣٤٢/ ت٢٠٦٢).

- زبيد بن الحارث اليامي:

هو زبيد، بموحدة، مصغر، ابن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي، بالتحتانية، أبو عبد الرحمن الكوفي.

روى عن شقيق بن سلمة ومحارب بن دثار - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه شعبة بن الحجاج وزهير بن معاوية وغيرهما.

قال يحيى بن سعيد القطان: ثبت.

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة.
وقال يعقوب بن سفيان: ثقة، ثقة، خيار، إلا إنه كان يميل إلى التشيع.
وقال العجلي: ثقة، ثبت في الحديث، وكان علويًا.
وقال الذهبي في الميزان: من ثقات التابعين، فيه تشيع يسير.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، عابد. اهـ
قلت: الخلاصة أنه ثقة، والتشيع اليسير لا يضر الثقة.
وهو من السادسة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة أو بعدها. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٣/٦٢٣/٢٨١٨، وتهذيب الكمال ٩/٢٨٩/١٩٥٧، وميزان الاعتدال ٢/٦٦/٢٨٢٩، وتهذيب التهذيب ٣/٣١٠-٣١١، والتقريب ص٣٣٤/ ت٢٠٠٠).
- محارب بن دثار:
هو محارب، بضم أوله وكسر الراء، ابن دثار، بكسر المهملة وتخفيف المثلثة، السدوسي، الكوفي، القاضي.
روى عن جابر بن عبد الله الأنصاري - رضي الله عنهما - وعبد الله بن بريدة - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه زبيد بن الحارث اليامي وشعبة بن الحجاج وغيرهما.
قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه وإسحاق بن منصور عن يحيى بن معين ويعقوب ابن سفيان والنسائي: ثقة.
وقال ابن سعد: لا يحتجون به.
علَّق ابن حجر عليه في هدي الساري بقوله: بل احتج به الأئمة كلهم، وقال أبو زرعة: مأمون، ولكن ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق، فاعلم ذلك ترشد - إن شاء الله -.
وقال الذهبي في الميزان: هو حجة مطلقًا.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، إمام، زاهد. اهـ
قلت: الراجح أنه ثقة كما عليه الأكثر.
وهو من الرابعة، مات سنة ست عشرة ومائة. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٨/٤١٦/١٨٩٩، وتهذيب الكمال ٢٧/٢٥٥/٥٧٩٣، وميزان الاعتدال ٣/٤٤١/٧٠٧٨، وهدي الساري ص٤٤٣، وتهذيب التهذيب ١٠/٤٩-٥١، والتقريب ص٩٢٢/ت٦٥٣٤).
- ابن بريدة:
هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب، الأسلمي، أبو سهل المروزي، قاضيها.

ثقة.

تقدمت ترجمته في (ح٥).

- أبي:

هو بريدة بن الحصيب، بمهملتين مصغرًا، أبو سهل، وقيل: أبو عبد الله الأسلمي، صحابي.

تقدمت ترجمته في (ح٥).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، رواته كلهم ثقات، والراجح أن عبد الله بن بريدة سمع من أبيه[١].

قال الهيثمي: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح[٢].

(١) الكلام على سماع عبد الله من أبيه تقدم في (ح٥).

(٢) مجمع الزوائد (١/١١٦-١١٧).

٨٣- عن عبدِ اللهِ بن عَبَّاسٍ - رَضِي الله عَنهما - قالَ: قولُه: ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ إلى قولِه: ﴿ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ٨٠﴾ (التوبة: ٨٠)، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ لمَّا نزلت هذه الآية: ((أسمعُ ربي قدْ رخَّصَ لي فيهم، فواللهِ لأستغفرنَّ أكثر من سبعين مرَّة، فلعلَّ الله أن يغفرَ لهم)). فقالَ اللهُ من شدة غَضبهِ عَليهم: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ لَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ٦﴾ (المنافقون: ٦)

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تفسيره (١٠/١٩٩-٢٠٠)، فقال: حدثني مُحمدُ بن سَعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عَمِّي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عَبَّاسٍ - رَضِي الله عَنهما - به.

دراسة إسناده:

- محمد بن سعد:

هو محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفيّ، أبو جعفر البغداديّ.

روى عن أبيه ويزيد بن هارون وغيرهما، وروى عنه محمد بن مخلد وأحمد بن كامل وغيرهما.

قال الحاكم: سألت الدارقطني عنه، فقال: لا بأس به.

وقال الخطيب البغدادي: كان لينًا في الحديث. اهـ

قلت: الأظهر أنه لا بأس به، كما قال الدارقطني، فهو مقدم على الخطيب في معرفة الرجال.

مات سنة ست وسبعين ومائتين.

له ترجمة في: (تاريخ بغداد ٥/٣٢٢/٢٨٤٥، وميزان الاعتدال ٣/٥٦٠/٧٥٨٣، وتاريخ الإسلام ٢٠/٤٤٥/٥٦٠، ولسان الميزان ٥/١٧٤).

- أبي:

هو سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي.

روى عن أبيه وفليح بن سليمان وغيرهما، وروى عنه ابنه محمد وأبو بكر بن أبي الدنيا وغيرهما.

قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: أخبرني اليوم إنسان بشيء عجب، زعم أن فلانًا أمر بالكتاب عن سعد بن العوفي، وقال: هو أوثق الناس في الحديث. فاستعظم ذاك أبو عبد الله جدًّا، وقال: لا إله إلا الله، سبحان الله، ذاك جهمي، امتحن أول شيء قبل أن يخوفوا، وقبل أن يكون ترهيب فأجابهم. قلت لأبي عبد الله: فهذا جهمي إذًا؟ فقال: فأي شيء؟ ثم قال أبو عبد الله: لو لم يكن هذا - أيضًا - لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعًا لذاك. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ضعيف.
عدَّه الذهبي في تاريخه في الطبقة الثالثة والعشرين (٢٢١-٢٣٠هـ).
لــه ترجمــة فــي: (تــاريخ بغــداد ٤٧٤٣/١٢٧/٩، وتــاريخ الإســلام ١٤٧/١٧١/١٦).
- عمِّي:
هو الحسين بن الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة، أبو عبد الله العوفي القاضي.
روى عن أبيه والأعمش وغيرهما، وروى عنه ابنه الحسن وابن أخيه سعد بن محمد وغيرهما.
قال ابن سعد: سمع سماعًا كثيرًا، وكان ضعيفًا في الحديث.
وقال يحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي: ضعيف.
وقال الجوزجاني: واهي الحديث.
وقال ابن عدي: له أحاديث، عن أبيه، عن الأعمش، وعن أبيه، وعن غيرهما، وأشياء مما لا يتابع عليه. اهـ
قلت: الخلاصة أنه ضعيف.
توفي سنة إحدى أو اثنتين ومائتين.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢١٥/٤٨/٣، والكامل ٤٩٢/٣٦٣/٢، وتـاريخ بغـداد ٤٠٧٩/٢٩/٨، وميـزان الاعتـدال ١٩٩١/٥٣٢/١، ولسـان الميزان ٢٧٨/٢).
- أبي:
هو الحسن بن عطية بن سعد العوفي، الكوفي.
روى عن جده سعد بن جنادة وأبيه عطية العوفي، وروى عنه ابنه الحسين بن الحسن بن عطية العوفي القاضي وسفيان الثوري وغيرهما.
قال ابن معين: لم يكن به بأس.
وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: وأحاديث الحسن بن عطية ليست بنقية.
وقال البخاري: ليس بذاك.
وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث.
وقال ابن حبان في المجروحين: منكر الحديث، فلا أدري البلية في أحاديثه منه أو من أبيه أو منهما معًا؟ لأن أباه ليس بشيء في الحديث، وأكثر روايته عن أبيه، فمن هنا اشتبه أمره، ووجب تركه.
وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف. اهـ
قلت: الراجح أنه ضعيف، كما عليه الأكثر.

وهو من السادسة. وأخرج له أبو داود.

له ترجمة في: (تاريخ ابن معين للدوري ٥٦٣/٣، والجرح والتعديل ١١٢/٢٦/٣، وثقات ابن حبان ١٧٠/٦، والمجروحين ٢٣٤/١، وتهذيب الكمال ١٢٤٤/٢١١/٦، وميزان الاعتدال ١٨٨٩/٥٠٣/١، وتهذيب التهذيب ٢٩٤/٢، والتقريب ص٢٣٩/ ت١٢٦٦).

- عن أبيه:

هو عطية بن سعد بن جنادة، بضم الجيم بعدها نون خفيفة، العوفي، الجدلي، بفتح الجيم والمهملة، الكوفي أبو الحسن.

روى عن زيد بن أرقم وعبد الله بن عباس وغيرهما، وروى عنه ابنه الحسن بن عطية العوفي والأعمش وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقة - إن شاء الله -، وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به.

وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: صالح.

وقال البخاري: قال لي علي عن يحيى - وهو ابن سعيد -: عطية وأبو هارون وبشر بن حرب عندي سواء، وكان هشيم يتكلم فيه.

وقال ابن أبي مريم عن يحيى بن معين: ضعيف إلا إنه يكتب حديثه.

وقال مسلم بن الحجاج: قال أحمد، وذكر عطية العوفي، فقال: هو ضعيف الحديث، ثم قال: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي ويسأله عن التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد، وكان هشيم يضعف حديث عطية.

وقال أحمد: حدثنا أبو أحمد الزبيري قال: سمعت الكلبي قال: كناني عطية أبا سعيد.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه نحو ذلك، وقال: كان الثوري وهشيم يضعفان حديث عطية.

وقال أبو زرعة: لين.

وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه، وأبو نضرة أحب إليَّ منه.

وقال الجوزجاني: مائل.

وقال أبو داود: ليس بالذي يعتمد عليه.

وقال النسائي: ضعيف.

وقال الساجي: ليس بحجة، وكان يقدم عليًا على الكل.

وقال ابن حبان في المجروحين: سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي، ويحضر قصصه فإذا قال الكلبي: قال رسول الله بكذا فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما

أراد به الكلبي. فلا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

وقال أبو أحمد بن عدي: ولعطية عن أبي سعيد أحاديث عداد عن غير أبي سعيد، وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وكان يعد من شيعة الكوفة.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين - وهم: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل -، وقال: تابعي معروف، ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح.

وقال الذهبي في الميزان: تابعي شهير، ضعيف.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيًا مدلسًا. اهـ

قلت: الراجح أنه ضعيف، يدلس، حيث الأكثر على تضعيفه.

أما قول الكلبي: كناني عطية أبا سعيد. فقد قال ابن رجب: الكلبي لا يعتمد على ما يرويه، وإن صحت هذه الحكاية عن عطية فإنما تقتضي التوقف فيما يحكيه عن أبي سعيد من التفسير خاصة، فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد فإنما يريد أبا سعيد الخدري، ويصرح في بعضها بنسبته.

وهو من الثالثة، مات سنة إحدى عشرة ومائة. وأخرج له البخاري في الأدب، وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٣٩٢/٣٥٩/٣، والجرح والتعديل ٣٨٢/٦/ ٢١٢٥، والمجروحين ١٧٦/٢، والكامل ١٥٣٠/٣٦٩/٥، وتهذيب الكمال ١٤٥/٢٠/ ٣٩٥٦، وميزان الاعتدال ٥٦٦٧/٧٩/٣، وشرح العلل ٦٩١/٢، وتهذيب التهذيب ٢٢٤/٧-٢٢٦، والتقريب ص٦٨٠/ت٤٦٤٩، وتعريف أهل التقديس ص١٦٦/ت١٢٢).

- ابن عباس:

هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله ﷺ.

تقدمت ترجمته في (ح١٨).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه أربعة ضعفاء.

٨٤- عن عبدِ اللهِ بن عَبَّاسٍ - رَضِي الله عَنهما - قالَ: قولُه:﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا ﴾إلى ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾(التوبة: ١١٣) أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أرادَ أن يستغفرَ لأُمِّه، فنهَاه عن ذلِك، فقالَ: ((وإنَّ إبراهيمَ خليلُ اللهِ قد استغفرَ لأبيه))، فأنزلَ اللهُ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ إلى ﴿ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾ ﴾(التوبة: ١١٤)

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تفسيره (٤٢/١١)، فقال: حدثني محمدُ بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمِّي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عَبَّاسٍ - رَضِي الله عَنهما - به.

دراسة إسناده:

هذا الإسناد تقدم مثله في الحديث السابق.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه أربعة ضعفاء.

قال السيوطي: ضعيف معلول[١].

(١) الدر المنثور (٥٠٦/٣).

٨٥- عن جَابِرِ بن عبدِ اللهِ - رَضِي اللهُ عَنهما - قالَ: إنَّ رَأْسَ الْمُنَافِقِينَ ماتَ بِالْمَدِينَةِ، فأوصَى أَنْ يُصَلِّيَ عليه النبيُّ ﷺ، وَأَنْ يُكَفَّن في قَمِيصِهِ، فكَفَّنَهُ في قَمِيصِهِ، وَصَلَّى عليه، وَقَامَ على قَبْرِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَبارِكَ وتعَالى -:﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾ (التوبة: ٨٤)

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري - واللفظ له - في تفسيره (٢٠٥/١٠)، فقال: حدثنا سَوَّار بنُ عبد الله العَنْبَري، قال: ثنا يحيى بن سَعِيدٍ، عن مُجَالِدٍ، ثني عَامِرٌ، عن جَابِرِ بن عبدِ اللهِ - رَضِي اللهُ عَنهما - به.

وأخرجه ابن ماجه في الجنائز: باب في الصلاة على أهل القبلة (ح١٥٢٤).

والبزار في مسنده كما تفسير ابن كثير (٤٩٧/٢).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧١/٧٣/١).

كلهم من طريق مجالد، عن الشعبي، عن جابر ﷺ بنحوه.

دراسة إسناده عند الطبري:

- سوار بن عبد الله العنبري:

هو سوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله بن قدامة التميمي، العنبري، أبو عبد الله البصري، قاضي الرصافة وغيرها.

روى عن أبيه ويحيى القطان وغيرهما، وروى عنه النسائي ومحمد بن جرير الطبري وغيرهما.

قال أحمد: ما بلغني عنه إلا خيرًا.

وقال النسائي: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، غلط من تكلم فيه[١].

وهو من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وله ثلاث وستون سنة. وأخرج له أبو داود والترمذي والنسائي.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١١٧٤/٢٧١/٤، وتهذيب الكمال ٢٦٣٨/٢٣٨/١٢، وتهذيب التهذيب ٢٦٨/٤-٢٦٩، والتقريب ص٤٢٢/ت٢٦٩٩).

- يحيى بن سعيد:

هو يحيى بن سعيد بن فروخ، بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون

(١) الذي غلط فيه هو ابن الجوزي، حيث ذكر جرح سفيان الثوري لسوار الجد في ترجمة سوار الحفيد الذي هنا. ينظر: تهذيب التهذيب (٢٦٩/٤).

الواو ثم معجمة، التميمي، أبو سعيد القطان البصري.

روى عن شعبة بن الحجاج ومجالد بن سعيد وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وسوار بن عبد الله العنبري وغيرهما.

قال يحيى بن معين: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: لا ترى بعينيك مثل يحيى بن سعيد القطان أبدًا.

وقال علي بن المديني:لم أر أحدًا أثبت من يحيى بن سعيد القطان.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: حدثني يحيى القطان، وما رأت عيناي مثله.

وقال أبو حاتم: حافظ، ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة.

وهو من كبار التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وله ثمان وسبعون. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦٢٤/١٥٠/٩، وتهذيب الكمال ٦٨٣٤/٣٢٩/٣١، وتهذيب التهذيب ٢١٦/١١-٢٢٠، والتقريب ص١٠٥٥/ت٧٦٠٧).

- مجالد:

هو مجالد، بضم أوله وتخفيف الجيم، ابن سعيد بن عمير الهمداني، بسكون الميم، أبو عمرو الكوفي.

روى عن جبر الهمداني والشعبي - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه شعبة ابن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان وغيرهما.

قال الدوري عن ابن معين: ثقة.

وقال محمد بن المثنى: يحتمل حديثه لصدقه.

وقال البخاري: صدوق.

وقال النسائي: ثقة.

وقال العجلي: جائز الحديث.

وقال يعقوب بن سفيان: تكلم الناس فيه، وهو صدوق.

وقال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: مجالد؟ قال: في نفسي منه شيء.

وقال عمرو بن علي: سمعت يحيى بن سعيد يقول لعبيد الله: أين تذهب؟ قال: أذهب إلى وهب بن جرير أكتب السيرة - يعني عن أبيه عن مجالد -، قال: تكتب كذبًا كثيرًا، لو شئت أن يجعلها لي مجالد كلها عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله فعل.

وقال ابن أبي حاتم: قال أحمد بن سنان: سمعت ابن مهدي يقول: حديث مجالد عند الأحداث: يحيى بن سعيد وأبي أسامة ليس بشيء، ولكن حديث

شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء القدماء. يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره.

وقال ابن سعد: كان ضعيفًا في الحديث.

وقال الدوري عن ابن معين: لا يحتج بحديثه.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ضعيف، واهي الحديث، كان يحيى بن سعيد يقول: لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه. قلت: ولِمَ يرفع حديثه؟ قال: للضعف.

وقال أبو طالب عن أحمد: ليس بشيء، يرفع حديثًا كثيرًا لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس.

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي: يحتج بمجالد؟ قال: لا، وهو أحب إليَّ من بشر بن حرب وأبي هارون العبدي وشهر بن حوشب وعيسى الخياط وداود الأودي، وليس مجالد بقوي الحديث.

وقال النسائي: ضعيف.

وقال - أيضًا -: ليس بالقوي.

وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ، يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به.

وقال ابن عدي: له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة، وعن غير جابر من الصحابة أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غير محفوظ.

وقال الدارقطني: يزيد بن أبي زياد أرجح منه، ومجالد لا يعتبر به.

وقال الذهبي في الميزان: صاحب حديث، على لين فيه. اهـ

قلت : الراجح ما قال ابن حجر في التقريب: ليس بالقوي ، وقد تغير في آخر عمره.ا.هـ ومن تكلم فيه - وهم الأكثر - فلسوء ضبطه، ومن وثقه فلعله أراد صدقه وعدالته.

وهو من صغار السادسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة. وأخرج له مسلم مقرونًا بغيره، والباقون سوى البخاري.

له ترجمة في: (تاريخ ابن معين للدوري ١٢٧٧/٢٧٠/٣، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٨٢٦/٢٣٢/٤، والجرح والتعديل ١٦٥٣/٣٦١/٨، والمجروحين ١٠/٣-١١، والكامل ١٩٠١/٤٢٠/٦، وتهذيب الكمال ٥٧٨٠/٢١٩/٢٧، وميزان الاعتدال ٧٠٧٠/٤٣٨/٣، وتهذيب التهذيب١٠/٣٦-٣٧، والتقريب ص٩٢٠/ت٦٥٢٠).

- عامر:

هو عامر بن شراحيل الشعبي، بفتح المعجمة، أبو عمرو.

ثقة، مشهور، فقيه، فاضل.

تقدمت ترجمته في (ح١٤).

- جابر بن عبد الله:

هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، بمهملة وراء، الأنصاري ثم السلمي بفتحتين. صحابي ابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة.

ومات رضي الله عنه بالمدينة بعد السبعين، وهو ابن أربع وتسعين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٠١٩/٤٩٢/٢، ومعرفة الصحابة ٤٤٦/٥٢٩/٢، والاستيعاب ٢٨٧/١٠٩/٢، وتهذيب الكمال ٨٧١/٤٤٣/٤، وتهذيب التهذيب ٤٢/٢-٤٣، والتقريب ص١٩٢/ت٨٧٩، والإصابة ١٠٢٢/٤٥/٢).

الحكم على الحديث:

إسناده فيه ضعف؛ فيه مجالد وهو ليس بالقوي، ورواية يحيى بن سعيد عنه بعد أن تغير حفظه في آخر عمره، لكن تابعه عبد الرحمن بن مغراء عند البزار.

قال ابن كثير عن إسناد البزار: إسناده لا بأس به[١].

وقال الألباني: منكر بذكر الوصية[٢].

والشاهد من الحديث تشهد له الأحاديث الصحيحة التي في أول المبحث.

(١) تفسير القرآن العظيم (٤٩٧/٢).
(٢) ضعيف سنن ابن ماجه (ص١١٦).

٨٦- عن أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أرادَ أنْ يُصَلِّي على عبدِ اللهِ بن أُبيٍّ فأخذَ جِبريلُ بثوبِهِ، فقالَ: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾ (التوبة: ٨٤)[(١)]

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى - واللفظ له - في مسنده (٤١١٢/١٤٤/٧)، فقال: حدثنا إبراهيمُ ابن الحَجَّاج السَّامي، حدثنا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عن يَزيد الرَّقَاشِي، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ به.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٢٠٥/١٠).

وابن عدي في الكامل (٢٥٨/٧).

كلاهما من طريق حماد بن سلمة، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك ﷺ بمثله، وهو عند ابن عدي بنحوه.

دراسة إسناده عند أبي يعلى:

- إبراهيم بن الحجاج السامي:

هو إبراهيم بن الحجاج بن زيد السامي، بالمهملة، أبو إسحاق البصري.

روى عن حماد بن سلمة ووهب بن خالد وغيرهما، وروى عنه أبو زرعة وأبو يعلى وغيرهما.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الدارقطني: ثقة.

وقال ابن قانع: صالح.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، يهم قليلاً. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، فقد روى عنه أبو زرعة وأخرج له النسائي، وهما ينتقيان الشيوخ عند الرواية[(٢)]، ووثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في ثقاته.

وهو من العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين، أو بعدها. وأخرج له النسائي.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٤٨/٩٣/٢، وتهذيب الكمال ١٦١/٦٩/٢، وتهذيب التهذيب ١١٣/١، والتقريب ص١٠٦/ت١٦٣).

- حماد بن سلمة:

هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة.

ثقة، وهو من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لازمهم: كثابت البناني وحميد الطويل وعلي بن زيد، وله أوهام في بعض الذين لم يكثر ملازمتهم:

(١) وقع في طبعة مسند أبي يعلى سقط في الآية.

(٢) ينظر: لسان الميزان (٤١٦/٢). وميزان الاعتدال (١١٥/١).

كقتادة وأيوب السختياني ويونس وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وغيرهم.

تقدمت ترجمته في (ح٢٦).

- يزيد الرقاشي:

هو يزيد بن أبان الرقاشي، بتخفيف القاف ثم معجمة، أبو عمرو البصري، القاصّ، بتشديد المهملة.

روى عن أبيه وأنس بن مالك ﷺ وغيرهما، وروى عنه حماد بن سلمة والأعمش وغيرهما.

قال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن يزيد الرقاشي، فقال: رجل صالح، وسمعت يحيى بن معين ذكره، فقال: رجل صدق.

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة عن أنس وغيره، وأرجو أنه لا بأس به لرواية الثقات عنه من البصريين والكوفيين وغيرهم.

وقال شعبة: لأن أقطع الطريق أحب إليَّ من أن أروي عن يزيد الرقاشي.

وقال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه.

وقال في موضع آخر: سمعت عبد الرحمن يحدث عن الربيع بن صبيح عنه، وكان رجلاً صالحًا، وقد روى الناس عنه، وليس بالقوي في الحديث .

وقال ابن سعد: كان ضعيفًا قدريًا.

وقال أبو طالب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا يكتب حديث يزيد الرقاشي، قلت له: فلم تُرك حديثه، لهوى كان فيه؟ قال: لا، ولكن كان منكر الحديث، وقال: شعبة يحمل عليه، وكان قاصًا.

وقال أبو حاتم: كان واعظًا، بكاء، كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر، صاحب عبادة، وفي حديثه ضعف[(١)].

وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله، من البكائين بالليل في الخلوات، والقائمين بالحقائق في السبرات، ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها، واشتغل بالعبادة وأسبابها حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس، عن النبي ﷺ وهو لا يعلم، فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات بطل الاحتجاج به، فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب، وكان قاصًا يقص بالبصرة، ويبكي الناس، وكان شعبة يتكلم فيه بالعظائم.

وقال ابن حجر في التقريب: زاهد، ضعيف. اهـ

قلت: الراجح أنه ضعيف، حيث الأكثر على تضعيفه، أما من أثنى عليه

---

(١) في الجرح والتعديل (صنعة).

فلعبادته وصلاحه.

وهو من الخامسة، مات قبل العشرين ومائة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، والترمذي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٩٨٣/٣٧٣/٤، والجرح والتعديل ١٠٥٣/٢٥١/٩، والمجروحين ٩٨/٣-٩٩، والكامل ٢١٥٨/٢٥٧/٧، وتهذيب الكمال ٦٩٥٨/٦٤/٣٢، وميزان الاعتدال ٩٦٦٩/٤١٨/٤، وتهذيب التهذيب ٣٠٩/١١-٣١١، والتقريب ص١٠٧١/ت٧٧٣٣).

- أنس بن مالك:

هو أنس بن مالك بن النضر، الأنصاري، الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ صحابي مشهور.

تقدمت ترجمته في (ح٢٦).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه يزيد الرقاشي، وهو ضعيف.

قال ابن كثير: رواه الحافظ أبو يعلى في مسنده من حديث يزيد الرقاشي، وهو ضعيف[١].

وقال الهيثمي: رواه أبو يعلى، وفيه يزيد الرقاشي وفيه كلام وقد وثق[٢].

وقال ابن حجر: هذا حديث ضعيف، وقد خالف يزيد فيه مع ضعفه ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه صلى عليه، وأن الآية إنما نزلت بعد ذلك[٣].

(١) تفسير القرآن العظيم (٤٩٧/٢).
(٢) مجمع الزوائد (٤٢/٣).
(٣) المطالب العالية (٦٩٩/١٤).

٨٧- عن عبدِ اللَّهِ بنِ مَسعودٍ ﷺ قالَ: خَرَجَ رسولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا، فخَرَجْنَا مَعَه حتى انْتَهَيْنَا إِلَى الْمَقَابِرِ، فَأَمَرَنَا فَجَلَسْنَا، ثُمَّ تَخَطَّينا الْقُبُورَ حتى انْتَهَينا إِلَى قَبْرٍ منها، فَجَلَسَ إليه، فَنَاجَاهُ طَوِيلاً، ثُمَّ ارْتَفَعَ نَحِيبُ رسولِ اللهِ ﷺ بَاكِيًا، فَبَكَيْنَا لِبُكَائه، ثُمَّ إنَّ النبيَّ ﷺ أَقْبَلَ، فَلقيه عُمَرُ بن الْخَطَّابِ، فقال: مَا الذي أَبْكَاكَ يا رَسُولَ اللهِ؟ قالَ: لقدْ أَبْكَانَا وَأَفْزَعَنَا[1]، فَأَخَذَ بِيَدِ عُمَرَ، ثُمَّ أومأَ إِلَيْنَا فَأَتَيْنَاهُ، فقالَ: ((أَفْزَعَكُمْ بُكَائِي؟))، فقُلْنَا: نَعم يا رَسُولَ اللهِ، قالَ: ((فإنَّ الْقَبْرَ الذي رَأَيْتُمُونِي عِنْده قَبْرُ أُمي آمِنَةَ بِنْتِ وَهْبٍ، وَإِنِّي اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي في زيارتِها، فأذِن لي، ثمَّ اسْتَأْذَنْته في الاِسْتِغْفَارِ لها، فلم يَأْذَنْ لي، وأنزَلَ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ الآيةُ ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ ﴾ (التوبة: ١١٣-١١٤)، فَأَخَذَنِي ما يَأْخُذُ الْولد لِلْوَالِدِ من الرّأفة، فَذَلِكَ الذي أَبْكَانِي، ألا إنِّي نَهيتُكم عن ثَلاثٍ: عَنْ زيارةِ القبورِ، وعَنْ أكلِ لحُوم الأضَاحِي فوقَ ثلاثٍ ليسَعكم، وعَنْ نَبيذِ الأوعيةِ، فزُوروها فإنَّها تزهدُ في الدنيا، وتذكّر الآخرةَ، وكلُوا لحومَ الأضاحِي، وأنْفِقوا[2] منها ما شئتُم، فإنَّما نهيتُكم إذا الخيرُ قليلٌ، وتوسعةً على النَّاسِ، ألا وإنَّ الوعاءَ لا يحرِّم شيئًا، كُل مُسْكرٍ حَرام)).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق - واللفظ له - في المصنف (٦٧١٤/٥٧٢/٣)، فقال: عن ابن جُرَيْج، قال: حُدثت عن مَسْرُوقِ بن الأَجْدَعِ، عن ابنِ مَسعودٍ ﷺ به.

وأخرجه ابن ماجه في الجنائز: باب ما جاء في زيارة القبور (ح١٥٧١)، وفي الأشربة: باب كل مسكر حرام (ح٣٣٨٨)، وباب ما رخص فيه[3] من ذلك (ح٣٤٠٦).

وابن أبي شبة في تاريخ المدينة (٣٥٥/٧٨/١) [4].

وأبو يعلى في مسنده (٥٠٧٩/١٢/٩).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٤٨٧/٢٨٥/٦).

وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠٠٥١/١٨٩٣/٦).

والشاشي في مسنده (٣٩٧/٣٩٥/١).

وابن حبان في صحيحه (٩٨١/٢٦١/٣).

والطبراني في الكبير (١٠٣٠٤/١٩٣/١٠).

---

(١) قال محقق الكتاب: لعل الصواب هنا حذف (قال)، وإثبات (فقد) بدل (لقد).

(٢) قال محقق الكتاب: في البيهقي (وأبقوا) وهو الأظهر.

(٣) أي الأوعية.

(٤) جاء إسناده في المطبوعة: (حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا ابن جريج ...) وسقط منه (عبد الله بن وهب) لأن هارون لم يدرك ابن جريج، وقد رواه ابن ماجه (ح٣٤٠٦) عن هارون بن معروف، عن عبد الله بن وهب، عن ابن جريج.

وابن عدي في الكامل (١/٣٥٩)، وقال: هذا في كتب ابن جريج مرسل، وهذا حديث لا يساوي شيئًا.

والحاكم في المستدرك (٢/٣٦٦/٣٢٩٢) - ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة (١/١٨٩-١٩٠) [(١)] -، وقال: صحيح على شرطهما ولم يخرجاه هكذا بهذه السياقة، إنما أخرج مسلم حديث يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة فيه مختصرًا[(٢)].

وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/٤٤٢).

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/٧٧) و(٨/٣١١).

والواحدي في أسباب النزول (ص٤٣٨/ح٢٧٣).

كلهم من طرق عن عبد الله بن وهب، عن ابن جريج، عن أيوب بن هانئ، عن مسروق بن الأجدع، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بنحوه عند الشاشي وأبي نعيم، وهو عند الباقين مختصر، ولم يرد ذكر الشاهد عند ابن ماجه وأبي يعلى والطبراني والبيهقي في السنن الكبرى وابن عدي.

قلت: الطريق الأول أصح لأمرين:

١- أنه هكذا جاء في كتب ابن جريج، كما تقدم في كلام ابن عدي.

٢- أن عبد الله بن وهب - وهو ثقة حافظ - لم يكن من أصحاب ابن جريج المتقنين، فقد نقل الدورقي عن ابن معين قال: عبد الله بن وهب ليس بذاك في ابن جريج، كان يستصغر. قال ابن رجب: يعني لأنه سمع منه وهو صغير[(٣)].

وقد قال ابن عدي: هذا حديث لا يساوي شيئًا.

دراسة إسناده عند عبد الرزاق:

- ابن جريج:

هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الأموي مولاهم، المكي.

إمام ثقة يدلس.

تقدمت ترجمته (ح٧).

- مسروق بن الأجدع:

هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني، الوادعي، أبو عائشة الكوفي.

روى عن خباب بن الأرت وعبد الله بن مسعود - وروايته عنه في

---

(١) ساق ابن كثير في البداية والنهاية (٢/٢٢٣) هذا الحديث من طريق البيهقي، ثم قال: غريب ولم يخرجوه.

(٢) تعقبه الذهبي في تلخيص المستدرك بقوله: أيوب بن هانئ ضعفه ابن معين.

(٣) شرح العلل (٢/٤٩٢). وينظر: ترجمة عبد الله بن وهب في (ح٣٩).

الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه إبراهيم النخعي وأيوب بن هانئ وغيرهما.

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة لا يسأل عن مثله.

وقال علي بن المديني: ما أقدم على مسروق أحدًا من أصحاب عبد الله.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه، عابد.

وهو مخضرم من الثانية، مات سنة اثنتين، ويقال: سنة ثلاث وستين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٨٢٠/٣٩٦/٨، وتهذيب الكمال ٥٩٠٢/٤٥١/٢٧، وتهذيب التهذيب ١٠٩/١٠-١١١، والتقريب ص٩٣٥/ت٦٦٤٥).

- عبد الله بن مسعود:

هو عبد الله بن مسعود بن غافل، بمعجمة وفاء، ابن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن.

من كبار العلماء من الصحابة.

تقدمت ترجمته في (ح٩).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف لانقطاعه؛ حيث لم يصرح ابن جريج بمن حدثه، وقد قال أحمد بن حنبل: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها - يعني قوله:أخبرت وحدثت عن فلان -(١).

---

(١) ينظر: ترجمة ابن جريج في (ح٧).

٨٨- عن عَمْرو بن دِينَار أن النَّبيَّ ﷺ قالَ: ((اسْتَغفرَ إبراهيمُ لأبيهِ وهو مُشْركٌ، فلا أزالُ أسْتَغفرُ لأبي طَالب حتى يَنهاني عنه رَبِّي))، فقالَ أصحابُه: لنستغفرنَّ لآبائِنا كَمَا اسْتَغفرَ النَّبيُ لِعمِّه. فأنزلَ اللهُ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ إلى قَوْلِهِ ﴿ تَبَرَّأَ مِنۡهُۚ ﴾ (التوبة: ١١٣-١١٤)

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري - واللفظ له - في تفسيره (٤١/١١-٤٢)، فقال: حدثني المُثنى، قال: ثنا أبو حُذيفة، قال: ثنا شبْل، عن عَمْرو بن دِينَار به.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير (١٠٢/١) من طريق محمد بن عمر (الواقدي)، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو (بن دينار) بمعناه.

ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٣٦/٦٦).

وأخرجه الحاكم في (٣٦٦/٢/٣٢٩٠) من طريق أبي حمة اليماني، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر ﷺ بمعناه، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال لنا أبو علي[1] على أثره: لا أعلم أحدًا وصل هذا الحديث عن سفيان غير أبي حمة اليماني وهو ثقة، وقد أرسله أصحاب ابن عيينة. اهـ

قلت: أصح طرق الحديث أنه مرسل عن عمرو بن دينار، حيث رواه هكذا أكثر أصحاب ابن عيينة، وتابعه شبل.

دراسة إسناده عند الطبري:

- المثنى:

هو المثنى بن إبراهيم الآملي. هكذا نسبه ابن جرير في تفسيره[2].

ولم أقف على ترجمة له، وقد أكثر ابن جرير الرواية عنه في تفسيره.

- أبو حذيفة:

هو موسى بن مسعود النهدي، بفتح النون، أبو حذيفة البصري.

روى عن سفيان الثوري وشبل بن عباد المكي وغيرهما، وروى عنه البخاري ويعقوب ابن شيبة السدوسي وغيرهما.

قال ابن سعد: كان كثير الحديث ثقة - إن شاء الله تعالى -، وكان حسن الرواية عن عكرمة بن عمارة والثوري وزهير بن محمد.

وقال ابن محرز: سئل يحيى بن معين عن أبي حذيفة، فقال:لم يكن من أهل الكذب. قيل ليحيى: إن بندارًا يقع فيه. قال يحيى: هو خير من بندار، ومن ملء الأرض مثله.

---

(١) هو أبو علي، الحسين بن علي، شيخ الحاكم.

(٢) (٨٧/١).

وقال الأثرم لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أبو حذيفة أليس هو من أهل الصدق؟ قال: نعم، أما من أهل الصدق فنعم.

وقال العجلي: ثقة، صدوق.

وقال الآجري عن أبي داود: ابن المبارك لا يحفظ ثم حفظ، وكان قبيصة وأبو عامر وأبو حذيفة لا يحفظون ثم حفظوا بعد.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: يخطئ.

وقال ابن محرز: سألت يحيى (بن معين) عن أصحاب سفيان من هم؟ قال المشهورون: وكيع ويحيى وعبد الرحمن وابن المبارك وأبو نعيم هؤلاء ثقات. قيل له : فأبو عاصم وعبد الرزاق وقبيصة وأبو حذيفة؟ قال: هؤلاء ضعفاء.

وقال أحمد: كان أبو حذيفة - الذي بالبصرة - من أكثر الناس خطأ.

وقال الجوزجاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: كأن سفيان الذي يحدث عنه أبو حذيفة ليس هو سفيان الثوري الذي يحدث عنه الناس.

وقال عبد الله بن احمد بن حنبل: سمعت أبي وذكر قبيصة وأبا حذيفة، فقال: قبيصة أثبت منه حديثًا في حديث سفيان، أبو حذيفة شبه لا شيء، وقد كتبت عنهما جميعًا.

وقال بندار: موسى بن مسعود ضعيف في الحديث، كتبت عنه كثيرًا، ثم تركته.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي حذيفة، فقال: صدوق معروف بالثوري، كان الثوري نزل البصرة على رجل وكان أبو حذيفة معهم، فكان سفيان يوجه أبا حذيفة في حوائجه، ولكن كان يصحف، وروى أبو حذيفة عن سفيان بضعة عشر ألف حديث، وفي بعضها شيء.

وقال - أيضًا -: سئل أبي عن أبي حذيفة ومحمد بن كثير، فقال: ما أقربهما وكانا مؤدبين(١)، وسئل عن مؤمل بن إسماعيل وأبي حذيفة، فقال: في كتبهما خطأ كثير، وأبو حذيفة أقلهما خطأ.

وقال الترمذي: يضعف في الحديث.

وقال الفلاس: لا يحدث عنه من يبصر الحديث.

وقال ابن خزيمة: لا يحتج به.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

وقال ابن قانع: فيه ضعف.

---

(١) وقع في كتاب الجرح والتعديل (مؤذنين) قال المعلمي في حاشيته عليه (١٦٤/٨): ولا يبعد أن يكون الصواب (مؤديين). اهـ قلت: قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨٤/٤) في معنى كلمة (مؤدي): يعني أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع.

وقال الحاكم أبو عبد الله: كثير الوهم، سيء الحفظ.
وقال الساجي: كان يصحف، وهو لين.
وقال الدارقطني: قد أخرج له البخاري، وهو كثير الوهم تكلموا فيه.
وقال الذهبي في الميزان: صدوق - إن شاء الله تعالى - يهم.
قلت: الراجح: ما قال ابن حجر في التقريب: صدوق سيء الحفظ، وكان يصحف. اهـ ومن وثقه إنما أراد العدالة، ومن تكلم فيه فلسوء حفظه.
وهو من صغار التاسعة، مات سنة عشرين ومائتين أو بعدها، وقد جاوز التسعين.
وأخرج له البخاري في المتابعات، وأبو داود والترمذي وابن ماجه.
له ترجمة في: (سؤالات ابن محرز لابن معين ١٠٩/١، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية المروذي وغيره ص١٣٠، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٧٤٠/١٦٧/٤، والجرح والتعديل ٧٢٣/١٦٣/٨، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ٣٣٨/١، وتهذيب الكمال ٢٩/ ١٤٥/ ٦٣٠٠، وميزان الاعتدال ٨٩٢٣/٢٢١/٤، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٢٠٩/ ت٣٩٨، وهدي الساري ص٤٤٦، وتهذيب التهذيب ٣٧٠/١٠-٣٧١، والتقريب ص٩٨٥/ت٧٠٥٩).
- شبل:
هو شبل بن عباد المكي، القارئ.
روى عن عبد الله بن كثير وعمرو بن دينار وغيرهما، وروى عنه عبد الله بن المبارك وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي وغيرهما.
قال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل: ثقة.
وقال أبو حاتم: هو أحب إليَّ من ورقاء في ابن أبي نجيح.
وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: ثقة إلا إنه يرى القدر.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، رمي بالقدر. اهـ
قلت: الخلاصة أنه ثقة.
وهو من الخامسة، قيل: مات سنة ثمان وأربعين ومائة، وقيل: بعد ذلك.
وأخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه في التفسير.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٦٥٩/٣٨٠/٤، وتهذيب الكمال ٢٦٨٨/٣٥٦/١٢، وتهذيب التهذيب ٣٠٥/٤-٣٠٦، والتقريب ص٤٣٠/ت٢٧٥٢).
- عمرو بن دينار:
هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولاهم.
ثقة، ثبت.

تقدمت ترجمته في (ح٣٢).

الحكم على الحديث:

إسناده مرسل، والمثنى بن إبراهيم الآملي لم أقف على ترجمة له.

قال يحيى القطان: مرسلات ابن أبي خالد ليس بشيء، ومرسلات عمرو بن دينار أحب إلي[1].

(١) الجرح والتعديل (١/٢٤٤).

٨٩- عن محمَّد بن كَعب في قولِه: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ (التوبة: ١١٤) قالَ: لمَّا مرِضَ أبو طَالِب أتاه النبيُّ ﷺ، فقالَ المُسْلمون: هذا محمد يَسْتغفرُ لعمِّه، وقد اسْتَغفر إبراهيمُ لأبِيه. قالَ: فاسْتَغفروا لِقرابَاتهم من المُشركِين. قال: ثمَّ أنزلَ اللهُ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ (التوبة: ١١٤) قال: كانَ يَرْجُوه في حياتِه ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾ (التوبة: ١١٤)

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٨٩٤/٦/١٠٠٥٦)، فقال: حدثنا أَبي، ثنا سَهلُ بن عثمان، ثنا العَنْقَزي، عن مُوسى بن عُبيدة، عن مُحمد بن كَعب به.

وأخرجه الواحدي في أسباب نزول القرآن (ص٤٣٦/ح٢٧٢) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢٨/٦٦-٣٢٩) - من طريق محمد بن عبد الوهاب، عن جعفر ابن عون، عن موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب بنحوه مطولاً.

دراسة إسناده عند ابن أبي حاتم:

- أبي:

هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي.

روى عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما، وروى عنه ابنه عبد الرحمن وأبو داود والنسائي وغيرهم.

قال ابن أبي حاتم: سمعت موسى بن إسحاق القاضي يقول: ما رأيت أحفظ من والدك. قال عبد الرحمن: وقد رأى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ويحيى الحماني وأبا بكر بن أبي شيبة وابن نمير وغيرهم. فقلت له: فرأيت أبا زرعة؟ قال: لا.

وقال النسائي: ثقة.

وقال اللالكائي: كان إمامًا، عالمًا بالحديث، حافظًا له، متقنًا، متثبتًا.

وقال ابن حجر في التقريب: أحد الحفاظ.

وهو من الحادية عشرة، مات سنة سبع وسبعين ومائتين. وأخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه في التفسير.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٣٤٩/١-٣٧٥ و٢٠٤/٧/١١٣٣، وتهذيب الكمال ٣٨١/٢٤/٥٠٥٠، وتهذيب التهذيب ٣١/٩-٣٤، والتقريب ص٨٢٤/ ت٥٧٥٥).

- سهل بن عثمان:

هو سهل بن عثمان بن فارس الكندي، أبو مسعود العسكري، نزيل الري.
روى عن يزيد بن زريع وحماد بن زيد وغيرهما، وروى عنه مسلم وأبو حاتم وغيرهما.
قال أبو زرعة وأبو حاتم: صدوق.
وقال أبو الشيخ: كثير الفوائد، سمعت عبدان يقول: قدم على سهل بن عثمان عمرو بن العباس وأبو بكر الأعين وجماعة من أصحابه، فقالوا له في أحاديث حدثنا بها أنه أخطأ. فقيل له، فقال: هكذا حدثنا فلان وفلان، فسكتوا عنه. وله غرائب كثيرة.
وقال أبو نعيم: كان كثير الحديث والفوائد.
وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.
قلت: الخلاصة فيه ما قال ابن حجر في التقريب:أحد الحفاظ، له غرائب.
وهو من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. وأخرج له مسلم.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل٤/٢٠٣/٨٧٧، وتهذيب الكمال١٢/١٩٧/٢٦١٨، وسير أعلام النبلاء١١/٤٥٤/١١٠، وإكمال تهذيب الكمال ٦/١٤٠/٢٢٧٢، وتهذيب التهذيب ٤/٢٥٥-٢٥٦، والتقريب ص٤٢٠/ت٢٦٧٩).
- العنقزي:
هو عمرو بن محمد العنقزي، بفتح المهملة والقاف بينهما نون ساكنة وبالزاي، أبو سعيد الكوفي.
روى عن الثوري ويونس بن أبي إسحاق وغيرهما، وروى عنه إسحاق بن راهويه وعلي ابن المديني وغيرهما.
قال يحيى بن معين: ليس به بأس.
وقال أحمد بن حنبل: ثقة.
وقال العجلي: ثقة، جائز الحديث.
وقال أبو حاتم: محله الصدق.
وقال النسائي: ثقة.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ
قلت: الراجح أنه ثقة كما عليه الأكثر.
وهو من التاسعة، مات سنة تسع وتسعين ومائة. وأخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم والأربعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦/٢٦٢/١٤٥٠، وتهذيب الكمال ٢٢/٢٢٠/٤٤٤٤، وتهذيب التهذيب ٨/٩٨-٩٩، والتقريب ص٧٤٤/ت٥١٤٣).

- موسى بن عبيدة:

هو موسى بن عبيدة، بضم أوله، ابن نشيط، بفتح النون وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة، الربذي، بفتح الراء والموحدة ثم معجمة، أبو عبد العزيز المدني.

روى عن عبد الله بن دينار ومحمد بن كعب وغيرهما، وروى عنه شعبة والثوري وغيرهما.

قال وكيع: كان ثقة.

وقال علي بن المديني عن يحيى القطان: كنا نتقي موسى بن عبيدة تلك الأيام.

وقال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، وليس بحجة.

وقال معاوية الأشعري والدارمي وأبو بكر بن أبي خيثمة وابن أبي مريم وأبو الوليد بن أبي الجارود عن يحيى بن معين: موسى بن عبيدة ضعيف. زاد ابن أبي خيثمة عن يحيى قال: وإنما ضعف حديثه لأنه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير. وزاد ابن أبي مريم وابن أبي الجارود عن يحيى: إلا إنه يكتب من حديثه الرقاق.

وقال علي بن المديني: موسى بن عبيدة الربذي ضعيف يحدث بأحاديث مناكير.

وقال الجوزجاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا تحل عندي الرواية عن موسى بن عبيدة. قال: فقلت: يا أبا عبد الله لا تحل؟ قال: عندي. قلت: فإن سفيان يروي عن موسى ابن عبيدة، ويروي شعبة عنه يقول: حدثنا أبو عبد العزيز الربذي؟ قال: لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه.

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: موسى بن عبيدة لا يشتغل به، وذلك أنه يروي عن عبد الله بن دينار شيئًا لا يرويه الناس.

وقال أبو زرعة: ليس بقوي الحديث.

وقال أبو حاتم: منكر الحديث.

وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث التي ذكرتها لموسى عامتها غير محفوظة، والضعف على رواياته بيِّن.

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابدًا. اهـ

قلت: الراجح أنه ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار. حيث أكثر الأئمة على تضعيفه، وأما توثيق وكيع له فلعله أراد ديانته حيث كان عابدًا.

وهو من صغار السادسة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. وأخرج له الترمذي وابن ماجه.

لــه ترجمــة فــي: (الضــعفاء الكبيــر للعقيلــي ٤/١٦٠/١٧٣٢، والجــرح والتعـــديل ٨/١٥١/٦٨٦، والكامـــل ٦/٣٣٣/١٨١٣وتهـــذيب الكمـــال ٢٩/١٠٤/٦٢٨٠، وميــزان الاعتــدال ٤/٢١٣/٨٨٩٥، وتهــذيب التهــذيب ١٠/٣٥٦ـ٣٦٠، والتقريب ص٩٨٣/ ت٧٠٣٨).

- محمد بن كعب:

هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد، أبو حمزة القرظي، المدني، وكان قد نزل الكوفة مدة.

روى عـن زيـد بـن أرقـم ﷺ وعبـد الله بـن عبـاس ـ رضـي الله عنهمـا ـ وغيرهما، وروى عنه موسى بن عبيدة الربذي والحكم بن عتيبة وغيرهما.

قال محمد بن سعد: كان ثقةً، عالمًا، كثير الحديث، ورعًا.

وقال علي بن المديني وأبو زرعة: ثقة.

وقال العجلي: مدني تابعي، ثقة، رجل صالح، عالم بالقرآن.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة عالم.

وهو من الثالثة، ولد سنة أربعين على الصحيح، ووهم من قال: ولد في عهد النبـي ﷺ، فقد قـال البخـاري: إن أبـاه كـان ممـن لـم ينبـت مـن سـبي بنـي قريظة. مات محمد سنة عشرين ومائة وقيل: قبل ذلك. وأخرج له الجماعة.

لـــه ترجمـــة فـــي: (الجـــرح والتعـــديل ٨/٦٧/٣٠٣، وتهـــذيب الكمـــال ٢٦/٣٤٠/٥٥٧٣، وتهـــــذيب التهـــــذيب ٩/٤٢٠ـ٤٢٢، والتقريـــــب ص٨٩١/ت٦٢٩٧).

الحكم على الحديث:

مرسل ضعيف؛ فيه موسى بن عبيدة، وهو ضعيف.

٩٠- عن قَتَادة قولُه:﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ (التوبة: ١١٣)الآية: ذُكِر لنا أنَّ رجالاً من أصحابِ النبيِّ قالوا: يا نبيَّ الله، إنَّ من آبائِنا من كان يُحسن الجِوار، ويصِل الأرحَامَ، ويفك العَاني، ويُوفي بالذِّمم، أفلا نَستغفرْ؛ قالَ: فقالَ النبيُّ ﷺ: ((بلى – والله - لأستغفرنَّ لأبي كما استغفرَ إبراهيمُ لأبيه)). قالَ: فأنزلَ اللهُ:﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ حتى بلَغَ ﴿ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾ (التوبة: ١١٣) ثمَّ عذرَ اللهُ إبراهيمَ، فقالَ:﴿ وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوّٞ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنۡهُۚ ﴾ (التوبة: ١١٤) قالَ: وذُكِر لنَا أنَّ نبيَّ اللهِ قالَ: ((أُوحي إليَّ كَلمات، فدخلنَ في أُذني، ووقرنَ في قلبي، أُمرت أن لا أستغفرَ لمن ماتَ مشركًا، ومنْ أعْطى فَضلَ مالِهِ فهو خيرٌ له، ومنْ أمْسكَ فهو شرٌّ له، ولا يلوم اللهُ على كَفَاف)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تفسيره (٤٣/١١)، فقال:حدثنا بِشْر، قال ثنا يَزيدُ، قال ثنا سَعيدُ، عن قَتَادة به.

دراسة إسناده:

- بشر:

هو بشر بن معاذ العقدي، بفتح المهملة والقاف، أبو سهل البصري الضرير.

روى عن يزيد بن زريع وجرير بن عبد الحميد وغيرهما، وروى عنه الترمذي والنسائي وغيرهما.

قال أبو حاتم: صالح الحديث، صدوق.

وقال مسلمة: بصري، صالح[١].

وقال النسائي: صالح.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق. اهـ

قلت: الخلاصة أنه صدوق.

وهو من العاشرة مات سنة بضع وأربعين ومائتين. وأخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٤١٧/٣٦٨/٢، وتهذيب الكمال ٧٠٦/١٤٦/٤، وإكمال تهذيب الكمال ٧٥٢/٤١٠/٢، وتهذيب التهذيب

(١) هكذا في تهذيب التهذيب، وفي إكمال تهذيب الكمال : ثقة صالح.

٤٥٨/١، والتقريب ص١٧١/ ت٧٠٩).

- يزيد:

هو يزيد بن زريع، بتقديم الزاي، مصغر، البصري، أبو معاوية.

روى عن سليمان التيمي وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، وروى عنه أحمد بن عبدة الضبي وبشر بن معاذ العقدي وغيرهما.

قال يحيى بن سعيد القطان:لم يكن ها هنا أحد أثبت من يزيد بن زريع.

وقال عبد الخالق بن منصور عن يحيى بن معين: يزيد بن زريع الصدوق الثقة المأمون.

وقال أبو بكر الأسدي عن أحمد بن حنبل: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت.

وهو من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١١١٣/٢٦٣/٩، وتهذيب الكمال ٦٩٨٧/١٢٤/٣٢، وتهذيب التهذيب ٣٢٥/١١-٣٢٨، والتقريب ص١٠٧٤/ت٧٧٦٤).

- سعيد:

هو سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري.

روى عن محمد بن سيرين وقتادة وغيرهما، وروى عنه شعبة ويزيد بن زريع وغيرهما.

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي: ثقة. زاد أبو زرعة: مأمون.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة.

وقال ابن عدي: من ثقات الناس، وله أصناف كثيرة، وقد حدث عنه الأئمة، ومن سمع منه قبل الاختلاط فإن ذلك صحيح حجة، ومن سمع بعد الاختلاط فذلك ما لا يعتمد عليه. وهو مقدم في أصحاب قتادة، ومن أثبت الناس رواية عنه، وثبتًا عن كل من روى عنه إلا من جلس عنهم، وهو الذين ذكرتهم ممن لم يسمع منهم.

وقال أحمد: كان يقول بالقدر ويكتمه. اهـ

قلت: يمكن تحرير ما تكلم فيه فيما يلي:

١- الاختلاط:

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: كان يحيى بن سعيد يوقت فيمن سمع من سعيد ابن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه صالح، والهزيمة كانت

سنة خمس وأربعين ومائة. قال أبي: وهذه هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن الذي كان خرج على أبي جعفر.

وقال ابن حجر: قال ابن السكن: كان يزيد بن زريع يقول: اختلط سعيد في الطاعون يعني سنة (١٣٢)، وكان القطان ينكر ذلك، ويقول: إنما اختلط قبل الهزيمة.

قلت (أي ابن حجر): والجمع بين القولين ما قال أبو بكر البزار: إنه ابتدأ به الاختلاط سنة (١٣٣)، ولم يستحكم ولم يطبق به، واستمر على ذلك، ثم استحكم به أخيرًا، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام، وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قال يحيى القطان، والله أعلم.

٢- القدر:

لم يكن يدعو إلي القدر، قال العجلي: كان لا يدعو إليه، وكان ثقة.

وقال أحمد بن حنبل: كان قتادة وسعيد يقولان بالقدر ويكتمان.

علَّق الذهبي في السير على هذا بقوله: لعلهما تابا ورجعا عنه، كما تاب شيخهما[١].اهـ

قلت: بدعة القدر لا تضر حديث الراوي إذا كان ضابطًا.

٣- التدليس:

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين - وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى أو كان لا يدلس إلا عن ثقة-، وقال: رأى أنسًا ﷺ وأكثر عن قتادة، وهو ممن اختلط، وصفه النسائي وغيره بالتدليس. اهـ

قلت: أما قول ابن حجر في التقريب: كثير التدليس. فهو محمول على الإرسال الخفي وهو روايته عمن لم يسمع منه، فقد قال عبد الله (بن أحمد): حدثني أبي قال:لم يسمع سعيد ابن أبي عروبة من الحكم بن عتيبة، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبد الله بن عمر، ولا من أبي بشر، ولا من زياد بن أسلم، ولا من أبي الزناد. قال أبي: وقد حدث عن هؤلاء كلهم، ولم يسمع منهم شيء.

وقال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: ثقة، مصنف، ساء حفظه في آخر عمره.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حافظ، له تصانيف، كثير التدليس،

(١) يريد الحسن البصري.

واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، حافظ، يدلس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

وهو من السادسة، مات سنة ست وقيل: سبع وخمسين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (العلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية عبد الله ٣٥٥/٢-٣٥٦، والضعفاء الكبير للعقيلي ٥٨٧/١١١/٢، والجرح والتعديل ٢٧٦/٦٥/٤، والكامل ٨٢٢/٣٩٣/٣، وتهذيب الكمال ٢٣٢٧/٥/١١، وميزان الاعتدال ٣٢٤٢/١٥١/٢، وسير أعلام النبلاء ١٧٠/٤١٣/٦، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٨٧/ت١٣٢، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص٩٧/ت٣٧، وهدي الساري ص٤٠٥-٤٠٦، وتهذيب التهذيب ٦٣/٤-٦٦، والتقريب ص٣٨٤/ت٢٣٧٨، وتعريف أهل التقديس ص١١٢/ت٥٠، والكواكب النيرات ص١٩٠/ت٢٥).

- قتادة:

هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري.

حافظ، ثقة، ثبت، يدلس.

تقدمت ترجمته في (ح١١).

الحكم على الحديث:

مرسل حسن؛ فيه بشر بن معاذ العقدي وهو صدوق، وأما سعيد بن أبي عروبة فهو وإن كان يدلس وقد اختلط إلا إنه أثبت الناس في قتادة كما تقدم، والراوي عنه يزيد بن زريع وهو من أثبت الناس فيه، كما قال أحمد بن حنبل وابن عدي، وقد سمع منه قبل الاختلاط[1].

ومراسيل قتادة تقدم أنها من أوهى المراسيل[2].

(١) ينظر: الكامل (٨٢٢/٣٩٣/٣). وشرح العلل (٥٦٥/٢).

(٢) ينظر: (ح١١).

٩١- عن الحَسنِ البَصْرِي قالَ: لما ماتَ أبو طَالِب، قالَ النبيُّ ﷺ: ((إنَّ إبراهيمَ استغفرَ لأبيه وهو مشرك، وأنا أستغفرُ لعمِّي حتى أبلغ)). فأنزلَ اللهُ - عزَّ وجلَّ -: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ ﴾ (التوبة: ١١٣) يعني به أبا طَالِب، قالَ: فاشتدَّ على النبيِّ ﷺ، فقالَ اللهُ - عزَّ وجلَّ - لنبيه: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ (التوبة: ١١٤) يعني حِين قالَ: ﴿ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴿٤٧﴾ ﴾ (مريم: ٤٧) ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ ﴾ (التوبة: ١١٤) يعني ماتَ على الشركِ ﴿ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾ ﴾ (التوبة: ١١٤)

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٣٧/٦٦)، فقال: أنبأنا أبو الفَضائل الحَسنُ بن الحسن بن أحمد، وأبو تراب حَيدرة بن أحمد، وأبو الحسن علي بن بَركات، قالوا: ثنا أبو بكر أحمدُ بن علي، أنا محمدُ بن أحمد بن محمد، أنا عثمانُ بن أحمد بن عبد الله، وأحمدُ ابن سيدي، قالا: ثنا الحسنُ بن علي القطَّان، نا إسماعيل بن عيسى، أنا إسحاقُ بن بشر، عن سعيد، عن قَتادة، عن الحسن به.

قال السيوطي في الدر المنثور (٥٠٦/٣): أخرج إسحاق بن بشر، وابن عساكر، عن الحسن.

دراسة إسناده من طريق إسحاق بن بشر:

- إسحاق بن بشر:

هو إسحاق بن بشر بن محمد بن عبد الله بن سالم، أبو حذيفة البخاري، مولى بني هاشم، صاحب كتاب المبتدأ، وكتاب الفتوح(١).

روى عن محمد بن إسحاق بن يسار وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، وروى عنه سلمة ابن شبيب وإسماعيل بن عيسى العطار وغيرهما.

قال محمد بن عمر الدارابجردي: حدثنا أبو حذيفة البخاري ثقة.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن المديني: كذاب.

وقال مسلم بن الحجاج: ترك الناس حديثه.

وقال ابن عدي: أحاديثه منكرة: إما إسنادًا، وإما متنًا، لا يتابعه عليها أحد.

وقال الدارقطني: كذاب متروك.

وقال ابن الجوزي: أجمعوا على أنه كذاب.

وقال الذهبي: تركوه. اهـ

---

(١) قال الذهبي: خلط ابن حبان ترجمته بترجمة الكاهلي، وكذا خبط ابن الجوزي، فقال في هذا الكاهلي: مولى بني هاشم. ولم يصب في قوله: الكاهلي.

قلت: الراجح أنه متروك. وأما توثيق الدارابجردي فقد تعقبه الذهبي بقوله: تفرد الدارابجردي بتوثيق أبي حذيفة، فلم يلتفت إليه أحد؛ لأن أبا حذيفة بيِّن الأمر؛ لا يخفى حاله على العميان.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١/١٠٠/١١٦، والمجروحين ١/١٣٥-١٣٧، والكامل ١/٣٣٧/١٦٤، وتاريخ بغداد ٦/٣٢٦/٣٣٧٠، وميزان الاعتدال ١/١٨٤/٧٣٩، والكشف الحثيث ص٦٤/ت١٢١، ولسان الميزان ١/٣٥٤-٣٥٥).

- سعيد:

هو سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري.

ثقة، حافظ، يدلس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

تقدمت ترجمته في (ح٩٠).

- قتادة:

هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري.

حافظ، ثقة، ثبت، يدلس.

تقدمت ترجمته في (ح١١).

- الحسن:

هو الحسن بن أبي الحسن البصري، الأنصاري مولاهم.

ثقة، فقيه، يرسل، ويدلس.

تقدمت ترجمته في (ح١٥).

الحكم على الحديث:

مرسل ضعيف جدًّا؛ فيه إسحاق بن بشر، وهو متروك.

وقد تقدم أن أكثر الأئمة على تضعيف مراسيل الحسن البصري(١).

---

(١) ينظر: ترجمته في (ح١٥).

فقه الأحاديث:

دلَّت أحاديث المبحث على النهي عن الاستغفار للكافرين والمنافقين، وكذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾ (التوبة: ١١٣) وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ ﴾ (التوبة: ٨٤) وقوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٦﴾ ﴾ (المنافقون: ٦)

وقد بوَّب البخاري في صحيحه: باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين[١]. وبوَّب النسائي في سننه: باب النهي عن الاستغفار للمشركين[٢].

والنهي عن الاستغفار للكافرين والمنافقين هو للتحريم، فقد تكررت دلائل النهي وصيغه من دليل لآخر، وهذا يدل على اهتمام الشرع واعتنائه بهذا المنهي[٣].

وقد نُقل الإجماع على عدم جوازه، قال النووي: وأما الصلاة على الكافر والدعاء له بالمغفرة، فحرام بنص القرآن والإجماع[٤]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع[٥].

وبيِّن - شيخ الإسلام ابن تيمية - أن الكفر مانع من انتفاع الكفار بدعاء المؤمنين، فقال: وأما الشفاعة والدعاء فانتفاع العباد به موقوف على شروط، وله موانع، فالشفاعة للكفار بالنجاة من النار، والاستغفار لهم مع موتهم على الكفر لا تنفعهم ولو كان الشفيع أعظم الشفعاء جاهًا[٦].

ومن ذلك يعلم خطأ بعض المسلمين اليوم من الترحم والترضي على بعض الكفار[٧].

---

(١) فتح الباري (٢٢٨/٣).
(٢) (٩٠/٤).
(٣) ينظر: الإمام في بيان أدلة الأحكام (ص١٩١).
(٤) المجموع (١٤٤/٥).
(٥) مجموع الفتاوى (٤٨٩/١٢).
(٦) مجموع الفتاوى (١٤٥/١).
(٧) ينظر: أحكام الجنائز (ص١٢٤). والقول المفيد (٣٥٩/١).

الفصل الثالث
الألفاظ المنهي عنها المتعلقة بالقدر

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قول: (لو أني فعلت كذا لكان كذا).

المبحث الثاني: قول: (يا خيبة الدهر) (وادهراه).

المبحث الثالث: سب الريح.

المبحث الأول: قول: لو أني فعلت كذا

٩٢- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأحب إليَّ اللَّهِ من الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وفي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ على ما يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، ولا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فلا تَقُلْ لو أَنِّي فَعَلْتُ كان كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللَّهِ، وما شَاءَ فَعَلَ، فإن لو تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم - واللفظ له - في القدر (ح٢٦٦٤).

والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقول إذا غلبه أمر (ح١٠٤٦١).

وابن ماجه في مقدمة سننه: بابٌ في القدر (ح٧٩).

كلهم من طرق عن عبد الله بن إدريس، عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ بنحوه[١].

وأخرجه النسائي في الكبرى في الموضع السابق (ح١٠٤٥٩و١٠٤٦٠).

وأحمد في (٨٧٩١/٣٩٥/١٤) و(٨٨٢٩/٤٢٤/١٤).

كلاهما من طرق عن عبد الله بن المبارك، عن محمد بن عجلان، عن ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه.

قال النسائي في الموضع الثاني: قال عبد الله (بن المبارك): سمعته من ربيعة، وحفظي له من محمد.

وأخرجه النسائي في الكبرى في الموضع السابق (ح١٠٤٥٧).

وابن ماجه في الزهد: باب التوكل واليقين (ح٤١٦٨).

كلاهما من طرق عن سفيان بن عيينة، عن محمد بن عجلان، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه.

وأخرجه النسائي في الكبرى في الموضع السابق (ح١٠٤٥٨).

من طريق الفضيل بن سليمان، عن محمد بن عجلان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه. وقال: الفضيل بن سليمان ليس بالقوي.

وأخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث (٢٨٠٨/٢٩٦/٣) من طريق بقية، عن معاوية ابن يحيى الصدفي، عن محمد بن عجلان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عمر بن الخطاب ﷺ بنحوه.

---

(١) ذهب الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٨/١)، وابن حجر في فتح الباري (٢٢٨/١٣) إلى أن هذا الطريق أرجح طرق هذا الحديث.

قال ابن أبي حاتم: فسمعت ابن الجنيد[1] - حافظ حديث مالك والزهري - يقول: إنما يرويه الناس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بلا عمر.

وأخرج الخطيب في تاريخ بغداد (٢٥٥/١٢) من طريق عمار بن نصر، عن محمد بن شعيب بن شابور، عن إسحاق بن عبد الله (بن)[2] صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((أحسنوا، فإن غلبتم فكتاب الله وقدره، لا تدخلوا اللو، فإن من أدخل اللو عليه دخل عليه عمل الشيطان)).

قال الألباني: هذا إسناد ضعيف جدًّا، إسحاق بن عبد الله الظاهر أنه ابن أبي فروة
المدني، وهو متروك كما قال الحافظ[3].

---

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/١٤): الإمام الحافظ الحجة، أبو الحسن النخعي الرازي، المعروف في بلده بالمالكي، لكونه جمع حديث مالك الإمام، وكان من أئمة هذا الشأن.
(٢) ذكر الألباني أن الصواب (أن).
(٣) السلسلة الضعيفة (٢٠٨١/٩٨/٥).

فقه الحديث:

دلَّ الحديث على نهي العبد بعد إصابة ما قدر له أن يقول: لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا، وأخبر أن ذلك ذريعة إلى عمل الشيطان، فإنه لا يجدي عليه إلا الحزن والندم وضيقة الصدر والسخط على المقدور، واعتقاد أنه كان يمكنه دفع المقدور لو فعل ذلك، وذلك يضعف رضاه، وتسليمه، وتفويضه، وتصديقه بالمقدور، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وإذا أعرض القلب عن هذا انفتح له عمل الشيطان، وما ذاك لمجرد لفظ (لو)، بل لما قارنها من الأمور القائمة بقلبه المنافية لكمال الإيمان الفاتحة لعمل الشيطان، بل أرشد العبد في هذه الحال إلى ما هو أنفع له وهو الإيمان بالقدر، والتفويض والتسليم للمشيئة الإلهية، وأنه ما شاء الله كان ولا بد، فمن رضي فله الرضى ومن سخط فله السخط(١).

مسألة: (لو) تستعمل على عدة أوجه:

الوجه الأول: أن تستعمل في الخبر المحض. وهذا جائز، مثل قول الرجل: لو زرتني لأكرمتك(٢).

الوجه الثاني: أن تستعمل على وجه الحزن على الماضي والجزع من المقدور، وهذا منهي عنه، كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ (آل عمران: ١٥٦)

وهذا هو الذى نهى عنه النبي ﷺ حيث قال: ((وإن أصابك شيء، فلا تقل: لو أني فعلت لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله، وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان))(٣).

الوجه الثالث: أن تستعمل في التمني، وهذا حكمه حسب ما تمناه: إن تمنى بها خيرًا فهو مأجور ، وإن تمنى بها سوى ذلك فهو بحسبه ، كما جاء في حديث أبي كبشة الأنماري رضي الله عنه: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ((...إنما الدنيا لأربعة نفر: عبد رزقه الله مالاً وعلمًا فهو يتقي فيه ربه، ويصل فيه رحمه، ويعلم لله فيه حقًا فهذا بأفضل المنازل، وعبد رزقه الله علمًا ولم يرزقه مالاً، فهو صادق النية، يقول: لو أن لي مالاً لعملت بعمل فلان، فهو نيته فأجرهما سواء، وعبد رزقه الله مالاً ولم يرزقه علمًا فهو يخبط في ماله بغير علم، لا

---

(١) ينظر: إعلام الموقعين (١٦٩/٣). وزاد المعاد (٣٥٦/٢-٣٦٢). وشفاء العليل (ص٣٨).

(٢) ينظر: المجموع الثمين (١٠٧/١). والقول المفيد (١٢٤/٣).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٣٤٧/١٨-٣٤٨). وشرح مشكل الآثار (٢٣٩/١-٢٤٠). وفتح الباري (٢٢٨/١٣).

يتقي فيه ربه، ولا يصل فيه رحمه، ولا يعلم لله فيه حقًا، فهذا بأخبث المنازل، وعبد لم يرزقه الله مالاً ولا علمًا، فهو يقول: لو أن لي مالاً لعملت فيه بعمل فلان، فهو نيته، فوزرهما سواء))[(١)].[(٢)]

(١) أخرجه الترمذي (ح٢٣٢٥)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.
(٢) ينظر: المجموع الثمين (١/١٠٧-١٠٨). والقول المفيد (٣/١٢٣).

المبحث الثاني: قول: (يا خيبة الدهر) (وادهراه)

٩٣- عن أبي هُرَيْرَةَ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: ((لا يَقُولَنَّ أحدكم: يا خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فإن اللَّهَ هو الدَّهْرُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم - واللفظ له - في الألفاظ من الأدب وغيرها (ح٢٢٤٦).

وأحمد في (٩١١٦/٥٧/١٥).

كلاهما من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﵁ به.

وأخرجه البخاري في التفسير : سورة الجاثية (ح٤٨٢٦) ، وفي باب قول الله تعالى:﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ (الفتح: ١٥) (ح٧٤٩١).

ومسلم في الموضع السابق.

وأبو داود في الأدب: باب الرجل يسب الدهر(ح٥٢٣٢).

والنسائي في الكبرى: باب قوله تعالى:﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُ﴾ (الجاثية: ٢٤) (ح١١٤٨٧).

وأحمد في (٧٢٤٥/١٨٧/١٢) و(٧٦٨٣/١١١/١٣) و(٧٧١٦/١٤٣/١٣).

كلهم من طرق عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﵁ بمعناه.

وأخرجه البخاري في الأدب: باب لا تسبوا الدهر (ح٦١٨١و٦١٨٢).

ومسلم في الموضع السابق.

والنسائي في الكبرى في الموضع السابق (ح١١٤٨٦).

وأحمد في (٧٥١٨/٤٨٧/١٢).

كلهم من طرق عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﵁ بمعناه، وهو عند البخاري في الموضع الثاني وأحمد بنحوه، وفيه زيادة.

وأخرجه مسلم في الموضع السابق.

وأحمد في (٧٦٨٢/١١٠/١٣).

كلاهما من طرق عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﵁ بنحوه، وعند أحمد زيادة.

وأخرجه أحمد في (٩١٣٧/٧٠/١٥).

من طريق عوف، عن خلاس ومحمد (بن سيرين)، عن أبي هريرة ﵁ بنحوه.

وأخرجه أحمد في (٨٢٣٢/٥٣٦/١٣).

من طريق معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه، وفيه زيادة.

وأخرجه أحمد في (١٠٤٣٨/٢٧٢/١٦).

من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ذكوان، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه، وفيه زيادة.

وأخرجه أحمد في (٧٩٨٨/٣٦٨/١٣) و(١٠٥٧٧/٣٤٠/١٦).

من طريق محمد بن إسحاق، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: ((يقول الله: استقرضت عبدي فلم يقرضني، ويشتمني عبدي وهو لا يدري، يقول: وادهراه، وادهراه، وأنا الدهر)). واللفظ للموضع الأول.

غريب الحديث:

قوله: يا خَيْبَةَ الدَّهْرِ.

قال ابن الأثير: الخيبة الحرمان والخسران[1].

وقال ابن حجر: الخيبة، بفتح الخاء المعجمة وإسكان التحتانية بعدها موحدة، الحرمان، وهي بالنصب على الندبة، كأنه فقد الدهر لما يصدر عنه مما يكرهه؛ فندبه متفجعًا عليه أو متوجعًا منه، وقال الداودي: هو دعاء على الدهر بالخيبة، وهو كقولهم: قحط الله نوءها، يدعون على الأرض بالقحط، وهي كلمة هذا أصلها ثم صارت تقال لكل مذموم[2].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٩٠/٢) مادة خيب.

(٢) فتح الباري (٥٦٥/١٠).

٩٤- عن أبي قَتَادَةَ ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((لاَ تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فإن اللَّهَ هو الدَّهْرُ)).

تخريج الحديث

أخرجه أحمد - واللفظ له - في (٢٢٥٥٢/٢٤٦/٣٧) و(٢٢٦٥٣/٣٢٧/٣٧)، فقال - في الموضع الثاني -: ثنا وَكِيعٌ، عن سُفْيَانَ، عن عبد الْعَزِيزِ بن رُفَيْعٍ، عن عبد اللَّهِ بن أبي قَتَادَةَ عن أبيه ﷺ به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده، كما في إتحاف الخيرة المهرة (١/٥٣٤٨/٦٤/٦).

وأحمد بن منيع في مسنده، كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢/٥٣٤٨/٦٤/٦).

وعبد بن حميد في المنتخب (١٩٧/٢٠٩/١).

والحارث بن أبي أسامة في مسنده ، كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث للهيثمي (ص٢٦٧/ح٨٧٤).

والطبراني في الدعاء (٢٠٣٧/١٧١٢/٣).

والقضاعي في مسند الشهاب (٩٢٠/٧٩/٢).

والذهبي في تذكرة الحفاظ (٣٥٣/١).

كلهم من طرق عن عبد العزيز بن رفيع، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه بمثله، وهو عند عبد بن حميد بنحوه.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤٢/٦) من طريق قيس بن الربيع، عن عائذ بن نصيب، عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه بمثله.

دراسة إسناده عند أحمد:

- وكيع:

هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي.

ثقة، حافظ، عابد.

تقدمت ترجمته في (ح٥).

- سفيان:

هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي.

ثقة، حافظ، فقيه، حجة، وكان ربما دلس.

تقدمت ترجمته في (ح١٣).

- عبد العزيز بن رفيع:

هو عبد العزيز بن رفيع، بفاء، مصغر، الأسدي، أبو عبد الله المكي، نزيل الكوفة.

روى عن أنس بن مالك ﷺ وعبد الله بن أبي قتادة وغيرهما، وروى عنه

سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وغيرهما.

قال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وأبو حاتم والنسائي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من الرابعة، مات سنة ثلاثين ومائة، ويقال: بعدها، وقد جاوز التسعين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٧٨٢/٣٨١/٥، وتهذيب الكمال ٣٤٤٦/١٣٤/١٨، وتهذيب التهذيب ٣٣٧/٦-٣٣٨، والتقريب ص٦١٢/ت٤١٢٣).

- عبد الله بن أبي قتادة:

هو عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري، المدني.

روى عن أبيه وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم، وروى عنه يحيى بن أبي كثير وعبد العزيز بن رفيع وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث.

وقال النسائي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من الثالثة، مات سنة خمس وتسعين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٣٩/٣٢/٥، وتهذيب الكمال ٣٤٨٧/٤٤٠/١٥، وتهذيب التهذيب ٣٦٠/٥، والتقريب ص٥٣٥/ت٣٥٦٢).

- عن أبيه:

هو أبو قتادة الأنصاري الحارث، ويقال: عمرو أو النعمان بن ربعي، ابن بلدمة، السلمي، المدني.

صحابي، تقدمت ترجمته في (ح٥٤).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، رواته كلهم ثقات.

قال الهيثمي: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح[1].

(١) مجمع الزوائد (٧١/٨).

٩٥- عن جَابِرِ بن عبدِ اللهِ - رَضِيَ اللهُ عَنهما - قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((لاَ تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فإن اللَّهَ هو الدَّهْرُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢٧٧/١٦٦/١)، فقال: حدثنا أحمدُ بن علي الأبَّار، ثنا إبراهيمُ بن هِشام بن يحيى بن يحيى الغَسَّاني، ثنا سعيدُ بن عبد العزيز، عن أبي الزُبير، عن جَابِرٍ رضي الله عنه به.

وأخرجه الطبراني - أيضًا - في كتاب الدعاء (٢٠٣٨/١٧١٣/٣)، وفي المعجم الأوسط (٦٤١/٣٧٢/١)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن سعيد إلا إبراهيم، ولا رواه عن أبي الزبير إلا سعيد.

وأخرجه تمام في فوائده - كما في الروض البسام (١١٣٥/٣٧١/٣) -، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦/١٣).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦٧/٧) و(٩٧/٥٥).

كلاهما من طرق عن إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني ، عن سويد بن عبد العزيز، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - بمثله.

قال ابن عساكر في الموضع الأخير: قال ابن المقرئ: هكذا قالوا: سويد. والصحيح سعيد بن عبد العزيز، وسويد لا يحفظ له شيء عن أبي الزبير، وقد حدث غير هؤلاء عن إبراهيم بن هشام، وقال: عن سعيد بن عبد العزيز.

دراسة إسناده عند الطبراني في مسند الشاميين:

- أحمد بن علي الأبار:

هو أحمد بن علي بن مسلم، أبو العباس النخشبي المعروف بالأبار.

روى عن مسرهد ومحمد بن المنهال وغيرهما، وروى عنه يحيى بن صاعد وأبو بكر النجاد وغيرهما.

قال الدارقطني: ثقة.

وقال الخطيب البغدادي: كان ثقةً، حافظًا، متقنًا، حسن المذهب.

مات سنة تسعين ومائتين.

له ترجمة في: (تاريخ بغداد ٢٠٩٣/٣٠٦/٤، وسير أعلام النبلاء ٢١٨/٤٤٣/١٣).

- إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني:

هو إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى، أبو إسحاق الغساني، الدمشقي.

روى عن أبيه وسعيد بن عبد العزيز وغيرهما، وروى عنه ابنه أحمد وأحمد بن علي الأبار وغيرهما.

قال الذهبي في الميزان: هو صاحب حديث أبي ذر الطويل، انفرد به عن

أبيه، عن جدِّه. قال الطبراني:لم يرو هذا عن يحيى إلا ولده، وهم ثقات.
وذكره ابن حبان في الثقات[(١)].
وقال ابن الجوزي: قال أبو زرعة: كذاب.
وقال ابن أبي حاتم لأبيه: لم لا تحدث عن إبراهيم بن هشام الغساني؟ فقال: ذهبت إلى قريته، فأخرج إلي كتابًا زعم أنه سمعه من سعيد بن عبد العزيز، فنظرت فإذا فيه أحاديث ضمرة عن ابن شوذب وغيره، فنظرت إلى حديث فاستحسنته من حديث الليث بن سعد، عن عقيل، فقلت له: اذكر هذا. فقال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن ليث بن سعد، عن عقيل، قالها بالكسر. ورأيت في كتابه أحاديث عن سويد بن عبد العزيز عن مغيرة، فقلت: هذه أحاديث سويد! فقال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن سويد. قال أبو حاتم: فأظنه لم يطلب العلم، وهو كذاب. قال ابن أبي حاتم: فذكرت بعض هذا لعلي بن الحسين بن الجنيد، فقال: صدق أبو حاتم، ينبغي أن لا يحدث عنه. اهـ
قلت: الراجح أنه ضعيف، حيث ضعفه ثلاثة من الأئمة كلهم قد عاصروه، فهو مقدم على توثيق ممن لم يعاصره، وهما: الطبراني وابن حبان.
مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٤٦٩/١٤٢/٢، وثقات ابن حبان ٧٩/٨، وميزان الاعتدال ٢٤٤/٧٢/١، وتاريخ الإسلام ٤٧/٧٦/١٧، ولسان الميزان ١٢٢/١-١٢٣).
- سعيد بن عبد العزيز:
هو سعيد بن عبد العزيز التنوخي، الدمشقي.
ثقة، إمام، اختلط قبل موته.
تقدمت ترجمته في (ح٥٤).
- أبو الزبير:
هو محمد بن مسلم بن تدرس، بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي.
روى عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -، وسعيد بن جبير وغيرهما، وروى عنه شعبة والثوري وغيرهما.
وقال عطاء: كنا نكون عند جابر، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه، فكان أبو الزبير أحفظنا.
وقال يعلى بن عطاء: حدثني أبو الزبير، وكان أكمل الناس عقلاً

(١) وقع عنده إبراهيم بن هاشم.

وأحفظهم.

وقال عثمان الدارمي: قلت ليحيى: فأبو الزبير؟ قال: ثقة. قلت: محمد بن المنكدر أحب إليك أو أبو الزبير؟ قال: كلاهما ثقتان.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: صالح. وقال مرة: ثقة.

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت ابن المديني عنه، فقال: ثقة، ثبت.

وقال المروذي لأحمد: يحتج بحديث أبي الزبير ؟ فقال: أبو الزبير يروى عنه، ويحتج به.

وقال حرب بن إسماعيل: سئل أحمد بن حنبل عن أبي الزبير، فقال: قد احتمله الناس، وأبو الزبير أحب إليَّ من أبي سفيان، لأن أبا الزبير أعلم بالحديث منه، وأبو الزبير ليس به بأس.

وقال العجلي: ثقة.

وقال النسائي: ثقة.

وقال - أيضًا -: كان شعبة سيء الرأي فيه، وأبو الزبير من الحفاظ، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وأيوب، ومالك بن أنس، فإذا قال: سمعت جابرًا فهو صحيح، وكان يدلس، وهو أحب إلينا في جابر من أبي سفيان، وأبو سفيان هذا اسمه طلحة بن نافع(١).

وقال أبو أحمد بن عدي: كفى بأبي الزبير صدقًا أن حدث عنه مالك، فإن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحدًا من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا قد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء؛ فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله(٢)، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق وثقة، لا بأس به.

وقال الساجي: صدوق، حجة في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا به.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: كان أيوب السختياني يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير؛ أبو الزبير. قلت لأبي: كأنه يضعفه؟ قال: نعم(٣).

وقال سويد بن عبد العزيز: قال لي شعبة: تأخذ عن أبي الزبير، وهو لا

---

(١) السنن الكبرى (١/٦٤٠).

(٢) علَّق الذهبي في السير على هذا بقوله: هذا القول يصدق على مثل: الزهري وقتادة.

(٣) وقع الخلاف بين أهل العلم فيما جاء عن أيوب هل هو توثيق أو تضعيف؟ ينظر: كتاب ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل (ص٦٢-٧٢).

يحسن أن يصلي!

وقال ورقاء لشعبة: ما لك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزن، ويسترجح في الميزان.

وقال أبو داود الطيالسي: قال شعبة:لم يكن في الدنيا أحب إليَّ من رجل يقدم فأسأل عن أبي الزبير، فقدمت مكة، فسمعت منه، فبينما أنا جالس عنده إذ جاء رجل فسأله عن مسألة فرد عليه فافترى عليه، فقال له يا أبا الزبير: تفتري على رجل مسلم؟ قال: إنه أغضبني. قلت: ومن يغضبك تفتري عليه؟! لا رويت عنك شيئًا.

وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير. أي كأنه يضعفه.

وقال محمد بن الحسين البغدادي: سألت يحيى (القطان) عمن كان يدلس؟ فقال: أبو الزبير، وهو مكي، فإذا قال: سمعت جابرًا فهو صحيح، وكان يقول: عن جابر، فيدلس، فإذا حرر عليه وقف.

وقال يونس بن عبد الأعلى: سمعت الشافعي يقول: أبو الزبير يحتاج إلى دعامة.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، صدوق، وإلى الضعف ما هو.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي الزبير، فقال: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إليَّ من أبي سفيان.

وقال - أيضًا -: سألت أبا زرعة عن أبي الزبير، فقال: روى عنه الناس. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات. اهـ

قلت: يمكن تحرير ما تكلم فيه فيما يلي:

١- أنه يزن ويسترجح في الميزان، وأنه لا يحسن أن يصلي، وأنه افترى على رجل مسلم أغضبه.

قال الذهبي في السير: قد عيب أبو الزبير بأمور لا توجب ضعفه المطلق. اهـ

قلت: لهذا وثقه أهل العلم، ولم يروا أن هذه الأمور تمنع من قبول حديثه، فقد قال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث إلا إن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في معاملة.

وقال ابن حبان في كتاب الثقات:لم ينصف من قدح فيه، لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله.

وقال ابن عبد البر: أبو الزبير تكلم فيه جماعة ممن روى عنه، ولم يأت واحد منهم فيه بحجة توجب جرحه، وقد شهدوا له بالحفظ، وهو عندي من

ثقات المحدثين[1].

وقال المعلمي: أما قول شعبة: بأنه يزن ويسترجح في الميزان، فذلك وإن كان ينافي المروءة، فليس بجرح، قال ابن حبان: من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله.

وأما كلمته الثانية (إنه لا يحسن أن يصلي)، فلم تصح، لأنها من رواية سويد بن عبد العزيز، وهو ضعيف[2].

وقال - أيضًا - في الجواب على من قال: إنه افترى على رجل مسلم أغضبه: ما تقرر في الشرع أنه كبيرة إذا وقع من الإنسان فلتة، كمن أغضبه إنسان فترادا في الكلام حتى قذفه على وجه الشتم، ففي الحكم بفسقه نظر، لأن مثل هذا لا يوجب سوء ظن الناس بالمشتوم، فإن سامع مثل هذا قد يفهم منه الشتم فقط، لا أن الشاتم يثبت نسبة الفاحشة إلى المشتوم.

والذي يدفع الإشكال من أصله أن يتوب ويستغفر، فعلى فرض أنها كبيرة فقد تاب منها، وقد تقرر في الشرع أن التائب من الذنب كمن لا ذنب له[3].

٢- التدليس:

قال ابن أبي مريم عن الليث بن سعد: قدمت مكة، فجئت أبا الزبير، فدفع إلي كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته هل سمع هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حدثت عنه. فقلت له: أعلم لي على ما سمعت، فأعلم لي على هذا الذي عندي.

وقال ابن حزم: لا أقبل من حديثه إلا ما فيه سمعت جابرًا، وأما رواية الليث عنه فأحتج بها مطلقًا، لأنه ما حمل عنه إلا ما سمعه من جابر.

علَّق الذهبي في السير على هذا بقوله: عمدة ابن حزم حكاية الليث، ثم هي دالة على أن الذي عنده إنما هو مناولة، فالله أعلم أسمع ذلك منه أم لا؟

وقد عدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين - وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم -، وقال : مشهور بالتدليس، ووهم الحاكم في كتاب علوم الحديث فقال في سند هو فيه: رجاله غير معروفين بالتدليس. وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس. اهـ

وقال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: ثقة، تكلم فيه شعبة، وقيل: يدلس.

---

(١) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (٧٣٠/٦٤٧/١). وقد أجاب ابن عبد البر عن جميع ما تكلم فيه.

(٢) البناء على القبور (ص٨١).

(٣) الاستبصار في نقد الأخبار (ص٣٨).

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق إلا إنه يدلس. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق، يدلس.

وهو من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ومائة. وأخرج له الجماعة، قال المزي: إلا أن البخاري روى له مقرونًا بغيره.

له ترجمة في: (العلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية المروذي وغيره ص١١١، وتاريخ الثقات للعجلي ص٤١٣/ت١٥٠٢، والضعفاء الكبير للعقيلي ١٦٩٠/١٣٠/٤، والجرح والتعديل ٣١٩/٧٤/٨، وثقات ابن حبان ٣٥١/٥-٣٥٢، والكامل ١٦٢٩/١٢١/٦، وأسماء شيوخ مالك ص٢٠٩/٢٢، وتهذيب الكمال ٥٦٠٢/٤٠٢/٢٦، وميزان الاعتدال ٨١٦٩/٣٧/٤، وسير أعلام النبلاء ١٧٤/٣٨٠/٥، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٧٠/ت٣١٧، وإكمال تهذيب الكمال ٤٢٨٩/٣٣٦/١٠، وهدي الساري ص٤٤٢، وتهذيب التهذيب ٤٤٠/٩-٤٤٣، والتقريب ص٨٩٥/ت٦٣٣١، وتعريف أهل التقديس ص١٥١/ت١٠١).

- جابر بن عبد الله:

هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، الأنصاري ثم السلمي.

صحابي ابن صحابي.

تقدمت ترجمته في (ح٨٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه إبراهيم بن هشام الغساني، وهو ضعيف.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه إبراهيم بن هشام الغساني، وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه أبو حاتم وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح[(١)].

---

(١) مجمع الزوائد (٧١/٨).

٩٦- عن جَابِرٍ ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((لا تَسبُّوا الليلَ والنَّهارَ، ولا الشمسَ، ولا القمرَ، ولا الريحَ، فإنَّها رحمةٌ لِقومٍ، وعَذابٌ لآخرينَ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني - واللفظ له - في الأوسط (٤٦٩٥/٣٥٢/٥)، فقال: حدثنا أبو زُرعة، قال: حدثنا محمدُ بن بكَّار، قال: حدثنا سعيدُ بن بَشير، عن أبي الزُّبير، عن جَابِرٍ ﷺ به. قال الطبراني:لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا سعيد بن بشير، تفرد به محمد بن بكار.

وأخرجه - أيضًا - في الأوسط (٦٧٩١/٤٠٧/٧)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا سعيد بن بشير.

وفي مسند الشاميين (٢٧٩٧/٨٤/٤).

وفي الدعاء (٢٠٤٩/١٧١٨/٣) و(٢٠٥١/١٧١٨/٣).

وتمام في فوائده، كما في الروض البسام (١١٣/٣٧١/٣).

كلاهما من طرق عن سعيد بن بشير، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ بنحوه. وهو في الموضع الأول من كتاب الدعاء مختصر بلفظ: ((لا تسبوا الريح)).

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٢١٩٤/١٣٨/٤) عن سفيان[1]، عن أبيه، عن ابن أبي ليلى، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ بنحوه.

قال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٦٣/٦): هذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٦٣١٠/٣٠٢/٥)، وفي الأدب (ص١٦٧/ح٧٧).

وابن أبي الدنيا في الصمت وآداب اللسان (ص٢٧٧/ح٦١٥).

كلاهما من طرق عن ابن أبي ليلى، عن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى بنحوه.

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢٣٦٢/٨٩/٣): قال أبي: لا أعلم رواه إلا ابن أبي ليلى، وسعيد بن بشير.

دراسة إسناده عند الطبراني في الأوسط:

- أبو زرعة:

هو عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، بالنون، أبو زرعة الدمشقي.

(١) هو ابن وكيع.

ثقة، حافظ.
تقدمت ترجمته في (ح٥٤).
- محمد بن بكار:
هو محمد بن بكار بن بلال العاملي، أبو عبد الله الدمشقي، القاضي.
روى عن سعيد بن بشير وسعيد بن عبد العزيز وغيرهما، وروى عنه أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الدمشقي وغيرهما.
قال ابن أبي حاتم: سئل عنه أبي، فقال: صدوق.
وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.
وقال ابن حجر في التقريب: صدوق. اهـ
قلت: الخلاصة أنه صدوق.
وهو من التاسعة، مات سنة ست عشرة ومائتين، وله أربع وسبعون. وأخرج له أبو داود والترمذي والنسائي.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١١٧٣/٢١١/٧، وتهذيب الكمال ٥٠٨٩/٥٢٣/٢٤، وتهذيب التهذيب ٧٤/٩-٧٥، والتقريب ص٨٢٨/ت٥٧٩٤).
- سعيد بن بشير:
هو سعيد بن بشير الأزدي مولاهم، أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة، الشامي، أصله من البصرة أو واسط.
روى عن قتادة وأبي الزبير محمد بن مسلم المكي وغيرهما، وروى عنه محمد بن بكار العاملي وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهما.
قال أبو حاتم الرازي عن حيوة بن شريح وموسى بن أيوب، عن بقية: سألت شعبة عن سعيد بن بشير، فقال: صدوق، وقال أحدهما: ثقة. قال بقية : فذكرت ذلك لسعيد بن عبد العزيز، فقال: انشر هذا الكلام فإن الناس قد تكلموا فيه.
وقال سفيان بن عيينة: حدثنا سعيد بن بشير، وكان حافظًا.
وقال أبو زرعة الدمشقي: سألت عبد الرحمن بن إبراهيم عن قول من أدرك في سعيد ابن بشير، فقال: يوثقونه.
وقال في موضع آخر: قلت لدحيم: ما تقول في محمد بن راشد؟ فقال: ثقة، وكان يميل إلى هوى، قلت: فأين هو من سعيد بن بشير؟ فقدَّم سعيدًا عليه.
وقال - أيضًا -: قلت لأبي مسهر: كان سعيد بن بشير قدريًا؟ قال: معاذ الله.
وقال عثمان الدارمي عن دحيم: كان مشيختنا يقولون: هو ثقة، لم يكن قدريًا.

وقال في موضع آخر: سمعت دحيمًا يوثقه.

وقال أبو أحمد بن عدي: له عند أهل دمشق تصانيف لأنه سكنها وهو بصري، ورأيت له تفسيرًا مصنفًا من رواية الوليد عنه، ولا أرى بما يروي عن سعيد بن بشير بأسًا، ولعله يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق.

وقال أبو خليد عتبة بن حماد: سألني سعيد بن عبد العزيز، قال: ما الغالب على علم سعيد بن بشير؟ قلت له: التفسير. قال: خذ عنه التفسير، ودع ما سوى ذلك، فإنه كان حاطب ليل.

وقال يعقوب بن سفيان: سألت أبا مسهر عن سعيد بن بشير، فقال:لم يكن في جندنا أحفظ منه، وهو ضعيف، منكر الحديث.

وقال أبو داود: سألت أحمد بن حنبل عن سعيد بن بشير، فقال: كان عبد الرحمن (بن مهدي) يحدث عنه ثم تركه.

وقال الدوري وابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: ليس بشيء.

وقال أبو داود وعثمان الدارمي ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة والمفضل بن غسان الغلابي عن يحيى بن معين: ضعيف.

وقال علي بن المديني: كان ضعيفًا.

وقال الميموني: رأيت أبا عبد الله يضعف أمره.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروى عن قتادة المنكرات.

وذكره أبو زرعة في كتاب الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة وذكرا سعيد بن بشير، فقالا: محله الصدق عندنا. قلت لهما: يحتج بحديثه؟ قالا: يحتج بحديث ابن أبي عروبة والدستوائي، هذا شيخ يكتب حديثه.

وقال البخاري: يتكلمون في حفظه، وهو يحتمل.

وقال النسائي: ضعيف.

وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم.

وقال ابن حبان في المجروحين: كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه، وعن عمرو بن دينار ما ليس يعرف من حديثه.

وقال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: صدوق.

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف. اهـ

قلت: الراجح أنه ضعيف، حيث الأكثر على تضعيفه، وثناء بعض الأئمة عليه محمول على العدالة أي أنه لا يكذب، وغير مبتدع.

وهو من الثامنة، مات سنة ثمان أو تسع وستين ومائة. وأخرج له

الأربعة.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٥٦٣/١٠٠/٢، والجرح والتعديل ٢٠/٦/٤، والمجروحين ٣١٩/١، والكامل ٨٠٥/٣٦٩/٣، وتهذيب الكمال ٣٣٤٣/٣٤٨/١٠، وميزان الاعتدال ٣١٤٣/١٢٨/٢، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٨٤/ت١٢٥، وإكمال تهذيب الكمال ١٩١٠/٢٦٤/٥، وتهذيب التهذيب ٨/٤-١٠، والتقريب ص٣٧٤/ت٢٢٨٩).

- أبو الزبير:

هو محمد بن مسلم بن تدرس، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي.

صدوق، يدلس.

تقدمت ترجمته في (ح٩٥).

- جابر:

هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، الأنصاري ثم السلمي.

صحابي ابن صحابي.

تقدمت ترجمته في (ح٨٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه سعيد بن بشير وهو ضعيف.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه سعيد بن بشير، وثقه جماعة وضعفه جماعة، وبقية رجاله ثقات، ورواه أبو يعلى بإسناد ضعيف[١].

(١) مجمع الزوائد (٧١/٨).

فقه الأحاديث:

دلت أحاديث المبحث على النهي عن سب الدهر.

قال ابن القيم في شرح حديث أبي هريرة ﷺ في النهي عن سب الدهر: في هذا ثلاث مفاسد عظيمة:

إحداها: سبه من ليس بأهل أن يُسب، فإن الدهر خلق مسخر من خلق الله، منقاد لأمره، مذلل لتسخيره؛ فسابه أولى بالذم والسب منه.

الثانية: أن سبه متضمن للشرك، فإنه إنما سبه لظنه أنه يضر وينفع، وأنه مع ذلك ظالم قد ضر من لا يستحق الضرر، وأعطى من لا يستحق العطاء، ورفع من لا يستحق الرفعة، وحرم من لا يستحق الحرمان، وهو عند شاتميه من أظلم الظلمة، وأشعار هؤلاء الظلمة الخونة في سبه كثيرة جدًّا، وكثير من الجهال يصرح بلعنه وتقبيحه.

الثالثة: أن السبَّ منهم إنما يقع على من فعل هذه الأفعال التي لو اتبع الحق فيها أهواءهم لفسدت السموات والأرض، وإذا وقعت أهواؤهم حمدوا الدهر وأثنوا عليه. وفي حقيقة الأمر فرب الدهر - تعالى - هو المعطي المانع، الخافض الرافع، المعز المذل، والدهر ليس له من الأمر شيء، فمسبتهم للدهر مسبة لله - عز وجل -.[١]

المسألة الأولى: أقسام سب الدهر:

سب الدهر قسمان:

أحدهما: أن يسب الدهر على أنه هو الفاعل، كأن يعتقد أن الدهر هو الذي يقلب الأمور إلى الخير والشر.

وهذا شرك أكبر، لأنه اعتقد أن مع الله خالقًا، حيث نسب الحوادث إلى غير الله.

الثاني: أن يسب الدهر لا لاعتقاد أنه هو الفاعل، بل يعتقد أن الله هو الفاعل، لكن يسبه لأنه محل لهذا الأمر المكروه عنده. وهذا محرم.

أما وصف الأيام أو السنين بالشدة ونحوها، فهذا ليس من سب الدهر، بل هو خبر محض، كما قال لوط عليه الصلاة والسلام:﴿هَٰذَا يَوۡمٌ عَصِيبٞ ٧٧﴾ (هود: ٧٧)[٢].

المسألة الثانية: النهي هنا ليس مقصورًا على لفظ (يا خيبة الدهر).

قال القرطبي: ليس هذا النهي مقصورًا على هذا اللفظ، بل يلتحق به كل

---

(١) زاد المعاد (٢/٣٥٤-٣٥٥).

(٢) ينظر: القول المفيد (٢/٣٥١-٣٥٢). وتيسير العزيز الحميد (ص٦٠٩). والمفهم ٥/٥٤٧. وشرح الزرقاني ٤/٤٠١. وفتح الباري (١٠/٥٦٦).

ما في معناه من قولهم: خرق الفلك، وانعكس الدهر، وتعس، وما في معنى ذلك[١].

وأشار ابن أبي جمرة بأن النهي عن سب الدهر تنبيه بالأعلى على الأدنى، وأن فيه إشارة إلى ترك سب كل شيء مطلقًا، إلا ما أذن الشرع فيه لأن العلة واحدة[٢].

(١) طرح التثريب (١٥٦/٨).
(٢) فتح الباري (٥٦٦/١٠).

المبحث الثالث: سب الريح

٩٧- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: أَخَذَتِ الناسَ رِيحٌ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَعُمَرُ بن الْخَطَّابِ حَاجٌّ، فَاشْتَدَّتْ عليهم، فقال عُمَرُ لِمَنْ حَوْلَهُ: منْ يُحَدِّثُنَا عَنِ الرِّيحِ؟ فلمْ يُرْجِعُوا إليه شَيْئًا، قالَ: فبلغَني الذي سَأَلَ عنه عُمَرُ من ذلِك، فَاسْتَحْثَثْتُ راحلتي حتى أَدْرَكْتُهُ، فقلتُ: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إنك سَأَلْتَ عَنِ الرِّيحِ، وإني سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: ((الرِّيحُ من رَوْحِ اللَّهِ، تأتي بِالرَّحْمَةِ، وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ، فإذا رَأَيْتُمُوهَا فَلاَ تَسُبُّوهَا، وَسَلُوا اللهَ خَيْرَهَا، وَاسْتَعِيذُوا بِهِ من شَرِّهَا)).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق - واللفظ له - في الجامع لمعمر الملحق بالمصنف (ح٢٠٠٠٤)، فقال: عن مَعْمر، عن الزُّهرِي، قال: حدثني ثَابتُ بنُ قَيس، أن أبا هُرَيْرَةَ ﷺ به.

وأخرجه من طريقه كلٌّ من:

أبو داود في الأدب: باب القول إذا هاجت الريح (ح٥٠٥٦).

وأحمد في (٧٦٣١/٦٩/١٣).

والخرائطي في مكارم الأخلاق (١٠٢٩/٩٢٤/٢).

والطبراني في الدعاء (٩٧١/١٢٥٥/٢).

والبغوي في شرح السنة (٣٩٢/٤).

وأخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقول إذا هاجت الريح (ح١٠٧٦٧ و١٠٧٦٨).

والشافعي في مسنده، كما في شفاء العي بتخريج وتحقيق مسند الإمام الشافعي (٥٠٤/٣٤٤/١) - ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١١٥٣/٣٩١/٤) -.

وابن أبي شيبة في المصنف (٢٦٣١١/٣٠٢/٥) و(٢٩٢١٨/٢٧/٦)، وفي الأدب (ص١٦٧/ح٧٨) - ومن طريقه ابن ماجه في الأدب: باب النهي عن سب الريح (ح٣٧٢٧) -.

وأحمد في (٧٤١٣/٣٧٥/١٢) و(٩٢٩٩/١٧١/١٥) و(٩٦٢٩/٣٩٦/١٥) و(١٦/ ١٠٧١٤/٤١٧) - ومن طريقه في الموضع الأول الطبراني في الدعاء (٩٧٣/١٢٥٦/٢) -.

والبخاري في الأدب المفرد (ص٣١٤/ح٧٢٠)، وفي التاريخ الكبير (١٦٧/٢).

والفسوي في المعرفة (٣٨٢/١).

وأبو يعلى في مسنده (٦١٤٢/٥٢٦/١٠).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩١٩/٣٨٢/٢) و(٩٢٠/٣٨٣/٢ و٩٢١ و٩٢٢ و٩٢٣) (٩٢٤/٣٨٤/٢).

وأبو عوانة في مسنده (٢٥١٠/١١٨/٢ و٢٥١١)(١).

والخرائطي في مكارم الأخلاق (١٠٢٩/٩٢٥/٢).

وابن حبان في صحيحه (١٠٠٧/٢٨٧/٣).

والطبراني في الدعاء (٩٧٢/١٢٥٥/٢) و(٩٧٣/١٢٥٦/٢و٩٧٤) و(٩٧٦ /١٢٥٧/٢).

وأبو الشيخ في العظمة (٨١١/١٣١٣/٤) و(٨١٢/١٣١٤/٤).

والحاكم في المستدرك (٧٧٦٩/٣١٨/٤)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

والبيهقي في السنن الكبرى (٣٦١/٣)، وفي شعب الإيمان (٤٨٦٢/١٨٨/٧)، وفي الدعوات الكبير (٧٨/٢).

وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١٤٩/١ـ١٥٠).

كلهم من طرق عن الزهري، عن ثابت بن قيس، عن أبي هريرة ﵁ بنحوه، وهو بلا قصة في أوله عند أبي داود، والبغوي، والنسائي، وابن أبي شيبة، وابن ماجه، وأحمد في الموضعين الأول والثالث، والبخاري في الأدب المفرد، والطحاوي في الموضعين الخامس والسادس، وابن حبان، والطبراني في الموضع الثاني والثالث والرابع، وأبي الشيخ في الموضع الأول، وأبي نعيم، وهو عند البخاري في التاريخ الكبير مختصر بلا قصة.

وأخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقول إذا هاجت الريح (ح١٠٧٦٦) - ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢٧٢/٢) -.

والطبراني في الدعاء (٩٧٥/١٢٥٥/٢)، وقال: روى هذا الحديث سالم الأفطس، عن الزهري؛ فخالف الناس في إسناده.

كلاهما من طريق سالم الأفطس، عن الزهري، عن عمرو بن سليم الزرقي، عن أبي هريرة ﵁ بنحوه بلا قصة في أوله.

قال المزي: المحفوظ حديث الزهري، عن ثابت بن قيس، عن أبي هريرة(٢).

وأخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقول إذا

---

(١) وقع في إسناده تحريف.

(٢) تحفة الأشراف (١٠٤/١٠).

هاجت الريح (ح١٠٧٦٥) من طريق عقيل، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﵁ بنحوه بلا قصة في أوله.

قال المزي: قال حمزة بن محمد الكناني الحافظ: هذا خطأ، وكذلك قال في حديث عمرو بن سليم الزرقي. قال: والصواب حديث الزهري، عن ثابت بن قيس، عن أبي هريرة[١].

وقال الدارقطني: الصحيح حديث الزهري، عن ثابت بن قيس الزرقي، عن أبي هريرة[٢].

وسئل الدارقطني عن حديث أبي هريرة، عن عمر، عن النبي ﷺ: ((الريح من روح الله)). فقال: هو حديث رواه علي بن معبد بن شداد المصري، عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن ثابت الزرقي، عن أبي هريرة، عن عمر، عن النبي ﷺ. ووهم فيه، والصواب ما رواه الحفاظ عن الأوزاعي وأصحاب الزهري، عن الزهري، عن ثابت الزرقي، عن أبي هريرة: أن عمر سألهم عن الريح، فقال أبو هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((الريح من روح الله)).

واختلف عن الزهري فيه، فقيل: عن الزهري، عن عمرو بن سليم الزرقي، عن أبي هريرة. وهو وهم قاله لوين، عن الحسن بن محمد بن أعين، عن عمر بن سالم الأفطس، عن أبيه، عن الزهري، ووهم فيه، والصواب ثابت بن قيس الزرقي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وقيل: عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة[٣].

دراسة إسناده عند عبد الرزاق:

- معمر:

هو معمر بن راشد، الأزدي.

ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن له أوهامًا في روايته عن الأعمش وقتادة وثابت وهشام بن عروة وعاصم بن أبي النجود، وما حدث به في البصرة، وهذه محتملة له لسعة روايته.

تقدمت ترجمته في (ح١٠).

- الزهري:

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة ابن كلاب القرشي، الزهري، وكنيته أبو بكر.

روى عن أنس بن مالك ﵁ وثابت بن قيس وغيرهما، وروى عنه مالك

(١) تحفة الأشراف (٣٧١/٩).
(٢) العلل (٢٧٧/٨).
(٣) العلل (٩٠/٢-٩١).

بن أنس ومعمر بن راشد - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما.

قال عمرو بن دينار: ما رأيت أنص للحديث من الزهري.

وقال ابن سعد: قالوا: وكان الزهري ثقةً، كثير الحديث والعلم والرواية، فقيهًا جامعًا.

وعدَّه ابن حجر في أهل المرتبة الثالثة - وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم -، وقال: الفقيه، المدني، نزيل الشام، مشهور بالإمامة والجلالة، من التابعين، وصفه الشافعي والدارقطني وغير واحد بالتدليس. اهـ

قلت: الأظهر أنه قليل التدليس، وأكثر ما وقع منه هو الإرسال، قال الذهبي في الميزان: الحافظ، الحجة، كان يدلس في النادر.

وعدَّه العلائي في الطبقة الثانية من المدلسين - وهم: من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع، وذلك إما لإمامته، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة.

وقال - أيضًا -: مشهور به، وقد قبل الأئمة قوله: عن. اهـ

قلت: بل ابن حجر نفسه في فتح الباري وصفه بأنه قليل التدليس(1). ولهذا لم يصفه بالتدليس في التقريب؛ فقال: الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه وثبته. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة، فقيه، متقن.

وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٣١٨/٧١/٨، وتهذيب الكمال ٥٦٠٦/٤١٩/٢٦، وميزان الاعتدال ٨١٧١/٤٠/٤، وجامع التحصيل ص١٠٩و١١٣، وتهذيب التهذيب ٤٤٥/٩-٤٥١، والتقريب ص٨٩٦/ت٦٣٣٦، وتعريف أهل التقديس ص١٥٢/ت١٠٢).

- ثابت بن قيس:

هو ثابت بن قيس الأنصاري، الزرقي، المدني.

روى عن أبي هريرة رضي الله عنه، وروى عنه الزهري.

قال النسائي: ثقة.

وقال - أيضًا -: لا أعلم روى عنه غير الزهري.

وقال ابن منده: مشهور من أهل المدينة.

---

(١) (٤٢٧/١٠).

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من الثالثة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، والنسائي في عمل اليوم والليلة، وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٨٣٩/٤٥٦/٢، وتهذيب الكمال ٨٢٨/٣٧٢/٤، وتهذيب التهذيب ١٣/٢، والتقريب ص١٨٦/ت٨٣٥).

- أبو هريرة:

هو أبو هريرة الدوسي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة.

تقدمت ترجمته في (ح٣٦).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، رواته كلهم ثقات.

قال النووي: إسناده حسن[١].

وقال ابن حجر: حسن صحيح[٢].

غريب الحديث:

قوله: الرِّيحُ من رَوْحِ اللَّهِ.

قال ابن الأثير: أي من رحمته بعباده[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ... فإن لفظ الروح يقتضي اللطف، ولهذا تسمى الريح روحًا، وقال النبي ﷺ: ((الريح من روح الله)) أي من الروح التى خلقها الله، فإضافة الروح إلى الله إضافة ملك لا إضافة وصف، إذ كل ما يضاف إلى الله إن كان عينًا قائمةً بنفسها فهو ملك له، وإن كان صفةً قائمةً بغيرها ليس لها محل تقوم به فهو صفة لله[٤].

(١) الأذكار (ص٢٩٨).

(٢) الفتوحات الربانية (٢٧٢/٤).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٧٢/٢) مادة روح.

(٤) مجموع الفتاوى (٢٩٠/٩).

٩٨- عن أبي العالية: أَنَّ رَجُلاً نَازَعَتْهُ الرِّيحُ رِدَاءَهُ على عَهْدِ النَّبيِّ ﷺ، فَلَعَنَهَا، فقالَ النبيُّ ﷺ: ((لا تَلْعَنْهَا، فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، وَإِنَّهُ من لَعَنَ شيئًا ليس له بِأَهْلٍ رَجَعَتْ اللَّعْنَةُ عليه)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود - واللفظ له - في الأدب: باب في اللعن (ح٤٨٧٢) - ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٤٨٦٥/١٩٠/٧) -، فقالَ: حدثنا مُسْلِمُ بن إبراهيم، ثنا أَبَانُ، ح وثنا زَيْدُ بن أَخْزَمَ الطَّائِيُّ، ثنا بِشْرُ بن عُمَرَ، ثنا أَبَانُ بن يَزِيدَ الْعَطَّارُ، ثنا قَتَادَةُ، عن أبي الْعَالِيَةِ، عن[١]ابن عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلاً لَعَنَ الرِّيحَ، وقال مُسْلِمٌ: إِنَّ رَجُلاً به[٢].

وأخرجه أبو داود في الموضع السابق - ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٤٨٦٤/١٩١/٧) -.

والترمذي في البر والصلة: باب ما جاء في اللعنة (ح١٩٧٨)، وقال: هذا حديث حسن غريب[٣]، لا نعلم أحدًا أسنده غير بشر بن عمر.

والطبراني في الكبير (١٢٧٥٧/١٦٠/١٢). ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٦/٢٧/١٠).

والطبراني في الصغير (٩٥٧/١٦١/٢) - ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٩/٢٨/١٠) -، وقال الطبراني: لم يروه عن قتادة إلا أبان، ولا عن أبان إلا بشر، تفرد به زيد بن أخزم.

وابن حبان في صحيحه (٥٧٤٥/٥٥/١٣).

وأبو الشيخ في العظمة (١٣١٥/٨١٣/٤)[٤].

والبيهقي في شعب الإيمان (٤٨٦٤/١٩٠/٧)

والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٨/٢٨/١٠).

كلهم من طرق عن بشر بن عمر، عن أبان بن يزيد العطار، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بنحوه.

قال الدارقطني - كما في أطراف الغرائب والأفراد (٢٨٩٤/٥١٠/١) -:

---

(١) قال محمد عوامة محقق سنن أبي داود: (عن أبي العالية، عن): من (ص)، وفي غيرها: (عن أبي العالية، قال زيد: عن ...).

(٢) بيَّن البيهقي عندما روى هذا الحديث من طريق أبي داود أن مسلم بن إبراهيم رواه عن أبان بن يزيد، عن قتادة، عن أبي العالية مرسلاً. وينظر: الأحاديث المختارة (٢٩/١٠).

(٣) هكذا جاء في طبعة الترمذي تحقيق كمال الحوت. ولعل الأقرب قوله: (غريب) فقط، كما جاء في مخطوطة الكروخي. ينظر: الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية (١٦٣٢/٣). وهكذا جاء - أيضًا - في تحفة الأشراف (٢٨٩/٤) والأحاديث المختارة (٢٩/١٠).

(٤) وقع في الإسناد سقط نبه على هذا محقق الكتاب.

تفرد به زيد بن أخزم[١]، عن بشر بن عمر، عن أبان بن يزيد، عنه[٢].

وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٥٦/١) من طريق شعيب بن بيان، عن عمران القطان، عن قتادة، عن أبي العالية، عن أسير بن جابر بنحوه.

قلت: أقوى طرق الحديث هو الطريق الأول: مسلم بن إبراهيم، عن أبان بن يزيد، عن قتادة، عن أبي العالية مرسلاً.

أما الطريق الثاني: بشر بن عمر، عن أبان بن يزيد العطار، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس - رضي الله عنهما -. فقد استغربه الترمذي، وذكر أن بشر بن عمر تفرد بإسناده.

وأما الطريق الثالث: شعيب بن بيان، عن عمران القطان، عن قتادة، عن أبي العالية، عن أسير بن جابر. ففي إسناده شعيب بن بيان ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: يحدث عن الثقات بالمناكير، وكاد أن يغلب على حديثه الوهم[٣].

وقال أحمد بن حنبل: أبان بن يزيد أثبت من عمران القطان[٤].

دراسة إسناده عند أبي داود من طريق مسلم بن إبراهيم:

- مسلم بن إبراهيم:

هو مسلم بن إبراهيم الأزدي، الفراهيدي، بالفاء، أبو عمرو البصري.

روى عن عبد السلام بن شداد وأبان بن يزيد العطار - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه البخاري وأبو داود وغيرهما.

قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة، مأمون.

وقال العجلي: كان ثقة، عمي بآخره.

وقال الآجري عن أبي داود: ما رحل مسلم إلى أحد، وكان يحفظ حديث قرة وهشام وأبان العطار يهذّه هذًا، وهو أحب إلينا من ابن كنيز، كان ابن كنيز لا يحفظ، وكانت فيه سلامة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، مأمون، مكثر، عمي بآخره.

وهو من صغار التاسعة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، وهو أكبر شيخ لأبي داود. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٧٨٨/١٨٠/٨، وتهذيب الكمال ٥٩١٦/٤٨٧/٢٧، وتهذيب التهذيب ١٠/١٢١-١٢٣، والتقريب

---

(١) هكذا ذكر الدارقطني وقبله الطبراني أن زيد بن أخزم تفرد به، وقد تابعه عبيد الله بن سعيد أبو قدامة عند ابن حبان والبيهقي.

(٢) أي عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس - رضي الله عنهما -.

(٣) (١٨٣/٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٨٧/١).

ص٩٣٧/ت٦٦٦٠).

- أبان:

هو أبان بن يزيد العطار البصري أبو يزيد.

روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري وقتادة - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه ابن المبارك ومسلم بن إبراهيم وغيرهما.

قال ابن معين: ثقة، كان القطان يروي عنه، وكان أحب إليه من همام، وهمام أحب إلي.

وقال أحمد: ثبت في كل المشايخ.

وقال العجلي: بصري، ثقة، وكان يرى القدر، ولا يتكلم فيه.

وقال النسائي: ثقة.

وقال ابن عدي: هو حسن الحديث متماسك، يكتب حديثه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق.

وقد ذكره ابن الجوزي في الضعفاء، وحكى من طريق الكديمي عن ابن المديني، عن القطان قال: أنا لا أروي عنه.

علّق ابن حجر في تهذيب التهذيب على هذا بقوله: ... الكديمى ليس بمعتمد، وقد أسلفنا قول ابن معين أن القطان كان يروي عنه؛ فهو المعتمد، والله أعلم.

وقال الذهبي في الميزان: ثقة، حجة.

وقال - أيضًا -: لولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، له أفراد. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة.

وهو من السابعة، مات في حدود الستين ومائة. وأخرج له الجماعة سوى ابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٠٩٨/٢٩٩/٢، والكامل ٢٠٩/٣٩٠/١، وتهذيب الكمال ١٤٣/٢٤/٢، وميزان الاعتدال ٢٠/١٦/١، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٣٠/ت٣، وتهذيب التهذيب ١٠١/١-١٠٢، وهدي الساري ص٣٨٧، والتقريب ص١٠٤/ت١٤٤).

- قتادة:

هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري.

حافظ، ثقة، ثبت، يدلس.

تقدمت ترجمته في (ح١١).

- أبو العالية:

هو رفيع، بالتصغير، ابن مهران أبو العالية الرياحي، بكسر الراء والتحتانية.

روى عن أبي بن كعب وابن عباس ﷺ، وروى عنه محمد بن سيرين وقتادة - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما.

قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: ثقة.

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وأكثر ما نقم عليه حديث الضحك في الصلاة، وكل من رواه غيره؛ فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية، والحديث له، وبه يعرف، ومن أجله تكلموا فيه، وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة.

وقال الشافعي: حديث أبي العالية الرياحي رياح.

وقال الذهبي في الميزان: ثقة. وعلَّق على كلام الشافعي هذا بقوله: إنما أراد به حديثه الذي أرسله في القهقهة فقط، ومذهب الشافعي أن المراسيل ليست بحجة، فأما إذا أسند أبو العالية فحجة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، كثير الإرسال. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة.

وهو من الثانية، مات سنة تسعين، وقيل: ثلاث وتسعين، وقيل: بعد ذلك. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٣/٥١٠/٢٣١٢، والكامل ٣/١٦٢/٦٧٩، وتهذيب الكمال ٩/٢١٤/١٩٢٢، وميزان الاعتدال ٢/٥٤/٢٧٩٠، وهدي الساري ص٤٠٢، وتهذيب التهذيب ٣/٢٨٤-٢٨٦، والتقريب ص٣٢٨/ت١٩٦٤).

الحكم على الحديث:

مرسل صحيح؛ رواته كلهم ثقات.

وقد تُكلم في مراسيل أبي العالية، قال العلائي: مرسلات أبي العالية ضعيفة، روى ابن عدي عن ابن سيرين قال: كان هاهنا ثلاثة يصدقون كل من حدثهم: الحسن، وأبو العالية، وسمى آخر[1].

---

(١) جامع التحصيل (ص٤٥). وينظر: شرح العلل (١/٢٨٧).

٩٩- عن عبد الرحمن بن أَبْزَى ﷺ: إنَّ الرِّيحَ هَاجَتْ على عَهْدِ أُبَيٍّ، فَسبَّها رجلٌ، فقالَ له: لاَ تَسُبَّها، وَسَل اللَّهَ خَيْرَهَا، وَخَيْرَ ما فيها، وَخَيْرَ ما أُرْسِلَتْ بِهِ، وَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ من شَرِّهَا، وَشَرِّ ما فيها، وَشَرِّ ما أُرْسِلَتْ بِهِ.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقول إذا هاجت الريح (ح١٠٧٧٥)، فقال: أخبرنا إِسْحَاقُ بن مَنْصُورٍ، قالَ: حدثنا ابن شُمَيْلٍ، قال: أخبرنا شُعْبَةُ، عن حَبِيبٍ قال: سَمِعْت ذَرًّا، عن ابنِ عبد الرحمن بن أَبْزَى، عن أبيه: إنَّ الرِّيحَ هَاجَتْ على عَهْدِ أُبَيٍّ نحوه[١].

ومن طريقه أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩١٨/٣٨١/٢)، وقال: قال أحمد بن شعيب[٢]: وهو الصواب.

وأخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقول إذا هاجت الريح (ح١٠٧٧٤) - ومن طريقه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩١٨/٣٨١/٢) - من طريق ابن أبي عدي، عن شعبة، عن حبيب[٣]، عن ذر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب ﷺ بنحوه، ولم يرفعه.

وأخرجه صالح بن أحمد في مسائل الإمام أحمد (٥٩٦/٥٠/٢) - ومن طريقه الخرائطي في مكارم الأخلاق (١٠٢٩/٩٢٥/٢) - من طريق يحيى بن سعيد، عن سعيد[٤]، عن حبيب ابن أبي ثابت، عن ذر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب ﷺ بنحوه، بلا قصة في أوله، ولم يرفعه.

وأخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقول إذا هاجت الريح (ح١٠٧٧٣) - ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٢٢٥/٤٢٥/٣) - من طريق سهل بن حماد.

وعبد بن حميد في المنتخب (١٦٧/١٩١/١) من طريق مسلم بن إبراهيم.

كلاهما عن شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب ﷺ بنحوه مرفوعًا.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٨٦٣/١٨٩/٧) من طريق عبد الملك بن إبراهيم الجدي، عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن ابن عبد

(١) لم يسق النسائي متن الحديث؛ بل أحال على المتن الذي قبله.
(٢) هو النسائي صاحب السنن.
(٣) سقط من إسناد النسائي، وهو موجود عند الطحاوي.
(٤) ذكر محقق الكتاب أنه لم يتبين له من هو سعيد هذا. قلت: لعله تحريف من (شعبة). وقد سقط من إسناد الخرائطي.

الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن أبي بن كعب ﷺ بنحوه، ولم يرفعه.

وأخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقول إذا هاجت الريح (ح١٠٧٧٢). ومن طريقه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩١٨/٣٨٠/٢).

وعبد الله بن أحمد في السنة (١١٩٦/٥١٠/٢).

والحاكم في المستدرك (٣٠٧٥/٢٩٨/٢)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد أسند من حديث حبيب بن أبي ثابت من غير هذه الرواية.

والبيهقي في الأسماء والصفات (٩٦٩/٣٩٢/٢).

كلهم من طرق عن جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذر، عن سعيد ابن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب ﷺ بنحوه، بلا قصة في أوله، ولم يرفعه. وهو عند عبد الله بن أحمد والبيهقي مختصر.

وأخرجه النسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقول إذا هاجت الريح (ح١٠٧٧١) من طريق أبي عوانة، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب ﷺ بنحوه، بلا قصة في أوله، ولم يرفعه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٩٢١٨/٢٧/٦) - ومن طريقه البخاري في الأدب المفرد (ص٣١٤/ح٧١٩) - من طريق أسباط بن محمد،عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب ﷺ بنحوه، بلا قصة في أوله، ولم يرفعه.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند (٢١١٣٨/٧٥/٣٥) - ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٢٢٣/٤٢٣/٣) -.

والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٢٢٢/٤٢٣/٣).

كلاهما من طريق محمد بن المثنى، عن أسباط بن محمد،عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب ﷺ بنحوه مرفوعًا، بلا قصة في أوله.

وأخرجه الترمذي في الفتن: باب ما جاء في النهي عن سب الرياح (ح٢٢٥٢)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقول إذا هاجت الريح (ح١٠٧٧٠). ومن طريقه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩١٨/٣٨٠/٢).

وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند (٢١١٣٩/٧٥/٣٥) - ومن طريقه

الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٢٢٤/٤٢٤/٣) ـ.

وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص٢٥٨/ح٢٩٨).

وأبو الشيخ الأصبهاني في العظمة (٨١٠/١٣١٢/٤)

من طرق عن ابن فضيل، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذر[1]، عن سعيد ابن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي بن كعب ﵁ مرفوعًا بنحوه بلا قصة في أوله، وهو عند أبي الشيخ الأصبهاني مختصر.

قال الدارقطني: غريب من حديث الأعمش، عن حبيب، عن ذر، عن سعيد، عن أبيه، لم يروه عنه بهذا الإسناد غير محمد بن فضيل، وتابعه أسباط بن محمد[2].

قلت: أقوى طرق الحديث هو الطريق الأول، وهو الذي صوَّبه النسائي.

دراسة إسناده عند النسائي:

- إسحاق بن منصور:

هو إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب التميمي المروزي.

روى عن أحمد بن حنبل والنضر بن شميل المازني - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه البخاري والنسائي وغيرهما.

قال أبو حاتم: صدوق.

وقال مسلم: ثقة، مأمون، أحد الأئمة، من أصحاب الحديث.

وقال النسائي: ثقة، ثبت.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت.

وهو من الحادية عشرة، مات سنة إحدى وخمسين ومائتين. وأخرج له الجماعة سوى أبي داود.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٨٢٥/٢٣٤/٢، وتهذيب الكمال ٣٨٣/٤٧٤/٢، وتهذيب التهذيب ٢٤٩/١-٢٥٠، والتقريب ص١٣٢/ت٣٨٨).

- ابن شميل:

هو النضر بن شميل المازني، أبو الحسن النحوي، البصري، نزيل مرو.

روى عن حماد بن سلمة وشعبة - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه يحيى بن يحيى النيسابوري وإسحاق بن منصور الكوسج وغيرهما.

قال الدارمي عن ابن معين: ثقة.

---

(١) لم يرد عند ابن السني ذكر (ذر) وهو موجود في بقية المصادر.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٦٠١/٣٩٠/١).

وقال ابن المديني: من الثقات.
وقال أبو حاتم: ثقة، صاحب سنة.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت.
وهو من كبار التاسعة، مات سنة أربع ومائتين، وله اثنتان وثمانون. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢١٨٨/٤٧٧/٨، وتهذيب الكمال ٦٤٢١/٣٧٩/٢٩، وتهذيب التهذيب ٤٣٨-٤٣٧/١٠، والتقريب ص١٠٠١/ت٧١٨٥).
- شعبة:
هو شعبة بن الحجاج بن الورد، العتكي مولاهم، أبو بسطام، الواسطي ثم البصري.
ثقة، حافظ، متقن.
تقدمت ترجمته في (ح١٧).
- حبيب:
هو حبيب بن أبي ثابت قيس، ويقال: هند بن دينار، الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي.
روى عن ذر بن عبد الله الهمداني وسعيد بن جبير وغيرهما، وروى عنه سفيان الثوري وشعبة وغيرهما.
قال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين والنسائي: ثقة.
وقال ابن أبي مريم عن يحيى بن معين: ثقة، حجة، قيل ليحيى: حبيب ثبت؟ قال: نعم، إنما روى حديثين. قال: أظن يحيى يريد منكرين(١).
وقال ابن عدي: قد حدث عنه الأئمة مثل: الأعمش والثوري وشعبة وغيرهم، وهو ثقة حجة كما قاله ابن معين، ولعل ليس في الكوفيين كبير أحد مثله لشهرته، وصحة حديثه، وهو في أئمتهم يجمع حديثه.
وقال العقيلي: له عن عطاء غير حديث لا يتابع عليه.
وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين - وهم: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم -، وقال: تابعي مشهور، يكثر التدليس، وصفه بذلك ابن خزيمة والدارقطني وغيرهما، ونقل أبو بكر بن عياش عن الأعمش عنه أنه كان يقول: لو أن رجلاً حدثني عنك ما باليت إن رويته عنك.

---

(١) ذكر ابن أبي حاتم أنه رواهما عن عروة، ولم يسمعهما منه.

يعني وأسقطته من الوسط[1].

وقال الذهبي في السير: هو ثقة بلا تردد، وقد تناكد الدولابي بذكره في الضعفاء له لمجرد قول ابن عون فيه: كان أعور، وإنما هذا نعت لبصره لا جرحٌ له.

وقال ابن حجر في هدي الساري: متفق على الاحتجاج به، إنما عابوا عليه التدليس.

وقال - أيضًا - في التقريب: ثقة، فقيه، جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس.اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة، فقيه، يدلس ويرسل.

وهو من الثالثة، مات سنة تسع عشرة ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٣٢٢/٢٦٣/١، والجرح والتعديل ١٠٧/٣/ ٤٩٥، والكامل ٥٢٦/٤٠٦/٢، وتهذيب الكمال ١٠٧٩/٣٥٨/٥، وميزان الاعتدال ١٦٩٠/٤٥١/١، وسير أعلام النبلاء ١٣٧/٢٨٨/٥، وهدي الساري ص٣٩٥، وتهذيب التهذيب ١٧٨/٢-١٨٠، والتقريب ص٢١٨/ت١٠٩٢، وتعريف أهل التقديس ص١٣٢/ت٦٩).

- ذر:

هو ذر بن عبد الله المرهبي، بضم الميم وسكون الراء.

روى عن عبد الله بن شداد بن الهاد وسعيد بن عبد الرحمن بن أبزي - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه الحكم بن عتيبة وحبيب بن أبي ثابت وغيرهما.

قال ابن معين والنسائي وابن خراش: ثقة.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وهجره إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير للإرجاء.

قال ابن حجر في التقريب: ثقة، عابد، رمي بالإرجاء. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة، وبدعة الإرجاء لا تضر حديثه؛ إذا كان صدوقًا ضابطًا.

وهو من السادسة، مات قبل المائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٠٤٩/٤٥٣/٣، وتهذيب الكمال ١٨١٣/٥١١/٨، وميزان الاعتدال ٢٦٩٧/٣٢/٢، وتهذيب التهذيب ٢١٨/٣، والتقريب ص٣١٣/ ت١٨٤٩).

- ابن عبد الرحمن:

---

(١) هذا التفسير من كلام ابن حجر.

هو سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي مولاهم، الكوفي.

روى عن أبيه عبد الرحمن بن أبزى - وروايته عنه في الصحيحين - وواثلة بن الأسقع وغيرهما، وروى عنه الحكم بن عتيبة وذر بن عبد الله وغيرهما.

قال أحمد بن حنبل: هو حسن الحديث.

وقال النسائي: ثقة.

ولما ذكره ابن خلفون في الثقات قال: هو أوثق أخويه: عبد الله وعلقمة ابني أبزى.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة.

وهو من الثالثة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٧١/٣٩/٤، وتهذيب الكمال ٢٣٠٨/٥٢٤/١٠، وإكمال تهذيب الكمال ١٩٩٩/٣١٨/٥، وتهذيب التهذيب ٥٤/٤، والتقريب ص٣٨٢/ ت٢٣٥٩).

- عبد الرحمن بن أبزى:

هو عبد الرحمن بن أبزى، بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها زاي مقصور، الخزاعي مولاهم.

صحابي صغير، وكان في عهد عمر رجلاً، وكان على خراسان لعلي بن أبي طالب. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٩٨٥/٢٠٩/٥، ومعرفة الصحابة ١٨٢٣/٤/ ١٨٢٢، والاستيعاب ١٣٨٨/٢٥/٦، وتهذيب الكمال ٣٧٤٨/٥٠١/١٦، وتهذيب التهذيب ١٣٢/٦-١٣٣، والتقريب ص٥٦٩/ت٣٨١٨، والإصابة ٥٠٦٦/٢٥٨/٦).

- أُبي:

هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري، الخزرجي، أبو المنذر، ويكنى أبا الطفيل - أيضًا -.

سيد القراء، ومن فضلاء الصحابة.

اختلف في سنة موته اختلافًا كثيرًا قيل: سنة تسع عشرة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين، وقيل غير ذلك. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٠٥٧/٢٩٠/٢، ومعرفة الصحابة ٧٩/٢١٤/١، والاستيعاب ٦/١٢٦/١، وتهذيب الكمال ٢٧٩/٢٦٢/٢، وتهذيب التهذيب ١٨٧/١-١٨٨، والتقريب ص١٢٠/ت٢٨٥، والإصابة

١/٢٦/٣٢).

الحكم على الحديث:

موقوف صحيح على أُبي بن كعب ﵁، ورواته كلهم ثقات، وحبيب بن أبي ثابت قد صرح بالسماع من ذر بن عبد الله.

ويشهد له ما تقدم من حديث أبي هريرة﵁.

١٠٠- عن صَفْوان بن سُلَيم قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((لا تَسُبُّوا الرِّيحَ، وعوذُوا باللهِ مِن شَرِّهَا)).

تخريج الحديث:

أخرجه الشافعي في مسنده - كما في شفاء العي بتخريج وتحقيق مسند الإمام الشافعي (٥٠٣/٣٤٤/١) -، فقال: أخبرنا منْ لا أتهم، قال: أخبرني صَفْوان بن سُلَيم به.

ومن طريقه أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٧٢٤٧/١٩٠/٥).

دراسة إسناده:

- من لا أتهم:

قال الخطيب البغدادي: قال الأصم: سمعت الربيع بن سليمان يقول: كان الشافعي إذا قال: أخبرني من لا أتهم. يريد به إبراهيم بن أبي يحيى. قال الخطيب: كان الشافعي يقول: أخبرنا من لا أتهم. في أحاديث كثيرة منها عن صفوان بن سليم، وعبد الله بن أبي بكر، وعمرو بن أبي عمرو، وخالد بن رباح، والعلاء بن راشد، ومحمد بن زيد بن المهاجر وغيرهم، وهؤلاء كلهم شيوخ ابن أبي يحيى[(١)].

- ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى:

هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني.

روى عن الزهري وصفوان بن سليم وغيرهما، وروى عنه الشافعي وسعيد بن أبي مريم وغيرهما.

قال الشافعي: ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي.

وقال الربيع بن سليمان: سمعت الشافعي يقول: كان إبراهيم بن أبي يحيى قدريًا. قيل للربيع: فما حمل الشافعي على أن روى عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخر إبراهيم من بُعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث. وكان الشافعي يقول: أخبرني من لا أتهم عن سهيل وغيره، (يعني إبراهيم بن أبي يحيى).

وقال ابن عدي: سألت أحمد بن محمد بن سعيد (يعني ابن عقدة)، فقلت له: تعلم أحدًا أحسن القول في إبراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي؟ فقال: نعم. حدثنا أحمد بن يحيى الأودي، قال: سمعت حمدان بن الأصبهاني (يعني محمد بن سعيد) قلت: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يحيى؟ فقال: نعم. ثم قال لي أحمد بن محمد بن سعيد: نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يحيى كثيرًا، وليس

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٧١/١). وينظر: مسند الشافعي، كما في شفاء العي بتخريج وتحقيق مسند الإمام الشافعي (٣٤٢/١). وجامع التحصيل (ص٩٤).

بمنكر الحديث.

قال ابن عدي: وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرت أنا - أيضًا - في حديثه الكثير، فلم أجد فيه منكرًا إلا عن شيوخ يحتملون، وقد حدث عنه ابن جريج والثوري وعباد بن منصور ويحيى بن أيوب المصري وغيرهم من الكبار، وهؤلاء أقدم موتًا منه وأكبر سنًا، وله أحاديث كثيرة، وله كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك، ونسخ كثيرة، وهذا الذي قاله ابن سعيد كما قال، وقد نظرت أنا في أحاديثه وتبحرتها، وفتشت الكل منها، فليس فيها حديث منكر، وإنما يروى المنكر من قِبل الراوي عنه أو من قِبل شيخه لا من قبله، وهو في جملة من يكتب حديثه، وقد وثقه الشافعي وابن الأصبهاني وغيرهما[(١)]. اهـ

وقال يحيى القطان: سألت مالكًا عنه أكان ثقة؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه.

وقال علي بن المديني عن يحيى القطان : كذاب.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: كان قدريًا، معتزليًا، جهميًا، كل بلاء فيه.

وقال بشر بن المفضل: سألت فقهاء أهل المدينة عنه، فكلهم يقولون: كذاب، أو نحو هذا.

وقال البخاري: جهمي، تركه ابن المبارك والناس. كان يرى القدر.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه.

وقال ابن حجر في التقريب: متروك. اهـ

قلت: الراجح أنه متروك، حيث الأكثر على تضعيفه، وقد كذبه بعضهم. قال ابن حبان معتذرًا للشافعي في روايته عنه: أما الشافعي فإنه كان يجالسه في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر، فلما دخل مصر في آخر عمره، فأخذ يصنف الكتب المبسوطة احتاج إلى الأخبار، ولم تكن معه كتبه فأكثر ما أودع الكتب من حفظه، فمن أجله ما روى عنه، وربما كنى عنه ولا يسميه في كتبه.

وقال ابن حجر - جوابًا على قول جمال الدين الإسنوي: إن إبراهيم بن أبي يحيى وثقه جماعة غير الشافعي، وعدَّهم، ثم قال: ولو لم يوثقه غير الشافعي لكان حجة -: في قول الشيخ جمال الدين: إنه وثقه جماعة غير الشافعي نظر، فإنا لا نعرف من صرح بأنه ثقة، وإنما نقل الحافظ أبو أحمد بن عدي عن الحافظ أبي العباس بن عقدة أنه قال له: تعلم أحدًا أحسن القول

(١) علَّق الذهبي في الميزان على كلام ابن عدي بقوله: الجرح مقدم.

في إبراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي؟ فقال: نعم، حدثنا أحمد بن يحيى الأودي، قال: قلت لحمدان بن الأصبهاني: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يحيى؟ قال: نعم. قال ابن عقدة: نظرت في حديثه الكثير، وليس بمنكر الحديث.

وقال ابن عدي: هو كما قال، لم أجد في حديثه منكرًا إلا عن شيوخ يحتملون. وجزم ابن عدي في ترجمة الفياضي بأن إبراهيم ضعيف، وحمدان لم يصرح بتوثيق إبراهيم ولا ابن عقدة، مع أن ابن عقدة شيعي، وإبراهيم نسبوه إلى الرفض، فلا يستغرب أن يتعصب له[1].

وهو من السابعة، مات سنة أربع وثمانين ومائة، وقيل: إحدى وتسعين. وأخرج له ابن ماجه.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٥٩/٦٢/١، والجرح والتعديل ٣٩٠/١٢٥/٢، والمجروحين ١٠٥/١-١٠٧، والكامل ٦١/٢١٧/١، وتهذيب الكمال ٢٣٦/١٨٤/٢، وميزان الاعتدال ١٨٩/٥٧/١، وتهذيب التهذيب ١٥٨/١-١٦١، والتقريب ص١١٥/ ت٢٤٣).

- صفوان بن سليم:

هو صفوان بن سليم المدني، أبو عبد الله الزهري مولاهم.

روى عن عبد الله بن سلمان الأغر وعطاء بن يسار وغيرهما، وروى عنه سفيان الثوري وسفيان بن عيينة وغيرهما.

قال سفيان بن عيينة: حدثني صفوان بن سليم، وكان ثقة.

وقال أحمد بن حنبل: ثقة، من خيار عباد الله الصالحين.

وقال العجلي وأبو حاتم والنسائي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، مفت، عابد، رمي بالقدر.

وهو من الرابعة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وله اثنتان وسبعون سنة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٨٥٨/٤٢٣/٤، وتهذيب الكمال ٢٨٨٢/١٨٤/١٣، وتهذيب التهذيب ٤٢٥/٤-٤٢٦، والتقريب ص٤٥٣/ت٢٩٤٩).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك. وهو - أيضًا - مرسل.

ويشهد له ما تقدم من حديث أبي هريرة ﷺ.

---

(١) الجواهر والدرر (٩١٩/٢-٩٢٠).

فقه الأحاديث:

دلَّت أحاديث المبحث على النهي عن سب الريح، قال الشافعي: لا ينبغي لأحد أن يسب الريح، فإنها خلق لله مطيع، وجند من أجناده، يجعلها الله رحمة ونقمة إذا شاء[(١)].

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله: قوله: ((لا تسبوا الريح)): أي لا تشتموها ولا تلعنوها للحوق ضرر فيها، فإنها مأمورة مقهورة، فلا يجوز سبها، بل تجب التوبة عند التضرر بها، وهو تأديب من الله - تعالى - لعباده، وتأديبه رحمة للعباد[(٢)].

وقال الشيخ السعدي: هذا نظير ما سبق في سب الدهر إلا أن ذلك الباب عام في سب جميع حوادث الدهر، وفي هذا خاص بالريح. ومع تحريمه فإنه حمق وضعف في العقل والرأي، فإنها مصرفة مدبرة بتدبير الله وتسخيره، فالسابُّ لها يقع سبه على من صرفها، ولولا أن المتكلم بسب الريح لا يخطر هذا المعنى في قلبه غالبًا لكان الأمر أفظع من ذلك، ولكن لا يكاد يخطر بقلب مسلم[(٣)].

أما وصف الريح، فليس هو من السب المنهي عنه، قال تعالى:﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ۝٦﴾ (الحاقة: ٦)

(١) معرفة السنن والآثار (١٩١/٥).
(٢) تيسير العزيز الحميد (ص٦٦٩). وينظر: الفتوحات الربانية (٢٧٣/٤).
(٣) القول السديد (ص٥٠).

الفصل الرابع

الألفاظ المنهي عنها المتعلقة بالدعاء

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: السؤال بوجه الله.

المبحث الثاني: قول: (اللهم اغفر لي إن شئت).

المبحث الثالث: قول: (السلام على الله).

المبحث الرابع: قول: (قد دعوت فلم يستجب لي).

المبحث الخامس: قول: (أنعم الله بك عينًا).

المبحث السادس: قول: (أنعم صباحًا).

المبحث السابع: قول: (بالرفاء والبنين).

المبحث الأول: السؤال بوجه الله

١٠١- عن جَابِرِ بن عبدِ اللهِ - رَضِيَ اللهُ عَنهما - قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((لا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلا الْجَنَّةُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود - واللفظ له - في الزكاة: باب كراهية المسألة بوجه الله - عزَّ وجل - (ح١٦٦٨)، فقال: حدثنا أبو الْعَبَّاسِ الْقِلَّوْرِيُّ، ثنا يَعْقُوبُ بن إسحاق الْحَضْرَمِيُّ، عن سُلَيْمَانَ بن مُعَاذٍ التَّمِيمِيِّ، حدثنا ابن الْمُنْكَدِرِ، عن جَابِرِ ﷺ به.

ومن طريقه كلٌّ من : البيهقي في السنن الكبرى (١٩٩/٤)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٥٣/١).

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٥٧/٣)، وقال: هذا الحديث لا أعرفه عن محمد بن المنكدر إلا من رواية سليمان بن قرم، وعن سليمان، يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وعن يعقوب، أحمد بن عمرو العصفري(١).

وابن منده في الرد على الجهمية (ص٩٨/ح٨٩).

والخطيب البغدادي في الموضع السابق.

والمزي في تهذيب الكمال (٢٠/٣٤-٢١)، ونقل عن ابن شاهين قوله: تفرد به الحضرمي، ولا أعلم حدث به إلا القلوري(٢)، وهو حديث غريب.

كلهم من طرق عن أبي العباس القلوري، عن يعقوب بن إسحاق، عن سليمان بن معاذ، عن ابن المنكدر، عن جابر ﷺ بمثله، وهو عند البيهقي والخطيب البغدادي في الموضع الثاني بنحوه.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٢٥٩/١٧٢/٥).

والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٥٢/١-٣٥٣).

كلاهما من طريق محمد بن عبد الله بن عمارة الموصلي، عن يعقوب بن إسحاق، عن سليمان بن معاذ، عن ابن المنكدر، عن جابر ﷺ بنحوه.

قال السخاوي: وهو عند الديلمي في مسنده من وجهين(٣).

---

(١) ابن عدي يرى أن سليمان بن قرم وسليمان بن معاذ اثنان. وسيأتي - إن شاء الله - عند ترجمة سليمان ذكر هذا الخلاف.

(٢) تعقبه السخاوي - كما في الفتوحات الربانية (١٢١/٧) – بقوله : رواه غير القلوري. اهـ قلت: سيأتي - إن شاء الله - أن محمد بن عبد الله بن عمارة قد تابعه.

(٣) المقاصد الحسنة (ص٤٦٤).

دراسة إسناده عند أبي داود:

- أبو العباس القلوري:

هو أبو العباس القلوري، بكسر القاف وتشديد اللام المفتوحة وسكون الواو بعدها راء، العصفري، البصري، اسمه أحمد، وقيل: محمد بن عمرو بن العباس بن عبيدة، وقيل: عبدك.

روى عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي وسعيد بن عامر الضبعي وغيرهما، وروى عنه أبو داود وأبو بكر بن محمد بن صدقة وغيرهما.

قال ابن حجر في التقريب: ثقة .اهـ

قلت: لم أقف على من تكلم عليه بجرح أو تعديل، وأما توثيق ابن حجر له؛ فلعل هذا لأنه يرى أنَّ أبا داود لا يروي إلا عن ثقة عنده[1].

وهو من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وستين ومائتين. وأخرج له أبو داود.

له ترجمة في: (تسمية شيوخ أبي داود للغساني ص٢٥٧/ت٣٤٢، وتهذيب الكمال ٧٤٦٨/١٩/٣٤، وتهذيب التهذيب ١٤٦/١٢-١٤٧، والتقريب ص١١٧٠/ت٨٢٦٦).

- يعقوب بن إسحاق الحضرمي:

هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي مولاهم، أبو محمد المقرئ، النحوي.

روى عن جده زيد بن عبد الله وسليمان بن معاذ وغيرهما، وروى عنه عمرو بن علي الفلاس وأبو العباس القلوري وغيرهما.

قال أحمد بن حنبل وأبو حاتم: صدوق.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

وقال ابن سعد: ليس هو عندهم بذاك الثبت، يذكرون أنه حدث عن الرجال، لقيهم وهو صغير.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق كما عليه الأكثر.

وهو من صغار التاسعة، مات سنة خمس ومائتين. وأخرج له الترمذي في الشمائل، والباقون سوى البخاري.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٨٤٩/٢٠٣/٩، وتهذيب الكمال ٧٠٨٤/٣١٤/٣٢، وتهذيب التهذيب ٣٨٢/١١، والتقريب ص١٠٨٧/ت٧٨٦٧).

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٣٤٤/٢) و(١٨٠/٣). والتنكيل (١٠٩/١).

- سليمان بن معاذ التميمي:

هو سليمان بن قرم، بفتح القاف وسكون الراء، ابن معاذ، أبو داود البصري، النحوي، ومنهم من ينسبه إلى جده.

روى عن محمد بن المنكدر والأعمش وغيرهما، وروى عنه سفيان الثوري - وهو من أقرانه - ويعقوب بن إسحاق الحضرمي وغيرهما.

وقد اختلف في سليمان بن قرم وسليمان بن معاذ هل هما اثنان أو واحد؟ ففرق بينهما البخاري والعقيلي وابن حبان وابن عدي والدارقطني[١] والخطيب البغدادي وابن القطان.

وذهب أبو زرعة وأبو حاتم وأبو القاسم الطبراني والدارقطني[٢] واللالكائي والمزي والذهبي وابن حجر إلى أنهما واحد.

وذكر عبد الغني بن سعيد في إيضاح الإشكال أن من فرق بينهما فقد أخطأ[٣].

قال علي بن المديني: لم يكن بالقوي، وهو صالح.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كان أبي يتتبع حديث قطبة بن عبد العزيز وسليمان ابن قرم ويزيد بن عبد العزيز بن سياه، وقال: هؤلاء قوم ثقات، وهم أتم حديثًا من سفيان وشعبة، وهم أصحاب كتب، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم.

وقال محمد بن عوف عن أحمد: لا أرى به بأسًا، لكنه كان يفرط في التشيع.

وقال البزار: ليس به بأس[٤].

وروى له ابن عدي عدة أحاديث في فضائل أهل البيت وغير ذلك، وقال: له أحاديث حسان إفرادات، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير[٥]، وتدل صورة سليمان هذا على أنه مفرط في التشيع.

وقال ابن معين: ضعيف.

وقال مرة: ليس بشيء.

وقال أبو زرعة: ليس بذاك.

قال الآجري عن أبي داود: كان يتشيع.

وقال أبو حاتم: ليس بالمتين.

---

(١) نقل ذلك عنه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق.

(٢) تعليق الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص١١٢/ت١٢٥).

(٣) الخلاف هنا في حقيقته غير كبير، لأن كليهما قد تُكلم فيه.

(٤) البحر الزخار (١٢٣/٥).

(٥) علَّق الذهبي في الميزان على هذا بقوله: كذا قال ابن عدي، وغيره يضعفه.

وقال النسائي: ضعيف.

وذكره الحاكم في باب من عيب على مسلم إخراج حديثهم، وقال: غمزوه بالغلو في التشيع وسوء الحفظ جميعًا.

وقال ابن حجر في التقريب: سيء الحفظ، يتشيع. اهـ

قلت: الراجح أنه ضعيف، كما عليه الأكثر.

وهو من السابعة. وأخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

له ترجمة في: (سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص١٦٩/٢٤٧، والضعفاء الكبير للعقيلي ٦٢٤/١٣٦/٢ و٦٢٥، والجرح والتعديل ٥٩٧/١٣٦/٤، والمجروحين ٣٣٢/١، والكامل ٧٣٥/٢٥٥/٣ و٧٤٥/٢٧٣/٣، وموضح أوهام الجمع والتفريق ٣٤٩/١-٣٥٤، وتهذيب الكمال ٢٥٥٥/٥١/١٢، وميزان الاعتدال ٢١٩/٢/ ٣٥٩٩، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٩٣/ت١٤٦، وإكمال تهذيب الكمال ٢٢١٤/٨١/٦، وهدي الساري ص٤٥٧، وتهذيب التهذيب ٢١٣/٤-٢١٤، والتقريب ص٤١١/ت٢٦١٥).

- ابن المنكدر:

هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير، بالتصغير، التيمي المدني.

روى عن جابر بن عبد الله - وروايته عنه في الصحيحين - وسعيد بن المسيب وغيرهما، وروى عنه سليمان بن قرم وشعبة بن الحجاج وغيرهما.

قال سفيان بن عيينة: كان من معادن الصدق، ويجتمع إليه الصالحون، ولم يُدرك أحدًا أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال: قال رسول الله ﷺ منه.

وقال يحيى بن معين وأبو حاتم: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فاضل.

وهو من الثالثة، مات سنة ثلاثين ومائة أو بعدها. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٤٢١/٩٧/٨، وتهذيب الكمال ٥٦٣٢/٥٠٣/٢٦، وتهذيب التهذيب ٤٧٣/٩-٤٧٥، والتقريب ص٨٩٩/ت٦٣٦٧).

- جابر:

هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، الأنصاري ثم السلمي.

صحابي ابن صحابي.

تقدمت ترجمته في (ح٨٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه سليمان بن قرم وهو ضعيف، وقد تقدم في التخريج

أن سليمان تفرد به، قال ابن شاهين والسخاوي: حديث غريب[(١)].
وقال الألباني: ضعيف الإسناد[(٢)].

(١) قول ابن شاهين تقدم في التخريج، وما جاء عن السخاوي نقله عنه ابن علان في الفتوحات الربانية (١٢١/٧).
(٢) السلسلة الصحيحة (٥١٢/١-٥١٣).

١٠٢- عن أبي مُوسَى الأَشْعَرِي ﵁ أنَّه سمعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: ((مَلْعُونٌ من سَأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ - عزَّ وجلَّ -، وَمَلْعُونٌ من سُئِلَ بِوَجْهِ اللَّهِ - عزَّ وجلَّ - ثمَّ مَنَعَ سَائِلَهُ؛ ما لم يَسألْ هُجْرًا)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني - واللفظ له - في الدعاء (٢١١٢/١٧٤٣/٣)، فقال: حدثنا يحيى بن عُثمان بن صَالح، ثنا أَصبغ بن الفَرج، (ح) وحدثنا عُمَر بن عَبد العزيز بن مِقْلاص، ثنا أبي، قالا: ثنا ابنُ وَهب، حدثني عبدُ الله بن عَيَّاش بن عَبَّاس القِتْباني، عن أبِيه، أنَّ أبَا بُرْدة ابن أبي مُوسَى حدث يزيد بن المُهَلب أنَّ أباه به.

وأخرجه أبو القاسم الأصبهاني - من الطريق الأول - في الحجة في بيان المحجة (٤٦٥/٤٤٣/٢) بنحوه، وليس في أوله قصة.

وأخرجه الروياني في مسنده (٤٩٥/٣٢٦/١) - ومن طريقه كلٌ من: ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٧/٢٦-٥٨)، والمزي في تهذيب الكمال (٦٩/٣٣-٧٠) - عن أحمد بن عبد الرحمن، عن عمي (عبد الله بن وهب)، عن عبد الله بن عياش، عن أبيه، أن يزيد بن المهلب لما ولي خراسان .... فذكر قصة فيها رواية أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه هذا الحديث بنحوه.

دراسة إسناده عند الطبراني من طريق عمر بن عبد العزيز:

- عمر بن عبد العزيز بن مقلاص:

هو عمر بن عبد العزيز بن عمران بن مقلاص، بكسر الميم وسكون القاف وآخره مهملة، الخزاعي المصري.

روى عن أبيه وسعيد بن كثير بن عفير وغيرهما، وروى عنه النسائي وعبد الله بن جعفر وغيرهما.

قال النسائي: ثقة.

وقال ابن يونس: كان فقيهًا، ثقةً، يجلس في جامع مصر في حلقة أبيه، وكان فاضلاً جيدًا.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فاضل.

وهو من الثانية عشرة، مات سنة خمس وثمانين ومائتين. وأخرج له النسائي.

له ترجمة في: (تهذيب الكمال ٤٢٧٦/٤٣١/٢١، وتهذيب التهذيب ٤٧٥/٧، والتقريب ص٧٢٣/ت٤٩٧٣).

- أبي:

هو عبد العزيز بن عمران بن أيوب بن مقلاص، أبو علي الخزاعي

مولاهم، المصري، الفقيه.

روى عن ابن وهب والفريابي وغيرهما، وروى عنه أبو زرعة وأبو حاتم.

قال أبو حاتم: صدوق.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

قلت: هو صدوق.

مات سنة أربع وثلاثين ومائتين.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٨١٨/٣٩١/٥، وثقات ابن حبان ٣٩٦/٨، وتاريخ الإسلام ٢٥٨/٢٥٤/١٧).

- ابن وهب:

هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه.

ثقة، حافظ.

تقدمت ترجمته في (ح٣٩).

- عبد الله بن عياش بن عباس القتباني:

هو عبد الله بن عياش، بمثناة ومعجمة، ابن عباس، بموحدة ومهملة، القتباني، بكسر القاف بعدها مثناة ساكنة ثم موحدة، أبو حفص المصري.

روى عن أبيه ويزيد بن أبي حبيب وغيرهما، وروى عنه مفضل بن فضالة وابن وهب وغيرهما.

قال ابن معين: ليس به بأس، ما أقربه من أبي إسرائيل الملائي، كان أبو إسرائيل يغلو في الشيعة.

وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، صدوق يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة[(١)].

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال في مشاهير علماء الأمصار: من ثقات أهل مصر.

وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال: خرَّج له مسلم في المتابعات، وأرجو أنه لا بأس به.

وقال أبو داود والنسائي: ضعيف.

وقال ابن يونس: منكر الحديث.

وقال الذهبي في السير: حديثه في عداد الحسن. اهـ

---

(١) علَّق الذهبي في السير على هذا بقوله: قول أبي حاتم: هو قريب من ابن لهيعة، تصليح لحال ابن لهيعة إذ يقارب في الوزن بشيخ خرج له مسلم، ولا ريب أنه أوثق من ابن لهيعة، وأن ابن لهيعة أعلم بكثير منه.

قلت: الراجح ما قال ابن حجر في التقريب: صدوق يغلط. اهـ ففيه جمع بين الأقوال.

وهو من السابعة مات سنة سبعين ومائة. وأخرج له مسلم في الشواهد، وابن ماجه.

له ترجمة في: (من كلام ابن معين في الرجال رواية ابن طهمان ص٦٥/ت١٦٢، والجرح والتعديل ٥٨٠/١٢٦/٥، ومشاهير علماء الأمصار ص٣٠٠/ت١٥١٦، وتهذيب الكمال ٣٤٧٢/٤١٠/١٥، وميزان الاعتدال ٤٦٩/٢-٤٧٠، وسير أعلام النبلاء ١١٨/٣٣٣/٧، وإكمال تهذيب الكمال ٣١١١/١٠٩/٨، وتهذيب التهذيب ٣٥١/٥-٣٥٢، والتقريب ص٥٣٣/ت٣٥٤٦).

- عن أبيه:

هو عياش بن عباس، بموحدة ومهملة، القتباني بكسر القاف وسكون المثناة، المصري.

روى عن بكير بن عبد الله وأبي بردة بن أبي موسى الأشعري وغيرهما، وروى عنه ابنه عبد الله وشعبة بن الحجاج وغيرهما.

قال يحيى بن معين والعجلي وأبو داود: ثقة.

وقال أبو حاتم: صالح.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال البزار: مشهور.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال في مشاهير علماء الأمصار: من ثقات أهل مصر.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة كما عليه الأكثر.

وهو من السادسة، قال ابن يونس: يقال: مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة. وأخرج له البخاري في القراءة خلف الإمام، والباقون.

له ترجمة في: (تاريخ الثقات للعجلي ص٣٧٨/ت١٣٢٥، والجرح والتعديل ٢٩/٦/٧، ومشاهير علماء الأمصار ص٢٩٩/ت١٥١٠، وتهذيب الكمال ٤٦٠٠/٥٥٥/٢٢، وتهذيب التهذيب ١٩٧/٨-١٩٨، والتقريب ص٧٦٤/ت٥٣٠٤).

- أبو بردة بن أبي موسى:

هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث.

روى عن أبيه - وروايته عنه في الصحيحين - وحذيفة بن اليمان وغيرهما، وروى عنه بكير ابن عبد الله وعياش بن عباس وغيرهما.

قال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث.

وقال العجلي: كوفي، تابعي، ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من الثالثة، مات سنة أربع ومائة، وقيل غير ذلك، وقد جاز الثمانين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في:(الجرح والتعديل ١٨٠٩/٣٢٥/٦، وتهذيب الكمال ٧٢٢٠/٦٦/٣٣، وتهذيب التهذيب ١٨/١٢-١٩، والتقريب ص١١١٢/ت٨٠١٠).

- أن أباه:

هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار، بفتح المهملة وتشديد الضاد المعجمة، أبو موسى الأشعري.

صحابي مشهور أمَّره عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين بصفين.

مات ﵁ سنة خمسين، وقيل بعدها. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦٤٢/١٣٨/٥، ومعرفة الصحابة ١٧٣٤/١٧٤٩/٤، والاستيعاب ١٦٣٩/٣/٧، وتهذيب الكمال ٣٤٩١/٤٤٦/١٥، وتهذيب التهذيب ٣٦٢/٥-٣٦٤، والتقريب ص٥٣٦/ت٣٥٦٦، والإصابة ١٩٤/٦/ ٤٨٨٩).

الحكم على الحديث:

قال المنذري: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح إلا شيخه يحيى بن عثمان بن صالح وهو ثقة، وفيه كلام[(١)].

وحسنه العراقي، وتبعه السيوطي[(٢)].

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، وإسناده حسن على ضعف في بعضه مع توثيق[(٣)].

وقال - أيضًا -: رواه الطبراني عن شيخه يحيى بن عثمان بن صالح وهو ثقة، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح[(٤)].

وقال الألباني: هذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال مسلم، وفي عبد الله بن عياش ضعف من قبل حفظه[(٥)].

قلت: إسناده لين؛ حيث فيه عبد الله بن عياش، وهو صدوق يغلط، ولم

---

(١) الترغيب والترهيب (١٢٤٦/٦٥٢/١).

(٢) فيض القدير (٤/٦).

(٣) مجمع الزوائد (١٠٣/٣).

(٤) مجمع الزوائد (١٥٣/١٠).

(٥) السلسلة الصحيحة (٣٦٤/٥).

أجد من تابعه، ومذهب كثير من أئمة الحديث المتقدمين عدم قبول تفرد من كان في مثل حال عبد الله بن عياش[1].

ويقال - أيضًا -: ظاهر الإسناد أن عياش بن عباس يحكي قصة لأبي بردة بن أبي موسى لا الرواية عنه، وقد نبَّه أهل العلم في مسألة اتصال الإسناد على النظر في قصد الراوي: هل هو حكاية قصة الشخص أوالرواية عنه؟[2]

وقد جاء إسناد الحديث عند أبي القاسم الأصبهاني هكذا: ... حدثني عبد الله بن عياش، عن أبيه، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه.

ولعل هذا اختصارٌ من أحد الرواة.

وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن عياش على وجه آخر، وهو الحديث الآتي.

غريب الحديث:

قوله: هُجْرًا.

تقدم بيان معنى الكلمة في (ح٦).

---

(١) ينظر: المبحث الذي عقده الدكتور خالد الدريس في كتابه: الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية (١٩١٥/٤-٢٠٥٣).

(٢) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٩٠/٢-٥٩٣). وفتح المغيث (١٩٤/١-١٩٨). والاتصال والانقطاع (ص٣١-٤٧).

١٠٣- عن أبي عُبَيْدٍ مولى رِفَاعَةَ بن رَافِعٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((مَلْعُونٌ من سَأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ، وَمَلْعُونٌ من سُئِلَ بِوَجْهِ اللَّهِ فَمَنَعَ سَائِلَهُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني - واللفظ له - في الكبير (٩٤٣/٣٧٧/٢٢)، فقال: حدثنا عُمَرُ بن عبد الْعَزِيزِ بن مِقْلاصٍ، ثنا أبي، ثنا ابن وَهْبٍ، أنا عبد اللَّهِ بن عَيَّاشِ بن عَبَّاسٍ، عن عبد اللَّهِ ابن الأَسْوَدِ، عن أبي مَعْقِلٍ، عن أبي عُبَيْدٍ مولى رِفَاعَةَ بن رَافِعٍ ﷺ به.

وأخرجه من طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٩٠١/٢٩٥٨/٥)، وقال: رواه المتأخر من حديث ابن وهب، وأسقط أبا عبيد، فقال: عن أبي معقل بن أبي مسلم مولى رفاعة.

وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (٢٦٢/١٢٨/١) عن يونس بن عبد الأعلى، عن عبد الله بن وهب به. ولفظه: ((ملعون من سئل بوجه الله فمنع سائله)).

دراسة إسناده عند الطبراني:

- عمر بن عبد العزيز بن مقلاص:

هو عمر بن عبد العزيز بن عمران بن مقلاص، الخزاعي المصري.

ثقة، فاضل.

تقدمت ترجمته في (ح١٠٢).

- أبي:

هو عبد العزيز بن عمران بن أيوب بن مقلاص، أبو علي الخزاعي مولاهم.

صدوق.

تقدمت ترجمته في (ح١٠٢).

- ابن وهب:

هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه.

ثقة، حافظ.

تقدمت ترجمته في (ح٣٩).

- عبد الله بن عياش بن عباس:

هو عبد الله بن عياش بن عباس القتباني، أبو حفص المصري.

صدوق، يغلط.

تقدمت ترجمته في (ح١٠٢).

- عبد الله بن الأسود:

لم أقف على ترجمة له ، وقد ذكر المزي في ترجمة عبد الله بن عياش أنه يروي عن عبد الله بن الأسود القرشي(١).

قلت: الذي يظهر لي أنه ليس عبد الله بن الأسود القرشي، فقد قال ابن أبي حاتم: عبد الله بن الأسود القرشي روى عن سالم بن عبد الله بن عمر وعامر بن عبد الله بن الزبير، روى عنه عبد الله بن وهب سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه، فقال: شيخ لا أعلم روى عنه غير عبد الله بن وهب، قال أبو محمد: وروى عن يزيد بن خصيفة(٢).

قال الألباني: عبد الله بن الأسود لم أجد من ذكره، و أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله: رواه الطبراني في الكبير، وفيه من لم أعرفه(٣).

- أبو معقل:

هو أبو معقل ابن أبي مسلم.

روى عن أبي عبيد مولى رفاعة بن رافع، وروى عنه عبد الله بن الأسود.

قال أبو زرعة: أبو معقل لا يسمى. اهـ

قلت: هو مجهول.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٢٧٥/٤٤٨/٩).

- أبو عبيد مولى رفاعة بن رافع:

هو أبو عبيد مولى رفاعة بن رافع الزرقي.

روى عن النبي ﷺ.

قال أبو زرعة: ليست له صحبة.

وقال أبو نعيم: ذُكر في الصحابة ولا يثبت.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٩٤٦/٤٠٥/٩، والكنى والأسماء ١٢٨/١، ومعرفة الصحابة ٣٣١٩/٢٩٥٧/٥، والإصابة ٧٣٣/٢٥٠/١١).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه أبو معقل وهو مجهول، وعبد الله بن الأسود لم أقف على ترجمة له. وهو - أيضًا -، مرسل لأن أبا عبيد ليست له صحبة.

قال أبو زرعة على هذا الحديث : أبو عبيد هذا ليست له صحبة ، وأبو معقل لا يسمى(٤).

---

(١) تهذيب الكمال (٤١١/١٥).

(٢) الجرح والتعديل (٦/٢/٥).

(٣) السلسلة الصحيحة (٣٦٥/٥).

(٤) الجرح والتعديل (٤٠٥/٩ و٤٤٨). وينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص٢٥٣).

وقال ابن منده: وفي هذا الباب أحاديث منها: ((من سألكم بوجه الله فأعطوه)). ومنها: ((حديث ملعون من سأل بوجه الله)). ولا يثبت من جهة الرواة - والله أعلم - وذلك أنه ثبت عن النبي ﷺ أنه سأل بوجه الله، واستعاذ بوجه الله، وأمر من يسأل بوجه الله أن يُعطى من وجوه مشهورة بأسانيد جياد، ورواها الأئمة عن عمار بن ياسر، وزيد بن ثابت، وأبي أسامة، وعبد الله بن جعفر، وغيرهم[1].

لكن هل يريد ابن منده هذا الحديث، أو حديث أبي موسى رضي الله عنه السابق، أو جميع ما ورد في الباب؟

وظاهر كلامه أنه أراد جميع ما ورد من أحاديث في هذا الباب.

(١) الرد على الجهمية (ص٩٨).

فقه الأحاديث:

دلَّ حديث جابر ﷺ على النهي أن يُسأل بوجه الله غير الجنة، وقد جاء عن عطاء أنه كره أن يسأل بوجه الله، أو بالقرآن شيئًا من أمر الدنيا[1].

وبوَّب أبو داود على هذا الحديث: باب كراهية المسألة بوجه الله - عزَّ وجل -.

وقال البيهقي: ينبغي للسائل أن يعظِّم أسماء الله - تعالى - فلا يسأل بشيء منها من عرض الدنيا شيئًا[2].

وقال العراقي: أما الحديث الذي جاء في أنه لا يسأل بوجه الله إلا الجنة ولعنة من فعل غير ذلك فلعله في جانب طلب تحصيل الشيء، أما جانب دفع الشر ورفع الضر فلعله لا بأس بالاستعاذة منه بوجه الله - تعالى -، وقد تكرر ذلك في الأحاديث[3]، ولعل ذكر الجنة في ذلك الحديث إنما هو للتنبيه به على الأمور العظام، ولم يرد تخصيصها بذلك، وإنما أريد النهي عن سؤال المخلوقين بذلك، وكذا عن سؤال الله - تعالى - بوجهه في الأمور الهينة، أما طلب الأمور العظام تحصيلاً ودفعًا فلم يتناوله نهي، والله أعلم[4].

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله: والظاهر أن المراد لا يسأل بوجه الله إلا الجنة، أو ما هو وسيلة إليها كالاستعاذة بوجه الله من غضبه ومن النار ونحو ذلك مما هو وارد في أدعيته ﷺ وتعوذاته[5].

وقال السخاوي: الظاهر أن النهي فيه للتنزيه[6].

قلت: تقدم أن حديث جابر ﷺ ضعيف، والحكم بالنهي عن هذا القول لا يقال به إلا بعد ثبوت الحديث، وقد جاءت عدة أحاديث فيها دلالة على جواز السؤال بوجه الله - تعالى - غير الجنة[7].

وأما حديث أبي موسى الأشعري وحديث أبي عبيد مولى رفاعة بن رافع - رضي الله عنهما - فقد دلا على النهي عن السؤال بوجه الله، ومنع إجابة من سأل بوجه الله، ما لم يسأل سؤالاً قبيحًا أي بكلام يقبح[8]، وقد تقدم قول العراقي أن النهي إنما أريد به النهي عن سؤال المخلوقين بذلك.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٠٧٩٤/٤٣٨/٤).
(٢) شعب الإيمان (١٧٣/٥).
(٣) ينظر: فتح المجيد (٧٦١/٢-٧٦٢).
(٤) طرح التثريب (١١٢/٣).
(٥) تيسير العزيز الحميد (ص٦٦٠-٦٦١).
(٦) المقاصد الحسنة (ص٤٦٤). وينظر: زاد المعاد (٤٧٢/٢).
(٧) ينظر: سنن أبي داود (ح٥٠٦٧). وسنن النسائي (ح٢٥٦٨). وصحيح ابن حبان (٣٣٥٠/١٣٨/٨).
(٨) ينظر: سبل السلام (٣١٣/٤).

وقد كان سلمة بن الأكوع ﷺ لا يسأله أحد بوجه الله إلا أعطاه، وكان يكرهها، ويقول: هي الإلحاف.

وعن يزيد بن أبي عبيد قال: كان سلمة بن الأكوع إذا سئل بوجه الله أَفَّف، ويقول: من لم يعط بوجه الله فبماذا يعطي؟! قال: وكان يقول: هي مسألة الإلحاف[1].

قال الصنعاني: العلماء حملوا هذا الحديث على الكراهة، ويحتمل أنه يراد به المضطر، ويكون ذكره هنا أن منعه مع سؤاله بالله أقبح وأفظع، ويحمل لعن السائل على ما إذا ألح في المسألة حتى أضجر المسؤول[2].

---

(١) الطبقات الكبير (٢١٢/٥). وينظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٠٧٩٥/٤٣٨/٤).
(٢) سبل السلام (٣١٣/٤).

المبحث الثاني: قول: اللهم اغفر لي إن شئت

١٠٤- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: ((لا يَقُولَنَّ أحدُكم: اللهم اغْفِرْ لي إن شِئْتَ، اللهم ارْحَمْنِي إن شِئْتَ، لِيَعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ، فإنه لا مُستكْرِهَ له)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له - في الدعوات: باب ليعزم المسألة، فإنه لا مكره له (ح٦٣٣٩).

وأبو داود في الصلاة: باب الدعاء (ح١٤٧٨).

والترمذي في الدعوات: باب[1] (ح٣٤٩٧)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب النهي أن يقول الرجل: اللهم ارحمني إن شئت (ح١٠٤١٨)، وباب النهي أن يقول الرجل: اللهم اغفر لي إن شئت (ح١٠٤١٩).

وابن ماجه في الدعاء: باب لا يقول الرجل: اللهم اغفر لي إن شئت (ح٣٨٥٤).

وأحمد في (٧٣١٤/٢٦٥/١٢)، و(٩٩٦٨/٤٦/١٦)، و(٩٩٧٩/٥٠/١٦)، و(١٦/ ٢٠٩/ ١٠٣١٠)، و(١٠٨٦٧/٥٠٤/١٦).

كلهم من طرق عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه.

وأخرجه البخاري في التوحيد: بابٌ في المشيئة والإرادة (ح٧٤٧٧).

وأحمد في (٨٢٣٧/٥٣٨/١٣).

كلاهما من طرق عن عبد الرزاق، عن معمر، عن همام، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه.

وأخرجه مسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (ح٢٦٧٩).

وأحمد في (٩٩٠٠/٦/١٦).

كلاهما من طرق عن العلاء (بن عبد الرحمن)، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه.

وأخرجه مسلم في الموضع السابق من طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، عن عطاء بن ميناء، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه.

(١) لم يترجم الترمذي لهذا الباب.

١٠٥- عن أَنَسِ بن مَالِك ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((إذا دَعَا أحدُكم؛ فَلْيَعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ، ولا يَقُولَنَّ: اللهم إن شِئْتَ فَأَعْطِنِي، فإنه لَا مُسْتَكْرِهَ له)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له - في الدعوات: باب ليعزم المسألة، فإنه لا مكره له (ح٦٣٣٨).

ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (ح٢٦٧٨).

والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب النهي أن يقول الرجل: اللهم اغفر لي إن شئت (ح١٠٤٢٠).

وأحمد في (١٩/٤٢/١١٩٨٠).

كلهم من طرق عن إسماعيل ابن علية، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس ﷺ بنحوه.

وأخرجه البخاري في التوحيد: بابٌ في المشيئة والإرادة (ح٧٤٦٤).

من طريق عبد الوارث، عن عبد العزيز (بن صهيب)، عن أنس ﷺ بنحوه.

فقه الأحاديث:

دلت أحاديث المبحث على النهي عن قول: اللهم إن شئت فأعطني، وغير ذلك من أمور الدين والدنيا.

قال النووي: ومعنى الحديث استحباب الجزم في الطلب، وكراهة التعليق على المشيئة، قال العلماء: سبب كراهته أنه لا يتحقق استعمال المشيئة إلا في حق من يتوجه عليه الإكراه، والله - تعالى - منزه عن ذلك، وهو معنى قوله ﷺ في آخر الحديث: ((فإنه لا مستكره له))، وقيل: سبب الكراهة أن في هذا اللفظ صورة الاستعفاء على المطلوب والمطلوب منه[١].

وذكر العراقي أن المعتمد هو السبب الأول لأنه المذكور في الحديث[٢].

وقال ابن حجر: قال ابن عبد البر: لا يجوز لأحد أن يقول: اللهم أعطني إن شئت، وغير ذلك من أمور الدين والدنيا، لأنه كلام مستحيل لا وجه له، لأنه لا يفعل إلا ما شاءه، وظاهره أنه حمل النهي على التحريم، وهو الظاهر، وحمل النووي النهي في ذلك على كراهة التنزيه، وهو أولى، ويؤيده ما سيأتي في حديث الاستخارة[٣].

قلت: ما ذهب إليه ابن عبد البر هو الراجح، حيث الأصل في صيغة النهي هو التحريم[٤].

وقد بيَّن الشيخ السعدي وجه الفرق بين هذه الأحاديث، فقال: الأمور كلها وإن كانت بمشيئة الله وإرادته، فالمطالب الدينية كسؤال الرحمة والمغفرة، والمطالب الدنيوية المعينة على الدين كسؤال العافية والرزق وتوابع ذلك، قد أمر العبد أن يسألها من ربه طلبًا ملحًا جازمًا، وهذا الطلب عين العبودية ومخها، ولا يتم ذلك إلا بالطلب الجازم الذي ليس فيه تعليق بالمشيئة لأنه مأمور به، وهو خير محض لا ضرر فيه، والله - تعالى - لا يتعاظمه شيء.

وبهذا يظهر الفرق بين هذا وسؤال بعض المطالب المعينة التي لا يتحقق مصلحتها ومنفعتها، ولا يجزم أن حصولها خير للعبد. فالعبد يسأل ربه ويعلقه على اختيار ربه له أصلح الأمرين، كالدعاء المأثور: ((اللهم أحيني إذا كانت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا علمت الوفاة خيرًا لي))[٥]، وكدعاء

(١) شرح صحيح مسلم (٧/١٧).
(٢) طرح التثريب (١١٦/٣).
(٣) فتح الباري (١٤٠/١١).
(٤) ينظر: دلالة صيغة النهي في التمهيد.
(٥) أخرجه البخاري (ح٥٦٧١). ومسلم (ح٢٦٨٠).

الاستخارة[1][2].

فالخلاصة في الجمع بين هذه الأحاديث: أن النهي إنما هو في تعليق الدعاء بالمشيئة، أما الدعاء في هذين الحديثين فليس معلقًا بالمشيئة، بل هو مجزوم به، وإنما التعليق فيه لأمر مجهول عند الداعي، لا يعلم هل هو خير له أو لا؟[3].

(١) أخرجه البخاري (ح٧٣٩٠).
(٢) القول السديد (ص٤٧). وينظر: طرح التثريب (١١٦/٣-١١٧).
(٣) ينظر: القول المفيد (٩٣/٣).

المبحث الثالث: قول: السلام على الله

١٠٦- عن عبدِ اللَّهِ بنِ مَسعودٍ ﵁ قالَ: كنَّا إذا كنَّا مع النبي ﷺ في الصَّلاةِ قُلْنَا: السَّلامُ على اللَّهِ من عِبَادِهِ، السَّلامُ على فُلانٍ وَفُلانٍ، فقالَ النبيُّ ﷺ: ((لا تَقُولُوا السَّلامُ على اللَّهِ، فإن اللَّهَ هو السَّلامُ، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النبي وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَإِنَّكُمْ إذا قُلْتُمْ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ في السَّمَاءِ أو بين السَّمَاءِ وَالأَرْضِ - أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إلا الله، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ من الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إليه فَيَدْعُو)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له في الموضع الثاني - في الأذان: باب التشهد في الآخرة (ح٨٣١)، وباب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، وليس بواجب (ح٨٣٥)، وفي الاستئذان: باب السلام اسمٌ من أسماء الله - تعالى - (ح٦٢٣٠)، وفي العمل في الصلاة: باب من سمى قومًا أو سلم في الصلاة على غيره مواجهة وهو لا يعلم (ح١٢٠٢)، وفي الدعوات: باب الدعاء في الصلاة (ح٦٣٢٨)، وفي التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ﴾ (الحشر: ٢٣) (ح٧٣٨١).

ومسلم في الصلاة (ح٤٠٢).

وأبو داود في الصلاة: باب التشهد (ح٩٦٠ وح٩٦١)[١].

والنسائي في التطبيق: باب كيف التشهد الأول (ح١١٦٥ وح١١٦٩ وح١١٧٠).

وفي الكبرى (ح٧٥٧ وح٧٥٨ وح٧٥٢ وح٧٥٣)[٢].

وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في التشهد (ح٨٩٩).

وأحمد في (٣٦٢٢/١٢١/٦)[٣]، و(٣٧٣٧/٢٨٢/٦)، و(٣٩١٩/٣٤/٧)،و(٣٩٢٠/٣٥ /٧)، و(٣٩٦٧/٧٨/٧)[٤]، و(٤٠١٧/١١٦/٧)، و(٤١٠١/١٧٧/٧)،و(٤١٨٩/٢٤٦/٧)، و(٤١٧٧/٢٣٧/٧)، و(٤٤٢٢/٤٢٨/٧).

---

(١) لم يسق أبو داود في هذا الموضع المتن؛ بل أحال على ما تقدم عنده من طريق شقيق بن سلمة.

(٢) لم يسق النسائي في الموضعين الأخيرين المتن؛ بل أحال على ما تقدم.

(٣) كرره أحمد في (٤٠٦٤/١٥١/٧).

(٤) لم يسق أحمد المتن.

كلهم من طريق شقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ بنحوه، وفيه زيادة عند أبي داود في الموضع الثاني، وهو عند النسائي في الموضع الأخير وأحمد في الموضع السابع بلا قصة في أوله، وهو عند أحمد في الموضع الثاني مختصر

وأخرجه البخاري في الاستئذان: باب الأخذ باليد (ح٦٢٦٥).

ومسلم في الموضع السابق.

والنسائي في الموضع السابق (ح١١٧١)، وفي الكبرى (ح٧٥٩).

وأحمد في (٣٩٣٥/٤٩/٧).

كلهم من طريق عبد الله بن سخبرة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ بنحوه، دون ذكر الشاهد.

وأخرجه أبو داود في الموضع السابق (ح٩٦٢)[1].

وأخرجه النسائي في الموضع السابق (ح١١٦٧ وح١١٦٨)، وفي الكبرى (ح٧٥٥ وح٧٥٦).

وأحمد في (٤٠٠٦/١٠٨/٧) و(٤٣٠٥/٣٣١/٧).

من طريق علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود ﷺ بنحوه، دون ذكر الشاهد، وعند النسائي في الموضع الأول وأحمد في الموضع الأول زيادة في آخره من كلام علقمة، وجاء ذكر الشاهد عند النسائي في الموضع الثاني.

وأخرجه أبو داود في الموضع السابق (ح٩٦١)[2].

والنسائي في الموضع السابق (ح١١٦٣ وح١١٦٤ وح١١٦٥)[3]، وفي الكبرى (ح٧٤٩ وح٧٥٠ وح٧٥١).

وأحمد في (٣٨٧٧/٤٢٢/٦)، و(٣٩٦٧/٧٨/٧)[4]، و(٤١٦٠/٢٢٧/٧).

من طريق أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود ﷺ بنحوه. دون ذكر الشاهد، وعند أحمد في الموضع الثالث زيادة في آخره.

وأخرجه النسائي في الموضع السابق (ح١١٦٢)، وفي الكبرى (ح٧٤٨).

وأحمد في (٣٩٢٠/٣٥/٧)[5] و(٤٣٨٢/٣٩٢/٧).

---

(١) ساق أبو داود آخر المتن، وأحال أوله على ما تقدم عنده من طريق شقيق بن سلمة.

(٢) ساق أبو داود أول الحديث، وأحال بقيته على ما تقدم عنده من طريق شقيق بن سلمة.

(٣) لم يسق النسائي في الموضع الأخير المتن.

(٤) لم يسق أحمد المتن.

(٥) لم يسق أحمد المتن، بل أحال على ما تقدم عنده من طريق شقيق بن سلمة.

من طريق الأسود، عن عبد الله بن مسعود ﷺ بنحوه. دون ذكر الشاهد، وعند أحمد في الموضع الثاني زيادة.

وأخرجه ابن ماجه في الموضع السابق[1].

وأحمد في (٧/١١٦/٤٠١٧).

من طريق الأسود وأبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود ﷺ بنحوه.

وأخرجه النسائي في الموضع السابق (ح١١٦٦)، وفي الكبرى (ح٧٥٤).

من طريق الأسود وعلقمة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ بنحوه. دون ذكر الشاهد.

وأخرجه أحمد في (٧/٣٦/٣٩٢١).

من طريق الأسود وأبي الأحوص وأبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ بنحوه، دون ذكر الشاهد.

وأخرجه أحمد في (٦/٢٨/٣٥٦٢).

من طريق أبي عبيدة بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود ﷺ بنحوه. دون ذكر الشاهد.

(١) لم يسق ابن ماجه المتن؛ بل أحال على ما تقدم عنده من طريق شقيق بن سلمة.

فقه الحديث:

دلَّ الحديث على النهي عن قول: السلام على الله.

قال الشيخ سليمان بن عبد الله: لما كان حقيقة لفظ (الإسلام) [(١)] السلامة والبراءة والخلاص والنجاة من الشر والعيوب، فإذا قال المسلم: السلام عليكم، فهو دعاء للمسلم عليه، وطلب له أن يسلم من الشر كله، والله هو المطلوب منه لا المطلوب له، وهو المدعو لا المدعو له، وهو الغني له ما في السموات وما في الأرض، استحال أن يسلم عليه سبحانه وتعالى، بل هو المسلم على عباده[(٢)].

(١) الصواب (السلام).

(٢) تيسير العزيز الحميد (ص٦٤٨). وينظر: بدائع الفوائد (١٣٥/٢-١٣٩). وفتح الباري (٣١٢/٢).

المبحث الرابع: قول: قد دعوت فلم يستجب لي

١٠٧- عن أبي هُرَيْرَةَ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: ((يُسْتَجَابُ لأَحَدِكُمْ ما لم يَعْجَلْ، يقولُ: دَعَوْتُ فلم يُسْتَجَبْ لي)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له - في الدعوات: باب يستجاب للعبد ما لم يعجل (ح٦٣٤٠).

ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (ح٢٧٣٥).

وأبو داود في الصلاة: باب الدعاء (ح١٤٧٩).

والترمذي في الدعوات: باب ما جاء فيمن يستعجل في دعائه (ح٣٣٨٧)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأبو عبيد اسمه سعد، وهو مولى عبد الرحمن بن أزهر، ويقال: مولى عبد الرحمن بن عوف، وعبد الرحمن بن أزهر هو ابن عم عبد الرحمن بن عوف.

كلهم من طريق ابن شهاب، عن أبي عبيد مولى ابن أزهر، عن أبي هريرة ﵁ بنحوه، وهو عند الترمذي بمثله.

وأخرجه مسلم في الموضع السابق من طريق ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة ﵁ مرفوعًا بلفظ: ((لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم ما لم يستعجل)). قيل: يا رسول الله ما الاستعجال ؟ قال: ((يقول: قد دعوت، وقد دعوت، فلم أر يستجيب لي، فيستحسر عند ذلك، ويدع الدعاء)).

١٠٨- عن أَنَس بن مالِك ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((لاَ يَزَالُ الْعَبْدُ بِخَيْرٍ ما لم يَسْتَعْجِلْ)). قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَسْتَعْجِلُ؟ قالَ: ((يقولُ: دَعَوْتُ ربي؛ فلم يَسْتَجِبْ لي)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد - واللفظ له - في (٢٠/٣١١/١٣٠٠٨)، فقال: ثنا بَهْزٌ، ثنا أبو هِلاَلٍ، ثنا قَتَادَةُ، عن أَنَسٍ ﷺ به.

وأخرجه أحمد في (٢٠/٤٢٢/١٣١٩٨)، وفي الزهد (ص٥٩).

وأبو يعلى في مسنده (٥/٢٤٨/٢٨٦٥).

والروياني في مسنده (٢/٣٨٦/١٣٧٠).

والطبراني في الأوسط (٣/٢٤٢/٢٥١٨) و(٦/٤٢٩/٥٩١٨)، وقال في الموضع الأول: لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا أبو هلال.

وفي الدعاء (٢/٨١٨/٨١).

وابن عدي في الكامل (٦/٢١٤).

كلهم من طرق عن أبي هلال، عن قتادة، عن أنس ﷺ بنحوه.

وأخرجه السهمي في تاريخ جرجان (ص٣٨٧).

وأبو نعيم في الحلية (٧/٢٦٠)، وقال: لا أعلم رفعه أحد عن مسعر غير وكيع.

كلاهما من طريق وكيع، عن مسعر، عن قتادة، عن أنس ﷺ مختصرًا.

وأخرجه البزار في مسنده (١٣/٢٠١/٦٦٦٦) من طريق محمد بن القاسم الأسدي، عن الربيع بن صبيح، عن الحسن، عن أنس ﷺ بنحوه، وقال: هذا الحديث لا نعلم رواه عن الحسن، عن أنس إلا الربيع بن صبيح، ولا رواه عن الربيع إلا محمد بن القاسم، ومحمد ابن القاسم كوفي كان صاحب سنة، روى عنه ابن المبارك حديثًا، وليس هو بالقوي، وقد احتمل حديثه وتفرد به عن الحسن[١]. اهـ

قلت: محمد بن القاسم ضعيف جدًّا[٢].

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/٣٠٩-٣١٠) من طريق علي بن الجعد، عن الربيع بن صبيح، عن يزيد الرقاشي، عن أنس ﷺ بنحوه.

قلت: يزيد الرقاشي، قال عنه ابن حجر: ضعيف[٣].

---

(١) علَّق الهيثمي في كشف الأستار (٤/٣٨) على كلام البزار بقوله: لم يتفرد به، قد رواه الترمذي عن أبي هريرة.

(٢) تقدمت ترجمته في (ح٨٦).

(٣) التقريب (ص١٠٧١/ت٧٧٣٣).

دراسة إسناده عند أحمد:

- بهز:

هو بهز بن أسد العمي، أبو الأسود البصري.

روى عن جرير بن حازم وشعبة بن الحجاج وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وقتيبة بن سعيد وغيرهما.

قال يحيى بن معين: ثقة.

وقال أحمد بن حنبل: إليه المنتهى في التثبت.

وقال أبو حاتم: إمام، صدوق، ثقة.

وقال أبو الفتح الأزدي: صدوق، كان يتحامل على عثمان، سيء المذهب.

علَّق عليه الذهبي في الميزان بقوله: كذا قال الأزدي، والعهدة عليه فما علمت في بهز مغمزًا.

وقال ابن حجر في هدي الساري: اعتمده الأئمة، ولا يعتمد على الأزدي. اهـ

قلت: الخلاصة فيه ما قاله ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت.

وهو من التاسعة، مات بعد المائتين، وقيل: قبلها. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٧١٥/٤٣١/٢، وتهذيب الكمال ٧٤٤/٢٥٧/٤، وميزان الاعتدال ١٣٢٤/٣٥٣/١، وهدي الساري ص٣٩٣، وتهذيب التهذيب ٤٩٧/١-٤٩٨، والتقريب ص١٧٨/ت٧٧٩).

- أبو هلال:

هو محمد بن سليم أبو هلال الراسبي، بمهملة ثم موحدة، البصري، قيل: كان مكفوفًا.

روى عن الحسن البصري وقتادة بن دعامة وغيرهما، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي ووكيع وغيرهما.

قال أبو حاتم: كان سليمان بن حرب جيد الرأي في أبي هلال الراسبي.

وقال عثمان الدارمي ليحيى بن معين: حماد بن سلمة أحب إليك في حديث قتادة أو أبو هلال؟ فقال: حماد أحب إلي، وأبو هلال صدوق.

وقال مرة: ليس به بأس، وليس بصاحب كتاب.

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: أبو هلال ثقة، ولم يكن له كتاب، وأبو هلال فوق عمران القطان. هكذا قال أبو داود.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي هلال الراسبي، فقال: محله الصدق، لم يكن بذاك المتين، قلت: سلام بن مسكين أحب إليك أو أبو هلال؟ قال: أبو هلال أشبه بالمحدثين، وما أقربهما في السن.

وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، وسمعت أبي يقول: يحول منه.

وقال الدارقطني: ثقة.

وقال عمرو بن علي: كان يحيى (القطان) لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن (بن مهدي) يحدث عنه. وسمعت يزيد بن زريع يقول: عدلت عن أبي بكر الهذلي وأبي هلال عمدًا.

وقال جعفر بن أبان: ذكرت لأبي الوليد الطيالسي أبا هلال في قتادة؟ قال:لم يكن بالماهر فيها.

وقال ابن سعد: فيه ضعف.

وقال الحسين بن الحسن: سألت يحيى بن معين عن أبي هلال الراسبي كيف روايته عن قتادة؟ فقال: فيه ضعف صويلح.

وقال أحمد بن حنبل: يحتمل في حديثه إلا إنه يخالف في قتادة، وهو مضطرب الحديث.

وقال أبو زرعة: لين.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال الساجي: رُوي عنه حديث منكر.

وقال البزار: احتمل الناس حديثه، وهو غير حافظ.

وقال ابن حبان في المجروحين: كان أبو هلال شيخًا، صدوقًا، إلا إنه كان يخطئ كثيرًا من غير تعمد، حتى صار يرفع المراسيل ولا يعلم، وأكثر ما كان يحدث من حفظه، فوقع المناكير في حديثه من سوء حفظه... ثم قال: والذي أميل إليه في أبي هلال الراسبي ترك ما انفرد من الأخبار التي خالف فيها الثقات، والاحتجاج بما وافق الثقات، وقبول ما انفرد من الروايات التي لم يخالف فيها الأثبات التي ليس فيها مناكير.

وقال ابن عدي - بعد أن ذكر له أحاديث كلها أو عامتها غير محفوظة - : وله غير ما ذكرت، وفي بعض رواياته ما لا يوافقه عليه الثقات، وهو ممن يكتب حديثه.

وقال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: صالح الحديث.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، فيه لين. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق فيه لين، وروايته عن قتادة فيها ضعف.

وهو من السادسة، مات في آخر سنة سبع وستين، وقيل: قبل ذلك. استشهد به البخاري في الصحيح، وأخرج له في كتاب القراءة خلف الإمام وغيره، والباقون سوى مسلم.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/٧٤/١٦٣٠، والجرح

والتعديل ٢٧٣/٧/ ١٤٨٤، والمجروحين ٢٨٣/٢-٢٨٤، والكامل ٢١٢/٦/١٦٨٥، وسؤالات الحاكم للدارقطني ص٢٦٩/ت٤٦٨، وتهذيب الكمال ٢٩٢/٢٥/٥٢٥٦، وميزان الاعتدال ٥٧٤/٣/٧٦٤٦، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٦٣/ت٣٠١، وتهذيب التهذيب ١٩٥/٩-١٩٦، والتقريب ص٨٤٩/ت٥٩٦١).

- قتادة:

هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري.

حافظ، ثقة، ثبت، يدلس.

تقدمت ترجمته في (ح١١).

- أنس بن مالك:

هو أنس بن مالك بن النضر، الأنصاري، الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ.

صحابي مشهور.

تقدمت ترجمته في (ح٢٦).

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث ضعيف؛ فيه محمد بن سليم أبو هلال، وروايته عن قتادة فيها ضعف، فقد تكلم فيها أبو الوليد الطيالسي ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل، وقد تفرد به عن قتادة، كما سبق في التخريج من كلام الطبراني.

وقال ابن عدي بعد أن ساق هذا الحديث وأحاديث أخر مما رواه أبو هلال، عن قتادة، عن أنس: وهذه الأحاديث لأبي هلال، عن قتادة، عن أنس، كل ذلك أو عامتها غير محفوظة(١).

وتقدم في التخريج أن له طرقًا أخرى لكن فيها ضعف. لكن متن الحديث يشهد له حديث أبي هريرة ﷺ الذي في الصحيحين، وقد تقدم.

والحديث قال فيه المنذري: رواه أحمد واللفظ له وأبو يعلى، ورواتها محتج بهم في الصحيح إلا أبا هلال الراسبي(٢).

وقال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى بنحوه والبزار والطبراني في الأوسط، وفيه أبو هلال الراسبي، وهو ثقة، وفيه خلاف، وبقية رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح(٣).

---

(١) الكامل (٢١٤/٦).

(٢) الترغيب والترهيب (٤٨٨/٢).

(٣) مجمع الزوائد (١٤٧/١٠).

١٠٩- عن عُبَادَةَ بْن الصَّامِتِ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((مَا عَلَى الأَرْضِ مِنْ رَجلٍ مُسْلِمٍ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ إلا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهَا، أَوْ كفَّ عَنْهُ مِن الشرِّ مِثْلَهَا، مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةِ رَحِمٍ ما لم يَعْجَلْ))، قالوا: يا رسولَ اللهِ وما اسْتِعجَالُه؟ قالَ: ((يقولُ: قَدْ دَعَوْتُ، ودَعَوْتُ، فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي))، فَقَالَ رَجُلٌ مِن الْقَوْمِ: إِذًا نُكْثِرُ يا رسولَ اللهِ، قَالَ: ((اللَّهُ أَكْثَرُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني - واللفظ له - في الأوسط (١٤٧/١٣٠/١)، فقال: حدثنا أحمدُ ابن يحيى بن خَالد بن حَيَّان، قال: حدثنا محمدُ بن سُفيان الحَضرمِي، قال: حدثنا مَسْلَمةُ ابن عَلِيّ، عن زيدِ بن وَاقدٍ وهِشَام بن الغَاز، عن مَكْحُولٍ، عَنْ جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ، عن عُبَادَةَ ابن الصَّامِتِ ﵁ به.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن مكحول إلا زيد بن واقد وهشام بن الغاز، تفرد به مسلمة بن علي.

وأخرجه - أيضًا - بهذا الإسناد والمتن في مسند الشاميين (٣٥٢٣/٣٤٨/٤)، والدعاء (٨٦/٨٢٠/٢).

وأخرجه الترمذي في الدعوات: باب في انتظار الفرج وغير ذلك (ح٣٥٧٣)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، غريب من هذا الوجه.

وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند (٢٢٧٨٥/٤٤٨/٣٧).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨٨١/٣٣٥/٢).

والشاشي في مسنده (١٣٠١/٢٠٧/٣).

والطبراني في مسند الشاميين (١٨٢/١١٨/١).

وأبو نعيم في الحلية (١٣٧/٥).

والبيهقي في شعب الإيمان (١٠٩١/٣٧٨/٢).

والبغوي في شرح السنة (١٣٨٧/١٨٦/٥)، وقال: هذا حديث حسن غريب.

كلهم من طريق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن جبير بن نفير، عن عبادة بن الصامت ﵁ مختصرًا دون ذكر الشاهد[١].

دراسة إسناده عند الطبراني في الأوسط:

- أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان:

هو أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان[٢]، أبو العباس الرقي، ثم المصري الأصفر.

(١) سقط من إسناد الطحاوي (مكحول).

(٢) في تاريخ الإسلام (حبان).

روى عن يحيى بن سليمان الجعفي، وروى عنه الطبراني وغيره.
قال ابن أبي يعلى: أحد من روى عن إمامنا أحمد.
وقال الألباني: هو من مشايخ الطبراني المكثرين[1]. اهـ
قلت: لم أقف على من تكلم فيه بجرح، أو تعديل.
مات سنة أربع وتسعين ومائتين.
له ترجمة في: (طبقات الحنابلة ٨١/٨٤/١، وتاريخ الإسلام ٨٢/٨٨/٢٢).

- محمد بن سفيان الحضرمي:
لم أقف على ترجمة له.

- مسلمة بن علي:
هو مسلمة بن علي الخشني، بضم الخاء وفتح الشين المعجمتين، ثم نون، أبو سعيد الدمشقي، البلاطي.
روى عن زيد بن واقد وهشام بن الغاز وغيرهما، وروى عنه عبد الله بن وهب وهشام بن عمار وغيرهما.
قال عباس الدوري عن يحيى بن معين وأبو حاتم عن دحيم: ليس بشيء.
وقال أبو زرعة والبخاري: منكر الحديث.
وقال ابن أبي حاتم : قال أبي : ضعيف الحديث، لا يشتغل به، قلت : هو متروك الحديث؟ قال: هو في حد الترك، منكر الحديث.
وقال الجوزجاني: ضعيف، وحديثه متروك.
وقال النسائي والدارقطني والبرقاني: متروك الحديث.
وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة.
وقال ابن حجر في التقريب: متروك. اهـ
قلت: الخلاصة فيه أنه متروك، كما عليه الأكثر.
وهو من الثامنة، مات قبل سنة تسعين ومائة. وأخرج له ابن ماجه.
له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٧٩٨/٢١١/٤، والجرح والتعديل ١٢٢٢/٢٦٨/٨، والمجروحين ٣٣/٣-٣٥، والكامل ١٧٩٩/٣١٣/٦، وتهذيب الكمال ٥٩٥٨/٥٦٧/٢٧، وميزان الاعتدال ٨٥٢٧/١٠٩/٤، وتهذيب التهذيب ١٤٦/١٠-١٤٧، والتقريب ص٩٤٣/ت٦٧٠٦).

- زيد بن واقد:

(١) السلسلة الصحيحة (٣٠٣/٦).

هو زيد بن واقد القرشي، الدمشقي.

روى عن مكحول وبسر بن عبيد الله وغيرهما، وروى عنه صدقة بن خالد ومسلمة ابن علي الخشني وغيرهما.

قال ابن معين وأحمد ودحيم والعجلي والدارقطني: ثقة.

وقال يعقوب بن سفيان: سألت عبد الرحمن بن إبراهيم - يعني دحيمًا - أي أصحاب مكحول أعلى؟ فذكر جماعة، ثم قال: لكن زيد بن واقد من كبارهم.

وقال أبو حاتم: لا بأس به، محله الصدق.

وقال أبو بكر البزار: ليس به بأس، يجمع حديثه.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عبد الخالق.

وقال عبد الله بن يوسف التنيسي: كان يتهم بالقدر.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة كما عليه الأكثر.

وهو من السادسة. وأخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٦٠١/٥٧٤/٣، وتهذيب الكمال ١٠٨/١٠/ ٢١٣٠، وميزان الاعتدال[١] ٣٠٣٠/١٠٦/٢، وتهذيب التهذيب ٤٢٦/٣-٤٢٧، والتقريب ص٣٥٦/ت٢١٧١).

- هشام بن الغاز:

هو هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشي، بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة، الدمشقي، نزيل بغداد.

روى عن مكحول ونافع مولى ابن عمر وغيرهما، وروى عنه الوليد بن مسلم ومسلمة بن علي الخشني وغيرهما.

قال يعقوب بن سفيان: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا صدقة بن خالد، قال: حدثنا أبو العباس هشام بن الغاز، وهو ثقة.

وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: ليس به بأس.

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين، وعثمان بن سعيد الدارمي عن دحيم: ثقة.

وقال أحمد بن حنبل: صالح الحديث.

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: ثقة.

وقال يعقوب بن سفيان: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم: هشام بن الغاز؟

---

(١) ذكره الذهبي في الميزان للتمييز فقط.

قال: ما أحسن استقامته في الحديث، قال: وكان الوليد يثني عليه.
وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: كان عابدًا، فاضلاً.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ
قلت: الراجح أنه ثقة كما عليه الأكثر.
وهو من كبار السابعة، مات سنة بضع وخمسين ومائة. وأخرج له البخاري تعليقًا، والأربعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٥٧/٦٧/٩، وتهذيب الكمال ٦٥٨٨/٢٥٨/٣٠، وميزان الاعتدال ٩٢٣٦/٣٠٤/٤، وتهذيب التهذيب ٥٥/١١-٥٦، والتقريب ص١٠٢٣/ت٧٣٥٥).
- مكحول:
هو مكحول الشامي، أبو عبد الله.
روى عن سليمان بن يسار وجبير بن نفير وغيرهما، وروى عنه هشام بن الغاز وزيد ابن واقد وغيرهما.
قال العجلي: تابعي، ثقة.
وقال ابن خراش: مكحول شامي صدوق، وكان يرى القدر.
وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما دلس.
وقال ابن سعد: قال بعض أهل العلم:كان يقول بالقدر، وكان ضعيفًا في حديثه ورأيه.
وقد عدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين - وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم -، وقال: الفقيه المشهور، تابعي، يقال: إنه لم يسمع من الصحابة إلا عن نفر قليل، ووصفه بذلك ابن حبان، وأطلق الذهبي أنه كان يدلس، ولم أره للمتقدمين إلا في قول ابن حبان. اهـ
قلت: الراجح ما قال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه، كثير الإرسال، مشهور. وأما ما نقله ابن سعد من تضعيف بعض أهل العلم لمكحول، فهو جرح غير مفسر، ولم يصرح بمن ضعفه، ولعل من ضعفه لكثرة مراسيله.
وما نقله عنه من القول بالقدر، فقد رجع عنه، قال مروان بن محمد عن الأوزاعي: لم يبلغنا أن أحدًا من التابعين تكلم في القدر إلا هذين الرجلين: الحسن ومكحول، فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل(١).
وعدُّ ابن حجر له في المرتبة الثالثة من المدلسين فيه نظر، فقد ذكر أنه لم ير وصفه بالتدليس عند المتقدمين إلا في قول ابن حبان: ربما دلس. وهذا

(١) علَّق الذهبي في السير على هذا بقوله: يعني رجعا عن ذلك.

يدل على قلة تدليسه، وإنما المشهور عنه كثرة الإرسال، ولهذا في التقريب لم يصفه بالتدليس.

وهو من الخامسة، مات سنة بضع عشرة ومائة. وأخرج له البخاري في كتاب القراءة خلف الإمام وغيره، والباقون.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٨٦٧/٤٠٧/٨، وتهذيب الكمال ٤٦٤/٢٨/ ٦١٦٨، وميزان الاعتدال ٨٧٤٩/١٧٧/٤، وسير أعلام النبلاء ٥٧/١٥٥/٥، وجامع التحصيل ص٢٨٥/ت٧٩٦، وتهذيب التهذيب ٢٨٩/١٠-٢٩٣، والتقريب ص٩٦٩/ ت٦٩٢٣، وتعريف أهل التقديس ص١٥٦/ت١٠٨).

- جبير بن نفير:

هو جبير بن نفير، بنون وفاء، مصغر، ابن مالك بن عامر الحضرمي، الحمصي.

روى عن عبادة بن الصامت وأبي ثعلبة الخشني - رضي الله عنهما - وغيرهما، وروى عنه ابنه عبد الرحمن ومكحول الشامي.

قال أبو زرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم: ثقة، من كبار تابعي أهل الشام القدماء.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، جليل.

وهو من الثانية، مخضرم ولأبيه صحبة، فكأنه هو ما وفد إلا في عهد عمر، مات سنة ثمانين وقيل: بعدها. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، والباقون.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢١١٦/٥١٢/٢، وتهذيب الكمال ٩٠٥/٥٠٩/٤، وتهذيب التهذيب ٦٤/٢-٦٥، والتقريب ص١٩٥/ت٩١٢).

- عبادة بن الصامت:

هو عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري، الخزرجي، أبو الوليد المدني. صحابي.

تقدمت ترجمته في (ح٢١).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدًّا؛ فيه مسلمة بن علي وهو متروك، وتقدم في التخريج عن الطبراني أنه تفرد به.

قال الهيثمي: رواه الترمذي - باختصار استعجال الدعاء - ورواه الطبراني في الأوسط، وفيه مسلمة بن علي، وهو ضعيف[1].

---

(١) مجمع الزوائد (١٤٧/١٠).

فقه الأحاديث:

دلَّت أحاديث المبحث على النهي عن قول: دعوت فلم يستجب لي.

قال ابن بطال في شرح حديث أبي هريرة ﷺ: المعنى أنه يسأم فيترك الدعاء، فيكون كالمانِّ بدعائه، أو أنه أتى من الدعاء ما يستحق به الإجابة، فيصير كالمبخل للرب الكريم، الذي لا تعجزه الإجابة، ولا ينقصه العطاء(١).

وقال الداودي: يخشى على من خالف، وقال: قد دعوت فلم يستجب لي، أن يحرم الإجابة، وما قام مقامها من الادخار والتكفير(٢).

وقال ابن حجر: في هذا الحديث أدب من آداب الدعاء، وهو أنه يلازم الطلب ولا ييأس من الإجابة، لما في ذلك من الانقياد والاستسلام وإظهار الافتقار، حتى قال بعض السلف: لأنا أشد خشية أن أُحرم الدعاء من أن أحرم الإجابة(٣).

وقد جاءت الأحاديث الدالة على أن دعوة المؤمن لا ترد، وأنها إما إن تعجل له الإجابة، وإما أن تدفع عنه من السوء مثلها، وإما أن يدخر له في الآخرة خير مما سأل(٤).

---

(١) فتح الباري (١١/١٤٠-١٤١).
(٢) فتح الباري (١١/١٤١).
(٣) فتح الباري (١١/١٤١).
(٤) ينظر: فتح الباري (١١/١٤١).

المبحث الخامس: قول: أنعم الله بك عينًا

١١٠- عن عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ ﷺ قالَ: كنا نَقُولُ في الْجَاهِلِيَّةِ: أَنْعَمَ الله بِكَ عَيْنًا، وَأَنْعِمْ صَبَاحًا، فلما كانَ الإِسْلَامُ نُهِينَا عن ذلك.
قالَ مَعْمَرٌ: فيُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: أَنْعَمَ الله بِكَ عَيْنًا، ولا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: أَنْعَمَ الله عَيْنَكَ.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق - واللفظ له - في الجامع لمعمر الملحق بالمصنف (١٠/٣٨٥/ ١٩٤٣٧)، فقال: أخبرنا مَعْمَرٌ، عن قَتَادَةَ أَنَّ عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ ﷺ به.

وأخرجه أبو داود في الأدب: باب الرجل يقول للرجل: أنعم الله بك عينًا (ح٥١٨٥).

والبيهقي في شعب الإيمان (١١/٢٥٣/٨٥٠٢).

كلاهما من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة أو غيره أن عمران بن حصين ﷺ مثله.

دراسة إسناده عند عبد الرزاق:

- معمر:

هو معمر بن راشد الأزدي.

ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن له أوهامًا في روايته عن الأعمش وقتادة وثابت وهشام بن عروة وعاصم بن أبي النجود، وما حدث به في البصرة، وهذه محتملة له لسعة روايته.

تقدمت ترجمته في (ح١٠).

- قتادة:

هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري.

حافظ، ثقة، ثبت، يدلس.

تقدمت ترجمته في (ح١١).

- عمران بن حصين:

هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، أبو نجيد، بنون وجيم، مصغر.

أسلم عام خيبر، وصحب وكان فاضلاً، وقضى.

مات ﷺ سنة اثنتين وخمسين بالبصرة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦/٢٩٦/١٦٤١، ومعرفة الصحابة ٤/٢١٠٨/٢٢٠٤، والاستيعاب ٩/١٩/١٩٦٩، وتهذيب الكمال

٤٤٨٦/٣١٩/٢٢، وتهــــذيب التهــــذيب ١٢٥/٨-١٢٦، والتقريــــب ص٧٥٠/ت٥١٨٥، والإصابة ١٥٥/٧/ ٦٠٠٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف لانقطاع السند؛ حيث لم يسمع قتادة من عمران بن حصين رضي الله عنه، قال أحمد بن حنبل: ما أعلم قتادة سمع من أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ[(١)].

وقال المزي: لم يسمع من عمران بن حصين[(٢)].

وقال المنذري عن هذا الحديث: هذا منقطع، قتادة لم يسمع من عمران بن حصين[(٣)].

وقال النووي : هكذا رواه أبو داود عن قتادة أو غيره، ومثل هذا الحديث قال أهل العلم: لا يحكم له بالصحة، لأن قتادة ثقة، وغيره مجهول، وهو محتمل أن يكون عن المجهول فلا يثبت به حكم شرعي، ولكن الاحتياط للإنسان اجتناب هذا اللفظ لاحتمال صحته، ولأن بعض العلماء يحتج بالمجهول، والله أعلم[(٤)].

وقال ابن حجر: رجاله ثقات، لكنه منقطع[(٥)].

غريب الحديث:

قوله: أَنْعَمَ الله بِكَ عَيْنًا.

أي أنعم عينك وأقرَّها، والباء فيه زائدة، لأن الهمزة كافية في التعدية، تقول: نعم زيد عينًا، وأنعمه الله عينًا.

ويجوز أن يكون من أنعم: إذا دخل في النعيم، فيعدى بالباء[(٦)].

---

(١) جامع التحصيل (ص٢٥٤-٢٥٥).
(٢) تهذيب الكمال (٥٠٢/٢٣).
(٣) مختصر سنن أبي داود (٩٢/٨).
(٤) الأذكار (ص٥٦٤). وينظر: الآداب الشرعية (٣٨٤/١).
(٥) فتح الباري (٤/١١).
(٦) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٨٥/٥) مادة نعم.

فقه الحديث:

دلَّ الحديث على النهي عن قول: أنعم الله بك عينًا.

وتقدم عند الحديث قول معمر: يكره أن يقول: أنعم الله بك عينًا، ولا بأس أن يقول: أنعم الله عينك.

قال ابن مفلح: ويتوجه أن النهي في حديث عمران: إما أنه كلام جاهلي فينبغي هجره وتركه، وإما أنهم ربما جعلوه عوضًا وبدلاً من تحية الإسلام (السلام) لاعتيادهم له، وإلفهم إياه، فنهوا عن ذلك، والله أعلم.

وذكر ابن مفلح أن إيراد أبي داود لحديث عمران ﵁ في سننه يدل على اختياره، فقال: فهذه من أبي داود تدل على اختياره لذلك، وهو من أصحاب إمامنا أحمد، فاختياره يعد من مذهبه كاختيار غيره، ولم أجد من أصحابنا من ذكر هذا غيره، فإن كان ذِكر قتادة محفوظًا فهو لم يسمع من عمران، وغير قتادة مجهول[1].

وقال النووي: هكذا رواه أبو داود عن قتادة أو غيره، ومثل هذا الحديث قال أهل العلم: لا يحكم له بالصحة، لأن قتادة ثقة، وغيره مجهول، وهو محتمل أن يكون عن المجهول فلا يثبت به حكم شرعي، ولكن الاحتياط للإنسان اجتناب هذا اللفظ لاحتمال صحته، ولأن بعض العلماء يحتج بالمجهول، والله أعلم[2].

وتعقبه ابن حجر الهيتمي بقوله: أخذ الكراهة من هذا عجيب، وإن قال بها معمر أحد رواته، وأما أنعم الله عينك، وأنعم الله صباحك فلا كراهة فيهما اتفاقًا[3].

قلت: الراجح ما ذكره الهيتمي أنه لا كراهة في هذا اللفظ، حيث تقدم أن الحديث ضعيف لانقطاع سنده، والكراهة لا يحكم بها إلا بدليل صحيح، وقد جاء عن عون بن عبد الله جواز ذلك[4].

---

(١) الآداب الشرعية (١/٣٨٤-٣٨٥).
(٢) الأذكار (ص٥٦٤).
(٣) الفتوحات الربانية (٧/١٠٦).
(٤) ينظر: الصمت وآداب اللسان (ص٢٠٠/ح٣٦٧). وحلية الأولياء (٢/٢٠٣).

المبحث السادس: قول: أَنْعَمْ صباحًا

١١١- عن عبدِ الجبَّار بن الحَارث بن مَالك ﷺ قالَ: وفدتُ على رسولِ اللهِ ﷺ من أرض سَرَاة، فأتيتُ النبيَّ ﷺ فحَيَّيْته بتحيةِ العَرب، فقلتُ: أَنْعَمْ صَبَاحًا، فقالَ: ((إنَّ الله قد حَيَّى محمدًا وأُمته بغيرِ هذه التحيةِ بالتسليم بعضها على بعض))، فقلتُ: السَّلامُ عليكم يا رسولَ اللهِ، فقال: ((وَعليكَ السَّلامُ))، قالَ لي: ((ما اسمُك؟))، فقلتُ: الجَبَّار بن الحَارث، فقالَ لي : ((أنتَ عبدُ الجبَّار بن الحَارث))، فقلت: وأنا عبد الجبَّار بن الحارث... الحديث[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم - واللفظ له - في معرفة الصحابة (٤٧٣٦/١٨٨٨٢/٤)، فقال: حدثناه عن الحسنِ[٢] بن علي النيسابوري، ثنا محمدُ بن الحسن بن قتيبة، ثنا إسحاق بن سويد، ثنا إبراهيم بن غِطرِيف بن سالم الحَدَسي، ثم أحد بني منَار قال: حدثني أبي: الغطريف بنُ سالم أنه سمع أباه يحدث عن عبد الله بن كُدَيْر بن أبي طلاسة بن عبد الجبَّار بن الحارث بن مالك الحَدَسي ثم المناري، عن أبيه، عن جده أبي طلاسة عن عبدِ الجبَّار بن الحَارث بن مَالك ﷺ به.

وأخرجه من طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/٣٤)، وساق أول سنده فقط.

وأخرجه - أيضًا - ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/٣٤-١٤)، من طريق ابن منده، عن عبد الله بن أحمد الهمذاني والحسين بن علي النيسابوري، عن محمد بن الحسن اللخمي به نحوه، قال ابن منده: هذا حديث غريب لا أعلم أني كتبته إلا من هذا الوجه.

دراسة إسناده عند أبي نعيم:

- الحسين بن علي النيسابوري:

هو الحسين بن علي بن يزيد بن داود، أبو علي النيسابوري.

روى عن أبي عبد الرحمن النسائي وأبي يعلى الموصلي وغيرهما، وروى عنه أبو عبد الله الحاكم وأبو عبد الله بن منده وغيرهما.

قال السلمي: سألت الدارقطني عن أبي علي النيسابوري، فقال: إمام، مهذب.

وقال أبو عبد الله الحاكم: هو واحد عصره في الحفظ، والإتقان، والورع، والمذاكرة، والتصنيف.

---

(١) اختصرته لطوله.

(٢) الصواب (الحسين) كما في تاريخ دمشق، ومصادر ترجمته.

وقال عبد الرحمن بن منده: سمعت أبي يقول: ما رأيت في اختلاف الحديث والإتقان أحفظ من أبي علي النيسابوري.

توفي سنة تسع وأربعين وثلاث مائة.

له ترجمة في: (تاريخ بغداد ٤١٥٠/٧١/٨، وسير أعلام النبلاء ٣٨/٥١/١٦).

- محمد بن الحسن بن قتيبة:

هو محمد بن الحسن بن قتيبة بن زيادة اللخمي، أبو العباس العسقلاني.

روى عن إبراهيم بن هشام الغساني وهشام بن عمار وغيرهما، وروى عنه ابن عدي وأبو علي النيسابوري وغيرهما.

قال السهمي: سألت الدارقطني عن أبي العباس محمد بن الحسن بن قتيبة، فقال : ثقة.

وقال الذهبي: فارقه ابن المقرئ في سنة تسع وثلاث مائة، فلعله توفي سنة عشر، أو نحوها.

له ترجمة في: (سؤالات السهمي للدارقطني ص٧٨/ت١٢، وسير أعلام النبلاء ١٨٩/٢٩٢/١٤).

- إسحاق بن سويد:

هو إسحاق بن إبراهيم بن سويد البلوي، أبو يعقوب الرملي، وقد ينسب إلى جده.

روى عن سعيد بن أبي مريم وآدم بن أبي إياس وغيرهما، وروى عنه أبو داود وأبو زرعة الدمشقي وغيرهما.

قال النسائي وأبو بكر بن أبي داود: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من الحادية عشرة، مات سنة أربع وخمسين ومائتين. وأخرج له أبو داود[(١)].

له ترجمة في: (تهذيب الكمال ٣٢٧/٣٦٥/٢، وتهذيب التهذيب ٢١٤/١، والتقريب ص١٢٥/ت٣٢٩).

- إبراهيم بن غطريف بن سالم الحدسي، ثم أحد بني منار:

هو إبراهيم بن الغطريف بن سالم الحدسي.

روى عن أبيه، وروى عنه إسحاق بن سويد الرملي.

قال ابن حجر: وقع ذكره في حديث أخرجه ابن منده في المعرفة في

---

(١) رمز له ابن حجر في التقريب برمز أبي داود والنسائي، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: قال المزي: ذكر ابن عساكر أن النسائي روى عنه، ولم أقف على ذلك، قلت - أي ابن حجر -: وذكره النسائي في أسامي شيوخه، وقال: إسحاق بن سويد كتبنا عنه بالرملة، لا بأس به.

ترجمة جده، قال العلائي في الوشي[(١)]: رجال هذا السند لا يعرفون. اهـ

قلت: هو مجهول.

له ترجمة في: (لسان الميزان ٨٩/١).

- الغطريف بن سالم:

هو الغطريف بن سالم الحدسي.

روى عنه ابنه إبراهيم.

وقد ذكره ابن حجر في لسان الميزان، وأحال على ترجمة ابنه إبراهيم.

قلت: هو مجهول.

له ترجمة في: (لسان الميزان ٤٢٠/٤).

- أبوه:

هو سالم الحدسي.

لم أقف على ترجمة له، لكن يفهم من كلام العلائي الذي سبق في ترجمة حفيده أنه مجهول.

- عبد الله بن كدير بن أبي طلاسة بن عبد الجبار بن الحارث بن مالك الحدسي، ثم المناري:

هو عبد الله بن كدير[(٢)] بن أبي طلاسة بن عبد الجبار بن الحارث بن مالك الحدسي، ثم المناري.

قال ابن حجر: روى عن أبيه وعنه الغطريف بن سالم، أخرج حديثه ابن منده في الصحابة في ترجمة عبد الجبار بن الحارث ...قال العلائي في الوشي: لا يعرف رجال إسناده.اهـ

قلت: هو مجهول.

والراوى عنه في الإسناد هنا هو سالم والد الغطريف، وليس الغطريف، كما قال ابن حجر.

له ترجمة في: (لسان الميزان٣٢٩/٣).

- عن أبيه:

هو كدير[(٣)] بن أبي طلاسة بن عبد الجبار بن الحارث بن مالك الحدسي، ثم المناري.

روى عن أبيه، وروى عنه ابنه عبد الله.

---

(١) هو كتاب (الوشي المعلم فيمن روى عن أبيه، عن جده عن النبيﷺ). ينظر: مقدمة الدكتور إبراهيم سلقيني لكتاب العلائي (تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد) (ص١٣٩).

(٢) هكذا جاء في معرفة الصحابة، وتاريخ دمشق، وأسد الغابة، والإصابة (٢٥٢/٦). وجاء في لسان الميزان (كريز).

(٣) وقع في لسان الميزان (كريز). ينظر ما سبق التعليق عليه في الترجمة السابقة.

وقد ذكره ابن حجر في لسان الميزان، وأحال على ترجمة ابنه عبد الله.

قلت: هو مجهول.

له ترجمة في: (لسان الميزان ٤٨٨/٤).

- عن جده أبي طلاسة:

هو أبو طلاسة[١] بن عبد الجبار بن الحارث بن مالك الحدسي، ثم المناري.

روى عن أبيه.

وقد ذكره ابن حجر في لسان الميزان، وأحال على ترجمة حفيده.

قلت: هو مجهول.

له ترجمة في: (لسان الميزان ٦٨/٧).

- عبد الجبار بن الحارث بن مالك:

هو عبد الجبار بن الحارث بن مالك أبو عبيد الحدسي، بفتحتين، ثم المناري من أهل الشراة من أرض البلقاء من أعمال دمشق.

قال ابن عساكر: وفد على النبي ﷺ، وبايعه على الإسلام.

له ترجمة في: (معرفة الصحابة ١٩٢٣/١٨٨٢/٤، وتاريخ دمشق ٣٦٧٤/١٣/٣٤، وأسد الغابة ٣٢٥١/٣١٤/٣، والإصابة ٥٠٥٤/٢٥٣/٦).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه رواة مجهولون.

وتقدم في التخريج قول ابن منده: هذا حديث غريب.

وقال ابن حجر: قال العلائي في الوشي: لا يعرف رجال إسناده[٢].

غريب الحديث:

قوله: أَنْعَمْ صَبَاحًا.

قال ابن منظور: أنعم الله صباحك، من النعومة. وقولهم: عِمْ صباحًا، كلمة تحية. كأنه محذوف من نَعِم يَنْعِم بالكسر، كما تقول: كُلْ، من أكل يأكل، فحذف منه الألف والنون استخفافًا[٣].

---

(١) هكذا جاء في معرفة الصحابة، وتاريخ دمشق، وأسد الغابة، ووقع في لسان الميزان والإصابة (٢٥٢/٦) (أبو طلابة).

(٢) لسان الميزان (٣٢٩/٣).

(٣) لسان العرب (٢٠٩/١٤) مادة نعم.

١١٢- عن أبي راشِد عبدِ الرحمن بن عَبْد ﷺ قالَ: قدمتُ على النبيِّ ﷺ في مائةِ رجلٍ من قومِي، فلمَّا دنونا من النبيِّ ﷺ وقفنا، وقالوا لي: تقدَّم أنتَ يا أبا معاوية[١]، فإن رأيتَ ما تحب رجعتَ إلينا حتى نتقدم إليه، وإن لم تر مما تحب شيئًا انصرفت إلينا حتى ننصرف، فأتيتُ النبي ﷺ وكنتُ أصغرَ القومِ، فقلت: أنْعَم صباحًا يا محمد، فقالَ النبيُّ ﷺ: ((ليسَ هذا بِسلامِ المُسلمين بعضهم على بعض))، فقلتُ له: وكيفَ يا رسولَ اللهِ؟ فقالَ: ((إذا أتيتَ قومًا من المُسلمين، قلتَ: السَّلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ))، قلت: السَّلامُ عليكَ يا رسولَ اللهِ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه، قالَ: ((وعليكَ السَّلامُ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه))، فقالَ لي النبيُّ ﷺ: ((ما اسمُك؟ ومنْ أنتَ؟))، فقلتُ: أنا أبو معاوية[٢] بن عبد اللات والعُزَّى، فقالَ لي رسولُ اللهِ: ((بلْ أنتَ أبو رَاشِد عبدُ الرحمن))، وأكرمَني... الحديث[٣].

تخريج الحديث:

أخرجه الدولابي - واللفظ له - في الكنى والأسماء (١٩٢/٨٩/١)، فقال: حدثنا أبو العبَّاس الوليدُ بن حمَّاد بن جَابر، قال: حدثني أبو عُثمان عبدُ الرحمن[٤] بن خَالد بن عثمان - بكورة[٥] لُدّ[٦] سنة أربع وأربعين ومائتين -، قالَ: حدثني أبي خَالد بن عُثمان، عن أبيه عُثمان بن محمد، عن جدِّه محمدِ بن عبد الرحمن[٧]، عن أبيه عُثمان بن عبد الرحمن، عن أبي راشِد بن[٨] عبد الرحمن بن عَبْد ﷺ به، وقال: سمعت موسى بن سهل يقول: ومن كورة لدّ: أبو راشِد الأزْدِي، كان يُكنى في الجاهليةِ أبو معاوية[٩]، والله أعلم.

وأخرجه ابن منده -كما في كنز العمال (٣١٨/١٣/ ٣٦٩٠٢) ، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩٠/٣٥) -.

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٦٢٩/١٨٣٤/٤).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩١/٣٥).

(١) وهكذا جاء عند أبي نعيم في معرفة الصحابة (١٨٣٤/٤). والصواب (أبا مغوية) بضم أوله وسكون المعجمة وكسر الواو. ينظر: تاريخ دمشق (٩١/٣٥). وأسد الغابة (٣٦٦/٣). والإصابة (٢٩٩/٦). ويؤيد هذا تكنيته بـ(أبي راشد) حيث الرشد في مقابل الغواية. وتشابه الرسم بين الكلمتين أدى إلى التصحيف.

(٢) الصواب (أبو مغوية). ينظر التعليق السابق.

(٣) اختصرته لطوله.

(٤) وهكذا عند ابن منده وابن عساكر، وجاء عند أبي نعيم (عبد الله) وهو خطأ.

(٥) قال محقق الكتاب: في نسخة (د) (بحديثة كورة لد).

(٦) قرية قرب بيت المقدس. ينظر: معجم البلدان (١٠٦٠٥/١٧/٥).

(٧) هنا سقط، فقد جاء عند ابن منده وأبي نعيم وابن عساكر (محمد بن عثمان بن عبد الرحمن).

(٨) جاء عند ابن منده وأبي نعيم بدون (بن)، وهو الصواب حيث عبد الرحمن كنيته أبو راشد.

(٩) الصواب (أبو مغوية). وقد تقدم قريبًا التعليق عليه.

كلهم من طريق الدولابي مختصرًا، وهو عند ابن عساكر في الموضع الثاني بنحوه.

قال ابن حجر في الإصابة (٢٩٩/٦): وأخرجه ابن منده من هذا الوجه مختصرًا، وأخرجه ابن السكن من وجه آخر عن عبد الرحمن بن خالد بهذا السند، وسمى عبده عبد القيوم، وفيه: ((ما اسمك؟))، قال: قيوم، قال: ((بل هو عبد القيوم)).

ووفادة عبد الرحمن بن عبد ﷺ جاءت من طريق آخر مختصر بدون الشاهد هنا، سيأتي - إن شاء الله تعالى - عند (ح١٤٣).

دراسة إسناده عند الدولابي:

- أبو العباس الوليد بن حماد بن جابر:

هو الوليد بن حماد بن جابر، أبو العباس الرملي، الزيات، مؤلف كتاب فضائل بيت المقدس.

روى عن يزيد بن موهب الرملي وعبد الرحمن الحلبي وغيرهما، وروى عنه أبو بشر الدولابي والفضل بن مهاجر وغيرهما.

قال الذهبي: كان ربانيًا، ذكره ابن عساكر مختصرًا، ولا أعلم فيه مغمزًا، وله أسوة غيره في رواية الواهيات.

وقال الهيثمي: لم أعرفه[1].

وذكره ابن حجر في لسان الميزان.

وقال الألباني: قد أورده الحافظ ابن حجر في اللسان، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً ، إشارة منه إلى أنه مجهول[2].

قلت: الخلاصة أنه مجهول الحال.

قال الذهبي: بقي إلى قريب الثلاث مائة.

له ترجمة في: (تاريخ دمشق ٧٩٩٩/١٢١/٦٣، وسير أعلام النبلاء ٣٧/٧٨/١٤، ولسان الميزان ٢٢١/٦).

- أبو عثمان عبد الرحمن بن خالد بن عثمان:

لم أقف على ترجمة له.

- خالد بن عثمان:

لم أقف على ترجمة له.

- عثمان بن محمد:

لم أقف على ترجمة له.

---

(١) مجمع الزوائد (١٠١/٥).

(٢) السلسلة الضعيفة (٢١٨/٢) باختصار.

- محمد بن عثمان بن عبد الرحمن:
لم أقف على ترجمة له.
- عثمان بن عبد الرحمن:
لم أقف على ترجمة له.
- أبو راشد عبد الرحمن بن عبد:
هو عبد الرحمن بن عبد، وقيل: ابن عبيد، وقيل: ابن أبي عبد الله الأزدي، أبو راشد، مشهور بكنيته.

قال أبو موسى: أورده[(١)] الطبراني، ويحتمل أن يكون هو عبد الرحمن بن عبد أو ابن عبيد، غير أن أبا نعيم فرّق بينهما.

وقال أبو زرعة الدمشقي عن ضمرة: له صحبة، وكان عاملاً على جند فلسطين.

وقال أبو أحمد الحاكم: غيَّر النبي ﷺ اسمه وكنيته، كان اسمه عبد العزى، وكنيته أبو مغوية، بضم أوله وسكون المعجمة وكسر الواو.

له ترجمة في: (معرفة الصحابة ١٨٤٢/١٨٣٤/٤ و١٨٩٠/١٨٦٤/٤، والاستيعاب ١٤٠٨/٤٤/٦، وأسد الغابة ٣٢٩٧/٣٤٠/٣ و٣٣٤٤/٣٦٦/٣، والإصابة ٢٩٨/٦/ ٥١٤٩).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه راوٍ مجهول، وفيه رواة لم أقف على تراجم لهم.

---
(١) أي عبد الرحمن أبو راشد.

١١٣- عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ قالَ: كان وهبُ بن عُمير[١] شهد أحدًا كافرًا، وأصابته جراحة، فكان في القتلى، فمرَّ به رجلٌ من الأنصارِ فعرفه فوضع سيفَه في بطنهِ حتى خرجَ من ظهرهِ ثم تركه، فلما دخلَ الليلُ، وأصابه البردُ لحق بمكة فبرأ، فاجتمع هو وصفوانُ ابن أُمية في الحجرِ، فقالَ وهب: لولا عِيالِي، ودينٌ علي لأحببتُ أن أكون أنا الذي أقتلُ محمدًا، فقالَ له صفوان: فكيفَ تصنع؟ فقال: أنا رجلٌ جَواد لا أُلحق آتيه فاغتره، ثمَّ اضْربه بالسيفِ، فألحقُ بالخيل[٢] ولا يلحقني أحدٌ، فقالَ له صفوان: فعيالُك مع عيالِي، ودينكُ عليَّ، فخرجَ يشحذُ سيفَه وسمَّه، ثم خرجَ إلى المدينةِ لا يريد إلا قتلَ النبي ﷺ، فلما قدمَ المدينةَ رآه عمرُ بن الخطَّاب فهاله ذلك وشق عليه، فقال لأصحاب النبي ﷺ: إني رأيت وهبًا فرابني قدُومه، وهو رجلٌ غادر فأطيفوا نبيكم[٣]، فأطاف المسلمون بالنبيِّ ﷺ، فجاءَ وهبٌ فوقفَ على النبيِّ ﷺ، فقالَ: أنْعَم صَباحًا يا محمد، قالَ: ((قدْ أبدلنَا اللهُ خَيرًا مِنها)) ... الحديث[٤].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني - واللفظ له - في الكبير (١٢٠/٦١/١٧)، فقال: حدثنا أحمدُ بن زُهير التستري، ثنا محمدُ بن سهل بن عسكر، ثنا عبدُ الرزاق، أنا جعفرُ بن سُليمان، عن أبي عِمران الجَوْني لا أعلمه إلا عن أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ به.

وأخرجه ابن منده - كما في الإصابة (١٧٠/٧) - من طريق أبي الأزهر ، عن عبد الرزاق، عن جعفر بن سليمان، عن أبي عمران الجوني عن أنس، أو غيره. قال ابن منده: غريب، لا نعرفه عن أبي عمران إلا من هذا الوجه.

وقال أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٩٥/٤): رواه عبد الرزاق، عن جعفر بن سليمان، عن أبي عمران الجوني عن أنس بن مالك، أو غيره، على الشك نحوه.

دراسة إسناده:

- أحمد بن زهير التستري:

هو أحمد بن يحيى بن زهير التستري، أبو جعفر الزاهد.

روى عن أبي كريب محمد بن العلاء ومحمد بن حرب وغيرهما،

(١) الصواب (عمير بن وهب) كما في مصادر ترجمته.
(٢) في مجمع الزوائد (٢٨٦/٨) (بالجبل).
(٣) الصواب (بنبيكم) كما في مجمع الزوائد.
(٤) اختصرته لطوله.

وروى عنه ابن حبان والطبراني وغيرهما.
قال ابن منده: ما رأيت في الدنيا أحفظ من أبي إسحاق بن حمزة، وسمعته يقول: ما رأيت في الدنيا أحفظ من أبي جعفر بن زهير التستري.
وقال أبو بكر بن المقرئ: حدثنا تاج المحدثين: أحمد بن يحيى بن زهير، فذكر حديثًا.
وقال الذهبي في السير: جمع، وصنف، وعلل، وصار يضرب به المثل في الحفظ. اهـ
قلت: الخلاصة أنه ثقة، حافظ.
توفي في سنة عشر وثلاث مائة.
له ترجمة في: (سير أعلام النبلاء ٢١٣/٣٦٢/١٤، وتذكرة الحفاظ ٧٥٩/٧٥٧/٢).
- محمد بن سهل بن عسكر:
هو محمد بن سهل بن عسكر التميمي مولاهم، أبو بكر البخاري، نزيل بغداد.
روى عن أبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر وعبد الرزاق بن همام وغيرهما، وروى عنه مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم.
قال النسائي وابن عدي: ثقة.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.
وهو من الحادية عشرة، مات سنة إحدى وخمسين ومائتين.وأخرج له مسلم والترمذي والنسائي.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٥٠٣/٢٧٧/٧، وتهذيب الكمال ٥٢٦٩/٣٢٥/٢٥، وتهذيب التهذيب ٢٠٧/٩، والتقريب ص٨٥١/ت٥٩٧٤).
- عبد الرزاق:
هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني.
ثقة، حافظ، له بعض الأوهام، وتغير في آخر عمره.
تقدمت ترجمته في (ح٥٠).
- جعفر بن سليمان:
هو جعفر بن سليمان الضبعي، بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة، أبو سليمان البصري.
روى عن ثابت البناني وأبي عمران الجوني - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق بن همام وغيرهما.
قال محمد بن سعد: كان ثقة، وبه ضعف، وكان يتشيع.

وقال ابن أبي خيثمة والليث بن عبدة عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال الدوري عن يحيى بن معين: ثقة، كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه.

وقال علي بن المديني: هو ثقة عندنا.

وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: لا بأس به، قيل له: إن سليمان بن حرب يقول: لا يكتب حديثه؟ فقال: حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه، كان ينهى عن عبد الوارث ولا ينهى عن جعفر، إنما كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث في فضل علي، وأهل البصرة يغلون في علي، فقلت: عامة حديثه رقاق؟ قال: نعم، كان قد جمعها، وقد روى عنه عبد الرحمن[١] وغيره، إلا أني لم أسمع من يحيى عنه شيئًا، فلا أدري سمع منه أم لا؟.

وقال الجوزجاني: روى أحاديث منكرة، وهو ثقة متماسك، كان لا يكتب.

وقال العجلي: ثقة، وكان يتشيع.

وقال ابن شاهين في المختلف فيهم: إنما تكلم فيه لعلة المذهب، وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمارة بقوله: جعفر بن سليمان ضعيف.

وقال البزار:لم نسمع أحدًا يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم.

وقال ابن حبان في الثقات: حدثنا الحسن بن سفيان، ثنا إسحاق بن أبي كامل، ثنا جرير بن يزيد بن هارون بين يدي أبيه، قال: بعثني أبي إلى جعفر، فقلت: بلغنا أنك تسب أبا بكر وعمر! قال: أما السب فلا، ولكن البغض ما شئت، فإذا هو رافضي مثل الحمار.

قال ابن حبان: كان جعفر من الثقات في الروايات غير أنه ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها الاحتجاج بخبره جائز.

وقال ابن عدي: ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف بالتشيع، وجمع الرقائق، وجالس زهاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد يروي ذلك عنه سيار بن حاتم، وأرجو أنه لا بأس به، والذي ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنه شيعي فقد روى - أيضًا - في فضل الشيخين، وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان فيه منكر فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه.

---

(١) هو ابن مهدي.

وقال الحاكم: روى له مسلم في الشواهد غير حديث، وكان يحيى بن معين يوثقه، والذي عندنا: أنه صدوق، وإنما أتي من النصب[١]، كان يبوح بأن طبق فالوذ أحب إليَّ من أمير المؤمنين، وهذا لا يصح عليه، فإنه عدل ثقة[٢].

وقال أحمد بن سنان القطان: رأيت عبد الرحمن بن مهدي لا ينبسط لحديث جعفر بن سليمان، قال أحمد بن سنان: وأنا أستثقل حديثه.

وقال الدوري عن يحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وكان يستضعفه.

وقال أبو الحسن ابن البراء عن علي بن المديني: أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير، عن ثابت، عن النبي ﷺ.

وقال الخضر بن محمد: قيل لجعفر بن سليمان: بلغنا أنك تشتم أبا بكر وعمر! فقال: أما الشتم فلا، ولكن بغضًا يا لك، وحكى عنه وهب بن بقية نحو ذلك.

وقال ابن عمار الشهيد: أخبرني الحسين بن إدريس، عن أبي حامد المخلدي، عن علي ابن المديني قال: لم يكن عند جعفر كتاب، وعنده أشياء ليست عند غيره.

وسمعت الحسين يقول: سمعت محمد بن عثمان يقول: جعفر ضعيف[٣].

وقال البخاري في الضعفاء: يخالف في بعض حديثه.

وقال الدوري: كان جعفر إذا ذكر معاوية شتمه، وإذا ذكر عليًا قعد يبكي.

وقال الأزدي:كان فيه تحامل على بعض السلف، وكان لا يكذب في الحديث، ويؤخذ عنه الزهد والرقائق، وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر. اهـ

قلت: يمكن تحرير ما تكلم فيه فيما يلي:

١ـ التشيع: وأكثر طعن الأئمة فيه هو بسبب تشيعه، وقد تقدم كلام ابن حبان بأنه لم يكن داعية.

وما نقل عنه في سب أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ أجيب عنه، قال الذهبي في الميزان: قال ابن عدي: فسمعت الساجي يقول في هذه الحكاية[٤]: إنما عنى جعفر جارين له كان قد تأذى بهما.

قلت (أي الذهبي): ما هذا ببعيد؛ فإن جعفرًا قد روى أحاديث من مناقب

---

(١) المعروف عنه أنه شيعي.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم (٢/٧١٤).

(٣) علل الأحاديث (ص٨٧).

(٤) التي ذكرها الخضر بن محمد.

الشيخين - رضي الله عنهما -، وهو صدوق في نفسه، وينفرد بأحاديث عدت مما ينكر، واختلف في الاحتجاج بها.

٢- وجود مناكير في حديثه.

وقد قال الذهبي في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: شيعي صدوق.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق.

وهو من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين ومائة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، والباقون.

له ترجمة في: (أحوال الرجال ص١١٠/ت١٧٣، وتاريخ الثقات للعجلي ص٩٧/ت٢١٢، والضعفاء الكبير ١/١٨٨/٢٣٥، والجرح والتعديل ٢/٤٨١/١٩٥٧، والكامل ٢/١٤٤/٣٤٣، وتهذيب الكمال ٥/٤٣/٩٤٣، وميزان الاعتدال ١/٤٠٨/١٥٠٥، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٦٠/ت٦٨، وتهذيب التهذيب ٢/٩٥-١٠٠، والتقريب ص١٩٩/ت٩٥٠).

- أبو عمران الجوني:

هو عبد الملك بن حبيب الأزدي أو الكندي، أبو عمران الجوني، مشهور بكنيته.

ثقة.

تقدمت ترجمته في (ح٤٨).

- أنس بن مالك:

هو أنس بن مالك بن النضر، الأنصاري، الخزرجي.

صحابي مشهور.

تقدمت ترجمته في (ح٢٦).

الحكم على الحديث:

رواة الإسناد ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعي فهو صدوق، ومحمد بن سهل وإن كنت لا أعلم هل هو ممن روى عن عبد الرزاق قبل التغير أو بعده؟ إلا أنه تابعه أبو الأزهر أحمد بن الأزهر بن منيع عند ابن منده، وظاهر ترجمة أبي الأزهر أنه سمع من عبد الرزاق وهو يبصر، وقد كان تغير عبد الرزاق بعد ما عمي[1].

إلا أني متوقف في الحكم على هذا الإسناد لوقوع الشك فيه هل هو عن أنس بن مالك، أو غيره؟ إذ أبو عمران الجوني يروي عن التابعين - أيضًا-،

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٣٦٧-٣٦٨).

وتقدم في التخريج أن ابن منده قال: غريب[١].

وقال الهيثمي: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح[٢].

وقال السيوطي: سنده صحيح[٣].

(١) ينظر: حاشية مساعد الحميد على كتاب دلائل النبوة (١٢٧٢/٤-١٢٧٣).
(٢) مجمع الزوائد (٢٨٦/٨-٢٨٧).
(٣) الخصائص الكبرى (٢٠٩/١).

١١٤- عن عروةَ بن الزُّبير قال: جلسَ عُمير بن وَهب الجمحي مع صفوانَ بن أُمية بعد مصاب أهلِ بدر من قُريش - في الحِجر - بيسير، وكان عُمير بن وهب شيطانًا من شياطينِ قريش، وممن كانَ يؤذِي رسولَ اللهِ ﷺ وأصحابَه، ويلقون منه عناءً، وهو بمكة، وكان ابنُه وهب بن عمير في أُسارى بدر، فذكر أصحابَ القليبِ ومصابهم، فقالَ صفوانُ: واللهِ إن في العيشِ بعدهم خير، قالَ له عميرٌ: صدقتَ واللهِ، وأما - واللهِ - لولا دَيْنٌ عليَّ ليسَ له عندي قضاء، وعيالٌ أخشى عليهم الضَّيعة بعدي، لركبتُ إلى محمدٍ حتى أقتلَه، فإنَّ لي قِبلهم علَّةً أقولُ: ابني أَسير في أيديهم، قالَ: فاغتنمها صفوانٌ، وقالَ: عليَّ دينُك، وعيالُك مع عيالي أُواسيهم ما بقُوا، لا يسعني شيءٌ ويعجز عنهم، فقالَ له عميرٌ: فاكتمْ شأني وشأنَك، قالَ: أفعل.

قال: ثم أمر عُمير بسيفِه، فشحذ له وسُمَّ، ثمَّ انطلقَ حتى قدمَ المدينةَ، فبينا عمرُ بن الخطَّاب في نفرٍ من المسلمين يتحدثون عن يومِ بدر، ويذكرون ما أكرمَهم اللهُ به، وما أراهم من عدوهِم، إذ نظرَ عمر إلى عُمير بن وهب حين أناخَ على بابِ المسجدِ متوشحًا السيف، فقالَ: هذا الكلبُ عدو اللهِ عُمير بن وهب، واللهِ ما جاءَ إلا لشرٍّ، وهو الذي حرَّش بيننا، وحَزرنا للقومِ يومَ بدر. فلما رأى عمر عميرَ بن وهب معه السيف فزعَ منه، فقالَ: عندكم الكلب، هذا عدوُّ اللهِ الذي حرش بيننا وحزرنا للقومِ، ثم دخلَ عمر على رسولِ الله ﷺ، فقال: يا نبيَّ الله، هذا عدو الله عميرُ بن وهب قد جاء متوشحًا سيفه، قال: ((فأدْخله عليَّ))، قال: فأقبل عمر حتى أخذ بحمالة سيفه في عنقه فلببه بها، وقال لرجالٍ ممن كانوا معه من الأنصار: ادخلوا على رسولِ الله ﷺ، فاجلسوا عنده، واحذروا عليه من هذا الخبيث، فإنه غير مأمون، ثم دخل به على رسول الله ﷺ، فلما رآه رسول الله ﷺ، وعمر آخذ بحمالة سيفه في عنقه، قال: ((أرسلْه يا عمر، ادنُ يا عُمير))، فدنا، ثم قال: أنعموا صباحًا - وكانت تحية أهل الجاهلية بينهم -، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: ((قدْ أكرمنَا اللهُ بتحيةٍ خير من تحيتِك يا عمير، بالسلامِ تحية أهلِ الجنَّةِ))... الحديث[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن إسحاق - واللفظ له - في المغازي، كما في السيرة لابن هشام (٣٠٢/٢-٣٠٤)، فقال: حدثني محمدُ بن جعفر بن الزُّبير، عن عروة بن الزُّبير به.

وقد اختلف فيه على ابن إسحاق، فهذه رواية زياد البكائي عنه[٢].

(١) اختصرته لطوله.

(٢) ابن هشام يروي مغازي ابن إسحاق من طريقه. ينظر: مقدمة ابن هشام للسيرة (١٩/١).

وتابعه سلمة بن الفضل عند الطبري في تاريخه (٢/٤٤-٤٦)، وفي تهذيب الآثار - مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه - (ص٧٢/ح١٣٦).

وفي إسناده ابن حميد شيخ الطبري، وهو ضعيف[١].

وخالفهما كلٌّ من:

١- محمد بن سلمة عند الطبراني في الكبير (١٧/٥٨/١١٨)[٢]، وأبي نعيم في معرفة الصحابة (٤/٢٠٩٥/٥٢٦٩).

٢- إبراهيم بن سعد عند أبي نعيم في دلائل النبوة (٢/٦١٦/٤١٣)، رواه عنه أحمد بن محمد بن أيوب، قال عنه ابن عدي: روى عن إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق المغازي، وأنكرت عليه[٣].

٣- يونس بن بكير عند البيهقي في دلائل النبوة (٣/١٤٩).

رواه هؤلاء الثلاثة عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير قوله، ولم يذكروا عروة بن الزبير.

وزياد البكائي وإن كان فيه ضعف، فقد ذكر عبد الله بن إدريس وصالح بن محمد (جزرة) أنه أثبت الناس في ابن إسحاق[٤].

ويشهد له طريق آخر عن عروة بن الزبير، أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/٥٦/ ١١٧)[٥]- ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/٢٠٩٥/٥٢٦٨) -.

والبيهقي في دلائل النبوة (٣/١٤٧-١٤٩).

كلاهما من طريق ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير نحوه.

وابن لهيعة ضعيف تقدمت ترجمته في (ح٢١).

دراسة إسناده عند ابن إسحاق:

- محمد بن جعفر بن الزبير:

هو محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي، المدني.

روى عن عمه عروة بن الزبير - وروايته عنه في الصحيحين - وعباد بن عبد الله بن الزبير وغيرهما، وروى عنه عبد الرحمن بن القاسم ومحمد بن إسحاق وغيرهما.

---

(١) قال ابن حجر في التقريب: حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه. التقريب (ص٨٣٩/ت٥٨٧١).

(٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/٢٨٦): رواه الطبراني مرسلاً، وإسناده جيد.

(٣) الكامل (١/١٧٤/١٤).

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب (٣/٣٧٥-٣٧٧).

(٥) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/٢٨٦): إسناده حسن.

قال محمد بن سعد: كان عالمًا، وله أحاديث.
وقال النسائي: ثقة.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.
وهو من السادسة، مات سنة بضع عشرة ومائة. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٢٢١/٢٢١/٧، وتهذيب الكمال ٥١١٥/٥٧٩/٢٤، وتهذيب التهذيب ٩٣/٩، والتقريب ص٨٣٢/ت٥٨١٩).

- عروة بن الزبير:
هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني.
روى عن حكيم بن حزام وأسامة بن زيد ﷺ وغيرهما، وروى عنه محمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري وغيرهما.
قال ابن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث، فقيهًا، عالمًا، ثبتًا، مأمونًا.
وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة، وكان رجلاً صالحًا لم يدخل في شيء من الفتن.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه، مشهور.
وهو من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عثمان. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٢٠٧/٣٩٥/٦، وتهذيب الكمال ٣٩٠٥/١١/٢٠، وتهذيب التهذيب ١٨٠/٧-١٨٥، والتقريب ص٦٧٤/ت٤٥٩٣).

الحكم على الحديث:
مرسل صحيح، وقد صرَّح محمد بن إسحاق بالتحديث، وهو إمام في المغازي.
وقد قوّى بعض الأئمة مراسيل عروة، قال أبو عمر بن عبد البر: قال عروة بن الزبير: إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، وذلك أني أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدث به عمن أثق به، أو أسمعه من رجل أثق به قد حدث به عمن لا أثق به فلا أحدث به.
قال أبو عمر: هذا فعل أهل الورع والدين، كيف ترى في مرسل عروة بن الزبير وقد صح عنه ما ذكرنا؟ أليس قد كفاك المؤنة؟[1].
قلت: وتقوية بعض الأئمة لمراسيل بعض التابعين لا يعني أنها في

(١) التمهيد (٣٨/١-٣٩).

صحتها كالمتصل، بل هي تقوية بالنسبة لغيرها من المراسيل. وتحري عروة لا يكفي للاحتجاج بمرسله دون عاضد؛ لجواز أن يكون حمله عن غير ثقة عند غيره[1].

وهذا المرسل يعضده ما تقدم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

غريب الحديث:

قوله: متوشحًا سيفه.

أي تقلد سيفه. قال أبو منصور: الرجل يتوشح بحمائل سيفه، فتقع الحمائل على عاتقه اليسرى، وتكون اليمنى مكشوفة[2].

قوله: بحمالة سيفه.

الحمالة علاقة السيف، وهي السير الذي يُقَلَّده المتقلد[3].

---

(١) ينظر: تحرير علوم الحديث (٩٣٥/٢).

(٢) ينظر: تاج العروس (٢٤٦/٤-٢٤٧) مادة وشح.

(٣) ينظر: لسان العرب (٣٣٤/٣) مادة حمل.

١١٥- قال مُحمد بن شِهَابٍ الزُّهْرِي: لما رجع كلُّ المشركين إلى مكة، أقبل عُمير بن وهب الجمحي حتى جلس إلى صفوان بن أمية في الحِجر، فقال صفوان: قبَّح اللهُ العيشَ بعد قتلى بدر، قال: أجل، والله ما في العيش خير بعدهم، ولولا دَيْنٌ عليَّ لا أجد له قضاء، وعيالٌ لا أدع لهم شيئًا لرحلت إلى محمد فقتلته إن ملأت عيني منه؛ فإن لي عنده علَّةً أعتل بها له، أقول: قدمت من أجل ابني هذا الأسير، قال: ففرح صفوان، وقال: علي دَينك، وعيالك أسوة عيالي في النفقة، لا يسعني شيءٌ فأعجز عنهم، فاتفقا، وحمله صفوان وجهزه، وأمر بسيف عمير فصُقِل وسُمَّ، وقال عمير لصفوان: أكتم خبري أيامًا، وقدم عمير المدينة، فنزل بباب المسجد، وعقل راحلته، وأخذ السيف، وعمد إلى رسول الله ﷺ، فنظر إليه عمر وهو في نفرٍ من الأنصار، ففَزِع، ودخل إلى رسول الله ﷺ، فقال عمر: يا رسول الله لا تأمنه على شيء، قال: ((أدخلْه عليَّ))، فخرج عمر، فأمر أصحابه أن يدخلوا إلى رسول الله ﷺ، ويحترسوا من عمير، وأقبل عمر وعمير حتى دخلا على رسول الله ﷺ، ومع عمير سيفه، فقال رسول الله ﷺ لعمر: ((تأخرْ عنه))، فلما دنا عمير، قال: أنْعموا صباحًا - وهي تحية الجاهلية -، فقال رسول الله ﷺ: ((قد أكرمنَا اللهُ عن تحيتِك، وجعلَ تحيتنا تحية أهل الجنةِ، وهي السلام)) ... الحديث[1].

تخريج الحديث:

أخرجه موسى بن عقبة - واللفظ له - في المغازي، كما في الإصابة (١٦٩/٧-١٧٠) عن ابن شهاب.

وأخرجه من طريقه كلٌّ من:

الطبراني في الكبير (١١٩/٥٩/١٧).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٢٦٧/٢٠٩٣/٤).

وأبو القاسم الأصبهاني في دلائل النبوة (٢٠٢/١٢٦٣/٤).

كلهم من طريق محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب نحوه.

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (١٤٧/٣-١٤٩) من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة في كتاب المغازي نحوه، ولم يذكر ابن شهاب.

دراسة إسناده عند موسى بن عقبة:

- ابن شهاب:

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن

(١) اختصرته لطوله.

الحارث بن زهرة ابن كلاب القرشي، الزهري، وكنيته أبو بكر.

ثقة، فقيه، متقن.

تقدمت ترجمته في (ح٩٧).

الحكم على الحديث:

مرسل صحيح، ومراسيل الزهري أكثر الأئمة على تضعيفها.

قال الذهبي: ومن أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن، وأوهى من ذلك: مراسيل الزهري وقتادة وحميد الطويل من صغار التابعين، وغالب المحققين يعدون مراسيل هؤلاء معضلات ومنقطعات، فإن غالب روايات هؤلاء عن تابعي كبير عن صحابي، فالظن بمرسله أنه أسقط من إسناده اثنين(١).

وقال العلائي: اختلف في مراسيل الزهري لكن الأكثر على تضعيفها، قال أحمد بن أبي شريح: سمعت الشافعي يقول: يقولون: نحابي، ولو حابينا أحدًا لحابينا الزهري، وإرسال الزهري ليس بشيء، ذلك أن نجده يروي عن سليمان بن أرقم. وقال أبو قدامة عبد الله بن سعيد: سمعت يحيى بن سعيد (يعني القطان) يقول: مرسل الزهري شرٌّ من مرسل غيره، لأنه حافظ، وكلما قدر أن يسمي سمى، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه. وقال ابن أبي حاتم: ثنا أحمد بن سنان قال: كان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئًا، ويقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هؤلاء قومٌ حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه.

وروى عباس الدوري عن يحيى بن معين قال: مراسيل الزهري ليست بشيء.

وقال يعقوب بن سفيان: سمعت جعفر بن عبد الواحد الهاشمي يقول لأحمد بن صالح (يعني المصري): قال يحيى بن سعيد: مرسل الزهري شبه لا شيء، فغضب أحمد، وقال: ما ليحيى ومعرفة علم الزهري؟ ليس كما قال يحيى.

والظاهر أن قول الأكثر أولى بالاعتماد(٢).

قلت: وهذا المرسل يعضده ما تقدم من حديث أنس بن مالك ﵁، وأما ما جاء عن عروة بن الزبير فلا يتقوى به، إذ الزهري ممن يروي عن عروة، فيحتمل أنه أخذه منه(٣).

---

(١) الموقظة (ص٤٠). وينظر: سير أعلام النبلاء (٣٣٩/٥).

(٢) جامع التحصيل (٩٠-٩١).

(٣) ينظر: شرح العلل (٣٠٤/١). وحاشية مساعد الحميد على كتاب دلائل النبوة (١٢٧٠/٤).

فقه الأحاديث:

دلَّت أحاديث المبحث على النهي عن قول: أنْعم صباحًا.

قال ابن مفلح: ويتوجه أن النهي في حديث عمران[(١)] إما أنه كلام جاهلي فينبغي هجره وتركه، وإما أنهم ربما جعلوه عوضًا وبدلاً من تحية الإسلام (السلام) لاعتيادهم له، وإلفهم إياه، فنهوا عن ذلك، والله أعلم.

وذكر ابن مفلح أن إيراد أبي داود لحديث عمران ﵁ في سننه يدل على اختياره، فقال: فهذه من أبي داود تدل على اختياره لذلك، وهو من أصحاب إمامنا أحمد، فاختياره يعد من مذهبه كاختيار غيره، ولم أجد من أصحابنا من ذكر هذا غيره، فإن كان ذِكر قتادة محفوظًا فهو لم يسمع من عمران، وغير قتادة مجهول[(٢)].

وقال ابن القيم في ذكر الحكمة في السلام عند اللقاء:

الحكم في طلبه[(٣)] عند اللقاء دون غيره من الدعاء أن عادة الناس الجارية بينهم أن يحيي بعضهم بعضا عند لقائه، وكل طائفة لهم في تحيتهم ألفاظ وأمور اصطلحوا عليها، وكانت العرب تقول في تحيتهم بينهم في الجاهلية: أنْعم صباحًا، وأنْعموا صباحًا، فيأتون بلفظة أنعموا من النَعمة - بفتح النون -: وهي طيب العيش والحياة، ويصلونها بقولهم: صباحًا، لأن الصباح في أول النهار، فإذا حصلت فيه النعمة استصحب حكمها، واستمرت اليوم كله، فخصوها بأوله إيذانًا بتعجيلها، وعدم تأخرها إلى أن يتعالى النهار... ثم قال: فشرع الملك القدوس السلام تبارك وتعالى لأهل الإسلام تحية بينهم: سلام عليكم، وكانت أولى من جميع تحيات الأمم التي منها ما هو محال وكذب نحو قولهم: تعيش ألف سنة، وما هو قاصر المعنى مثل: أنْعم صباحًا، ومنها ما لا ينبغي إلا لله مثل: السجود، فكانت التحية بالسلام أولى من ذلك كله، لتضمنها السلامة التي لا حياة ولا فلاح إلا بها، فهي الأصل المقدم على كل شيء[(٤)].

---

(١) تقدم في المبحث السابق.

(٢) الآداب الشرعية (١/٣٨٤-٣٨٥).

(٣) أي السلام.

(٤) بدائع الفوائد (٢/١٤٤-١٤٥).

المبحث السابع: قول: بالرفاء والبنين

١١٦- عن الْحَسَنِ البصري قال: قَدِمَ عَقِيلُ بن أبي طَالِبٍ الْبَصْرَةَ، فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً من بَنِي جُشَمٍ، فَقَالُوا له: بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ، فقالَ: لا تَقُولُوا ذلك، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا عن ذلك، وَأَمَرَنَا أن نَقُولَ: بَارَكَ اللهُ لك، وَبَارَكَ عَلَيْكَ.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي - واللفظ له - في سننه (٢١٧٣/١٨٠/٢)، فقال: أخبرنا محمد بن كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، أنا سُفْيَانُ، عن يُونُسَ، عن الْحَسَنِ سمعته يقول به.

وأخرجه النسائي في النكاح: باب كيف يدعى للرجل إذا تزوج؟ (ح٣٣٧١)، وفي الكبرى (ح٥٥٦١).

وفي الكبرى في عمل اليوم والليلة: باب ما يقال له إذا تزوج (ح١٠٠٩٢).

وابن ماجه في النكاح: باب تهنئة النكاح (ح١٩٠٦).

وعبد الرزاق في المصنف (١٠٤٥٦/١٨٩/٦ و١٠٤٥٧) - ومن طريقه الطبراني في الكبير (٥١٣/١٩٣/١٧) والدعاء (٩٣٧/١٢٣٩/٢)، ومن طريق الطبراني كلٌّ من: الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق(٢٩/٢)،والذهبي في تذكرة الحفاظ (١٠١٣/٣)-.

وابن أبي شيبة في المصنف (١٧٢١٣/٦/٤).

وأحمد في (١٧٣٩/٢٦١/٣). وكرره في (١٥٧٤١/١٧/٢٥) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/٥-٦) -.

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٦٧/٢٧٩/١).

والبزار في مسنده (٢١٧٢/١١٩/٦)، وقال: وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن الحسن، عن عقيل، ولا أحسب سمع الحسن من عقيل.

وابن الأعرابي في المعجم (٢٥٤/٣٠٣/١) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/٤١) -.

وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص٥٥٥/ح٦٠٢).

والطبراني في الكبير (٥١٢/١٩٢/١٧) و(٥١٤/١٩٣/١٧ و٥١٥) و(٥١٦/١٩٤/١٧ و٥١٧ و٥١٨)، وفي الدعاء (٩٣٦/١٢٣٨/٢).

والحاكم في المستدرك (٦٤٦٨/٦٦٨/٣).

والبيهقي في السنن الكبرى (١٤٨/٧).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٦٠٥/٢٢٥٨/٤)، وقال بعد أن أخرجه من طريق أبي هلال الراسبي: رواه يونس بن عبيد، وعلي بن زيد، وأشعث

بن عبد الملك، وأبو عمرو ابن عبد العلاء، والربيع بن صبيح في آخرين عن الحسن نحوه.

والخطيب في تاريخ بغداد (٤٢/١١). ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٧/٣٦).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/٥-٧) و(٥٢٢/٤٣).

كلهم من طرق عن الحسن البصري، عن عقيل بن أبي طالب ﵁ نحوه[1].

وأخرجه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٤٧١/٢) من طريق يونس بن عبيد، عن عقيل ﵁ نحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٢١٢/٦/٤) من طريق السري بن يحيى، عن الحسن بنحوه. (بدون ذكر عقيل ﵁).

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/٤١) من طريق أبي الربيع الزهراني، عن أبي عوانة، عن غالب القطان، عن الحسن، عن رجل من الصحابة نحوه، بلا قصة في أوله.

وأخرجه - أيضًا - في تاريخ دمشق (٧/٤١) من طريق مسدد، عن أبي عوانة، عن غالب القطان، عن الحسن، عن رجل من بني تميم نحوه، بلا قصة في أوله[2].

قلت: أصح طرقه هو ما جاء عن الحسن البصري، عن عقيل بن أبي طالب ﵁، حيث هكذا رواه الأكثر.

وأخرجه أحمد في (١٧٣٨/٢٦٠/٣) وكرره في (١٥٧٤٠/١٧/٢٥) - ومن طريقه كلٌ من: ابن الأثير في أسد الغابة (٥٦١/٣-٥٦٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/ ٧-٨) - من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن عقيل بن أبي طالب ﵁ نحوه.

قال ابن عساكر: رواه عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جده منقطعًا.

دراسة إسناده عند الدارمي:

- محمد بن كثير العبدي البصري:

هو محمد بن كثير العبدي، البصري.

روى عن شعبة وسفيان الثوري - وروايته عنه في البخاري - وغيرهما، وروى عنه البخاري والدارمي - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما.

قال أحمد بن حنبل: ثقة، لقد مات على سنة.

---

(١) جاء عند البزار (تزوج امرأة من بني هاشم) ولعله تحريف.

(٢) ذكر ابن حجر في فتح الباري (٢٢٢/٩) أن بقي بن مخلد رواه من طريق غالب.

وقال أبو حاتم: صدوق.
وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به.
وقال ابن حبان في الثقات: كان تقيًا فاضلاً.
وقال الخليلي: ثقة، مكثرٌ عنه البخاري.
وقال ابن معين:لم يكن ثقة.
وقال ابن الجنيد عن ابن معين: كان في حديثه ألفاظ، حدثنا أبو إسحاق، كأنه ضعفه. قال ابن الجنيد: ثم سألته عنه، فقال:لم يكن يستأهل أن يكتب عنه.
وقال العجلي في الثقات: بصري ضعيف.
وقال ابن قانع : ضعيف.
وقال الذهبي في السير: الرجل ممن طفر القنطرة، وما علمنا له شيئًا منكرًا يلين به، ولا ريب أن أبا الوليد أحفظ منه وأرفع.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة،لم يصب من ضعفه. اهـ
قلت: الراجح أنه ثقة كما عليه الأكثر.
وهو من كبار العاشرة، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وله تسعون سنة. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص٢٢١، وتاريخ الثقات للعجلي ص٤١١/ت١٤٩٤، والجرح والتعديل ٣١١/٧٠/٨، والإرشاد ٢٠٢/٤٧٨/٢، وتهذيب الكمال ٥٥٧١/٣٣٤/٢٦، وميزان الاعتدال ٨٠٩٩/١٨/٤، وسير أعلام النبلاء١٠٢/٣٨٣/١٠، وإكمال تهذيب الكمال ٤٢٦٧/٣٢٢/١٠، وهدي الساري ص٤٤٢، وتهذيب التهذيب ٤١٧/9-٤١٨، والتقريب ص٨٩١/ت٦٢٩٢).
- سفيان:
هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي.
ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان ربما دلس.
تقدمت ترجمته في (ح١٣).
- يونس:
هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري.
ثقة، ثبت، فاضل، ورع.
تقدمت ترجمته في (ح١٥).
- الحسن:
هو الحسن بن أبي الحسن البصري، الأنصاري مولاهم.
ثقة، فقيه، يرسل، ويدلس.
تقدمت ترجمته في (ح١٥).

- عقيل بن أبي طالب:

هو عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أخو علي وجعفر، وكان الأسن.

صحابي، عالم بالنسب.

مات ﷺ سنة ستين، وقيل بعدها. وأخرج له النسائي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٢٠١/٢١٨/٦، ومعرفة الصحابة ٢٣٧٢/٢٢٥٨/٤، والاستيعاب ١٨٣٤/١٠٨/٨، وتهذيب الكمال ٣٩٩٧/٢٣٥/٢٠، وتهذيب التهذيب ٢٥٤/٧، والتقريب ص٦٨٦/ت٤٦٩٥، والإصابة ٥٦٢٢/٣١/٧).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف لانقطاعه، حيث لم يسمع الحسن البصري من عقيل بن أبي طالب ﷺ كما قال البزار.

قال ابن حجر: رجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من عقيل فيما يقال[(١)].

قلت: يعضده ما جاء من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن عقيل بن أبي طالب ﷺ، وهو - أيضًا - منقطع.

قال الألباني: هو قوي بمجموع الطريقين[(٢)].

غريب الحديث:

قوله: بِالرِّفَاءِ.

قال ابن الأثير: الرفاء: الالتئام والاتفاق والبركة والنماء، وهو من قولهم: رفأت الثوب رفًا ورفوته رفوًا[(٣)].

---

(١) فتح الباري (٢٢٢/٩).

(٢) آداب الزفاف (ص١٧٦).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٤٠/٢) مادة رفأ.

فقه الحديث:

دلَّ الحديث على النهي عن قول: بالرفاء والبنين.

قال النووي: يكره أن يقال للمتزوج: بالرفاء والبنين، وإنما يقال له: بارك الله لك، وبارك عليك[١].

وقال ابن حجر: واختلف في علة النهي عن ذلك، فقيل: لأنه لا حمد فيه، ولا ثناء، ولا ذكر لله، وقيل: لما فيه من الإشارة إلى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر، وأما الرفاء فمعناه: الالتئام من رفأت الثوب، ورفوته رفوًا ورفاء، وهو دعاء للزوج بالالتئام والائتلاف فلا كراهة فيه، وقال ابن المنير: الذي يظهر أنه ﷺ كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لأنهم كانوا يقولونه تفاؤلاً لا دعاء، فيظهر أنه لو قيل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول: اللهم ألف بينهما، وارزقهما بنين صالحين - مثلاً -، أو ألف الله بينكما ورزقكما ولدًا ذكرًا، ونحو ذلك[٢].

وقد جاء حديث في جواز قول: بالرفاء والبنين، لكنه ضعيف، قال ابن حجر: حديث معاذ بن معاذ: أنه شهد أملاك رجل من الأنصار، فخطب رسول الله ﷺ وأنكح الأنصاري، وقال: ((على الألفة، والخير، والبركة، والطير الميمون، والسعة في الرزق))، الحديث أخرجه الطبراني في الكبير بسند ضعيف، وأخرجه في الأوسط بسند أضعف منه، وأخرجه أبو عمرو البرقاني في كتاب معاشرة الأهلين من حديث أنس وزاد فيه: ((والرفاء والبنين))، وفي سنده أبان العبدي وهو ضعيف[٣].

(١) الأذكار (ص٥٦٥).
(٢) فتح الباري (٢٢٢/٩). وينظر: تحفة المودود (ص٢١). وتصحيح الدعاء (ص٥٢٨).
(٣) فتح الباري (٢٢٢/٩).

الفصل الخامس
الألفاظ المنهي عنها المتعلقة
بالأسماء والكنى والألقاب في التوحيد

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التسمي بأسماء الله تعالى.

المبحث الثاني: تعبيد الاسم لغير الله.

المبحث الثالث: التكني بأبي الحكم.

المبحث الرابع: التلقب بملك الأملاك وشاهان شاه.

المبحث الأول: التسمي بأسماء الله تعالى

١١٧- عن عبدِ اللَّهِ بنِ مَسعودٍ ﷺ قالَ: نهى رسولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسمى الرَّجُلُ حَارِثٌ، أو وَلِيدٌ، أو حَكَمٌ، أو أبو الْحَكَمِ، أو أَفْلَحُ، أو نَجِيحٌ، أو يَسَارٌ، وقالَ: ((إِنَّ أَحَبَّ الأَسْمَاءِ إلى اللَّهِ - عزَّ وجلَّ - ما تُعُبِّدَ بِهِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني - واللفظ له - في الكبير (٩٩٩٢/٨٩/١٠)، فقال: حدثنا أَحْمَدُ بن عَلِيٍّ الأَبَّارُ، ثنا مُعلَّلُ بن نُفَيْلٍ الْحَرَّانِيُّ، ثنا محمد بن مِحْصَنٍ، عن مَنْصُورٍ، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَةَ، عن عبد اللَّهِ ﷺ به.

وأخرجه في الأوسط (٦٩٨/٣٩٧/١) بهذا الإسناد نحوه، وفي آخره زيادة، وقال: لم يروِ هذا الحديث عن سفيان إلا محمد.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (١٤٢/٤) بهذا الإسناد مختصرًا.

دراسة إسناده عند الطبراني في الكبير:

- أحمد بن علي الأبار:

هو أحمد بن علي بن مسلم، أبو العباس النخشبي المعروف بالأبار.

ثقة.

تقدمت ترجمته في (ح٩٥).

- معلل بن نفيل الحراني:

هو معلل بن نفيل بن علي بن نفيل الحراني، أبو أحمد النهدي.

روى عن موسى بن أعين وزهير بن معاوية وغيرهما، وروى عنه الحسن بن محمد بن أبي معشر.

ذكره ابن حبان في الثقات.

مات سنة تسع وثلاثين ومائتين.

له ترجمة في: (ثقات ابن حبان ٢٠١/٩، وفتح الباب في الكنى والألقاب ص٥٨/ت٣٢٠).

- محمد بن محصن:

هو محمد بن محصن العكاشي، نسب إلى جده الأعلى، وهو محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محصن الأسدي.

قال البخاري عن يحيى بن معين: كذاب.

وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: كذاب.

وقال ابن أبي حاتم: رأى أبي معي أحاديث من حديثه، فقال: هذه الأحاديث كذب موضوعة.

وقال أبو حاتم في موضع آخر: مجهول.
وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم والنكارة.
وقال ابن حبان: شيخ يضع الحديث على الثقات، لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه.
وروى له ابن عدي أحاديث، ثم قال: وهذه الأحاديث مع غيرها لمحمد بن إسحاق كلها مناكير موضوعة.
وقال الدارقطني: متروك يضع. اهـ
قلت: الخلاصة فيه قول ابن حجر في التقريب: كذبوه.
وهو من الثامنة، وأخرج له ابن ماجه.
له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٧٠٦/١٤٢/٤، والجرح والتعديل ١٠٨٩/١٩٤/٧ و١٠٩٣/١٩٥/٧ ، والمجروحين ٢٧٧/٢-٢٧٨، والكامل ١٦٥٣ /١٦٧/٦ ، وتهذيب الكمال ٥٥٨٣/٣٧٢/٢٦، وميزان الاعتدال٧٢٠٢/٤٧٦/٣ ، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص٢١٩/ت٦٢١، وتهذيب التهذيب٤٣٠/٩-٤٣١، والتقريب ص٨٩٣/ت٦٣٠٨).
- منصور:
هو منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتَّاب الكوفي.
ثقة، ثبت، وكان لا يدلس.
تقدمت ترجمته في (ح١٧).
- إبراهيم:
هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه.
روى عن الأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه الأعمش ومنصور بن المعتمر - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما.
قال الأعمش: كان إبراهيم صيرفيَّ الحديث.
وقال أحمد بن حنبل: كان إبراهيم ذكيًا، حافظًا، صاحب سنة.
وقال العجلي: رأى عائشة رؤيا، وكان مفتي أهل الكوفة، وكان رجلاً صالحًا، فقيهًا، متوقيًا، قليل التكلف، ومات وهو مختف من الحجاج.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، إلا إنه يرسل كثيرًا.
وهو من الخامسة، مات سنة ست وتسعين، وهو ابن خمسين أو نحوها. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٤٧٣/١٤٤/٢، وتهذيب الكمال

٢٦٥/٢٣٣/٢، وميزان الاعتدال ٢٥٢/٧٤/١، وسير أعلام النبلاء ٢١٣/٥٢٠/٤، وتهذيب التهذيب ١٧٧/١-١٧٩، والتقريب ص١١٨/ت٢٧٢).

- علقمة:

هو علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي، الكوفي.

روى عن عبد الله بن مسعود ﷺ - وروايته عنه في الصحيحين - وأبي مسعود الأنصاري ﷺ وغيرهما، وروى عنه ابن أخته إبراهيم بن يزيد النخعي وإبراهيم بن سويد النخعي وغيرهما.

قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة.

وقال أبو طالب عن أحمد: ثقة، من أهل الخير.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، فقيه، عابد.

وهو من الثانية، مات بعد الستين، وقيل: بعد السبعين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٢٥٨/٤٠٤/٦، وتهذيب الكمال ٤٠١٧/٣٠٠/٢٠، وتهذيب التهذيب ٢٧٦/٧-٢٧٨، والتقريب ص٦٨٩/ت٤٧١٥).

- عبد الله:

هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن.

من كبار العلماء من الصحابة.

تقدمت ترجمته في (ح٩).

الحكم على الحديث:

إسناده موضوع؛ فيه محمد بن محصن وقد كذبوه، وتقدم في التخريج عن الطبراني أنه تفرد به عن الثوري.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط والكبير، وفيه محمد بن محصن العكاشي، وهو متروك[1].

وقال ابن حجر: في إسناده ضعف[2].

وقال الشيخ الألباني: موضوع. وتعقب حكم ابن حجر بقوله: الاقتصار على تضعيفه قصور مع كونه من رواية هذا الكذاب ، إلا أن يقال: إن الضعيف من أقسامه الموضوع كما تقرر في المصطلح؛ فلا منافاة[3].

---

(١) مجمع الزوائد (٥٠/٨).
(٢) فتح الباري (٥٧٠/١٠).
(٣) السلسلة الضعيفة (٤٠١/١-٤٠٢).

١١٨- عن الْحَكَمِ بن سَعِيد بن العَاص ﷺ قالَ: أَتَيْتُ النَّبيَّ ﷺ، فقالَ: ((ما اسْمُكَ؟))، فقلت: الْحَكَمُ، قالَ: ((أنتَ عبدُ اللَّهِ))، قالَ: قلتُ: أنا عبدُ اللَّهِ.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم - واللفظ له - في الآحاد والمثاني (٥٤٠/٣٨٩/١)، فقال: حدثنا عَمرو بن عَلي أبو حَفْص، نا عُبيد بن عبد الرحمن الحَنفي أبو سَلمة، ثنا عَمرو بن يحيى بن عَمرو بن سَعيد بن العَاص، عن جدِّه سعيدِ بن عَمرو قال: سمعت الْحَكَمَ بن سَعِيد ابن العاص ﷺ به. وأخرجه من طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٩٠٩/٧١٤/٢)، وقال: وهم بعض الرواة فيه، فقال: رواه أبو مسلمة، عن عمرو بن يحيى بن سعيد بن العاص، وهو أبو سلمة عبيد بن عبد الرحمن بن عبيدة الحنفي.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٣٠/٢-٣٣١) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤/٢٩) - وقال: عبيدٌ، لي فيه بعض النظر.

والدارقطني كما في أطراف الغرائب والأفراد (٢٠٣٦/٣٧٣/١)، وقال: تفرد به عبيد ابن عبد الرحمن بن عبيد الحنفي، عن عمرو بن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن عمرو، عن الحكم. - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤/٢٩)، وقال: قال الدارقطني: تفرد به عبيد، عن عمرو بن يحيى. هكذا قال الدارقطني، وقد رواه غيره. ثم ساقه ابن عساكر من طريق البخاري الذي تقدم -.

وابن قانع في معجم الصحابة (٢٠٦/١-٢٠٧).

وابن عبد البر في الاستيعاب (٤١/٣).

كلهم من طريق عبيد بن عبد الرحمن الحنفي أبو سلمة، عن عمرو بن يحيى ، عن جده سعيد بن عمرو، عن الحكم بن سعيد بن العاص ﷺ نحوه.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥٣٩/٣٨٩/١) - ومن طريقه كلٌّ من: أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٩٠٨/٧١٤/٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/٢٩)-.

والطبراني في الكبير [1] كما في مجمع الزوائد (٥٣/٨-٥٤) - ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٣٩١/٤١٩/٩) -.

كلاهما من طريق محمد بن بحر الهجيمي، عن عمرو بن يحيى[2] بن سعيد بن عمرو، عن جده سعيد بن عمرو، عن الحكم بن سعيد بن العاص ﷺ نحوه.

---

(1) ليس هو في المطبوع.

(2) هكذا جاء عند الضياء المقدسي، وجاء عند الباقين عمرو بن سعيد.

ومحمد بن بحر الهجيمي قال عنه العقيلي: بصري منكر الحديث، كثير الوهم، وقال ابن حبان: سقط الاحتجاج به[١].

وأخرجه الطبراني في الكبير (٣١٦٩/٢٤٠/٣) - ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٩١٠/٧١٤/٢) - من طريق أبي أمية ابن يعلى الطائفي، عن جده، عن الحكم ابن سعيد ﷺ نحوه.

قال الهيثمي: في إسناده أبو أمية ابن يعلى وهو متروك[٢].

وقال ابن حجر: أورده الطبراني في ترجمة الحكم بن سعيد بن العاص، وعندي أنه غيره، ووقع له نظير ما وقع لسميه من تغيير الاسم - إن كان هذا الطريق محفوظًا -[٣]، والحجة في ذلك أن أبا أمية ابن يعلى ثقفي، فجده وعم جده ثقفيان، والثقفي غير الأموي، وتعدد القصة ليس ببعيد، ولا سيما مع اختلاف المخرج، والله أعلم[٤].

دراسة إسناده عند ابن أبي عاصم:

- عمرو بن علي أبو حفص:

هو عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، بنون وزاي، أبو حفص الفلاس الصيرفي، الباهلي، البصري.

روى عن عبد الوهاب الثقفي ويزيد بن زريع وغيرهما، وروى عنه البخاري ومسلم وغيرهما.

قال أبو حاتم: كان أرشق من علي بن المديني، وهو بصري صدوق.

وقال النسائي: ثقة، صاحب حديث، حافظ.

وقال مسلمة بن قاسم: ثقة، حافظ، وقد تكلم فيه علي بن المديني، وطعن في روايته عن يزيد بن زريع.

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: إنما طعن في روايته عن يزيد، لأنه استصغره فيه.

وقال في التقريب: ثقة، حافظ.

وهو من العاشرة، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٣٧٥/٢٤٩/٦، وتهذيب الكمال ٤٤١٦/١٦٢/٢٢، وتهذيب التهذيب ٨١/٨-٨٢، والتقريب ص٧٤١/ت٥١١٦).

---

(١) ينظر: لسان الميزان (٨٩/٥).
(٢) مجمع الزوائد (٥٣/٨).
(٣) الطريق غير محفوظ حيث فيه راوٍ متروك.
(٤) الإصابة (٢٦٩/٢) بتصرف يسير.

- عبيد بن عبد الرحمن الحنفي أبو سلمة:
هو عبيد بن عبد الرحمن بن عبيد بن سلمة الحنفي اليمامي، أبو سلمة البصري.
روى عن الجنيد بن أمين وعمرو بن يحيى بن سعيد، وروى عنه عباس بن عبد العظيم العنبري وعمرو بن علي الفلاس وغيرهما.
ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: روى عنه البصريون.
وقال البخاري: لي فيه بعض النظر.
وقال أبو حاتم: مجهول. اهـ
قلت: الراجح أنه مجهول الحال.
وأما البخاري فإنه قال هذا الكلام فيه بعد أن ساق من طريقه هذا الحديث، ولعل ذلك لجهالة حاله عند البخاري، وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فقد تقدم أنه يحتج بمن لا يعرف[1].
له ترجمة في: (التاريخ الكبير ٣٣١/٢، والجرح والتعديل ٤١٠/٥/١٩٠٤، وميزان الاعتدال ٢٠/٣/٥٤٣٠، ولسان الميزان ١١٩/٤-١٢٠، وتعجيل المنفعة ٨٥٠/١/٧٠١).
- عمرو بن يحيى بن عمرو بن سعيد بن العاص:
هو عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، أبو أمية السعيدي المكي.
روى عن أبيه وجده - وروايته عنه في البخاري -، وروى عنه عبيد بن عبد الرحمن الحنفي وسفيان بن عيينة وغيرهما.
قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: صالح.
وقال الدوري عن ابن معين: لا بأس به.
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال الحاكم عن الدارقطني: ثقة.
وذكره ابن عدي في الكامل، ولم ينقل عن أحد فيه جرحًا، وأورد له حديثين أحدهما حديث راعي الغنم في البخاري، وقال: حديث راعي الغنم يعرف بعمرو بن سعيد هذا، ولا أعلم يرويه غيره، وليس له من الحديث إلا القليل.
وقال الذهبي في الميزان: صدوق، أورد له ابن عدي حديثين، وما نطق فيه بحرف ولولا أنه ذكره لما ذكرته، لأنه احتج به البخاري. اهـ
قلت: الراجح قول ابن حجر في التقريب: ثقة. فقد احتج به البخاري،

---
[1] ينظر: ترجمة الوليد بن مالك في (ح٧).

ووثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات.
وهو من السابعة. وأخرج له البخاري وابن ماجه.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٤٨٨/٢٦٩/٦، والكامل ١٢٨٨/١٢٢/٥، وتهذيب الكمال ٤٤٧٤/٢٩٤/٢٢، وميزان الاعتدال ٦٤٧٦/٢٩٣/٣، وتهذيب التهذيب ١١٨/٨، والتقريب ص٧٤٨/ت٥١٧٣).
- سعيد بن عمرو:
هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، المدني، ثم الدمشقي، ثم الكوفي.
روى عن الحكم بن سعيد ﷺ[1] وأبي هريرة ﷺ، وروى عنه ابن ابنه عمرو بن يحيى وشعبة وغيرهما.
قال أبو زرعة والنسائي: ثقة.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.
وهو من صغار الثالثة، مات بعد العشرين ومائة. وأخرج له الجماعة إلا الترمذي.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٠٩/٤٩/٤، وتهذيب الكمال ٢٣٣٢/١٨/١١، وتهذيب التهذيب ٦٨/٤، والتقريب ص٣٨٥/ت٢٣٨٣).
- الحكم بن سعيد بن العاص:
هو الحكم بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، أبو خالد، أمه هند بنت المغيرة المخزومية.
ذكره مسلم في الصحابة المدنيين، وكان كاتبًا، واختلف في سنة وفاته.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥٤٢/١١٧/٣، ومعرفة الصحابة ٥٨٤/٧١٣/٢، والاستيعاب ٥٢٦/٤٠/٣ و١٥٥٦/٢٢٦/٦، والإصابة ١٧٧٣/٢٦٩/٢).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه عبيد بن عبد الرحمن وهو مجهول الحال، وقد تابعه - كما تقدم في التخريج - محمد بن بحر الهجيمي، وهو متكلم فيه.
وهو - أيضًا - فيه انقطاع، فقد ذكر المزي أن رواية سعيد بن عمرو عن الحكم مرسلة.
وقال ابن حجر في ترجمة الحكم بن سعيد: تصريح سعيد بن عمرو عنه بالتحديث يدل على أن وفاته تأخرت، فإنه أقدم شيخ سمع منه سعيد بن عمرو عائشة - رضي الله عنها -، ويحتمل أن يكون التصريح وهم من بعض

---
(١) ذكر المزي أن روايته عن الحكم مرسلة.

الرواة، وإنما هو معنعن، والرواية منقطعة، والله أعلم[١].

وقال الهيثمي: رواه الطبراني، ورجاله ثقات - إن شاء الله -[٢].

(١) الإصابة (٢/٢٧٠).

(٢) مجمع الزوائد (٨/٥٣-٥٤) باختصار.

١١٩- عن خَيْثَمة بن عبد الرحمن قالَ: لما وُلد أبي سمَّاه جدِّي عَزيزًا، فأتى جدِّي النبيَّ ﷺ، فذكرَ ذلك له، فقالَ: ((اسْمِه عبدَ الرحمن)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن سعد - واللفظ له - في الطبقات الكبير (١٧٢/٨)، فقال: أخبرنا هِشَام أبو الوليد الطيالسي، قال: حدثنا شُعْبة، عن أبي إسْحَاق، قال: سمعت خَيْثَمة به.

وأخرجه - أيضًا - في الطبقات الكبير (١٧٢/٨) و(٤٠٤/٨).

وأحمد في (١٧٦٠٦/١٤٧/٢٩) و(١٧٦٠٨/١٤٩/٢٩).

والطبراني في الكبير، كما في مجمع الزوائد (٤٩/٨-٥٠).

وابن حبان في صحيحه (٥٨٢٨/١٤٢/١٣).

والحاكم في المستدرك (٧٧٢٨/٣٠٧/٤)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

كلهم من طرق عن أبي إسحاق، عن خيثمة نحوه، وعند أحمد في الموضع الأول زيادة في آخره.

وأخرجه أحمد في (١٧٦٠٥/١٤٦/٢٩).

وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (ص٢٨٩/ح٧٩٣).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٦٢٢/١٨٣٠/٤).

وأبو ذر الهروي في جزئه كما في المداوي للغماري (٢٠٧/١).

كلهم من طرق عن أبي وكيع[1] (الجراح) ، عن أبي إسحاق ، عن خيثمة بن عبد الرحمن، عن أبيه . ولفظه عند أحمد: ((إن من خير أسمائكم عبد الله وعبد الرحمن والحارث)). وعند أبي ذر الهروي زيادة في آخره.

وأخرجه أحمد في (١٧٦٠٤/١٤٦/٢٩).

وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (ص٢٩١/ح٨٠٤).

كلاهما من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن خيثمة بن عبد الرحمن، عن أبيه بنحوه.

وأخرجه محمد بن المظفر في غرائب حديث شعبة - كما في أحاديث الشيوخ الكبار (ص١٨٠/ح٨٦) - من طريق أمية بن خالد، عن شعبة، عن سليمان (الأعمش)، عن خيثمة بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٨٩٥/٢٦١/٥).

وأبو طاهر السلفي في معجم السفر (ص٢٠٣/ح٦٥٠).

كلاهما من طريق محمد بن فضيل، عن العلاء بن المسيب، عن خيثمة

([1]) جاء عند أبي ذر (ابن وكيع) وهو تصحيف.

بنحوه.

وأخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (ص٢٨٩/ح٧٩١) من طريق المحاربي، عن العلاء بن المسيب، عن خيثمة بنحوه.

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/١٨٣٠/٤٦٢١) من طريق إبراهيم بن زياد بن سبلان، عن العلاء بن المسيب، عن خيثمة بنحوه[1]. قال أبو نعيم: وقال عباد بن[2] مرة عن خيثمة، عن أبيه به.رواه سعيد بن سليمان،عن عباد، فقال: ((ما اسمك؟))، قلت: عبد العزى.

وأخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (ص٢٨٩/ح٧٩٢)[3] و(٣٤٩/١) (السفر الثاني)[4] عن عبد الله بن محمد الكرماني، عن عباد بن العوام، عن العلاء بن المسيب، عن خيثمة قال: كان اسم أبي في الجاهلية عبد العزى أو عزيز[5] ، فقال له النبي ﷺ: ((أنت عبد الرحمن)).

وله طرق أخرى لا تخلو من ضعف:

فقد أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/٤٢٥/٢٤٧٨) من طريق حفص بن غياث، حدثني شيخ من أهل الكوفة، عن الشعبي ، عن عبد الرحمن بن أبي سبرة، أن أباه ذهب به إلى النبي ﷺ، فقال: ((ما اسم ابنك؟))، قال: كذا وكذا ، قال : ((اسم ابنك عبد الرحمن)).

قلت: في إسناده مجهول.

وأخرجه ابن أبي عاصم - أيضًا - في الآحاد والمثاني (٤/٤٢٥/٢٤٧٩).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/١٨٣١/٤٦٢٣).

كلاهما من طريق ابن مصفي، عن سويد بن عبد العزيز، عن داود بن عيسى، عن إسماعيل السدي، عن خيثمة بن عبد الرحمن، عن أبيه بلفظ: دخلت أنا وأبي على رسول الله ﷺ، فقال لأبي: ((هذا ابنك؟))، قال: نعم، قال: ((ما اسمه؟))، قال: الحباب، قال: ((الحباب شيطان، ولكن هو عبد الرحمن...)) الحديث، وفيه زيادة.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/٤٢٦/٢٤٨٠) من طريق هشام بن عمار، عن سويد بن عبد العزيز، عن داود بن عيسى، عن السري بن إسماعيل ، عن ابن عبد الرحمن، عن أبيه قال: دخلت أنا وأبي على رسول الله ﷺ. ولم يسق ابن أبي عاصم بقية الحديث، بل قال: فذكر نحوه.

---

(1) ينظر: الإصابة (٢٨٢/٦).
(2) لعل الصواب حذفها. ويكون مراده أن عباد رواه مرة أخرى بوجه آخر.
(3) تحقيق عادل سعد وأيمن شعبان.
(4) تحقيق صلاح فتحي هلل.
(5) قال محقق الكتاب: كذا بالأصل. والصواب (عزيزًا).

وقال أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٨٣١/٤): رواه هشام بن عمار، عن سويد، عن السري بن إسماعيل، عن خيثمة مثله[١].

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، وفيه سويد بن عبد العزيز، وهو ضعيف[٢].

وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير (٢٨١/١-٢٨٢) من طريق هشام بن محمد، عن الوليد بن عبد الله الجعفي، عن أبيه، عن أشياخهم بنحوه، وفيه زيادة.

قلت: هشام بن محمد الكلبي ضعيف[٣].

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (الكنى) (٤٠/٨).

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٤٧٧/٤٢٤/٤).

والدولابي في الكنى والأسماء (٢١٣/١٠٣/١).

وابن قانع في معجم الصحابة (٩٥/٣-٩٦).

والطبراني في الكبير (٦٥٥٩/١٣٨/٧) و(٧٥٣/٢٩٥/٢٢).

كلهم من طرق عن الحجاج بن أرطاة، عن عمير بن سعد، عن سبرة بن أبي سبرة ﷺ أن أباه أتى النبي ﷺ قال: ((ما ولدك ؟))، قال: عبد العزى وحارث وسبرة، فغيَّر النبي ﷺ عبد العزى، وقال: ((هو عبد الله، إن خير الأسماء: عبد الله وعبد الرحمن والحارث))، ودعا له ولولده. هذا لفظ البخاري، وهو عند الآخرين بنحوه.

وأخرجه أحمد في (١٧٦٠٧/١٤٨/٢٩).

وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (السفر الثاني) (١٠٢٠/٢٨٣/١) و(٣٢٢/١/ ١١٨٧ و١١٨٨) و(١٢٣٣/٣٤٨/١).

والدولابي في الكنى والأسماء (٢١٤/١٠٣/١).

وابن قانع في معجم الصحابة (٩٦/٣).

والطبراني في الكبير (٦٥٦٠/١٣٩/٧) و(٧٥٤/٢٩٥/٢٢).

وابن الأثير في أسد الغابة (١٣٤/٥).

كلهم من طرق عن الحجاج بن أرطاة، عن عمير بن سعد، عن سبرة بن أبي سبرة عن أبيه ﷺ بنحو لفظ البخاري، وليس عند أحمد والدولابي والطبراني في الموضع الثاني الزيادة التي في آخره، وهو عند ابن أبي خيثمة مختصر.

قلت : الحجاج بن أرطاة قال فيه ابن حجر في التقريب : صدوق كثير

---

(١) في إسناده سقط بالنظر إلى إسناد ابن أبي عاصم.
(٢) مجمع الزوائد (١٢٢/٣).
(٣) ينظر: لسان الميزان (١٩٦/٦).

الخطأ والتدليس[١]. وعدَّه في المرتبة الرابعة من المدلسين وهم: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم، إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل[٢].

قلت: لم يصرح هنا بالتحديث.

وقال الهيثمي: رواه أحمد، وفيه الحجاج بن أرطاة وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح[٣].

وقال الألباني: هذا سند ضعيف من أجل الحجاج، فإنه مدلس، وقد عنعنه[٤].

قلت: أصح طرق الحديث هو الطريق الأول، وبقية الطرق لا تخلو من ضعف.

قال أبو داود: غيَّر النبي ﷺ اسم العاص وعزيز ...قال أبو داود: تركت أسانيدها للاختصار[٥].

دراسة إسناده عند ابن سعد:

- هشام أبو الوليد الطيالسي:

هو هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي، البصري.

روى عن عكرمة بن عمارة وشعبة - وروايته عنه في البخاري - وغيرهما، وروى عنه محمد بن سعد والبخاري وغيرهما.

قال الميموني عن أحمد: أبو الوليد اليوم شيخ الإسلام، ما أقدم عليه اليوم أحدًا من المحدثين.

وقال العجلي: بصري ثقة، ثبت في الحديث، وكانت الرحلة إليه بعد أبي داود.

وقال أبو حاتم: أبو الوليد إمام، فقيه، عاقل، ثقة، حافظ، ما رأيت في يده كتابًا قط.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت.

وهو من التاسعة، مات سنة سبع وعشرين ومائتين، وله أربع وتسعون. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٣٥٣/٦٥/٩، وتهذيب الكمال ٦٥٨٤/٢٢٦/٣٠، وتهذيب التهذيب ٤٥/١١-٤٧، والتقريب

---

(١) التقريب (ص٢٢٢/ت١١٢٧).
(٢) تعريف أهل التقديس (ص١٦٤/ت١١٨).
(٣) مجمع الزوائد (٥٠/٨).
(٤) السلسلة الصحيحة (٥٧٢/٢).
(٥) السنن (٣٣٦/٥).

ص١٠٢٢/ت٧٣٥١).

- شعبة:

هو شعبة بن الحجاج بن الورد، العتكي مولاهم، أبو بسطام، الواسطي ثم البصري.

ثقة، حافظ، متقن.

تقدمت ترجمته في (ح١٧).

- أبو إسحاق:

هو عمرو بن عبد الله بن عبد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، الهمداني، أبو إسحاق السبيعي.

ثقة، مكثر، عابد، يدلس، تغير بأخرة .

تقدمت ترجمته في (ح٦).

- خيثمة:

هو خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة، بفتح المهملة وسكون الموحدة، الجعفي، الكوفي.

روى عن أبيه وعدي بن حاتم رضي الله عنه وغيرهما، وروى عنه أبو إسحاق السبيعي والأعمش وغيرهما.

قال ابن معين والعجلي والنسائي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، وكان يرسل.

وهو من الثالثة، مات بعد سنة ثمانين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٨٠٨/٣٩٣/٣، وتهذيب الكمال١٧٤٧/٣٧٠/٨ ، وجامع التحصيل ص١٧٣/ت١٧٦، وتهذيب التهذيب ١٧٨/٣-١٨٨، والتقريب ص٣٠٤/ت١٧٨٣).

الحكم على الحديث:

رواة الإسناد كلهم ثقات، وظاهره الإرسال، وأبو إسحاق السبيعي وإن كان مدلسًا، فقد صرح بالسماع، والراوي عنه هنا شعبة، قال ابن حجر: قال البيهقي في المعرفة[١]: روينا عن شعبة قال: كنت أتفقد فم قتادة، فإذا قال: ثنا وسمعت، حفظته، وإذا قال: حدث فلان، تركته. وروينا عن شعبة أنه قال: كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق وقتادة.

قلت (أي ابن حجر): فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة، أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع، ولو كانت معنعنة[٢].

---

(١) (١٥٢/١).

(٢) تعريف أهل التقديس (ص١٨٦).

قلت: إلا إن السند ظاهره الإرسال، قال الهيثمي: عن خيثمة بن عبد الرحمن بن سبرة أن أبا عبد الرحمن ذهب مع جده ...، وفي رواية عن خيثمة قال: ولد لجدي غلام فسماه عزيزًا... وفي رواية عن خيثمة عن أبيه قال: كان اسم أبي في الجاهلية عزيزًا...، رواه أحمد بأسانيد رجالها رجال الصحيح، ولكن ظاهر الروايتين الأولين الإرسال[1].

وقال - أيضًا - عن رواية الطبراني: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح[2].

وقال الألباني: ظاهره الإرسال، وقد وصله أحمد في رواية له من هذا الوجه عن خيثمة ابن عبد الرحمن، عن أبيه به نحوه. قلت: فهذا موصول، وكذلك رواه الطبراني، قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح[3].

قلت: الروايات التي جاءت بالوصل تقدم في التخريج أنها لا تخلو من ضعف، وأن أصح طرق الحديث هو من رواية خيثمة بن عبد الرحمن. إلا إنه يقال: إنه جاء في بعض طرق الحديث أن أبا خيثمة سمع هذا الحديث من النبي ﷺ، وخيثمة يروي عن أبيه كما في ترجمته، فلا يستبعد سماعه هذا الحديث منه؛ فيكون موصولاً، والله أعلم.

---

(1) مجمع الزوائد (٤٩/٨) باختصار.
(2) مجمع الزوائد (٥٠/٨).
(3) السلسلة الصحيحة (٥٧٣/٢).

١٢٠- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: "لا تَقُولُوا: رَمضَان؛ فإنَّ رَمضانَ اسمٌ من أسماءِ اللهِ - تعَالى -، ولكِنْ قُولُوا: شهرُ رَمضَان".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم - واللفظ له - في تفسيره[١] - كما في تفسير ابن كثير (٢٨٣/١) -، فقال: حدثنا أبي، حدثنا محمدُ بن بَكار بن الريَّان، حدثنا أبو مَعشر، عن محمدِ بن كَعب القُرَظي، وسعيد -هو المقْبُري- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ به، قال ابن أبي حاتم: وروي عن مجاهد ومحمد بن كعب نحو ذلك، ورخص فيه ابن عباس وزيد بن ثابت.

وروي هذا المتن مرفوعًا:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٥٣/٧) - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢٠١/٤) - من طريق محمد بن أبي معشر، عن أبيه، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا بمثله. قال ابن عدي: لا أعلم يروى عن أبي معشر بهذا الإسناد.

وأخرجه البيهقي - أيضًا - في السنن الكبرى (٢٠١/٤-٢٠٢)، وقال: وهكذا رواه الحارث بن عبد الله الخازن عن أبي معشر، وأبو معشر هو نجيح السندي ضعفه يحيى بن معين، وكان يحيى القطان لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه، والله أعلم، وقد قيل: عن أبي معشر، عن محمد بن كعب من قوله، وهو أشبه، ثم ساق البيهقي بسنده من طريق عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، عن محمد بن بكار بن الريان، عن أبي معشر، عن محمد بن كعب قال: لا تقولوا: رمضان، فإن رمضان اسم من أسماء الله - عز وجل -، ولكن قولوا: شهر رمضان. وروي ذلك عن مجاهد والحسن البصري والطريق إليهما ضعيف. اهـ

وسأل ابن أبي حاتم في العلل (٧٣٤/٥٥٦/١) أباه عن رواية محمد بن أبي معشر لهذا الحديث المرفوع، فقال: هذا خطأ، إنما هو قول أبي هريرة.

وقال ابن الجوزي في الموضوعات (١٨٧/٢) بعد أن ذكر رواية ابن عدي للمرفوع: هذا حديث موضوع لا أصل له، وأبو معشر اسمه نجيح كان يحيى بن سعيد يضعفه، ولا يحدث عنه، ويضحك إذا ذكره، وقال يحيى بن معين: إسناده ليس بشيء. قلت (أي ابن الجوزي): ولم يذكر أحد في أسماء الله - تعالى - رمضان، ولا يجوز أن يسمى به إجماعًا، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: ((إذا دخل رمضان فتحت أبواب

---

(١) الحديث موجود عند ابن أبي حاتم في تفسيره (١٦٤٨/٣١٠/١)، لكن وقع فيه تحريف في السند، ولهذا نقلته من تفسير ابن كثير.

الجنة)). اهـ

وقال ابن كثير في تفسيره (٢٨٣/١): أبو معشر هو نجيح بن عبد الرحمن المدني إمام المغازي والسير ولكن فيه ضعف، وقد رواه ابنه محمد عنه، فجعله مرفوعًا عن أبي هريرة، وقد أنكره عليه الحافظ ابن عدي وهو جدير بالإنكار، فإنه متروك، وقد وهم في رفع هذا الحديث، وقد انتصر البخاري رحمه الله في كتابه لهذا،فقال : باب يقال رمضان، وساق أحاديث في ذلك منها: ((من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه))، ونحو ذلك. اهـ

وقال ابن حجر: ضعيف[1].

قلت: يظهر من كلام أهل العلم أن الموقوف أصح من المرفوع، ومع ذلك فالموقوف ضعيف كما سيأتي - إن شاء الله - عند الحكم على الحديث.

وتقدم أن أبا حاتم رجح أنه من قول أبي هريرة ﷺ، ورجح البيهقي أنه من قول محمد ابن كعب. ولعله روي من كلا الوجهين؛ حيث لا تعارض، وابن أبي حاتم لما روى هذا الموقوف قال بعده: وروي عن مجاهد ومحمد بن كعب نحو ذلك. والوجه الذي عن أبي هريرة ﷺ أقوى لأمرين:

١- أن مدار الوجهين على محمد بن بكار، وأبو حاتم روى عنه أنه من قول أبي هريرة ﷺ، وأما عبد الله بن محمد البغوي فقد روى عنه أنه من قول محمد بن كعب، وأبو حاتم أوثق من البغوي.

٢- أن أبا حاتم من أئمة العلل واختياره مقدم على اختيار البيهقي.

دراسة إسناده عند ابن أبي حاتم:

- أبي:

هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي.

أحد الحفاظ.

تقدمت ترجمته في (ح٨٩).

- محمد بن بكار بن الريان:

هو محمد بن بكار بن الريان الهاشمي مولاهم، أبو عبد الله البغدادي، الرصافي.

ثقة.

تقدمت ترجمته في (ح٤٩).

- أبو معشر:

هو نجيح بن عبد الرحمن السندي، بكسر المهملة وسكون النون المدني،

---

[1] فتح الباري (١١٣/٤). وينظر: بيان الوهم والإيهام (٢٣٤/٣-٢٣٥).

أبو معشر وهو مولى بني هاشم، مشهور بكنيته، ويقال: كان اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال.

روى عن محمد بن كعب القرظي وسعيد بن أبي سعيد المقبري وغيرهما، وروى عنه ابنه محمد ومحمد بن بكار بن الريان وغيرهما.

قال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أبا نعيم يقول: كان أبو معشر كيسًا، حافظًا.

وقال محمد بن الحسين بن إشكاب عن يزيد بن هارون: ثبت حديث أبي معشر، وذهب حديث أبي جزء.

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبى وأبو زرعة عن أبى معشر المديني، فقالا: صدوق، وقال أبو زرعة: هو صدوق في الحديث، وليس بالقوي.

وقال - أيضًا -: سمعت أبي، وذكر مغازي أبي معشر، فقال: كان أحمد بن حنبل يرضاه، ويقول كان بصيرًا بالمغازي.

وقال - أيضًا -: سألت أبي عنه، فقال: كنت أهاب حديث أبي معشر حتى رأيت أحمد بن حنبل يحدث عن رجل عنه أحاديث؛ فتوسعت بعد في كتابة حديثه.

وقال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، ويضعفه، ويضحك إذا ذكره، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه.

وقال عبيد الله بن فضالة سمعت ابن مهدي يقول: كان أبو معشر تعرف وتنكر.

وقال عبد الله بن أحمد: سألت يحيى بن معين عنه، فقال: ليس بقوي في الحديث. وقال ابن أبي مريم عن يحيى بن معين: ضعيف يكتب من حديثه الرقاق، وكان أميًا يتقى أن يروى من حديثه المسند.

وقال ابن رجب: قال يزيد بن الهيثم عن يحيى بن معين: اكتبوا عن أبي معشر حديث محمد بن كعب في التفسير، وأما أحاديث نافع وغيرها فليس بشيء، التفسير حسن. قال ابن رجب: يعني ما يرويه عن محمد بن كعب القرظي في تفسير القرآن، وغالبه أو جميعه من كلامه غير مرفوع[1].

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت علي بن المديني عن أبي معشر المديني، فقال: كان شيخًا، ضعيفًا، ضعيفًا، وكان يحدث عن محمد بن قيس، ويحدث عن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدث عن المقبري وعن نافع بأحاديث منكرة.

وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله: أبو معشر المدني يكتب حديثه؟

---

(1) شرح العلل (٦٥٨/٢).

فقال: حديثه عندي مضطرب لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر به.

وقال أحمد بن أبي يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: يكتب من حديث أبي معشر أحاديثه عن محمد بن كعب في التفسير.

وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال أبو داود والنسائي والدارقطني: ضعيف.

وقال عمرو بن علي: وأبو معشر ضعيف، ما روى عن محمد بن قيس ومحمد بن كعب ومشايخه فهو صالح، وما روى عن المقبري وهشام بن عروة ونافع وبن المنكدر رديئة لا تكتب.

وقال ابن عدي: قد حدث عنه الثوري وهشيم والليث بن سعد وغيرهم من الثقات، وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن اختلط في آخر عمره، وبقي قبل أن يموت سنتين في تغير شديد، لا يدري ما يحدث به؛ فكثر المناكير في روايته من قبل اختلاطه؛ فبطل الاحتجاج به.

وقال الخليلي: أبو معشر له مكان في العلم والتاريخ، وتاريخه احتج به الأئمة، وضعفوه في الحديث، وكان ينفرد بأحاديث، أمسك الشافعي عن الرواية عنه، وتغير قبل أن يموت بسنتين تغيرًا شديدًا.

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف، أسن واختلط. اهـ

قلت: الراجح أنه ضعيف، حيث أكثر الأئمة على تضعيفه، وقد اختلط في آخر عمره، وهو بصير في المغازي، وروايته عن بعض مشايخه مثل: محمد بن قيس ومحمد بن كعب - وخاصة روايته عنه التفسير - أصلح من غيرها، حيث نص بعض الأئمة أنه يكتب أحاديثه يعتبر به.

وهو من السادسة، مات سنة سبعين ومائة. وأخرج له الأربعة.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٩٠٩/٣٠٨/٤، والجرح والتعديل ٢٢٦٣/٤٩٣/٨، والمجروحين ٦٠/٣، والكامل ١٩٨٤/٥٢/٧، وتهذيب الكمال ٦٣٨٦/٣٢٢/٢٩، وميزان الاعتدال ٩٠١٧/٢٤٦/٤، وتهذيب التهذيب١٠ /٤١٩-٤٢٢، والتقريب ص٩٩٨/ت٧١٥٠).

- محمد بن كعب القرظي:

هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد، أبو حمزة القرظي، المدني.

ثقة، عالم.

تقدمت ترجمته في (ح٨٩).

- سعيد المقبري:

هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني.

ثقة.

تقدمت ترجمته في (ح٣٦).

- أبو هريرة:

هو أبو هريرة الدوسي الصحابي الجليل حافظ الصحابة.

تقدمت ترجمته في (ح٣٦).

الحكم على الحديث:

موقوف ضعيف؛ فيه أبو معشر، وهو ضعيف.

١٢١- عن عبدِ اللَّهِ بن عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنهما - قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((لا يقولَنَّ أحدُكُم: صُمتُ رَمضَانَ، وقُمتُ رَمضَانَ، ولا صَنعتُ في رَمضَان كَذا وكَذا، فإنَّ رَمضَانَ اسمٌ من أسماءِ اللهِ العِظَام، ولكِنْ قُولُوا: شهرُ رَمضَان، كما قالَ رَبُّكم - عزَّ وجلَّ - في كتابِه)).

تخريج الحديث:

أخرجه تمام في فوائده - كما في الروض البسام (٥٥١/١٦٢/٢) -، فقال: أخبرنا أبو بَكر أحمدُ بن مُحَمد بن سَعيد بن عُبيد الله الوَرَّاق - يُعرف بابن فُطيس -، نا أبو الفَضل جَعفرُ بن مُحَمد بن جَعفر بن رشيد الكُوفي بدمشق، نا سُليمانُ بن عَبد الرحمن، نا نَاشب بن عَمْرو أبو عَمْرو الشيباني، نا مُقاتِل بن حيَّان، عن الضَّحَّاك بن مُزاحِم، عن ابنِ عُمَرَ - رَضِي اللهُ عَنهما - به.

دراسة إسناده:

- أبو بكر أحمد بن محمد بن سعيد بن عبيد الله الوراق:

هو أحمد بن محمد بن سعيد بن عبيد الله بن أحمد بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، أبو بكر القرشي الوراق، وراق ابن جوصا، المعروف بابن فطيس، صاحب الخط المشهور، مولى جويرية بنت أبي سفيان.

روى عن أبي الفضل جعفر بن محمد بن جعفر بن رشيد الكوفي ومحمد بن أيوب بن مشكان النيسابوري وغيرهما، وروى عنه تمام بن محمد وأبو الحسين عبد القاهر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأزدي وغيرهما.

قال عبد العزيز الكناني: كان ثقةً، مأمونًا، كان يورق بدمشق له خط حسن.

مات سنة خمسين وثلاثمائة.

له ترجمة في: (تاريخ دمشق ١٤٦/٣٥٩/٥، ومعجم الأدباء ٥١/٢٣٨/٤).

- أبو الفضل جعفر بن محمد بن جعفر بن رشيد الكوفي:

لم أقف على ترجمة له.

- سليمان بن عبد الرحمن:

هو سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي، الدمشقي، ابن بنت شرحبيل، أبو أيوب.

روى عن الوليد بن مسلم وناشب بن عمرو وغيرهما، وروى عنه البخاري وأبو داود وغيرهما.

قال ابن الجنيد عن يحيى بن معين: ليس به بأس.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سليمان بن شرحبيل صدوق، مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي

في حد: لو أن رجلاً وضع له حديثًا لم يفهم، وكان لا يميز[1].

وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن سليمان ابن بنت شرحبيل، فقال: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس، قلت: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل.

وقال يعقوب بن سفيان: كان صحيح الكتاب إلا إنه كان يحول، فإن وقع فيه شيء فمن النقل، وسليمان ثقة.

وقال صالح بن محمد البغدادي: لا بأس به، ولكنه يحدث عن الضعفى.

وقال النسائي: صدوق.

وقال ابن حبان: يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما إذا روى عن المجاهيل ففيها مناكير.

وقال الحاكم: قلت للدارقطني: سليمان بن عبد الرحمن؟ قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: حدث بها عن قوم ضعفى، فأما هو فثقة.

وقال الذهبي في الميزان: لو لم يذكره العقيلي في كتاب الضعفاء لما ذكرته، فإنه ثقة مطلقًا.

وقال في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: احتج به البخاري وهو حافظ يأتي بمناكير كثيرة.

وقال في السير: هو في نفسه صدوق، لكنه لهج برواية الغرائب عن المجاهيل والضعفاء.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق، حيث أكثر كلام الأئمة يدل أنه صدوق لم يبلغ درجة الثقة، ومن تكلم فيه فلكثرة روايته عن الضعفاء.

وهو من العاشرة، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. وأخرج له البخاري والأربعة.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٦١٨/١٣٢/٢، والجرح والتعديل٥٥٩/١٢٩/٤، وتهذيب الكمال ٢٥٤٤/٢٦/١٢، وميزان الاعتدال٣٤٨٧/٢١٢/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٥٠/١٣٦/١١، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٩٣/ت١٤٥، وهدي الساري ص٤٠٧-٤٠٨، وتهذيب التهذيب٢٠٧/٤-٢٠٨ ، والتقريب ص٤١٠/ت٢٦٠٣).

- ناشب بن عمرو، أبو عمرو الشيباني:

هو ناشب بن عمرو، أبو عمرو الشيباني.

روى عن مقاتل بن حيان، وروى عنه سليمان بن عبد الرحمن أبو أيوب

[1] علَّق الذهبي في الميزان على هذا بقوله: بلى، والله كان يميز ويدري هذا الشأن.

الدمشقي.

قال أبو أيوب الدمشقي: ثنا ناشب بن عمرو الشيباني، وكان ثقةً، صائمًا، قائمًا.

وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال الدارقطني: ضعيف. اهـ

قلت: الراجح أنه ضعيف، حيث البخاري والدارقطني من أئمة الجرح والتعديل فقولهما هو المقدم، وقد ذُكر في ترجمة ناشب ما يستنكر من أحاديثه، ولعل ثناء أبي أيوب عليه لأجل صلاحه.

له ترجمة في: (تاريخ دمشق ٧٨١٢/٣٨٠/٦١، وميزان الاعتدال ٨٩٨٦/٢٣٩/٤، ولسان الميزان ١٤٣/٦-١٤٤).

- مقاتل بن حيان:

هو مقاتل بن حيان النبطي، بفتح النون والموحدة، أبو بسطام البلخي.

روى عن الضحاك بن مزاحم ومسلم بن هيصم وغيرهما، وروى عنه عبد الله بن المبارك وناشب بن عمرو وغيرهما.

قال عبد السلام بن عتيق: حدثنا مروان بن محمد الطاطري أنه ذكر مقاتل بن حيان، فقال: ثقة.

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين وأبو داود: ثقة.

وقال البخاري: صدوق.

وقال ابن أبي حاتم: سئل عبد الرحمن - يعني ابن الحكم بن بشير - عن مقاتل بن حيان، فقال: ذاك مرتفع، مرتفع.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال ابن حبان في الثقات: كان صدوقًا فيما يروي إذا كان دونه ثبت.

وقال الدارقطني: صالح.

وقال الذهبي في الميزان: قال أبو الفتح الأزدي: سكتوا عنه. ثم ذكر أبو الفتح عن وكيع أنه قال: ينسب إلى الكذب. كذا قال أبو الفتح، وأحسبه التبس عليه مقاتل بن حيان بمقاتل ابن سليمان، فابن حيان صدوق قوي الحديث، والذي كذبه وكيع: فابن سليمان. ثم قال (أي أبو الفتح): وقال ابن معين: ضعيف، وكان أحمد بن حنبل لا يعبأ بمقاتل بن حيان ولا بابن سليمان، ثم قال أبو الفتح: حدثنا أبو يعلى الموصلي، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، عن حميد الرواسي، عن الحسن بن صالح، عن هارون أبي محمد، عن مقاتل، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا قال: ((قلب القرآن يس، فمن قرأها كتب الله له بقراءتها قراءة القرآن عشر مرات)). قلت (أي الذهبي): الظاهر أنه مقاتل بن سليمان، وقد جاء توثيق يحيى بن معين لابن حيان من وجوه عنه. وقال فيه

الدارقطني: صالح الحديث. نعم أما ابن خزيمة فقال: لا أحتج بمقاتل بن حيان.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، فاضل، أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعًا كذبه، وإنما كذب الذي بعده. اهـ

قلت: الراجح أنه صدوق، حيث أثنى عليه أكثر الأئمة، وقد أجاب الذهبي عمن تكلم فيه.

وهو من السادسة، مات قبيل الخمسين ومائة بأرض الهند. وأخرج له مسلم والأربعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٦٢٩/٣٥٣/٨، وثقات ابن حبان ٥٠٨/٧، وتاريخ دمشق ٧٦١١/١٠١/٦٠، وتهذيب الكمال ٦١٦٠/٤٣٠/٢٨، وميزان الاعتدال ٨٧٣٩/١٧١/٤ ، وتهذيب التهذيب ٢٧٧/١٠-٢٧٩، والتقريب ص٩٦٨/ت٦٩١٥).

- الضحاك بن مزاحم:

هو الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم أو أبو محمد الخراساني.

روى عن عبد الله بن عمر[1] - رضي الله عنهما - وسعيد بن جبير وغيرهما، وروى عنه مقاتل بن حيان وعبد الرحمن بن عوسجة وغيرهما.

قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين والعجلي وأبو زرعة والدارقطني: ثقة.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ثقة، مأمون.

وقال شعبة، عن عبد الملك بن ميسرة: قلت للضحاك: سمعت من ابن عباس؟ قال: لا، قلت: فهذا الذي تحدثه عمن أخذته؟ قال: عن ذا، وعن ذا.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

وقال علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد: كان شعبة لا يحدث عن الضحاك بن مزاحم، وكان ينكر أن يكون لقي ابن عباس قط.

وقال علي في موضع آخر، عن يحيى بن سعيد: كان الضحاك عندنا ضعيفًا.

وذكره العقيلي في الضعفاء.

وقال ابن عدي: عرف بالتفسير، فأما رواياته عن ابن عباس وأبي هريرة وجميع من روى عنه، ففي ذلك كله نظر، وإنما اشتهر بالتفسير.

وقال الذهبي في السير: كان من أوعية العلم وليس بالمجود لحديثه، وهو صدوق في نفسه. اهـ

([1]) قال أبو زرعة: لم يسمع من ابن عمر شيئًا.

قلت: الراجح ما قال ابن حجر في التقريب: صدوق، كثير الإرسال. اهـ فقد أثنى عليه أكثر الأئمة، وتَركُ شعبة الرواية عنه وتَضعيفُ يحيى بن سعيد له، لعله لكثرة روايته عمن لم يسمع منه، وقد كان شعبة يشدد في السماع، وعلى طريقته تلميذه يحيى بن سعيد.

وهو من الخامسة، مات بعد المائة. وأخرج له الأربعة.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٧٥٨/٢١٨/٢، والجرح والتعديل ٢٠٢٤/٤٥٨/٤ ، والكامل ٩٤٤/٩٥/٤، وتهذيب الكمال ٢٩٢٨/٢٩١/١٣، وميزان الاعتدال ٣٩٤٢/٣٢٥/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٣٨/٥٩٨/٤، وجامع التحصيل ص١٩٩/ ت٣٠٤، وتهذيب التهذيب ٤٥٣/٤-٤٥٤، والتقريب ص٤٥٩/ت٢٩٩٥).

- ابن عمر:

هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، العدوي، أبو عبد الرحمن.

أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة.

تقدمت ترجمته في (ح١).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه ناشب بن عمرو، وهو ضعيف.

وهو - أيضًا – منقطع، حيث لم يسمع الضحاكُ بن مزاحم عبدَ الله بن عمر - رضي الله عنهما -.

قال المعلمي: في سنده من لم أجده، وهو مع ذلك منقطع[1].

---

(١) حاشيته على الفوائد المجموعة (ص٨٧). وينظر: السلسلة الضعيفة (٦٠٢/١٤-٦٠٣).

مكرر- عن عبدِ الجبَّار بن الحَارث بن مَالك ﷺ قالَ: وفدتُ على رسولِ اللهِ ﷺ من أرض سَرَاة، فأتيتُ النبيَّ ﷺ فحَيَّيْته بتحيةِ العَرب، فقلتُ: أَنْعَمْ صَبَاحًا، فقالَ: ((إنَّ الله قد حَيّى محمدًا وأُمته بغيرِ هذه التحيةِ بالتسليم بعضها على بعض))، فقلتُ: السَّلامُ عليكم يا رسولَ اللهِ، فقال: ((وَعليكَ السَّلامُ))، قالَ لي: ((ما اسمُك؟))، فقلتُ: الجَبَّار بن الحَارث، فقالَ لي : ((أنتَ عبدُ الجبَّار بن الحَارث))، فقلت: وأنا عبد الجبَّار بن الحارث ... الحديث.

تخريج الحديث:

الحديث تقدم في المبحث السابق (ح١١٠). وتمت إعادته هنا لارتباطه بهذا المبحث.

فقه الأحاديث:

دلَّت أحاديث المبحث على النهي عن التسمي بأسماء الله – تعالى -، وقد بوَّب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتابه التوحيد: باب احترام أسماء الله – تعالى -، وتغيير الاسم لأجل ذلك.

قال الشيخ سليمان بن عبد الله: أي لأجل احترامها، وهو تعظيمها، وذلك من تحقيق التوحيد، ويستفاد منه المنع من التسمي بهذا ابتداء من باب الأولى، لكن في الأسماء المختصة بالله – تعالى - [1].

وقال الشيخ السعدي: هاتان الترجمتان[2] من فروع الباب السابق، وهو أنه يجب أن لا يجعل لله ند في النيات والأقوال والأفعال، فلا يسمى أحد باسم فيه نوع مشاركة لله في أسمائه وصفاته، كقاضي القضاة وملك الملوك ونحوها، وحاكم الحكام، أو بأبي الحكم ونحوه، وكل هذا حفظ للتوحيد ولأسماء الله وصفاته، ودفع لوسائل الشرك حتى في الألفاظ التي يخشى أن يتدرج منها إلى أن يظن مشاركة أحد لله في شيء من خصائصه وحقوقه[3].

وقال الخطابي: و(عزيز) إنما غيَّره لأن العزة لله سبحانه، وشعار العبد الذلة والاستكانة[4].

وقال ابن القيم: ومما يمنع تسمية الإنسان به أسماء الرب - تبارك وتعالى -، فلا يجوز التسمية: بالأحد والصمد، ولا بالخالق ولا بالرازق، وكذلك سائر الأسماء المختصة بالرب - تبارك وتعالى -، ولا تجوز تسمية الملوك بالقاهر والظاهر، كما لا يجوز تسميتهم بالجبار والمتكبر والأول والآخر والباطن وعلام الغيوب[5].

أما اسم (رمضان) فيجوز إطلاقه على المخلوق لأن النهي لم يصح فيه كما تقدم، قال النووي: ...ولم يذكر أحد رمضان في أسماء الله – تعالى - مع كثرة من صنف فيها. والصواب - والله أعلم - ما ذهب إليه الإمام أبو عبد الله البخاري في صحيحه وغير واحد من العلماء المحققين أنه لا كراهة مطلقًا كيفما قال، لأن الكراهة لا تثبت إلا بالشرع، ولم يثبت في كراهته شيء، بل ثبت في الأحاديث جواز ذلك، والأحاديث فيه في الصحيحين وغيرهما أكثر من أن تحصر، ولو تفرغت لجمع ذلك رجوت أن تبلغ أحاديثه مئين، لكن الغرض يحصل بحديث واحد، ويكفي من ذلك كله ما رويناه في

---

(١) تيسير العزيز الحميد (ص٦١٤).
(٢) أي باب: التسمي بقاضي القضاة ونحوه، وباب: احترام أسماء الله، وتغيير الاسم لذلك.
(٣) القول السديد (ص١٤).
(٤) معالم السنن (٧/٢٥٥).
(٥) تحفة المودود (ص٧٩).

صحيحي البخاري ومسلم عن أبي هريرة ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة، وغلقت أبواب النار، وصفدت الشياطين)) ...[1].

(١) الأذكار (ص٥٩٢). وينظر: كتاب الحجة ، قوام السنة الأصبهاني ١٦٦/١. وكتاب المسائل العقدية التي خالف فيها بعض فقهاء الحنابلة إمام المذهب ، السلامة ، ص٢٠٣.

المبحث الثاني: تعبيد الاسم لغير الله

١٢٢- عن عبدِ الرحمن بن صَفْوَانَ بن قُدَامَةَ - رضِيَ اللهُ عنهما - قال: "هَاجَرَ أبي صَفْوَانُ إلى النبي ﷺ وهو بِالْمَدِينَةِ فَبَايَعَهُ على الإِسْلامِ، فَمَدَّ النبي ﷺ يَدَهُ فَمَسَحَ عليها، فقال صَفْوَانُ: إني أُحِبُّكَ يا رَسُولَ اللَّهِ، فقال النبي ﷺ: ((الْمَرْءُ مع من أَحَبَّ)).

وكانَ صَفْوَانُ بن قُدَامَة حيث أراد الهجرةَ إلى النبي ﷺ وهو بِالْمَدِينَةِ دعا قومَه وبني أخيه ليخرجوا معه، فأبوا عليه، فخرجَ وتركهم، وأخرجَ معه ابنيه: عبدَ الرحمن وعبدَ الله، وكانَ أسماؤهم[١] في الجاهليةِ عبد العزى، وعبد نهم، فغيَّر النبي ﷺ أسماءهما، وسمَّاهما: عبدَ الرحمن، وعبدَ الله...[٢]".

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم - واللفظ له - في معرفة الصحابة (٣٨٢٢/١٥٠٢/٣)، فقال: حدثنا محمدُ بن علي بن حبيش، وسليمانُ بن أحمد قالا: ثنا مُوسى بن هَارون الجمال[٣]، ثنا مُوسى ابن مَيمون بن مُوسى، حدثني أبي مَيمون، عن أبيه مُوسى، عن جدِّه عبدِ الرحمن بن صَفْوَانَ ابن قُدَامَةَ - رضِيَ اللهُ عنهما - به.

وأخرجه بطوله الطبراني، كما في مجمع الزوائد (٩/٣٦٤-٣٦٥).

وابن بشران في الأمالي (١٢٦١/١٥٨/٢).

من طريق موسى بن هارون، عن موسى بن ميمون بن موسى، عن أبيه، عن جده، عن عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة - رضِيَ اللهُ عنهما - بنحوه[٤].

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٢٢٦/١٦٨٨/٣).

وابن قانع في معجم الصحابة (٢/١٤٤-١٤٥).

والطبراني في الكبير (٧٤٠٠/٨٥/٨)، والأوسط (٢٠٢٢/١٧/٣)، والصغير (١٣٣/٩٨/١) - ومن طريقه في الأوسط والصغير أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٦٠٣/١٨٢٣/٤) -، وقال في الأوسط: لا يروى

---

(١) الصواب (كانت أسماؤهما).

(٢) وذكر أبياتًا من الشعر.

(٣) الصواب (الحمال) بالمهملة.

(٤) لم يسق الهيثمي إسناد الطبراني؛ بل ذكر المتن، ثم قال: رواه الطبراني، وفيه موسى بن ميمون وكان قدريًا، وبقية رجاله وثقوا.

هذا الحديث عن صفوان إلا بهذا الإسناد، تفرد به موسى بن ميمون، عن أبيه[١].

كلهم من طريق موسى بن ميمون بن موسى، عن أبيه، عن جده، عن عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة - رضِيَ اللهُ عنهما - بنحوه مختصرًا، بدون ذكر الشاهد، وجاء آخره عند أبي نعيم بدون المرفوع، وليس عند ابن قانع قصة في أوله.

وأخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٣٩/٤٨/٨) من طريق أبي عوانة، عن حفص بن عمر، عن سليمان بن علي، عن مهدي بن موسى بن عبد الرحمن بن صفوان، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن صفوان بن قدامة رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، إني أحبك. قال: ((المرء مع من أحب)).

قال الضياء: كذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه، ولم أر في تاريخ البخاري ولا كتاب ابن أبي حاتم لصفوان بن قدامة ذكر، ولا لأحد من رجال هذا الإسناد، وقد رواه موسى بن هارون الحمال، عن موسى بن ميمون بن موسى المرائي، عن أبيه ميمون، عن أبيه، عن جده عبد الرحمن بن صفوان قال: هاجر أبي صفوان إلى النبي ﷺ فبايعه على الإسلام، وقال: إني أحبك يا رسول الله. فذكره. وكذلك رواه أبو القاسم الطبراني عن أحمد بن إبراهيم بن عنبر البصري، عن موسى بن ميمون. اهـ

وقال ابن حجر: روى أبو عوانة في صحيحه المرفوع منه فقط من طريق مهدي بن موسى بن عبد الرحمن، حدثني أبي، عن أبيه عن صفوان بن قدامة. قال ابن السكن: لا يروي حديثه إلا بهذا الإسناد[٢].

وأخرج ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٢٢١/٤٢٨/٢) - ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٦٠٢/١٨٢٢/٤) -.

وابن منده كما في الإصابة (٢٨٩/٦).

كلاهما من طريق أبي علقمة عن أبيه، عن جده، عن عبد الرحمن بن صفوان بن قتادة - رضي الله عنهما - قال: هاجرت مع أبي إلى رسول الله ﷺ، فقال له أبي: إن هذا عبد الرحمن هاجر إليك ليرى حسن وجهك، قال: ((هو معي، إن المرء مع من أحب)). هذا لفظ ابن أبي يعلى، وهو عند ابن منده بنحوه.

قال ابن أبي عاصم: أبو علقمة شيخ مسن، ولكنه ممن يغلو في القدر، ومنعني الحياء أن أكتب عنه.

---

(١) قال بنحو ذلك في الصغير.

(٢) الإصابة (١٥١/٥).

وقال ابن منده: هذا حديث غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه.

وقال أبو نعيم: حدث بعض المتأخرين[١] عن محمد بن عمرو بن إسحاق بن العلاء الحمصي، عن أبيه ، عن أبي علقمة نصر بن علقمة، عن أبيه، عن عبد الرحمن. ووهم ؛ فإن أبا علقمة الذي يروي عنه عمرو بن إسحاق هو أبو علقمة نصر بن خزيمة بن جنادة بن محفوظ بن علقمة، عن أبيه، عن نصر بن علقمة بالنسخة، وهو غير المرائي، فإن أبا علقمة المرائي بصري واسمه ميمون بن موسى، وهذا حمصي ، روى عنه نصر بن خزيمة. ثم ساق أبو نعيم الحديث[٢] من طريق الطبراني، وقال: وصحيحه ما رواه ابن أبي عاصم: أبو علقمة المرائي، وهو بصري ليس بحمصي، ووهم المتأخر فيه، فقدر أنه الحمصي الذي روى عنه عمرو بن إسحاق، نصر بن خزيمة فوهم، وقال نصر بن علقمة: وهو وهم ثانٍ. اهـ

وقال ابن حجر: عبد الرحمن بن صفوان بن قتادة ذكره ابن منده مفردًا عن الذي بعده[٣]، وساق ابن حجر إسناد ابن منده للحديث وكلامه عليه، ثم قال: وجوز بعضهم أنه عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة، وأنه وقع في اسم جده اختلاف، وسبب ذلك أن حديث: ((المرء مع من أحب)). معروف من رواية صفوان بن قدامة التميمي المزني[٤].[٥]

دراسة إسناده عند أبي نعيم:

- محمد بن علي بن حبيش:

هو محمد بن علي بن حبيش بن أحمد بن عيسى بن خاقان، أبو الحسين الناقد.

روى عن أبي شعيب الحراني وأحمد بن يحيى الحلواني وغيرهما، وروى عنه عبد الله بن يحيى السكري وأبو نعيم الأصبهاني وغيرهما.

قال أبو نعيم الأصبهاني: ثقة.

وقال ابن أبي الفوارس: كان شيخًا، ثقةً، صالحًا.

مات سنة تسع وخمسين وثلاثمائة.

له ترجمة في: (تاريخ بغداد ١٠٧١/٨٦/٣، وتاريخ الإسلام ١٩٧/٢٦).

- سليمان بن أحمد:

هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، أبو القاسم الطبراني،

---

(١) يقصد ابن منده كما سيأتي من كلام ابن حجر.

(٢) معرفة الصحابة (٤٦٠٣/١٨٢٣/٤)، وقد تقدم عند الطريق الأول.

(٣) أي صفوان بن قدامة.

(٤) الصواب (المرئي) كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - في ترجمته.

(٥) الإصابة (٢٨٩/٦).

صاحب المعاجم الثلاثة.

ثقة حافظ.

تقدمت ترجمته في (ح٥٤).

- موسى بن هارون الحمال:

هو موسى بن هارون بن عبد الله بن مروان، أبو عمران البزاز، المعروف والده بالحمال، بالمهملة، بغدادي.

ثقة حافظ كبير.

تقدمت ترجمته في (ح١٢).

- موسى بن ميمون بن موسى:

هو موسى بن ميمون بن موسى البصري.

روى عن أبيه، وروى عنه موسى بن هارون وأحمد بن إبراهيم بن عنبر شيخ الطبراني وغيرهما.

قال موسى بن هارون: رجل سوء قدري خبيث.

وقال ابن عدي: لا أعلم أحدًا حدثنا عنه، ولا أعرف له حديثًا فأذكره، والمعروف والده ميمون بن موسى المرائي.

وقال ابن حجر: وهذا الرجل مشهور بكنيته يكنى أبا علقمة، قال ابن أبي عاصم: هو شيخ فن[1]، ولكن ممن يغلو في القدر، ومنعني الحياء من أن اكتب عنه. اهـ

قلت: الخلاصة فيه أنه ضعيف، حيث هو يغلو في القدر، ولم يوثقه أحد.

له ترجمة في: (الكامل ١٨٢٢/٣٤٤/٦، وميزان الاعتدال ٨٩٣١/٢٢٤/٤، ولسان الميزان ١٣٣/٦).

- ميمون:

هو ميمون بن موسى، ويقال: ابن عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة المرئي، بفتحتين وهمزة، أبو موسى البصري.

روى عن أبيه والحسن البصري وغيرهما، وروى عنه ابنه موسى ويحيى بن سعيد القطان وغيرهما.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما أرى به بأسًا، كان يدلس ولا يقول: حدثنا الحسن.

قال أبو حاتم: صدوق.

وقال أبو عبيد الآجري: قلت لأبي داود: ميمون المرئي؟، قال: ليس به بأس، روى عن الحسن ثلاثة أشياء، يعني سماعًا.

---

(١) الصواب (مسن)، وقد تقدم كلام ابن أبي عاصم في التخريج.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

وقال ابن عدي: عزيز الحديث، وإذا قال:حدثنا، فهو صدوق لأنه كان متهمًا في التدليس.

وقال يحيى القطان: أتيت ميمونًا المرئي فما صحح لي إلا هذه الأحاديث التي سمعتها.

وقال عمرو بن علي: صدوق، ولكنه ضعيف.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وروى العقيلي له حديثًا في كتابه الضعفاء، وقال: لا يتابع على رفعه.

وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: منكر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم.

وقال الساجي: كان يدلس.

وقد عدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين - وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم -، وقال: صاحب الحسن البصري، قال النسائي والدارقطني: كان يدلس، وكذا حكاه ابن عدي عن أحمد بن حنبل.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، مدلس. اهـ

قلت: ما قاله ابن حجر هو الراجح، ومن تكلم فيه فلأجل تدليسه.

وهو من السابعة. وأخرج له الترمذي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٧٦٢/١٨٦/٤، والجرح والتعديل ٢٣٦/٨/ ١٠٦٥، والمجروحين ٦/٣، والكامل ١٨٩٧/٤١٥/٦، وتهذيب الكمال ٢٢٧/٢٩/ ٦٣٣٩، وميزان الاعتدال ٨٩٦٨/٢٣٤/٤، وتهذيب التهذيب٣٩٢/١٠-٣٩٣، والتقريب ص٩٩٠/ ت٧٠٩٩، وتعريف أهل التقديس ص١٥٧/ت١٠٩).

- موسى:

هو موسى بن عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة المرئي.

روى عن أبيه، وروى عنه ابنه ميمون.

ذكره ابن حبان في كتاب الثقات (٤٥٢/٧).

- عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة:

هو عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة المرئي، من بني تميم.

صحابي صغير ولأبيه صحبة.

قال ابن عبد البر: كان اسمه عبد العزى فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن، وكان قدم مع أبيه صفوان ومع أخيه عبد الله على النبي ﷺ، وأبوه

صفوان بن قدامة له صحبة، يعد في أهل المدينة.

له ترجمة في: (ثقات ابن حبان ٨٢/٥- ٨٣، والاستيعاب ١٤٢٩/٥٥/٦، وتهذيب التهذيب ٢٠٠/٦[١]، والتقريب ص٥٨٣/ت٣٩٢٨[٢]، والإصابة ٥١٣٥/٢٨٩/٦).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه موسى بن ميمون وهو ضعيف، وقد تفرد به عن أبيه، كما سبق من كلام الطبراني في التخريج.

والشاهد من الحديث - وهو تغيير الأسماء - ظاهره الانقطاع، فقوله: (وأخرج معه ابنيه: عبد الرحمن وعبد الله)، هذه العبارة ليست من عبد الرحمن راوي الحديث، بل هي من أحد رواة الإسناد كما يظهر من سياق الكلام، وعند ابن بشران في الأمالي ما يشعر أنه من كلام موسى.

قال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه موسى بن ميمون وكان قدريًا، وبقية رجاله وثقوا[٣].

---

(١) ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢٠٠/٦) ضمن ترجمة عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة الجمحي.

(٢) ذكره ابن حجر تمييزًا.

(٣) مجمع الزوائد (٣٦٤/٩-٣٦٥).

١٢٣- عن سَمُرَةَ بن جُنْدب ﷺ أنَّه حدَّث: أنَّ آدمَ ﷺ سمَّى ابْنَه عبدَ الحارث.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري - واللفظ له - في التفسير (١٤٦/٩)، فقال: حدثني محمدُ بن عبد الأعلى، قال: ثنا مُعتمر، عن أبيه، قال: ثنا أبو العَلاء، عن سَمُرَةَ بن جُنْدب ﷺ به.

وأخرجه - أيضًا - في الموضع نفسه، عن محمد بن عبد الأعلى، عن المعتمر، عن أبيه، قال: ثنا ابن علية، عن سليمان التيمي، عن أبي العلاء، عن سمرة بن جندب ﷺ بنحوه[(١)].

وروي عن سمرة بن جندب ﷺ مرفوعًا.

أخرجه الترمذي في تفسير القرآن: باب ومن سورة الأعراف (ح٣٠٧٧)، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث عمر بن إبراهيم، عن قتادة، ورواه بعضهم عن عبد الصمد ولم يرفعه، عمر بن إبراهيم شيخ بصري.

وأحمد في (٢٠١١٧/٣٠٥/٣٣).

والبزار في مسنده (٤٥٨٠/٤٢٨/١٠)، وقال: ولا نعلم هذا الحديث رواه أحد إلا سمرة، ولا نعلم رواه عن قتادة إلا عمر بن إبراهيم[(٢)].

والطبري في التفسير (١٤٦/٩)، والتاريخ (٩٣/١).

وابن أبي حاتم في التفسير (٨٦٣٧/١٦٣١/٥).

وابن عدي في الكامل (٤٣/٥)، وقال: وهذا لا أعلم يرويه عن قتادة غير عمر بن إبراهيم[(٣)].

والطبراني في الكبير (٦٨٩٥/٢٦٠/٧).

والحاكم في المستدرك في (٤٠٠٣/٥٩٤/٢)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

وابن بشران في الأمالي (٧٧٩/٣٣٤/١).

كلهم من طرق عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: ((لما حملت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها

---

(١) يظهر من سياق الإسناد أن فيه تحريفًا.

(٢) قال البزار في الحديث الذي قبل هذا: عند عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة ثلاثة أحاديث لم يتابع عليها.

(٣) قال ابن عدي في أول ترجمة عمر بن إبراهيم: يروي عن قتادة أشياء لا يوافق عليها. اه. وذكر منها هذا الحديث.

ولد، فقال: سمِّيه عبدَ الحارث؛ فإنه يعيش، فسموه عبد الحارث، فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان، وأمره)). (هذا لفظ أحمد).

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه عمر بن إبراهيم العبدي وروايته عن قتادة فيها ضعف[1]، وتقدم عن الترمذي والبزار وابن عدي أنه تفرد به عن قتادة.

وأعله ابن كثير في التفسير (٣٦٤/٢-٣٦٥) بثلاث علل.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٩٨/٣) من طريق سليمان الشاذكوني، عن غندر، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة ﷺ عن النبي ﷺ في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ (الأعراف: ١٩٠)، قال: ((سمِّه عبد الحارث)).

قال ابن عدي: وهذا من حديث شعبة، عن قتادة، منكر لا أعرفه إلا من حديث الشاذكوني، عن غندر عنه، وإنما يروي هذا عن قتادة عمر بن إبراهيم. اهـ

قلت: سليمان بن داود الشاذكوني ضعيف، واتهمه بعض الأئمة بالكذب[2].

وله طريق آخر: قال الدارقطني -كما في أطراف الغرائب (٢١٨٥/٤٠٢/١)-: في قوله - عز وجل -:﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ (الأعراف: ١٩٠) ... الحديث تفرد به معتمر، عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة.

وقال ابن كثير في التفسير (٣٦٤/٢): رواه ابن مردويه من حديث المعتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن سمرة مرفوعًا، فالله أعلم. اهـ

قلت: هكذا علقه ابن كثير إلى المعتمر، ولا أعرف رواته فأحكم عليه، وسماع الحسن من سمرة مختلف فيه[3].

فأقوى أسانيده عن سمرة ﷺ أنه موقوف عليه.

دراسة إسناده عند الطبري:

- محمد بن عبد الأعلى:

هو محمد بن عبد الأعلى الصنعاني البصري.

روى عن إسماعيل ابن علية ومعتمر بن سليمان - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه مسلم وأبو داود وغيرهما.

قال أبو زرعة وأبو حاتم: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

---

(١) ينظر: ترجمته في تهذيب التهذيب (٤٢٥/٧-٤٢٦).

(٢) ينظر: ترجمته في لسان الميزان (٨٤/٣-٨٥).

(٣) ينظر: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (١١٧٤/٣-١٣٠٠) ففيه مبحث واسع في ذكر هذا الخلاف.

وهو من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين. وأخرج له أبو داود في كتاب القدر، والباقون سوى البخاري.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٧٠/١٦/٨، وتهذيب الكمال ٥٣٨٥/٥٨١/٢٥، وتهذيب التهذيب ٢٨٩/٩، والتقريب ص٨٦٨/ت٦١٠٠).

- معتمر:

هو معتمر بن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، يلقب الطفيل.

روى عن أبيه - وروايته عنه في الصحيحين - وحميد الطويل وغيرهما، وروى عنه أحمد ابن حنبل ومحمد بن عبد الأعلى وغيرهما.

قال ابن سعد وابن معين والعجلي: ثقة.

وقال قرة بن خالد: ما معتمر عندنا دون سليمان التيمي.

وقال أحمد: ما كان أحفظ معتمر بن سليمان، قلَّ ما كنا نسأله عن شيء إلا عنده فيه شيء.

وقال أبو حاتم: ثقة صدوق.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال يحيى القطان: إذا حدثكم المعتمر بشيء فأعرضوه، فإنه سيء الحفظ.

ونقل ابن دحية عن ابن معين: ليس بحجة.

وقال ابن خراش: صدوق، يخطئ من حفظه، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة.

وتعقبه الذهبي في الميزان بقوله: هو ثقة مطلقًا.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة كما عليه الأكثر.

وهو من كبار التاسعة، مات سنة سبع وثمانين ومائة، وقد جاوز الثمانين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٨٤٥/٤٠٢/٨، وتهذيب الكمال ٦٠٨٠/٢٥٠/٢٨، وميزان الاعتدال ٨٦٤٨/١٤٢/٤، وتهذيب التهذيب٢٢٧/١٠-٢٢٨، والتقريب ص٩٥٨/ت٦٨٣٣).

- عن أبيه:

هو سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري، نزل في التيم فنسب إليهم.

روى عن أنس بن مالك ﷺ وأبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه ابنه معتمر وشعبة بن الحجاج وغيرهما.

قال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل والنسائي: ثقة.

وقال يحيى بن سعيد: ما روى عن الحسن وابن سيرين صالح،إذا قال : سمعت أو حدثنا.

وقال يحيى بن معين: كان يدلس.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من المد لسين - وهم: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة -، وقال: تابعي مشهور، من صغار تابعي أهل البصرة، وكان فاضلاً، وصفه النسائي وغيره بالتدليس.

وقال في التقريب: ثقة، عابد.

وهو من الرابعة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، وهو ابن سبع وتسعين. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥٣٩/١٢٤/٤، وتهذيب الكمال ٢٥٣١/٥/١٢، وميزان الاعتدال ٣٤٨١/٢١٢/٢، وتهذيب التهذيب ٢٠١/٤-٢٠٢، والتقريب ص٤٠٩/ ت٢٥٩٠، وتعريف أهل التقديس ص١١٧/ت٥٤).

- أبو العلاء:

هو يزيد بن عبد الله بن الشخير، العامري، أبو العلاء البصري.

ثقة.

تقدمت ترجمته في (ح٣٧).

- سمرة بن جندب:

هو سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، حليف الأنصار.

صحابي مشهور.

تقدمت ترجمته في (ح١٢).

الحكم على الحديث:

موقوف صحيح، رواته كلهم ثقات، وله شواهد عن أبي بن كعب وابن عباس ﭬ موقوفًا عليهما، وعن عكرمة ومجاهد وسعيد بن جبير وقتادة؛ كما عند ابن جرير في تفسيره (١٤٦/٩-١٤٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٦٣٢/٥-١٦٣٤).

١٢٤- عن الصَّعْبِ بن مُنْقِد ﷺ: "أنَّه استحفَر النبيَّ ﷺ حَفِيرة، فأحفَره، وأمَرَه ألا يمنعَ أحدًا، وكانَ اسمُه عبدَ الحَارث، فسمَّاه عبدَ الله، وكانَ رجلاً من بني قيس، فحفرَ فجَاءت مَالحةً مَرةً، وكانَ فيها دوابّ، فدفعَ إليه سَهْمًا فوضَعه فيها، فعذبَ مَاؤها، وذهبَ ما فيها من الدوابِّ".

تخريج الحديث:

قال ابن حجر: قال أبو علي بن السكن[١]: الصَّعْب بن مُنْقِد القيسي حديثه ليس بالقائم، ثم أورد عن محمد بن أبي أسامة، عن عبد الله بن أحمد القطان، حدثنا عبد الرحمن ابن عمرو بن جبلة الباهلي، حدثتنا سلامة بنت عمرو القادسية، سمعت جدتي أم البنين تحدث عن أبيها الصَّعْب[٢] بن مُنْقِد...فذكر الحديث قال:لم يروه غير عبد الرحمن بن جبلة. انتهى كلام ابن السكن. وقد ذكره الخطيب في ذيل المؤتلف، وأخرج هذا الحديث من طريق أحمد بن محمد بن علي الديباجي، عن أحمد بن عبد الله بن زياد التستري، حدثنا عبد الرحمن ابن عمرو بن جبلة فذكره لكنه قال: الصعب بن منقذ، بذال معجمة، بدل الدال، وقال: فكان اسمه عبد الوارث، هكذا بواو بدل الحاء المهملة، وعنده - أيضًا - بلفظ: وكان رجل من بني قيس يحفر[٣].

قلت: هكذا أورده ابن حجر من طريق ابن السكن، ولم يسق إسناده من أوله حيث محمد بن أبي أسامة الحلبي[٤] من شيوخ أبي زرعة الدمشقي[٥]، وأبو زرعة توفي سنة إحدى وثمانين ومائتين[٦]، وأبو علي بن السكن كان مولده سنة أربع وتسعين ومائتين[٧]، فعلى هذا من البعيد أن يكون محمد بن أبي أسامة شيخًا لابن السكن.

وإسناد الحديث ضعيف، فقد قال أبو علي ابن السكن: حديثه ليس بالقائم. وذكر أنه لم يروه غير عبد الرحمن بن جبلة، وعبد الرحمن قال عنه أبو حاتم: كان يكذب، وقال الدارقطني: متروك يضع الحديث[٨].

(١) قال ابن حجر في الإصابة (٢٢٧/٦): ذكره ابن فتحون عن ابن السكن.
(٢) قال ابن حجر في الإصابة (٢٢٧/٦): لعل الصعب كان لقب عبد الله.
(٣) الإصابة (١٤٠/٥-١٤١) باختصار وتصرف يسير.
(٤) لم أقف على ترجمة له.
(٥) ينظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٧٨٤/٢-٧٨٥).
(٦) ينظر: التقريب (ص٥٩٢-٥٩٣/ت٣٩٩٠).
(٧) ينظر: سير أعلام النبلاء (١١٧/١٦).
(٨) ينظر: لسان الميزان (٤٢٤/٣).

١٢٥- عن عَبْدِ الله بنِ حَكِيم الضَبِّي ﵁ أنَّه وَفدَ على النبيِّ ﷺ، فقالَ: ((ما اسمُك؟))، قالَ: عبدُ الحَارثِ بن حَكِيم، قالَ: ((أنتَ عبدُ اللهِ))، وولاه صَدقَاتِ قومِهِ.

تخريج الحديث:

أخرجه سيف بن عمر في الفتوح[١]- كما في الإصابة (٦/٥٩-٦٠) [٢]- عن الصَّعْبِ ابن عَطية، عن بِلالِ بن أبي هِلال، عن أبِيه، عن الحَارثِ[٣] بن حَكِيم الضَبِّي ﵁ به.

وأخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (١/٤٤١) من طريق سيف بن عمر، عن الصعب بن هلال الضبي، عن أبيه، عن الحارث بن حكيم الضبي بنحوه[٤].

وقال ابن الأثير في أسد الغابة (٣/١٤٤): روى الدارقطني[٥] بإسناده، عن سيف بن عمر، عن الصعب بن عطية، عن بلال بن أبي بلال الضبي، عن أبيه قال: وفد عبد الحارث ابن زيد الضبي على النبي ﷺ، فانتسب له، فدعاه فأسلم، وقال: ((أنت عبد الله، لا عبد الحارث)). فقال: صدق رسول الله ﷺ وبرّ، لا تقوى إلا بعصمة، ولا عمل إلا بتوفيق، وأحق ما عمل له الثواب، وأحق ما حذر منه العقاب، رضينا بالله ربًا، وانتهينا إلى أمره لنصيب من وعده، ونسلم من وعيده. ورجع ولم يهاجر.

قال ابن الأثير: هذا الاسم أخرجه أبو موسى هاهنا[٦]، وفي عبد الله بن حكيم الضبي، وروى عن سيف عن الصعب، وذكر مثل هذا. وذكره أبو عمر في عبد الله بن الحارث. والصحيح أنه: عبد الله بن زيد، كما ذكره أبو موسى، ووافقه عليه ابن ماكولا، وابن حبيب، وابن الكلبي وغيرهم، ولعل أبا عمر قد رأى عبد الحارث فظنه عبد الله بن الحارث، وأما أبو موسى فلا أعلم لم جعله ترجمتين، وغاية ما في الأمر أن اسم أبيه اختلف فيه، ولم يكن وفد ضبة من الكثرة بحيث يكون فيهم ثلاثة، كانت أسماؤهم عبد الحارث، فغيره رسول الله ﷺ وجعله عبد الله.

---

(١) لم أجده في مطبوعة الردة والفتوح.

(٢) قال ابن حجر: ذكره الدارقطني من طريق سيف بن عمر في الفتوح.

(٣) سقط (عبد) من مطبوعة الإصابة، يدل لهذا قول ابن حجر في إثر هذا الحديث: وفي رواية (عن الحارث بن حكيم)، والصحيح عبد الحارث، كذا قال أبو موسى. اه. قلت: وقد جاء على الصواب في أسد الغابة (٣/١١٠).

(٤) الذي يظهر أن في إسناده تحريفًا مقارنة بالطريق السابق.

(٥) ذكر ابن حجر في الإصابة (٦/٩١) أنه في كتاب المؤتلف للدارقطني. ولم أجده في المطبوعة.

(٦) أي في ترجمة عبد الله بن زيد الضبي.

دراسة إسناده عند سيف بن عمر:

- الصعب بن عطية:

لم أقف على ترجمة له. وقد جاء في ترجمة سيف بن عمر أنه يروي عن الصعب بن عطية بن بلال(١).

- بلال بن أبي هلال:

لم أقف على ترجمة له. وتقدم أنه جاء اسمه في بعض الطرق: بلال بن أبي بلال الضبي.

- عن أبيه:

لم أقف على ترجمة له.

- عبد الله بن حكيم الضبي:

اختلف في اسمه، وتقدم في التخريج أن ابن الأثير رجح أن اسمه عبد الله بن زيد الضبي، وأن هذا الذي ذكره أبو موسى، ووافقه عليه ابن ماكولا، وابن حبيب، وابن الكلبي وغيرهم.

وفد عبد الله بن زيد على النبي ﷺ، وكان اسمه عبد الحارث، فسماه عبد الله، وولاه صدقات قومه.

قال ابن الأثير: قد ذكره هشام الكلبي ونسبه، فقال: عبد الحارث بن زيد بن صفوان ابن صباح بن طريف بن زيد بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن كعب بن ربيعة بن ثعلبة بن سعد بن ضبة.

له ترجمة في : (الاستيعاب ١٤٩٤/١٣٩/٦، وأسد الغابة ٨٧١/٤٤١/١ و٣/ ١٠٠/ ٢٨٧٤ و٢٩٠٠/١١٠/٣ و٢٩٥٥/١٤٤/٣، والإصابة ٤٦٢٤/٥٩/٦ و٤٦٧٨/٩١/٦).

الحكم على الحديث:

في إسناده رواة لم أقف على تراجم لهم.

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٣٢٤/١٢).

١٢٦ـ عبدُ الحَارثِ بن أنَس بن الديّان الحَـارثِي ﷺ غيَّر النبـيُّ ﷺ اسمَه؛ فسمَّاه عبدَ الرحمن.

تخريج الحديث:

قال ابن حجر في الإصابة (٢٥٦/٦): ... ويحتمل أن يكون النبي ﷺ غيَّر اسمه، فسماه عبد الرحمن.

وقال ـ أيضًا ـ في الإصابة (٢٦٤/٦): عبد الرحمن بن أنس: تقدم في عبد الحارث بن أنس أن النبي ﷺ غيَّر اسمه، فقال: ((أنت عبد الله))، وقيل: ((عبد الرحمن)). اهـ

قلت: هكذا ذكره ابن حجر احتمالاً، وذلك بناءً على ما عُلِم من هديه ﷺ أنه كان يأمر بتغيير الأسماء المعبدة لغير الله.

١٢٧ - عن الزُبيرِ بن بَكَّار قال: "كانَ عبدُ الله بن شِهَاب بن عبد الله بن زُهْرة بن كِلاب الزُهْرِيّ اسمَه عبد الجانّ، فسمَّاه النبيُّ ﷺ عبدَ الله".

تخريج الحديث:

هكذا ذكره ابن حجر في الإصابة (١١٩/٦) عن الزبير بن بكار بلا إسناد[١].

وقاله - أيضًا - ابن سعد في الطبقات الكبير (١١٧/٤) بلا إسناد.

(١) ينظر - أيضًا - الإصابة (١٢٠/٦).

١٢٨- عن عَبْدِ اللهِ بنِ الحَارِث - رَضِيَ اللهُ عَنهما -: "أنَّ عبدَ شَمس بن الحَارِث بنِ عَبْدِ المُطَّلب خرجَ من مكةَ قَبْل الفَتحِ مهاجرًا إلى رسولِ اللهِ ﷺ مسلمًا، فقدمَ على رسولِ اللهِ ﷺ فسمَّاه عبدَ الله، وخرجَ مع رسولِ اللهِ في بعضِ مغازيهِ، فماتَ بالصَّفْرَاء، فدفنه النبي ﷺ في قميصه - يعني قميصَ النبي ﷺ -، وقدْ قالَ النبي ﷺ: ((سَعيدٌ أدركَتْه السَعادة))".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير (٤/٤٥)، فقال: أخبرنا عليُ بن عِيسى النَوفلي، عن أبيه، عن عمِّه إسحاق بن عبد الله، عن جدِّه عَبْدِ الله بنِ الحَارِث بنِ نَوفل، وعن إسحاق ابن الفَضْل، عن أشياخِه به.

قال ابن حجر: عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ، كان اسمه عبد شمس، فغيره النبي ﷺ. قاله مصعب الزبيري.

وذكره الطبراني في الصحابة وساق من طريق عبد الله بن الحارث بن نوفل بن[1] عبد شمس بن الحارث خرج من مكة قبل الفتح مهاجرًا، فقدم المدينة، فسماه النبي ﷺ عبد الله، وخرج معه في غزاة فمات بالصفراء.

وهكذا ذكره ابن سعد والبغوي عنه[2].

دراسة إسناده عند ابن سعد من طريق عبد الله بن الحارث:

- علي بن عيسى النوفلي:

هو علي بن عيسى بن عبد الله بن عبد الله بن الحارث النوفلي، الهاشمي[3].

لم أقف على ترجمة له.

- عن أبيه:

هو عيسى بن عبد الله بن عبد الله بن الحارث النوفلي، الهاشمي[4].

لم أقف على ترجمة له.

- إسحاق بن عبد الله:

هو إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي.

روى عن أبيه وابن عباس ﷺ وغيرهما، وروى عنه قتادة وابن أخيه عيسى بن عبد الله ابن عبد الله بن الحارث وغيرهما.

قال العجلي: مدني ثقة.

---

(١) الصواب (أن).

(٢) الإصابة (٦/٤٥) باختصار.

(٣) استفدت نسبه من ترجمة إسحاق بن عبد الله التي ستأتي.

(٤) ينظر: التعليق السابق.

وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.
وهو من الثالثة. وأخرج له أبو داود.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٧٩٠/٢٢٧/٢، وتهذيب الكمال ٣٦٥/٤٤٢/٢، وتهذيب التهذيب ٢٣٩/١، والتقريب ص١٣٠/ت٣٦٨).
- عبد الله بن الحارث بن نوفل:
هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي، أبو محمد المدني، لقبه بَبَّة.
أمير البصرة، لأبيه وجده صحبة.
ذكر ابن سعد: أنه لما ولد أتت به أمُّه النبيَّ ﷺ فتفل في فيه، ودعا له.
وقال ابن عبد البر: أجمعوا على ثقته.
وقال ابن حجر في التقريب: له رؤية.
وقال العلائي: ذكره ابن عبد البر في الصحابة كذلك، ولا صحبة له؛ بل ولا رؤية، وحديثه مرسل قطعًا[1]. اهـ
قلت: الظاهر من ترجمته أن له رؤية.
مات سنة تسع وسبعين، ويقال: سنة أربع وثمانين. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (طبقات ابن سعد ١٤٣٥/٢٨/٧ و٣٨٠٩/٩٩/٩، والجرح والتعديل ١٣٦/٣٠/٥ ، ومعرفة الصحابة ١٦٠٣/١٦١٧/٣، والاستيعاب ١٥٠٠/١٤٣/٦، وتهذيب الكمال ٣٢١٦/٣٩٦/١٤، وتهذيب التهذيب ١٨٠/٥-١٨١، والتقريب ص٤٩٨/ ت٣٢٨٢، والإصابة ٦١٦٤/٢٠٠/٧).

الحكم على الحديث:

في إسناده رواة لم أقف على تراجمهم.

غريب الحديث:

قوله: بالصَّفْرَاء.
قال ابن منظور: الصفراء شعب بناحية بدر[2].

---

(١) جامع التحصيل (ص٢٠٨).
(٢) لسان العرب (٣٦٢/٧) مادة صفر.

١٢٩- عبدُ الله بن الحَارِث بن كَثير الأعْرَج الغَامِدي ﵁ كانَ اسمُه عبدَ شمس، فغيَّره النبيُّ ﷺ لمَّا وفَدَ عليه.

تخريج الحديث:

قال ابن حجر في الإصابة (٤٧/٦): عبد الله بن الحارث بن كثير، أبو ظبيان الأعرج، الغامدي، قال ابن الكلبي: كان اسمه عبد شمس، فغيَّره النبيُّ ﷺ لما وفد عليه، وكتب له كتابًا. اهـ

قلت: لم أقف على إسناده.

١٣٠- عن ابن الكلبي قال: "لـه (أي عبد الله بن أبي عَوْف بن عُوَيف البَجَلِي) وفادة، وكانَ اسمُه عبدَ شمس، فغيَّره النبيُّ ﷺ".

تخريج الحديث:

قال ابن حجر في الإصابة (١٨٧/٦): عبد الله بن أبي عوف بن عويف بن مالك بن كيسان بن ثعلبة بن عمرو بن يشكر البجلي، ذكره ابن الكلبي وقال: له وفادة، وكان اسمه عبد شمس فغيَّره النبي ﷺ.

وذكره الطبري في الصحابة، واستدركه ابن فتحون، وابن الأثير(١).

قلت: لم أقف على إسناده.

(١) أسد الغابة (٣١١١/٢٥٥/٣).

١٣١- عن عبدِ الرحمنِ بن سَمُرَةَ ﵁ قالَ: "كانَ اسمِي في الجاهليةِ عبدَ كُلالٍ[(١)]، فسمَّاني النبيُّ ﷺ عبدَ الرحمن".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٢٤٤/١٢٢/٨)، فقال: حدثنا محمدُ بن يحيى، حدثني أبو عُبيد الله ابن أخي هلال اليانيِّ، قال: حدثني محمدُ بن إبراهيم العطارُ، قال: حدثنا ناصحٌ أبو العلاء، عن عمَّار بن أبي عمَّار، عن عبدِ الرحمنِ بن سَمُرَةَ ﵁ به.

قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن عمار بن أبي عمار، عن عبد الرحمن بن سمرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو عبيدة بن هلال[(٢)].

وأخرج الخطيب في تالي تلخيص المتشابه (٢٢/٧٦/١) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١٥/٣٤-٤١٦) - من طريق أحمد بن محمد بن عمرو بن مصعب الكندي، عن عمر بن محمد بن الحسين البخاري، عن أبيه، عن عيسى بن موسى غنجار، عن عبد الله ابن كيسان، عن عمر بن عبد الواحد، عن مجاهد، عن ابن عباس: أن ابن سمرة كان اسمه عبد كلال، فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن. وفي آخره زيادة.

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ فيه أحمد بن محمد بن عمرو بن مصعب الكندي، وهو يضع الحديث كما في ترجمته في (ح١٨).

وأخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١٥/٣٤) من طريق قتيبة بن سعيد، عن المفضل ابن فضالة، عن ابن جريج قال: كان اسم عبد الرحمن بن سمرة عبد كلال، فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن.

قال ابن عساكر: هذا منقطع.

وأخرج الطبراني في الأوسط (٦٩٨١/٤٩٦/٧) من طريق عبد العزيز بن المنيب أبي الدرداء المروزي، عن إسحاق بن عبد الله بن كيسان، عن أبيه، عن عكرمة قال: كان عبد الرحمن بن سمرة اسمه عبد كلوب[(٣)]، فسماه رسولُ الله ﷺ عبدَ الرحمن. وفي آخره زيادة.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عكرمة إلا عبد الله بن كيسان، ولا رواه عن عبد الله إلا ابنه إسحاق، تفرد به أبو الدرداء. اهـ

قلت: إسناده ضعيف، قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط مرسلاً من

---

(١) قال ابن حجر في فتح الباري (٥١٨/١١): بضم أوله والتخفيف.

(٢) قال محقق الكتاب: هكذا جاء في الأصل ونسخة الحرم (أبو عبيد الله بن هلال)، وجاء في السند (أبو عبيد الله ابن أخي هلال).

(٣) وهكذا جاء في مجمع الزوائد (٥٥/٨). وسيأتي في كلام المزي أنه قيل في أسمائه: (عبد كلول).

طريق إسحاق ابن عبد الله بن كيسان وهو ضعيف[١]. قال ابن حجر: وهذا لم يصرح فيه عكرمة بأنه حمله عن عبد الرحمن لكنه محتمل... ثم نقل كلام الطبراني، ثم قال: عبد الله بن كيسان ضعفه أبو حاتم الرازي، وابنه إسحاق لينه أبو أحمد الحاكم[٢].

قال المزي في ترجمة عبد الرحمن بن سمرة ﷺ: يقال: كان اسمه عبد كلال، ويقال: عبد كلول، ويقال: عبد الكعبة، فلما أسلم سماه النبي ﷺ عبد الرحمن[٣].

دراسة إسناده عند الطبراني:

- محمد بن يحيى:

هو محمد بن يحيى بن منده، واسم منده: إبراهيم بن الوليد بن سندة، أبو عبد الله العبدي مولاهم، الأصبهاني. جد صاحب التصانيف الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد.

روى عن إسماعيل بن موسى السدي وعبد الله بن معاوية الجمحي وغيرهما، وروى عنه القاضي أبو أحمد العسال وأبو القاسم الطبراني وغيرهما.

قال أبو الشيخ: هو أستاذ شيوخنا، وإمامهم.

وقال ابن أبي حاتم: صدوق، ثقة من الحفاظ.

مات سنة إحدى وثلاث مائة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥٦٤/١٢٥/٨، وسير أعلام النبلاء ١٠٧/١٨٨/١٤).

- أبو عبد الله ابن أخي هلال الياني:

لم أقف على ترجمة له.

- محمد بن إبراهيم العطار:

لم أقف على ترجمة له.

- ناصح أبو العلاء:

هو ناصح بن العلاء، أبو العلاء البصري، مولى بني هاشم.

روى عن عمار بن أبي عمار، وروى عنه مسلم بن إبراهيم وعلي بن المديني وغيرهما.

قال المزي: له حديث عن عمارة بن أبي عمارة: كنت مع عبد الرحمن بن سمرة في يوم مطير.. الحديث في ترك الجمعة لأجل المطر. ولا يعرف له

(١) مجمع الزوائد (٥٥/٨).

(٢) فتح الباري (٦١٦/١١).

(٣) تهذيب الكمال (١٥٨/١٧).

غيره.
قال الدوري عن ابن معين: ثقة.
وقال ابن شاهين في الثقات: قال ابن المديني: ناصح بن العلاء ثقة.
وقال الآجري عن أبي داود: ثقة.
وقال الدارقطني والحاكم أبو عبد الله: ثقة.
وقال الدوري عن ابن معين: ضعيف.
وقال البخاري: منكر الحديث.
وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه، فقال: شيخ بصري، وحرك رأسه، وهو منكر الحديث.
وقال النسائي: ضعيف.
وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم.
وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًّا على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.
وقال الدارقطني: ليس بالقوي. اهـ
قلت: الراجح ما قال ابن حجر في التقريب: لين الحديث.
وهو من الثامنة. وذكر في التقريب تمييزًا.
له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ٣١٠/٤/١٩١١، والجرح والتعديل ٥٠٣/٨/٢٣٠٤ ، والمجروحين ٥٥/٣، والكامل ٤٨/٧/١٩٨٠، وتهذيب الكمال ٢٦٤/٢٩/٦٣٥٥ ، وميزان الاعتدال ٢٤٠/٤/٨٩٨٩، وتهذيب التهذيب٤٠٣/١٠ ، والتقريب ص٩٩٤/ت٧١١٧).
- عمار بن أبي عمار:
هو عمار بن أبي عمار، مولى بني هاشم، أبو عمر، ويقال: أبو عبد الله.
روى عن عبد الرحمن بن سمرة وابن عباس ﭫ وغيرهما، وروى عنه شعبة بن الحجاج وناصح أبو العلاء وغيرهما.
قال أحمد وأبو داود: ثقة.
وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ثقة، لا بأس به.
وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ.
وقال النسائي: ليس به بأس.
وقال البخاري في الأوسط بعد أن ساق له حديثًا: لا يتابع عليه، ثم قال: وكان شعبة يتكلم فيه.
وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، ربما أخطأ. اهـ
قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه الأكثر.
وهو من الثالثة، مات بعد العشرين ومائة. وأخرج له الجماعة سوى

البخاري.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦/٣٨٩/٢١٦٧، وتهذيب الكمال ٢١/١٩٨/٤١٦٧، وتهذيب التهذيب ٧/٤٠٤، والتقريب ص٧٠٩/ت٤٨٦٣).

- عبد الرحمن بن سمرة:

هو عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس العبشمي، أبو سعيد، يقال: كان اسمه عبد كلال.

صحابي من مسلمة الفتح، افتتح سجستان، ثم سكن البصرة، ومات بها سنة خمسين أو بعدها. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥/٢٣٨/١١٢٦، ومعرفة الصحابة٤/١٨١٦/١٨١٣ ، والاستيعاب ٦/٥٠/١٤٢٢، وتهذيب الكمال ١٧/١٥٧/٣٨٤١، وتهذيب التهذيب ٦/١٩٠-١٩١، والتقريب ص٥٨١/ت٣٩١٣، والإصابة ٦/٢٨٤/ ٥١٢٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه ناصح بن العلاء، وهو لين الحديث، وفيه رواة لم أقف على تراجمهم.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه ناصح أبو العلاء، وهو ضعيف[١].

(١) مجمع الزوائد (٨/٥٥).

١٣٢- عن رزقِ اللهِ بن عبد الوهَّاب التَّمِيمي قالَ: "كانَ اسمُ عبدِ الله بن الهَيْثَم عبدَ اللاَّت، فسمَّاه النبي ﷺ عبدَ الله".

تخريج الحديث:

قال ابن ماكولا في الإكمال (١٠٩/١): قال لي رزق الله بن عبد الوهاب به[١].اهـ

قلت: هكذا ذكره ابن ماكولا عن رزق الله، ولم أقف على إسناده.

(١) ينظر: أسد الغابة (٣٠٦/٣) والإصابة (٩٧/١).

١٣٣ـ عبدُ منـاف بـن عبد الأسـدِ المخزومـيِّ ﷺ غيَّـر اسـمه النبـيُ ﷺ؛ فسمَّاه عبدَ الله.

تخريج الحديث:

قـال ابـن حجـر فـي الإصـابة (٦/٣٣٩): عبـد منـاف بـن عبـد الأسـد المخزومي، أبو سلمة، مشهور بكنيته، غيره النبي فسماه عبد الله. اهـ

قلت:لم أقف على إسناده.

١٣٤- عن النَّزَّالِ بن سَبْرَةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((إنَّا كُنَّا وأنتم في الجَاهليةِ بَني عبدِ منَاف، فنحنُ اليومَ بنو عَبد اللهِ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٢٤٩٠/٤١٢/٦)، فقال: حدَّثنا وكيعٌ، عن مِسْعَر، عن عبدِ الْمَلِكِ بن مَيْسَرَةَ، عن النَّزَّالِ به.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير (٢٠٦/٨).

والبخاري في التاريخ الكبير (١١٧/٨)، والتاريخ الأوسط (٢٩/٢٧٠/١).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٢٣٩/٢٨٢/٨).

كلهم من طريق مسعر، عن عبد الملك بن ميسرة، عن النزال بن سبرة نحوه، وعند ابن سعد والبخاري في الأوسط زيادة في آخره من كلام مسعر.

وجاء عند ابن سعد والبخاري في تاريخيه من طريق خلاد بن يحيى أن النزال بن سبرة قال: قال لنا رسول الله ﷺ.

وجاء عند ابن سعد والطحاوي من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين أن النزال بن سبرة قال: قال رسول الله ﷺ لقومه.

قال الطحاوي:لم يكن ذلك بسماع النزال إياه من رسول الله ﷺ، ولا بحضوره إياه من قوله، وإنما هو بسماع قومه إياه منه، وبمحضرهم له من قوله.

دراسة إسناده عند ابن أبي شيبة:

- وكيع:

هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي.

ثقة، حافظ، عابد.

تقدمت ترجمته في (ح٥).

- مسعر:

هو مسعر بن كدام، بكسر أوله وتخفيف ثانيه، ابن ظهير الهلالي، أبو سلمة الكوفي.

روى عن أبي بكر بن عمارة وعبد الملك بن ميسرة - وروايته عنه في البخاري - وغيرهما، وروى عنه خلاد بن يحيى ووكيع - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما.

قال شعبة: كنا نسمي مسعرًا المصحف.

وقال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: أيما أثبت هشام الدستوائي أو مسعر؟ قال: ما رأيت مثل مسعر، كان مسعر من أثبت الناس.

وقال أبو طالب عن أحمد: كان ثقةً، خيارًا، حديثه حديث أهل الصدق.

وقال الذهبي في الميزان: حجة، إمام، ولا عبرة بقول السليماني: كان من المرجئة مسعر وحماد بن أبي سليمان ... وسرد جماعة.

قلت (أي الذهبي): الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء؛ لا ينبغي التحامل على قائله.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، فاضل.

وهو من السابعة، مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٦٨٥/٣٦٨/٨، وتهذيب الكمال٥٩٠٦/٤٦١/٢٧ ، وميزان الاعتدال ٨٤٧٠/٩٩/٤، وتهذيب التهذيب ١١٣/١٠-١١٥، والتقريب ص٩٣٦/ ت٦٦٤٩).

- عبد الملك بن ميسرة:

هو عبد الملك بن ميسرة الهلالي، أبو زيد العامري، الكوفي الزرّاد.

روى عن طاوس بن كيسان والنزال بن سبرة وغيرهما، وروى عنه شعبة بن الحجاج ومسعر بن كدام وغيرهما.

قال ابن معين وابن خراش والنسائي: ثقة.

وقال أبو حاتم: ثقة صدوق.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من الرابعة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٧١٧/٣٦٥/٥، وتهذيب الكمال٣٥٦٦/٤٢١/١٨ ، وتهذيب التهذيب ٤٢٦/٦، والتقريب ص٦٢٨/ت٤٢٤٩).

- النزال بن سبرة:

هو النزال بن سبرة، بفتح المهملة وسكون الموحدة، الهلالي، كوفي.

روى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - وغيرهما، وروى عنه عبد الملك بن ميسرة والشعبي وغيرهما.

قال ابن معين: ثقة، لا يسئل عنه.

وقال العجلي: كوفي، تابعي، ثقة، من كبار التابعين.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، وقيل: إن له صحبة.

وقال في الإصابة[١]: ذكره مسلم وابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين، وقال الدارقطني: تابعي كبير، وكذا ذكره في التابعين: البخاري وابن

(١) ذكره ابن حجر في القسم الثالث من حرف (النون) وهم المخضرمون.

أبي حاتم وابن حبان[1] وآخرون، قال ابن عبد البر: ذكروا أنه رأى النبي ﷺ، ولا أعلم له رواية إلا عن علي وابن مسعود، وهو معدود في كبار التابعين. وقال المزي في سند أبي مسعود: النزال بن سبرة له صحبة[2]، وتبع في ذلك أبا مسعود الدمشقي وابن عساكر[3]، وقال في التهذيب: مختلف في صحبته. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة من التابعين، حيث عدَّه أكثر المتقدمين في التابعين، ويؤيده ما قيل: إن روايته عن أبي بكر الصديق مرسلة.

وهو من الثانية. وأخرج له البخاري وأبو داود والترمذي في الشمائل، والنسائي وابن ماجه.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٢٧٩/٤٩٨/٨، وثقات ابن حبان ٤١٨/٣ و٤٨٢/٥، والاستيعاب ٢٦٥٥/٣٦٣/١٠، وتهذيب الكمال ٦٣٩١/٣٣٤/٢٩، وجامع التحصيل ص٢٩٠/ت٨٢٦، والإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة١٠٤٤/٢١٥/٢، وتهذيب التهذيب٤٢٣/١٠-٤٢٤، والتقريب ص٩٩٨/ت٧١٥٥، والإصابة٨٨٥٧/٢٠٧/١٠).

الحكم على الحديث:

مرسل صحيح؛ رواته ثقات، وتقدم في التخريج أن النزال بن سبرة لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ، وتقدم - أيضًا - في ترجمته رجحان القول بأنه من التابعين.

(١) ذكره ابن حبان في موضعين: مرة في الصحابة، وأخرى في التابعين.
(٢) ينظر: تحفة الأشراف (١٣٠/٧).
(٣) وكذلك الحميدي كما في تهذيب التهذيب.

١٣٥- عن ابن القدَّاح قال: "محمَّد بن خَليفة بن عَامِر شَهد الفتحَ، وكان اسمُه عبدَ مناة، فسمَّاه النبيُّ ﷺ محمَّدًا".

تخريج الحديث:

قال ابن حجر في الإصابة (١١٤/٩): محمد بن خليفة بن عامر، قال ابن القداح: شهد الفتح، وكان اسمه عبد مناة، فسماه النبي ﷺ محمدًا. أخرجه ابن شاهين عن ابن أبي داود عنه. اهـ

قلت: هكذا قال ابن القداح، ولم يذكر إسناده، وقد قال الذهبي في الميزان (٤٨٩/٢): عبد الله بن محمد بن عمارة بن القداح الأنصاري، مدني، أخباري عن أبي ذئب ونحوه، مستور ما وثق، ولا ضعف، وقلَّ ما روى.

١٣٦- عن هَانئ بن يَزيد ﵁ قالَ: "إنه لمَّا وفدَ إلى النبيِّ ﷺ مع قومهِ، فسمعهم النبيُّ ﷺ وهم يكنُّونه بأبي الحَكم ، فدعاه النبيُّ ﷺ، فقالَ: إنَّ اللهَ هو الحَكم، وإليه الحُكم، فلِمَ تكنيت بأبي الحَكم؟، قال: لا، ولكنَّ قومي إذا اختلفوا في شيءٍ أتوني فحكمت بينهم، فرضيَ كِلا الفريقين، قال: ما أحسنَ هذا!، ثم قال: ما لكَ من الولدِ؟، قلتُ: لي شريح، وعبد الله، ومسلم، بنو هانئ، قالَ: فمن أكبرهم ؟، قلتُ: شريح، قالَ: فأنتَ أبو شريح، ودعا له وولده، وسمع النبيُّ ﷺ قومًا يسمّون رجلاً منهم: عبدَ الحَجر، فقالَ النبيُّ ﷺ: ما اسمُك؟، قال: عبدُ الحجر، قال: لا، أنت عبدُ الله[1]". قال شريح: "وإنَّ هانئًا لما حضرَ رجوعه إلى بلادِه أتى النبيَّ ﷺ، فقال: أخبرني بأي شيء يوجب لي الجنَّة ؟ قال: ((عليكَ بحسنِ الكَلامِ، وبذلِ الطَّعام))".

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري - واللفظ له - في الأدب المفرد (ص٣٥٥/ح٨١١)، فقال: حدثنا أحمدُ بن يَعقوب، قال: حدثنا يزيدُ بن المِقدام بن شريح بن هَانئ الحَارثِي ، عن أبيه المِقدامِ ، عن شريح بن هَانئ قال: حدثني هانئ بن يزيد ﵁ به.

وأخرجه أبو داود في الأدب: باب في تغيير الاسم القبيح (ح٤٩١٦).

والنسائي في آداب القضاة: باب إذا حكموا رجلاً فقضى بينهم (ح٥٣٨٧)، وفي الكبرى (ح٥٩٤٠). ومن طريقه الدولابي في الكنى والأسماء (٤٠٧/٢٢٥/١).

وابن سعد في الطبقات الكبير (١٧١/٨-١٧٢).

وابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٩٠١/٢٦٢/٥).

والبخاري في التاريخ الكبير (٢٢٧/٨-٢٢٨)، وخلق أفعال العباد (٢٥٩/١٣٦/٢).

وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير - السفر الثاني - (٢٤٨٠/٥٩٥/١ و٢٤٨١).

وابن أبي الدنيا في الصمت (ص١٧٥/ح٣٠١).

والخرائطي في مكارم الأخلاق (١٣١/١٥٥/١) - ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب (١١٤٠/١٨٠/٢) -.

وابن حبان في صحيحه (٤٩٠/٢٤٣/٢) و(٥٠٤/٢٥٧/٢).

---

(١) جاء في معرفة الصحابة لأبي نعيم أن هذا الرجل هو: عبد الله بن عبد المدان. وينظر: الأمالي للقالي (١٩٨/١-١٩٩). والإصابة (١٤٧/٦).

والطبراني في الكبير (٤٦٤/١٧٨/٢٢) و(٤٦٥/١٧٩/٢٢ و٤٦٦) و(١٨٠/٢٢/ ٤٦٧ و٤٦٨ و٤٦٩ و٤٧٠).

والحاكم في المستدرك (٦١/٧٤/١) و(٦٢/٧٥/١) و(٧٧٤١/٣١٠/٤)، وقال في الموضع الأول: هذا حديث مستقيم، وليس له علة، ولم يخرجاه، والعلة عندهما فيه أن هانئ بن يزيد ليس له راو غير ابنه شريح. وقال في الموضع الثالث: تفرد به قيس عن المقدام، وأنا ذاكر بعده حديثًا تفرد به مجالد بن سعيد، وليسا من شرط هذا الكتاب.

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٧٤٩/١٤٨٠/٣) و(٦٥٤٧/٢٧٤٧/٥).

والبيهقي في السنن الكبرى (١٤٥/١٠).

والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٥/٢).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٦/٢٣-٦٧).

كلهم من طرق عن المقدام بن شريح بن هانئ، عن أبيه، عن جده مختصرًا، وهو عند أبي نعيم في الموضع الثاني بنحوه.

دراسة إسناده عند البخاري في الأدب المفرد:

- أحمد بن يعقوب:

هو أحمد بن يعقوب المسعودي، أبو يعقوب أو أبو عبد الله الكوفي.

روى عن عبد الرحمن بن الغسيل ويزيد بن المقدام بن شريح وغيرهما، وروى عنه البخاري ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهما.

قال العجلي: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الحاكم: كوفي، قديم، جليل.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: أدركناه، ولم نكتب عنه.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ثقة، فقد أخرج له البخاري، ووثقه عدة من العلماء، أما عدم كتابة أبي زرعة وأبي حاتم عنه؛ فليس فيه ما يدل على ضعفه، لأن أهل العلم قد يتركون الكتابة عن الشيخ لأمور لا تسقط حديثه مثل: أن يكون ليس عالي الإسناد، أو لتوليه عمل للحاكم.

وهو من التاسعة، مات سنة بضع عشرة ومائتين. وأخرج له البخاري.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٨٠/٨٠/٢، وتهذيب الكمال ١٢٩/٥٢٢/١، وتهذيب التهذيب ٩١/١، والتقريب ص١٠٢/ت١٣٠).

- يزيد بن المقدام بن شريح بن هانئ الحارثي:

هو يزيد بن المقدام بن شريح بن هانئ الكوفي، الحارثي.

روى عن أبيه، وروى عنه أحمد بن يعقوب المسعودي وقتيبة بن سعيد

وغيرهما.
قال ابن معين وأبو داود والنسائي: ليس به بأس.
وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.
وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.
وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: قال عبد الحق: ضعيف، ورد عليه ذلك ابن القطان، وقال: لا أعلم أحدًا قال فيه ذلك، وهو كما قال. اهـ
قلت: الراجح ما قال ابن حجر في التقريب: صدوق، أخطأ عبد الحق في تضعيفه.
وهو من الخامسة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، وفي أفعال العباد، وأبو داود والنسائي وابن ماجه.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٢٣٤/٢٨٩/٩، وتهذيب الكمال٧٠٥٣/٢٤٨/٣٢ ، وميزان الاعتدال ٩٧٥٦/٤٤٠/٤، وتهذيب التهذيب ٣٦٢/١١، والتقريب ص١٠٨٣/ ت٧٨٣٣).
- المقدام:
هو المقدام بن شريح بن هانئ بن يزيد الحارثي، الكوفي.
روى عن أبيه - وروايته عنه في مسلم - وقمير امرأة مسروق، وروى عنه ابنه يزيد وشعبة.
قال أحمد وأبو حاتم والنسائي: ثقة، زاد أبو حاتم: صالح الحديث.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.
وهو من السادسة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم والأربعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٣٩٥/٣٠٢/٨، وتهذيب الكمال٦١٦٣/٤٥٧/٢٨ ، وتهذيب التهذيب ٢٨٧/١٠، والتقريب ص٩٦٩/ت٦٩١٨).
- شريح بن هانئ:
هو شريح بن هانئ بن يزيد الحارثي، المذحجي، أبو المقدام الكوفي.
روى عن أبيه وأبي هريرة - رضي الله عنهما - وغيرهما، وروى عنه ابناه المقدام ومحمد وغيرهما.
قال ابن سعد وابن معين وأحمد والنسائي: ثقة.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.
وهو مخضرم، قتل مع ابن أبي بكرة بسجستان. وأخرج له البخاري في خلق أفعال العباد وفي الصحيح، ومسلم والأربعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٤٥٩/٣٣٣/٤، وتهذيب

الكمال٢٧٢٩/٤٥٢/١٢ ، وتهذيب التهذيب ٤/٣٣٠-٣٣١، والتقريب ص٤٣٥/ت٢٧٩٣).

- هانئ بن يزيد:

هو هانئ بن يزيد المذحجي، أبو شريح.

صحابي، نزل الكوفة. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، وفي أفعال العباد، وأبو داود والنسائي.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٤١٤/١٠٠/٩، ومعرفة الصحابة٢٩٩١/٢٧٤٧/٥ ، والاستيعاب٢٦٧١/٣٨٨/١٠، وتهذيب الكمال ٦٥٤٩/١٤٦/٣٠، وتهذيب التهذيب ٢٣/١١ ، والتقريب ص١٠١٨/ت٧٣١٥، والإصابة ٨٩٢٨/٢٣٢/١٠).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن؛ فيه يزيد بن المقدام، وهو صدوق.

ولم أقف على من تابعه على رواية الحديث بطوله، وقد تابعه على أجزاء من المتن: قيس ابن الربيع عند ابن سعد والطبراني والحاكم، وسفيان الثوري عند الطبراني والخرائطي، وشريك عند الطبراني.

أما ما جاء في الحديث من تغيير اسم عبد الحجر فلم أقف عليه إلا من رواية يزيد بن المقدام.

وقال الألباني: صحيح(١).

(١) صحيح الأدب المفرد (ص٣٠٢).

١٣٧- عن يزيد بن رُومان ومحمَّدِ بن كَعب قالا: "قدِمَ على رسولِ اللهﷺ نَفرٌ من بني هِلال فيهم عبدُ عوف بن أصرم بن عَمْرو بن شُعَيْثَة بن الهُزَم من رُؤيْبَة، فسأله عن اسمِه فأخبره، فقالَ: ((أنتَ عبدُ اللهِ))، وأسلم".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير (٢٦٣/١ و٢٦٧)، فقال: أخبرنا علي بن محمد القرشي، عن أبي مَعشر، عن يزيد بن رُومان ومحمد بن كعب ... ثم قال: رجع الحديث إلى حديث علي بن محمد القرشي، قالوا: به.

وأخرجه ابن شاهين في الصحابة - كما في أسد الغابة (٧٠/٣-٧١) - عن علي المدائني، عن أبي معشر، عن يزيد بن رومان بنحوه.

دراسة إسناده عند ابن سعد:

- علي بن محمد القرشي:

هو علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف، أبو الحسن، المعروف بالمدائني مولى عبد الرحمن بن سمرة القرشي، وهو صاحب الكتب المصنفة.

روى عن قرة بن خالد وشعبة وغيرهما، وروى عنه الزبير بن بكار والحارث بن أبي أسامة وغيرهما.

قال يحيى بن معين: ثقة، ثقة، ثقة.

وقال أبو قلابة: حدثت أبا عاصم النبيل بحديث، فقال: عمن هذا فإنه حسن؟ قلت: ليس له إسناد، ولكن حدثنيه أبو الحسن المدائني، فقال لي: سبحان الله! أبو الحسن إسناد.

وقال الحارث بن أبي أسامة: كان عالمًا بأيام الناس، وأخبار العرب، وأنسابهم، عالمًا بالفتوى والمغازي ورواية الشعر صدوقًا في ذلك.

وقال ابن عدي: ليس بالقوي في الحديث، هو صاحب أخبار معروف بالأخبار، وأقل ما له من الروايات المسندة. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة كما عليه الأكثر.

ومات سنة أربع وعشرين، وقيل: خمس وعشرين ومائتين.

له ترجمة في: (الكامل ١٣٦٦/٢١٣/٥، وتاريخ بغداد ٦٤٣٨/٥٤/١٢، وميزان الاعتدال ٥٩٢١/١٥٣/٣، وسير أعلام النبلاء ١١٣/٤٠٠/١٠، ولسان الميزان٢٥٣/٤-٢٥٤).

- أبو معشر:

هو نجيح بن عبد الرحمن السندي، ، أبو معشر، وهو مولى بني هاشم، مشهور بكنيته.

ضعيف، اختلط في آخر عمره، وهو بصير في المغازي، وروايته عن بعض مشايخه مثل: محمد بن قيس ومحمد بن كعب - وخاصة روايته عنه

التفسير - أصلح من غيرها؛ حيث نص بعض الأئمة أنه يكتب أحاديثه يعتبر به.

تقدمت ترجمته في (ح١٢٠).

- يزيد بن رومان:

هو يزيد بن رومان المدني، أبو روح، مولى آل الزبير.

روى عن عبيد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر وغيرهما، وروى عنه هشام بن عروة ومالك بن أنس وغيرهما.

قال ابن معين والنسائي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من الخامسة، مات سنة ثلاثين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٠٩٨/٢٦٠/٩، وتهذيب الكمال٦٩٨٦/١٢٢/٣٢ ، وتهذيب التهذيب ٣٢٥/١١، والتقريب ص١٠٧٤/ت٧٧٦٣).

- محمد بن كعب:

هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد، أبو حمزة القرظي، المدني.

ثقة، عالم.

تقدمت ترجمته في (ح٨٩).

الحكم على الحديث:

مرسل جيد، وأبو معشر، وإن كان ضعيفًا؛ إلا إنه بصير في المغازي، وهذا الحديث في المغازي.

١٣٨- عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: "كانَ اسمِي فِي الجاهليةِ عبدَ شمس بن صَخر، فسُمِّيت في الإسلامِ عبدُ الرحمن، وإنَّما كَنَّاني[١] بأبي هُرَيْرَةَ أنِّي كنتُ أرعَى غَنمًا له، فوجدت أولادَ هِرَّةٍ وحشية، فجعلتها في كمي، فلمَّا أرحتُ عليه غنمه سمعَ أصواتَهن في صُفْني، فقالَ: ما هذا يا عبدَ شمس؟ فقلت: أولادُ هِرٍّ وجدتُها، قالَ: فأنت أبو هُرَيْرَةَ، فلزمتني بعد".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن إسحاق - واللفظ له - في سيرته (ص٢٦٦)، فقال: حدَّثني بعضُ أصحابي عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ به.

وأخرجه من طريقه كلٌ من:

أبو أحمد الحاكم في الكنى كما في الإصابة (١٢/٦٤).

والحاكم في المستدرك (٣/٥٧٩/٦١٤١).

وابن منده كما في الإصابة (١٢/٦٤).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٧/٢٩٨).

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٥٨٠/٦١٤٦) من هذا الطريق بلفظ: كان اسمي في الجاهلية عبد شمس بن صخر، فسماني رسول الله ﷺ عبد الرحمن[٢].

وأخرج الدولابي في الكنى والأسماء (١/١٨٢/٣٥١) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٧/٢٩٨-٢٩٩) - من طريق أسامة بن زيد، عن عبيد الله بن أبي رافع والمقبري قالا: كان اسم أبي هريرة قبل الإسلام عبد شمس، فلما أسلم تسمى بعبد الله بن عامر...[٣]

وأخرج البغوي كما في الإصابة (١٢/٦٤) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٧/٢٩٧-٢٩٨) - من طريق إبراهيم بن الفضل[٤]: "كان اسم أبي هريرة في الجاهلية عبد شمس، وكنيته أبو الأسود، فسماه رسول الله ﷺ عبد الله، وكناه أبا هريرة".

قال ابن عساكر: هذا حديث غريب، والمعروف... ثم ساقه من طريق ابن إسحاق.

---

(١) قال محقق الكتاب: سقط من الأصل، لعله: سيدي أو أبي.

(٢) هذا يبين أن الذي غيَّر اسمه هو النبي ﷺ.

(٣) قال ابن حجر في الإصابة (١٢/٦٤):سنده حسن. اهـ قلت: هذا الأثر ليس فيه أن النبي ﷺ هو الذي غيَّر اسمه.

(٤) قال ابن حجر في نفس الموضع: هو ضعيف.

دراسة إسناده عند ابن إسحاق:

- بعض أصحابي:

لم أقف على من سماهم.

- أبو هريرة:

هو أبو هريرة الدوسي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة.

تقدمت ترجمته في (ح٣٦).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لجهالة بعض أصحاب ابن إسحاق(١).

قال ابن حجر: أبو هريرة جزم ابن الكلبي بأنه عمير بن عامر، وجزم ابن إسحاق بأنه عبد الرحمن بن صخر، ورواه بعض أصحابه، عن أبي هريرة قال: "كان اسمي عبد شمس بن صخر، فسماني النبي ﷺ عبد الرحمن". رواه الحاكم في المستدرك، ويقويه ما رواه ابن خزيمة عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: "كان اسمي عبد شمس". وصححه جمع من المتأخرين، ومال الدمياطي إلى قول ابن الكلبي، وقال ابن خزيمة اسمه عبد الله أو عبد الرحمن. قلت: وفيه اختلاف كثير جدًّا، وما ذكرناه أقرب إلى الصحة مع ما فيها، والله أعلم(٢).

غريب الحديث:

قوله: صُفْني.

قال ابن الأثير: الصفن: خريطة تكون للراعي فيها طعامه وزناده وما يحتاج إليه، وقيل: هي السفرة التي تجمع بالخيط، وتضم صادها وتفتح(٣).

---

(١) ينظر: هدي الساري (ص٢٤٥).

(٢) هدي الساري (ص٢٤٥).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٩/٣) مادة صفن.

١٣٩- عَبْدُ الرَّحْمن بنُ أبي بَكر الصدِّيق - رَضِي اللهُ عَنهما - كان اسمُه عبدَ الكعبة؛ فسمَّاه النَّبيُّ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمن.

تخريج الحديث:

قال ابن الأثير في أسد الغابة (٣٦٢/٣): "عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - كان اسمه عبدَ الكعبة؛ فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن ، وقيل : كان اسمه عبد العزى".

قلت:لم أقف على إسناده.

١٤٠- عن محمدِ بن إبراهيم التَيمِي قالَ: "كانَ عَبْدُ اللهِ من مُزَينة ذُو البِجَادَيْنِ يتيمًا في حِجر عمِّه، فكانَ يعطيه، وكانَ محسنًا إليه، فبلغَ عمَّه أنَّه قد تابعَ دينَ محمدٍ ﷺ، فقالَ له: لئن فعلتَ وتابعتَ محمدًا لأنزعنَّ منك كلَّ شيءَ أعطيتك. فقالَ: إني مسلمٌ، فنزعَ منه كلَّ شيء أعطاه، حتى جَرَّده من ثوبِه، فأتى أُمَّه، فقطعت له بجادًا لها باثنين، فاتّزر نصفًا، وارتدى نصفًا، ثم أصبح فصلَّى مع رسولِ اللهِ ﷺ الصبحَ، فلما صلَّى رسولُ اللهِ ﷺ تَصَفَّح النَّاسَ ينظرُ من أتاه - وكذلك كان يفعل -، فرآه رسولُ اللهِ ﷺ، فقالَ: ((منْ أنت؟))، قالَ: أنا عبدُ العُزى، فقالَ: ((بلْ أنتَ عَبْدُ الله ذُو البِجَادَيْنِ، فالزم بابي))، فكانَ يلزمُ بابَ رسولِ اللهِ ﷺ، وكانَ يرفعُ صوتَه بالقُرآنِ والتكبيرِ والتسبيحِ، فقالَ عمر: يا رسولَ اللهِ أَمُرَاءٍ هو؟ قالَ: ((دَعه عنك، فإنَّه أحدُ الأوَّابِينَ))[(١)]".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن إسحاق - واللفظ له - في سيرته (ص٢٧٣-٢٧٤)، فقال: حدثني محمدُ ابن إبْراهيم بن الحَارث التَيمِي به.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في الأولياء، كما في موسوعة الإمام ابن أبي الدنيا (٧٧/٤٠٨/٢).

والبيهقي في شعب الإيمان (٢٣٦٨/١٨٥/٤).

كلاهما من طريق ابن إسحاق بنحوه، وعند ابن أبي الدنيا زيادة في آخره.

دراسة إسناده عند ابن إسحاق:

- محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي:

هو محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي، أبو عبد الله المدني.

روى عن عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن وغيرهما، وروى عنه الأوزاعي وابن إسحاق وغيرهما.

قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن خراش: ثقة.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير أو منكرة.

وقال ابن عدي: محمد بن إبراهيم التيمي إن كان ابن حنبل أراد به محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي مديني يحدث عن أبي سلمة فهو عندي لا بأس به، ولا أعلم له شيئًا منكرًا إذا حدث عنه ثقة.

وقال الذهبي في الميزان: وثقه الناس، واحتج به الشيخان، وقفز القنطرة.

وقال ابن حجر في هدي الساري: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة

(١) وقع في مطبوعة سيرة ابن إسحاق بعض التحريف، وقد تم تصويبه من بقية المصادر ومن ترجمته.

على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة.

وقال في التقريب: ثقة له أفراد. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة كما عليه الجمهور، ورواية الثقة الأحاديث المناكير لا تخرجه من التوثيق إذا كانت يسيرة، إذ ليس من شرط الثقة عدم الوقوع في الخطأ.

وهو من الرابعة، مات سنة عشرين ومائة على الصحيح. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٥٧٤/٢٠/٤، والجرح والتعديل ١٠٤٢/١٨٤/٧ ، والكامل ١٦٣٣/١٣١/٦، وتهذيب الكمال ٥٠٢٣/٣٠١/٢٤، وميزان الاعتدال ٧٠٩٧/٤٤٥/٣، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٥٨/ت٢٩٢، وهدي الساري ص٤٣٧، وتهذيب التهذيب ٥/٩-٧، والتقريب ص٨١٩/ت٥٧٢٧).

الحكم على الحديث:

مرسل صحيح، فقد صرح ابن إسحاق بالتحديث، وهو إمامٌ في المغازي.

قال ابن حجر: رواه البغوي بطوله من هذا الوجه، ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعًا، وهو كذلك في السيرة النبوية(١).

غريب الحديث:

قوله: ذُو البِجَادَيْنِ.

قال الزبيدي: البجاد ككتاب: كساء مخطط من أكسية الأعراب، وقيل: إذا غزل الصوف يسرة، ونسج بالصيصة فهو بجاد، والجمع بُجُد(٢).

---

(١) الإصابة (١٤٩/٦).

(٢) تاج العروس (٣٤١/٤) مادة بجد.

١٤١- عَبْدُ الله بن عَمْرو بنِ زَيْد الألْهَانِي ﷺ وفدَ إلى النبيِّ ﷺ، فسأله عن اسمِه، فقالَ: عبدُ العُزَّى، قالَ: ((أنتَ عبدُ الله)).

تخريج الحديث:

قال ابن الأثير في أسد الغابة (٢٤٤/٣): عبد الله بن عمرو بن زيد بن مخمر بن عوثبان ابن عمرو بن مالك بن ألهان الألهاني، وفد إلى النبي ﷺ، فسأله عن اسمه، فقال: عبد العزى، قال: ((أنت عبد الله)). قاله ابن الكلبي. اهـ

قلت:لم أقف على إسناده.

١٤٢- عبدُ ربِّه بن المُرَقع السَّعدي ﷺ كانَ اسمُه عبدَ العُزَّى؛ فسمَّاه النبيُّ ﷺ عبدَ ربِّه.

تخريج الحديث:

قال ابن حجر في الإصابة (٢٥٧/٦): عبد ربه بن المرقع بن عمرو بن النزال بن مرة بن عبيد بن الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن غنم التميمي السعدي، ذكره أبو علي بن السكن في الصحابة، وقال: كان اسمه عبد العزى، فسماه النبي ﷺ عبد ربه. اهـ

قلت: لم أقف على إسناده.

١٤٣- عن أبي راشِد الأزْدي ﵁ أنَّه وفدَ على النبيِّ ﷺ، فقالَ: ((ما اسمُك؟. فقالَ: عبدُ العُزَّى، قالَ: أبو منْ؟. قالَ: أبو مُغْوية. قالَ: كلا، ولكنَّك عبدُ الرحمن، أبو رَاشِد. قالَ: فمن الذي مَعك؟. قالَ: مولاي، قالَ: ما اسمُه؟، قالَ: قيُّوم. قالَ: لا، ولكنه عَبْد القَيُّوم، أبو عُبَيدَة)).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الغني الأزدي - واللفظ له - في المؤتلف والمختلف (١٨٣٦/٦٢٤/٢)، فقال: حدثني به محمد بن الحُسين بن عبد الخَالق، قال: حدثنا أحمد بن عُمير بن يوسف بن جوصا، قال: حدثنا عبدُ الجبار بن يحيى بن الفضْل بن جَحْشَنَة، قال: حدثني يحيى بن الفضْل، عن أبيه، عن جده، عن أبي راشِد الأزْدي ﵁ به.

ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩٢/٣٥- ٩٣).

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٧٩٨/٢٨٩٥/٥).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩٢/٣٥).

وابن ناصر الدين في توضيح المشتبه (٢٣٤/٨).

كلهم من طريق أحمد بن عمير به نحوه، وهو عند أبي نعيم مختصر.

وأخرجه الطبراني، كما في مجمع الزوائد (٥٤/٨) وتوضيح المشتبه (٢٣٤/٨-٢٣٥) - ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٦٩٣/١٨٦٤/٤) و(٤٧٣٥/١٨٨٢/٤) - عن علي بن سعيد الرازي، عن عبد الجبار بن يحيى بن الفضل بن يحيى بن قيوم الأزدي، حدثني جدي الفضل بن يحيى بن قيوم، عن أبيه، عن جده قيوم بنحوه، وهو عند أبي نعيم في الموضع الأول مختصر.

وللحديث طريق آخر تقدم في (ح١١١).

دراسة إسناده عند الأزدي:

- محمد بن الحسين بن عبد الخالق:

لم أقف على ترجمة له.

- أحمد بن عمير بن يوسف بن جوصا:

هو أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جوصا، أبو الحسن.

روى عن محمد بن وزير بن الحكم وعبد الجبار بن يحيى بن الفضل وغيرهما، وروى عنه ابن عدي وأبو القاسم الطبراني وغيرهما.

قال الطبراني: كان من ثقات المسلمين وأجلتهم.

وقال أبو علي الحافظ: كان ركنًا من أركان الحديث.

وقال - أيضًا -: إمام من أئمة المسلمين، وقد جاز القنطرة.

وقال عبد الغني: سألت أبا القاسم حمزة عنه، فما قال إلا خيرًا، وقال: هذا

رجل يعرف ما عند الناس، ولا يعرفون ما عنده.

وقال ابن منده: سمعت حمزة الكناني بمصر يقول: عندي عن ابن جوصا مائتا جزء ليتها كانت بياضًا. قال: وترك الرواية عنه أصلاً.

وقال الزبير بن عبد الواحد: ما رأيت لأبي علي زلة قط إلا روايته عن عبد الله بن وهب الدينوري، وأحمد بن عمير بن جوصا.

وقال الدارقطني: تفرد بأحاديث، ولم يكن بالقوي.

علَّق على هذا الذهبي في تاريخ الإسلام بقوله: هو ثقة، له غرائب كغيره من مبادرة الحديث؛ فما للضعف عليه مدخل، وقد روى عنه جماعة.

وبيَّن الذهبي في السير سبب ترك حمزة الكناني لحديثه أنه من الشيوخ النوازل عند حمزة.

وقال الذهبي في الميزان: صدوق، له غرائب. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، له غرائب، وتكلم فيه لروايته الغرائب.

مات سنة عشرين وثلاث مائة.

له ترجمة في: (تاريخ دمشق ٦٥/١٠٩/٥، وميزان الاعتدال ٥٠٦/١٢٥/١، وسير أعلام النبلاء ٨/١٥/١٥، تاريخ الإسلام ٢٣/ ٤٤٧/٥٩٦، ولسان الميزان ٢٣٩/١).

- عبد الجبار بن يحيى بن الفضل بن جحشنة:

هو عبد الجبار بن يحيى بن الفضل بن جحشنة الرملي.

روى عن أبيه وأيوب بن سويد وغيرهما، وروى عنه أبو بكر بن أبي داود السجستاني وأحمد بن عمير بن جوصا الدمشقي.

ذكره ابن حجر في لسان الميزان، وأحال في ترجمته على يحيى بن قيوم، ونقل عن العلائي أنه قال في رواة هذا الإسناد: لا أعرف أحدًا من رجاله. اهـ

قلت: هو مجهول.

له ترجمة في: (تكملة الإكمال ١٨٦٣/٤٠١/٢، ولسان الميزان ٣٩٠/٣ و٢٧٤/٦).

- يحيى بن الفضل:

هو يحيى بن الفضل بن جحشنة.

روى عن أبيه، وروى عنه ابنه عبد الجبار.

ذكره ابن حجر في لسان الميزان، وأحال في ترجمته على يحيى بن قيوم، ونقل عن العلائي أنه قال في رواة هذا الإسناد: لا أعرف أحدًا من رجاله. اهـ

قلت: هو مجهول.

له ترجمة في: (تكملة الإكمال ١٨٦٢/٤٠١/٢، وتبصير المنتبه ٥٢١/٢، ولسان الميزان ٢٧٣/٦ و٢٧٤).

- عن أبيه:

هو الفضل بن يحيى بن قيوم الأزدي.

قال ابن حجر في الإصابة: الفضل بن يحيى بن قيوم الأزدي أورده ابن منده، فقال: مختلف في صحبته، وذكر عن موسى بن سهل الرملي، قال: الفضل الأزدي أبو يحيى هو ابن قيوم، روى عن أبيه، عن جده. كذا قال، وهو وهم فاحش، فإن قيومًا هو الذي قدم على رسول الله ﷺ، وفاعل روى هو قيوم لا الفضل، وكان ابن منده توهم أنه الفضل وليس كذلك، وقد تعقبه أبو نعيم فأصاب.

وذكره ابن حجر في لسان الميزان، فقال: الفضل بن يحيى بن قيوم في عبد الجبار بن يحيى. ثم قال بعد ترجمة: الفضل الأزدي، عن أبيه، عن جده قيوم، ذكر ابن منده في الصحابة قيومًا، ولم يسند حديثه، والفضل وأبوه لا يعرفان قاله العلائي. اهـ

قلت: هكذا فرَّق بينهما ابن حجر، والمتأمل في إسناد الحديث يجد أنهما واحد، والظاهر أنه مجهول.

له ترجمة في: (الإصابة ٧٠٣٨/١٢٣/٨، ولسان الميزان ٤٥٢/٤).

- عن جدِّه:

هو يحيى بن قيوم الأزدي.

ذكره ابن حجر في لسان الميزان، ونقل عن العلائي أنه قال في رواة هذا الإسناد: لا أعرف أحدًا من رجاله. اهـ

قلت: هو مجهول.

له ترجمة في: (لسان الميزان ٢٧٤/٦).

- أبو راشد:

هو عبد الرحمن بن عبد، الأزدي، أبو راشد، مشهور بكنيته.

له صحبة. تقدمت ترجمته في (ح١١١).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه رواة مجهولون. وللحديث طريق آخر تقدم في (ح١١١) وإسناده - أيضًا - ضعيف.

قال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه جماعة لم أعرفهم[١].

وقال ابن حجر: قال ابن منده: غريب، وقال العلائي في الوشي: لا أعرف أحدًا من رجاله[٢].

---

(١) مجمع الزوائد (٥٤/٨).

(٢) لسان الميزان (٢٧٤/٦) بتصرف.

١٤٤- عَبْدُ العَزِيزِ بنُ بَدْر بن زيْد القُضاعي ﷺ وفدَ على النبي ﷺ، فقالَ له: ((ما اسمُك؟)). قال: عبدُ العُزَّى، فغيَّر ﷺ اسمَه، وسمَّاه عبدَ العزيز.

تخريج الحديث:

قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٦٨/٧): عبد العزيز بن بدر بن زيد بن معاوية بن خشان بن سعد بن وديعة بن مبذول بن عدي بن عثم بن الربعة الربعي القضاعي، وفد على النبي ﷺ، فقال له: ((ما اسمُك؟)). قال: عبد العزى، فغير ﷺ اسمه، وسماه عبد العزيز. وذكره ابن الكلبي في نسب قضاعة. اهـ

قلت: لم أقف على إسناده.

١٤٥- عَبْدُ العَزِيز بن سَخْبَرَة بن جُبَيْر الغَافِقِي رضي الله عنه وفدَ على النبي ﷺ، وكان اسمُه عبدَ العُزّى، فسمَّاه عبدَ العزيز.

تخريج الحديث:

قال ابن حجر في الإصابة (٣٣٣/٦): عبد العزيز بن سخبرة بن جبير بن منبه بن منقذ ابن عبد الله الغافقي، ذكره محمد بن الربيع الجيزي في كتاب الصحابة الذين نزلوا مصر حاكيًا من[١] يحيى بن عثمان بن صالح، وقال: إنه وفد على النبي ﷺ، وكان اسمه عبد العزى فسماه عبد العزيز. اهـ

قلت: لم أقف على إسناده.

(١) الصواب (عن).

١٤٦- عَبْدُ الرَّحْمنِ بنُ جَبْر بن عَمْرو، أبو عَبْس الأنصاري ﵁؛ كانَ اسمُه عبدَ العُزَّى، فسَمَّاه رسولُ اللهِ ﷺ عبدَ الرحمن.

تخريج الحديث:

قال ابن حجر في الإصابة (٣/٣٢٦): عبد الرحمن بن جبر بن عمرو، أبو عبس الأنصاري، كان اسمه عبد العزى، فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن[١].

قلت: لم أقف على إسناده.

(١) باختصار.

١٤٧- عَبْدُ الرَّحْمنِ أبو عَقِيل بنُ عَبْدِ الله بن ثَعْلَبة ﵁ كانَ اسمُه عبدَ العُزَّى، فسمَّاه النبيُّ ﷺ عبدَ الرحمن.

تخريج الحديث:

قال ابن حبان في الثقات (٣/٢٥٤): عبد الرحمن أبو عقيل بن عبد الله بن ثعلبة، كان اسمه عبد العزى، فسماه النبي ﷺ عبد الرحمن[١].

قلت: لم أقف على إسناده.

(١) باختصار. وينظر: الاستيعاب (٦/٥٧).

١٤٨- عن يزيد بن رُومان ومحمَّدِ بن كَعب قالا: "...وأعطى رسولُ اللهِ ﷺ راشدَ بن عبد ربِّه رُهاطًا، وفيها عينٌ يقالُ لها: عينُ الرسولِ، وكانَ راشدٌ يَسْدُنُ صنمًا لبني سُليم، فرأى يومًا ثَعلبين يَبُولان عليه، فقالَ:

أربٌ يبولُ الثّعلبانِ برأسِه لقد ذَلَّ منْ بالت عليه الثّعالبُ

ثم شدَّ عليه فكسره ، ثم أتى النبيَّ ﷺ ، فقالَ له : ((ما اسمُك؟. قالَ: غَاوي بن عبد العُزَّى، قالَ: أنتَ راشِدُ بن عبدِ ربِّه، فأسلمَ، وحسُن إسلامُه، وشهدَ الفتحَ مع النبيﷺ ، وقالَ رسولُ اللهِﷺ : خيرُ قرىً عربيةٍ خَيبر، وخيرُ بني سُليم راشِد))، وعقدَ له على قومِه".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير (٢٦٣/١ و٢٦٦)، فقال: أخبرنا علي بن محمد القرشي، عن أبي مَعشر، عن يزيد بن رُومان ومحمد بن كعب، وعن أبي بكر الهذلي، عن الشعبي، وعن علي بن مجاهد، وعن محمد بن إسحاق بن[1] الزهري وعكرمة بن خالد بن[2] عاصم بن عَمرو بن قتادة، وعن يزيد بن عياض بن جعدبة، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، وعن مسلمة بن علقمة، عن خالد الحذَّاء، عن أبي قلابة في رجال آخرين من أهل العلم يزيد بعضهم على بعض فيما ذكروا من وفود العرب على رسول الله ﷺ قالوا... ثم ذكر بعض الوفود، ثم قال: وأعطى رسولُ اللهِ ﷺ راشدَ بن عبد ربِّه به.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢٤/٩-٣٢٥) من طريقه.

دراسة إسناده عند ابن سعد:

- علي بن محمد القرشي:

هو علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف، أبو الحسن، المعروف بالمدائني.

ثقة.

تقدمت ترجمته في (ح١٣٧).

- أبو معشر:

هو نجيح بن عبد الرحمن السندي، أبو معشر، وهو مولى بني هاشم، مشهور بكنيته.

ضعيف، قد اختلط في آخر عمره، وهو بصير في المغازي، وروايته عن بعض مشايخه مثل: محمد بن قيس ومحمد بن كعب - وخاصة روايته عنه

(١) الصواب (عن) كما في تاريخ دمشق.

(٢) الصواب (و) كما في تاريخ دمشق.

التفسير - أصلح من غيرها؛ حيث نص بعض الأئمة أنه يكتب أحاديثه يعتبر به.

تقدمت ترجمته في (ح١٢٠).

- يزيد بن رومان:

هو يزيد بن رومان المدني، أبو روح، مولى آل الزبير.

ثقة.

تقدمت ترجمته في (ح١٣٧).

- محمد بن كعب:

هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد، أبو حمزة القرظي، المدني.

ثقة، عالم.

تقدمت ترجمته في (ح٨٩).

الحكم على الحديث:

مرسل جيد، وأبو معشر، وإن كان ضعيفًا في الحديث؛ إلا أنه بصير في المغازي، وهذا الحديث في المغازي، وقد تقدم في التخريج أنه جاء عن عددٍ من التابعين فهو يتقوى بذلك.

غريب الحديث:

قوله: رُهاطًا.

قال ابن منظور: رُهاط: موضع في بلاد هذيل[(١)].

قوله: يَسْدُنُ.

أي يخدم[(٢)].

---

(١) لسان العرب (٣٤٤/٥) مادة رهط.

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٥٥/٢) مادة سدن. ولسان العرب (٢٢٠/٦) مادة سدن.

١٤٩- عن عَلي بن عبدِ الله بن بَعْجَة الجُهني ﷺ قالَ: "لمَّا قدمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ، وفدَ إليه عبدُ العُزَّى بن بَدْر بن زيد بن مُعاوية الجُهني من بني الربعة بن رَشدان بن قيس بن جُهَينة، ومعه أخوه لأمِّه أبو رَوعَة[1]، وهو ابنُ عمٍّ له، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ لعبدِ العُزَّى: ((أنتَ عبدُ الله، ولأبي رَوعَة: أنتَ رعتَ العدو - إن شاءَ الله -، وقالَ: منْ أنتم؟. قالوا: بنو غَيَّان، قالَ: أنتم بَنو رَشْدَان. وكانَ اسمُ واديهم غَوِي، فسمَّاه رسولُ اللهِ ﷺ رِشْدًا، وقالَ لجَبلَي جُهينة: الأشعر، والأجرد: هما من جبالِ الجنَّةِ؛ لا تطؤهما فتنةٌ)). وأعطى اللواءَ يومَ الفتحِ عبدَ الله بن بَدْر، وخطَّ لهم مسجدَهم، وهو أولُ مسجد خط بالمدينةِ".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن سعد - واللفظ له - في الطبقات الكبير (٢٨٧/١)، فقال: أخبرنا هشامُ بن محمد بن السَّائب الكَلْبي، أخبرنا أبو عبد الرحمن المَدني، عن علي بن عبدِ الله بن بَعْجَة الجُهني[2] ﷺ به.

وأخرجه ابن شاهين - كما في الإصابة (١٩/٦-٢٠) - من طريق ابن الكلبي بنحوه[3].

دراسة إسناده عند ابن سعد:

- هشام بن محمد بن السائب الكلبي:

هو هشام بن محمد بن السائب الكلبي، أبو المنذر الأخباري، النسابة العلامة.

روى عن أبيه ومجالد، وروى عنه محمد بن سعيد وولده العباس بن هشام وغيرهما.

قال أحمد بن حنبل: إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أن أحدًا يحدث عنه.

وقال أبو حاتم: كان صاحب أنساب وسمر، وهو أحب إلي من أبيه.

وقال الدارقطني: متروك.

وقال ابن حبان في المجروحين: يروي العجائب والأخبار التي لا أصول لها، وكان غاليًا في التشيع، أخباره في الأغلوطات أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفها. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ضعيف.

مات سنة أربع ومائتين.

له ترجمة في: (الضعفاء الكبير للعقيلي ١٩٤٥/٣٣٩/٤، والجرح

(١) في الإصابة وتعجيل المنفعة (أبو مروعة).

(٢) سقط من الطبقات الكبير، واستدركته من رواية ابن شاهين.

(٣) ينظر: تعجيل المنفعة (٧٢٠/١).

والتعديل٩/٦٩/٢٦٣، والمجروحين ٣/٩١، والكامل ٧/١١٠/٢٠٢٦، وميزان الاعتدال٤/٣٠٤/٩٢٣٧ ، ولسان الميزان ٦/١٩٦).

- أبو عبد الرحمن المدني:

لم أعرفه.

- علي بن عبد الله بن بعجة الجهني:

هو علي بن عبد الله بن بعجة بن عبد الله بن بدر الجهني.

روى عن أبيه، وروى عنه إبراهيم بن علي الرافعي.

ذكره ابن حبان في الثقات.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦/١٩٣/١٠٦١، وثقات ابن حبان ٨/٤٥٩).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه ابن الكلبي، وهو ضعيف، وهو - أيضًا - مرسل.

١٥٠- عبد الرحمن بن مُقرِّن بن عائذ المُزني ﵁ كانَ اسمُه عَبْدَ عَمْرو بن مُقرِّن؛ فغيَّره النبيُّ ﷺ.

تخريج الحديث:

قال ابن حجر في الإصابة (٦/٣٢٤): عبد الرحمن بن مقرن بن عائذ المزني، قال ابن سعد: له صحبة، ويقال: كان اسمه عبد عمرو بن مقرن، فغيره النبي ﷺ. اهـ

قلت: لم أقف على إسناده.

١٥١- عَبْدُ اللهِ بنُ قُنَيْع ﷺ كانَ اسمُه عَبْدَ عَمْرو، فسمَّاه رسولُ اللهِ ﷺ عبدَ الله.

تخريج الحديث:

قال ابن الأثير في أسد الغابة (٢٦١/٣): عبد الله بن قنيع بن أهبان بن ثعلبة بن ربيعة، كان اسمه عبد عمرو، فسماه رسول الله عبدَ الله. اهـ

قلت: لم أقف على إسناده.

١٥٢- بَكْر بن جَبْلَة الكَلْبِي ﷺ كانَ اسمُه عَبْدَ عَمْرو، وفدَ إلى النبيِّ ﷺ فغيَّر اسمَه.

تخريج الحديث:

قال ابن الأثير في أسد الغابة (٢٧٩/١): بكر بن جبلة الكلبي، كان اسمه عبد عمرو بن جبلة بن وائل، وفد إلى النبي ﷺ فغيَّر اسمه[١]. اهـ

قلت: لم أقف على إسناده.

(١) باختصار.

١٥٣- عن هِشام الكَلبي قال : "سمَّى رسولُ الله ﷺ عبدَ عَمرو الأصمّ عبدَ الرحمن...".

تخريج الحديث:

قال ابن سعد في الطبقات الكبير (٢٦٣/١): قال هشام: سمَّى رسولُ الله ﷺ عبد عمرو الأصم عبد الرحمن[١] ...الحديث.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢٥/٦٥) من طريقه.

قلت: هكذا علَّقه هشام بن محمد بن السائب الكلبي، ولم يذكر إسناده، وابن الكلبي ضعيف[٢].

(١) ذكر ابن حجر في الإصابة (٢٠١/٦ و٣٣٥) أن عبد عمرو بن كعب الأصم العامري ثم البكائي غيَّر النبي ﷺ اسمه إلى عبد الله.

(٢) تقدمت ترجمته في (ح١٤٩).

١٥٤ـ عن الزُبير بن بكَّار قال: "ومن ولدِ العَوَّام عبدُ الرحمن، كانَ اسمُه في الجَاهليةِ عبدَ الكَعبة، فسمَّاه رسولُ اللهِ ﷺ عبدَ الرحمن".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣٤/٣٥)، فقال: أخبرنا أبو الحُسين محمد بن محمد بن الفرَّاء وأبو غَالب وأبو عبد الله ابنا البنا، قالا: أنا أبو جَعفر بن المسلمة، أنا أبو طَاهر المخلص، نا أحمدُ بن سُليمان، نا الزُّبير بن بكَّار به. اهـ

قلت: هكذا علَّقه الزبير بن بكار، ولم يذكر إسناده.

١٥٥- عن عبدِ الرحمن بن عَوف ﵁ قالَ: "كانَ اسمِي فِي الجَاهليةِ عَبْدَ عَمْرو، فسمَّاني رسولُ اللهِ ﷺ عبدَ الرحمن".

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم - واللفظ له - في المستدرك (٧٧٣١/٣٠٨/٤)، فقال: حدثنا محمد بن صَالح بن هانئ، ثنا محمد بن عَمْرو الحُرشِي[١]، ثنا يحيى بن يحيى، أنبأ إبراهيمُ بن سَعد، حدثني أبي، عن أبيه، عن عبدِ الرحمن بن عَوف ﵁ به. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

وأخرجه البزار في مسنده (١٠٠٧/٢٢٠/٣)، وقال: وهذا الحديث لا نعلم رواه بهذا اللفظ إلا عبد الرحمن بن عوف، ولا نعلم له إسنادًا عن عبد الرحمن بن عوف إلا هذا الإسناد.

والطبراني في الكبير (٢٥٤/١٢٦/١)[٢].

والحاكم في المستدرك (٥٣٣٦/٣٤٦/٣)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٥٦/١١٧/١).

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤٧/٣٥).

كلهم من طرق عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن جده، عن عبد الرحمن بن عوف ﵁ بنحوه، وهو عند الحاكم بمثله[٣].

وأخرجه الطبري في التاريخ (٣٥/٢).

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٥٤/١١٧/١) من طريق محمد بن إسحاق قال: حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، قال[٤]: وحدثني - أيضًا - عبد الله بن أبي بكر وغيرهما، عن عبد الرحمن بن عوف قال: كان اسمي عبد عمرو، فسُمِّيت حين أسلمت عبد الرحمن. هذا لفظ الطبري، وقد رواه في أثناء حديث، وهو عند أبي نعيم بنحوه.

قلت: فيه انقطاع بين عبد الرحمن بن عوف وبين من رواه عنه.

وأخرجه عبد الرزاق في الجامع لمعمر الملحق بالمصنف (١٩٨٦٣/٤٣/١١) - ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٢٥٣/١٢٦/١)، ومن طريق الطبراني أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٥٥/١١٧/١) - عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين: أن عبد الرحمن بن

---

(١) في ترجمته (الجرشي).
(٢) وقع فيه تحريف في الإسناد.
(٣) ينظر: المعرفة والتاريخ (٤٢٨/٢).
(٤) أي ابن إسحاق.

عوف ﷺ كان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة[(١)]، فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن[(٢)]. (هذا لفظ الطبراني).

قال السيوطي في كنز العمال (٣٦٦٨٤/٢٢٦/١٣): مرسل صحيح الإسناد.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤٨-٢٤٧/٣٥) من طريق أحمد بن حنبل، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن سيرين: "إن عبد الرحمن كان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة". قال عبد الرزاق: وأما ابن جريج فأخبرنا قال: "كان اسم عبد الرحمن في الجاهلية عبد عمرو".

قلت: هو مرسل، و- أيضًا - فيه انقطاع؛ حيث لم يسمع معمر من ابن سيرين.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير (١١٦/٣) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤٨/٣٥) - من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن عمرو بن دينار قال: "كان اسم عبد الرحمن بن عوف عبد الكعبة، فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن".

قلت: هو مرسل.

دراسة إسناده عند الحاكم:

- محمد بن صالح بن هانئ:

هو محمد بن صالح بن هانئ، أبو جعفر الوراق، النيسابوري.

روى عن السري بن خزيمة وغيره، وروى عنه أبو بكر بن إسحاق وأبو علي الحافظ وغيرهما.

أثنى عليه أبو عبد الله الأخرم.

وقال الحاكم: الثقة المأمون.

مات سنة أربعين وثلاثمائة.

له ترجمة في: (الأنساب ٩١/١، وطبقات الشافعية الكبرى ١٤٠/١٧٤/٣).

- محمد بن عمرو الحرشي[(٣)]:

هو محمد بن عمرو بن النضر، أبو علي الجرشي النيسابوري، قشمرد.

روى عن حفص بن عبد الله السلمي وعبدان بن عثمان القعنبي وغيرهما، وروى عنه محمد بن صالح بن هانئ ويحيى بن محمد العنبري وغيرهما.

---

(١) هنا سقط عند عبد الرزاق.

(٢) وقع عند عبد الرزاق: معمر، عن ابن سيرين. وأخرجه الطبراني من طريقه، وأبو نعيم من طريق الطبراني هكذا: معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين.

(٣) في ترجمته (الجرشي).

قال الذهبي: كان صدوقًا، مقبولاً.
مات سنة سبع وثمانين ومائتين.
له ترجمة في: (تاريخ الإسلام ٢١/٢٨٢/٤٨٩).
- يحيى بن يحيى:
هو يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي، أبو زكرياء النيسابوري.
روى عن حماد بن زيد وإبراهيم بن سعد - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه البخاري ومسلم وغيرهما.
قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: كان ثقة وزيادة، وأثنى عليه خيرًا.
وقال إسحاق بن راهويه: يحيى بن يحيى أثبت من عبد الرحمن بن مهدي.
وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، ثبت، إمام.
وهو من العاشرة، مات سنة ست وعشرين ومائتين على الصحيح. وأخرج له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٩/١٩٧/٨٢٣، وتهذيب الكمال ٣٢/٣١/٦٩٤٣، وتهذيب التهذيب ١١/٢٩٦-٢٩٩، والتقريب ص١٠٦٩/ت٧٧١٨).
- إبراهيم بن سعد:
هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد.
روى عن صالح بن كيسان وأبيه سعد - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه شعبة بن الحجاج ويحيى بن يحيى وغيرهما.
قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل، قال: كان وكيع كفَّ عن حديث إبراهيم بن سعد، ثم حدث عنه بعد. قلت:لم؟ قال: لا أدري، إبراهيم ثقة.
وقال ابن معين وأحمد بن حنبل والعجلي وأبو حاتم: ثقة.
وقال عباس الدورى: قلت ليحيى بن معين: إبراهيم بن سعد أحب إليك في الزهري أو ليث بن سعد؟ فقال: كلاهما ثقتان. قلت: فصالح بن كيسان؟ قال: ليس به بأس في الزهري. قيل ليحيى: إبراهيم بن سعد؟ قال: وليس به بأس.
وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبى يقول: ذُكر عند يحيى بن سعيد عقيل وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفهما، يقول: عقيل وإبراهيم. ثم قال أبي: أيش ينفع هذا؟ هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى.
وقال صالح بن محمد الحافظ: سماعه من الزهري ليس بذاك، لأنه كان صغيرًا حين سمع من الزهري.

وقال ابن عدي: هو من ثقات المسلمين حدث عنه جماعة من الأئمة، ولم يختلف أحد في الكتابة عنه، وقول من تكلم فيه تحامل، و له أحاديث صالحة مستقيمة عن الزهري وغيره[1].

وقال الذهبي في الميزان: إبراهيم بن سعد ثقة بلا ثنيا، قد روى عنه شعبة مع تقدمه وجلالته، وكان إبراهيم يجيد الغناء.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، حجة، تكلم فيه بلا قادح. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه الأكثر.

وهو من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين ومائة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٢٨٣/١٠١/٢، والكامل ٧٧/٢٤٦/١، وتهذيب الكمال ١٧٤/٨٨/٢، وميزان الاعتدال ٩٧/٣٣/١، وسير أعلام النبلاء ٨١/٣٠٤/٨، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٣١/ت٤، وهدي الساري ص٣٨٨، وتهذيب التهذيب ١٢١/١-١٢٣، والتقريب ص١٠٨/ت١٧٩).

- أبي:

هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، ولي قضاء المدينة.

روى عن سعيد بن المسيب وأبيه إبراهيم - وروايته عنه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه ابنه إبراهيم وشعبة بن الحجاج وغيرهما.

قال ابن سعد وابن معين وأحمد بن حنبل والعجلي وأبو حاتم والنسائي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: كان ثقةً، فاضلاً، عابدًا.

وهو من الخامسة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل: بعدها، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٣٤٢/٧٩/٤، وتهذيب الكمال ٢١٩٩/٢٤٠/١٠، وتهذيب التهذيب ٤٦٣/٣-٤٦٥، والتقريب ص٣٦٧/ت٢٢٤٠).

- عن أبيه:

هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري.

روى عن جبير بن مطعم وأبيه عبد الرحمن - وروايته عن أبيه في الصحيحين - وغيرهما، وروى عنه ابناه سعد وصالح وغيرهما.

قال العجلي: تابعي، ثقة.

---

(1) بتصرف.

وقال النسائي: ثقة.
وقال يعقوب بن شيبة: يعد في الطبقة الأولى من التابعين، وكان ثقة.
وقال ابن حجر في التقريب: قيل له رؤية، وسماعه من عمر أثبته يعقوب بن شيبة. اهـ

قلت: هو ثقة.
مات سنة خمس وتسعين، وقيل: سنة ست. وأخرج له الجماعة إلا الترمذي.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٣٢٨/١١١/٢، وتهذيب الكمال ٢٠٣/١٣٤/٢، وتهذيب التهذيب ١٣٩/١-١٤٠، والتقريب ص١١١/ت٢٠٨).

- عبد الرحمن بن عوف:
هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة القرشي، أبو محمد الزهري.
أحد العشرة، أسلم قديمًا، ومناقبه شهيرة.
مات سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: غير ذلك. وأخرج له الجماعة.
له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١١٧٩/٢٤٧/٥، ومعرفة الصحابة ٧/١١٦/١ و١٨٠٨/١٨١٠/٤، والاستيعاب ١٤٤٧/٦٨/٦، وتهذيب الكمال ٣٢٤/٣٩٢٣/١٧، وتهذيب التهذيب ٢٤٤/٦-٢٤٦، والتقريب ص٥٩٤/ت٣٩٩٩، والإصابة ٣١١/٦ /٥١٧١).

الحكم على الحديث:
إسناده حسن؛ فيه محمد بن عمرو، قال عنه الذهبي: كان صدوقًا، مقبولاً.
وتقدم في التخريج أن له طرقًا يتقوى بها.
قال ابن حجر: كان اسمه عبد الكعبة، ويقال: عبد عمرو، فغيره النبي ﷺ، وجزم ابن منده بالثاني. وأخرجه أبو نعيم بسند حسن[1].

(١) الإصابة (٣١١/٦).

فقه الأحاديث:

دلَّت أحاديث المبحث على النهي عن تعبيد الاسم لغير الله؛ لأنه شرك في الألفاظ؛ حيث الخلق كلهم ملكٌ لله وعبيدٌ له[1].

قال ابن تيمية: شريعة الإسلام الذي هو الدين الخالص لله وحده: تعبيد الخلق لربهم كما سنه رسول الله ﷺ، وتغيير الأسماء الشركية إلى الأسماء الإسلامية، والأسماء الكفرية إلى الأسماء الإيمانية، وعامة ما سمى به النبي ﷺ عبد الله وعبد الرحمن، كما قال تعالى:﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ (الإسراء: ١١٠) فإن هذين الاسمين هما أصل بقية أسماء الله – تعالى - [2].

وقال ابن حزم: اتفقوا على استحسان الأسماء المضافة إلى الله: كعبد الله وعبد الرحمن وما أشبه ذلك، واتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله: كعبد العزى وعبد هبل وعبد عمرو وعبد الكعبة وما أشبه ذلك، حاشا عبد المطلب ...[3].

وعلَّق ابن القيم على هذا بقوله: ... ولا وجه لتخصيص أبي محمد بن حزم ذلك بعبد المطلب خاصة، فقد كان الصحابة يسمون بني عبد شمس وبني عبد الدار بأسمائهم، ولا ينكر عليهم النبي ﷺ، فباب الإخبار أوسع من باب الإنشاء، فيجوز ما لا يجوز في الإنشاء[4].

وقال ابن الأثير: لم يكن النبي ﷺ يترك اسم أحد: عبد شمس، أو عبد غنم، أوعبد العزى، أو غير ذلك[5].[6]

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله: قد أجمع العلماء على تحريم التسمية بعبد النبي وعبد الرسول وعبد المسيح وعبد علي وعبد الحسين وعبد الكعبة، وكل هذه أولى بالجواز من عبد المطلب لو جازت التسمية به[7].

---

(١) ينظر: فتح المجيد (٧٣٤/٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٣٧٩/١).
(٣) الفروع (١٠٧/٦).
(٤) تحفة المودود (ص٧٣).
(٥) أي إلا غيَّره.
(٦) أسد الغابة (٣٢٢/٥).
(٧) تيسير العزيز الحميد (ص٦٣٢).

تنبيه: كان من ضمن الأحاديث المرفقة بالخطة الحديث الذي أخرجه أبو نعيم - واللفظ له - في معرفة الصحابة (٢٢٨٤/٨٨١/٢)، وابن السكن كما في بغية الطلب في تاريخ حلب (٢٩٩١/٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٤٢/١٥-٣٤٣) من طريق حَوشب ذي ظُليم قال: لما أن أظهر الله - عز وجل - محمدًا ﷺ انتدب إليه مع الناس في أربعين فارسًا مع عبد شر، =

=

فقدموا عليه المدينة بكتابي، فقال: أيكم محمد؟، قالوا: هذا. قال: ما الذي جئتنا به فإن يك حقًا اتبعناك؟ قال: ((تقيموا الصلاة وتعطوا الزكاة وتحقنوا الدماء وتأمروا بالمعروف، وتنهوا عن المنكر))، فقال عبد شر: إن هذا لحسنٌ جميل، مد يدك أبايعك، فقال النبي ﷺ: ((ما اسمك ؟))، قال: عبد شر، قال: ((بل أنت عبد خير)). وكتب معه الجواب إلى حوشب ذي ظليم فآمن.

وبعد دراسة الحديث تبين لي أنه لا يدخل ضمن هذا المبحث، وذلك لأن لفظ (شر) صفة لـ (عبد)، ولو كان مضافًا للتعبيد لقيل: (عبد الشر)، ولهذا جاء فيه أن النبي ﷺ غيَّر اسمه لـ (عبد خير)، فدل هذا أن التغيير لا لأجل أن اسمه معبد لغير الله، وإنما لما فيه من وصف الشر، وكان من هديه ﷺ تغيير الأسماء القبيحة.

المبحث الثالث: التكني بأبي الحكم

مكرر - عن هَانئ بن يَزيد ﷺ قالَ: "إنه لمَّا وفدَ إلى النبيِّ ﷺ مع قومهِ، فسمعهم النبيُّ ﷺ وهم يكنُّونه بأبي الحَكم ، فدعاه النبيُّ ﷺ، فقالَ: إنَّ اللهَ هو الحَكم، وإليه الحُكم، فلِمَ تكنيت بأبي الحَكم؟، قال: لا، ولكنَّ قومي إذا اختلفوا في شيءٍ أتوني فحكمت بينهم، فرضيَ كِلا الفريقين، قال: ما أحسنَ هذا!، ثم قال: ما لكَ من الولدِ؟، قلتُ: لي شريح، وعبد الله، ومسلم، بنو هانئ، قالَ: فمن أكبرهم ؟، قلتُ: شريح، قالَ: فأنتَ أبو شريح، ودعا له وولده ...".

تخريج الحديث:

الحديث تقدم في المبحث السابق (ح١٣٦). وتمت إعادته هنا لعلاقته بهذا المبحث، ولم يثبت عندي حديث في هذا المبحث إلا هذا الحديث.

١٥٦- عن أبي سَعِيد الخُدْري ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: ((لا تمُدُّوا طُنُبًا لِبدوٍ، فإنَّ في البَدْوِ الجَفاءَ، ويَدُ اللهِ على الجَماعةِ، ولا يُبالِي اللهُ شُذوذَ منْ شَذَّ، ولا يرْكَب الدابَّةَ فوقَ اثنينِ، ولا تَضْربوا وجوهَ الدوابِّ، فإنَّ كلَّ شيءٍ يُسبِّحُ بحمْدِهِ، ولا تُسمُّوا أبناءَكم وإخْوانَكم الحَكمَ ولا أبا الحَكمِ، فإنَّ اللهَ هو الحَكم)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٨٤٩/٤٣٣/٥)، فقال: حدثنا عبدُ الوارِث بن إبْراهيمَ، قال: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَامِعِ الْعَطَّار، قال: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُثمان القرشي، قال: حدثنا سُلَيْمَانُ بن أَبِي دَاوُدَ، عَنْ عَطَاءٍ، عن أبي سَعِيد الخُدْري ﷺ به.

قال الطبراني: لا يروي هذا الحديث عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد تفرد به محمد بن جامع.

دراسة إسناده:

- عبد الوارث بن إبراهيم:

هو عبد الوارث بن إبراهيم، أبو عبيدة العسكري.

روى عن وهب بن محمد البناني ومحمد بن جامع العطار وغيرهما، وروى عنه الطبراني وابن قانع.

مات سنة تسع وثمانين ومائتين. ولم أقف على من تكلم فيه بجريحٍ أو تعديل.

له ترجمة في: (تاريخ الإسلام ٣٤٣/٢١٧/٢١).

- محمد بن جامع العطار:

هو محمد بن جامع العطار البصري، أبو عبد الله.

روى عن حماد بن زيد ومعتمر بن سليمان وغيرهما، وروى عنه أبو يعلى وعلي بن سعيد الرازي وغيرهما.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو زرعة: ليس بصدوق، ما حدثت عنه شيئًا.

وقال أبو حاتم: كتبت عنه، وهو ضعيف الحديث.

وقال أبو يعلى: ثنا محمد بن جامع العطار، وكان ضعيفًا.

وقال ابن عدي: له عن حماد بن زيد وعن البصريين أحاديث مما لا يتابعونه عليه.

وقال الدارقطني: بصري ليس بالقوي. اهـ

قلت: الراجح أنه ضعيف، كما عليه الأكثر.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٢٣١/٢٢٣/٧، وثقات ابن حبان ٩٧/٩، والكامل ١٧٥٤/٢٧٠/٦، وميزان الاعتدال ٧٣٠٢/٤٩٨/٣، ولسان

الميزان٥/٩٩-١٠٠).

- محمد بن عثمان القرشي:

هو محمد بن عثمان بن سيار القرشي، البصري، نزيل واسط.

روى عن ثابت البناني وحريز بن عثمان وغيرهما، وروى عنه محمد بن جامع العطار ومحمد بن عقبة وغيرهما.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الأزدي: ضعيف.

وقال الدارقطني: مجهول. اهـ

قلت: الراجح ما قاله ابن حجر في التقريب: مقبول[1].

وهو من الثامنة، وأخرج له البخاري في الأدب المفرد.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٨/٢٤/١٠٤، وثقات ابن حبان ٧/٤٣٨، وتهذيب الكمال ٢٦/٨٣/٥٤٥٥، وميزان الاعتدال ٣/٦٤٠/٧٩٢٧، وتهذيب التهذيب ٩/٣٣٦، والتقريب ص٨٧٧/ت٦١٦٩).

- سليمان بن أبي داود:

هو سليمان بن أبي داود الحراني[2]، أبو أيوب[3].

روى عن سالم بن عبد الله وعطاء بن أبي رباح وغيرهما، وروى عنه ابنه محمد وعبد الله بن عرادة وغيرهما.

قال البخاري: منكر الحديث.

وقال أبو زرعة: كان لين الحديث.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جدًّا.

وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًّا، يروي عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات حتى خرج عن حد الاحتجاج به إلا فيما وافق الأثبات من رواية ابنه عنه. اهـ

قلت: الخلاصة أنه ضعيف.

له ترجمة في: (التاريخ الكبير ٤/١١/١٧٩٣، والجرح والتعديل ٤/١١١/٤٩٠ و ٤/١١٥/٥٠١ و٤/١٢٠/٥٢٠، والمجروحين ١/٣٣٥، وميزان الاعتدال ٢/٢٠٦/٣٤٥٦، ولسان الميزان ٣/٩٠).

---

(١) ينظر: ترجمة نصر بن علقمة (ح٨).

(٢) تحديد أنه الحراني استفدته من رواية الديلمي لحديثٍ - كما في السلسلة الضعيفة (٦٨/٧) - من طريق أبي نعيم، عن أبي الشيخ، عن هارون بن عمران، حدثنا سليمان بن أبي داود، عن عطاء، عن أبي سعيد مرفوعًا.

وقد قال ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل (٩٣/٩): هارون بن عمران الموصلي: روى عن جعفر بن برقان وسليمان بن أبي داود الحراني.

(٣) له عند ابن أبي حاتم أكثر من ترجمة، ومال الذهبي إلى أنهما واحد.

- عطاء:

هو عطاء بن أبي رباح، بفتح الراء والموحدة، واسم أبي رباح أسلم، القرشي مولاهم، المكي.

روى عن عبد الله بن عباس وأبي سعيد الخدري[1] - وروايته عنه في مسلم - وغيرهما، وروى عنه سلمة بن كهيل والزهري وغيرهما.

قال ابن معين وأبو زرعة: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : كان من سادات التابعين فقهًا، وعلمًا، وورعًا وفضلاً.

وقال ابن حجر: روى الأثرم عن أحمد ما يدل على أن كان يدلس، فقال في قصة طويلة: ورواية عطاء عن عائشة لا يحتج بها إلا أن يقول: سمعت[2].

وقال علي بن المديني: كان عطاء بآخره تركه ابن جريج وقيس بن سعد.

علَّق الذهبي في الميزان على هذا بقوله: لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطَّلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضيّ[3].

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، فقيه، فاضل، لكنه كثير الإرسال، وقيل: إنه تغير بآخره، ولم يكثر ذلك منه. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، فقيه، كثير الإرسال.

وهو من الثالثة، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦/٣٣٠/١٨٣٩، وتهذيب الكمال٢٠/٦٩/٣٩٣٣، وميزان الاعتدال ٣/٧٠/٥٦٤٠، وسير أعلام النبلاء ٥/٧٨/٢٩، وجامع التحصيل ص٢٣٧/ت٥٢٠، وتهذيب التهذيب ٧/١٩٩-٢٠٣، والتقريب ص٦٧٧/ ت٤٦٢٣).

- أبو سعيد الخدري:

هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري، أبو سعيد الخدري.

له ولأبيه صحبة.

تقدمت ترجمته في (ح٦٨).

---

(١) قال علي بن المديني: رأى أبا سعيد الخدري يطوف بالبيت، ولم يسمع منه.

(٢) لم يذكره ابن حجر في كتابه طبقات المدلسين.

(٣) ينظر - أيضًا - تعليقه في السير.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه عدة رواة ضعفاء.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن جامع العطار وهو ضعيف[١].

(١) مجمع الزوائد (١٩٦/٨).

فقه الأحاديث:

دلَّت أحاديث المبحث على النهي عن التكني بأبي الحكم؛ لأن الحكم هو الله - سبحانه وتعالى -.

قال عمر بن الخطاب ﷺ: "لا تسموا الحكم، ولا أبا الحكم؛ فإن الله هو الحكم، ولا تسموا الطريق السكة[١]".

وقال ابن الأثير على حديث هانئ بن يزيد ﷺ: إنما كره له ذلك لئلا يشارك الله - تعالى - في صفته[٢].

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: ... يجب أن لا يجعل لله ند في النيات والأقوال والأفعال، فلا يسمى أحد باسم فيه نوع مشاركة لله في أسمائه وصفاته، كقاضي القضاة وملك الملوك ونحوها، وحاكم الحكام، أو بأبي الحكم ونحوه، وكل هذا حفظ للتوحيد ولأسماء الله وصفاته، ودفع لوسائل الشرك حتى في الألفاظ التي يخشى أن يتدرج منها إلى أن يظن مشاركة أحد لله في شيء من خصائصه وحقوقه[٣].

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في الجامع لمعمر الملحق بالمصنف (١٩٨٥٩/٤٢/١١)، وفيه ليث بن أبي سليم، قال عنه ابن حجر في التقريب (ص٨١٨): صدوق اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه فترك.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤١٩/١).

(٣) القول السديد (ص١٤).

المبحث الرابع: التلقب بملك الأملاك، وشاهان شاه

١٥٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((أَخْنَعُ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ يومَ القِيامةِ رَجُلٌ تَسَمَّى بِمَلِكِ الأَمْلاكِ)). قال سُفْيَانُ: شَاهَانْ شَاه[١].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في الأدب: باب أبغض الأسماء إلى الله (ح٦٢٠٥ و٦٢٠٦).

ومسلم في الآداب (ح٢١٤٣).

وأبو داود في الأدب: بابٌ في تغيير الاسم القبيح (ح٤٩٢٢).

والترمذي- واللفظ له - في الأدب: باب ما يكره من الأسماء (ح٢٨٣٧)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وأحمد في (٧٣٢٩/٢٨٢/١٢).

كلهم من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه، وهو عند أحمد بمثله، وعند مسلم زيادة في آخره. وقول سفيان جاء عند البخاري ومسلم.

وأخرجه مسلم في الموضع السابق.

وأحمد في (٨١٧٦/٥٠٨/١٣).

كلاهما من طريق معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة ﷺ بمعناه، وفي آخره زيادة.

وأخرجه أحمد في (١٠٣٨٤/٢٤٧/١٦).

من طريق عوف، عن خلاس، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه، وفيه زيادة في أوله وآخره.

غريب الحديث:

قوله: أَخْنَعُ اسْمٍ. قال أحمد بن حنبل: سألت أبا عمرو الشيباني عن ((أخنع اسم عند الله)). فقال: أوضع اسم عند الله[٢].

وقال ابن الأثير: أي أذلها وأوضعها. والخانع: الذليل الخاضع[٣].

---

(١) القائل هو سفيان بن عيينة أحد الرواة، وهي لفظة أعجمية بمعنى ملك الأملاك، وجاء عند البخاري أن سفيان نقله عن غيره. قال ابن حجر: لعل سفيان قاله مرة نقلاً، ومرة من قبل نفسه. ينظر: فتح الباري (١٠/٥٩٠-٥٩١).

(٢) المسند (٢٨٣/١٢).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٨٤/٢) مادة خنع.

١٥٨ـ عَن الْحَكَمِ قال: لمَّا كُسِرت رُبَاعية رسولِ اللهِ يومَ أُحد، قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ على ثلاثة: مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَلِكُ الأَمْلاكِ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ على مَنْ كسرَ رباعية رسولِ اللهِ ﷺ وأثر في وجهِه، اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ على مَنْ زَعَمَ أنَّ للهِ ولدًا)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة ـ واللفظ له ـ في المصنف (٣٦٧٩٣/٣٧٣/٧)، فقال: حدثنا يحيى بن عبد المَلك بن أبي غَنِيّة، عن أبيه، عن الْحَكَمِ به.

وأخرج الحارث بن أبي أسامة، كما في كشف الخفاء (١٤٣/١) [1].

والطبراني في الكبير (١٢١١٣/٣٩٦/١١).

من طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: ((اشتد غضب الله ـ تعالى ـ على من زعم أنه ملك الأملاك)). (هذا لفظ الطبراني).

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥٠/٨): رواه الطبراني، وفيه أبو شيبة إبراهيم بن عثمان، وهو متروك.

دراسة إسناده عند ابن أبي شيبة:

- يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية:

هو يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية، بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية، الخزاعي، الكوفي، أصله من أصبهان.

روى عن أبيه وسليمان الأعمش وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وأبو بكر عبد الله ابن محمد بن أبي شيبة وغيرهما.

قال يحيى بن معين وأبو داود: ثقة.

وقال أحمد بن حنبل: كان ثقة، شيخًا، له هيئة، رجلاً صالحًا.

وقال العجلي: ثقة رجل صالح.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال الدارقطني: ثقة.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه بعضه لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه.

وقال الذهبي في الكاشف: ثقة وقور صالح.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أفراد. اهـ

قلت: الراجح أنه ثقة، كما عليه الأكثر.

وهو من كبار التاسعة، مات سنة بضع وثمانين ومائة. وأخرج له

---

(1) لم يذكر العجلوني إسناد الحارث، بل ذكر أن الطبراني والحارث روياه عن ابن عباس.

البخاري مقرونًا بغيره، وأبو داود في المراسيل، والباقون.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٦٩٩/١٧١/٩، والكامل ٢١٠٩/٢٠٨/٧، وتهذيب الكمال ٦٨٧٥/٤٤٦/٣١، وميزان الاعتدال ٩٥٨٦/٢٠٠/٧[1]، والكاشف ٦٢٠٦/٣٧٠/٢، وهدي الساري ص٤٥٢، وتهذيب التهذيب ٢٥٢/١١، والتقريب ص١٠٦١/ت٧٦٤٨).

- عن أبيه:

هو عبد الملك بن حميد بن أبي غنية، بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية، الخزاعي، الكوفي، أصله من أصبهان.

روى عن ثابت بن عبيد والحكم بن عتيبة - وروايته عنه في البخاري - وغيرهما، وروى عنه ابنه يحيى وأبو نعيم الفضل بن دكين وغيرهما.

قال ابن معين: ثقة.

وقال أحمد بن حنبل عن يحيى: عبد الملك ثقة، هو وأبوه متقاربان في الحديث.

وقال العجلي: ثقة.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

وهو من السابعة. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ١٦٤٠/٣٤٧/٥، وتهذيب الكمال٣٥٢٤/٣٠٢/١٨، وتهذيب التهذيب ٣٩٢/٦-٣٩٣، والتقريب ص٦٢٢/ت٤٢٠٤).

- الحكم:

هو الحكم بن عتيبة، بالمثناة ثم الموحدة، مصغرًا، أبو محمد الكندي، الكوفي.

روى عن إبراهيم النخعي ومجاهد بن جبر وغيرهما، وروى عنه عبد الملك بن حميد ومنصور بن المعتمر.

قال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد القطان: أي أصحاب إبراهيم أحب إليك؟ قال: الحكم، ومنصور. قلت: أيهما أحب إليك؟ قال: ما أقربهما.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: ثبت، ثقة، ولكن مختلف - يعني: حديثه -.

وقال ابن سعد: كان ثقة، ثقة، فقيهًا، عالمًا، رفيعًا، كثير الحديث.

وقال يحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي: الحكم بن عتيبة ثقة. زاد النسائي: ثبت.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي: من أثبت الناس في إبراهيم؟

---

(١) طبعة مكتبة دار الباز.

قال: الحكم ابن عتيبة، ثم منصور.

وقال العجلي: ثبت، ثقة في الحديث، وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم، وكان صاحب سنة واتباع، ولم يسمع منه سفيان وقد أدركه، رُوي أن أبا عوانة سمع منه أربع مئة حديث، ولم يحدث منها إلا بحديثين وترك الباقي منها من أجل شعبة، وكان فيه تشيع إلا إن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته.

وقال يعقوب بن سفيان: كان فقيهًا، ثقة.

وقال ابن حبان في الثقات: كان يدلس.

وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين - وهم: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى أو كان لا يدلس إلا عن ثقة -، وقال: تابعي صغير، من فقهاء الكوفة، مشهور، وصفه النسائي بالتدليس، وحكاه السلمي عن الدارقطني.

وقال في التقريب: ثقة، ثبت، فقيه إلا إنه ربما دلس. اهـ

قلت: الراجح فيه ما قاله ابن حجر، حيث الأكثر على توثيقه، ومن تكلم فيه فلعله لأجل تدليسه أو تشيعه.

وهو من الخامسة، مات سنة ثلاث عشرة ومائة أو بعدها، وله نيف وستون. وأخرج له الجماعة.

له ترجمة في: (الجرح والتعديل ٥٦٧/١٢٣/٣، وتهذيب الكمال ١٤٣٨/١١٤/٧، وجامع التحصيل ص١٦٧/ت١٤١، وتهذيب التهذيب ٤٣٢/٢-٤٣٤، والتقريب ص٢٦٣/ ت١٤٦١، وتعريف أهل التقديس ص١٠٧/ت٤٣).

الحكم على الحديث:

مرسل صحيح؛ رواته كلهم ثقات. والشاهد من هذا الحديث يشهد له ما تقدم من حديث أبي هريرة ﷺ في الصحيحين.

فقه الأحاديث:

دلَّت أحاديث المبحث على النهي عن التلقب بملك الأملاك؛ لأن ملك الأملاك حقيقة هو الله ـ سبحانه وتعالى ـ، ومن تلقب بذلك فقد كذب، وارتقى إلى ما ليس له بأهل(١)، وجعل نفسه شريكًا مع الله فيما لا يستحقه إلا الله(٢)، وقد جاء في حديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم وغيره زيادة: ((لا ملك إلا الله)).

قال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة : وفي الحديث مشروعية الأدب في كل شيء؛ لأن الزجر عن ملك الأملاك، والوعيد عليه يقتضي المنع منه مطلقًا، سواء أراد من تسمى بذلك أنه ملك على ملوك الأرض أم على بعضها، سواءً كان محقًّا في ذلك أم مبطلاً، مع أنه لا يخفى الفرق بين من قصد ذلك وكان فيه صادقًا، ومن قصده وكان فيه كاذبًا(٣).

وقال العراقي: فيه تحريم التسمي بهذا الاسم، سواء كان بالعربية أو بالعجمية لترتيب هذا الوعيد الشديد عليه، ودلالته على أن غضب الله تعالى على المسمى به أشد من غضبه على غيره(٤).

والقول بالمنع من التلقب بهذا اللقب هو اختيار جماعة من المحققين منهم: الماوردي وابن الصلاح(٥)وابن القيم(٦)وابن رجب(٧).

وأفتى الصيمري الحنفي وأبو الطيب الطبري والتميمي من الحنابلة جلالَ الدولة ابن بويه بجواز التلقب بملك الملوك، قال الصيمري: إن هذه الأسماء يعتبر فيها القصد والنية، وقال أبو الطيب: معناه ملك ملوك الأرض،قال: وإذا جاز أن يقال: قاضي القضاة، جاز أن يقال: ملك الملوك. ووافقه التميمي.

وأفتى الماوردي بالمنع وشدد في ذلك(٨).

قال ابن الجوزي: والذي ذكره الأكثرون هو القياس إذا قصد به ملوك الدنيا، إلا أني لا أرى إلا ما رآه الماوردي، لأنه قد صح في الحديث ما يدل على المنع لكنهم عن النقل بمعزل(٩).

قال ابن القيم: وقد كان جماعة من أهل الدين والفضل يتورعون عن

---

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد (ص٦١٢).
(٢) ينظر: القول المفيد (٣/٣).
(٣) فتح الباري (٥٩١/١٠). قال الشيخ سليمان بن عبد الله في تيسير العزيز الحميد (ص٦١٢): يعني أن الثاني أشد إثمًا من الأول.
(٤) طرح التثريب (١٥١/٨).
(٥) أدب المفتي والمستفتي (٨١/١).
(٦) تحفة المودود (ص٧٣).
(٧) الذيل على طبقات الحنابلة (٨٥/٣).
(٨) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٧١/٥).
(٩) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٨٤/٣).

إطلاق لفظ قاضي القضاة وحاكم الحكام، قياسًا على ما يبغضه الله ورسوله من التسمية بملك الأملاك، وهذا محض القياس[١].

وقال ابن حجر: ويلتحق به ما في معناه مثل: خالق الخلق، وأحكم الحاكمين، وسلطان السلاطين، وأمير الأمراء[٢].

قلت: التلقب بملك الملوك إنما كان من شعائر ملوك الفرس من الأعاجم المجوس، ونحوهم[٣].

---

(١) تحفة المودود (ص٧٣). وينظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٨٥/٣). وفتح الباري (٥٩٠/١٠-٥٩١). وتيسير العزيز الحميد (ص٦١٣).

(٢) فتح الباري (٥٩٠/١٠).

(٣) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٨٥/٣). وينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٧١/٥).

الخاتمة

وفي ختام هذه الرسالة أحمد الله على إعانته وتيسيره، وهنا أوجز أهم نتائج البحث وتوصياته فيما يلي:

النتائج:

أولاً: بلغ عدد أحاديث الرسالة مائة وثمانية وخمسين حديثًا وأثرًا، وهناك حديثان تمت دراستهما ضمن الحديث الأول لوجود زيادة في المتن عما في الصحيحين.

ثانيًا: فضل حفظ اللسان، حيث دلَّت النصوص على فضل حفظه من الكلام المحرم، وكذلك من الكلام المباح الذي ليس فيه مصلحة.

ثالثًا: إن من كمال التوحيد الواجب ترك الألفاظ التي فيها تعظيم غير الله – تعالى -، حيث تعظيم العبودية لا يكون إلا لله – تعالى -، وأما المخلوق فإنه لا يرفع عن منزلته التي جعلها الله له.

رابعًا: حماية الشارع لجناب التوحيد، يدل لهذا الأحاديث الكثيرة التي وردت بالنهي عن كل لفظٍ يمس جنابه.

خامسًا: أن القدر من فعل الله – تعالى -، والواجب على العبد التسليم لأقدار الله والرضا بها، وعدم سبها، حيث يلزم من سبِّ هذه الأقدار سبِّ المقدِّر لها، وهو الله سبحانه، وهذا ينافي التوحيد.

سادسًا: أن للدعاء آدابًا ينبغي للداعي مراعاتها، ومن ذلك تجنب الألفاظ التي جاء الشارع بالنهي عنها.

سابعًا: وجوب مراعاة ما كان من خصائص الله – تعالى - عند التسمي أو التكني أو التلقب، حيث اختص الله – تعالى - بأسماء تليق بجلاله وعظمته لا ينبغي إطلاقها على المخلوق.

ثامنًا: أهمية دراسة الإسناد للأحاديث التي ليست في الصحيحين، حيث الحكم على لفظٍ بأنه منهيٌّ عنه لا يكون إلا بعد ثبوت الحديث فيه. فمثلاً: لا ينهى عن قول: (صمت رمضان). لأنه لم يثبت الحديث الذي جاء بالنهي عنه(١).

تاسعًا: أن كتب السيرة النبوية وتراجم الصحابة احتوت على أحاديث كثيرة ليست لها أسانيد متصلة(٢). وقد نبَّه أهل العلم على هذا، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: قال الإمام أحمد: ثلاث علوم ليس لها أصول: المغازي،

(١) ينظر: حديث رقم (١٢١).

(٢) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الخامس؛ فيه ما يقارب من عشرين حديثًا لم أقف - بعد البحث - على أسانيد متصلة لها.

والملاحم، والتفسير. وفي لفظ: ليس لها أسانيد[1]. ومعنى ذلك: أن الغالب عليها أنها مرسلة ومنقطعة[2].

التوصيات:

أولاً: أن تقوم أقسام السنة بالكليات الشرعية - مشكورة - بوضع بقية الأحاديث التي اشتملت على الألفاظ المنهي عنها كمشروع علمي يبحث من قبل طلاب وطالبات الدراسات العليا كرسائل ماجستير ودكتوراه.

ثانيًا: نشر الأحاديث النبوية الصحيحة التي اشتملت على الألفاظ المنهي عنها في التوحيد في الكتب والصحف والمجلات ومواقع الإنترنت، وذلك من باب تقريب العلم.

ثالثًا: تضمين هذه الأحاديث في مقررات التعليم العام والعالي.

رابعًا: إقامة دورات علمية في الألفاظ المنهي عنها للخطباء والإعلاميين والمشرفين على الصحف والمجلات ومواقع الإنترنت لحاجتهم الأكيدة لذلك، وأثرهم على عامة الناس.

خامسًا: إقامة الدروس، والندوات، والمحاضرات في الألفاظ المنهي عنها؛ توعية لعامة الناس.

---

(١) ساق إسناده ابن عدي في الكامل (١١٩/١) ولفظه عنده: (ثلاثة كتب ليس فيها أصول: المغازي والملاحم والتفسير). وينظر: تعليق الخطيب البغدادي في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٦٢/٢).

(٢) تلخيص كتاب الاستغاثة (٧٦/١). وينظر: منهاج السنة النبوية (٤٣٥/٧). ومجموع الفتاوى (٣٤٦/١٣).

فهرس الأحاديث مرتبة على الأطراف

(عذرا العزو غير دقيق بسبب الحذف والتعديل)

(١) الصواب (عمير بن وهب) كما في مصادر ترجمته.

فهرس الآثار مرتبة على الحروف الهجائية:

(عذرا العزو غير دقيق بسبب الحذف والتعديل)

الأثر	القائل	الصفحة
لا تقولوا: رمضان، فإن رمضان اسم من أسماء الله...	أبو هريرة	٦٤٧
لا تقولوا: رمضان، فإن رمضان اسم من أسماء الله...	محمد بن كعب	٦٤٧
لا تقولوا: زرعنا، ولكن قولوا: حرثنا.	السلمي	٤٠٧
لأن أحلف بالله كاذبًا، أحب إلي من أن أحلف بغيره...	ابن مسعود	١٣٨
لم أسمع عن رسول اللهﷺ حديثًا أشد من هذا...	مجاهد	٣٥٧
من فقه الرَّجل قلّة كلامه فيما لا يعنيه.	أبو الدرداء	٢٢
والذي نفسي بيده لتكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته.	أبو هريرة	٣٦٤
والله الذي لا إله غيره، ما شيء أحق بطول سجن...	ابن مسعود	٢٢
وكانوا يضربوننا على الشهادة والعهد ونحن صغار...	إبراهيم النخعي	٢٦٤
يكتب كل ما تكلم به من خير أو شر...	ابن عباس	٢٠

فهرس الرواة المترجم لهم:

(عذرا العزو غير دقيق بسبب الحذف والتعديل)

فهرس المصادر والمراجع

١- إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، لحمد بن علي بن عتيق. تحقيق: عبد الإله بن عثمان الشايع. دار أطلس الخضراء. ط١/١٤٢٤هـ.
٢- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري. تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. دار الوطن. ط١/١٤٢٠هـ.
٣- إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، للدكتور عبد الكريم بن علي النملة. دار العاصمة. ط١/١٤١٧هـ.
٤- الاتصال والانقطاع، للدكتور إبراهيم اللاحم. مكتبة الرشد. ط١/١٤٢٦هـ.
٥- الآحاد والمثاني، لأبي بكر أحمد بن عمرو الضحاك الشيباني (ابن أبي عاصم). تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة. دار الراية. ط١/١٤١١هـ.
٦- أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)، لأبي بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري (قاضي المارستان). تحقيق: د. حاتم بن عارف العوني. دار عالم الفوائد. ط١/١٤٢٢هـ.
٧- أحاديث الشيوخ الكبار. مجموعة أجزاء حديثية. تحقيق: د. حمزة أحمد الزين. دار الحديث. ١٤٢٤هـ.
٨- الأحاديث المختارة، لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي. تحقيق: أد. عبد الملك ابن عبد الله بن دهيش. دار خضر. ط٣/١٤٢٠هـ.
٩- الأجوبة للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي مسعود بن محمد الدمشقي. تحقيق: إبراهيم بن علي آل كليب. دار الوراق. ط١/١٤١٩هـ.
١٠- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لعلي بن بلبان الفارسي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة.ط١/١٤١٢هـ.
١١- أحكام الجنائز وبدعها، لمحمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف. ط١/١٤١٢هـ.
١٢- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري. دار الكتب العلمية.
١٣- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص. تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. دار إحياء التراث العربي. ١٤٠٥هـ.
١٤- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد. تحقيق: علي بن محمد الهندي. المكتبة السلفية. ط٢/١٤٠٩هـ.
١٥- أحكام أهل الذمة، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم

الجوزية). تحقيق: د. صبحي الصالح. دار العلم للملايين. ط١٩٩٤/٤م.
١٦- إحكام الفصول في أحكام الفصول، لأبي الوليد الباجي. تحقيق: عبد المجيد تركي. دار الغرب الإسلامي. ط١٤١٥/٢هـ.
١٧- أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني. تحقيق: السيد صبحي السامرائي. مؤسسة الرسالة. ط١٤٠٥/١هـ.
١٨- إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي.
وبذيله المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي. مكتبة دار الباز.
١٩- اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي. تحقيق: علي بن حسن الحلبي. دار العاصمة. ط١٤١٥/١هـ.
٢٠- الأدب، لأبي بكر بن أبي شيبة. تحقيق: د. محمد رضا القهوجي. دار البشائر الإسلامية. ط١٤٢٠/١هـ.
٢١- الآداب الشرعية والمنح المرعية، لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي. مكتبة ابن تيمية.
٢٢- أدب المفتي والمستفتي، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ابن الصلاح). تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي. دار المعرفة. ط١٤٠٦/١هـ.
٢٣- الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري. تحقيق: محمد بن هشام البرهاني. ط١٤٠١/١هـ.
٢٤- الأذكار، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي. تحقيق: محيي الدين مستو. مكتبة دار التراث. ط١٤١٠/٢هـ.
٢٥- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي. تحقيق: د. محمد سعيد إدريس. مكتبة الرشد. ط١٤٠٩/١هـ.
٢٦- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني. تحقيق: محمد سعيد البدري. مؤسسة الكتب الثقافية. ط١٤١٢/١هـ.
٢٧- إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني. طبع ضمن مجموعة الرسائل المنيرية. دار إحياء التراث العربي.
٢٨- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. ط١٤٠٥/٢-.
٢٩- الأسامي والكنى، لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق (الحاكم الكبير). تحقيق: يوسف الدخيل. مكتبة الغرباء الأثرية. ط١٤١٤/١هـ.
٣٠- أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي. تحقيق: د.

ماهر ياسين الفحل. دار الميمان. ط١٤٢٦/١هـ.
٣١- الاستبصار في نقد الأخبار، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي. تحقيق: سيدي محمد الشنقيطي. دار أطلس. ط١٤١٧/١هـ.
٣٢- الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر. تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي. دار قتيبة. ط١٤١٤/١هـ.
٣٣- -الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر. تحقيق: د. عبد الله السوالمة. دار ابن تيمية. ط١٤١٢/٢هـ.
٣٤- الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة.
٣٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن محمد الجزري (ابن الأثير). دار الفكر. ١٤٢٥هـ.
٣٦- أسماء شيوخ مالك بن أنس، لمحمد بن إسماعيل بن خلفون الأندلسي. تحقيق: رضا بو شامة الجزائري. أضواء السلف. ١٤٢١هـ.
٣٧- الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: عبد الله الحاشدي. طبعة مكتبة السوادي. ط١٤١٣/١هـ.
٣٨- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر).
وبذيله: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر. تحقيق: طه محمد الزيني. مكتبة ابن تيمية. ١٤١١هـ.
٣٩- الأصول من علم الأصول، لمحمد بن صالح العثيمين. مؤسسة الرسالة. ط١٤١٨/٦هـ.
٤٠- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي. مكتبة ابن تيمية. ١٤٠٨هـ.
٤١- أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي. تحقيق: جابر بن عبد الله السريع. دار التدمرية. ط١٤٢٨/١هـ.
٤٢- إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لأحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر). تحقيق: د. زهير بن ناصر الناصر. دار ابن كثير. ط١٤١٤/١هـ.
٤٣- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي. تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي. جامعة الدراسات الإسلامية. ط١٤١٠/٢هـ.
٤٤- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: عبد الله بن محمد الدرويش. اليمامة للطباعة والنشر. ط١٤٢٣/٢هـ.

٤٥- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية). تحقيق: طه عبد الرءوف سعد. دار الجيل.
نسخة أخرى: تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. ١٤٠٧هـ.
٤٦- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية). تحقيق: محمد سيد كيلاني. مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. ١٣٨١هـ.
٤٧- الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل (سبط ابن العجمي). تحقيق: علاء الدين علي رضا. دار الحديث. ط١/١٤٠٨هـ.
٤٨- الاقناع لطالب الانتفاع، لأبي النجا موسى بن أحمد الحجاوي. تحقيق: د.عبد الله التركي. وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية. ط٢/١٤١٩هـ.
٤٩- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لأبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني. تحقيق: عبد الله سرور بن فتح محمد. دار اللواء. ط١/١٤١٢هـ.
٥٠- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لعلي بن هبة الله أبي نصر بن ماكولا. دار الكتب العلمية. ط١/١٤١١هـ.
٥١- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج البكرجي. تحقيق: عادل أحمد وأسامة بن إبراهيم. مكتبة نزار مصطفى الباز. ط١/١٤٢٢هـ.
٥٢- ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي، للدكتور أحمد معبد عبد الكريم. أضواء السلف. ط١/١٤٢٥هـ.
٥٣- الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي. تحقيق: محمود مطرجي. دار الكتب العلمية. ط١/١٤١٣هـ.
٥٤- الأمالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٧٥م.
٥٥- الأمالي، للحسين بن إسماعيل المحاملي. (رواية ابن مهدي الفارسي وابن الصلت القرشي). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. دار النوادر. ط١/١٤٢٧هـ.
نسخة أخرى (رواية ابن يحيى البيِّع): تحقيق: د. إبراهيم القيسي. المكتبة

الإسلامية. ط١/١٤١٢هـ.
٥٦- الأمالي، لعبد الملك بن محمد بن بشران. تحقيق: عادل يوسف العزازي. دار الوطن. ط١/١٤١٨هـ.
٥٧- الإمام في بيان أدلة الأحكام، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي. تحقيق: رضوان مختار بن غربية. دار البشائر الإسلامية. ط١/١٤٠٧هـ.
٥٨- الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، لعلاء الدين بن قليط مغلطاي. تحقيق: السيد عزت المرسي وآخرون. مكتبة الرشد. ط١/١٤٢٠هـ.
٥٩- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني. تحقيق: عبد الله عمر البارودي. مكتبة المؤيد. ط١/١٤٠٨هـ.
٦٠- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلي بن سليمان المرداوي. تحقيق: د. عبد الله التركي. هجر للطباعة والنشر. ط١/١٤١٥هـ.
٦١- الأولياء، لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي (ابن أبي الدنيا). ينظر: موسوعة الإمام ابن أبي الدنيا.
٦٢- الإيمان، لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن منده. تحقيق: أ.د. علي بن محمد الفقيهي. دار الفضيلة. ط٤/١٤٢١هـ.
٦٣- بدائع الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية). مكتبة ابن تيمية.
٦٤- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي. تحقيق: علي محمد معوض وآخرون. دار الكتب العلمية. ط١/١٤١٥هـ.
٦٥- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي. تحقيق: د. وصي الله بن محمد بن عباس. دار الراية. ط١/١٤٠٩هـ.
٦٦- البحر المحيط في أصول الفقه، لحمد بن بهادر الزركشي. تحقيق: مجموعة من المحققين. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت.
٦٧- البخلاء، لأحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي). تحقيق: د. أحمد مطلوب وآخرون. مطبعة العاني. ط١/١٣٨٤هـ.
٦٨- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لعمر بن علي الأنصاري (ابن الملقن). تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي وآخرون. دار الهجرة. ط١/١٤٢٥هـ.
٦٩- البراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية، لعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن. تحقيق: محمد العارف بن عثمان الهرري. مكتبة الهداية. ط١/١٤١٠هـ.

٧٠- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لعلي بن أبي بكر الهيثمي. تحقيق: مسعد السعدني. دار الطلائع.
٧١- بغية الطلب في تاريخ حلب، للصاحب عمر بن أحمد بن أبي جرادة (ابن العديم). تحقيق: د. سهيل زكار. دار الفكر.
٧٢- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والإتحاد، لأحمد بن عبد الحليم النميري (شيخ الإسلام ابن تيمية). تحقيق: د. موسى بن سليمان الدويش. مكتبة العلوم والحكم. ط٣/١٤١٥هـ.
٧٣- بهجة المَجالس وأنس المُجالس وشحذ الذهن والهاجس، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري. تحقبق: محمد مرسي المنجولي. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٧٤- البناء على القبور، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي. تحقيق: حاكم بن عبيسان المطيري. دار أطلس. ط١/١٤١٧هـ.
٧٥- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لأحمد بن عبد الحليم النميري (شيخ الإسلام ابن تيمية). تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم. مطبعة الحكومة السعودية. ١٣٩١هـ.
٧٦- البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي. تحقيق: كمال يوسف الحوت. دار الجنان. ط١/١٤١٠هـ.
٧٧- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد (ابن القطان الفاسي). تحقيق: د. الحسين آيت سعيد. دار طيبة. ط١/١٤١٨هـ.
٧٨- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي. تحقيق: علي شيري. المكتبة التجارية. ١٤١٤هـ.
٧٩- تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. دار الكتب العلمية. ط٣/١٤١١هـ.
٨٠- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث.
٨١- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي. ط١/١٤١١هـ.
٨٢- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان (ابن شاهين). تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي. دار الباز.

ط١٤٠٦/١هـ.
٨٣- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان(ابن شاهين). تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري. ط١٤٠٩/١هـ.
٨٤- التاريخ الأوسط، لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري. تحقيق: د. يحيى بن عبد الله الثمالي. مكتبة الرشد. ط١٤٢٦/١هـ.
٨٥- تاريخ جرجان، لحمزة بن يوسف السهمي الجرجاني. تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان. عالم الكتب. ط١٤٠٧/٤هـ.
٨٦- تاريخ أبي زرعة الدمشقي عبد الرحمن بن عمرو النصري. تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني. مجمع اللغة العربية بدمشق.
٨٧- تاريخ بغداد، لأحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي). دار الكتب العلمية.
٨٨- تاريخ الثقات، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي. تحقيق: د. عبد المعطي القلعجي. دار الكتب العلمية. ط١٤٠٥/١هـ.
٨٩- التاريخ الكبير، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب. تحقيق: صلاح هلل. الفاروق الحديثة. ط١٤٢٧/١هـ.
نسخة أخرى: تحقيق: عبد الرحمن بن عادل بن سعد وأيمن شعبان. غراس للنشر والتوزيع. ط١٤٢٥/١هـ.
٩٠- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي وآخرون. مؤسسة الكتب الثقافية.
٩١- تاريخ المدينة، لعمر بن شبة النميري. تحقيق: علي محمد دندل وياسين سعد الدين بيان. مكتبة عباس الباز. دار الكتب العلمية. ط١٤١٧/١هـ.
٩٢- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ابن عساكر). تحقيق: عمر بن غرامة العمري. دار الفكر. ١٤١٥هـ.
٩٣- تاريخ واسط، لأسلم بن سهل الرزاز الواسطي (بحشل). تحقيق: كوركيس عواد. عالم الكتب. ط١٤٠٦/١هـ.
٩٤- تالي تلخيص المتشابه، لأحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي). تحقيق: مشهور آل سلمان وأحمد الشقيرات. دار الصميعي. ط١٤١٧/١هـ.
٩٥- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأحمد بن علي العسقلاني (الحافظ ابن حجر). تحقيق: محمد بن علي النجار. مكتبة ابن تيمية.
٩٦- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، لعثمان بن علي الزيلعي. مكتبة إمدادية ملتان.

٩٧- التحبير في المعجم الكبير، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني. تحقيق: منيرة ناجي سالم.
٩٨- تحرير علوم الحديث، لعبد الله بن يوسف الجديع. مؤسسة الريان. ط١/١٤٢٤هـ.
٩٩- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لأبي الحجاج يوسف المزي. تحقيق: د. بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي. ط١/١٩٩٩م.
نسخة أخرى: تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. المكتب الإسلامي. ط٢/١٤٠٣هـ.
١٠٠-تحفة التحصيل، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي. تحقيق: عبد الله نوارة. مكتبة الرشد. ط١/١٤١٩هـ.
١٠١-تحفة المودود بأحكام المولود، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية). تحقيق: بشير محمد عيون. مكتبة دار البيان. ط٢/١٤٠٧هـ.
١٠٢-تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد، لأبي سعيد خليل بن الأمير سيف الدين كيكلدي العلائي. تحقيق: د. إبراهيم محمد سلقيني. دار الفكر. ط١/١٤٠٢هـ.
١٠٣-تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في تفسير الكشاف، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي. تحقيق: سلطان بن فهد الطبيشي. دار ابن خزيمة. ط١/١٤١٤هـ.
١٠٤-تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. تحقيق: طارق بن عوض الله. دار العاصمة. ط١/١٤٢٤هـ.
١٠٥-التدليس في الحديث، للدكتور مسفر بن غرم الله الدميني. ط١/ ١٤١٢هـ.
١٠٦-التدمرية، لأحمد بن عبد الحليم النميري (شيخ الإسلام ابن تيمية). تحقيق: محمد السعوي. مكتبة العبيكان. ط٢/١٤١٤هـ.
١٠٧-تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. مكتبة ابن تيمية.
١٠٨-تسمية شيوخ أبي داود السجستاني، لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني. تحقيق: جاسم الفجي. دار ابن حزم. ط١/١٤٢٠هـ.
١٠٩-تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري. تحقيق: محمود أحمد ميرة. المطبعة العربية الحديثة. ط١/١٤٠٢هـ.
١١٠-الترغيب والترهيب، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني (قوَّام السنة). تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان. دار زمزم.

ط١٤١٤/١هـ.
١١١-الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري. تحقيق: محيي الدين ديب مستو. وآخرون. دار ابن كثير. ط١٤٢٠/٣هـ.
١١٢-تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأحمد بن علي العسقلاني (الحافظ ابن حجر). تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق. دار البشائر الإسلامية. ط١٤١٦/١هـ.
١١٣-تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأحمد بن علي العسقلاني (الحافظ ابن حجر). تحقيق: د. أحمد بن علي سير المباركي. ط١٤١٤/٢هـ.
١١٤-التعريفات الاعتقادية، لسعد بن محمد آل عبد اللطيف. دار الوطن. ط١٤٢٢/١هـ.
١١٥-تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي. تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. مكتبة الدار. ط١٤٠٦/١هـ.
١١٦-التعليق المفيد على كتاب التوحيد، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز. مكتبة التراث الإسلامي.
١١٧-تعليق الدارقطني على المجروحين لابن حبان. تحقيق: خليل بن محمد العربي. الفاروق الحديثة. ط١٤١٤/١هـ.
١١٨-التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني. تحقيق: إبراهم الأبياري. دار الكتاب العربي. ط١٤١٣/٢هـ.
١١٩-تفسير القرآن، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد. مكتبة الرشد. ط١٤١٠/١هـ.
١٢٠-تفسير غريب ما في الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي. تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد. مكتبة السنة. ط١٤١٥/١هـ.
١٢١-تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي. مؤسسة الريان.
١٢٢-تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي. تحقيق: أسعد بن محمد الطيب. مكتبة نزار مصطفى الباز. ط١٤١٩/٢هـ.
١٢٣-تقريب التهذيب، لأحمد بن علي العسقلاني (الحافظ ابن حجر). تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني. دار العاصمة. ط١٤١٦/١هـ.
١٢٤-التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني

(ابن نقطة). تحقيق: ألطاف حسين. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. ط١٤٠٣/١هـ.
١٢٥-التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح[١]، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي. دار الحديث. ط١٤٠٥/٢هـ.
١٢٦-تكملة الإكمال، لمحمد بن عبد الغني البغدادي (ابن نقطة). تحقيق: د. عبد القيوم عبد الرب النبي. جامعة أم القرى. ١٤١٧هـ.
١٢٧-تلخيص كتاب الاستغاثة، لأحمد بن عبد الحليم النميري (شيخ الإسلام ابن تيمية). تحقيق: محمد بن علي عجال. مكتبة الغرباء الأثرية. ط١٤١٧/١هـ.
١٢٨-تلخيص المستدرك. ينظر: المستدرك.
١٢٩-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري. تحقيق: سعيد أحمد أعراب. ١٤٠٤هـ.
١٣٠-التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف. ط١٤٢٦/٣هـ.
١٣١-التمييز، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي. وزارة المعارف السعودية. ط١٤٠٢/٢هـ.
١٣٢-توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
١٣٣-تهذيب الآثار، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. تحقيق: محمود محمد شاكر. مطبعة المدني.
١٣٤-تهذيب السنن، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية). تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي. دار المعرفة. ١٤٠٠هـ.
١٣٥-تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي العسقلاني (الحافظ ابن حجر). دار الكتاب الإسلامي. ط١٤١٤/١هـ.
١٣٦-تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف المزي. تحقيق: د. بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة. ط١٤١٣/١هـ.
١٣٧-تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق: يعقوب عبد النبي. مراجعة: محمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

(١) هكذا اسمه على غلاف الكتاب، وقد سماه المؤلف كما في مقدمته (ص٣) : التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح.

١٣٨-توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، لطاهر الجزائري. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. ط١/١٤١٦هـ.
١٣٩-التوحيد وإثبات صفات الرب - عز وجل -، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة. تحقيق: د. عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. مكتبة الرشد. ط٢/١٤١١هـ.
١٤٠-التوحيد ومعرفة أسماء الله - عز وجل - وصفاته على الاتفاق والتفرد، لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن منده. تحقيق: د. علي بن محمد الفقيهي. مكتبة الغرباء الأثرية. ط٢/١٤١٤هـ.
١٤١-توضيح المشتبه، لمحمد بن عبد الله القيسي (ابن ناصر الدين). تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة. ط١/١٤١٤هـ.
١٤٢-تيسير العزيز الحميد، لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب. المكتب الإسلامي. ط٦/١٤٠٥هـ.
١٤٣-تيسير علم أصول الفقه، لعبد الله بن يوسف الجديع. مركز البحوث الإسلامية. ط١/١٤١٨هـ.
١٤٤-تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي. تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق. ط٢/١٤٢١هـ.
١٤٥-تيسير الوصول إلى قواعد الأصول، لعبد الله بن صالح الفوزان. دار الفضيلة. ط١/١٤٢٢هـ.
١٤٦-الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحقيق: السيد عزيز بيك. مؤسسة الكتب الثقافية. ط١/١٣٩٣هـ.
١٤٧-الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، لصالح بن حامد الرفاعي. دار الخضيري. ط٢/١٤١٨هـ.
١٤٨-الجامع، لمعمر بن راشد الأزدي. ينظر: المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني.
١٤٩-جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. مصطفى البابي الحلبي، ط٣/ ١٣٨٨هـ.
١٥٠-جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. دار ابن الجوزي. ط١/١٤١٤هـ.
١٥١-جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. عالم الكتب.ط٢/١٤٠٧هـ.
١٥٢-الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي). تحقيق: د. محمود الطحان. مكتبة المعارف. ١٤٠٣هـ.
١٥٣-الجامع لشعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: مختار

أحمد الندوي. مكتبة الرشد. ط١٤٢٥/٢هـ.
١٥٤-جامع العلوم والحكم، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. دار ابن الجوزي. ط١٤٢٠/٢هـ.
١٥٥-الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي. تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني. دار الفكر.
١٥٦-جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي. تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية. ط١٤١٥/١هـ.
١٥٧-الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. دار الكتاب الإسلامي. ١٣٧٢هـ.
١٥٨-الجرح والتعديل، للدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاحم. مكتبة الرشد. ط١٤٢٤/١هـ.
١٥٩-جزءٌ في تصحيح حديث القلتين والكلام على أسانيده، لأبي سعيد خليل بن الأمير سيف الدين كيكلدي العلائي. تحقيق: أبي إسحاق الحويني. مكتبة التربية الإسلامية. ط١٤١٢/١هـ.
١٦٠-جمهرة الأجزاء الحديثية، مكتبة العبيكان. ط١٤٢١/١هـ.
١٦١-الجهاد، لأبي بكر أحمد بن عمرو الضحاك الشيباني (ابن أبي عاصم). تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الحميد. مكتبة العلوم والحكم. ط١٤٠٩/١هـ.
١٦٢-الجهاد، لعبد الله بن المبارك. دار الإمام أحمد. ١٤٢٧هـ
١٦٣-الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد. دار ابن حزم. ط١٤١٩/١هـ.
١٦٤-حاشية كتاب التوحيد، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي. ط١٤٠٨/٣هـ.
١٦٥-الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني (قوَّام السنة). تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي المدخلي. دار الراية. ط١٤١١/١هـ.
١٦٦-حجية السنة، لعبد الغني عبد الخالق. دار الوفاء. ط١٤١٣/٢هـ.
١٦٧-الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لزكريا بن محمد الأنصاري. تحقيق: د. مازن المبارك. دار الفكر المعاصر. ط١٤١١/١هـ.
١٦٨-حديث ابن السماك، لعثمان بن أحمد الدقاق (ابن السماك). ينظر: مجموعٌ فيه عشرة أجزاء حديثية.

١٦٩-الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية، للدكتور خالد بن منصور الدريس. أضواء السلف. ط١/١٤٢٦هـ.
١٧٠-حسن الظن بالله، لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي (ابن أبي الدنيا). ينظر: موسوعة الإمام ابن أبي الدنيا.
١٧١-الخصائص الكبرى، لجلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي. دار الكتاب العربي.
١٧٢-خطبة الحاجة، لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. ط٤/١٤٠٠هـ.
١٧٣-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. دار أم القرى.
١٧٤-خلاصة البدر المنير، لعمر بن علي بن الملقن. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. مكتبة الرشد. ط١/١٤١٠هـ.
١٧٥-الخلافيات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. دار الصميعي. ط١/١٤١٤هـ.
١٧٦-خلق أفعال العباد والرد على الجهمية والمعطلة، لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري. تحقيق: فهد بن سليمان الفهيد. دار أطلس الخضراء. ط١/١٤٢٥هـ.
١٧٧-الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد، لمحمد بن علي الشوكاني. تحقيق: أبو عبد الله الحلبي. دار ابن خزيمة.
١٧٨-درء تعارض العقل والنقل، لأحمد بن عبد الحليم النميري (شيخ الإسلام ابن تيمية). تحقيق: د. محمد رشاد سالم. دار الكنوز الأدبية.
١٧٩-دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي. ١٤١٣هـ.
١٨٠-الدعاء، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: د. محمد سعيد بن محمد حسن البخاري. دار البشائر الإسلامية. ط١/١٤٠٧هـ.
١٨١-الدعاء، لمحمد بن فضيل الضبي. تحقيق: عبد العزيز البعيمي. مكتبة الرشد. ط١/١٤١٩هـ.
١٨٢-الدعوات الكبير، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: بدر بن عبد الله البدر. جمعية إحياء التراث الإسلامي. ط١/١٤٠٩هـ.
١٨٣-دلائل النبوة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: د. عبد المعطي القلعجي. دار الكتب العلمية. ط١/١٤٠٥هـ.
١٨٤-دلائل النبوة، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني (قوَّام السنة). تحقيق: مساعد الراشد الحميد. دار العاصمة. ط١/١٤١٢هـ.

١٨٥-ديوان الضعفاء والمتروكين، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: خليل إلميس. دار القلم. ط١/١٤٠٨هـ.
١٨٦-ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. تحقيق: سيد كسروي. دار الكتب العلمية. ط١/١٤١٠هـ.
١٨٧-ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي. مكتبة المنار. ط١/١٤٠٦هـ.
١٨٨-ذكر المدلسين، لأحمد بن شعيب النسائي. تحقيق: حاتم بن عارف العوني. دار عالم الفوائد. ط١/١٤٢٣هـ.
١٨٩-ذم الهوى، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. تحقيق: خالد عبد اللطيف العلمي. دار الكتاب العربي. ١٤٢٥هـ.
١٩٠-الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين الحنبلي. دار المعرفة.
١٩١-الرد على الجهمية، لعثمان بن سعيد الدارمي. تحقيق: بدر البدر. الدار السلفية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
١٩٢-الرد على الجهمية، لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن منده. تحقيق: د. علي بن محمد الفقيهي. مكتبة الغرباء الأثرية. ط٣/١٤١٤هـ.
١٩٣-الردة والفتوح، لسيف بن عمر التميمي الضبي. تحقيق: د.قاسم السامرائي. دار أميمة للنشر والتوزيع. ط٢/١٤١٨هـ.
١٩٤-الرسالة، لحمد بن إدريس الشافعي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار الكتب العلمية.
١٩٥-رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار، للحازمي.
١٩٦-الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي. دار البشائر الإسلامية. ط١/١٤١٢هـ.
١٩٧-الروض الأنف، لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. تحقيق: طه عبد الرءوف سعد. دار المعرفة. ١٣٩٨هـ.
١٩٨-الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام، لجاسم بن سليمان الدوسري. دار البشائر الإسلامية. ط١/١٤١٢هـ.
١٩٩-روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون. دار الكتب العلمية.
٢٠٠-رياض الصالحين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، ط٣/ ١٤٢٢هـ.
٢٠١-زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي

(ابن قيم الجوزية). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. ط٢٦/١٤١٢هـ.
٢٠٢-الزهد، لعبد الله بن المبارك. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية. ط٢/١٤٢هـ.
٢٠٣-الزهد، لأحمد بن محمد بن حنبل. دار الكتب العلمية. ط١/١٤٠٣هـ.
٢٠٤-الزهد، للمعافى بن عمران الموصلي. تحقيق: د. عامر حسن صبري. دار البشائر الإسلامية. ط١/١٤٢٠هـ.
٢٠٥-زيادات المسند، لعبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل. ينظر: المسند، لأحمد بن محمد بن حنبل.
٢٠٦-سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني. توزيع وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
٢٠٧-سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٢٠٨-سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف. ط١/١٤٢١هـ.
٢٠٩-السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. تحقيق: محمد عوامة. دار القبلة للثقافة الإسلامية. ط٢/١٤٢٥هـ.
٢١٠-السنن، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. ط٣/١٤٠٩هـ.
٢١١-السنن، لسعيد بن منصور الخرساني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الدار السلفية. ط١/١٤٠٣هـ.
٢١٢-السنن، لمحمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه). تحقيق: د. بشار عواد معروف. دار الجيل. ط١/١٤١٨هـ.
نسخة أخرى: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة إحياء الكتب العربية.
٢١٣-السنن، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي. ط١/١٤٠٧هـ.
٢١٤-السنن، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي. تحقيق: أحمد شاكر وكمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية. ط١/١٤٠٨هـ.
٢١٥-السنن الصغرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. دار الكتب العلمية.
٢١٦-السنن الكبرى، وبذيله الجوهر النقي، لابن التركماني. دار المعرفة. ١٤١٣هـ.
٢١٧-السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي. تحقيق: د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي. دار الكتب العلمية. ط١/١٤١١هـ.

٢١٨-السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال. تحقيق: د. عطية الزهراني. دار الراية. ط١/١٤١٠هـ.
٢١٩-السنة، لأبي بكر أحمد بن عمرو الضحاك الشيباني (ابن أبي عاصم). المكتب الإسلامي. ط٣/١٤١٣هـ.
ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة. لمحمد ناصر الدين الألباني.
٢٢٠-سؤال وجواب في أهم المهمات، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي. مطبوع ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي. مركز صالح بن صالح الثقافي. ١٤١١هـ.
٢٢١-سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسنى الدارقطني. تحقيق: محمد بن علي الأزهري. الفاروق الحديثه. ط١/١٤٢٧هـ.
٢٢٢-سؤالات الجنيد إبراهيم بن عبد الله الختلي لأبي زكريا يحيى بن معين. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. مكتبة الدار. ط١/١٤٠٨هـ.
٢٢٣-سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مكتبة المعارف. ط١/ ١٤٠٤هـ.
٢٢٤-سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مكتبة المعارف. ط١/ ١٤٠٤هـ.
٢٢٥-سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني للإمام أحمد. تحقيق: د. زياد محمد منصور. مكتبة العلوم والحكم. ط١/١٤١٤هـ.
٢٢٦-سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. مكتبة دار الاستقامة. ط١/١٤١٨هـ.
٢٢٧-سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مكتبة المعارف. ط١/ ١٤٠٤هـ.
٢٢٨-السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، لمحمد بن علي الشوكاني. تحقيق: قاسم غالب أحمد وآخرون. وزارة الأوقاف المصرية. ١٤٠٣هـ.
٢٢٩-سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: مجموعة من المحققين. مؤسسة الرسالة. ط٧/١٤١٠هـ.
٢٣٠-سيرة ابن إسحاق. تحقيق: محمد حميد الله. ١٤٠١هـ.
٢٣١-شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي. تحقيق: د.أحمد سعد حمدان. دار طيبة. ط٢/ ١٤١١هـ.

٢٣٢-شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. المكتب الإسلامي. ط٣/١٤٠٣هـ.
٢٣٣-شرح العقيدة الطحاوية، لعلي بن علي بن أبي العز الدمشقي. تحقيق: د. عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، ط٢/ ١٤١٣هـ.
٢٣٤-شرح علل الترمذي، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. تحقيق: د. نور الدين عتر. دار الملاح. ط١/١٣٩٨هـ.
٢٣٥-شرح الكوكب المنير، لمحمد بن بن أحمد الفتوحي (ابن النجار). تحقيق: د. محمد الزحيلي و د. نزيه حماد. جامعة أم القرى. ط١/١٤٠٨هـ.
٢٣٦-شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد القوي الطوفي. تحقيق: د. عبد الله التركي. مؤسسة الرسالة. ط٢/١٤١٩هـ.
٢٣٧-شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، ط١/ ١٤١٥هـ.
٢٣٨-الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري. تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي. دار الوطن. ط٢/١٤٢٠هـ.
٢٣٩-شفاء العليل، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية). دار الكتب العلمية.
٢٤٠-شفاء العي بتخريج وتحقيق مسند الإمام الشافعي بترتيب العلامة السندي، لمجدي بن محمد عرفات. مكتبة ابن تيمية. ط١/١٤١٦هـ.
٢٤١-الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ، لأحمد بن عبد الحليم النميري (شيخ الإسلام ابن تيمية). تحقيق: محمد الحلواني ومحمد كبير أحمد شودري. رمادي للنشر. ط١/١٤١٧هـ.
٢٤٢-الصارم المنكي في الرد على السبكي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي. تحقيق: إسماعيل الأنصاري. مكتبة ابن تيمية.
٢٤٣-الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. ط٢/١٣٩٩هـ.
٢٤٤-الصحيح، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. المكتبة الإسلامية. ط١/ ١٣٧٤هـ.
٢٤٥-الصفات، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني. تحقيق: عبد الله الغنيمان. مكتبة الدار. ط١/١٤٠٢هـ.
٢٤٦-صفة الصفوة، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. دار الصفا. ط١/١٤١١هـ.
٢٤٧-صفة نهي النبي ﷺ، لمحمد بن إدريس الشافعي. ينظر: الأم.
٢٤٨-الصمت وآداب اللسان، لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي (ابن أبي

الدنيا). تحقيق: أبي إسحاق الحويني. دار الكتاب العربي. ط١/١٤١٠هـ.
٢٤٩-الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية). تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله. دار العاصمة. ط٢/١٤١٢هـ.
٢٥٠-صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان، لمحمد بن بشير السهسواني.ط٣/ ١٣٧٨هـ.
٢٥١-الضعفاء، لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي. تحقيق: د. سعدي الهاشمي. مكتبة ابن القيم. ط٢/١٤٠٩هـ.
٢٥٢-الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. تحقيق: عبد الله القاضي. مكتبة عباس أحمد الباز.
٢٥٣-الضعفاء، لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري. تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبي العينين. مكتبة ابن عباس. ط١/١٤٢٦هـ.
٢٥٤-الضعفاء والمتروكين، لأحمد بن شعيب النسائي. تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت. مؤسسة الكتب الثقافية. ط٢/١٤٠٧هـ.
٢٥٥-الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني. تحقيق: تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مكتبة المعارف. ط١/ ١٤٠٤هـ.
٢٥٦-الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي. تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية. ط١.
٢٥٧-ضعيف سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٢٥٨-الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق، لسليمان بن سحمان. تحقيق: عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم. رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء. ط٥/١٤١٤هـ.
٢٥٩-طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي. تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. دار إحياء الكتب العربية.
٢٦٠-الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري. تحقيق: د. علي محمد عمر. مكتبة الخانجي. ط١/١٤٢١هـ.
٢٦١-طرح التثريب في شرح التقريب، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي وابنه أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي.
٢٦٢-طريق الهجرتين وباب السعادتين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية). تحقيق: عمر بن محمود. دار ابن القيم. ط١/١٤٠٩هـ.

٢٦٣-ظلال الجنة في تخريج السنة. ينظر: السنة لابن أبي عاصم.
٢٦٤-العرش، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: د. محمد بن خليفة التميمي. أضواء السلف. ط١/١٤٢٠هـ.
٢٦٥-العرش وما روي فيه، لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي. تحقيق: محمد بن حمد الحمود. مكتبة المعلا. ط١/١٤٠٦هـ.
٢٦٦-العظمة، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق: رضاء الله بن محمد المباركفوري. دار العاصمة. ط١/١٤١١هـ.
٢٦٧-العلل، لعلي بن عبد الله المديني. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي. ط١٩٨٠/٢م.
٢٦٨-العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة. ط١/١٤٠٥هـ.
وأكمل تحقيقه: محمد بن صالح الدباسي. دار ابن الجوزي. ط١/١٤٢٧هـ.
٢٦٩-علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج، لأبي الفضل بن عمار الشهيد. تحقيق: علي بن حسن الحلبي. دار الهجرة. ط١/١٤١٢هـ.
٢٧٠-علل الترمذي الكبير. رتبه على كتاب الجامع أبو طالب القاضي. تحقيق: السيد صبحي السامرائي وآخرون. عالم الكتب. ط١/١٤٠٩هـ.
٢٧١-العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. تحقيق: خليل إلميس. دار الكتب العلمية. ط١/١٤٠٣هـ.
٢٧٢-علل الحديث، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي. تحقيق: محمد بن صالح الدباسي. مكتبة الرشد. ط١/١٤٢٤هـ.
٢٧٣-العلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية عبد الله. المكتب الإسلامي.
٢٧٤-العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (رواية المروذي وغيره). تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس. الدار السلفية. ط١/١٤٠٨هـ.
٢٧٥-العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: أشرف بن عبد المقصود. مكتبة أضواء السلف. ط١/١٤١٦هـ.
٢٧٦-علم طبقات المحدثين أهميته وفوائده، لأسعد سالم تيم. مكتبة الرشد. ط١/١٤١٥هـ.
٢٧٧-علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ابن الصلاح). تحقيق: نور الدين عتر. دار الفكر. ط١٤١٨/٣هـ.
٢٧٨-عمل اليوم والليلة، لأحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري (ابن السني).

تحقيق: عبد الرحمن كوثر البرني. دار القبلة للثقافة الإسلامية.
٢٧٩-عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي. دار الفكر. ط١٣٩٩/٣هـ.
٢٨٠-عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، لأبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري. تحقيق: د. محمد العيد الخطراوي ومحيي الدين مستو. مكتبة دار التراث. ط١٤١٣/١هـ.
٢٨١-غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي. تحقيق: السيد محمد عظيم الدين. دار الكتاب العربي. ١٣٩٦هـ.
٢٨٢-غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد للخطابي. تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي. جامعة أم القرى. ١٤٠٣هـ.
٢٨٣-غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود، لأبي إسحاق الحويني. دار الكتاب العربي. ط١٤٠٨/١هـ.
٢٨٤-الغيلانيات، لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي البزاز. تحقيق: د. فاروق بن عبد العليم بن مرسي. أضواء السلف. ط١٤١٦/١هـ.
٢٨٥-فتح الباب في الكنى والألقاب، لمحمد بن إسحاق بن مندة الأصبهاني. تحقيق: نظر محمد الفاريابي. مكتبة الكوثر. ط١٤١٧/١هـ.
٢٨٦-فتح الباري، لأحمد بن علي العسقلاني (الحافظ ابن حجر). حقق أوله: عبد العزيز بن عبد الله بن باز . وأكمل تحقيقه: محب الدين الخطيب. مكتبة الرياض الحديثة.
٢٨٧-فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. تحقيق: طارق بن عوض الله. دار ابن الجوزي. ط١٤١٧/١هـ.
٢٨٨-فتح الحميد في شرح التوحيد، لعثمان بن عبد العزيز بن منصور التميمي. دار عالم الفوائد. ط١٤٢٥/١هـ.
٢٨٩-فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ. تحقيق: د. الوليد بن عبد الرحمن الفريان. دار الصميعي. ط١٤١٥/١هـ.
٢٩٠-فتح المغيث، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: علي حسين علي. دار الإمام الطبري. ط١٤١٢/٢هـ.
٢٩١-الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، لمحمد بن علان الصديقي. دار الفكر. ١٣٩٨هـ.
٢٩٢-الفروع، لمحمد بن مفلح المقدسي. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة. ط١٤٢٤/١هـ.
٢٩٣-الفقيه والمتفقه، لأبي بكر علي بن أحمد بن ثابت (الخطيب البغدادي). تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. دار ابن الجوزي. ط١٤١٧/١هـ.

٢٩٤-الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. المكتب الإسلامي. ط١٣٩٢/٢هـ.
٢٩٥-فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، لمحمد عبد الرؤوف المناوي. دار الفكر.
٢٩٦-القراءة خلف الإمام، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: سعيد زغلول. دار الحديث.
٢٩٧-القراءة خلف الإمام، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. ط١٤٠٥/١هـ.
٢٩٨-قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين، لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ. تحقيق: إسماعيل الأنصاري. مكتبة ابن الجوزي. ط١٤١٠/٣هـ.
٢٩٩-القضاء والقدر، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: د. صلاح الدين بن عباس شكر. مكتبة الرشد. ط١٤٢٦/١هـ.
٣٠٠-القند في ذكر علماء سمرقند، لعمر بن محمد بن أحمد النسفي. تحقيق: نظر محمد الفاريابي. مكتبة الكوثر. ط١٤١٢/١هـ.
٣٠١-قواطع الأدلة في أصول الفقه، لمنصور بن محمد السمعاني. تحقيق: عبد الله بن حافظ الحكمي. مكتبة التوبة. ط١٤١٩/١هـ.
٣٠٢-القول السديد في مقاصد التوحيد، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي. مطبوع ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي. مركز صالح بن صالح الثقافي. ١٤١١هـ.
٣٠٣-القول في علم النجوم، لأبي بكر علي بن أحمد بن ثابت (الخطيب البغدادي). تحقيق: د. يوسف بن محمد السعيد. دار أطلس. ط١٤٢٠/١هـ.
٣٠٤-القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، لأحمد بن علي العسقلاني (الحافظ ابن حجر). مكتبة المعارف. ط١٤٠٢/٤هـ.
٣٠٥-القول المفيد على كتاب التوحيد، لمحمد بن صالح العثيمين. دار العاصمة. ط١٤١٥/١هـ.
٣٠٦-الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد الخطيب. شركة دار القبلة. ط١٤١٣/١هـ.
٣٠٧-الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. تحقيق: يحيى مختار غزاوي. دار الفكر. ط١٤٠٩/٣هـ.
٣٠٨-كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، لعلي بن أبي بكر الهيثمي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. مؤسسة الرسالة.

ط٢/١٤٠٤هـ.
٣٠٩-الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي. تحقيق: السيد صبحي السامرائي. عالم الكتب. ط٢/١٤١٦هـ.
٣١٠-كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني. تحقيق: أحمد القلاش. مؤسسة الرسالة. ط٤/١٤٠٥هـ.
٣١١-الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي). تحقيق: أحمد عمر هاشم. دار الكتاب العربي. ط٢/١٤٠٦هـ.
٣١٢-الكفاية على الهداية، لجلال الدين الخوارزمي. دار إحياء التراث العربي. ط٧/١٤٠٦هـ.
٣١٣-الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي. تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة. ط١/١٤١٢هـ.
٣١٤-الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي. . تحقيق: نظر محمد الفاريابي. دار ابن حزم. ط١/١٤٢١هـ.
٣١٥-كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري. تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا. مؤسسة الرسالة. ١٤١٣هـ.
٣١٦-الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد (ابن الكيال). تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. المكتبة الإمدادية. ط٢/١٤٢٠هـ.
٣١٧-لسان العرب، لابن منظور. تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي. دار إحياء التراث.ط٣.
٣١٨-لسان الميزان، لأحمد بن علي العسقلاني (الحافظ ابن حجر). دار الكتاب الإسلامي.
٣١٩-لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. تحقيق: ياسين محمد السواس. دار ابن كثير. ط١/١٤١٣هـ.
٣٢٠-لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية، لمحمد بن أحمد السفاريني. المكتب الإسلامي. ط٣/١٤١١هـ.
٣٢١-المجالسة وجواهر العلم، لأحمد بن مروان بن محمد الدينوري. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. دار ابن حزم. ط١/١٤١٩هـ.
٣٢٢-المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن

حبان التميمي البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار المعرفة. ١٤١٢هـ.
٣٢٣-المجموع الثمين من فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين. جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان. دار الوطن. ط١٤١٠/١هـ.
٣٢٤-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي. دار الريان. ١٤٠٧هـ.
٣٢٥-مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد. دار عالم الكتب. ١٤١٢هـ.
٣٢٦-مجموعٌ فيه عشرة أجزاء حديثية. تحقيق: نبيل سعد الدين جرار. دار البشائر الإسلامية. ط١٤٢٢/١هـ.
٣٢٧-المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني. تحقيق: عبد الكريم الغرباوي. مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى. ط١٤٠٦/١هـ.
٣٢٨-مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، لبعض علماء نجد. أشرف على إعادة طبعه: عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم. دار العاصمة. ط١٤٠٩/٢هـ.
٣٢٩-المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي. تحقيق: د. طه جابر العلواني. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط١٤٠٠/١هـ.
٣٣٠-المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار التراث.
٣٣١-مختصر سنن أبي داود، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري. تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي. دار المعرفة. ١٤٠٠هـ.
٣٣٢-مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، لأحمد بن علي العسقلاني (الحافظ ابن حجر). تحقيق: صبري أبو ذر. مؤسسة الكتب الثقافية. ط١٤١٢/١هـ.
٣٣٣-المختلطين، لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي. تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد. مكتبة الخانجي. ط١٤١٧/١هـ.
٣٣٤-المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري. دار الكتبي. ط١٩٩٦/١م.
٣٣٥-مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية). تحقيق: محمد حامد الفقي. دار

الرشاد الحديثة.
٣٣٦-المدخل إلى السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي. أضواء السلف. ط٢/١٤٢٠هـ.
٣٣٧-المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم. تحقيق: د. إبراهيم بن علي آل الكليب. مكتبة العبيكان. ط١/١٤٢٣هـ.
٣٣٨-المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، رواية سحنون التنوخي عن عبد الرحمن بن القاسم. تحقيق: عامر الجزار وعبد الله المنشاوي. دار الحديث. ١٤٢٦هـ.
٣٣٩-المراسيل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي. تحقيق: شكر الله قوجاني. مؤسسة الرسالة. ط٢/١٤١٨هـ.
٣٤٠-المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، للدكتور حاتم بن عارف العوني. دار الهجرة. ط١/١٤١٨هـ.
٣٤١-المرويات الواردة في الحلف بالله أو بغيره، لباسم فيصل أحمد الجوابرة. دار الراية. ط١/١٤١٣هـ.
٣٤٢-مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ. تحقيق: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي. ط١/١٤٠٠هـ.
٣٤٣-مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح. تحقيق: د. فضل الرحمن دين محمد. الدار العلمية. ط١/١٤٠٨هـ.
٣٤٤-المغني، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي. تحقيق: د. عبد الله التركي ود. عبد الفتاح الحلو. دار عالم الكتب. ط٤/١٤١٩هـ.
٣٤٥-مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه رواية إسحاق بن منصور الكوسج. تحقيق: خالد الرباط وآخرون. دار الهجرة. ط١/١٤٢٥هـ.
٣٤٦-مساوئ الأخلاق وطرائق مكروهها، لمحمد بن جعفر السامري (الخرائطي). تحقيق: مصطفى عطا. مؤسسة الكتب الثقافية. ط١/١٤١٣هـ.
٣٤٧-المستدرك، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم.
وبذيله تلخيص المستدرك، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. ط١/١٤١١هـ.
٣٤٨-المسند، لأحمد بن محمد بن حنبل. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. مؤسسة الرسالة. ط١/١٤١٦هـ. وهي الأصل عند العزو.

٣٤٩-نسخة أخرى: المسند، تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار المعارف. ط١٣٦٨/٣هـ.
٣٥٠-المسند (البحر الزخار)، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. مكتبة العلوم والحكم. ط١٤٠٩/١هـ.
٣٥١-المسند، لأبي بكر محمد بن هارون الروياني. تحقيق: أيمن علي أبو يماني. مؤسسة قرطبة. ط١٤١٦/١هـ.
٣٥٢-مسند سعد بن أبي وقاص، لأحمد بن إبراهيم الدورقي. تحقيق: عامر حسن صبري. دار البشائر الإسلامية. ط١٤٠٧/١هـ.
٣٥٣-المسند، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي. دار المعرفة.
٣٥٤-المسند، لعبد الله بن الزبير الحميدي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. عالم الكتب.
٣٥٥-المسند، لعبد الله بن المبارك. تحقيق: صبحي البدري السامرائي. مكتبة المعارف. ط١٤٠٧/١هـ.
٣٥٦-مسند إسحاق بن راهويه. تحقيق: محمد مختار المفتي. دار الكتاب العربي. ط١٤٢٣/١هـ.
٣٥٧-المسند، لعلي بن الجعد بن عبيد الجوهري. تحقيق: د. عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي. مكتبة الفلاح. ط١٤٠٥/١هـ.
٣٥٨-مسند الإمام أبي حنيفة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. تحقيق: نظر الفاريابي. مكتبة الكوثر. ط١٤١٥/١هـ.
٣٥٩-المسند، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرائني. تحقيق: أيمن بن عارف. دار المعرفة. ط١٤١٩/١هـ.
٣٦٠-المسند، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي. تحقيق: حسين سليم أسد. دار الثقافة العربية. ط١٤١٣/١هـ.
٣٦١-المسند، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله. مكتبة العلوم والحكم. ط١٤١٤/١هـ.
٣٦٢-مسند الشاميين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: ط١٤١٧/٢هـ.
٣٦٣-مسند الشهاب، لمحمد بن سلامة القضاعي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. مؤسسة الرسالة. ط١٤٠٥/١هـ.
٣٦٤-مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأمصار، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحقيق: مرزوق علي إبراهيم. مؤسسة الكتب الثقافية. ط١٤٠٨/١هـ.
٣٦٥-مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأحمد بن أبي بكر البوصيري.

تحقيق: موسى محمد علي ود. عزت على عطية. دار الكتب الإسلامية. ط١٤٠٥/١هـ.
٣٦٦-المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. دار التاج. ط١٤٠٩/١هـ.
٣٦٧-المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني. ومعه الجامع لمعمر بن راشد الأزدي. رواية عبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. المكتب الإسلامي. ط١٤٠٣/٣هـ.
٣٦٨-المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأحمد بن علي العسقلاني (الحافظ ابن حجر). تحقيق: مجموعة من المحققين. تنسيق: د. سعد الشثري. دار العاصمة. ط١٤١٩/١هـ.
٣٦٩-معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي. تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي. دار المعرفة. ١٤٠٠هـ.
٣٧٠-المعجم، لأبي سعيد أحمد بن محمد الأعرابي. تحقيق: د. أحمد بن ميرين البلوشي. مكتبة الكوثر. ط١٤١٢/١هـ.
٣٧١-المعجم، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. إدارة العلوم الأثرية. ط١٤٠٧/١هـ.
٣٧٢-معجم الأدباء، لياقوت بن عبد الله الحموي. تحقيق: أحمد فريد بك. مكتبة عيسى البابي الحلبي
٣٧٣-المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: د. محمود الطحان. مكتبة المعارف. ط١٤٠٥/١هـ.
٣٧٤-معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي. تحقيق: فريد بن عبد العزيز الجندي. دار الكتب العلمية. ط١٤١٠/١هـ.
٣٧٥-معجم السفر، لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي. تحقيق: عبد الله بن عمر البارودي. دار الفكر. ١٤١٤هـ.
٣٧٦-معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع. تحقيق: صلاح سالم المصراتي. مكتبة الغرباء الأثرية. ط١٤١٨/١هـ.
٣٧٧-المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير. المكتب الإسلامي. ط١٤٠٥/١هـ.
٣٧٨-المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. مكتبة ابن تيمية.
٣٧٩-المعجم في مشتبه أسامي المحدثين، لعبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهروي. تحقيق: نظر محمد الفاريابي. مكتبة الرشد. ط١٤١١/١هـ.
٣٨٠-المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، لأبي القاسم علي بن

الحسن بن هبة الله (ابن عساكر). تحقيق: سكينة الشهابي. دار الفكر. ١٤٠١هـ.
٣٨١-معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: د. محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصلان. دار إحياء التراث العربي. ط١/١٤٢٢هـ.
٣٨٢-معجم المناهي اللفظية، لبكر بن عبد الله أبو زيد. دار العاصمة. ط٣/١٤١٧هـ.
٣٨٣-معرفة الرجال لابن معين، رواية ابن محرز. تحقيق: محمد كامل القصار. مجمع اللغة العربية. ١٤٠٥هـ.
٣٨٤-معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي. جامعة الدراسات الإسلامية. ط١/١٤١٢هـ.
٣٨٥-معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. دار الوطن. ط١/١٤١٩هـ.
٣٨٦-معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم. تحقيق: السيد معظم حسين. دار الآفاق الجديدة. ط٣/١٩٧٩م.
٣٨٧-المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: أكرم ضياء العمري. مكتبة الدار. ط١/١٤١٠هـ.
٣٨٨-المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. ينظر: إحياء علوم الدين.
٣٨٩-مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، لمحمد بن أحمد التلمساني. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الكتب العلمية.
٣٩٠-مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. دار القلم. ط٣/١٤٢٣هـ.
٣٩١-المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: عبد الله محمد الصديق. دار الكتب العلمية. ط١/١٤٠٧هـ.
٣٩٢-مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. تحقيق: هلموت ريتر. دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن. ط٢/١٣٨٢هـ.
٣٩٣-المقتنى في سرد الكنى، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: أيمن صالح شعبان. دار الكتب العلمية. ط١/١٤١٨هـ.
٣٩٤-المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات، لأبي الوليد محمد بن

أحمد بن رشد. دار صادر.
٣٩٥-المقنع في علوم الحديث، لعمر بن علي الأنصاري (ابن الملقن). تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع. دار فواز للنشر. ط١٤١٣/١هـ.
٣٩٦-مكارم الأخلاق، لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي (ابن أبي الدنيا). ينظر: موسوعة الإمام ابن أبي الدنيا.
٣٩٧-مكارم الأخلاق ومعاليها، لمحمد بن جعفر السامري (الخرائطي). تحقيق: د. سعاد سليمان الخندقاوي. ط١٤١١/١هـ.
٣٩٨-المناهي اللفظية، لمحمد بن صالح العثيمين. جمع: أشرف بن يوسف بن حسن. دار ابن الجوزي.
٣٩٩-المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، لأبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي. انتخبه: إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني. تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز. دار الكتب العلمية. ط١٤٠٩/١هـ.
٤٠٠-المنتخب للحافظ عبد بن حميد. تحقيق: مصطفى بن العدوي شلباية. دار الأرقم. ط١٤٠٥/١هـ.
٤٠١-من روى عن أبيه عن جده، لأبي العدل قاسم بن قطلوبغا. تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة. مكتبة المعلا. ط١٤٠٩/١هـ.
٤٠٢-من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث.
٤٠٣-منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس، لعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ. دار الهداية. ط١٤٠٧/٢هـ.
٤٠٤-منهاج السنة النبوية، لأحمد بن عبد الحليم النميري (شيخ الإسلام ابن تيمية). تحقيق: د. محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط١٤٠٦/١هـ.
٤٠٥-المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي. دار الريان للتراث. ط١٤٠٧/١هـ.
٤٠٦-منهج المتقدمين في التدليس، لناصر بن حمد الفهد. أضواء السلف. ط١٤٢٢/١هـ.
٤٠٧-موسوعة الإمام ابن أبي الدنيا. المكتبة العصرية. ط١٤٢٦/١هـ.
٤٠٨-موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. مؤسسة الكتب الثقافية. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.
٤٠٩-الموضوعات، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. المكتبة السلفية. ط١٣٨٦/١هـ.

٤١٠-المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، لعبد الغني بن سعيد الأزدي. دار الغرب الإسلامي. تحقيق: مثني محمد الشمري وآخرون. ط١/١٤٢٨هـ.
٤١١-الموقظة، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. ط٢/١٤١٢هـ.
٤١٢-ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الفكر.
٤١٣-نسخة أخرى: تحقيق: علي محمد معوض وآخرون. مكتبة دار الباز. ط١/١٤١٦هـ.
٤١٤-ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم. تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور. ط١/١٤٢٠هـ.
٤١٥-النبوات، لأحمد بن عبد الحليم النميري (شيخ الإسلام ابن تيمية). دار الكتب العلمية. ط٢/١٤١٤هـ.
٤١٦-نزهة الألباب في الألقاب، لأحمد بن علي العسقلاني (الحافظ ابن حجر). تحقيق: عبد العزيز بن محمد السديري. مكتبة الرشد. ط١/١٤٠٩هـ.
٤١٧-نصب الراية لأحاديث الهداية، لعبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي. دار الحديث.
٤١٨-النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لأبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري. تحقيق: د. أحمد معبد عبد الكريم. دار العاصمة. ط١/١٤٠٩هـ.
٤١٩-النقد البناء لحديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء، لطارق بن عوض الله بن محمد. مكتبة ابن تيمية. ط١/١٤٢٢هـ.
٤٢٠-نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد. تحقيق: د. رشيد بن حسن الألمعي. مكتبة الرشد. ط١/١٤١٨هـ.
٤٢١-النكت الظراف على الأطراف. ينظر: تحفة الأشراف.
٤٢٢-النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير). تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي. أنصار السنة المحمدية.
٤٢٣-هدي الساري مقدمة فتح الباري، لأحمد بن علي العسقلاني (الحافظ ابن حجر). تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. مكتبة الرياض الحديثة.
٤٢٤-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان. تحقيق: د. إحسان عباس. دار صادر.

المجلات:

- مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. العدد التاسع والثلاثون. رجب ١٤٢٣هـ.

البرامج الحاسوبية:

١- الجامع الكبير لكتب التراث العربي والإسلامي. إصدار مركز التراث للبرمجيات. الإصدار الثاني.١٤٢٧هـ.
٢- مؤلفات الشيخ (أي شيخ الإسلام ابن تيمية) وتلميذه ابن القيم. إصدار مركز التراث للبرمجيات. الإصدار الأول. ١٤٢٠هـ.
٣- المكتبة الشاملة. موجودة في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت). . www.islamport.com

فهرس الموضوعات